المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى - بمكة المكرمة
كلية الدعوة وأصول الدين
قسم الكتاب والسنة
الدراسات العليا





مرويات أبي عبيدة بن عبدالله ابن مسعود عن أبيه جمعاً ودراسة وتخريجاً وتعليقاً

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الكتاب والسنة

إعداد

الطالب/ عبدالله بن محمد عبدالرحيم بن حسين البخاري

بإشراف

الأستاذ الدكتور/ محمد بن عمر بن سالم بازمول

العام الجامعي

١٤١٩هـ/ ١٤٢٠هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة التعليم العالي

جامعة أم القـــرى

كلية الدعوة وأصول الدين

نموذج رقم (٨)

إجازة أطروحة علمية في صيغتها النهائية بعد إجراء التعديلات

الاسم (رباعي) : عبدالله بن محمد عبدالرحيم البخاري كلية : الدعوة وأصول الدين قسم : الكتاب والسنة

الأطروحة مقدمة لنيل درجة : الماجستير في تخصص : الكتاب والسنة

عنوان الأطروحة : (([illegible] أبي عبيدة بن عبدالله بن مسعود عن أبيه جمعاً ودراسةً وتخريجاً وتعليقاً))

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد :

فبناءً على توصية اللجنة المكونة لمناقشة الأطروحة المذكورة أعلاه _ والتي تمت مناقشتها بتاريخ ٢١/ ٨/ ١٤٢٤هـ _ بقبولها بعد إجراء التعديلات المطلوبة ،وحيث قد تم عمل اللازم ؛ فإن اللجنة توصي بإجازتها في صيغتها النهائية المرفقة للدرجة العلمية المذكورة أعلاه ...

والله الموفق ...

أعضاء اللجنة

المشرف	المناقش الداخلي	المناقش الخارجي
الاسم : د. محمد بن محمد بازمول	الاسم : د/ [illegible]	الاسم : أ.د. [illegible] عياش
التوقيع : [illegible]	التوقيع : [illegible]	التوقيع : [illegible]

يعتمد

رئيس قسم

الاسم : د/ [illegible] بن محمد [illegible]

التوقيع : [illegible]

- يوضع هذا النموذج أمام الصفحة المقابلة لصفحة عنوان الأطروحة في كل نسخة من الرسالة .

بسم الله الرحمن الرحيم

مُلخص الرسالة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه أجمعين . وبعد:

لما التحقت بقسم الكتاب والسنة بجامعة أم القرى لنيل درجة الماجستير اخترت موضوعاً بعنوان مرويات أبي عبيدة عن أبيه جمعاً ودراسة وتخريجاً وتعليقاً وكان مشتملاً على مقدمة و قسمين وخاتمة وفهارس. أما المقدمة :ذكرت فيها أهمية الموضوع، وأسباب اختياري له ،وخطة البحث، ومنهجي فيه .

وأما القسم الأول فهو **قسم الدراسة** :وفيه ثلاثة فصول: الفصل الأول: تعريف موجز بأبي عبيدة ، واشتمل على تسعة مباحث:**المبحث الأول:** اسمه وتحقيق الخلاف فيه.**المبحث الثاني:** نسبه ونسبته. **المبحث الثالث:** ولادته **المبحث الرابع:** طلبه للعلم .**المبحث الخامس:** شيوخه.**المبحث السادس:** تلامذته.**المبحث السابع:** علمه وفضله. **المبحث الثامن:**أقوال العلماء فيه .**المبحث التاسع :** وفاته.

الفصل الثاني: رواية أبي عبيدة عن أبيه هل هي من قبيل الإرسال أم التدليس؟ واشتمل على ما يلي:

أولاً: الإرسال، وفيه النقاط التالية: تعريف المرسل لغة. تعريف المرسل اصطلاحاً. تعريف المرسل الخفي اصطلاحاً. هل المرسل الخفي من قسم الضعيف المعتضد أم لا؟ وكيف يعرف؟ **ثانياً: التدليس، وفيه النقاط التالية:** تعريف التدليس لغة، تعريف التدليس اصطلاحاً. وفيه مسائل: **الأولى :** تعريف تدليس الإسناد اصطلاحاً، **الثانية:** تعريف تدليس الشيوخ اصطلاحاً، **الثالثة:** الفرق بين المرسل الخفي والتدليس، **ثالثاً: هل رواية أبي عبيدة عن أبيه من نوع التدليس أم الإرسال الخفي؟** وفيه ما يلي: **أولاً :** هل أدرك أبو عبيدة عامر بن عبد الله والده عبد الله؟ **ثانياً :** مَنْ وصف أبا عبيدة بالإرسال؟ **ثالثاً :** مَنْ وصفه بالتدليس؟ **رابعاً:** ترجيح حال أبي عبيدة هل هو مُدلِّس أم مرسل إرسالاً خفياً؟.

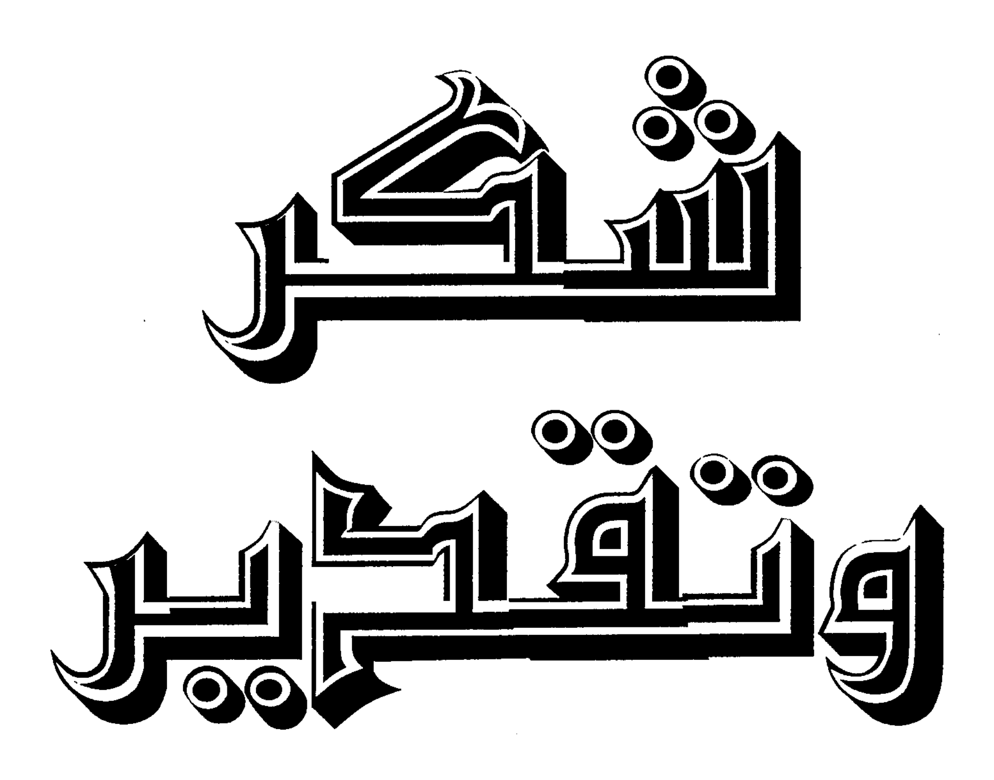
الفصل الثالث: موقف العلماء من مسألة سماعه من أبيه رضي الله عنه. وفيه مبحثان: المبحث الأول: القائلون بعدم سماعه من أبيه وحجة كلٍّ منهم، **المبحث الثاني :** العلماء الذين قبلوا روايته عن أبيه، **وفيه أربعة مطالب: المطلب الأول:** من قبلها مع إثبات السماع له من أبيه من حيث الجملة (للفتاوى والأقوال دون الأحاديث المرفوعة).**المطلب الثاني:** من قَبِلها وأثبت السماع له من أبيه مطلقاً، **المطلب الثالث:**من قبلها لاعتبارات أخرى مع التنصيص على عدم السماع مطلقاً، **المطلب الرابع:** من قبلها وأثبت له السماع مطلقاً إلاّ في أشياء مخصوصة. **القسم الثاني:** مرويات أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود عن أبيه دراسة وتخريجاً وتعليقاً. واشتملت على ثلاث وستمائة رواية بالمكرر ، وبدون المكرر سبع وثلاثون ومائة رواية ، مرتبة على الكتب والأبواب الفقهية ، مخرجاً النص تخريجاً معللاً مع بيان المتابعات والشواهد .

أما **الخاتمة** : ذكرت فيها أهم النتائج : والتي منها : أن الراجح في اسم أبي عبيدة عامر بن عبد الله ، ولد سنة ٢٥ أو ٢٦ وهو ثقة من الثقات ، و روايته عن أبيه من قبيل المرسل الخفي لا التدليس ، وأنه سمع من أبيه الموقوفات ونحوها دون المرفوعات و ما رواه عن أبيه منه ما هو صحيح لذاته ولغيره وحسن لذاته ولغيره ومنه الضعيف . فالمقبول منها مائة وتسع عشرة رواية وغير المقبول ثمان عشرة رواية،وأن الحديث لايعل بكونه من رواية أبي عبيدة عن أبيه إذا صح السند إليه ؛لأننا إن قلنا:بعدم سماعه من أبيه فإن الواسطة بينهما معلومة وهم أهل بيت عبد الله بن مسعود ، كما قاله الإمام ابن المديني وابن رجب وغيرهما .وإذا لم نعتمد قول هذين الإمامين فقد تبين بالبحث أن روايته قد حظيت بمتابعات وشواهد وما ضعف منها فالحمل فيها على من دونه.ثم ذيلت الرسالة بفهارس علمية تسهل الوصول إلى المراد.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

العميد	المشرف	الطالب
د/ محمد طاهر نور ولي	د/ محمد بن عمر بن سالم بازمول	عبد الله بن محمد عبد الرحيم البخاري




شكر
وتقدير

شكر وتقدير

الحمد لله على نعمائه التي عظمت عن الجزاء، والشكر له على آلآئه الـتي جلَّ عدُّها عن الإحصاء.

والصلاة والسلام الأتمان الأكملان على نبينا وقدوتنا محمد بـن عبـدا لله وعلـى آله وصحبه ومن اتبع هداه إلى يوم الدين. وبعد:

فإني أحمد ا لله الذي لا إله غيره، أن هدانـي ووفقـني إلى سـلوك طريـق طلـب العلم، وشرفني بالاشتغال بعلـوم السـنة النبويـة الغـراء، فلـه الحمـد أولاً وآخـراً ظـاهراً وباطناً.

ثم أتقدم بالشكر والتقدير والاعتراف بـالجميل لوالـدي الكريمـين - حفظهمـا ا لله - على ما أكرماني به من حسن عناية وتوجيه وتربية ونصح، ودعاء دائم مسـتمر لي بالتوفيق فيما أقوم به وأذر.

فا لله أسأل أن يعظم لهما الأجر والمثوبة، ويجزيهما عني خـير الجـزاء، ويرزقهمـا وإيانـا الحسنى وزيادة.

وأثنّي بعظيم الشـكر والامتنـان لشـيخي وأسـتاذي ومشـرفي، الشـيخ الأسـتاذ الدكتور/ محمد بن عمر بن سـالم بـازمول - حفظـه ا لله ورعـاه -، علـى مـا قـام بـه مشكوراً مأجوراً بإذن ا لله تعالى، بالإشراف على هـذه الرسـالة طـوال فـترة إعدادهـا، والذي لمست منه - أثابـه ا لله - الحـرص المثـالي، والإحـترام الأخـوي، ودماثـة الخلـق وسعة الصدر، وجمَّل ذلك كلّه وتوجّه بعلمٍ جمٍ، وحسن متابعـة، ودقـة في الإشـراف، مع التوجيهات القيمة، والآراء الصائبة، والسخاء بالوقت - وهو أثمن الأشـياء - فقـد كان يبذل لي من وقته الشيء الكثير؛ في بيته وفي الجامعة وعبر الهاتف، ولم يبخل علـي بوقت راحة، ولا سـاعة فـراغ، ومنطلقـه في ذلـك حسـن خلقـه وصفـاء معدنـه أولاً، ولاهتمامه بأداء ما تحمله من رسالة ثانياً، ولورعه وشعوره بالمسؤلية الملقاة علـى عاتقـه ثالثاً، فجزاه ا لله خير الجزاء، وكثر من أمثاله، وبارك فيه وفي ذريته وأثابه على ما قـدّم من أجل هذه الرسالة، وجعل ذلك في صحائف حسناته ورفعه بها في الفردوس الأعلى مع النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقاً.

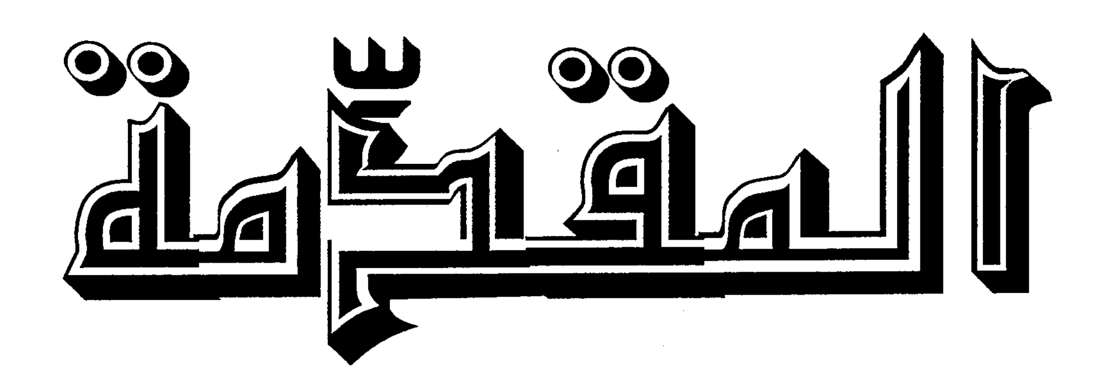
من أجل هذه الرسالة، وجعل ذلك في صحائف حسناته ورفعه بها في الفردوس الأعلى مع النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقاً.

ولا يفوتني في هذا المقام أن أقدم جزيل شكري وفائق تقديري وإجلالي لعضوي المناقشة على ما بذلاه من جهد وعناء في قراءة هذه الرسالة، وإبداء الأراء القيمة والتوجيهات السديدة، فأسأله سبحانه أن يعظم لهما الأجر والمثوبة ويرفع درجتهما في الجنان ويوفقهما لكل خير.

كما أتقدم بموفور الشكر لهذا الصرح العلمي الشامخ، وهذه الجامعة البناءة وعلى القائمين عليها، بما يقدمونه من خدمة متناهية لا حدود لها لأبناء هذا البلد المعطاء وغيره، فلهم مني عظيم الإجلال وبالغ الامتنان، وأسأل الله لهم الفلاح والنجاح في الدارين؛ إنه ولي ذلك والقادر عليه.

وفي الختام أسأل الله العظيم رب العرش الكريم أن يثيب كل من أفادني وأرشدني من أساتذتي وزملائي وإخواني، وأن يوفق الجميع لما يحبه ويرضاه، إنه سميع مجيب والحمد لله رب العالمين.

مرويات أبي عبيدة ابن عبدالله بن مسعود عن أبيه جمعاً ودراسة وتخريجاً وتعليقاً.


المقدّمة

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ با لله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده ا لله فلا مضلّ له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا ا لله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمد عبده ورسوله ﷺ.

﴿ يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ ﴾[١].

﴿ يَاأَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴾[٢].

﴿ يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ﴾[٣].

أما بعد:

فهذه دراسة تقوم على أساس التّخريج المعلّل لمرويات أبي عبيدة بن عبدا لله بن مسعود عن أبيه (رضي ا لله عنه).

وهذا النّوع من التّصنيف هو من مقاصد التّأليف عند أئمّة الحديث الشريف، وقد هداني ا لله عزّ في علاه إلى اختيار هذا الموضوع بعد مشاورة من أثقُ فيه من أهل العلم وطلاّبه، حتى إذا ما غلب على ظنّي اختياره استخرت ا لله عزّ وجلّ في الكتابة فيه، فشرعت بحمده وفضله بعد موافقة مجلس قسم الكتاب والسنة عليه، ومجلس كلية الدعوة وأصول الدين بجامعة أم القرى بمكة المكرمة .

أهمية الموضوع:

إنّ الدّراسة التّطْبيقية لبعض المسائل الحديثية النّظريّة، تظهرُ أهمّيتها والحاجة إليها لمن أدرك هذا الفن الشريف – أعني علم السنة المطهرة–، وباختصار يمكن إجمال أهمية الموضوع في

(١) سورة آل عمران آية رقم (١٠٢).

(٢) سورة النساء آية رقم (١).

(٣) سورة الأحزاب آية رقم (٧١).

النقاط التالية:

١-أنَّه يعالج مشكلة من مشاكل المرويات الواقعة بهذه الأسانيد، فإن مثل هذه المرويات يظهر علاجها -بعد توفيق الله- بتتبع المرويات والنظر فيها، وتخريجها ودراستها دراسة مفصَّلة مُعلَّة، مع إدمان النظر والبحث في أقوال ومواقف أئمة الفنِّ منها، ومحاولة الجمع أو الترجيح بين تلك الأقوال والمواقف؛ وهذا يحتاج إلى دراسة متأنية، كما لا يخفى.

٢- أنَّ تحرير هذه المسألة يخدم علم العلل، كما يخدم تخريج الحديث، كما يخدم أدلة الأحكام، وبيانه باختصار:

أنَّ الكتابة بشموليةٍ، ونظرةٍ فاحصةٍ، تخدم علم العلل من حيث الوقوف على أقوال ومواقف الأئمة من تلك المرويات، ووجه إعلالهم لها ممن أعلَّها منهم، وحجته في ذلك، ووجه من قبلها إما مطلقاً أو مقيداً، أو بتفصيلٍ، وهل الإعلال بها -إن ثبت- إعلالٌ قادح أم لا؟

ويخدم جانب التخريج وذلك بالتوسع في تتبع المرويات، والوقوف على المتابعات والشواهد -إن وجدت- مع النظر فيها، ومحاولة تمييزها من حيث القبول أو الرد.

ويخدم أدلة الأحكام من حيث أنَّ غالب هذه المرويات تتعلق بأحاديث الأحكام.

٣-أنَّه يتعلق بمرويات فقيهٍ وإمامٍ من فقهاء وأئمة الصّحابة، وهو عبدالله بن مسعود (رضي الله عنه)، وهو ممن دارت عليهم الفتوى في زمنه.

٤-منزلة ومكانة أبي عبيدة بن عبدالله بن مسعود في التابعين وقربه من أبيه وخاصته من بعده.

أسباب اختيار الموضوع:

١- أهمية الموضوع السابق ذكرها.

٢- نشر وخدمة سنة نبينا محمد صلى الله عليه وآله وسلم.

٣- المشاركة في إيجاد كتابٍ يدرُس مثل هذا الموضوع في المكتبة الإسلامية.

٤- أنَّ لأبي عبيدة جملة من المرويات عن أبيه، رغبت في دراستها، ومعرفة مواقف الأئمة منها، ومن مسألة سماعه من أبيه.

خطة البحث:

اشتمل البحث على مقدِّمة وقسمين وخاتمة. وكانت كالتالي:

١- المقدمة اشتملت على ما يلي:

أهمية الموضوع.

أسباب اختيار الموضوع.

خطة البحث.

منهج البحث.

القسم الأول: الدراسة.

(تعريف موجز بأبي عبيدة عامر بن عبد الله بن مسعود، وروايته عن أبيه، وموقف العلماء منها).

وفيه ثلاثة فصول:

الفصل الأول: تعريف موجز بأبي عبيدة عامر بن عبد الله بن مسعود.

وفيه تسعة مباحث:

المبحث الأول: اسمه وتحقيق الخلاف فيه.

المبحث الثاني: نسبه ونسبته.

المبحث الثالث: ولادته.

المبحث الرابع: طلبه للعلم.

المبحث الخامس: شيوخه.

المبحث السادس: تلامذته.

المبحث السابع: علمه وفضله.

المبحث الثامن: أقوال العلماء فيه.

المبحث التاسع: وفاته.

الفصل الثاني: رواية أبي عبيدة عن أبيه هل هي من قبيل الإرسال أم التدليس؟

واشتمل على ما يلي:

أولاً: الإرسال، وفيه النقاط التالية:

١- تعريف المرسل لغة.

٢- تعريف المرسل اصطلاحاً.

٣- تعريف المرسل الخفي اصطلاحاً.

٤- هل المرسل الخفي من قسم الضعيف المعتضد أم لا؟ وكيف يعرف؟

ثانياً: التدليس، وفيه النقاط التالية:

١- تعريف التدليس لغة.

٢- تعريف التدليس اصطلاحاً. وفيه مسائل:

الأولى : تعريف تدليس الإسناد اصطلاحاً.

الثانية: تعريف تدليس الشيوخ اصطلاحاً.

الثالثة: الفرق بين المرسل الخفي والتدليس.

ثالثاً: هل رواية أبي عبيدة عن أبيه من نوع التدليس أم الإرسال الخفي؟

وفيه ما يلي:

أولاً : هل أدرك أبو عبيدة عامر بن عبدا لله والده عبدا لله؟

ثانياً : مَنْ وصف أبا عبيدة بالإرسال؟

ثالثاً : مَنْ وصفه بالتدليس؟

رابعاً: ترجيح حال أبي عبيدة هل هو مُدلِّس أم مرسل إرسالاً خفياً؟

الفصل الثالث: موقف العلماء من مسألة سماعه من أبيه رضي ا لله عنه.

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: القائلون بعدم سماعه من أبيه وحجة كلٍّ منهم.

المبحث الثاني : العلماء الذين قبلوا روايته عن أبيه.

وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: من قبلها مع إثبات السماع له من أبيه من حيث الجملة (للفتاوى والأقوال دون الأحاديث المرفوعة).

المطلب الثاني: من قَبِلها وأثبت السماع له من أبيه مطلقاً.

المطلب الثالث: من قبلها لاعتبارات أخرى مع التنصيص على عدم السماع مطلقاً.

المطلب الرابع: من قبلها وأثبت له السماع مطلقاً إلاّ في أشياء مخصوصة.

القسم الثاني:

مرويات أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود عن أبيه دراسة وتخريجاً وتعليقاً، وأسوق هذه الروايات.

الخاتمة:

ذكرت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال البحث، وجدولت فيها أعداد المرويات المقبولة منها وغير المقبولة، للمرفوع، والموقوف مما له حكم الرفع، والموقوف.

الكشافات:

ذيلت البحث بكشافات علمية مقرِّبة - بإذن الله - للرسالة، وهي:

١- كشاف الآيات القرآنية.

٢- كشاف الأحاديث المرفوعة القولية والفعلية.

٣- كشاف الآثار القولية والفعلية.

٤- كشاف غريب الألفاظ.

٥- كشاف الأمكنة.

٦- كشاف الأعلام المترجم لهم.

٧- كشاف الفوائد الحديثية.

٨- كشاف المراجع والمصادر.

٩- كشاف تفصيلي بموضوعات الرسالة.

۞ منهج البحث:

لا يخفى على المشتغلين بعلم الحديث الشريف خاصة، مدى سعة هذا الموضوع، ووجوب الوفاء بما يتطلبه البحث في مثل هذه الطرائق من التأليف، لأن سبر المرويات والنظر فيها من مسالك الأئمة في معرفة ضبط الراوي وثقته، إلى غير ذلك مما هو معلوم لمن نظر في طرائق أئمة الفن في تعليل المرويات لبعض الرواة.

لذا كان أول واجبٍ للخوض في دراسة المرويات أنْ سلكتُ في البحث طريقتين لا يتوصل إلى الثَّانية منهما إلاّ بالأولى، فهي لازمةٌ، ومتمِّمة لها.

والطريقة الأولى أو بعبارة أخرى المرحلة الأولى مرحلة (الجمع) أو (التتبع)، ثم المرحلة الثانية (الدراسة) للمرويات وهي المعروفة عند أهل الحديث «قَمِّشْ ثم فَتِّشْ».

والتفصيل فيهما كما يلي:

أولاً: مرحلة الجمع.

كما ذكرت آنفاً أنَّ الجمعَ أو التتبع أو الاستقراء للمرويات هو أساس الموضوع؛ لأنَّ المادة العلمية للبحث متوقفة عليه.

وقد شملت هذه المرحلة كتباً عدِّه ومختلفة من كتب السنة النبوية الشريفة، وهذه المرحلة قَسَّمْتُها إلى قسمين:

القسم الأول: كتب تمت قراءتها واستخراج ما فيها من مرويات لأبي عبيدة عن أبيه، وهي كالتالي:

١-السنن:

أ) سنن أبي داود.

ب) سنن النسائي (المجتبى) و(الكبرى).

ت) سنن ابن ماجه.

ث) سنن الدارمي.

ج) سنن الدارقطني.

ح) السنن الكبرى للبيهقي.

٢-المصنفات:

أ) (المصنف) لعبد الرزاق الصنعاني.

ب) (المصنف) لأبي بكر بن أبي شيبة مع ما نشره عمر بن غرامة العمروي من القسم الأول من الجزء الرابع (الجزء المفقود).

٣-الجوامع.

أ) (الجامع) - لمعمر بن راشد الأزدي، الملحق بآخر (المصنف) لعبدالرزاق

الصنعاني، وهو من رواية عبدالرزاق عنه.

ب) (الجامع) - للإمام الترمذي.

٤-المسانيد:

أ) مسند أبي داود الطيالسي.

ب) مسند الحميدي.

ت) مسند علي بن الجعد رواية أبي القاسم البغوي أو (الجعديات).

ث) مسند الإمام أحمد بن حنبل، (اعتمدت الطبعة المحققة من شعيب الأرنؤوط).

ج) مسند أبي يعلى الموصلي.

ح) مسند الهيثم بن كليب الشاشي.

خ) مسند الشهاب للقضاعي.

٥-المستدركات:

أ) المستدرك على الصحيحين لأبي عبدا لله الحاكم.

٦-المعاجم:

أ) المعجم الكبير لأبي القاسم الطبراني.

ب) المعجم الأوسط، للطبراني، (اعتمدت على الطبعة المحققة من طارق عوض ا لله وزميله).

ت) المعجم الصغير - للطبراني.

٧-الزوائد:

أ) بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث - للهيثمي.

٨-كتب مفردة في أبواب مخصوصة، أو أجزاء حديثية ونحوها:

أ) معرفة السنن والآثار للبيهقي.

ب) دلائل النبوة للبيهقي.

ت) دلائل النبوة لأبي نعيم الأصبهاني.

ث) شرح معاني الآثار للطحاوي.

ج) شرح مشكل الآثار للطحاوي.

ح) عمل اليوم والليلة للنسائي.

خ) المنتقى لابن الجارود.

د) الترغيب والترهيب للأصبهاني.

ذ) الفوائد، لتمام الرازي.

ر) الزهد لوكيع بن الجراح.

ز) الزهد لأسد بن موسى.

س) العلم لأبي خيثمة زهير بن حرب.

ش) الجهاد لابن أبي عاصم.

ص) الشمائل للترمذي.

ض) الأمالي في آثار الصحابة لعبدالرزاق الصنعاني.

ط) الجزء العالي المشهور جزء محمد بن عاصم الثقفي.

ظ) جزء المؤمل بن إيهاب.

ع) العقوبات - لابن أبي الدنيا.

غ) الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لابن أبي الدنيا.

ف) الأمالي لابن بشران.

ق) جزء فيه أحاديث محمد بن عبدالله بن محمد بن جعفر بن حيان.

ك) فضائل القرآن لأبي عبيد.

ل) فضائل القرآن للفريابي.

م) جزء الألف دينار للقطيعي.

ن) الرَّدُ على من يقول (ألم) حرف لينفي الألف واللام والميم عن كلام الله عز وجل، لأبي القاسم عبدالرحمن بن منده الأصبهاني.

القسم الثاني: كتب تمت قراءتها ولم أقف فيها على رواية لأبي عبيدة عن أبيه.

علماً بأنه لا توجد رواية لأبي عبيدة عن أبيه في الصحيحين.

وقد أفردت أسماء هذه الكتب بقائمة جعلتها عقب المقدمة.

فبلغت المرويات ستمائة وثلاث روايات (٦٠٣).

وبدون المكرر مائة وسبع وثلاثون رواية (١٣٧).

ثانياً: مرحلة دراسة المرويات.

واتّبعت التالي:

أ) رتَّبتُ المرويات على الكتبِ والأبوابِ الفِقْهِيَّة، وترجمت بترجمةٍ تتناسب مع موضوع حديثٍ أو أثرِ الباب.

وارتضيتُ في ترتيب جُلِّ كتب الرسالة، ترتيب الإمام الحافظ المجتهد أبي عبدالله محمد ابن إسماعيل البخاري (رحمه الله) في كتابه العظيم (الجامع الصحيح).

ب) رقَّمتُ الكتب ترقيماً تسلسلياً، وأفردت أبواب كلِّ كتابٍ بترقيم مُستقلٍّ.

ج) رقَّمتُ المرويات جميعها ترقيماً تسلسلياً.

د) قسّمت الباب إلى متنٍ وحاشيةٍ.

وتفصيلها كما يلي:

أولاً: المتن:

١- أسوق فيه إسناد ومتن الرواية من حديثٍ أو أثرٍ، لإمامٍ من الأئمة المخرِّجين لها، وذلك باعتبارِ تقديم الأقدم وفاةً، كأنْ يكون الحديث عند الحميدي والإمام أحمد بن حنبل والشاشي، فأُقدِّم الحميدي لأنه الأسبق وفاة، فأقول تحت ترجمة الباب: قال الإمام الحميدي ... ثم أسوق سنده ومتنه.

٢- ما أجده من تصحيفٍ أو تحريفٍ أو نقصٍ ونحوه، سواء في الإسناد أو المتن أو فيهما جميعاً، فإني أصوبه وأجعله بين معقوفتين هكذا [ ]، وأنبه على ذلك في الحاشية.

٣- في بعض المرويات أذكر سند رواية من الروايات لإمامٍ من الأئمة ممن هو على شرط الرِّسالة إلاّ أنه يقول عقب سياقه الإسناد كلمة (مثله)، ويقصد بها أي أنَّ رواية أبي عبيدة عن عبدالله، هي مثل الرواية السابقة لها عن أحد الرواة عن ابن مسعود أو هي مثل الرواية السابقة لحديث أو أثر ابن مسعود، كأنْ يكون من طريق أبي هريرة رضي الله عنه ونحوه.

فإني - والحالة ما ذُكِرَ - أذكر متن ذلك الراوي السابق لرواية الباب، للمماثلة بينهما وأجعل المتن بين معقوفتين [ ] وأنبه على ذلك في الحاشية.

٤- حديث الباب قد يذكره أحد المصَنِّفِيْنَ ممن هو على شرط الرِّسالة كابن أبي شيبة مثلاً في أكثر من موضعٍ، بعضها متقدم، وبعضها متأخر، فأختار من تلكم المواضع النَّص الأكمل منها، وأسوق سنده، لشموله وتمامه، وأنبه على ذلك في الحاشية.

٥- ضبطت المتن بالشكل غالباً.

ثانياً: الحاشية:

١- أذكر موطن رواية الباب في الكتاب المأخوذة منه، بذكر الجزء والصفحة ورقم الحديث، مع ذكر اسم الكتاب والباب إن وجد، وإلاّ اكتفيت بالجزء والصفحة.

٢- دراسة رجال إسناد الرواية.

وسلكت في دراسة الأسانيد الطريقة التالية:

أ) أُترجم للراوي بذكر اسمه ونسبه وسنة وفاته غالباً، فإن كان ثقة اكتفيتُ بـ (تقريب التهذيب) للإمام الفذّ ابن حجر العسقلاني (رحمه الله).

ب) الرَّاوي المتكلَّم فيه أو المضَعَّفُ مِنْ قِبَلِ الأئمة واختلفت الأقوال فيه فإني أذكر أقوال العلماء فيه متوسِّعاً، للخروج بالنتيجة المبيِّنة لحاله من حيث التوثيق أو التضعيف، وإنْ كان ضعيفاً هل يقبل اعتباراً أم لا، مراعياً في ذلك قواعد الجرح والتعديل عند التعارض.

ج) أبيِّن الراوي المدلِّس، وفي أي مرتبة من مراتب المدلسين مما في كتاب الإمام العَلَم الحافظ ابن حجر العسقلاني (رحمه الله) (تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس)، وهل عنعنته مقبولة أم لا؟.

د) عند ترجمتي لراوٍ ما، قد يتكرر في موطنٍ آخر، ففي هذه الحالة أكتفي ببيان درجته باختصار وأحيل إلى رقم النَّصِ المترجَمِ له فيه، وإنْ ترجمت له أثناء التعليق على نصٍ من النصوص، فإني أحيل إليه أيضاً، بقولي تقدمت ترجمته عند ح (كذا) تعليقاً.

٣- أُبين غريب الألفاظ والأمكنة.

٤- إنْ وجدت فائدةً تتعلق بالرواية ذكرتها، ولم ألتزم هذا دائماً وإنما أحياناً.

٥- أحكم على الحديث أو الأثر بالمتابعات والشواهد.

٦- تخريج النَّص، مع بيان المتابعات والشواهد إنْ وجدت.

وسلكت في التخريج الطريقة التالية:

أ) إنّ كان النَّصُّ في السُّنن الأربعةِ ومسند الإمام أحمد أو في أحدها، مع وجوده في مصادر أخرى، فإني أبتدئ في التخريج بالسنن لأبي داود ثم الترمذي ثم النَّسائي ثم ابن ماجه ثم المسند، وما بعده أرتبه على الوفيات.

ب) أما إنْ كان النَّصّ (الرواية) ليس في شيءٍ من السُّنن الأبعةِ والمسند، فإني أرتب المصادر على الوفيات.

ج) قد يرد نص الباب عند مصنفٍ من المصنفين من نفس طريق الباب فإني أبتدئ به أحياناً.

د) سلكت مسلك التخريج المُعَلَّلِ، وذلك ببيان أوجه الاختلاف الواقع في الرواية - وهذا إن وجد - من تعارض الوصل والإرسال، والرفع والوقف ونحوه.

هـ) المتابِعُ لأبي عبيدة - خاصة في المرفوع - إن كان حديثه في الصحيحين أو أحدهما وسند رواية الباب سليماً من العلل فإني أحكم على النَّصِّ بقولي (صحيح لغيره)، وهذا عندما يكون اللفظ مطابقاً للفظ نصِّ الباب أو يقاربه.

و) الشاهد إن وجدته في الصحيحين أو أحدهما بمثل لفظ نصِّ الباب أو يقاربه، فإني أحكم على النص (الرواية) بقولي (صحيح لغيره)، وهذا عند سلامة سند رواية الباب من العلل القادحة.

ز) المتابِع أو الشاهد إن كان في الصحيحين أو أحدهما فإني أكتفي بالعزو إليهما دون الزيادة إلاّ ما شذّ.

ح) قد تكون هناك شواهد عدّة، فإني أكتفي فيها بما أراه يقوي رواية الباب.

٧- أذكر من صحح أو ضعَّف الرواية ممن وقفت عليه من العلماء.

٨- أنبه على النقص أو التحريف ونحوهما، إن وقع في رواية الباب مع بيان وجه التصويب، ومصادره إن وجدت.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

قائمة بأسماء كتب القسم الثاني من مرحلة الجمع والتي لم اقف فيها على رواية لأبي عبيدة عن أبيه.

١- مسند خليفة بن خياط.

٢- مسند الشاميين للطبراني.

٣- أحكام العيدين للفريابي.

٤- المنتخب من مسند عبد بن حميد.

٥- أمالي المحاملي.

٦- الدعاء للمحاملي.

٧- البعث لأبي داود.

٨- الزهد لابن أبي عاصم.

٩- أحاديث الفاكهي عن شيوخه.

١٠- الفوائد لابن مندة.

١١- الأربعين في الجهاد والمجاهدين ـ للمقري.

١٢- الأربعين العشارية ـ للعراقي.

١٣- الأربعين للحسن بن سفيان النسوي.

١٤- أمالي الخلال.

١٥- الأربعين في الرحمة والراحمين لابن طولون.

١٦- الديات لابن أبي عاصم.

١٧- الأوائل لابن أبي عاصم.

١٨- الصيام للفريابي.

١٩- الفوائد والزهد والمراثي-لجعفر البغدادي.

٢٠- فضائل الصحابة للنسائي.

٢١- الأربعين على مذاهب المحققين في الصوفية لأبي نعيم الأصبهاني.

٢٢- الأربعين في شيوخ الصوفيه. لأبي سعد الماليني.

٢٣- الحلم.

٢٤- القضاء.

٢٥- مجابو الدعوة.

٢٦- الهم والحزن.

٢٧- حسن الظن بالله.

٢٨- الرضا بقضاء الله.

٢٩- الأهوال.

٣٠- ذم البغي.

٣١- الرقة والبكاء. تسعتها لابن أبي الدنيا.

٣٢- فضائل فاطمة رضي الله عنها.

٣٣- الفوائد.

٣٤- فضائل شهر رمضان.

٣٥- الجزء الخامس من الأفراد.

٣٦- جزء فيه من أحاديثه، خمستها لابن شاهين.

٣٧- الأربعين البلدانية - لابن عساكر.

٣٨- تعزية المسلم عن أخيه، لابن عساكر.

٣٩- المفاريد - لأبي يعلى الموصلي.

٤٠- إكرام الضيف لإبراهيم الحربي.

٤١- الورع لابن أبي الدنيا.

٤٢- جزء في رياضة الأبدان - لأبي نعيم الأصبهاني.

٤٣- جزء فيه أحاديث نافع بن أبي نعيم - لابن المقرئ.

٤٤- المنتقى من الفوائد الحسان - لجمال الدين المزي.

٤٥- تحريم النرد والشطرنج - للآجري.

٤٦- الرسالة المغنية في السكوت ولزوم البيوت - لابن البناء.

٤٧- الأوائل - لأبي القاسم الطبراني.

٤٨- المذكر والتذكير - لابن أبي عاصم.

٤٩- القناعة للدنيوري.

٥٠- جزء ابن جريج رواية ابن شاذان.

٥١- صفة النفاق للفريابي.

٥٢- تحفة الصديق في فضائل أبي بكر الصديق - لابن بلبان المقدسي.

٥٣- جزء ابن الغطريف.

٥٤- أحاديث الشاموخي عن شيوخه.

٥٥- الفوائد لأبي الشيخ.

٥٦- فضل التهليل وثوابه الجزيل. لابن البناء.

٥٧- التهجد وقيام الليل - لابن أبي الدنيا.

٥٨- فضل الجهاد والمجاهدين لأحمد المقدسي.

٥٩- ثواب قضاء حوائج الإخوان للنرسي.

٦٠- جزء فيه مجلسان من أمالي الصاحب نظام الملك الحسن بن علي بن إسحاق.

٦١- الترغيب في الدعاء لأبي محمد المقدسي.

٦٢- عوالي الحارث بن أبي أسامة لأبي نعيم الأصبهاني.

مفتاح الرموز والمختصرات

هذا المفتاح لفكِ ما قد يردُ من إشكالٍ عند قراءة بعض الرموز والكلمات والأسماء المختصرة لبعض الكتب العلمية المذكورة في ثنايا الرسالة، وهو على النحو التالي:

ح = حديث.

ك = كتاب.

س = سؤال.

ط = طبعة.

الفتح = بالتعريف، إحالة لفتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر العسقلاني.

فتح = بالتنكير، إحالة لحديث في صحيح البخاري المطبوع مع شرحه فتح الباري لابن حجر.

التقريب = تقريب التهذيب لابن حجر.

الميزان = ميزان الاعتدال في نقد الرجال للذهبي.

المغني = المغني في الضعفاء للذهبي.

النكت = النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر.

الديوان = ديوان الضعفاء والمتروكين للذهبي.

السير = سير أعلام النبلاء للذهبي.

الثقات = كتاب (الثقات) لابن حبان.

الكامل = الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي الجرجاني.

المجموع = المجموع شرح المهذب للنووي.

اللسان = إن كان في بيان معنىً لغوي فهو (لسان العرب) لابن منظور.

وإن كان عند ترجمة راوٍ ونحوه فهو (لسان الميزان) لابن حجر.

الموضح = الموضح لأوهام الجمع والتفريق للخطيب البغدادي.

التلخيص = تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير لابن حجر.

النصب = نصب الرايه لأحاديث الهداية للزيلعي.

التحقيق = التحقيق في أحاديث الخلاف لابن الجوزي.

النهاية = النهاية في غريب الحديث لابن الأثير.

القسم الأول: الدِّراسة

تعريف موجز بأبي عبيدة عامر بن عبد الله بن مسعود، وروايته عن أبيه، وموقف العلماء منها

وفيه ثلاثة فصول :

الفصل الأول : تعريف موجز بأبي عبيدة عامر بن عبد ا لله بن مسعود.

الفصل الثاني : رواية أبي عبيدة عن أبيه هل هي من قبيل الإرسال أم التدليس؟

الفصل الثالث : موقف العلماء في مسألة سماعه من أبيه رضي ا لله عنه.

وبيانها كما يلي :

الفصل الأول

تعريف موجز
بأبي عبيدة عامر بن عبدالله بن مسعود

وفيه مباحث:

المبحث الأول : اسمه وتحقيق الخلاف فيه.

المبحث الثاني : نسبه ونسبته.

المبحث الثالث : ولادته.

المبحث الرابع : طلبه للعلم.

المبحث الخامس : شيوخه.

المبحث السادس : تلامذته.

المبحث السابع : علمه وفضله.

المبحث الثامن : أقوال العلماء فيه.

المبحث التاسع : وفاته.

المبحث الأول: اسمه وتحقيق الخلاف فيه

هو عامر بن عبد الله بن مسعود الهذلي، كنيته أبو عبيدة ، وهو مشهور بها، إلا أن العلماء اختلفوا في اسمه، والراجح أنه عامر -كما سبق- وذلك لأمور:

أ) جَزْمُ جماعة من الأئمة الحفّاظ بتسميته عامراً، وعددهم -حسب علمي- ثلاثة عشر إماماً، فلا يُعَارَضُ بعدمِ معرفة بعض الأئمة لاسمه كالبخاري[1] والترمذي[2] ؛ لأنَّ مَنْ عَلِم حجة على من لم يعلم، فهما وإنْ لم يعرفا اسمه فقد عرفه غيرهما من الأئمة كما سيأتي.

ب) أنَّ مِنْ هؤلاء الأئمة الجازمين باسمه مَنْ مرَّض قول مَنْ قال: إن اسمه هو كنيته، كالإمام النووي (ت٦٧٦هـ)[3] والإمام الذهبي(ت٧٤٨هـ)[4] والإمام العلائي(ت٧٦١هـ)[5] -رحمهم الله-.

وقد تَعقَّبَ ابن عبدالبر قول أبي حاتم - رحمه الله - لما قال: ((أبو عبيدة بن عبدالله ابن مسعود: لا يُسمّى))[6]، تعقبه بقوله: ((قد ذكره قوم فسمُّوه عامراً))[6] أهـ.

وسبقت الإشارة إلى أن في تحقيق اسمه خلافاً بين أهل العلم ويمكن أن تتلخص أقوالهم إلى ثلاثة أقوال وهي التالية:

القول الأول:

إنّه عامر، جزماً. قال بهذا القول الإمام مسلم بن الحجاج[7] (ت ٢٦١هـ) والإمام محمد ابن أحمد المقدَّمي[8] (ت ٣٠١هـ)، و الإمام ابن عبد البر[9] (ت ٤٦٣هـ) و الإمام

(١) (العلل الكبير) ترتيب أبي طالب المكي (٣١٠/١ رقم٩٨).

(٢) (الجامع) (ك الطهارة - باب ما جاء في الاستنجاء بحجرين) (٢٨/١).

(٣) (تهذيب الأسماء واللغات) (٢٩٠/١).

(٤) (المقتنى في سر الكنى) (٣٨٢/١ رقم٣٩٨١).

(٥) (جامع التحصيل في أحكام المراسيل) (رقم٤٩١: ٢٢٥).

(٦) (الاستغناء في معرفة المشهورين من حملة العلم بالكنى) (٨١٠/٢).

(٧) (الكنى والأسماء) (٥٨٨/١ رقم٢٣٩٨).

(٨) (التاريخ وأسماء المحدثين وكناهم) (رقم٥٠١: ١١٠).

(٩) (الاستغناء في معرفة المشهورين من حملة العلم بالكنى) (٨١٠/٢) و (١٣٩٠/٣ رقم٢٠٦٤).

أبوالوليد الباجي[1] (ت ٤٧٤هـ) و الإمام عبد العظيم المنذري[2] (ت ٦٥٦هـ) و الإمام يحي النووي[3] (ت ٦٧٦هـ) و الإمام يوسف المزي[4] (ت ٧٤٢هـ) و الإمام محمد بن أحمد الذهبي[5] (ت ٧٤٨هـ) و الإمام خليل بن كيكلدي العلائي[6] (ت ٧٦١هـ) و الإمام عبد الله بن يوسف الزيلعي[7] (ت ٧٦٢هـ) والإمام أحمد بن أبي بكر البوصيري (ت٨٤٠هـ)[8] و الإمام يوسف بن حسن بن عبد الهادي[9] (ت ٩٠٩هـ) و الإمام أحمد ابن عبد الله الخزرجي[10] (ت بعد ٩٢٣هـ). فهؤلاء ثلاثة عشر إماماً جزموا بأنّه عامر. وهو القول الراجح كما سبق.

القول الثاني:

أنّ اسمه وكنيته واحد. قال بهذا القول ثلاثة أئمة، وهم الإمام أبو زرعة عبيد الله ابن عبد الكريم الرازي[11] (ت ٢٦٤هـ) و الإمام أبو حاتم محمد بن إدريس الرازي[12] (ت ٢٧٧هـ) و الإمام أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني[13] (ت ٨٥٢هـ).

---

(١) (التعديل والتجريح) (١٢٦٩/٣ رقم١٦٤٣).

(٢) (مختصر سنن أبي داود) (ك الصلاة - باب في تخفيف القعود) (٤٥٨/١ رقم٩٥٧).

(٣) (تهذيب الأسماء واللغات) (٢٩٠/١).

(٤) (تهذيب الكمال) (٦١/٤ رقم٣٠٥١) و (تحفة الأشراف) (١٥٧/٧).

(٥) (الكاشف) (٥٢٣/١ رقم٢٥٣٩) و (المقتنى في سرد الكنى) (٣٨٢/١ رقم٣٩٨١) وينظر (السير) (٣٦٣/٤) و (تاريخ الإسلام) (حوادث) (٨١-١٠٠هـ/ص٢٤٢).

(٦) (جامع التحصيل في أحكام المراسيل) (رقم٣٢٤: ٢٠٤).

(٧) (نصب الراية) (١٦٥/٢).

(٨) (مصباح الزجاجة) (ك الجنائز - باب شهود الجنائز) (٤٨١/١).

(٩) (بحر الدّم فيمن تكلّم فيهم الإمام أحمد بمدح أو ذم) (رقم٤٩١: ٢٢٥) ووقع في الكتاب (أبو عبد الله) بدل (أبو عبيدة) ولعله تحريف، إذ الكُلّ على أبي عبيدة، و لم أقف على من أسماه أو كناه بأبي عبدالله، ولا حتى في مروياته. والله أعلم.

(١٠) (خلاصة تذهيب تهذيب الكمال) (٢٤/٢ رقم٣٢٧٢).

(١١) (الجرح والتعديل) (٤٠٣/٩).

(١٢) المصدر السابق.

(١٣) (تقريب التهذيب) (رقم٨٢٩٤: ١١٧٤) وقال: «.. ويقال اسمه: عامر» فهو وإن رجح أن اسمه هي كنيته إلاّ أنه حكى القول الآخر، و لم يمرّضه.

القول الثالث:

أنَّه لا يعرف له اسم. قال بهذا القول الإمام أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري[١] (ت ٢٥٦هـ) و الإمام أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي[٢] (ت ٢٧٩هـ). وهناك جماعة من الأئمة ذكروه في مصنفاتهم بكنيته فقط، وليس في أقوالهم ما يفيد الجزم بقولٍ من الأقوال السابقة أو ترجيح أحدها على الآخر أو تمريض ما عداه أو نحو ذلك من أوجه الترجيح، بل غاية صنيعهم الذِّكر فقط ليس إلاّ، أو يمكن القول -وهو قول قويٌّ- إنَّ ذكرهم له بكنيته بناءً على أنه مشتهرٌ بها، وأكثر ما يرد بكنيته، لذا قال الإمام الذهبي: «أبو عبيدة بن عبد الله بن مسعود... يقال اسمه: عامر، ولكنه لا يرد إلاّ بالكنية»[٣]، وقال الحافظ ابن حجر: «أبو عبيدة بن عبد الله ... مشهور بكنيته...»[٤]، ومِنْ هؤلاء الأئمة: محمد بن سعد[٥] (ت ٢٣٠هـ) و يحيى بن معين[٦] (ت ٢٣٣هـ) و أحمد بن عبد الله العجلي[٧] (ت ٢٦١هـ) و أحمد بن شعيب النسائي[٨] (ت ٣٠٣هـ) و محمد بن حبان البستي[٩] (ت ٣٥٤هـ) و أبو الحسن الدارقطني[١٠] (ت ٣٨٥هـ) و أبو عبد الله الحاكم[١١] (ت ٤٠٥هـ) و أبو نعيم الأصبهاني[١٢] (ت ٤٣٠هـ) وأبو بكر البيهقي[١٣] (ت ٤٥٨هـ) وابن العماد الحنبلي[١٤] (ت ١٠٨٩هـ). والله أعلم.

---

(١) (العلل الكبير) ترتيب أبي طالب المكي (٣١٠/١ رقم٩٨).
(٢) (ك الطهارة – باب ما جاء في الاستنجاء بحجرين) (٢٨/١).
(٣) (السير) (٣٦٣/٤) و (تاريخ الإسلام) (حوادث -٨١-١٠٠هـ/ص٢٤٢).
(٤) (التقريب) (رقم٨٢٩٤: ١١٧٤).
(٥) (الطبقات الكبرى) (٢١٠/٦).
(٦) (سؤالات ابن الجنيد) (رقم٨١٩) و (التاريخ) رواية الدوري (١٧١٦/٣) و (سؤالات الدارمي) (رقم٥١٥).
(٧) (معرفة الثقات) (٤١٤/٢ رقم٢٢٠٠).
(٨) (المجتبى) (١١٦/٣ رقم١٤٠٣) و (السنن الكبرى) (٣١١/١).
(٩) (الثقات) (٥٦١/٥).
(١٠) (المؤتلف والمختلف) (١٥٠٥/٣) و (العلل) (٣٠٨/٥).
(١١) (المدخل إلى الصحيح) (ل٤٩: أ).
(١٢) (حلية الأولياء) (٢٠٤/٤).
(١٣) (السنن الكبرى) (٤٠٣/١) و (٢٨٨/٢و٤٦٨) و (٢٦١/٣) و (٣٣٣/٥) و (٧٦/٨).
(١٤) (شذرات الذهب) (٩٠/١).

المبحث الثاني: نسبه ونسبته

هو عامر بن عبد ا لله بن مسعود بن غافل -بمعجمة وفاء- بن حبيب بن شَمْخ الهذلي، أبو عبيدة الكوفي[١].

ونسبته إلى قبيلة هذيل بن مدركة بن إلياس العدنانية، وهي قبيلة كبيرة، ذات عشائر، ولها بطنان: بطن سعد بن هذيل، وبطن لحيان ابن هذيل. وابن مسعود رضي ا لله عنه من بطن سعد بن هذيل.

وأغلب مساكنهم حول مكة والطائف في واديي نخلة اليمانية والشامية وفي الجعرانة، وفي وادي فاطمة وفي جبل كبكب وفي عرفات وفي أودية نعمان وضِيم حتى يلملم (السعدية).

ومنهم من سكن سراة الطائف وما أشرف عليها غرباً وسال من أوديتها إلى تهامة لذا قسمت هذيل باعتبار منازلهم إلى هذيل الشام وهذيل اليمن، فمن سكن منهم شمال مكة وشرقها، فهم هذيل الشمال (الشام)، ومن سكن جنوب مكة (عرفات) فهم هذيل اليمن ومنهم هذيل الطائف[٢].

ونسبته إلى الكوفة، هي للبلدة المعروفة بالعراق، فقد سكنها وأقامَ بها، واشْتُهِرَ أنّه مِنْ علمائها - كما سيأتي -،وقد أقامَ بها والده عبدا لله بن مسعود رضي ا لله عنه زمناً وابتنى بها داراً وكثُرَ أصحابه بها، وذلك لما بعثه أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي ا لله عنه معلّماً لأهلها الدِّين والعلم وولي بها بيت المال[٣].

---

(١) ينظر: (الطبقات الكبرى) (١٥٠/٣) و(الطبقات) لخليفة (ص١٦) و(تاريخ بغداد) (١٤٧/١) و(أسد الغابة) (٢٥٦/٣) و(تهذيب الكمال) (٦١/١٤) و(١٢٢/١٦) و(سير أعلام النبلاء) (٤٦١/١) و(الإصابة في تمييز الصحابة) (٢١٤/٦ قسم١) و(التقريب) (رقم٨٢٩٤: ١١٧٤).

(٢) ينظر (جمهرة أنساب العرب) لابن حزم (ص١٩٦-١٩٨) و(الأنساب) للسمعاني (٣١٥/١٢) و(اللباب في تهذيب الأنساب) (٣٨٣/٣) و(معجم البلدان) (٢٧٧/٥) و(معجم قبائل العرب) رضا كحالة (١٢١٣/٣-١٢١٤) و(كنز الأنساب ومجمع الآداب) لحمد بن إبراهيم الحقيل (ص٢٢٣-٢٢٥) و(معجم قبائل المملكة العربية السعودية) لحمد الجاسر (٧٧٨/٢-٧٨٠).

(٣) ينظر: (الطبقات) لابن سعد (١٣/٦) و(الطبقات) لخليفة (ص١٢٦) و(التاريخ) له (ص١٤٩) و(تاريخ بغداد) (١٤٧/١) و(الأنساب) (٣١٥/١٢) و(أسد الغابة) (٢٥٦/٣) و(السِّير) (٤٦١/١).

المبحث الثالث: ولادته

ولد رحمه الله سنة ٢٥هـ أو ٢٦هـ ، وهذا يستنبط مما يلي:

١) ما أخرجه الفسوي في "المعرفة والتاريخ"(١) من طريق محمد بن عبد الرحيم المعروف بصاعقة، وابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" وتقدمته(٢) و "المراسيل"(٣) من طريق صالح بن أحمد بن حنبل.

وابن عدي في " الكامل"(٤) من طريق ابن حماد وعن صالح بن أحمد بن حنبل. كلاهما -أي صالح والصاعقة- عن علي بن المديني عن سلم بن قتيبة قال: قلت لشعبة: (إن البُرِّي يُحدِّثنا عن أبي إسحاق أنه سمع أبا عبيدة يُحدِّث أنه سمع ابن مسعود يقول. فقال أوه، كان أبو عبيدة ابن سبع سنين، وجعل يضرب جبهته).

فالناظر في قول شعبة يجده استغربَ سماع أبي عبيدة من أبيه مع إثباته سِنِّ سبع سنوات لأبي عبيدة حين وفات والده.

٢) ما نقله الحافظ أبو الوليد الباجي في " التعديل والتجريح"(٥) عن الإمام شعبة بن الحجاج -وهو مؤيد لما سبق عنه- قوله: «كان أبو عبيدة يوم مات أبوه ابن سبع سنين» فهو يثبت أنه كان ابن سبع حين وفاة والده.

٣) ما نقله العلاّمة المزي عن الإمام أبي داود (معلَّقاً عنه بصيغة الجزم) قوله: «وقال أبو

---

(١) (١٤٨/٢) وعنده (ابن ست) بدل (ابن سبع).

(٢) (تقدمة الجرح) (ص١٤٧) و(الجرح) (١٦٨/٦).

(٣) (المراسيل) (ص١٩٦).

(٤) (الكامل) (١٨٠٥/٥) وينظر (اللسان) (١٥٧/٤)، والإسناد إلى شعبة أقل أحواله أنه حسن وإلاّ فهو إلى الصحة أقرب؛ لأن سلم بن قتيبة الشعيري وإن كان يهم إلاّ أنه ثقة، وثقه ابن معين وأبو داود وأبو زرعة والدارقطني، وقال أبو حاتم: "ليس به بأس، كثير الوهم يكتب حديثه"، وقول الإمام الذهبي وسط في الأقوال حيث قال: "ثقة يهم"، فلا ينزل من هذا حاله عن درجة الحُسن، والله أعلم.

ينظر في حال سلم: (الجرح والتعديل) (٤/رقم١١٤٨) و (تهذيب الكمال) (٢٣٢/١١ رقم٢٤٣٣) و (الكاشف) (١/رقم٢٠١٥) و (هدي الساري) (ص٤٠٣) و (التقريب) (رقم٢٤٨٤: ٣٩٧).

(٥) (١٢٦٩/٣ رقم١٦٤٣).

داود في حديث ذكره: كان أبو عبيدة يوم مات أبوه ابن سبع سنين»[1].

فثبت بهذه النصوص المنقولة عن الأئمة أنّ أبا عبيدة كان ابن سبع سنين حين مات أبوه، فلا يُعْتَرَض على روايته بصغره؛ لأنّ الصحيح لدى المحققين من أهل العلم أنَّ سماع الصبي صحيح إنْ كان مميزاً[2]. ومعلوم أنّ عبد الله مات سنة (٣٢هـ) أو (٣٣هـ) بالمدينة[3]، فتكون ولادة عامر سنة (٢٥) أو (٢٦هـ) كما سبق والله أعلم.

---

(١) (تهذيب الكمال) (٦٢/١٤)، ولم أقف على هذا القول في الرواية المطبوعة من (السنن) ولا في (الزهد) و (المراسيل).

وعلى كلٍّ فالنقل الذي نقله المزي معلقاً مجزوماً به، وهو مما لا يعلم بإسناده بأساً عن قائله، كما أشار إلى ذلك (رحمه الله) في مقدمة (تهذيب الكمال) (١٥٣/١).

(٢) مسألة سماع الصبي وتحمله مما كثرت أرآء العلماء فيها، إلاّ أن الصحيح ما أُثبت، وهو أن الصبي إن فهم الخطاب ورد الجواب كان مميِّزاً صحيح السماع وإلاّ فلا يصح سماعه ولو كان ابن خمسين، إذ المعتبر كل صبي بحاله.

قال الإمام موسى بن هارون – لما سئل متى يصح سماع الصبي للحديث-: «إذا فرّق بين الدّابة والحمار»، أخرجه الخطيب في «الكفاية» (ص١١٧-١١٨).

وقال الإمام أحمد بن حنبل – لما سئل متى يصح سماع الصبي؟ -: «إذا عقل وضبط، قلت -أي ابنه عبد الله- فإنه بلغني عن رجلٍ سميته أنه قال: لا يجوز سماعه حتى يكون له خمس عشرة سنة ... فأنكر قول هذا، وقال: بئس القول، يجوز سماعه إذا عقل، فكيف يصنع بسفيان بن عيينة ووكيع وذكر أيضاً قوماً» (مسائل عبد الله ابن الإمام أحمد) (رقم١٦٣٣: ٤٤٩).

وقال الحافظ الرامهرمزي: «... فليس المعتبر في كَتْب الحديث البلوغ ولا غيره، بل يعتبر فيه الحركة والنظاجة والتيقظ والضبط» (المحدث الفاصل) (فقرة٤٨: ص١٨٦).

وقال الحافظ الخطيب البغدادي -عقب ذكره لمن قال بأن الحد خمس عشرة ونحو ذلك-: «وقال جمهور العلماء: يصح السماع لمن سِنّه دون ذلك، وهذا عندنا هو الصواب». (الكفاية) (ص١٠٣).

وهو اختيار جماعه من المحققين منهم:

الحافظ أبو السعادات ابن الأثير، والإمام ابن الصلاح، والحافظ النووي، والحافظ بدر الدين ابن جماعة، والإمام ابن كثير، والعلاّمة ابن الملقن، والإمام العراقي، والحافظ ابن حجر، والحافظ السخاوي والحافظ السيوطي (رحم الله الجميع)، وأجابوا عمن اشترط البلوغ في التحمل بقبول الناس عامة رواية أحداث الصحابة كالحسن بن علي وابن عباس والنعمان بن بشير وأشباههم، من غير تفرقة لما تحملوه قبل البلوغ وما تحملوه بعده، وأجيب عن حديث محمود بن الربيع أنه ليس فيه سنة متّبعة، إذ لا يلزم أن يميز كل أحد تمييز محمود، بل قد ينقص عنه وقد يزيد، وغيرها من الإجابات، فلتنظر مواقفهم آنفة الذكر وتفصيلهم وإجابتهم في المسألة في:

(مقدمة جامع الأصول) (٧١/١) و (علوم الحديث) (ص١٣٠) و (التقريب مع التدريب) (٦/٢) و (إرشاد طلاب الحقائق) (٣٣٨/١) و (المجموع شرح المهذب) (١٤٥/٤) و (المنهل الروي) (ص٧٩) و (اختصار علوم الحديث) (٣٢٥/١ مع الباعث) و (المقنع) (٢٩١/١) و (التذكرة في علوم الحديث) (ص٢٠) و (شرح ألفية العراقي) (٢٠/٢-٢١) و (نزهة النظر) (٢٠٦: مع النكت عليها) و (فتح الباري) (١٧١/١و١٧٣) و (فتح المغيث) (١٤٣/٢) و (تدريب الراوي) (٧/٢)، والله أعلم.

(٣) (التقريب) (رقم٣٦٣٨: ٥٤٥).

المبحث الرابع: طلبه للعلم

مِنَ المعلوم أنَّ عبد الله بن مسعود والد أبي عبيدة عامر فقيهٌ وعالمٌ من علماء الصَّحابة (رضوان الله عليهم)، وبيتُ عامرٍ بيت عِلْمٍ وسَابِقةٍ في الإسلام، فهذه المكانة لعبد الله بين الصَّحابة جعلت بيئةَ منزلِه بيئةً علميَّةً وجوّها جوٌ صالح، فكان لهذه البيئة الصَّالحة المصلحة دور كبير جداً في تأثُّر أبي عبيدة بن عبد الله بهذا الجو العلمي الصالح مما شحذت همّته، وارتفعت هامته، واتسع أُفُقه، فتقدم في العلم، وخالط خاصة تلامذة والده من بعده.

وقد أشار إلى ذلك الإمام أبو جعفر الطحاوي (رحمه الله) منوّهاً به، حيث قال: ((... إنما احتججنا به [أي عامر] لأنَّ مثله على تقدُّمه في العلم، وموضعه من عبد الله، وخلطته لخاصته من بعده، لا يخفى عليه مثل هذا من أموره...))[1].

وقال الإمام ابن القيم (رحمه الله): ((وأبو عبيدة شديد العناية بحديث أبيه وفتاويه، وعنده في ذلك من العلم ما ليس عند غيره))[2].

---

(١) (شرح معاني الآثار) (ك الطهارة – باب الرجل لا يجد إلاّ نبيذ التمر هل يتوضأ به أو يتيمم) (١/٩٥).

(٢) (تهذيب مختصر السنن) (ك الديات: باب الدية كم هي؟) (٦/ ٣٥٠).

المبحث الخامس: شيوخه

شيوخ العالم هُمّ عمود نسبه العلمي لذلك يحرص العلماء عند التعريف بعالمٍ ما، على ذكر مشايخه، ولذلك كان مِنْ آداب الطلب الحرص على ملاقاة الشيوخ والأخذ عنهم وعدم الاكتفاء بالأخذ عن الصحف والكتب.

وقد حرص أبو عبيدة عامر في الطلب ويسَّر له حرصه الأخذ والتلقي عن خيار الأمة وفضلائها، وأعتقد أنَّ هناك سببين رئيسين سهَّلا له الأخذ والرواية (مع حرصه على الطلب) وهما:

الأول: منزلة ومكانة والده عبد الله بين الصحابة والتابعين.

الثاني: الفترة الزمنية التي ولد وعاش فيها أبو عبيدة عامر، فترة مباركة، وقرن فيه خيار الأمة، وحملة ميراث النبوة الشريفة، مما سهَّل له اللقاء بهم والرواية عنهم ، فمن الصحابة:

١) البراء بن عازب بن الحارث بن عدي الأنصاري الأوسي، ممن نزل الكوفة، وهو ممن استصغر يوم بدر (ت ٧٢هـ)[١].

ورواية أبي عبيدة عنه في مواطن منها: في (عمل اليوم والليلة)[٢] للنسائي.

٢) عمرو بن الحارث بن أبي ضِرار، بكسر المعجمة، الخزاعي المصطلقي، أخو جويرية أم المؤمنين، قليل الحديث، بقي إلى بعد الخمسين[٣].

ورواية أبي عبيدة عنه في مواطن منها: في (الجامع الصحيح)[٤] للبخاري، و (صحيح مسلم)[٥]، و (السنن الكبرى)[٦] للنسائي.

---

(١) ينظر (التقريب) (رقم٦٥٤: ١٦٤).

(٢) (ما يقول إذا أوى إلى فراشه) (رقم٧٥٤و٧٥٧)، وينظر (تهذيب الكمال) (٦١/١٤).

(٣) (ينظر (التقريب) (رقم٥٠٣٨: ٧٣٢).

(٤) (ك الزكاة – باب الزكاة على الزوج والأيتام في الحجر) (٣: رقم١٤٦٦–فتح).

(٥) (ك الزكاة – باب في فضل النفقة والصدقة ...) (٢: رقم١٠٠٠(٤٦)).

(٦) (ك عشرة النساء – باب الفضل في نفقة المرأة على زوجها ...) (٥: رقم٩٢٠٢). وينظر (تهذيب الكمال) (٥٧٠/٢١) و (تحفة الأشراف) (٣٢٦/١٣).

٣) كعب بن عجرة الأنصاري المدني، أبو محمد، (ت بعد ٥٠هـ)[١].
ورواية أبي عبيدة عنه في مواطن منها: في (صحيح مسلم)[٢]، و (المجتبى)[٣] للنسائي.

٤) عبد الله بن قيس بن سليم بن حضّار، بفتح المهملة وتشديد الضاد المعجمة، أبو موسى الأشعري، أحد الحكمين في صفين (ت٥٠هـ) وقيل بعدها[٤].
ورواية أبي عبيدة عنه في مواطن منها: في (صحيح مسلم)[٥]، و(التفسير)[٦] للنسائي، و (السنن)[٧] لابن ماجه.

٥) أمه زينب بنت معاوية أو بنت عبد الله بن معاوية، ويقال: زينب بنت أبي معاوية الثقفية، زوج ابن مسعود، وتروي عن زوجها[٨].
ورواية أبي عبيدة عن أمه في مواطن منها: في (المعجم الكبير)[٩] و (المعجم الأوسط)[١٠] للطبراني.

٦) عائشة بنت أبي بكر الصديق، أم المؤمنين، أفقه النساء (ت ٥٧هـ)[١١].
ورواية أبي عبيدة عنها متعددة، ومنها ما في: (الجامع الصحيح)[١٢] للبخاري، و(التفسير)[١٣] للنسائي.

---

(١) ينظر (التقريب) (رقم٥٦٧٨: ٨١١).

(٢) (ك الجمعة – باب في قوله تعالى: ﴿وإذا رأوا تجارة ...﴾) (٢: رقم٨٦٤).

(٣) (ك الجمعة – باب قيام الإمام في الخطبة) (٣: رقم١٣٩٦)، وينظر (السير) (٣٦٣/٤).

(٤) ينظر (التقريب) (رقم٣٥٦٦: ٥٣٦).

(٥) (ك الإيمان – باب في قوله عليه السلام: إن الله لا ينام ...) (١:رقم١٧٩) و (ك الفضائل – باب في أسمائه ﷺ) (٤/رقم٢٣٥٥).

(٦) (سورة الأنعام) (٤٩٣/١ رقم٢٠٠).

(٧) (المقدِّمة – باب فيما أنكرت الجهمية) (١: رقم١٩٥و١٩٦).

(٨) ينظر (التقريب) (رقم٨٦٩٧: ١٣٥٦).

(٩) (٨: رقم٨٨٧٤) و (٩: رقم٩٢٣٨).

(١٠) (١٣/٢)، وينظر (تهذيب التهذيب) (٧٥/٥).

(١١) ينظر (التقريب) (رقم٨٧٣٢: ١٣٦٤).

(١٢) (ك التفسير – باب سورة ﴿إنا أعطيناك الكوثر ...﴾) (٧٣١/٨ رقم٤٩٦٥–فتح).

(١٣) (سورة الكوثر) (٥٥٩/٢ رقم٧٢٥)، وينظر (تهذيب الكمال) (٦١/١٤) و (السير) (٣٦٣/٤).

ومن التابعين :

٧) مسروق بن الأجدع بن مالك الهمداني الوادعي، أبو عائشة الكوفي، ثقة فقيه مخضرم (ت ٦٢هـ) ويقال (٦٣هـ)[١].

ولأبي عبيدة عنه روايات منها ما في: (المعجم الكبير)[٢] للطبراني، و (المستدرك)[٣] للحاكم.

٨) علقمة بن قيس بن عبد الله النخعي، الكوفي، ثقة ثبت فقيه، (ت بعد ٦٠هـ) وقيل بعد (٧٠هـ)[٤] نص الذهبي أن أبا عبيدة روى عنه[٥].

وآخرون غير من ذكرتهم.

---

(١) ينظر (التقريب) (رقم٦٦٤٥: ٩٣٥).

(٢) (٩: رقم٩٧٦٣).

(٣) (ك التفسير) (٣٧٦/٢) و (ك الأهوال) (٥٩٠/٥)، وينظر (تهذيب الكمال) (٦١/١٤) و (سير أعلام النبلاء) (٣٦٣/٤).

(٤) ينظر (التقريب) (رقم٤٧١٥: ٦٨٩).

(٥) (سير أعلام النبلاء) (٣٦٣/٤).

المبحث السادس: تلامذته

عَلَمٌ بيته من أكثر بيوت الصحابة علماً وفقهاً، وحمل علماً غزيراً عن أبيه وخاصته من بعده، حُق لطلاب العلم أن يقصدوه، للالتقاء به والرواية عنه.

لذا يجد المتمعن في ترجمته جملة وافرة من حملة الأخبار والآثار من أهل العلم عنه، منهم:

١) إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود النخعي، الكوفي أبو عمران، ثقة إلاّ أنه مكثر من الإرسال، (ت ٩٦هـ)[١]، ويروى عن أبي عبيدة في مواطن عدة منها ما في: (الجامع الصحيح)[٢] للبخاري، و(صحيح مسلم)[٣] و (السنن الكبرى)[٤] للنسائي.

٢) مجاهد بن جَبْر، بفتح الجيم وسكون الموحدة، أبو الحجاج المخزومي مولاهم المكي، ثقة إمام في التفسير والعلم، (ت ١٠١هـ) وقيل (١٠٢) وقيل (١٠٣) وقيل (١٠٤)[٥]، وروايته عن أبي عبيدة في مواطن منها: في (المجتبى)[٦] للنسائي، و (المعجم الكبير)[٧] للطبراني.

٣) عمرو بن عبد الله بن عبيد، ويقال: علي، ويقال: ابن أبي شعيرة، الهمداني، أبو إسحاق السبيعي، ثقة مكثر، اختلط بآخرة (ت ١٢٩هـ) وقيل قبلها[٨]، وروايته عن أبي عبيدة كثيرة، منها ما في: (الجامع الصحيح)[٩] للبخاري، و(التفسير)[١٠] للنسائي،

---

(١) ينظر (التقريب) (رقم٢٧٢: ١١٨).

(٢) (ك الزكاة – باب الزكاة على الزوج والأيتام في الحجر) (٣: رقم١٤٦٦–فتح).

(٣) (ك الزكاة – باب فضل النفقة والصدقة ...) (٢:رقم١٠٠٠(٤٦)).

(٤) (ك عشرة النساء – باب الفضل في نفقة المرأة على زوجها ...) (٥: رقم٩٢٠٢)، وينظر (تهذيب الكمال) (٢٣٥/١) و (السير) (٣٦٣/٤).

(٥) ينظر (التقريب) (رقم٦٥٢٣: ٩٢١).

(٦) (ك المناسك – باب قتل الحية في الحرم) (٥: رقم٢٨٨٤).

(٧) (١٠: رقم١٠١٥٧)، وينظر (تهذيب الكمال) (٢٣٠/٢٧).

(٨) ينظر (التقريب) (رقم٥١٠٠: ٧٣٩).

(٩) (ك التفسير – باب سورة ﴿إنا أعطيناك الكوثر﴾) (٨: رقم٤٩٦٥).

(١٠) (سورة الكوثر) (٥٥٩/٢ رقم٧٢٥).

و(الجامع)[١] لمعمر بن راشد من رواية عبد الرزاق عنه.

٤) أبو مِجْلَز، بكسر الميم وسكون الجيم وفتح اللام بعدها زاي، لاحق بن حُميد بن سعيد السدوسي البصري، مشهور بكنيته، ثقة، ت (١٠٦هـ) وقيل (١٠٩هـ) وقيل قبل ذلك[٢]، ويروي عن أبي عبيدة في مواطن منها ما في: (المعجم الكبير)[٣] للطبراني، و (بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث)[٤].

٥) عمرو بن مرة بن عبد الله بن طارق الجَمَلي، المرادي، أبو عبد الله الكوفي، ثقة عابد، (ت ١١٨هـ) وقيل قبلها[٥]، وهو كثير الرواية عن أبي عبيدة فمنها ما في: (صحيح مسلم)[٦]، و(المجتبى)[٧] للنسائي، و(السنن)[٨] لابن ماجه، وتمام في (الفوائد)[٩].

٦)عطاء بن السائب الثقفي الكوفي،أبو محمد، ويقال: أبو السائب، صدوق اختلط، (ت١٣٦هـ)[١٠]، ومن مواطن روايته عن أبي عبيدة ما في: (الجامع)[١١] للترمذي، و (المعجم الكبير)[١٢] للطبراني، و (المسند)[١٣] لأبي يعلى.

وآخرون سيردون عند دراسة المرويات.

---

(١) (باب المرء مع من أحب) (١١: رقم٢٠٣١٨)، وينظر (السير) (٣٦٣/٤) و (تهذيب التهذيب) (٧٥/٥).

(٢) ينظر (التقريب) (رقم٧٥٤٠: ١٠٤٦).

(٣) (١٠: رقم١٠٢٩١ و ١٠٢٩٢).

(٤) (ك الإيمان – باب فيمن شهد أن لا إله إلا الله ...) (١٤٨/١ رقم٢). وينظر (تهذيب الكمال) (١٧٧/٣١).

(٥) (ينظر (التقريب) (رقم٥١٤٧: ٧٤٥).

(٦) (ك الإيمان – باب في قوله عليه السلام: إن الله لا ينام ...) (١:رقم١٧٩) و (ك الجمعة – باب في قوله تعالى: ﴿وإذا رأوا تجارة ...﴾) (٢:رقم٨٦٤).

(٧) (ك الجمعة – باب قيام الإمام في الخطبة) (٣:رقم١٣٩٦).

(٨) (المقدّمة – باب فيما أنكرت الجهمية) (١: رقم١٩٥-١٩٦).

(٩) (٢: رقم١١٩٠).

(١٠) ينظر (التقريب) (رقم٤٦٢٥: ٦٧٨).

(١١) (ك التفسير – باب ومن سورة آل عمران) (٣٣٢/٥ رقم ٣٠١١).

(١٢) (٩:رقم٩٠٢٤) و (١٠:رقم١٠٢٩٣و١٠٢٩٤و١٠٢٩٥).

(١٣) (٩:رقم٥٣٧٦)، وينظر (تهذيب الكمال) (٨٨/٢٠).

المبحث السابع : عِلْمُهُ وفَضْلُه

مرَّ آنفاً الإشارة إلى أنَّ بيتَ عبد الله بن مسعود بيت علمٍ وفضلٍ وسابقةٍ، وأنَّ تلك البيئة الصالحة أثَّرت في أبي عبيدة، فحمَلَ عن جملةٍ من صحابة النَّبي ﷺ وتشرَّف برؤيتهم وسماع كلامهم، وغيرهم من جُلَّة التابعين، وأخذ عنه جماعة من حملة الأخبار والآثار، مما يدلنا على أن أبا عبيدة تبوّأ مكانة عليَّة، ومنزلة رفيعة في تلك الفترة بين علماء وقته، بل إن بعض أهل العلم رجحوا روايته وقوله عن عبد الله على رواية غيره، وذلك عند المعارضة، وما ذاك إلاّ لعظيم فضله وسعة علمه بحديث أبيه وطريقته وفتياه من غيره.

قال أبو جعفر الطحاوي (رحمه الله): «...وإنما احتججنا به [أي بعامر] لأن مثله على تقدمه في العلم، وموضعه من عبد الله، وخلطته لخاصته من بعده، لا يخفى عليه مثل هذا من أموره [أي من أمور والده] ...»(١).

وقال أبو الحسن الدار قطني -عقب حديث من طريق خشف بن مالك عن عبد الله يخالف رواية أبي عبيدة عن أبيه-: «هذا حديث ضعيف غير ثابت عند أهل المعرفة بالحديث من وجوه عدِّة:

أحدها : أنه مخالف لما رواه أبو عبيدة بن عبد الله بن مسعود عن أبيه ...و أبو عبيدة أعلم بحديث أبيه وبمذهبه وفتياه من خشف بن مالك ونظرائه...»(٢).

وقال الإمام ابن القيم: «وأبو عبيدة شديد العناية بحديث أبيه وفتاويه، وعنده في ذلك من العلم ما ليس عند غيره»(٣).

بل إنَّ بعض الأئمة يفضِّل أبا عبيدة على أخيه عبد الرحمن، مع أنَّ عبد الرحمن من الثقات وبه يكنى والده عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، لكن ذلك لم يمنع القول بتفضيل أبي عبيدة عليه.

---

(١) (شرح معاني الآثار) (١/٩٥).

(٢) (سنن الدارقطني) (١/١٧٣).

(٣) (تهذيب مختصر السنن) (٦/٣٥٠).

قال الإمام أحمد: «كانوا يفضلونه على أخيه عبد الرحمن»[١].

وقال يحيى بن سعيد القطان: «كانوا يفضلون أبا عبيدة بن عبد الله»[٢].

وقال الإمام الذهبي: «وكان من علماء الكوفة»[٣].

ولأبي عبيدة أقوال تدل على علمه وفضله، منها:

ما أسنده ابن أبي شيبة إلى إبراهيم عن أبي عبيدة قال: «القُبلة من اللمس وفيها الوضوء، واللمس ما دون الجماع»[٤].

وأيضاً قال: «الجنب يمر في المسجد ولا يجلس فيه ثم قرأ ﴿وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ﴾[٥]»[٦].

وكان يُطَبِّقُ في ركوعه[٧].

وسأله محمد عن شجة أصابته، فعصب عليها عصابة أَسْجُدُ عليها؟ قال أبو عبيدة: «لا»[٨].

وعن سعيد بن جبير قال: «كنت أسير مع أبي عبيدة بين الكوفة والحيرة فقرأ السجدة، فذهبت أنزل لأسجد، فقال: يجزيك أن تومئ برأسك، قال: وأومأ برأسه»[٩].

وبعدُ فهذه بعض النقول عنه تدل على علمه وفقهه وسبقها نقل نصوص عن الأئمة في بيان علمه ومنزلته وما كانت لتصدر منهم إلاّ بعد إدراكهم لحاله ومنزلته وعلمه، وهي دالة في بيان علم عامر وفضله.والله أعلم.

---

(١) (بحر الدم) (رقم٤٩١: ٢٢٥) وينظر (تهذيب الكمال) (٦٢/١٤).

(٢) (الطبقات الكبرى) (٢١٠/٦).

(٣) (تاريخ الإسلام) حوادث (٨١-١٠٠هـ:ص٢٤٢).

(٤) (المصنف) (ك الطهارات – باب قوله ﴿أو لمستم النساء﴾) (١٦٦/١).

(٥) (سورة النساء): آية (٤٣).

(٦) (المصنف) لابن أبي شيبة (ك الطهارات – باب الجنب يمر في المسجد ...) (١٤٦/١).

(٧) (المصنف) لابن أبي شيبة (ك الصلوات – من كان يطبق يديه بين فخذيه) (٢٤٦/١).

(٨) (المصنف) لابن أبي شيبة (ك الصلوات – من كره السجود على كور العمامة) (٢٦٨/١).

(٩) (المصنف) لابن أبي شيبة (ك الصلوات – في الرجل يقرأ السجدة على الدابه) (٤/٢)، وينظر أيضاً (٢٥٧/٢) و (٥١٣/٧)، ومصنف عبد الرزاق (٣٠٢/٧) و (٢١/٩) و (٢٨٧/١٠).

المبحث الثامن: أقوال العلماء فيه

مما لا شك فيه أنَّ ذِكْرَ الأئمةِ للشَّخْصِ وثناءهم عليه، وبيان مرتبته ومنزلته، من حيث التوثيق والمدح، يدل على اشتهاره عندهم، ووقوفهم على حاله. وهذا حاصل في أبي عبيدة عامر بن عبد الله بن مسعود فقد:

قال الإمام محمد بن سعد (ت ٢٣٠هـ): «..وكان ثقة كثير الحديث»[١].

وقال الإمام ابن معين (ت ٢٣٣هـ): «ثقة، إلاّ أنه لم يسمع من أبيه»[٢]. ومرة: «ثقة»[٣].

وقال الإمام أحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ): «كانوا يفضلونه على أخيه عبدالرحمن»[٤].

وقال الحافظ العجلي (ت ٢٦١هـ): «كوفي، ثقة تابعي..»[٥].

وذكره الإمام ابن حبان البستي (ت ٣٥٤هـ) في "الثقات" وقال: «يروي عن أبيه، و لم يسمع منه شيئاً...»[٦].

وقال الحافظ أبو عمر ابن عبد البر (ت ٤٦٣هـ): «... أجمعوا على أنه ثقة في كل ما رواه...»[٧].

وقال الحافظ شمس الدين الذهبي (ت ٧٤٨هـ): «..وثقوه»[٨]، ومرة «.. من علماء الكوفة»[٩].

وقال الحافظ أبو الفضل ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ): «...كوفي، ثقة من كبار

---

(١) (الطبقات) (٦/٢١٠).

(٢) (سؤالات الدارمي) (رقم٥١٥: ١٥٠).

(٣) (الجرح والتعديل) (٩/٤٠٣).

(٤) (بحر الدم) (رقم٤٩١: ٢٢٥).

(٥) (معرفة الثقات) (٢/٤١٤ رقم٢٢٠٠).

(٦) (الثقات) (٥/٥٦١).

(٧) (الاستغناء) (٢/٨١٠ رقم٩٤٥).

(٨) (سير أعلام النبلاء) (٤/٣٦٣).

(٩) (تاريخ الإسلام) مجلد حوادث (٨١-١٠٠:ص٢٤٢).

الثالثة ...)[١]، ومرة: «ثقة مشهور...»[٢].

ويلاحظ اتفاق الجميع على توثيقه[٣]، لكن نصّ بعضهم أنه لم يسمع من أبيه شيئاً، مع وقوع روايته عنه، فهل يعد هذا من الإرسال أو التدليس؟ سيأتي بيان ذلك في الفصل الثاني من هذه الدراسة إن شاء الله.

---

(١) (التقريب) (رقم٨٢٩٤: ١١٧٤).

(٢) (تعريف أهل التقديس) (رقم١١٦: ١٦١).

(٣) وقع في (العلل الكبير) للترمذي ترتيب المكي (٣١٠/١ رقم٩٨) قول الترمذي: «سألت محمد بن إسماعيل عن هذا الحديث [يقصد حديث في ثلاثين من البقر..إلخ]؟ فقال: رواه شريك عن خصيف عن أبي عبيدة عن أمه عن عبد الله. قال: قلت له: أبو عبيدة ما اسمه؟ فلم يعرف اسمه، وقال: هو كثير الغلط».

وقول البخاري (رحمه الله): «هو كثير الغلط» إنما يعود على شريك بن عبد الله النخعي، فهو موصوف بأنه كثير الوهم وأنه كثير الغلط، وسيء الحفظ، وكتابه صحيح.

وسياق السؤال، وكذا الجواب يدل على ذلك، زد على ذلك أن أبا عبيدة لم يصفه أحد من الأئمة بأنه كثير الغلط أو كثير الوهم.

ينظر في تحقيق هذا القول ما كتبه محقق «تهذيب الكمال» د.بشار عواد، عقب نقله لكلام الترمذي آنف الذّكر في حاشيته على «التهذيب» (٦٣/١٤) ففيه تحقيق جيد.

وينظر لحال شريك (العلل الكبير) للترمذي ترتيب المكي (٣١٠/١ رقم٩٨) وتاريخ بغداد (٢٧٩/٩) و (الميزان) (٢٧٠/٢) و (شرح علل الترمذي) (٤٠٥/١) و (٧٥٩/٢).

المبحث التاسع: وفاته

لما ماتَ يزيد بن معاوية، نادى عبد الله بن الزبير رضي الله عنه بمبايعته على الخلافة، فاستجاب له جمع وبايعوه عليها، في عدَّة أقطار كالحجاز واليمن ومصر وغيرها[(١)].

وممن بايعه ويرى إمامته أبو عبيدة بن عبد الله بن مسعود، بدليل ما أخرجه البيهقي في (معرفة السنن) بسنده إليه قال: (كان عبد الله -وهو ابن مسعود- يصلي الصبح بغلس نحواً من صلاة أمير المؤمنين -يعني ابن الزبير- وكان ابن الزبير يُغلِّس[(٢)])، ثم قُتل ابن الزبير على يد الحجاج بن يوسف أيام عبد الملك بن مروان.

ولما أرسلَ الحجاجُ عبد الرحمنَ بن الأشعث والياً على سجستان، ثار ابنُ الأشعثِ فيها، ومعه جمع كبير من الناس لِمَا رأوا من انتهاك الحجاج للحرمات والظلم والجبروت، ودارت بينهما مصافَّات عدة، وأكثرها لابنِ الأشعث، حتى كان آخرها أنْ هُزمَ من الحجاج[(٣)].

وممن خرج مع ابن الأشعث أبو عبيدة عامر بن عبدا لله فقُتِلَ مع من قتل مع ابن الأشعث، في ليلة تسمى بليلة دُجيل[(٤)]، بمسكن[(٥)]، واتفق المترجمون لأبي عبيدة أنه قتل أو فقد بعد

(١) ينظر (تهذيب الكمال) (٥٠٨/١٤ رقم٣٢٦٩-ترجمة ابن الزبير).

(٢) (معرفة السنن والآثار) (ك الصلاة - باب الصبح) (٤٧١/١ رقم٦٤١) وهو صحيح، وسيأتي برقم (١٩) من كتاب الصلاة.

(٣) ينظر (سير أعلام النبلاء) (١٨٣/٤ رقم٧٤-ترجمة ابن الأشعث).

(٤) دُجيل: قال ياقوت في (معجم البلدان) (٤٤٣/٢): «اسم نهر في موضعين. أحدهما: مخرجة من أعلى بغداد، بين تكريت وبينها، مقابل القادسية...، ثم تصب فضلته في دجلة أيضاً، ومن دجيل هذا مَسْكَن التي كانت عندها حرب مصعب ومقتله... ودُجيل الآخر: نهر بالأهواز حضره أردشير بن بابك أحد ملوك الفرس... ومخرجه من أرض أصبهان ومصبّه في بحر فارس قرب عبّادان، وكانت عند دجيل هذا وقائع للخوارج ...».

(٥) مَسْكَن: قال ياقوت في (معجم البلدان) (١٢٧/٥): «.. هو موضع قريب من أوانا على نهر دُجيل عند دبر الجاثليق، به كانت الوقعة بين عبد الملك بن مروان، ومصعب بن الزبير في سنة ٧٢، فقتل مصعب وقبره هناك

سنة ثمانين للهجرة، لكن الاختلاف في تحديد السنة، والأقوال في ذلك كما يلي:

أ- أنه «فقد ليلة دجيل سنة ثلاث وثمانين»، قاله خليفة بن خياط[١].

ب- ومرة قال: «سنة اثنين وثمانين»[٢].

ج- علّق المزي بالجزم إلى شعبة عن عمرو بن مرة قوله: «فُقد عبد الرحمن بن أبي ليلى و... أبو عبيدة ابن عبد الله بن مسعود ليلة دُجَيل، وكانت سنة إحدى وقيل سنة اثنتين وثمانين»[٣].

د- قال الذهبي: «توفي سنة إحدى وثمانين»[٤] ومثله الخزرجي[٥] وابن العماد الحنبلي[٦]، ومرة قال الذهبي: «مات ليلة دُجيل ٨٢»[٧].

هـ- وعدّه الحافظ ابن كثير ممن قُتل سنة (٨٣) مع ابن الأشعث ليلة دُجيل[٨].

و- وقال الحافظ ابن حجر العسقلاني: «...مات قبل المائة، بعد سنة ثمانين»[٩].

فالخلاصة مما تقدم أن الاختلاف واقع بين ثلاث سنوات، وهي (٨١) حتى (٨٣)، لذا يمكن القول أن وفاته كانت ما بين (٨١-٨٣هـ) رحمه الله وغفر له، آمين. والله أعلم.

معروف...، وقد ذكر الحازمي أن مسكن أيضاً بدجيل الأهواز حيث كانت وقعة الحجاج مع ابن الأشعث وهو غلط منه».

(١) (الطبقات) لخليفة (ص١٥٣).

(٢) (التاريخ) له (ص٢٨٣).

(٣) (تهذيب الكمال) (٦٢/١٤ رقم٣٠١٥).

(٤) (تاريخ الإسلام) (مجلد حوادث ووفيات-٨١: ١٠٠) (ص٢٤٢)، و (سير أعلام النبلاء) (٣٦٣/٤ رقم١٤١) و (العبر) (٦٩/١).

(٥) (خلاصة تذهيب تهذيب الكمال) (٢٤/٢ رقم٣٢٧٢).

(٦) (شذرات الذهب) (٩٠/١).

(٧) (الكاشف) (٥٢٣/١ رقم٢٥٣٩).

(٨) (البداية والنهاية) (٥٥/٩).

(٩) (التقريب) (رقم٨٢٩٤: ١١٧٤)، وينظر (تهذيب التهذيب) (٧٤/٥).

مصادر ترجمته

١- (الطبقات الكبرى) لابن سعد (٦/٢١٠).

٢- (التاريخ) لابن معين رواية الدوري (٣/رقم١٧١٦) و (سؤالات ابن الجنيد ليحيى ابن معين) (رقم٨١٩)، وسؤالات الدارمي ليحيى بن معين (رقم٥١٥).

٣- (التاريخ) لخليفة بن خياط (ص٢٨٣) و (الطبقات) له (ص١٥٣).

٤- (التاريخ الكبير) للبخاري (٩/٥٢ رقم٤٤٧).

٥- (الكنى والأسماء) لمسلم (١/٥٨٨ رقم٥٣٩٨).

٦- (معرفة الثقات) للعجلي (٢/٤١٤ رقم٢٢٠٠).

٧- (الجامع) للترمذي (١/٢٨).

٨- (التاريخ وأسماء المحدثين وكناهم) لمحمد بن أحمد المقدَّمي (رقم٥٠١: ١١٠).

٩- (الجرح والتعديل) لابن أبي حاتم (٩/٤٠٣ رقم١٣٣٥) و (المراسيل) له (رقم٤٦٠: ١٩٦).

١٠- (الثقات) لابن حبان (٥/٥٦١).

١١- (المؤتلف والمختلف) للدارقطني (٣/١٥٠٥).

١٢- (المدخل إلى الصحيح) لأبي عبد الله الحاكم (ل٤٩: أ).

١٣- (حلية الأولياء) لأبي نعيم الأصبهاني (٤/٢٠٤).

١٤- (الاستغناء في معرفة المشهورين من حملة العلم بالكنى) (٢/٨١٠ رقم٩٤٥) و(٣/١٣٩٠ رقم٢٠٦٤).

١٥- (التعديل والتجريح) للباجي (٣/١٢٦٩ رقم١٦٤٣).

١٦- (مختصر سنن أبي داود) للمنذري (١/٤٥٨).

١٧- (تهذيب الأسماء واللغات) للنووي (١/٢٩٠).

١٨- (تهذيب الكمال) للمزي (١٤/٦١ رقم٣٠٥١).

١٩- (سير أعلام النبلاء) (٣٦٣/٤) و (تاريخ الإسلام، حوادث (٨١-١٠٠هـ) (ص٢٤٢) و (الكاشف (٥٢٣/١ رقم٢٥٣٩) و (المقتنى في سرد الكنى) (٣٨٢/١ رقم٣٩٨١) و (العبر) (٦٩/١) كلها للذهبي.

٢٠- (جامع التحصيل) للعلائي (رقم٤٩١: ٢٢٥).

٢١- (الإكمال في ذكر من له رواية في مسند الإمام أحمد ...) لأبي المحاسن الحسيني (٣٠٥/٢ رقم١١٢٩).

٢٢- (البداية والنهاية) لابن كثير (٥٥/٩).

٢٣- (ذيل الكاشف) (رقم١٨٧٩: ٣٣٤) و (تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل) (ل٣١: أ) كلاهما لولي الدين العراقي (ت٨٢٦هـ).

٢٤- (تهذيب التهذيب) (٧٤/٥) و (التقريب) (رقم٨٢٩٤: ١١٧٤) و (تعريف أهل التقديس) (رقم١١٦: ١٦١) كلها لابن حجر.

٢٥- (بحر الدم فيمن تكلّم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم) (رقم ٨٢٩٤: ١١٧٤) ليوسف بن عبد الهادي.

٢٦- (خلاصة تذهيب تهذيب الكمال) للخزرجي (٢٤/٢ رقم٣٢٧٢).

٢٧- (شذرات الذهب) لابن العماد (٩٠/١).

الفصل الثاني

رواية أبي عبيدة عن أبيه
هل هي من قبيل الإرسال أم التدليس؟

وفيه ما يلي:

تـمـهـيـــــد : تعريف الإرسال والتدليس.

المبـحث الأول : هل أدرك أبو عبيدة عامر بن عبدا لله والده؟

المبحث الثـاني : مَنْ وصفَ أبا عبيدة بالإرسال؟

المبحث الثالث : مَنْ وصفَ أبا عبيده بالتدليس؟

المبحث الرابـع : ترجيح حال أبي عبيدة، هل هو مدلِّسٌ أم مُرْسِلٌ إرسالاً خفياً؟

وإليك البيان:

تمهيد: تعريف الإرسال والتدليس

بما أنَّ أبا عبيدة وصِفَ بعدم سماعه من أبيه، ومع ذلك وقعت له روايات عن أبيه، فهذا يدعونا إلى النَّظر في المسألة بعمقٍ وتحريرٍ، لمعرفة ما إذا كانت روايته عن أبيه هل هي من نوع الإرسال أم التدليس؟

ولأهمية ما ذُكر أفردت هذا الفصل لبحثِ وتحريرِ هذه النقطة المهمة في موضوع البحث.

وقدَّمت بين يدي الفصل تعريفاً موجزاً لبعض أنواع الانقطاع في الحديث التي لها علاقة بموضوع الرسالة، ليكون ممهِّداً للنتيجة التي ينتهى إليها في هذه المسألة الهامة.

والأنواع التي تناولتها بالتعريف والمتعلقة بالبحث هي كالتالي(١):

أولاً: الإرسال.

ثانياً: التَّدليس.

وهذا أوان الشروع في بيان المقصود، وبا لله الاستعانة:

---

(١) هناك من أنواع الانقطاع كالمنقطع والمعضل، ليس لها علاقة مباشرة بالبحث، عرفت بها بإيجاز شديد في آخر الكلام عن التدليس والإرسال في الهامش.

أولاً : الإرسال

وفيه النقاط التالية:

١- تعريف المرسل لغة.

٢- تعريف المرسل اصطلاحاً.

٣- تعريف المرسل الخفي اصطلاحاً.

٤- هل المرسل الخفي من قسم الضعيف المعتضد أم لا؟ وكيف يعرف؟

وتفصيل هذه النقاط كما يلي:

١- تعريف المرسل لغة

هو اسم مفعول من أرسل، وهو على زِنَةِ (مُفْعَل) مُرْسَل.

وفي اشتقاقه أقوال لأهل العلم، بلغت أربعة أقوال:

الأول: أصله مأخوذ من (الإِرْسَال) بالكسر، أي الإِطْلاق وعدم المنع، وقولهم (أرْسلت كذا) إذا أطلقته و لم تمنعه[١] كما في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّا أَرْسَلْنَا الشَّيَاطِينَ عَلَى الْكَافِرِينَ تَؤُزُّهُمْ أَزًّا﴾[٢].

قال العلائي: «فكأن المُرْسِلَ أطلق الإسناد و لم يقيده براوٍ معروف»[٣].

الثاني: قيل مأخوذ من (الأَرْسَال) بالفتح، ومنه قولهم (جاء القوم أَرْسالاً) أي قطعاً، متفرقين[٤].

قال ابن فارس: «... وتقول جاء القومُ أَرْسَالاً: يتبع بعضهم بعضاً، مأخوذٌ من هذا، الواحدُ رَسَلَ...»[٥].

قال العلائي: «ومنه الحديث (إنَّ الناس دخلوا على النبي ﷺ بعد موته فصلوا عليه أَرْسَالاً)[٦]، أي فِرَقاً متقطعة، يتبع بعضهم بعضاً.

فكأنه تصوَّر من هذا اللَّفظ الاقتطاع، فقيل للحديث الذي قُطِعَ إسناده وبقي غير

(١) ينظر: (جامع التحصيل) (ص٢٣) و (النكت على كتاب ابن الصلاح) (٥٤٢/٢)، وفُسِّرَ أيضاً بالتسليط والتوجيه والإهمال، كما في (ترتيب القاموس المحيط) (٣٣٨/٢).

(٢) سورة مريم: (٨٣).

(٣) (جامع التحصيل) (ص٢٣).

(٤) ينظر: (جامع التحصيل) (ص٢٣) و (النكت) (٥٤٢/٢) و (ترتيب القاموس) (٣٣٧/٢).

(٥) (معجم مقاييس اللغة) (٣٩٢/٢).

(٦) أخرجه ابن ماجه في (السنن) (ك الجنائز – باب ذكر وفاته ودفنه ﷺ) (٥٢٠/١ رقم١٦٢٨) من طريق محمد بن إسحاق حدثني حسين بن عبد الله عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعاً مطولاً.

قال البوصيري في (مصباح الزجاجة) (٥٤٢/١ رقم ٥٩١): «إسناده فيه الحسين بن عبد الله بن عبيد الله بن عباس الهاشمي، تركه أحمد بن حنبل وعلي بن المديني، والنسائي، وقال البخاري: يقال إنه كان يُتهم بالزندقة، وقوّاه ابن عدي، وباقي رجاله ثقات».

وضعفه الشيخ الألباني في (ضعيف سنن ابن ماجه) (رقم١٦٢٨/٣٥٩: ١٢٤).

مُتَّصلٍ مُرْسَل، أيْ كل طائفةٍ منهم لم تَلْق الأخرى ولا لَحِقَتْها»[١].

الثالث: قيل (يحتمل أن يكون أصله من الاسْتِرْسَال، وهو الطمأنينة إلى الإنسان، والثقة به فيما يحدثه)[٢].

قال العلائي: «فكأن المُرْسِلَ للحديث اطْمأَنَّ إلى مَنْ أرسل عنه، ووثق به لمن يوصله إليه، وهذا اللائق بقول المحتجِّ بالمُرْسِلِ...، لكن يَرِدُ عليه أَنَّ خَلْقاً مِنَ الرُّواةِ أَرْسَلُوا الحديثَ مَعَ عدمِ الثِّقَةِ بروايةِ الذي أَرْسَلُوا عَنْه»[٣].

الرابع: قيل مأخوذ مِنْ (قولهم: (ناقة مِرْسَال) أي سريعة السَّيْر، قال كعب بن زهير:

أَمْسَتْ سعادٌ بأَرْضٍ لا يُبَلِّغُها ... إلاَّ العِتَاقُ النَّجِيْبَاتُ المَرَاسِيْلُ[٤])[٥]

ويقال (ناقةٌ مِرْسَالٌ: سهلةُ السَّيْرِ، من مَرَاسيل..)[٦].

قال العلائي: «فكأَنَّ المُرْسِلَ للحديثِ أَسْرَعَ فيه عَجلاً فحذفَ بَعْضَ إسنادِهِ»[٧].

وكذا قال الحافظ ابن حجر -رحمه الله- لكن ليس في كلامه كلمة (عجلاً)[٨].

ثم قال العلائي عقب ذكره للأقوال المتقدمة: «والكل محتمل»[٩].

---

(١) (جامع التحصيل) (ص٢٣).

(٢) (جامع التحصيل) (ص٢٣).

(٣) المصدر السابق (ص٢٣-٢٤).

(٤) قصيدة كعب بن زهير، أخرجها ابن ديزيل في "جزئه" (رقم١٥، ١٦، ١٧) والحاكم في «المستدرك» (معرفة الصحابة) (٥٧٩/٣) والبيهقي في (السنن الكبرى) (٢٤٣/١٠-٢٤٤) و (الدلائل) (٢٠٧/٥)، من طريق إبراهيم بن المنذر عن الحجاج بن ذي الرقيبة بن عبدالرحمن بن كعب بن زهير عن أبيه عن جده عن كعب بن زهير. وصححه الحاكم.

(٥) (جامع التحصيل) (ص٢٤).

(٦) (ترتيب القاموس) (٣٣٨/٢).

(٧) (جامع التحصيل) (ص٢٤).

(٨) (النكت) (٥٤٢/٢) وينظر (فتح المغيث) للسخاوي (١٥٥/١-١٥٦).

(٩) (جامع التحصيل) (ص٢٤).

٣- تعريف الإرسال الظَّاهر (الجَليّ) اصطلاحاً

حقيقةُ الإرسال هي الانقطاع، وغُلِّب على الانقطاعِ الحاصل في رواية التابعي عن رسول الله ﷺ.

قال الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ): «وأما المُرْسَلُ: فهو ما انقطع إسناده، بأنْ يكون في رواته مَنْ لم يسمعه مِمَّن فوقه، إلاّ أنَّ أَكْثَر ما يوصفُ بالإرْسَالِ مِنْ حيثُ الاستعمال: ما رواه التَّابعي عن رسول الله صلى عليه وسلم»[١].

وليس المراد هنا بالإرسال المشهور حدُّه لدى المحدثين، وإنما المراد به مطلق الانقطاع.

قال ابن عبد البر (ت ٤٦٣هـ): «واختلفوا في حديث الرجل عمن لم يلقه، مثل مالك عن سعيد بن المسيب...، وما أشبه هذا، فقالت فرقة: هذا تدليس لأنهما لو شاءا لسمَّيا مَنْ حدَّثهما، كما فعلا في كثيرٍ مما بلغهما عنهما، قالوا: وسكوتُ المحدِّث عَنْ ذِكْرِ مَنْ حدَّثه مع علمه به دُلْسَة. (ثم قال) فإنْ كانَ هذا تدليساً فما أعلم أحداً من العلماء سَلِمَ منه، في قديم الدَّهر ولا في حديثه، اللهم شعبة بن الحجاج... . (ثم قال) وقالت طائفة مِنْ أهل الحديث: ليس ما ذكرنا يجري عليه لقب التدليس، وإنما هو إِرْسالٌ؛ قالوا: وكما جاز أَنْ يُرْسِلَ سعيد عن النبي ﷺ وعن أبي بكر وعمر، وهو لم يسمع منهما، ولم يسمِّ أحدٌ مِنْ أهل أعلم ذلك تدليساً، كذلك مالكٌ عَنْ سعيد بن المسيب»[٢].

وتَعَقَّبَ القولَ الأولَ مِنْ هذا الحافظُ العلائي (ت ٧٦١هـ) فقال: «والقول الأول ضعيفٌ؛ لأنَّ التَّدليس أصلهُ التَّغطية والتَّلْبيس[٣]، وإنَّما يجيءُ ذلك فيما أطلقه الراوي عن شيخه بلفظٍ مُوْهِمٍ للاتِّصال وهو لم يسمعه منه، فأمَّا إطلاقه الرواية عَمَّن يُعْلَمُ أنَّه لم يَلْقه أو لم يُدْركه أصلاً، فلا تَدْليس في هذا يوهمُ الاتصال، وذلك ظاهرٌ، وعليه جمهور العلماء، والله أعلم»[٤].

---

(١) (الكفاية) (ص٥٨).

(٢) (التمهيد) (١/١٥-١٦).

(٣) ينظر (معجم مقاييس اللغة) (٢/٢٩٦- مادة - دَلَسَ) و (لسان العرب) (٣/١٤٠٨).

(٤) (جامع التحصيل) (ص٩٧).

وجاء الإمام العراقي (ت ٨٠٦هـ) مفسراً لكلام الأئمة ممن تقدَّمه، ومبيِّناً لمعناه، فقال: «...ثم الإرسال على نوعين: ظاهرٌ، وخفيٌّ. فالظاهر: هو أنْ يرويَ الرجلُ عمن لم يعاصره، بحيث لا يَشْتَبِهُ إرْسَالُهُ باتِّصاله على أهل الحديث، كأنْ يروي مالك مثلاً عن سعيد بن المسيب...»[١]. ثم عرَّفَ المرسل الخفي، وسيأتي بيانه في موطنه عند تعريف المرسل الخفي.

فيتضح مما سبق أنَّ المرسلَ الجليَّ هو: رواية الراوي عمن لم يعاصره أصلاً. والله أعلم.

٣- تعريف المرسل الخفي اصطلاحاً

الخفاءُ في الانقطاعِ سببُ دِقَّةِ هذا النَّوْعِ، لذا إنّما يُدْرِكه نُقَّادُ الحديثِ وجهابذتُه، إذْ قد يغتر بعض أهل العلم بظاهر الإسنادِ، ولا يهتدي لمثل هذا الانقطاع الخفي ونحوه. ومِنْ ثَمَّ عَرَّفَهُ بعضُ الأئمة[٢]:

هو أن يروي الراوي عمن عاصره ولم يلقه، أو لقيه ولم يسمع منه.

وزاد البعض: أو عمَّن سمع منه ما لم يسمعه منه[٣].

وهذه الزيادة الأخيرة غيرُ داخلةٍ في الإرسالِ الخفيِّ عند ابن حجر (رحمه الله)، وإنما تختص بالتدليس، بناءً على أنَّ التَّدْليس خاصٌ بروايةِ الرَّاوي عمَّن عُرفَ لقاؤه، وأمَّا مَنْ لم يُعْرَف أنَّه لقيه فهو المُرْسَلُ الخفيُّ[٤].

والذي يظهر أنَّ مرادَ ابن حجر (رحمه الله) أنّ رواية الراوي عمَّن سمع منه ما لم يسمع منه إذا اقترن بها قَصَدَ إيهامَ السَّماعِ مِنَ الرَّاوي فهي مِنَ التَّدْليس وليست من الإرسال الخفي، أمّا إذا لم يقترن بها قصدُ إيْهامِ السَّماعِ، فهي مِنَ الإرْسَالِ الخفيِّ لا مِنَ التَّدليس.

فقصدُ إيهامِ السَّماعِ هو الفَرْقُ بين التَّدليس والإرسال الخفيِّ في روايةِ الرَّاوي عمَّن سمعَ منه، وهذه نقطة مهمة، لتحريرِ الموقفِ وتوجيهِهِ، إذْ النَّاظِرُ في عباراتِ جَماعةٍ مِنَ الحُفَّاظِ

---

(١) (شرح ألفية العراقي) (٣٠٦/٢).

(٢) ينظر: (فتح المغيث) (٧٠/٤).

(٣) ينظر: (شرح ألفية العراقي) (٣٠٦/٢-٣٠٧) و (تدريب الراوي) (٢٠٤/٢).

(٤) (نزهة النظر) (ص١١٦: مع النكت).

كالخطيب البغدادي وابن القطان[١] وابن الصلاح[٢]، يجدُهم يصفونَ المُدلِّسَ بأنَّ روايته عمن فوقه صادرةٌ منه على قصد الإيهام، -دون الإرسال الخفي- فمثلاً:

قال الخطيب البغدادي (ت ٤٦٤هـ):

«والمُدَلِّسُ: روايةُ المحدِّثِ عمَّن عاصرهُ و لم يَلْقه فيُتوهَّم أنَّه سمعَ منه، أو عمَّن لقيه ما لم يَسْمعه منه، هذا هو التدليس في الإسناد»[٣].

فيلاحظ من كلام الخطيب أنَّ فيه قيداً دقيقاً وهو قوله (يُتوهم)، والتَّوهم فِعْلٌ وفاعله الرَّاوي المدلِّسُ، ووقع على السَّامعِ، فلا يَحْصُلُ التَّوهمُ للسامعِ إلا بقصدٍ سابقٍ من الراوي، وهذا ما صرَّحَ به في كلامه على التدليس من (الكفاية)[٤]، وسيأتي نقله[٥].

بينما نجده (رحمه الله) لما جاء إلى مبحثِ الإرْسَالِ في الحديثِ، وهو وإنْ لم يسمِّ بالإرسالِ الخفي، إلا أنَّ صورةَ الإرسال الخفي داخلةٌ فيه -كيف وقد صنف فيه كتاباً-، قال: «لا خلاف بين أهل العلم: أنَّ إرْسالَ الحديثِ الذي ليس بمدلِّسٍ هو: رواية الرَّاوي عمَّن لم يعاصرهُ أو لم يلقه - ثم ضرب لذلك مثالاً- [ثم قال] فهذه كلها روايات ممَّن سمَّينا عمَّن لم يعاصروه.

وأمَّا روايةُ الرَّاوي عمَّن عاصره و لم يلقه - ثم ضرب له مثالاً- [ثم قال] والحكمُ في الجميع عندنا واحدٌ، وكذلك الحكمُ فيمن أَرْسَلَ حديثاً عن شيخٍ لقيه إلاّ أنَّه لم يَسْمَعْ ذلك الحديثَ منه وسمعَ ما عداهُ»[٦].

فالمقارنُ بين تعريفي الخطيب للتدليس والإرسال يجدُ بينهما موافقة إلاّ في القسم الأول من الإرسال، ومقصده بِهِ الإرسالُ الظَّاهرُ، كما هو واضحٌ من كلامه (رحمه الله) بدليل ما جاء في آخر كلامه: «فهذه كُلُّها روايات ممن سمينا عمن لم يعاصروه». وتراه في القسمين الأخيرين لم يقيد بالإيهام، كما قيد به في (المدلّس)، ومِنْ هنا يَتَّضِح الفرق بينهما،وسيأتي مزيد بيان إن شاء الله عند المسألة الثالثة (الفرق بين التدليس والإرسال الخفي). والله أعلم.

---

(١) سيأتي النقل عنه وعن غيره عند المسألة الثالثة من ثانياً (الفرق بين التدليس والإرسال الخفي).

(٢) انظر التعليق السابق.

(٣) (الكفاية) (٥٨).

(٤) (الكفاية) (٥١٠).

(٥) (ص٦٨).

(٦) (الكفاية) (٥٤٦).

٤- هل المرسل الخفي من قسم الضعيف المعتضد أم لا؟ وكيف يعرف؟

الإرسال في الحديث (ظاهراً أم خفياً) لا يعدُّ وَجْهَاً من أوجهِ الطَّعن في الرَّاوي مِنْ حيثُ عَدَالته، والكلام في ثِقَتِه ومَرْتبتِهِ، وليس مِنَ المُوجباتِ لتركِ روايته واطِّراحها، فضلاً عَنْ أنْ يكونَ اتِّهاماً له بالكذب أو نحو ذلك؛ لأنَّ الراوي المُرْسِل ربما بعثه لذلك أمور لا تضيره (مثل أنْ يكونَ الرجلُ سَمِعَ ذلك الخبرَ مِنْ جماعةٍ عن المعزيِّ إليه الخبر، وصحَّ عنده، ووقر في نفسه، فأَرْسَله عن ذلك المعزيّ إليه علماً بصحة ما أرسله، وقد يكونُ المُرْسِلُ للحديث نَسِيَ مَنْ حدَّثه به، وعرف المعزيَّ إليه الحديث، فذكره عنه، فهذا لا يضرُّ، إذا كانَ أصلُ مذهبه أنْ لا يأخذَ إلاّ عن ثقةٍ، كمالك وشعبة.

أو تكونَ مذاكرة فربما ثقل معها الإسناد، وخفَّ الإرسال، إما لمعرفة المخاطبين بذلك الحديث واشتهاره عندهم، أو لغيرِ ذلك من الأسبابِ الكائنةِ في معنى ما ذكرناه)[١].

فإذا تقرر هذا عُلمَ أنَّ الإرسالَ الخفيَّ غير موجب لردِ وتركِ واطِّراحِ راويه، ودلَّ على جوازِ اعْتضادِ روايته بعاضدٍ خارجيٍّ عنه، خاصةً إذا جاء مِنْ طريقٍ في درجتِهِ أو أعلى منه في القوَّة، فإنّه بذلك يَغلُب على الظَّنِّ ثبوتُ الخبرِ، وكذا لو تعدَّدت مخارجه، كان ذلك سبباً لقوة الظَّنِّ في ثبوته، وا لله أعلم.

ومعرفة المراسيل الخفي إرسالها مهمة جداً، وكان الإمام المزي (رحمه ا لله) مبرِّزاً في ذلك، قال الحافظ ابن كثير -رحمه ا لله- عند هذا النوع من علوم الحديث: «وهذا النَّوع إنما يدركه نُقَّادُ الحديثِ وجهابِذَتُهُ، قديماً وحديثاً. وقد كان شيخُنا الحافظ المزي إماماً في ذلك، وعجباً من العجب، فرحمه ا لله، وبَلَّ بالمغفرة ثراه»[٢]. وطرق معرفة الإرسال الخفي قد اعتنى ببيانها الأئمة، لما فيها من الخفاءِ والدِّقة، وممَّن فَصَّل تلك الضَّوابط الحافظ العلامة العلائي[٣]، وكذلك الحافظ العراقي، وسأنقل هنا كلام الإمام العراقي في بيان الطُّرق المُبَيِّنَة للمراسيل الخَفِيَّةِ، لدقتهِ واختصاره، فقال -رحمه ا لله-: «ويعرفُ خفيُّ الإرسالِ بأمورٍ:

(١) (التمهيد) (١/١٧).

(٢) (اختصار علوم الحديث) (٢/٤٨٧ - مع الباعث) وينظر (فتح المغيث) (٤/٧١).

(٣) (جامع التحصيل) (ص١٢٥-١٣٨).

أحدها: أن يُعرفَ عدم اللقاء بينهمـا بنصٍّ بعض الأئمة على ذلك، أو يُعرف بوجهٍ صحيح. كحديث رواه ابن ماجه من رواية عمر بن عبد العزيز عن عقبة بن عامر عن النبي ﷺ قال: (رَحِمَ ا للهُ حارس الحَرَسِ)[١] فإنَّ عُمرَ لم يلق عقبة، كما قال المزي في الأطراف[٢].

والثاني: بأن يُعرف عدم سماعه منه مطلقاً بنصٍّ إمامٍ على ذلك أو نحوه، كأحاديث أبي عبيدة بن عبدا لله بن مسعود عن أبيه، وهي في السنن الأربعة، فقد روى الترمذي[٣] أن عمرو بن مرة، قال لأبي عبيدة هل تذكر من أبيك شيئاً؟ قال: لا.

والثالث: بأن يُعرف عدم سماعه منه لذلك الحديث فقط، وإن سَمِعَ منه غيره[٤]، إمّا بنصٍّ إمامٍ أو إخْبارِهِ عن نفسهِ بذلك في بعضِ طرقِ الحديث أو نحو ذلك.

والرابع: بأنْ يَرِد في بعض طرق الحديث زيادة اسم راوٍ بينهما، كحديثٍ رواه عبدالرزاق عن سفيان الثوري عن أبي إسحاق عن زيد بن يثيع عن حذيفة مرفوعاً: (إنْ ولَّيْتُمُوها أبا بكرٍ فقويٌّ أمينٌ)[٥] فهو منقطع في موضعين؛ لأنه روي عن عبدالرزاق قال حدثني النعمان بن أبي شيبة عن الثورى[٦]. وروي أيضاً عن

---

(١) (سنن ابن ماجه) (كتاب الجهاد – باب فضل الحرس ...) (٢/٩٢٥ رقم٢٧٦٩).

(٢) (تحفة الأشراف) (٧/٣١٤).

(٣) (الجامع) (ك الطهارة – باب ما جاء في الاستنجاء بالحجرين) (١/٢٦).

(٤) مرَّ في (تعريف المرسل الخفي اصطلاحاً) وجه مَنْ جعل هذا من حدِّه، وقد يعترض على هذا بأنه خاص بالمدلِّس! ووجه إدخاله: أن المرسِل إرسالاً خفياً لم يقصد الإيهام كما هو الحال في المدلِّس، ويراجع ما سبق في (التعريف).

وينظر فيمن عدَّها أحد أوجه معرفة خفي المراسيل في: (فتح الباقي على ألفية العراقي) لزكريا الأنصاري (٢/٣٠٦) و (شرح شرح نخبة الفكر) للقاري (ص١١٨) و (منهج ذوي النظر) للترمسي (ص٦٢) و (شرح ألفية السيوطي) لشاكر (ص٤٠) و (الباعث الحثيث) (٢/٤٩٠) و (المصباح في أصول الحديث) للأنديجاني (ص٦٧).

(٥) أخرجه الحاكم في "معرفة علوم الحديث" (ص٢٨، ٢٩) بإسناده إلى عبد الرزاق قال: ذكر الثوري عن أبي إسحاق عن زيد بن يثيع به.

(٦) أخرجه الحاكم في "المعرفة" (ص٢٩) وأبو نعيم في "الحلية" (١/٦٤) والخطيب في "تاريخ بغداد" (٣/٣٠٢).

الثوري عن شريك عن أبي إسحاق[١]. وهذا القسم الرابع محلُّ نظرٍ، لا يدركه إلاّ الحُفَّاظ النُّقاد، ويشتبه ذلك على كثير من أهل الحديث؛ لأنه ربما كان الحكم للزائد، وربما كان الحكم للناقص، والزائد وهْمٌ، فيكون مِنْ نوع المزيد في متصل الأسانيد»[٢].

(١) أخرجها الحاكم في «المعرفة» (ص٢٩) والخطيب في «تاريخ بغداد» (١١/٤٦-٤٧).

(٢) (شرح ألفية العراقي) (٢/٣٠٧-٣٠٨) وينظر (علوم الحديث) لابن الصلاح (٢٩٠-٢٩١) و (تدريب الراوي) (٢/٢٠٥-٢٠٦) و (فتح المغيث) (٤/٧٠-٧٤) و (منهج النقد في علوم الحديث) عتر (ص٣٨٨-٣٨٩).

ثانياً: التَّدْلِيْسُ

وفيه النقاط التالية:

١) تعريف التدليس لغة.

٢) تعريف التدليس اصطلاحاً.

وفيه مسائل:

الأولى: تعريف تدليس الإسناد اصطلاحاً.

الثانية : تعريف تدليس الشيوخ اصطلاحاً.

الثالثة: الفرق بين الإرسال الخفي والتدليس.

فيقال وبا لله العون والتوفيق:

١. تعريف التدليس لغة

التَّدْليسُ مُشْتقٌّ مِنْ الدَّلَسِ -بالتحريك-.

قال ابن فارس: «الدَّال والّلام والسِّينُ أصلٌ يدلُ على سَتْرٍ وظُلمة»(١).

وقال الفيروز آبادي: «الدَّلَسُ: بالتحريك: الظُّلْمةُ، كالدُّلْسَةُ، بالضم، واختلاط الظَّلام»(٢)، وقال أيضاً: «-بالتَّحْريك- اخْتِلاط الظَّلام بالنُّور»(٣).

والتَّدْليس في البيع إذا لم يُبيِّن عَيْبَ السِّلْعة، أي: كَتَمَ عيبَ السِّلْعة عن المشتري.

قال ابن فارس: «...فكأنَّه خادَعه وأَتَاهُ بِهِ في الظَّلام»(٤)، وقال الفيروز آبادي: «ومنه التَّدْليس في الإسناد، وهو أنْ يُحدِّث عن الشيخ الأكبر، ولعلَّه رآه، وإنّما سمعه ممن هو دونه، أو ممن سمعه منه ونحو ذلك، وفعله جماعة من الثقات»(٥).

ووجه تسمية المحدِّثينَ له تدليساً لاشتراكه مع المعنى اللغوي في الخفاءِ والتَّغْطِيَةِ عن وجهِ الصواب.

قال الحافظ ابن حجر (رحمه الله): «سُمِّيَ بذلك لاشتراكهما في الخَفَاءِ»(٦). وقال أيضاً: «وكأنَّه أظْلَمَ أَمْره على النَّاظر لتَغْطيةِ وجْهِ الصَّوابِ فيه»(٧).

وقال السخاوي: «... كأنَّه لتغطيتِه على الواقفِ عليه أَظْلم أمره»(٨).

---

(١) (معجم مقاييس اللغة) (٢/٢٩٦-مادة: دَلَسَ).

(٢) (ترتيب القاموس المحيط) (٢/٢٠٢-مادة: دَلَسَ). وينظر (لسان العرب) (٣/١٤٠٨).

(٣) (نزهة النظر) (ص١١٣- مع النكت على نزهة النظر).

(٤) (معجم مقاييس اللغة) (٢/٢٩٦).

(٥) ترتيب القاموس) (٢/٢٠٢-٢٠٣)، وينظر (لسان العرب) (٣/١٤٠٨-حيث نقله عن الأزهري).

(٦) (نزهة النظر) (ص١١٣-مع النكت).

(٧) (النكت) (٢/٦١٤).

(٨) (فتح المغيث) (١/٢٠٨).

٣- في تعريف التدليس اصطلاحاً

وفيه المسائل التالية:

المسألة الأولى: المختار في تعريف تدليس الإسناد اصطلاحاً

أشير بدايةً لأشهر قولين في المسألة، ومِنْ ثَمَّ أذكر التعريف المختار:

فالأول: أنْ يرويَ الرّاوي عمّن عاصره ولم يلقه موهماً أنه لقيه وسمع منه، أو عمّن لقيه ولم يسمع منه موهماً أنه سمعه منه. وهو قول جماعة من الأئمة كالحافظ الخطيب البغدادي(١) وابن الصلاح(٢) والنووي(٣) وابن جماعة(٤) والطيبي(٥) وابن كثير(٦) وابن الملقن(٧) والعراقي(٨) والجرجاني(٩) والكافيجي(١٠) والسيوطي(١١) وملا علي القاري(١٢) والترمسي(١٣).

ووصف العراقي هذا الحد بأنه «هو المشهور بين أهل الحديث»(١٤).

والثاني : رواية الرّاوي عمن سمع منه مالم يسمعه منه، موهماً سماعه منه.

وهذا قول جماعة منهم الإمام البزار(١٥) وابن عبد البر(١٦) وابن القطان(١٧) وابن

---

(١) (الكفاية) (ص٥٩).
(٢) (علوم الحديث) (ص٧٣).
(٣) (إرشاد طلاب الحقائق) (١/٢٠٥).
(٤) (المنهل الروي) (ص٧٢).
(٥) (الخلاصة في أصول الحديث) (ص٧٤).
(٦) (اختصار علوم الحديث) (١/١٧٢).
(٧) (المقنع في علوم الحديث) (١/١٥٤).
(٨) (التقييد والإيضاح) (ص٨٠).
(٩) (رسالة في أصول الحديث) (ص٩٠).
(١٠) (المختصر في علم الأثر) (ص١٣٢).
(١١) (تدريب الراوي) (١/٢٢٣-٢٢٤) و (الألفية) (ص٣٣-مع شرح أحمد شاكر).
(١٢) (شرح شرح النخبة) (ص١١٧).
(١٣) (منهج ذوي النظر) (ص٥٩).
(١٤) (التقييد والإيضاح) (ص٨٠).
(١٥) (التقييد والإيضاح) (ص٨٠).
(١٦) (التمهيد) (١/١٥).
(١٧) (بيان الوهم والإيهام) (٥/٤٩٣).

حجر[١] والسخاوي[٢] وزكريا الأنصاري[٣].

وزاد الحافظ ابن حجر: «...ويلتحق به من رآه و لم يجالسه..»[٤].

وبإمعان النظر في القولين السابقين، يظهرُ شمول القول الأول للثاني، وهذا الشمول عرف بأمور:

أ) إنَّ اللقاء بين الراوي والمروي عنه، فيه احتمالات أربعة:

١- حصل بسببه السماع مطلقاً.

٢- عدم حصول السماع، إنما لقاء مجرد عن السماع.

٣- حصول السماع لبعض الأحاديث، دون البعض.

٤- حصول السماع للأقوال الموقوفة والفتاوى ونحوها، دون الأحاديث المرفوعة.

فلا يخرج اللقاء عن هذه الاحتمالات المذكورة، والاحتمال الأول لا يسمى تدليساً فهو خارج عن البحث. والاحتمالات الباقية داخلة في المسألة فمتى قُصد إيهام السماع فيها فهي تدليس، وإلاّ كانت من الإرسال الخفي.

ب) ويُرَشِّحُ ما سبق أنَّ الأئمة نصّوا على قصد إيهام السَّماع في التَّدليس، فمن ذلك ما جاء عن يعقوب بن شيبة أنه قال: «التدليس: جماعة من المحدثين لا يرون به بأساً، وكرهه جماعة منهم.ونحن نكرهه. ومن رأى التدليس منهم فإنما يُجوِّزه عن الرجل الذي قد سمع منه، وسمع من غيره عنه ما لم يسمعه منه، فيدلسه يُري أنه قد سمعه منه...»[٥].

وقال الحافظ العراقي -بعد تعريفه لتدليس الإسناد-: «... وإنما يكون تدليساً إذا كان المدلس قد عاصر المروي عنه، أو لقيه و لم يسمع منه، أو سمع منه و لم يسمع منه ذلك الحديث الذي دلَّسه عنه، وقد فهم هذا الشرط من قولهم (يوهم اتصالاً)[٦] وإنما يقع

---

(١) (النكت) (٢/٦١٥) و (نزهة النظر) (١١٤-مع النكت).

(٢) (فتح المغيث) (١/٢٠٨) و (٤/٧٠) و (التوضيح الأبهر) (ص٤٦).

(٣) (فتح الباقي على ألفية العراقي) (١/١٨٠).

(٤) (تعريف أهل التقديس) (ص٦٨).

(٥) (الكفاية) (ص٥١٦).

(٦) جزء من بيت في (ألفية العراقي) (١/١٧٩-مع شرحها له).

الإيهامُ مع المعاصرة»[١].

فهذا النقل الواضح والصريح والمفسِّرُ من الإمـام العراقـي لا يـدع مجـالاً للخـوض في مرادهم بالتدليس، وتنزيل كلامهم في غير موطنه، فالأمر واضح وجلي، وكمـا قيـل «قطعت جهيزةُ قولَ كُلِّ خطيبٍ»[٢].

جـ) وَرَدَ تعريف شامل للنوعين عن بعض الأئمـة كالعلامـة سـبط ابـن العجمـي حيـث قال: «... والتدليس: إذا روى بـ (عن) أو (أن) أو (قال)، وكـان قـد عـاصر المـرويّ عنه، أو لقيه ولم يسمع منه، أو سمع منه ولم يسمع منـه ذلـك الحديـث الـذي دلَّسـه عنه»[٣].

وبما سبق يتضح شمول الرأي الأول للثاني، وهو الراجح المختار، والله أعلم.

---

(١) (شرح ألفية العراقي) (١/١٨٠)، وينظر: (شرح شرح نخبة الفكر) للقاري (١١٧) و (النخبة النبهانية بشرح المنظومة البيقونية) لخليفة النبهاني (٢٦،٢٧) و (المصباح) للأنديجاني (٦٣) و (منهج النقد) عتر (٣٨١).

(٢) (مجمع الأمثال) للميداني (٢/٩١ رقم٢٨٣٠).

(٣) (التبين لأسماء المدلسين) (ص٧٠).

المسألة الثانية: تعريف تدليس الشيوخ اصطلاحاً

قال الحافظ الخطيب البغدادي (رحمه الله) معرِّفاً له :

«وأمَّا الضَّرب الثَّاني من التَّدْليس فهو: أن يَرْوِيَ المحدِّثُ عن شيخٍ سمع منه حديثاً فغَيَّرَ اسمه، أو كنيته، أو نسبه، أو حاله المشهور من أمره، لئلاّ يُعرف»[١].

وقال ابن الصلاح : «القسم الثَّاني تدليس الشيوخ: وهو أن يَرْوِيَ عن شيخٍ حديثاً سمعه منه، فيسميه، أو يكنيه، أو ينسبه، أو يصفه بما لا يُعْرفُ به، كي لا يُعْرف»[٢].

قال الحافظ ابن حجر منكِّتاً على ابن الصلاح: «ليس قوله (بما لا يعرف به) قيداً فيه، بل إذا ذكره بما يعرفه به إلاّ أنَّه لم يشتهر به كان ذلك تدليساً...»[٣].

المسألة الثالثة : الفرق بين التدليس والإرسال الخفي

الكلام على هذه المسألة يتلخص في نقاطٍ أربعٍ :

١) إطلاقات بعض الأئمة على من صورة رِوايته صورة المرسل الخفيّ أنها تدليس.

٢) إطلاقات بعض الأئمة على من صورة رِوايته صورة المرسل الخفيّ، أنها إرسال.

٣) تفريق بعض الأئمة بينهما بأن التدليس يختص بمن روى عمن سمع منه ما لم يسمعه منه، وأما الإرسال الخفي فيختص بمن روى عمن عاصره ولم يلقه أو لقيه ولم يسمع منه.

٤) تفريق بعض الأئمة بين الأمرين بأنَّ قَصْدَ الإيهام من الراوي هو الفرق بينهما، فمتى قصد الإيهام فمُدَلِّسٌ، ومتى لم يقصده فمُرْسِلٌ.

وعلى العموم فالمسألة -كما سبق- متداخلة للتشابه الكبير جداً بين الأمرين، لذا قال الإمام العراقي عقب تعريفه للمرسل الخفيِّ: «وهذا النوع أشبه بروايات المدلسين..»[٤]،

---

(١) (الكفاية) (ص٥٢٠).

(٢) (علوم الحديث) (ص٧٤).

(٣) (النكت) (٦١٥/٢).

(٤) (شرح ألفية العراقي) (٣٠٧/٢).

والآن ابتدئ ببيان النقاط الأربع (بالله التوفيق):-

أ) إطلاقات بعض الأئمة على من صورة روايته صورة المرسل الخفيِّ أنها تدليس.

وردت عبارات وأقوال عن بعض الأئمة تفيد أن الإرسال الخفي يعد تدليساً، وطُبِّقَتْ هذه الإطلاقات على من صورة روايته صورة المرسل الخفيِّ، مما جعل بعض الناس يفهمون أن الأئمة المتقدمون لا يستعملون هذا الإطلاق (المرسل الخفي)، وإنما يعبرون عنه بـ (التدليس)، لا غير، وهذا الفهم في حد ذاته مجانب للصواب، فاستعمال المعنيين عندهم وارد، على ما سيأتي النقل عنهم. فمن هذه العبارات:

١) **قول الإمام يحي بن معين:** «دلَّس هشيمٌ عن زاذان، أبي منصور، و لم يسمع منه»[١].

ولما سأله الدوري عن «حديث هشيم عن أبي إسحاق عن أبي قيس عن هُزيل قال: قال عبد الله: ...(فذكره). فقلت له: من أبو إسحاق هذا؟ فقال يحيى: هشيم لم يلق أبا إسحاق السبيعي، و لم يلق أيضاً أبا إسحاق الذي يدلس عنه، والذي يقال له: أبو إسحاق الكوفي»[٢].

٢) **قول الإمام يعقوب بن شيبة:** «.. فأما من دلس عن غير ثقة، وعمن لم يسمع هو منه، فقد جاوز حد التدليس الذي رَخَّصَ فيه مَنْ رَخَّصَ مِنْ العلماء»[٣].

٣) **قول الإمام ابن حبان البستي في مقدمة كتابه (المجروحين) حيث قال:** «ومنهم المدلس عمن لم يره كالحجاج بن أرطاة وذويه، كانوا يحدثون عمن لم يروه، ويدلسون، حتى لا يُعلم ذلك منهم»[٤]. وقال أيضاً في ترجمة الحجاج بن أرطاة: «كان الحجاج يدلس عمن رآه، وعمن لم يره...»[٥].

٤) **ما قاله الحافظ أبو عبد الله الحاكم في «أقسام التدليس»:** «الجنس السادس من التَّدليس: قوم رووا عن شيوخ لم يروهم قط و لم يسمعوا منهم، إنما قالوا: قال فلان،

---

(١) (التاريخ) رواية الدوري (رقم٤٨٨١).

(٢) المصدر السابق (رقم٤٨٦١)، وينظر (تهذيب الكمال) (٢٧٣/٣٠) و (التقريب) (رقم٣٦٧٦: ٥٥١).

(٣) (الكفاية) (ص٥١٦).

(٤) (المجروحين) (٨٠/١).

(٥) (المجروحين) (٢٢٦/١).

فحمل ذلك منهم على السماع، وليس عندهم سماع عالٍ ولا نازلٍ»[١].

٥) **قول الإمام الذهبي في ترجمة عبد الله بن زيد الجرمي**: «.. إلا أنه يدلس عمن لَحِقَهم وعمن لم يلحقهم، وكان له صُحفٌ يُحدِّثُ منها ويدلس»[٢].

وممن حدث عنه ولم يلحقه حذيفة (رضي الله عنه)[٣].

فهذه بعض النصوص في إطلاق لفظ (التدليس) على من صورة روايته صورة المرسل الخفي.

ب) إطلاقات بعض الأئمة على من صورة روايته صورة المرسل الخفيِّ، أنها إرسال.

في هذه النقطة أذكر جملة من كلام بعض الأئمة ممن أطلق على من صورة روايته صورة المرسل الخفيِّ، أنْها إرسالٌ، فإطلاقهم على مثل هذه الروايات لفظ (التدليس) - كما سبق- لا يعني حصر ألفاظهم وإطلاقاتهم على تلك اللفظة فقط، إذ صنيعهم يخالف ذلك الحصر المفهوم خطأً، فقد استخدموا لفظ (الإرسال) على مثل هذه الصور أيضاً. فمثلاً:

١) أبو المثنى الخزاعي الكعبي المدني، سليمان بن يزيد.

قال الترمذي: «سألت محمداً (أي البخاري) عن حديث أبي المثنى عن هشام بن

---

(١) (معرفة علوم الحديث) (ص١٠٩).

(٢) (الميزان) (٤٢٦/٢).

(٣) (السير) (٤٦٨/٤)، قوله (لحقهم) تعني الإدراك، ففي اللغة: قال ابن فارس: «اللام والحاء والقاف أصل يدلُّ على إدراك الشيء وبلوغه إلى غيره..» (معجم مقاييس اللغة) (٢٣٨/٥).

وقال ابن منظور: «يقال لَحِقْتُهُ و ألحقْتُه بمعنىً، كتبعتُه وأتّبعتُهُ ...، ويقال: تلاحق القوم: أدرك بعضهم بعضاً، وتلاحقت الرِّكاب والمطايا: أي لحق بعضها بعضاً ...»، (لسان العرب) (٤٠٠٩/٧).

والمقصد من كلمة الإمام الذهبي في الترجمة هنا الإدراك الحسّي والزمني بدليل قوله لما ترجم لأبي قلابة الجرمي من (السير) ذكر أن ممن روى عنهم حذيفة وقال (لم يلحقه).

وحذيفة مات سنة (٣٦هـ) ومات عبد الله بن زيد الجرمي (١٠٤هـ) وقيل (١٠٥) وقيل(١٠٦) عن خمسين عاماً، فكيف يكون أدركه؟ ينظر (تهذيب الكمال) (٥٤٨/١٤).

وقد نص الحافظ ابن حجر: في (النكت الظراف) (٤٥/٣-٤٦) أن أبا قلابة ما أدرك حذيفة.

فالإمام الذهبي أطلق القول بتدليس أبي قلابة عمن لحقهم، وهذه كلمة شاملة لكل من أدركه وسمع منه، أو أدركه (عاصره) ولم يلقه أو أدركه (لقيه) ولم يسمع منه، والله أعلم.

عروة عن أبيه عن عائشة عن النبي ﷺ في الضحايا؟ فقال: هو حديث مرسل، لم يسمع أبو المثنى من هشام بن عروة»[١].

وأبو المثنى هذا عاصر هشام بن عروة إلا أنه لم يسمع منه، وروى عنه[٢]، ومع هذا أطلق عليها البخاري (مرسل)[٣].

٢) **قال الدوري:** «سمعت يحيى يقول: كل ما روى الأعمش عن أنس، فهو مرسل، وقد رأى الأعمش أنساً»[٤]، وزاد أبو داود «ولا كلّمه»[٥].

فهذا نص في رواية الراوي عمن لقيه و لم يسمع منه بأنها مرسلة.

٣) **قال أبو حاتم الرزي:** «أبو وائل شقيق بن سلمة عن أبي بكر مرسل»[٦].

وأبو وائل مخضرم أدرك النبي ﷺ و لم يره، وله رواية عن كبار الصحابة (رضي ا الله

(١) (العلل الكبير) (أبواب الأضاحي عن رسول ا الله ﷺ) (٦٣٨/٢ رقم الباب٢٦١).

(٢) روايته عنه في (الجامع) للترمذي (ك الأضاحي - ما جاء في فضل الأضحية) (٨٣/٤ رقم١٤٩٣) و (السنن) لابن ماجه (ك الأضاحي - باب ثواب الأضحية) (١٠٤٥/٢ رقم٣١٢٦).
وينظر (تهذيب الكمال) (٢٥٤/٣٤).

(٣) و لم يقيد الإمام البخاري الإرسال لا بظهور ولا بخفاء، لكن الذي يظهر أنه لا يقصد (المرسل الجلي) وهو (رواية الراوي عمن لم يدركه أصلاً)، لأمرين:
أ) أنه لم ينف الإدراك وإنما نفى السماع، فنفي الأول يلزم منه نفي الثاني، ولا عكس، أي نفي السماع لا يلزم منه نفي الإدراك، إذ يحتمل أن يكونا متعاصرين و لم يلتقيا أو التقيا و لم يحصل بينهما سماع.
ينظر (شرح علل الترمذي) لابن رجب (٥٩٩/٢).
ب) أنه لو أراد به (المرسل الجلي) لنفى الإدراك كما هو صنيعه فيمن لم يدرك أحدهما الآخر في بعض المواطن والتي منها:
١) لما سأله الترمذي عن حديث سليمان بن موسى عن أبي سيارة المتعي (رضي ا الله عنه) ..إلخ، قال: «هو حديث مرسل، سليمان لم يدرك أحداً من أصحاب النبي ﷺ » (العلل الكبير) (٣١٣/١ رقم الباب١٠٠).
٢) عند سؤال الترمذي له عن حديث من طريق محمد بن علي بن الحسين عن أم سلمة مرفوعاً، قال: «هو حديث مرسل، لم يدرك محمد بن علي أم سلمة». (العلل الكبير) (٣٧٤/١ باب رقم١٢٩).

(٤) (التاريخ) رواية الدوري (رقم١٥٧٢).

(٥) (سؤالات أبي عبيد الآجري لأبي داود) (٢٦٢/١ رقم٣٦٩).

(٦) (المراسيل) (رقم١٣٨: ص٧٨).

عنهم)[١].

٤) **قال أبو حاتم:** ((أبو قلابة عن النعمان بن بشير، قال يحيى بن معين: مرسلٌ. (ثم قال): قد أدرك أبو قلابة النعمان بن بشير، لا أعلمه سمع منه))[٢].

فهذه معاصرة (إدراك) من أبي قلابة للنعمان، ومع ذلك حَكَمَ ابن معين على روايته عنه بالإرسال[٣].

٥) **قال الدارقطني:** في رواية من طريق عبد الله بن بريدة عن عائشة: ((هذه كلُّها مراسيل، ابن بريدة لم يسمع من عائشة))[٤].

وعبد الله بن بريدة مات (١٠٥هـ) وقيل (١١٥) عن مائة سنة[٥]، وولد سنة (١٥هـ)[٦]، وعائشة رضي الله عنها (ت ٥٧هـ)[٧]، فيكون أدرك من حياتها أكثر من أربعين سنة، ولم يصفه أحدٌ بأنه مُدَلِّسٌ فالمعاصرة واضحة ومع ذلك حكم الدارقطني بأن الرواية مرسلة.

فهذه بعض النصوص المختصة بهذه النقطة. والله الموفق.

جـ) تفريق بعض الأئمة بينهما بأن التدليس يختص بعدم السماع ممن سمع منه،

---

(١) معاصرة شقيق بن سلمة لأبي بكر بيِّنة واضحة، حيث أدرك الجاهلية والنبي ﷺ ولم يره، ومات بعد الجماجم سنة (٨٢هـ)، إلا أنه لم يحصل لقاءٌ أوسماع، لذا حكم على روايته عنه بأنها مرسلة، ومرّض الذهبي القول بالرواية عنه. ينظر (السير) (٤/١٦١)، و (تهذيب الكمال) (١٢/٥٤٨).

(٢) (المراسيل) (رقم١٦٩:ص٩٦) وينظر قول ابن معين الذي نقله أبو حاتم، في (التاريخ) رواية الدوري (رقم٤٠٢٥).

(٣) ولم يتعقب أبو حاتم ابن معين في حكمه على روايته بالإرسال، إذ لو كان يخالفه في ذلك لبيَّن، وكتاب "المراسيل" يتضمن رواة أدركوا من رووا عنهم إلاّ أنهم لم يسمعوا منهم، ومع هذا ضمنوا الكتاب، دلالة على أن هذه الصفة من الرواية هي من قبيل الإرسال، ومن خصها بتسمية كـ (الإرسال الخفي) فلا مشاحة فيه.

ومن أولئك الذين رووا عمن أدركوهم ولم يسمعوا منهم: ((الليث بن سعد: سئل أبو زرعة: هل سمع من عبد الرحمن الأعرج؟ قال: أدركه ولم يسمع منه شيئاً)) (المراسيل) (ص١٤٦).

(٤) (السنن) (ك النكاح) (٣/٢٣٣ رقم٤٧).

(٥) ينظر (التقريب) (رقم٣٢٤٤: ٤٩٣).

(٦) ينظر (تهذيب التهذيب) (٥/١٥٧).

(٧) ينظر (التقريب) (رقم٨٧٣٢: ١٣٦٤).

والإرسال الخفي بالمعاصرة دون اللقاء، أو اللقاء دون السماع.

لم يرتض بعض الأئمة إطلاق لفظ (الإرسال) على (التَّدليس) أو العكس، ورأَوْا أنَّ يفرَّق بينهما بتفريقٍ واضحٍ تمييزاً لهما، وهذا التفريق مبنيٌّ على تعريفهم لكل من الإرسال والتدليس.

فقال ابن القطان: ((التَّدليس يُعنى به: أن يروي المحدث عمن قد سمع منه، ما لم يسمعه منه، من غير أن يذكر أنه سمعه منه، والفرق بينه وبين الإرسال: هو أن الإرسال روايته عمن لم يسمع منه، ولما كان هذا قد سمع منه، جاءت روايته عنه ما لم يسمعه منه كأنَّها إيهامُ سماعه ذلك الشيء، فلذلك سمي تدليساً))[١].

وعبّر الحافظ ابن حجر عن كلام ابن القطان وتعريفه بأنها ((عبارة غير معترضة))[٢].

وقال عقب إيراده لكلام ابن القطان: ((وهو صريحٌ في التفرقة بين التدليس والإرسال. وأن التدليس مختص بالرواية عمن له عنه سماع بخلاف الإرسال. وابن القطان في ذلك متابع لأبي بكر البزار))[٣].

وقال الحافظ ابن حجر أيضاً: ((والفرق بين المُدَلَّسِ والمُرْسَلِ الخفيِّ دقيقٌ، حصل تحريره بما ذكر هنا وهو أن التدليس: يختص بمن روى عمن عُرف لقاؤه إياه، فأما من عاصره ولم يُعرف أنه لقيه فهو المرسل الخفي))[٤].

وقال أيضاً: ((وإذا روى عمن عاصره ولم يَثْبتُ لقيه له، شيئاً بصيغة محتملة فهو الإرسال الخفي، ومنهم من ألحقه بالتدليس، والأولى التَّفرقة لتمييز الأنواع))[٥].

وقال العلامة سبط ابن العجمي (رحمه الله): ((..لكن الفرق بين التدليس والإرسال

---

(١) (بيان الوهم والإيهام) (٤٩٣/٥)، وهو وإن لم يقيد الإرسال بظهور ولا خفاء إلاّ أن مقصوده قطعاً غير المرسل الجلي، وإنما ما يقابله، وسياق كلامه واضح الدلالة في ذلك، وهذا هو الذي فهمه من كلامه الحافظ ابن حجر، بل وعبر عن كلامه بأنه (عبارة غير معترضة) و (أنه صريح في التفرقة بين التدليس والإرسال) وكلام الحافظ كان عن المرسل الخفي بدليل ما قبل هذا الكلام وما بعده. ينظر (النكت) (٦١٤/٢-٦١٥).

(٢) (النكت) (٦١٤/٢).

(٣) (النكت) (٦١٥/٢).

(٤) (نزهة النظر) (١١٤ – مع النكت على نزهة النظر).

(٥) (تعريف أهل التقديس) (ص٢٥).

الخفي، أن الإرسال: رواية الشخص عمن لم يسمع منه، قال الحافظ أبو بكر البزار: إن الشخص إذا روى عمن لم يدركه بلفظ موهم، فإن ذلك ليس بتدليس على الصحيح المشهور». انتهى. [ثم قال ابن العجمي]: «والتدليس: إذا روى بـ(عن) أو (أن) أو (قال)، وكان قد عاصر المروي عنه، أو لقيه و لم يسمع منه، أو سمع منه و لم يسمع منه ذلك الحديث الذي دلّسه عنه».

وقد حكى ابن عبد البر في (التمهيد)(١) عن قوم الذي ذكرته في الإرسال أنه تدليس. فجعلوا التدليس: أن يحدث الرجل عن الرجل بما لم يسمعه منه بلفظ لا يقتضي تصريحاً بالسماع، وإلاّ لكان كذباً. والصَّحيح الأول، وهو الفرق بين التدليس والإرسال الخفي»(٢).

وممن وافق هذا القول وأيده الحافظ السخاوي(٣) والعلامة زكريا الأنصاري(٤).

د/ تفريق بعض الأئمة بينهما بالإيهام من الراوي، فَمَنْ قصدَه فمدلِّسٌ، ومن لم يقصده فمُرْسِلٌ إرسالاً خفيّاً.

يرى بعض الأئمة أن تعمد الإيهام من الراوي هو الفارق بين التدليس والإرسال الخفي لا غير.

وهو تفريق أخصُّ من سابقه، تبيَّن هذا بأمرين:

أ) عند الرجوع إلى تعريف تدليس الإسناد(٥)، وتعريف المرسل الخفي (القول الثاني)(٦)، نجد أن التعريفين يشتملان على:

١- رواية الرَّاوي عمَّن عاصره و لم يلقه.

٢- رواية الراوي عمن سمع منه ما لم يسمعه منه.

٣- رواية الراوي عمن لقيه و لم يسمع منه.

---

(١) (١/١٥).

(٢) (التبين لأسماء المدلسين) (ص٧٠).

(٣) (فتح المغيث) (١/٢٠٨).

(٤) (فتح الباقي في ألفية العراقي) (١/١٨٠).

(٥) (ص٥٨).

(٦) (ص٥١).

هذه الصور الثلاث المشتمل عليها التعريفان، إلاّ أنّهما تغايرا في القيد في تلك الصور، وهو الإيهام من الراوي[1]، فالأئمة الذين عرَّفوا تدليس الإسناد بذلك قيدوا بقولهم (موهماً) أي قاصداً الإيهام، دون التقييد به في المرسل الخفي، وجعلوا الفارق بين التدليس والإرسال الخفي قصد الإيهام من الراوي لا غير.

وسأنقل جملة من النقولات عن بعض الأئمة في تفريقهم بينهما بهذا القيد -وتدخل هذه النقولات في رأي من ذكرتهم آنفاً ممن عرَّف بالتعريفين السابقين وقيد بقصد الإيهام في التدليس دون الإرسال- فمثلاً:

١) **قال الحافظ الخطيب البغدادي:** «تدليس الحديث الذي لم يسمعه الراوي ممن دلَّسه عنه بروايته إياه على وجه يوهم أنه سمعه منه، ويعدل عن البيان بذلك، ولو بيَّن أنه لم يسمعه من الشيخ الذي دلّسه عنه، فكشفَ ذلك لصارَ ببيانه مرسِلاً للحديث غير مدلِّسٍ فيه، لأن الإرسال للحديث ليس بإيهامٍ مِنْ المُرْسِلِ كونه سامعاً ممن لم يسمع منه، وملاقياً لمن لم يلقه، إلاّ أن التدليس الذي ذكرناه متضمن للإرسال لا محالة من حيث كان المدلس ممسكاً عن ذكر من بينه وبين من دلس عنه، وإنما يفارق حاله حال المرسل بإيهامه السماع ممن لم يسمع منه فقط، وهو الموهِّن لأمره، فوجب كون هذا التدليس متضمناً للإرسال، والإرسال لا يتضمن التدليس، لأنه لا يقتضي إيهام السماع ممن لم يسمع منه، ولهذا المعنى لم يذم العلماء من أرسل الحديث، وذموا من دلسه...»[2]، ثم ذكر (رحمه الله) ثلاثة أمور تقتضي ذم المدلس وتوهينه.

٢) **قال الإمام ابن رشيد الفهري (ت٧٢١هـ):** «..وأما من حيث النظر فكان الأصل كما قدَّمنا أن لا يُقبل إلاّ ما عُلِمَ فيه السماع حديثاً حديثاً عند من لا يقول بالمرسل لاحتمال الانفصال، إلاّ أن علماء الحديث رأوا أن تتبع طلب لفظ صريح في الاتصال يعزّ وجوده، وأنه إذا ثبت اللقاء ظُنّ معه السماع غالباً، وأنّ الأئمة من الصحابة والتابعين وتابعيهم فمن بعدهم استغنوا كثيراً بلفظ (عن) في موضع (سمعت) و

---

(١) قال يعقوب بن شيبة: «.. فإنما يجوزه عن الرجل الذي قد سمع منه ويسمع من غيره ما لم يسمعه منه، فيدلّسه يري أنه قد سمعه منه ...»، (الكفاية) (٥١٦)، فليتمعن في قوله (يُري) وذلك لا يكون إلا بتعمد إيهام منه، وهذا واضح.

(٢) (الكفاية) (٥١٠).

(حدثنا) وغيرهما من الألفاظ الصريحة في الاتصال اختصاراً. و لما عُرِفَ مِنْ عُرْفِهِم الغالب في ذلك، وأنه لا يضعها في محل الانقطاع عمن عُلم سماعه منه لغير ذلك الحديث بقصد الإيهام إلاّ مدلس يوهم أنه سمع ما لم يسمع»[١].

وقال أيضاً: «فإن قيل: قد وجد الإرسال من الصحابة رضي الله عنهم وممن بعدهم ممن يُعلم أو يُظن أنه لا يدلس عمن لقيه وسمع منه؟ قلنا [ثم ذكر الجواب فيما يتعلق بالصحابة وأنه يجب محاشاتهم عن قصد التدليس، وقال] وأما من سوى الصحابة فإنما فعل ذلك من فعله منهم بقرينة مفهمة للإرسال في ظنه، وإلاّ عُدَّ مدلِّساً.

وأما المعاصر غير الملاقي إذا أطلق (عن) فالظَّاهر أنَّه لا يعدُّ مدلِّساً بل هو أبعد عن التدليس؛ لأنه لم يعرف له لقاء أو سماع، بخلاف من عُلِمَ له لقاء أو سماع. وبالجملة فلولا ما فُهِمَ قصد الإيهام بالإفهامِ مِنْ جماعة من الأعلام ما جاز أن يُنْسبوا إلى ذلك، ولعدُّوا مرسلين، كما عُدَّ من تحقق منه أنه لا يدلِّس إذا أرسل..»[٢].

وقال أيضاً: «واضمحلت شبهته [أي من اشترط التحديث في جميع طبقات السند بحجة أن بعض الرواة يأتون بلفظ (عن) في موضع الإرسال والانقطاع] بما بيناه من أن غير المدلس إنما يفعله حيث يُعلم منه أو يُفهم عنه أنه بلاغ لا سماع، ومتى أَبْهم فَأَوْهَمَ قصداً منه لذلك عُدَّ مدلِّساً»[٣].

ثم نقل نقلاً عن ابن الصلاح واعترض عليه بقوله: «فإن هذا لا يلزم لإمكانِ وَسَطٍ بينهما وهو كونه مرسلاً فليس بمجرد [إسقاط الواسطة][٤] يعد مدلساً، بل بقصد إيهام السماع فيما لم يسمع..»[٥]، ثم قال: «هذا هو الفيصل في هذه المسألة، وهذه نكتة نفيسة تكشف لك حجاب الإشكال، وتوضح الفرق بين من عنعن فعُدَّ مُرْسِلاً، ومن عنعن فعُدَّ مدلساً»[٦].

---

(١) (السنن الأبين والمورد الأمعن) (٤٣).

(٢) (السنن الأبين) (٤٣-٤٦).

(٣) المصدر السابق (٤٧).

(٤) أشار محقق الكتاب إلى وجود محو بالأصل، وهذه زيادة مني لاقتضاء السياق.

(٥) (السنن الأبين) (٤٧).

(٦) المصدر السابق (ص٤٨) وينظر (١٠٨) منه.

٣)وقال **الحافظ العلائي (ت ٧٦١هـ)** بعد نقله لكلام ابن عبد البر (رحمه الله) فيمن جعل رواية الراوي عمن لم يلقه، تدليساً، وإن كان الأمر كذلك فما سلم منه أحد من العلماء في قديم الدهر وحديثه، إلى آخر كلامه المتقدم نقله[١].

فتعقب هذا القول العلائي بقوله: «القول الأول ضعيف؛ لأن التدليس أصله التغطية والتلبيس، وإنما يجيء ذلك فيما أطلقه الراوي عن شيخه بلفظ موهم للاتصال وهو لم يسمعه منه، فأما إطلاقه الرواية عمن يُعْلم أنه لم يلقه أو لم يدركه أصلاً فلا تدليس في هذا يوهم الاتصال، وذلك ظاهر، وعليه جمهور العلماء»[٢].

وقال أيضاً لما تكلم عن تدليس الإسناد: «وهذا القسم حكمه في الحقيقة حكم المرسل من جهة أنه لا يعرف الراوي الذي أُسْقط بينه وبين من دلس عنه، فكل مدلس مرسل ولا ينعكس، إلاّ على القول الضعيف الذي حكاه ابن عبد البر فيما تقدم. ثم إن المرسل أحسن حالاً من هذا، حيث إنه مبيَّنٌ فيه الانقطاع، والتدليس موهم للاتصال وليس متصلاً، ولهذا ذمه كثير من العلماء، حتى قال شعبة: لأن أزني أحب إليَّ من أن أُدلس. وذلك محمول منه على المبالغة في ذمه والتنفير عنه... وقد ذهب جماعة من العلماء إلى جرح المُدلِّس مطلقاً لإيهامه سماع ما لم يسمع...»[٣].

٤) **وقال الشيخ المعلمي (رحمه الله) (ت١٣٨٦هـ)**: «..والرِّواية عن المعاصر على وجه الإيهام تدليسٌ أيضاً عند الجمهور، ومن لم يطلق عليها ذلك لفظاً لا ينكر أنها تدليس في المعنى، بل هي أقبح عندهم من إرسال الراوي على سبيل الإيهام عمن قد سمع منه. هذا وصنيع مسلم يقتضي أن الإرسال على أي الوجهين كان إنما يكون تدليساً إذا كان على وجه الإيهام، ويوافقه ما في "الكفاية" للخطيب ص٣٥٧[٤].

وذكر مسلم[٥] أمثلة فيها إرسال جماعة بالصيغة المحتملة عمن قد سمعوا منه ولم تعد تدليساً ولا عدُّوا مدلسين، ومحمل ذلك أن الظَّن بمن وقعت منهم أنهم لم يقصدوا

(١) عند تعريف المرسل الظاهر اصطلاحاً.

(٢) (جامع التحصيل) (ص٩٧).

(٣) المصدر السابق (٩٨).

(٤) ينظر في (الكفاية) (باب الكلام في التدليس وأحكامه) (ص٥١٠).

(٥) تنظر (مقدمة صحيح مسلم) (١/٣١-٣٢- ط. عبد الباقي).

الإيهام، وأنهم اعتمدوا على قرائن خاصة كانت قائمة عند اطلاقهم تلك الرواية تدفع ظهور الصيغة في السماع... ولا يخالف ذلك ما ذكروه عن الشافعي[١]: أن التدليس يثبت بمرة، لأنّا نقول: هذا مسلم ولكن محله حيث تكون تلك المرة تدليساً بأن تكون بقصد الإيهام، والأمثلة التي ذكرها مسلم لم تكن كذلك بدليل إجماعهم على أن أولئك الذين وقعت منهم تلك الأمثلة ليسوا مدلسين»[٢].

وقال أيضاً: «...وحاصل ذلك أن عَمْرَاً يرسل عمن لم يره من الصحابة، وهذا على قلة ما قد يوجد عن عمرو فيه ليس بتدليس وإنما يسميه جماعة تدليساً إذا كان على وجه الإيهام، فأما أن يرسل المحدث عمن قد عَرَفَ الناس أنه لم يدركه أو لم يلقه فلا إيهام فيه فلا تدليس.

وعادة أئمة الحديث إذا كان الرجل ممن يكثر منه هذا الإرسال أن ينصوا على أسماء الذين روى عنهم و لم يسمع منهم... والحكم عندهم فيمن ليس بمدلس ولكنه قد يرسل لا على سبيل الإيهام أن عنعنته محمولة على السماع إلاّ أن يتبين أنه لم يسمع... ووجه ذلك أنه لم يثبت عليه إلاّ أنه قد يرسل لا على وجه الإيهام، ومعنى ذلك أنه لا يرسل إلاّ حيث يكون هناك دليل واضح على أنه لم يسمعه، فحيث وجدنا دليلاً واضحاً على عدم السماع فذاك، وحيث لم نجد كان الحكم هو السماع ألا ترى أن الثقة قد يخطئ، ومع ذلك فروايته محمولة على الصواب ما لم يقم دليل واضح على الخطأ، فأولى من ذلك أن يحكم بالاتصال في حديث من لم يُعرف عنه الإرسال حيث لا إيهام...»[٣].

ب) لما حدد أهل الحديث طرق معرفة الإرسال الخفي ذكروا منها (عدم سماعه منه أصلاً أو ذلك الحديث)[٤]، والنّاظر في هذا القيد من أول وهلة يقول إنه قيد خاص

---

(١) ينظر (الرسالة) (رقم١٠٣٣: ص٣٧٩).

(٢) (التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل) (١/٧٨-٧٩).

(٣) (التنكيل) (٢/١٤٦-١٤٧).

(٤) هذا هو فهم كلام ابن الصلاح لما قال: «..منه ما عُرِفَ فيه الإرسال بمعرفة عدم السماع من الراوي فيه أو عدم اللقاء .. ». (علوم الحديث) (ص٢٨٩).

وقال العلائي: «الباب السادس: في سياق ذكر الرواة المحكوم على روايتهم بالإرسال في ذلك الشيخ المعين إما

بالتدليس؟ لأن معناه أنه حصل له سماع لغير ذلك الحديث أو حصول سماعٍ في الجملة، وهذه هي صورة التدليس!

ولماذا لم يصفه الأئمة بالتدليس، ووصفوا روايته بالإرسال؟

والجواب عن ذلك بأن يقال:

نعم الصورة صورة تدليس ومع ذلك وُصِفَ صاحِبُها بالإرسال دون التدليس بسبب دقيق وخفي وهو (قصد الإيهام) -كما سبق النقل آنفاً-، وهذا هو سبب وصفهم لروايته بالإرسال وأنه (يرسل) و لم يوصف بأنه مدلس. فمثلاً:

سعيد بن المسيب عن عمر بن الخطاب، رأى عمر بن الخطاب[(١)]، وذهب بعض العلماء إلى سماعه منه شيئاً يسيراً، وذهب آخرون أنه لا يصح سماعه منه، وهو عنه مرسل[(٢)].

قال ابن أبي حاتم: «سمعت أبي -وسئل هل يصح لسعيد بن المسيب سماع من عمر-؟ قال: لا، إلاّ رؤيته على المنبر ينعي النعمان بن مقرِّن»[(٣)].

وسئل الإمام أحمد بن حنبل: «سعيد عن عمر حجة؟ قال: هو عندنا حجة، قد رأى عمر وسمع منه، وإذا لم يقبل سعيد عن عمر فمن يقبل؟!»[(٤)].

وفي "العلل" للإمام أحمد قال سعيد: «سمعت من عمر كلمة: ما بقي؛ قال سفيان:

على الإطلاق أو في حديث مخصوص ...» (جامع التحصيل) (ص١٣٩).

والمتمعن في قوله (في حديث مخصوص) يعني أن الحكم بالإرسال على حديث معين عن ذلك الشيخ لا عن كل أحاديثه عنه، ومع ذلك عدَّها في الباب السادس المذكور آنفاً وهو عقب الباب الخامس في (بيان المراسيل الخفي إرسالها).

وينظر الفصل الثاني من الرسالة (أولاً - رقم٤) وكيف يعرف الإرسال الخفي، ففيه مصادر هذا القول ومن قاله به.

(١) ينظر (التاريخ) رواية الدوري (رقم٨٥٨) و (معرفة علوم الحديث) للحاكم (ص٢٥) و (السير) (٢١٨/٤) و (التحفة اللطيفة) للسخاوي (١٥٩/٢).

(٢) ينظر (المراسيل) لابن أبي حاتم (رقم١١٢: ٦٤-٦٥) و (جامع التحصيل) (ص١٨٤) و (السير) (٢١٧/٤).

(٣) (المراسيل) (رقم١١٢: ٦٤)، وسماعه لنعي عمر للنعمان ينظر في (التاريخ الكبير) للبخاري (٥١١/٤) و (تهذيب الكمال) (٧٢/١١).

(٤) (الجرح والتعديل) (٦١/٤ رقم٢٦٢) و (تهذيب الكمال) (٧٣/١١).

وقال مرة: حيّ غيري، سمعته يقول حين رآى الكعبة: ((اللهم أنت السلام ومنك السلام حيّنا ربنا بالسلام))(١).

فهو مع ذلك يروي عن عمر كثيراً، بل قال يحيى بن سعيد: ((إن ابن المسيب كان يسمّى راوية عمر بن الخطاب))(٢)، وقال مالك بن أنس (رحمه الله): ((بلغني أن عبدا لله بن عمر كان يرسل إلى ابن المسيب يسأله عن بعض شأن عمر وأمره))(٣).

فهذا حال سعيد من رواية عمر، وأكثر عنه، وبكل تأكيد أنه لم يسمع منه كل ما رواه، وإنما سمع القليل، ومع ذلك لم ينسب إلى التدليس مع أنَّ صورة روايته صورة التدليس، وذلك لأنه لم يقصد إيهام من يسمع منه أنه سمع من عمر كل ما رواه عنه، لاشتهار قلة سماعه منه، وصغره عند وفاة عمر (رضي ا لله عنه) فقد ولد لسنتين من خلافة عمر(٤) (رضي ا لله عنه) كما قاله (رحمه ا لله) بنفسه، أي كان عمره لما مات عمر (رضي ا لله عنه) ابن ثمان سنين(٥).

مثال آخر: مجاهد بن جبر عن عائشة (رضي ا لله عنهما).

ذهب إلى عدم سماعه منها جماعة من الأئمة كيحيى بن سعيد القطان(٦) وشعبة بن الحجاج(٧) ويحيى بن معين(٨) وأبو حاتم(٩)، وحكم الأخير بأن روايته عنها مرسلة.

---

(١) (العلل ومعرفة الرجال) رواية عبد ا لله (٢٠٠/١) وتنظر في (التاريخ) لابن معين (رقم٩٧٨) و (التاريخ الكبير) للبخاري (٥١١/٤).

(٢) (السنن الكبرى) للبيهقي (١٢٦/٧) و (تهذيب الكمال) (٧٤/١١).

(٣) (تهذيب الكمال) (٧٤/١١) وهو في (السنن الكبرى) للبيهقي (١٢٦/٧) من غير نسبته إلى مالك. وينظر (تهذيب التهذيب) (٨٥/٤).

(٤) (المراسيل) (ص٦٥)، وينظر (التاريخ) لابن معين رواية الدوري (رقم٨٥٨) و (٩٩٩).

(٥) هذا المثال يدخل أيضاً في النقطة (ب) من مبحث الفرق بين الإرسال الخفي والتدليس، وهو إطلاق بعض الأئمة على من صورة روايته صورة المرسل الخفي، إنها إرسال.

(٦) (المراسيل) (ص١٦١) و (جامع التحصيل) (ص٢٧٣).

(٧) (المصدران السابقان).

(٨) (التاريخ) رواية الدوري (رقم ٤١١) و (سؤالات ابن الجنيد) (رقم٤٨) و (المراسيل) لابن أبي حاتم (ص١٦١).

(٩) (المراسيل) (ص١٦٢).

وذهب ابن المديني إلى أنه سمع منها[١]، وفي الصحيحين أحاديث من طريقه عنها[٢] وفي بعضها تصريحه بالسماع منها[٣].

ولما حكى الذهبي قول يحيى القطان قال: «قلت: بلى قد سمع منها شيئاً يسيراً»[٤].

ومع ذلك لم يصفه الأئمة بالتدليس، حتى ممن تَكلَّم في سماعه منها، وإنما اكتفوا بوصف روايته عنها بالإرسال، مع أنَّ الصورة صورة تدليس!. وسبب ذلك أنه لم يقصد الإيهام لمن سمع منه أنه سمع منها كل ما رواه عنها، لاشتهار قلة سماعه منها، كما قاله الإمام الذهبي آنفاً، فهم يعلمون ما أخذه منها سماعاً، وما لم يأخذ عنها، ومع ذلك يرويه ولم يوسم بالتدليس[٥]، وعلموا من حاله أنه لا يقصد الإيهام -كما مرَّ- والله أعلم.

مثال ثالث: قال أبو عبيد الآجري (رحمه الله): «سمعت أبا داود يقول: كان ابن سيرين يرسل وجلساؤه يعلمون أنَّه لم يسمع. سمع من ابن عمر حديثين، وأرسل عنه نحواً من ثلاثين حديثاً»[٦].

---

(١) (السير) (٤/٤٥١) و (فتح الباري) (١/٤١٢).

(٢) ينظر (تحفة الأشراف) للمزي (١٢/٢٩٣) و (تهذيب الكمال) (٢٧/٢٣٠) و (جامع التحصيل) (ص٢٧٣).

(٣) (الجامع الصحيح) للبخاري (ك العمرة – باب كم اعتمر النبي ﷺ) (٣/٥٩٩ رقم١٧٧٥-١٧٧٦-فتح) و (ك المغازي – باب عمرة القضاء) (٧/٥٠٨ رقم٤٢٥٣-٤٢٥٤-فتح) و (صحيح مسلم) (ك الحج – باب بيان عدد عمر النبي ﷺ وزمانهن) (٢/٩١٧ رقم١٢٥٥(٢٢٠)).

وفيه (وسمعنا استنان عائشة في الحجرة ...).

وقال الحافظ ابن حجر (رحمه الله) عن حديث من طريق مجاهد عن عائشة: (ما كان لإحدانا إلا ثوب واحد ...) إلخ.

قال: «طعن بعضهم في هذا الحديث من جهة دعوى الانقطاع ... فقال أبو حاتم: لم يسمع مجاهد من عائشة، وهذا مردود، فقد وقع التصريح بسماعه منها عند البخاري في غير هذا الإسناد، وأثبته علي بن المديني، فهو مقدَّم على من نفاه ..»، (الفتح) (١/٤١٢ رقم٣١٢).

(٤) (سير أعلام النبلاء) (٤/٤٥١).

(٥) قال الحافظ ابن حجر (لم يوصف مجاهد بالتدليس) (هدي الساري) (ص٣٥٠) ووصفه مرّة بأنه (ليس بمدلس) (فتح الباري) (٦/٢٧٠).

(٦) (سؤالات أبي عبيد الآجري) (٢/٥٥ رقم١١٠٦)، وهذا القول مما يضاف إلى إطلاق بعض الأئمة على من صورة روايته صورة المرسل الخفي، أنها إرسال.

فهذه صورة التدليس و لم يصفه أحد به، بل وصفوه بأنه (يرسل) فقط، وذلك لما علموا منه أنه لا يقصد إيهام من سمع منه أنه سمع من ابن عمر كل ما رواه عنه، لعلمهم ولاشتهار قلة روايته عنه كما هو واضح من النص السابق.

فبعد هذه النقولات في المسألة تبين أنّ معرفة قصد الإيهام من عدمه هو الفارق بين النوعين، وبه يمكن توجيه أقوال وإطلاقات بعض الأئمة على من صورة روايته صورة المرسل الخفي أنها تدليس. وأنهم علموا من حاله أنه قاصد للإيهام ومتعمد له، فكان أن حكموا على روايته بالتدليس وأنه مدلس، ومن لا فمرسل.

وتعرف السلامة من قصد الإيهام وتعمده مع كونه أمر قلبي بالقرائن المحتفة بحال الراوي، ومنها:

١)إخباره عن نفسه بذلك في بعض طرقِ الحديث عن عدم سماعه لذلك الحديث بعينه.

٢) تنصيص إمام من الأئمة على عدم سماع هذا الراوي للحديث بعينه من شيخه، مع ترك وصفه إياه بالتدليس.

٣) عدم وصف الأئمة ممن عاصره أو من بعده له بالتدليس مع علمهم التّام بأن روايته عن ذلك الشيخ فيها ما له سماع، وأخرى لم يسمعها، وسكتوا عن وصفه بذلك.

وليُعلم أن هذه المسألة ليست تَحَكُّمٌ في الرُّواة، وادعاء الكلام في النوايا وما في الصدور، فهذا لا يرد هنا أبداً؛ لأن المقصد النّظر في أقوال وأحكام واصدارات أهل العلم والشأن على هذا الراوي ومرويه، والتعامل مع أقوالهم وأحكامهم بدقة وفهم، لأن الغفلة عن هذه النقطة مزلق، وا لله الموفق[1].

---

(١) وهناك أنواع أخرى من أنواع الانقطاع في الحديث النبوي، أتكلّم على اثنين منها بإيجاز:

أولاً: المنقطع، والكلام فيه يشتمل على:

١-تعريفه اصطلاحاً: ما سقط منه قبل الوصول إلى الصحابي واحد فأكثر مع عدم التوالي.

ينظر (الكفاية) (ص٥٨) و (معرفة علوم الحديث) (٢٨) و (التمهيد) (٢١/١) و (علوم الحديث) (ص٥٦) و (شرح ألفية العراقي) (١٥٨/١) و (المقنع) (١٤١/١) و (النكت) (٥٧٣/٢) و (فتح المغيث) (١٨٢/١) و (تدريب الراوي) (٢٠٧/١) و (التعريفات) للجرجاني (ص٣٠١).

٢-الفرق بينه وبين المرسل.

المتمعن في معناها يجد أن بينهما عموماً وخصوصاً مطلقاً، فهما يشتركان في عدم اتصال السند، ويفترقان أن الأول خاص بالانقطاع أو السقوط الحاصل في أثناء السند عدا أوله والصحابي، مع اشتراط عدم التوالي، والثاني خاص بالانقطاع الحاصل بين التابعي والنبي ﷺ مما أضافه التابعي إليهِ ﷺ فقط.

وبعد هذا التمهيد، يأتي الحديث عن موضوع الفصل وهو:

وقال الجورقاني: «فإن المنقطع أسوأ حالاً من المرسل» (الأباطيل والمناكير) (١/١٢).
وقال العلائي: «ويظهر الفرق بينهما أن من أجاز العمل بالمرسل منع ذلك في المنقطع ... وأشار الإمام أبو المظفر بن السمعاني إلى شيء آخر وهو أن إرسال الحديث من أئمة التابعين كان معتاداً بينهم متعارفاً، وأما انقطاع السند في أثنائه بإسقاط رجل أو أكثر ثم يذكر باقيه فإنه يدل على ضعف الساقط، دلالة قوية وتقوي الريبة حينئذ به» (جامع التحصيل) (ص٩٦).
٣-كيف يعرف الانقطاع؟
لمعرفته طرق سلكها أهل العلم ونصوا عليها، منها:
أ) مجيئه من وجه آخر بزيادة رجل أو أكثر. ينظر (المنهل الروي) (ص٤٦) و (التدريب) (١/٢٠٨).
ب) معرفة التاريخ؛ بين وفاة الشيخ ومولد التلميذ، يظهر من خلاله الانقطاع، قال حفص بن غياث: «إذا اتهمتم الشيخ فحاسبوه بالسِّنِّين» -بفتح النون المشددة- قال الخطيب عقبه: (يعني احسبوا سِنَّه وسِنَّ مَنْ كتب عنه». (الكفاية) (١٩٣) وينظر (مقدمة مسلم) (١/٢٦) و (علوم الحديث) (٣٨٠) و (فتح المغيث) (٤/٣١٠) وكلمة (بالسِّنِّين) هكذا ضبطها السخاوي.
ج) تنصيص إمام من الأئمة أو أكثر على الانقطاع وعدم إدراك التلميذ لمن روى عنه، وهذه هي مادة كتب (المراسيل)، وغير ذلك والله أعلم.
١-حكم المنقطع.
إن فقد شرط من شروط اتصال السند موجب لضعف الحديث، ومن ثم يحكم على الحديث بالضعف باعتبار فقده لذلك الشرط، فالمنقطع محكوم بضعفه بهذا السبب، ونص الأئمة على أنه ضعيف، فينظر مثلاً (فتح الباري) (٢/٥٧٠) و (٨/٨٩) و (٩/١٣)، وكتب مصطلح الحديث نوع (الحديث الضعيف) (المنقطع).
ثانياً: المعضل، والكلام فيه على:
١-تعريفه اصطلاحاً: ما سقط من إسناده اثنان أو أكثر في موضعٍ واحد من السند بشرط التوالي.
ينظر: (معرفة علوم الحديث) (ص٣٦) و (علوم الحديث) (٥٩) و (شرح ألفية العراقي) (١/١٥٩) و (النكت) (٢/٥٧٩) و (نزهة النظر) (١١٢- مع النكت على نزهة النظر) و (فتح المغيث) (١/١٨٥) و (تدريب الراوي) (١/٢١١) و (قواعد التحديث) للقاسمي (١٣٠).
٢-حكم الحديث المعضل.
سبق بيان أن فقد شرط من شروط اتصال السند موجب لضعفه، لذا نص الأئمة على أن المعضل قسم من أقسام الحديث الضعيف، وذلك للجهالة بحال الساقطين، بل عده بعضهم أسوأ حالاً من المنقطع، فقال الجورقاني: «فإن المعضل عندنا أسوأ حالاً من المنقطع» (الأباطيل و المناكير) (١/١٢).
قال الحافظ ابن حجر عقب قول الجورقاني: «إنما يكون المعضل أسوأ حالاً من المنقطع إذا كان الانقطاع في موضع واحد من الإسناد، فأما إذا كان في موضعين أو أكثر فإنه يساوي المعضل في سوء الحال» (النكت) (٢/٥٨٢).
ومع ذلك فهو مما يعتبر به، قال الحافظ الخطيب: «وحكم المعضل مثل حكم المرسل في الاعتبار به فقط» (الجامع لأخلاق الراوي) (٢/٢٨١ رقم١٦٣٥).
وينظر في جعله قسماً من أقسام الضعيف:
(علوم الحديث) (٤٢) و (المنهل الروي) (ص٤٧) و (فتح المغيث) (١/١١٣) و (تدريب الراوي) (١/١٧٩) و (قواعد التحديث) (ص١٣٠) وغيرها من كتب المصطلح.

هل رواية أبي عبيدة عن أبيه من نوع التدليس أم من الإرسال الخفي؟

هذه المسألة هي صلب الدراسة ولُبّها، وهي تحتاج إلى تحرير دقيق، وسبقتها دراسة عن الإرسال بنوعيه والتدليس، وكان من أهم النقاط السابقة (الفرق بين التدليس والإرسال الخفي)، إذ مسألتنا هذه ذات تعلق كبير بها؛ لأن صورة رواية أبي عبيدة عن أبيه هي صورة مشتركة أو يشملها التدليس و الإرسال الخفي ابتداءً، وإذا أُسْترجع الفارق الأساسي بينهما وهو (قصد الإيهام)، يمكن من خلال ذلك تحديد نوع روايته عن أبيه.

وقبل البتِّ فيها وتحديدها والخروج بنتيجة نهائية، لابد من الكلام على نقاط ذات تعلّق بها، وهي المباحث التالية:

المبحث الأول: هل أدرك عامر بن عبدا لله (أبو عبيدة) والده؟

المبحث الثاني: من وصف أبا عبيدة بالإرسال؟

المبحث الثالث: من وصفه بالتدليس؟

المبحث الرابع: ترجيح حال أبي عبيدة من حيث الإرسال الخفي أم التدليس.

وبيان هذه المباحث ما يلي:

المبحث الأول: هل أدرك عامر بن عبد الله (أبو عبيدة) والده؟

للشروع في إجابة هذا السؤال لا بد من بيان المراد هنا بـ(الإدراك) هل هو الإدراك الحسي بالأبدان والأجساد، أم الإدراك الزمني الوقتي؟ فالأول يقصد به اللقاء، والثاني يقصد المعاصرة. وللإدراك معان أخرى، وهذا الذي يخص البحث منها.

وهذان المعنيان صحيحان. قال صاحب (لسان العرب): «والإدراك: اللُّحُوق يقال مَشَيْتُ حتى أدركْتُهُ، وعِشْتُ حتى أدركْتُ زمانَهُ، وأدركتُه ببصري: أي رأيته...»[١].

فالذي يخص البحث من المعانِ هو الأول والثاني من كلامه، فالأول: الإدراك الحسي بالأبدان، والثاني: الإدراك الوقتي الزَّمني.

ولا مانع من اجتماع الأمرين في شخصٍ ما، فيكون أَدْرَكَ بالبدن وبالزَّمن. إذا تقرر هذا: فالمقصد إذن من كلمة (الإدراك) في نقطة البحث هذه، هي الإدراك الشامل للأمرين (الحسي والزَّمني).

فالجواب عنها: إنَّ أبا عبيدة قد أدرك أباه (حِساً وزمناً) بدليل ما يلي:

١- سبق بيان أن أبا عبيدة عامراً كان عمره لما مات أبوه ابن سبع سنين[٢]، وهذا يؤكد إدراكه الحسي والزَّمني، إذ قد أدرك من حياة أبيه سبعة أعوام.

٢- أنَّ أبا عبيدة أدرك أباه مدَّة لا تقل عن سبعة أعوام، ويلاحظ إخراج سنيّ الإرضاع وما إلى ذلك، ولنقل أنه أدرك ووعى من أبيه مدَّة عامين أي بعد الخامسة من عمره، فيستبعد جداً أن يمكث هذه المدَّة ولم يلتق أو يجالس أو يسمع من أبيه شيئاً ولو مرّة واحدة! حتى ولو توجيهاً من أبيه له أو طلباً مما هو معتاد من الأب لابنه.

٣-ما أخرجه الإمام أحمد بن محمد بن زياد بن الأعرابي في (المعجم) عن محمد[٣] نا

(١) (لسان العرب) (٣/١٣٦٤-درك) وينظر (معجم مقاييس اللغة) (٢/٢٦٩).

(٢) الفصل الأول، المبحث الثالث.

(٣) هو محمد بن صالح بن عبد الرحمن البغدادي، أبو بكر الأنماطي، لقبه كيلَجة، بتحتانية ساكنة وجيم ثقة حافظ، (ت٢٧١هـ). (التقريب) (رقم٦٠٠٠: ٨٥٤).

أبوسلمة موسى بن إسماعيل[(١)] نا عبد الواحد بن زياد[(٢)] نا الشيباني[(٣)]، قال: حدثني أبو الضحى[(٤)] قال: (كنا عند أبي عبيدة بن عبدا لله بن مسعود فقال: **قال لي عبدا لله:** (إن سورة الأحزاب توازي سورة البقرة). فقال أبو عبيدة: صدق)[(٥)].

وهذا الإسناد صحيح إلى أبي عبيدة لا مطعن فيه، وهو نص واضح وصريح في سماعه من أبيه، وضح ذلك من قوله (قال لي)، فإنَّ هذه الصيغة لا تُستخدم إلا في صيغ السماع والتحديث، ومتى استخدمت لغير ذلك ممن عرف عدم سماعه ممن يروي عنه، كان ذلك كذباً، وحاشا أبا عبيدة منه.

٤-جاء عن الإمام الذهبي قوله: ((روى عن أبيه شيئاً، وأرسل عنه أشياء))[(٦)].

وهذا تعبير في غاية الدقة منه (رحمه الله)، فهو يفيد أنه ممن يرى سماع أبي عبيدة من أبيه من حيث الجملة، بدليل:

أ) مقابلته بين كلمتي (روى) و (أرسل)، وهذا التقابل يفيد أن معنى كلمة (روى) أي: سمع، وكلمة (أرسل) أي: عدم الاتصال، وهذا الاستخدام هو على غرار استخدام المحدثين لعبارة (أسنده فلان، وأرسله فلان)[(٧)]، والمعنى أن الأول يفيد السماع، والثاني عدم الاتصال.

ب) سياق وسباق كلامه (رحمه الله) يفيدان أنه أراد بالكلمتين السابقتين، إثبات السماع لشيء، ونفيه عنه لآخرى.

---

(١) موسى بن إسماعيل المنقري -بكسر الميم وسكنون النون وفتح القاف- أبو سلمة التبوذكي، ثقة ثبت، (ت٢٢٣هـ) ، (التقريب) (رقم٦٩٩٢: ٩٧٧) باختصار.

(٢) عبد الواحد بن زياد العبدي مولاهم، البصرين ثقة، في حديثه عن الأعمش وحده مقال، (ت١٧٦هـ) وقيل بعدها. (التقريب) (رقم٤٢٦٨: ٦٣٠)، وليس هذا من حديثه عن الأعمش، و الحمد لله.

(٣) هو سليمان بن أبي سليمان، فيروز، أبو إسحاق الشيباني الكوفي، ثقة، (ت في حدود ١٤٠هـ)، (التقريب) (رقم٢٥٨٣: ٤٠٨).

(٤) هو مسلم بن صبيح، بالتصغير، الهمداني، أبو الضحى الكوفي، العطار، مشهور بكنيته، ثقة فاضل، (ت١٠٠هـ)، (التقريب) (رقم٦٦٧٦: ٩٣٩).

(٥) (٢/٢٩٤-٢٩٥ رقم٢٣٨).

(٦) (سير أعلام النبلاء) (٤/٣٦٣ رقم١٤١).

(٧) ينظر: (فتح المغيث) (١/١٢٠).

ج) صنيعه (رحمه الله) مع بعض المرويات التي رواها أبو عبيدة عن أبيه، حيث أعلَّ حديثاً مرفوعاً[١]، وحسَّن آخر موقوفاً[٢]. مما يدل على أن تعامله مع المرفوع يختلف عن الموقوف، فكأنه يرى إثبات السماع للموقوف من كلامه ونحو ذلك، وعدم السماع للمرفوع من الحديث.

وبعد ذكر هذه الأدلة على صحة إدراك أبي عبيدة لأبيه (حِساً وزمناً)، يظهر أيضاً ثبوت سماعه من أبيه -ولو في الجملة- كما سبق نقل ذلك.

لكن يرد ها هنا سؤال وهو: كيف التوفيق بين ما صح عنه من ثبوت السماع لأبيه -ولو في الجملة-، وبين نفيه لذلك في سؤال عمرو بن مرة له؟[٣].

فالجواب أن يقال: لما صح عنه الأمران وجب النظر في وجه الجمع بين النفي والإثبات، إن أمكن، وإلاَّ صِيرَ إلى الترجيح، فلما أمعن النظر بينهما وجد أن الجمع ممكن وذلك: بأن يحمل النفي المذكور عنه على نفي سماعه للأحاديث المرفوعة، والإثبات على سماع كلام عبد الله وشيءٍ من فتاواه (الموقوفات)، وبالنَّظرِ في صنيع الحافظ ابن حجر معه، وجِدَ أنه أثبت له اللقاء بأبيه وسماع كلامه، حيث قال: «ثبت لقاؤه بأبيه وسماع كلامه»[٤]، ويلاحظ دقة عبارة الحافظ في قوله (وسماع كلامه) ولم يقل (وسماع أحاديثه) أو (حديثه)، لأنه يعرف تماماً الفرق بين التعبيرين، وهو فرق واضحٌ وبيِّنٌ.

فبهذا التوفيق أمكن -بفضل الله- الجمع بين الأمرين، والعمل بهما، وهو الصواب[٥]، والله أعلم.

ولعل قائلاً يقول أيضاً: كيف توجه أقوال بعض العلماء الواردة عنهم في نفي إدراك أبي

---

(١) (العلو) (رقم١٢٧: ٦٥).

(٢) (العلو) (رقم١٥٨: ٧٤).

(٣) (الجامع) للترمذي (١/٢٦).

(٤) (تعريف أهل التقديس) (رقم١١٦: ١٦١).

(٥) (وهناك احتمال آخر أن النفي منصرف إلى أحاديث مخصوصة، وهي ما كان من رواية عمرو بن مرة عنه، أما غيرها فتحمل على الإثبات، ومآل إلى هذا البلقيني في (تعليقه على الأم) للشافعي (١/١٢١)، لكن هذا يعارضه صنيع الأئمة فيما كان من رواية غير عمرو عنه وإعلالهم لها بعدم السماع، لذا يبقى القول بنفيه للمرفوعات، والإثبات للموقوفات والفتاوى أقوى وأرجح والله أعلم.

عبيدة لأبيه، كقول البيهقي مثلاً: «إلاّ أن أبا عبيدة لم يدرك أباه..»[١]، وكقول النووي: «..روى عن أبيه ولم يدركه»[٢]، ومرة قال: «...لأن أبا عبيدة لم يسمع من أبيه ولم يدركه..»[٣]، وبين القول السابق من تقرير إدراك أبي عبيدة لأبيه؟

فالجواب بأنْ يقال: إنَّ من المعلوم أنَّه عند ورود كلامٍ مجملٍ وفيه إيهام من إمامٍ معينٍ، ثم وجِدَ له كلام آخر مفسِّر ومُبيِّنٌ لما أراده من كلامه السابق، وَجَبَ المصير إلى القول المفسَّرِ واعتماده وتقريره، ذلك أنه أدرى النَّاس بمراده، ولا يصار إلى تلمّس المعنىٰ أو تفسيره، ومحاولة التوفيق بينه وبين ما يخالفه إن أمكن إلا في حالة انعدام ورود مثل ذلك عنه.

فالمنقول عن الإمام البيهقي هنا، هو من هذا القبيل، إذ قد ورد عنه ما يُبيِّن مراده بنفي الإدارك الوارد في كلامه، وأنَّ المنفي هنا هو (السَّماع)، لا الإدراك الحِسّي والزَّمني، وبيانه ما قاله (رحمه الله) في "المعرفة" عقب حديث صلاة الخوف: «..وأبو عبيدة لم يسمع من أبيه»[٤]، ومرة عقب حديث في البيوع: «..مرسل، أبو عبيدة لم يسمع من أبيه شيئاً»[٥]. ومرة بعد حديث في الديات: «وعلل حديث ابن مسعود بأنه منقطع...وأما أبو عبيدة فلم يسمع من أبيه شيئاً»[٦].

فزال بهذه النقول اللبس في كلام البيهقي (رحمه الله) وأنَّ مراده بنفي الإدراك السابق، هو نفي السَّماع.

وأما قول الإمام النووي فهو من جنس ما قلته في قول الإمام البيهقي، حيث جاء نصٌّ عنه يوضِّح مراده بنفي الإدراك المذكور عنه هنا، فقد قال عقب حديث من رواية أبي عبيدة عن أبيه: «حديث ابن مسعود مرسل؛ فإنَّه من رواية أبي عبيدة عنه، وابنه لم

(١) (السنن الكبرى) (ك الصلاة: باب الأذان والإقامة للجمع ..) (٤٠٣/١)، وله أقوال غيرها سيأتي نقلها في الفصل الثالث المبحث الأول.

(٢) (تهذيب الأسماء واللغات) (٢٦٠/٢).

(٣) (المجموع شرح المهذب) (٤٤٢/٣).

(٤) (معرفة السنن والآثار) (ك صلاة الخوف: باب كيف صلاة الخوف إذا كان العدو من غير جهة القبلة ...) (١٤/٣).

(٥) (معرفة السنن والآثار) (ك البيوع: باب اختلاف المتابعين) (٣٧٠/٤ رقم٣٤٩٤).

(٦) (معرفة السنن والآثار) (ك الديات: باب أسنان الإبل في الخطأ) (٢٠٣/٦ عقب حديث رقم٤٨٨٦).

يسمع منه لصغره»[١].

وبالعموم أقول أيُّ عبارةٍ وجدت من إمامٍ ينفي فيها إدراك أبي عبيدة لأبيه، وليس له ما يُفَسِّرُ قوله فيقال إنَّ من نفى الإدراك بين عبد الله وابنه عامر (أبي عبيدة) إن كان يَقْصِدُ بذلك نفي الإدراك الحسي والزمني، فلا يستقيم له القول لمنافاته النقل والعقل، وإن كان يقصد نفي السماع الحاصل مع الإدراك فمسلم، ذلك أن أبا عبيدة لم يسمع من أبيه الأحاديث المرفوعة في مجالس السماع والرواية، ولا إخال أن الأئمة ممن نفى إدراك أبي عبيدة لأبيه إلا يقصدون ذلك.

ووجدت نصاً للإمام ابن العماد الحنبلي (رحمه الله) لا أراه إلا مُفَسِّراً لكلام النووي ومن قال بقوله -إن وجد-، حيث قال (رحمه الله): «لم يدرك السماع من والده»[٢].

فهذا نصٌ واضحٌ وجليٌّ منه (رحمه الله)، يزيل اللبس الحاصل من نفي الإدراك الوارد في كلام بعض الأئمة، وبهذا تجتمع الأقوال وتتوجه، والله الموفق.

---

(١) (المجموع) (٨٣/٣).

(٢) (شذرات الذهب) (٩٠/١).

المبحث الثاني: مَنْ وصفَ أبا عبيدة بالإرسالِ؟

الناظر في ترجمة أبي عبيدة يجد أنَّ جمعاً من الأئمة يرون عدم سماعه من أبيه[١]، لذا يلاحظ وصف بعضهم لروايته عن أبيه بأنَّها (مُرْسَلَة)، وبعضهم (منقطعة)، وبعضهم يكتفي بذكر عدم السَّماع، وممن وصفه بالإرسال ابن أبي حاتم حيث ضمنه كتابه (المراسيل)[٢]، وإن لم ينص على إرساله عن أبيه، وإنما نقل قول أبيه في عدم سماع أبي عبيدة من أبيه.

وأيضاً أبو بكر البيهقي في مواطن من (السنن الكبرى)[٣]، و(معرفة السنن والآثار)[٤].

والحافظ شمس الدين الذهبي[٥]، والحافظ العلائي[٦]، وضمَّنه الحافظ ابن رجب الحنبلي في كلامه على مسألة ((الاحتجاج بالمرسل)) من شرحه لعلل الترمذي[٧]، وكذا الحافظ ولي الدين العراقي ضمنه كتابه (تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل)[٨].

وضرب به بعض العلماء مثالاً للمُرْسِلِ إرسالاً خفياً، كالحافظ العراقي[٩] والسخاوي[١٠] والسيوطي[١١]، فهؤلاء الأئمة يصفون رواية أبي عبيدة عن أبيه بالإرسال، وبعضهم بيَّن نوع إرساله وهو الخفي.

---

(١) سيأتي مزيد بيان لأقوالهم في الفصل الثالث المبحث الأول.

(٢) (رقم٤٦٠: ١٩٦).

(٣) منها: (٤٠٣/١) و (٢٨٨/٢) و (٢٦١/٣) و (١٨٤/٥).

(٤) (١٧٤/٢) و (٣٧٠/٤).

(٥) (السير) (٣٦٣/٤) و (تاريخ الإسلام) حوادث سنة (٨١-١٠٠) (ص٢٤٢).

(٦) (جامع التحصيل) (ص٢٠٤) حيث جعله فيمن يرسل عن شيخٍ معين إما على الإطلاق أو في حديث مخصوص. (الباب السادس) من أسماء المرسلين.

(٧) (٥٤٤/١).

(٨) (ل٣١: أ).

(٩) (شرح ألفية العراقي) (٣٠٧/٢-٣٠٨).

(١٠) (فتح المغيث) (٧٠/٤).

(١١) (تدريب الراوي) (٢٠٥/٢).

وينظر في المتأخرين ممن جعله من المرسلين إرسالاً خفياً (منهج ذوي النظر) الترمسي (٦٣) و (المصباح في أصول الحديث) للأنديجاني (ص٦٧) و (منهج النقد في علوم الحديث) العتر (ص٣٨٩).

المبحث الثالث: مَنْ وصف أبا عبيدة بالتَّدليس؟

بعد بحثٍ مسْتَفيضٍ عن حالِ أبي عبيدة بن عبدا لله في كتب المترجمين له، وغيرهم، وفي كتب الذين اعتنوا بالتدليس والمدلسين كـ(التبين لأسماء المدلسين) لسبط ابن العجمي وقصيدة أبي محمود المقدسي في المدلسين[١]، لم أقف على من وصفه بالتدليس لا من المتقدمين ولا من المتأخرين، إلا ما كان من الحافظ ابن حجر (رحمه الله) حيث قال: "..واختلف في سماعه من أبيه والأكثر على أنه لم يسمع منه، وثبت له لقاؤه وسماع كلامه، فروايته عنه بالعنعنة داخلة في التَّدليس..."[٢]، وجعله من أهل المرتبة الثالثة من المدلِّسين.

وتبع الحافظ ابن حجر في ذلك من رأيت لهم كتابة في التدليس من المعاصرين[٣].

فالحافظ يرى ويُثْبت لقاؤه بأبيه، ويقيّد سماعه من أبيه إنَّما لكلامه، وهذا يعني -على التفصيل المتقدم- أنَّ السَّمَاعَ خاص بالموقوفات عن عبد الله، دون المرفوعات.

ولعل الحافظ قال بهذا القول (سماع الكلام) لوقوفه على الرواية السابقة ذكرها في أنَّ سورة الأحزاب كانت توازي سورة البقرة أو على غيرها،فبناءً على ذلك أثبت له اللقاء وسماع الكلام و لم يثبت الحديث المرفوع. وا لله أعلم.

---

(١) لم أجده أيضاً في كتب مصطلح الحديث نوع (المدلّس).

(٢) (تعريف أهل التقديس) (رقم١١٦: ص١٦١).

(٣) ينظر (إتحاف ذوي الرسوخ) للشيخ حماد الأنصاري -رحمه الله- (ت١٤١٨هـ) و (الجليس الأنيس في شرح الجوهر النفيس في نظم أسماء ومراتب الموصوفين بالتدليس) للشيخ محمد بن آدم (ص٥٠) و (التدليس في الحديث) للدكتور مسفر الدميني (ص٣١١-٣١٢).

المبحث الرابع: ترجيح حال أبي عبيدة هل هو مدلِّس أم مُرسل إرسالاً خفياً؟

هذه النقطة هي ثمرة ما تقدم، وهي مَبْنية على سابقاتها الثلاث. وعند التَّمعُّن في حال أبي عبيدة عامر بن عبد الله، وإعادة النظر فيمن وصفه بالإرسال ومن وصفه بالتدليس، وإمعان النظر في مروياته، يظهر ويترجح أن أبا عبيدة مُرْسِلٌ، وأن إرساله إرسالٌ خفيٌّ، وليس بمدلِّسٍ.

وهذا الحكم تَرجَّحَ بأمورٍ:

١-كثرة الواصفين له بالإرسال، مقابل انفراد الحافظ ابن حجر بوصفه بالتدليس، ولا شك أن الكثرة أولى بالترجيح، يزاد على ذلك أن منهم تلميذه النجيب الإمام السخاوي.

٢-تحديد عدد من الأئمة لنوع إرساله وهو الخفي منه، وهذا تحديد دقيق منهم.

٣-إدراك أبي عبيدة لأبيه ولقاؤه به وسماع كلامه كما تقدم.

٤-ترك الأئمة لوصفه بالتدليس -عدا الحافظ ابن حجر- مع علمهم بمعاصرته ولقيه بأبيه، وروايتِهِ عنه، يَدلُّ على أنه لم يثبت عندهم قصده إيهام السماع لما لم يسمعه منه، لاشتهار ذلك الأمر لديهم.

٥-التَّعريفان السَّابقان[1] للمرسل الخفي لو طبقا على حال أبي عبيدة عامر بن عبد الله لانطبقا، وبيانه كما يلي:

أ) التعريف الأول يفيد أن رواية الراوي عمن عاصره ولم يلقه، أو لقيه ولم يسمع منه، هو المرسل الخفي. وهذا منطبق تماماً على حال أبي عبيدة، فأبو عبيدة عاصر أباه ولقيه -كما سبق مرراً- ويروي عنه ما لم يسمعه منه، وقد مرَّ أنه نفى أن يذكر عن أبيه شيئاً، فإذا حمل نفيه للسماع من أبيه مطلقاً، تكون روايته عن أبيه هي من قبيل المرسل الخفي كما هو واضح من التعريف الأول له. فوضح إدخاله في المرسل الخفي من هذا

---

(١) ينظر في ثالثاً (تعريف المرسل الخفي اصطلاحاً) من أولاً من الفصل الثاني.

التعريف.

ب) التعريف الثاني: يفيد أن رواية الراوي عمن عاصره ولم يلقه أو لقيه ولم يسمع منه أو عمن سمع منه ما لم يسمعه منه. هو المرسل الخفي.

وهذا أيضاً منطبق على حال أبي عبيدة عن أبيه حملاً على سماعه من أبيه من حيث الجملة، وأن السماع يخصُّ الكلام دون الحديث المرفوع كما سبق[١].

فهذه معاصرة ولقاء ثابت، وأيضاً سماع حاصل في الجملة لكلام أبيه، ومع ذلك يروي عنه ما لم يسمعه منه، وهو الحديث المرفوع. وعند الرجوع إلى الفارق بين المرسل الخفي والتدليس وهو قصد الإيهام من المدلِّس، يظهر عدم تحقق هذا الفارق في أبي عبيدة، لقيام القرائن القوية على أنه لا يقصده، والتي منها وصفهم لروايته عن أبيه بالإرسال، وتضمينهم إياه في كتب المراسيل كابن أبي حاتم[٢] والعلائي[٣] وولي الدين العراقي[٤]، ولم يصفوه بالتدليس، بناءاً على أنَّه لم يقم لديهم دليل يُثْبِتُ أنَّه قصد الإيهام، مع أنَّ صورة روايته عن أبيه صورة التدليس! وإلا لصاح بتدليسه الأئمة كما هو الحال في غيره ممن قصد الإيهام، فهو إذن بهذا الاعتبار وهو عدم قصد الإيهام يدخل في المُرْسِلِ إرْسَالاً خفياً.

ولعل لهذه الأوجه التي ذكرتها عدَّه الحافظ العراقي والسخاوي والسيوطي فيمن يُرْسِلُ إرْسَالاً خفياً عن أبيه.

وأما وجه إدخالِ الحافظِ ابن حجر (رحمه الله) له في التدليس فيبدو أنَّ صورة روايته عن أبيه، صورة التَّدليس لا أنَّه مُدْلِّس، ولذلك لم أر الحافظ ابن حجر (رحمه الله) يعل حديث أبي عبيدة عن ابن مسعود بتدليس أبي عبيدة، إنما بعدم حصول السماع فقط[٥].

---

(١) في أولاً (هل أدرك عامر بن عبد الله (أبو عبيدة) والده؟) ص(٧٨).

(٢) سبق نقل موقفه وتفصيل ذلك عند (ثانياً) (من وصف أبا عبيدة بالإرسال) ص(٨٣).

(٣) انظر التعليق السابق.

(٤) انظر التعليق السابق.

(٥) ينظر مثلاً: (نتائج الأفكار) (٦٤/٢)، (تلخيص الحبير) (٢٦٣/١)، (هدي الساري) (ص٣٤٨)، (فتح الباري) (٢٥٧/١)، (٣١٤/٢).

ولو كان عنده مدلساً لأعلَّ به أيضاً كما أعلَّ بعدم السَّماع.

وعلى كلٍّ فالذي يترجح أنَّ أبا عبيدة عامر بن عبد الله بن مسعود ممن يُرْسِلُ إرْسَالاً خفيّاً، وليس بمُدَلِّسٍ، وأنَّ روايته عن أبيه من قبيل الإرسالِ الخفيِّ لا التَّدْليس. والعلم عند الله.

الفصل الثالث

موقف العلماء
مِنْ مسألة سماعه من أبيه رضي الله عنه

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: القائلون بعدم سماعه من أبيه وحجة كل منهم.

المبحث الثاني: العلماء الذين قبلوا روايته عن أبيه:

وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول : من قبلها مع إثبات السماع له من أبيه من حيث الجملة للفتاوى والأقوال دون الأحاديث المرفوعة.

المطلب الثاني : من قبلها وأثبت السماع له من أبيه مطلقاً.

المطلب الثالث : من قبلها لاعتبارات أخرى مع التنصيص على عدم السماع مطلقاً.

المطلب الرابع: من قبلها وأثبت له السماع مطلقاً إلا في أشياء مخصوصة.

المبحث الأول: القائلون بعدم سماعه من أبيه وحُجَّةُ كُلٍّ مِنْهم

مسألة سماعِ أبي عبيدة من أبيه مما تجاذبَتْها مواقف المحدثين، لذا ذهب جماعة منهم إلى القول بعدمِ حصولِ سماعِهِ من أبيه، ونتيجة لذلك تراهم يُعِلُّون الأحاديث بذلك إنْ سلمت الرواية -سنداً أومتناً- من العلل الأخرى. وبعضهم قبلوا روايته عن أبيه، ونتيجة لذلك لا يُعِلُّون الحديث بها لعدم قبولهم التعليل بها.

وفي هذا المبحث أذكر جملة من أئمة الفن ممن ذهب إلى القول بعدم السماع، وحجة كلِّ واحد منهم إنْ وقفت له على حجة ذكرها، ويكون ذكرها عقب قوله مباشرة.

١) **الإمام الحافظ محمد بن سعد (ت ٢٣٠هـ).**

قال: «روى عَنْ أبيه رواية كثيرةً ... [ثم قال] ...وذكروا أنه لم يسمع منه شيئاً، وقد سمع من أبي موسى وسعيد بن زيد الأنصاري...»[١].

وحجته: قال أخبرنا أبو داود سليمان الطيالسي قال أخبرنا شعبة عن عمرو بن مرة قال: (قلت لأبي عبيدة: أتذكر من عبد الله شيئاً؟ فقال: لا)[٢].

---

(١) (الطبقات الكبرى) (٦/٢١٠).

(٢) إسنادها صحيح.

أخرجها الإمام أحمد في (العلل) رواية عبد الله (٢٨٤/١) من طريق مسكين بن بكير عن شعبة به، وفي آخره زيادة (قلت: هل شهد ابن مسعود ليلة الجن؟ قال: لا).

وأخرجها أيضاً ابن أبي شيبة في (المصنف) (ك التاريخ) (٦٢/١٣ رقم١٥٧٧١) والفريابي في كتاب (الصيام) (رقم٤١: ١٦٢) والترمذي في (الجامع) (أبواب الطهارة: باب ما جاء في الاستنجاء بحجرين (٢٦/١) والبيهقي في (السنن الكبرى) (ك الديات: باب من قال هي أخماس ...) (٧٦/٨) كلهم من طريق محمد بن جعفر عن شعبة به نحوه.

تنبيه: جاء في (المصنف) لابن أبي شيبة (عمرو بن معن) وهو خطأ والصواب (عمرو بن مرة)، والتصويب من المكتب المخرجة للقصة.

وأخرجها أيضاً: الدوري في روايته لـ (التاريخ لابن معين) (٣٥٤/٣ رقم١٧١٧) و -عنه- البيهقي في (معرفة السنن والآثار) (ك الديات: باب أسنان الإبل في الخطأ) (٢٠٣/٦ رقم ٤٨٨٨) عن قُراد أبي نوح حدثنا شعبة به نحوه.

٢) الإمام الحافظ أبو زكريا يحيى بن معين (رحمه الله) (ت ٢٣٣هـ).

أ- قال الدوري: «سمعت يحيى يقول: عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود وأبو عبيدة بن عبد الله لم يسمعا من أبيهما»[١].

ثم أسند الدوري الحجة في ذلك فقال: حدثنا العباس قال حدثنا قراد أبو نوح، قال حدثنا شعبة عن عمرو بن مرة قال: سألت أبا عبيدة: تحفظ عن أبيك شيئاً؟ قال: لا»[٢].

ب- وقال ابن الجنيد: «قال رجل ليحيى بن معين وأنا أسمع: أبو عبيدة بن عبد الله بن مسعود سمع من أبيه شيئاً؟ قال يحيى: قالوا: لا، ولا عبد الرحمن بن عبدالله» [٣].

ج - وفي سؤالات الدارمي: «قلت: فأبو عبيدة عن عبدالله؟ فقال: ثقة، ولم يسمع من عبدالله»[٤].

وأخرجها الباجي في (التعديل والتجريح) (١٢٦٩/٣ رقم١٦٤٣) تعليقاً بالجزم إلى شيخه أبي بكر الخطيب عن ابن الأصبهاني عن وكيع عن شعبة به مثله.

والنفي الوارد في رواية من تقدم، من الرواة من رواه على عدم حفظه عن أبيه شيئاً، ومنهم من رواه على عدم التذكر عن أبيه شيئاً.

وسبق التفصيل في مسألة نفيه للتذكر عن أبيه شيئاً، وبين ما ورد من بيان سماعه من أبيه -ولو في الجملة-، على أن النفي في رواية عمرو يحمل على نفي تذكر أو حفظ الأحاديث المرفوعة، وأما الكلام والفتاوى ونحوها فمحمولة على السماع، وبنحو هذا المعنى قرر الحافظ ابن حجر كما سبق النقل عنه.

واتفق الرواة عن شعبة في هذه القصة - وهم وكيع، ومحمد بن جعفر، وقراد(ثقة)، والطيالسي، مسكين بن بكير - على النفي المتقدم بيانه.

إلا أنه خالفهم في ذلك محمد بن فضيل بن غزوان الضبي، فجعل النفي نفياً لرؤية أبي عبيدة لأبيه، ولفظه: (عن عمرو بن مرة قال: سألت أبا عبيدة: هل رأيت أباك؟ قال: لا).

أخرجها يعقوب بن سفيان في (المعرفة والتاريخ) (٥٥١/٢) عن محمد بن فضيل عن شعبة به.

ومحمد بن فضيل هذا لا يقوى على مخالفة من تقدمه من الأئمة - قال عنه الحافظ ابن حجر: «صدوق عارف رمي بالتشيع» (التقريب) (رقم٦٢٦٧: ٨٨٩)- لعدم بلوغ رتبة ومنزلة، ودرجة أولئك في الحفظ والاتقان، وتعتبر مخالفته لهم من الشذوذ، والمحفوظ رواية الأئمة المتقدم ذكرهم، والله أعلم.

(١) (التاريخ) (٣: رقم١٧١٦).

(٢) (التاريخ) (٣: رقم١٧١٧) وسبق تخريج القصة، وبيان صحة سندها.

(٣) (التاريخ) (٣: رقم١٧١٦).

(٤) (سؤالات الدرامي) (رقم٥١٥: ١٥٠).

٣) الإمام الحافظ أبو الحسن أحمد بن عبد الله العجلي (رحمه الله) (ت ٢٦١هـ).

قال في ترجمة أبي عبيدة بن عبد الله: «كوفي ثقة تابعي، ولم يسمع من أبيه شيئاً»[١]، ولم يذكر الحجة.

٤) الإمام الحافظ أبو حاتم الرازي (رحمه الله) (ت ٢٧٧هـ).

جاء في "المراسيل" لابنه عبد الرحمن: «قال أبي: أبو عبيدة بن عبد الله بن مسعود لم يسمع من عبد الله بن مسعود رضي الله عنه»[٢].

وحجته ما: صدَّره ابنه عبد الرحمن بسنده إلى مسلم بن قتيبة، «قال: قلت لشعبة: ابن البري يحدثنا عن أبي إسحاق أنه سمع أبا عبيدة يحدث أنه سمع ابن مسعود؟ قال: أوه، كان أبو عبيدة ابن سبع سنين، وجعل يضرب جبهته»[٣].

٥) الإمام الحافظ أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي (رحمه الله) (ت ٢٧٩هـ).

قال في "الجامع": «أبو عبيدة بن عبد الله بن مسعود لم يسمع من أبيه...»[٤]، ومرة قال: «وأبو عبيدة بن عبد الله لم يسمع من عبد الله أبيه»[٥]، ومرة قال: «حديث عبدالله ليس بإسناده بأس، إلا أنَّ أبا عبيدة لم يسمع من عبد الله»[٦]، ومرة قال: «حديث حسن، إلا أنَّ أبا عبيدة لم يسمع من أبيه»[٧]، ومرة قال: «هذا حديث غريب، وأبو عبيدة لم يسمع من أبيه»[٨]، ومرة قال: «حديث حسن»[٩]، وأخرى: «حسن غريب»[١٠].

---

(١) (معرفة الثقات) (٢/٤١٤ رقم٢٢٠٠).

(٢) (المراسيل) (رقم٤٦٠: ١٩٦).

(٣) (المراسيل) (ص١٩٦) و (الجرح والتعديل) (٦/١٦٨).

(٤) (ك الطهارة – باب ما جاء في الاستنجاء بحجرين) (١/٢٨ رقم١٧).

(٥) (ك الزكاة – باب ما جاء في زكاة البقر) (٣/١١ رقم٦٢٢).

(٦) (ك الصلاة – باب ما جاء في الرجل تفوته الصلوات بأيتهن يبدأ) (١/٣٣٨ رقم١٧٩).

(٧) (ك الصلاة – باب ما جاء في القعود في الركعتين الأوليين) (٢/٢٠٢ رقم٣٦٦) و (ك الجهاد – باب ما جاء في المشهورة) (٤/٢١٤ رقم١٧١٤) و (ك تفسير القرآن – باب ومن سورة الأنفال) (٥/٢٧١ رقم٣٠٨٤).

(٨) (ك الجنائز – باب ما جاء في ثواب من قدَّم ولداً) (٣/٣٦٦ رقم١٠٦١).

(٩) (ك تفسير القرآن – باب ومن سورة آل عمران) (٥/٢٣٢ بسنده بعد ح رقم٣٠١١).

(١٠) (ك تفسير القرآن – باب ومن سورة المائدة) (٥/٢٥٢ رقم٣٠٤٧).

وحجته:ما أسنده إلى عمرو بن مرة ((قال: سألت أبا عبيدة بن عبد ا لله: هل تذكر من عبد ا لله شيئاً؟ قال: لا))[١].

٦) **الإمام الحافظ أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (رحمه ا لله) (ت ٣٠٣هـ).**

قال في "المجتبى" عقب حديث لأبي عبيدة عن أبيه: ((أبو عبيدة لم يسمع من أبيه شيئاً...))[٢]، وقال أيضاً في "السنن الكبرى": ((أبو عبيدة لم يسمع من أبيه، والحديث جيد))[٣]، و لم يذكر حجته فيهما.

٧) **الإمام الحافظ محمد بن حبان البستي (رحمه ا لله) (ت ٣٥٤هـ).**

قال ابن حبان -رحمه ا لله- عند ترجمة أبي عبيدة: ((..يروي عن أبيه و لم يسمع منه شيئاً))[٤]. و لم يذكر حجته.

٨) **الإمام الحافظ علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي (رحمه ا لله) (ت٤٥٦هـ).**

قال عقب أثرٍ في الجنازة من طريق أبي عبيدة عن عبدا لله، وآخر من طريق حمزة الزيات عن بعض أصحابه: كان عبدا لله بن مسعود ...، قال عقبهما: ((أما خبر ابن مسعود فمنقطعان؛ لأن أبا عبيدة لا يَذكر من أبيه شيئاً، ...))[٥].

وقال مرةً عقب أثرٍ أيضاً: ((إنَّ هذا خبرٌ منقطعٌ؛ لأنّ أبا عبيدة لا يذكرُ من أبيه شيئاً))[٦].

ومرةً قال: ((هذا لا شيءَ؛ لأنَّ أباعبيدة بن عبد ا لله بن مسعود سُئلَ أتذكرُ من أبيك شيئاً؟ قال: لا ...))[٧].

وحجته: ما قاله عقب تضعيفه للأثر في النقل الثاني هنا، قال: ((روينا من طريق وكيع

---

(١) (ك الطهارة – باب ما جاء في الاستنجاء بحجرين) (٢٦/١) و (ك الزكاة – باب ما جاء في زكاة البقر) (١٢/٣ رقم٦٢٤) وسبق تخريجها.

(٢) (ك الجمعة – باب كيفية الخطبة) (١١٦/٣ رقم١٤٠٣).

(٣) (ك افتتاح الصلاة – باب الصف بين القدمين) (٣١١/١ رقم٢/٩٦٧).

(٤) (الثقات) (٥٦١/٥).

(٥) (المحلّى) (ك الجنائز) (٥: مسألة رقم ٦٠٩: ١٦٧-١٦٨).

(٦) (المحلّى) (ك الشركة) (٨: مسألة رقم ١٢٣٨: ١٢٣).

(٧) (المحلّى) (ك البيوع) (٨: مسألة رقم ١٤٢٠: ٣٦٨-٣٦٩).

عن شعبة عن عمرو بن مرة قال: قلت لأبي عبيدة: أتذكرُ مِنْ أبيك شيئاً؟ قال: لا»[١].

٩) الإمام الحافظ أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي (رحمه الله) (ت ٤٥٨هـ).

لأبي عبيدة عن أبيه روايات متعددة في "السنن الكبرى" و"معرفة السنن والآثار"، ولم يتكلم على كل المواطن إنما على بعضها، فمثلاً قال في مواضع من "السنن الكبرى": «..إلا أن أبا عبيدة لم يدرك أباه، وهو مرسل جيد»[٢]، ومرة قال: «..حديث أبي عبيدة عن أبيه مرسلٌ»[٣]، ومرة قال: «..منقطعٌ لأن أبا عبيدة لم يدرك أباه»[٤].

ومن المواضع في "المعرفة": «...وأبو عبيدة عن أبيه مرسل»[٥]، ومرة قال: «..وأبو عبيدة لم يسمع من أبيه»[٦]، ومرة قال: «وهو أيضاً مُرْسَلٌ، أبو عبيدة لم يسمع من أبيه شيئاً»[٧]، وغيرها من المواضع في الكتابين سيأتي النقل عنه إن شاء الله أثناء تخريج المرويات.

وحجته: ما أسنده إلى عمرو بن مرة: «قال: سألت أبا عبيدة هل تذكر من عبدالله شيئاً؟ قال: ما أذكر منه شيئاً»[٨].

١٠) الإمام الحافظ أبو الحسن علي بن محمد بن القطان الفاسي (رحمه الله) (ت٦٢٨هـ).

تعقّب ابنُ القطان، الإمامَ عبد الحق في تصحيحه لحديثٍ من رواية أبي عبيدة عن أبيه، ومما قاله في تعقبه «...وأبو عبيدة لم يذكر من أبيه شيئاً»[٩]. وليس فيه ذكر

(١) (المحلّى) (ك الشركة) (٨: مسألة رقم ١٢٣٨: ١٢٣) وتقدم تخريج القصة.

(٢) (ك الصلاة – باب الأذان والإقامة للجمع ...) (١/٤٠٣).

(٣) (ك الصلاة – باب من كره أن يصف بين قدميه وهو قائم في الصلاة) (٢/٢٨٨).

(٤) (ك الصلاة – باب جماع أبواب صلوات التطوع وقيام شهر رمضان) (٢/٤٦٨).

(٥) (ك الصلاة – باب العمل في السهو) (٢/١٧٤).

(٦) (ك صلاة الخوف – باب كيف صلاة الخوف إذا كان العدو من غير جهة القبلة ...) (٣/١٤).

(٧) (ك البيوع – باب اختلاف المتبايعين) (٤/٣٧٠ رقم٣٤٩٤).

(٨) (السنن الكبرى) (ك الديات – باب من قال هي أخماس وجعل أحد ...) (٨/٧٦) و (المعرفة) (ك الديات – باب أسنان الإبل في الخطأ) (٦/٢٠٣ رقم٤٨٨٨)، وسبق تخريجها، وبيان صحتها.

(٩) (بيان الوهم والإيهام) (٥/١٧١ رقم٢٤٠٦).

الحجة.

١١) الإمام الحافظ عبد العظيم بن عبد القوي المنذري (رحمه الله) (ت ٦٥٦هـ).

علّق الحافظ المنذري في كتابه "مختصر سنن أبي داود" على جميع روايات أبي عبيدة عن أبيه، التي أخرجها الإمام أبو داود في كتابه "السنن"، إلا في موطنٍ واحدٍ فقط، فإنه سكت ولم يُعلّق بشيء[١]، فقال مرة: «وأبو عبيدة -هذا- اسمه عامر، ويقال: اسمه كنيته، وقد احتج البخاري ومسلم بحديثه في صحيحيهما، غير أنه لم يسمع من أبيه، كما قاله الترمذي وغيره، وقال عمرو بن مرة: سألت أبا عبيدة: هل تذكر من عبد الله شيئاً؟ قال: ما أذكر شيئاً»[٢].

وهذا النقل عن عمرو بن مرة هو حجته فيما ذهب إليه (رحمه الله).

وقال مرة: «وقد تقدَّم أنَّ أبا عبيدة لم يسمع من أبيه»[٣]، وزاد في موطن «فهو منقطع»[٤]، ومرة قال: «وأبو عبيدة هو ابن عبدالله بن مسعود لم يسمع من أبيه»[٥]، ومرة قال: «هو منقطع، فإن أبا عبيدة لم يسمع من أبيه»[٦].

١٢) الإمام أبو زكريا يحيى بن شرف النووي (رحمه الله) (ت ٦٧٦هـ).

ترجم النووي لأبي عبيدة، ومما قاله في ترجمته «واتفقوا على أنَّ أبا عبيدة لم يسمع أباه، ورواياته عنه كثيرة، وكلها منقطعة..»[٧]، ومرة قال: «روى عن أبيه ولم يدركه»[٨]، وقال مُتَعَقِّباً الترمذي لحديثٍ حسَّنه من طريق أبي عبيدة عن أبيه: «وليس كما قال، لأنَّ أبا عبيدة لم يسمع أباه، ولم يدركه، باتفاقهم، وهو حديث

---

(١) (ك صلاة الخوف – باب من قال يصلي بكل طائفة ركعة ثم يسلم ...) (٢/٦٩).

(٢) (مختصر سنن أبي داود) (ك الصلاة – باب في تخفيف القعود) (١/٤٥٨) وسبق تخريج القصة.

(٣) (ك الصلاة – باب من قال يتم على أكبر ظنه) (١/٤٦٧) و (ك الجهاد – باب في الرخصة في السلاح يقاتل به في المعركة) (٤/٣٨) و (الجهاد – باب من أجاز على جريح مثخن يُنفلّ من سلبه) (٤/٤٥).

(٤) (ك الوتر – باب استحباب الوتر) (٢/٢١٢) و (ك الملاحم – باب الأمر والنهي) (٦/١٨٦).

(٥) (ك النكاح – باب خطبة النكاح) (٣/٥٣).

(٦) (ك البيوع – باب في الشركة على غير رأس المال) (٥/٥٣).

(٧) (تهذيب الأسماء واللغات) (١/٢٩٠).

(٨) (تهذيب الأسماء واللغات) (٢/٢٦٠).

منقطع»[١]، ولم يذكر حجته فيما قاله.

١٣) الإمام الحافظ أبو الحجاج يوسف بن عبدالرحمن المزي (رحمه الله) (ت ٧٤٢هـ).

لما ترجم (رحمه الله) لأبي عبيدة قال: «روى عن ...وأبيه عبدالله بن مسعود ولم يسمع منه»[٢]، وقال بهذا القول أيضاً في "تحفة الأشراف"[٣].

وحجته: ما نقله (رحمه الله) في ترجمة أبي عبيدة مُعَلَّقاً مجزوماً به إلى عمرو بن مرة قال: «سألت أبا عبيدة بن عبد الله: هل تذكر من عبد الله شيئاً؟ قال: لا»[٤]، ونقل عقبه أيضاً معلَّقاً مجزوماً به إلى أبي داود قال: «كان أبو عبيدة يوم مات أبوه ابن سبع سنين»[٥].

١٤) الإمام علي بن عثمان المارديني الشهير بابن التركماني (رحمه الله) (ت ٧٥٠هـ).

قال في "الجوهر النقي" عقب حديث ليلة الجن: «قلت: فهو منقطعٌ لم يسمع أبو عبيدة من أبيه»[٦]، ولعل حجته فيما ذهب إليه ما نقله عقب قوله السابق: «قال البيهقي في باب من كبر بالطائفتين: أبو عبيدة لم يدرك أباه..»[٧]، ومرة قال: «هذا الأثر منقطعٌ أبو عبيدة لم يدرك أباه ...»[٨].

١٥) الإمام الحافظ سراج الدين عمر بن علي بن الملقن (رحمه الله) (ت ٨٠٤هـ).

بعد تخريجه لحديث ونقله لقول الترمذي: «حسنٌ إلا أن أبا عبيدة لم يسمع من

---

(١) (المجموع شرح المهذب) (٤٤٢/٣)، وقوله (لم يدركه) هذه العبارة لها معنيان سبق بيانهما عند مسألة هل أدرك عامر بن عبد الله والده؟ (ص٧٨)، وبينت هناك أنَّ الإمام النووي ممن قال بنفي الإدراك، وأنَّ المقصود به نفي إدراك السماع من والده، لا نفي الإدراك الحسي والزمني، أما قوله (بالاتفاق) فلا اتفاق في النفي للإدراك بمعنييه (الحسي والزمني) أو السَّماع، وهذا الفصل في بيان ذلك، والله أعلم.

(٢) (تهذيب الكمال في أسماء الرجال) (٦١/١٤) و (١٢٦/١٦).

(٣) (١٥٧/٧).

(٤) (تهذيب الكمال) (٦٢/١٤)، وسبق تخريج هذه القصة.

(٥) المصدر السابق.

(٦) (الجوهر النقي) (١٢/١) ومثله في (٤٥٦/١).

(٧) المصدر السابق، وما نقله عن البيهقي سبق عزوه إلى موطنه في «السنن الكبرى» عند نقل كلام الإمام البيهقي في سماع أبي عبيدة من أبيه.

(٨) (الجوهر النقي) (١٩/٤).

أبيه»[١]، ولتصحيح الحاكم وذِكْرِ ابن السَّكَنِ له في صحيحه قال: «وفي كلِّه وقفةٌ، لأنَّ أبا عبيدة إذا لم يسمع من أبيه يكون الحديث منقطعاً»[٢].

وقال عقب حديث: «رواه كذلك أبو داود والنسائي بإسنادٍ منقطعٍ»[٣]، وليس في الموضعين ذكر لحجته فيما ذهب إليه، إلا إنْ خُرِّج على ما نقله عن الترمذي واعتماده عليه، واحتجاجه به فا لله أعلم.

١٦) الحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي (ت ٨٠٧هـ).

الإمام الهيثمي من أكثر الأئمة كلاماً في سماع أبي عبيدة من أبيه -من حيث عدد المواطن- والسَّببُ في ذلك أنَّ مرويات أبي عبيدة عن أبيه كثيرة في "المعجم الكبير" للطبراني، وأكثرها زوائد، مما يضطره إلى الكلام في أكثر المواطن عدا النَّذر اليسير، وسأنقل هنا كلامه في موطنين، واترك الباقي؛لأنه سيأتي نقله عنه في مواضعه عند تخريج المرويات، إن شاء ا لله.

فقال (رحمه ا لله): «..وهو أيضاً من رواية أبي عبيدة عن أبيه ولم يسمع منه»[٤]، ومرة قال: «... وأبو عبيدة لم يسمع من أبيه»[٥]، ولم يذكر حجته.

١٧) الإمام الحافظ أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ).

للحافظ ابن حجر أحكام في مواطن متعددة من كتبه، فقال مرة: «الراجح أنه لا يصح سماعه من أبيه»[٦]، ومرة قال: «..فقد قالوا: إنه لم يسمع من أبيه، وإنما سمع من أصحاب أبيه عنه»[٧]، ومرة حكم على حديثٍ فقال: «...وأبو عبيدة لم يسمع من أبيه»[٨]، وقال مرة: «... وأبو عبيدة لم يسمع من أبيه فيكون الاسناد منقطعاً»[٩]،

---

(١) (الجامع) (أبواب الصلاة – باب ما جاء في القعود في الركعتين الأولين) (٢/٢٠٢ رقم٣٦٦).

(٢) (خلاصة البدر المنير) (١/١٤٠ رقم٤٦٩).

(٣) (خلاصة البدر المنير) (٢/١٨٥ رقم١٩٩٢).

(٤) (مجمع الزوائد ومنبع الفوائد) (ك الإيمان – باب فيما يحرم دم المرء وماله) (١/٣٣).

(٥) (مجمع الزوائد) (ك الصلاة – باب التشهد والجلوس و الإشارة بالأصبع فيه) (٢/١٤٦).

(٦) (تقريب التهذيب) (رقم٨٢٩٤: ١١٧٤).

(٧) (تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة) (٢/٥٠٠ رقم١٣٣٨).

(٨) (نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار) (٢/٦٤)، وينظر (إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة) له (١٠/٥٢٢).

وفي مرة قال: «...لكون أبي عبيدة لم يسمع من أبيه على الصحيح فتكون منقطعة..»[١]، وفي موطن: «...لأن أبا عبيدة لم يسمع من أبيه..»[٢]، ومرة قال: «وهو منقطع لأن أبا عبيدة لم يسمع من أبيه»[٣].

وحجته (رحمه الله): ما ذكره عقب النقل الأخير عنه: «قال شعبة عن عمرو بن مرة: سألت أبا عبيدة: هل تذكر من عبد الله شيئاً؟ قال: لا»[٤].

---

(٩) (هدي الساري مقدمة فتح الباري) (ص٣٤٨).

(١) (فتح الباري بشرح صحيح البخاري) (١/٢٥٧).

(٢) (فتح الباري) (٢/٣١٤).

(٣) (تلخيص الحبير) (ك الصلاة – باب شروط الصلاة) (١/٢٦٣ رقم٤٠٦).

(٤) المصدر السابق، وسبق تخريجها.

المبحث الثاني : العلماء الذين قبلوا رواية أبي عبيدة عن أبيه

هذا المبحثُ مِنْ أهمِّ المباحثِ المتعلِّقةِ بالرِّسالةِ يَبْرزُ مِنْ خلالِهِ مواقف بعض أئمةِ الفنِّ في هذه المسألةِ المهمَّة، فهو يختصُّ بالذين قبلوا رواية عامر بن عبدا لله (أبي عبيدة) عن أبيه. ومواقفهم تَنْقسمُ عند تَفَحُّصها وإمعانِ النَّظر في أقوالِ علمائها، تَخْلص إلى قسمةٍ رُباعِيَّةٍ، لذا جعلتُها تحت مطالب أربعة، ترتيباً لها، وتنسيقاً لمواقف قائليها، وهي كما يلي:

المطلب الأول : من قبلها مع إثبات السماع من حيث الجملة للفتاوى والأقوال دون الأحاديث المرفوعة

ذهبَ إلى هذا المذهب بعض أئمة الفنّ وصيارِفَتِه منهم:

١) شيخ الصنعة الإمام الحافظ أبو عبد ا لله محمد بن إسماعيل البخاري (عليه رحمة ا لله) (ت ٢٥٦هـ).

ساقَ الإمامُ البُخاريُّ في ترجمةِ أبي عبيدةَ معلقاً بصيغة الجزم إلى شيخه «مسلم [هو ابن إبراهيم الفراهيدي] حدثنا أبان عن قتادة عن أبي عبيدة أنَّه فيما سأل أباه عن بيض الحمام؟ فقال: صوم يوم»(١)، قال الحافظ ابن حجر (رحمه ا لله) عند كلامه حول مسألة السَّند المعنعن عند الشيخين: «...والبخاري لا يحمل ذلك على الاتصال حتى يثبت اجتماعهما ولو مرَّة، وقد أظهر البخاري هذا المذهب في "تاريخه" وجرى عليه في صحيحه وأكثر منه،حتى إنَّه ربما خرّج الحديث الذي لا تعلّق له بالباب جملة، إلا ليبين سماع راوٍ من شيخه لكونه قد أخرج له قبل ذلك شيئاً معنعناً...»(٢).

٢) الإمام الحافظ أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني (رحمه ا لله) (ت ٣٨٥هـ).

---

(١) (التاريخ الكبير) (٥٢/٩ رقم٤٤٧).

(٢) (هدي الساري) (ص١٢)، وينظر أيضاً (موقف الإمامين البخاري ومسلم من اشتراط اللقيا والسماع في السند المعنعن بين المتعاصرين) خالد الدريس (ص٩٢،٩٥،١٢٣،٢٥٦).

أخرج (رحمه الله) أثراً موقوفاً على ابن مسعود من طريق أبي عبيدة وله طريق عنه وعقبها بقوله: «صحيح»[١]، وذكر أثراً موقوفاً أيضاً على ابن مسعود من طريق أبي عبيدة عنه وعقبه بقوله: «..هذا إسنادٌ حسنٌ ورواته ثقات...»[٢]، ثم ذكر حديثاً مرفوعاً بعده بقليل من طريق الحجاج بن أرطاة عن زيد بن جبير عن خشف بن مالك عن عبد الله بن مسعود قال: قضى رسول الله ﷺ...الحديث، قال عقبة: «هذا حديث ضعيفٌ غيرُ ثابتٍ عند أهل المعرفة بالحديثِ من وجوه عدَّة، أحدها: أنَّه مخالف لما رواه أبو عبيدة بن عبد الله بن مسعود عن أبيه بالسَّنَدِ الصَّحيحِ عنه الذي لا مطعنَ فيهِ ولا تأويل عليه، وأبو عبيدةَ أعلم بحديث أبيه وبمذهبه وفتياه من خشف بن مالك ونظرائه، وعبد الله أتقى لربه وأشح على دينه من أنْ يروي عن رسول الله ﷺ أنَّه يقضي بقضاءٍ، ويُفْتِي هو بخلافه، هذا لا يُتوهم مثله على عبد الله بن مسعود...-ثم ذكر ما يشهد لرواية أبي عبيدة عن أبيه-»[٣].

وفي تَصرُّفٍ له بعد ذكره لجملةٍ من الأحاديث المروية عن أبي عبيدة عن أبيه، ثم سئل: «قيل: سماع أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود من أبيه صحيح؟ قال: يُختلَفُ فيه، والصَّحيحُ عندي أنَّه لم يسمع منه، ولكنَّه كان صغيراً بين يديه»[٤]. ولم يذكر حجته إلا ما قاله من صغر سنه[٥].

ومن خلال مواقفه هذه يتبين لنا أنَّ الإمامَ الدارقطني له تصرُّفٌ مع ما يرويه أبو عبيدة عن أبيه مِنْ مرفوعٍ، وما يرويه عن أبيه مِنْ موقوف.

ففي المرفوع يُعِلُّ بعدمِ السَّماعِ ويحكم بالانقطاع -كما سبق-، وفي الموقوف لا يَعْتبر ذلك، بل يحكم بالصِّحةِ أو الحسن -كما سبق-، فظهر من هذا الموقف أنه ممن يرى ثبوت السَّماع من حيث الجملة (الموقوفات)، دون المرفوعات، وهو صنيع واضح. والله أعلم.

---

(١) (السنن) (ك الطهارة - باب صفة ما ينقض الوضوء...) (١/١٤٥ رقم٤٣و٤٤و٤٥و٤٦).

(٢) (السنن) (ك الحدود والديات وغيره) (٣/١٧٢ رقم٢٦٣).

(٣) (ك الحدود والديات وغيره) (٣/١٧٣ رقم٢٦٥).

(٤) (العلل الواردة في الأحاديث النبوية) (٥/٣٠٨).

(٥) ومراده أنه كان صغيراً فلم يجلس من أبيه مجالس السماع والتحمل والرواية، لا أنه غير مميز، والله أعلم.

٣) الإمام شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي (رحمه الله) (ت ٧٤٨هـ).

لما ترجم الذهبي لأبي عبيدة بن عبد الله في "السير" قال: «روى عن أبيه شيئاً وأرسل عنه أشياء..»[١]، وسبق التَّفصيل في تقابل هاتين الكلمتين (روى) و (أرسل)،وأنَّ الأولى تعني السَّماع، والثانية عدمه (الانقطاع)[٢]، والإمام الذهبي بقوله هذا يُثْبِتُ له السَّماع من حيث الجملة، وروايته عن أبيه مرسلة، وسبق بيان وجه التوفيق بينهما وذلك بأن يقال: إن إثباتَ السَّماع من حيث الجملة للموقوف والفتاوى ونحوه، والإرسال للمرفوع من الأحاديث[٣]، ويشهد لذلك أنه لما جاء إلى حديثٍ مرفوعٍ من طريق أبي عبيدة عن أبيه (يجمع الله الأولين ...) الحديث، قال: «فيه انقطاع محتمل»[٤]، وجاء عند أثر موقوف من طريق أبي عبيدة عن أبيه قال: (سارعوا إلى الجمع...) الأثر، قال: «موقوف حسن»[٥]، والعلم عند الله.

---

(١) (٣٦٣/٤).

(٢) عند مسألة (هل أدرك أبو عبيدة بن عبد الله والده؟) (ص٧٨).

(٣) عند مسألة (هل أدرك أبو عبيدة بن عبد الله والده؟) (ص٧٨).

(٤) (العلو) (رقم١٢٧/ ٦٥).

(٥) (العلو) (رقم١٥٨/ ٧٤)، وسكت عن أثر أسنده من طريقه إلى أبي عبيدة عن أبيه موقوفاً، و لم يتكلم عليه بشيء، (السير) (١٢٩/١٦).

المطلب الثاني: مَنْ قَبِل رواية أبي عبيدة عن أبيه وأثبت له السَّماع من أبيه مطلقاً

ذهبَ إلى هذا المذهب وقال بهذا القول جماعةٌ من مشايخ الإمام الحاكم، حيث قال عقب حديثٍ: «هذا حديث صحيح الإسناد إنْ سَلِمَ مِنَ الإرْسال فقد اختلف مشايخنا في سماع أبي عبيدة من أبيه»[١] فمفاد قوله هذا أنَّ جماعة من مشايخه كان يذهب إلى السَّماع بخلاف من نفاه.

وممن قال بهذا القول أيضاً وانتصر له وردَّ على من قال بخلافه الإمام بدر الدين محمود بن أحمد العيني (ت ٨٥٥هـ) حيث قال: «وأما قول هذا القائل لكون أبي عبيدة لم يسمع من أبيه فمردود، بما ذكر في المعجم الأوسط للطبراني من حديث زياد بن سعد عن أبي الزبير قال حدثني يونس بن [خباب][٢] الكوفي سمعت أبا عبيدة بن عبد الله يذكر أنّه سمع أباه يقول: كنت مع النبي ﷺ في سفر الحديث[٣]. وبما أخرج الحاكم في "مستدركه" حديث

---

(١) (المستدرك) (ك الجهاد- ٢: ١١٠).

(٢) جاء في المطبوع من (عمدة القاري) (٢: ٣٠٢) (عتاب) بالعين والتاء، وهو خطأ، والصواب ما أُثبت، والتصويب من (المعجم الأوسط) للطبراني (٩/ ٨١ رقم٩١٨٩) و (مجمع البحرين) (٦/ ١٦٨-١٦٩ رقم ٣٥٤٤).

(٣) (٩:رقم٩١٨٩: ٨١) وقال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن زياد بن سعد إلا زمعة، تفرد به: أبو قرة».

وهذا الإسناد ضعيف لايصح لأمرين:

أ- زمعة بن صالح الجَنَدي اليماني، ضعفه أحمد وابن معين وأبو حاتم وأبو داود، وقال ابن معين مرة: «صويلح الحديث» وقال البخاري: «يخالف في حديثه، تركه ابن مهدي أخيراً» ومرة قال: «ذاهب الحديث لا يدري صحيح حديثه من سقيمه، أنا لا أروي عنه وكل من كان مثل هذا فأنا لا أروي عنه» وقال أبو زرعة: «لين، واهي الحديث» وقال النسائي: «صالح ليس بالقوي، مكي، كثير الغلط عن الزهري» وقال ابن عدي: «ربما وهم في بعض ما يرويه، وأرجو أنَّ حديثه صالحٌ لابأس به» وقال الحافظ ابن حجر: «ضعيف». وحديثه عند مسلم مقرون، فهو ضعيف، وفي حديثه عن الزهري أشد ضعفاً.

ينظر فيه: (تاريخ الدوري) (٢/١٧٤) و(رواية ابن طهمان) (رقم٦٢: ٤٦) و(التاريخ الكبير) (٣/٤٥١رقم١٥٠٥) و (الجرح والتعديل) (٣/ ٦٢٤رقم٢٨٢٣) و (الضعفاء والمتروكين) للنسائي (رقم٣٢٠: ٢٩١) و (العلل الكبير) للترمذي ترتيب المكي (٢:رقم٤٢٨: ٩٦٧)، و(الكامل) (٣/١٠٨٤)

أبي إسحاق عن أبي عبيدة عن أبيه في ذكر يوسف عليه السلام وصحح إسناده[1]. وربما

و(تهذيب الكمال) (٩:رقم٢٠٠٣: ٣٨٧) و (التقريب) (رقم٢٠٤٦: ٣٤٠).

ب) يونس بن خبَّاب الأُسَيِّديُّ مولاهم الكوفي، تكلم فيه الأئمة، فقال ابن معين: «ضعيف». ومرة قال: «ليس بثقة، كان يشتم أصحاب النبي ﷺ، ومن شتم أصحاب النبي ﷺ فليس بثقة» ومرة قال: «لا شيء» ومرة قال: «رجل سوء، كان يشتم عثمان» وقال البخاري: «منكر الحديث» ومرة: «مضطرب الحديث» وقال أبو حاتم: «مضطرب الحديث، ليس بالقوي» وكذبه الجوزجاني، ونقل ابن الجوزي أنَّ يحيى القطان كذَّبه، وقال النسائي: «ليس بالقوي مختلف فيه» ومرة قال: «ليس بثقة» وقال ابن حبان: «كان رجل سوء، غالياً في الرفض، لا تحل الرواية عنه لأنه كان داعية إلى مذهبه...» ووثقه ابن معين في رواية، وقال عثمان بن أبي شيبة والساجي: «ثقة صدوق» وقال ابن عدي: «من الغالين في التشيع، وكان يحمل على عثمان، وأحاديثه مع غلوه تكتب» وقال الذهبي: «رافضيٌّ بغيضٌ كذَّبه القطان» ومرة قال: «رافضي جلد» وقال الحافظ ابن حجر: «صدوق يخطئ ورمي بالرفض» والذي يظهر أنه رافضي ضعيف. والله أعلم.

ينظر فيه: (تاريخ) ابن معين للدوري (٢: ٦٨٧) و (تاريخ الدارمي) (رقم٨٦٢) و (سؤالات ابن الجنيد) (رقم ٥٥٩ و٨٦٩) و (التاريخ الكبير) (٨/٤٠٤ رقم ٣٤٩٣) و (الجرح والتعديل) (٩/٢٣٨ رقم ١٠٠١) و (المجروحين) (٣:١٣٩) و (الكامل) لابن عدي (٧:٢٦٢٩) و (الشجرة في أحوال الرجال) للجوزجاني (رقم٢٤: ٥٠٠) و (الضعفاء والمتروكين) للنسائي (رقم ٦١٩: ٣٠٦) و (الضعفاء والمتروكين) لابن الجوزي (٣:رقم٣٨٦٥) و (تاريخ أسماء الثقات) لابن شاهين (رقم ١٦٢٣) و (تهذيب الكمال) (٣٢:رقم٧١٧٤: ٥٠٣) و (الكاشف) (٢:رقم٦٤٦٧) و (المغني في الضعفاء) (٢:رقم ٧٢٦٣) و (تهذيب التهذيب) (١١: ٤٣٧) و (التقريب) (رقم٧٩٦٠: ١٠٩٨).

وبعد بيان حال الإسناد إلى أبي عبيدة وأنه ضعيف، عليه فلا يعتمد على هذه الرواية في إثبات سماعه من أبيه للمرفوعات. والله أعلم.

(١) (ك التاريخ) (٢:٥٧٢). والإسناد إلى أبي عبيدة لم يسلم من الخدش والضعف لأمرين:

١- أن أبا إسحاق السبيعي، من المختلطين، فمن سمع منه قبل الاختلاط قُبل حديثه ومن سمع منه بعد الاختلاط لم يقبل، وزهير بن معاوية ممن سمع منه بعد الاختلاط كما نص بذلك الأئمة كأبي زرعة وغيره. ينظر (الكواكب النيرات) (رقم٤١: ٣٥٠).

٢- عنعنة أبي إسحاق، وهو مكثر من التدليس كما نص بعض الأئمة كالعلائي، بل عده الحافظ في أهل المرتبة الثالثة من المدلسين، فعنعنة مثله تضر في الإسناد وتضعفه. ينظر (جامع التحصيل) (رقم٣٩و٥٧٦: ص١٠٨و٢٤٥) و (تعريف أهل التقديس) (رقم٩١: ١٤٦).

ثم إن الحاكم لم يلتزم هذا الموقف في كل المواطن من كتابه (المستدرك) بل جاء في موطن – مثلاً – (ك الدعاء) (١: ٥٠٢) من رواية أبي عبيدة عن أبيه فقال: «إسناده صحيح إنْ كان أبو عبيدة بن عبد الله بن مسعود سمع من أبيه» فهو علّق القول بالصحة هنا على سلامة الإسناد من الإرسال، ولم يجزم بصحته. وينظر أيضاً (١: ٥٢٤) و (٢: ٤٠٢)، فيحمل موقفه المجمل على هذا الموقف المفسَّر المبيَّن.

وكذا موافقة الذهبي له في التصحيح في بعض المواطن تحمل على موقفه الواضح في كتبه الأخرى والتي سبق

حسن الترمذي عدة أحاديث رواها عن أبيه مِنْها: لما كان يوم بدرٍ وجيءَ بالأسرى[١]، ومنْها: كانَ في الركعتين الأوليين كأنّه على الرَّضف[٢]، ومنها قوله ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾[٣]، ومِنْ شَرْطِ الحديثِ الحَسَنِ أنْ يكونَ مُتَّصل الإسناد عند المحدثين»[٤]،

بيانها قريباً، ومعلوم أن تلخيص الذهبي «يعوز عملاً وتحريراً» كما قال هو نفسه (رحمه الله) في السير (١٧: ١٧٦).

(١) (الجامع) (ك تفسير القرآن – باب ومن سورة الأنفال) (٥:رقم ٣٠٨٤: ٢٧١).

(٢) (الجامع) (ك الصلاة – باب ما جاء في العقود في الركعتين الأوليين) (٢:رقم٣٦٦: ٢٠٢).

(٣) (الجامع) (ك تفسير القرآن – باب ومن سورة آل عمران) (٥: أسنده بعد ح رقم ٣٠١١: ٢٣٢).

وفي الموطنين الأولين لم يطلق القول بالتحسين الإمام الترمذي بل قال: «حديث حسن، إلا أن أبا عبيدة لم يسمع من ابيه»، فالترمذي لم يسكت على التحسين بل أردفه بما يراه من وجود الانقطاع بين أبي عبيدة وأبيه، وليس الأمر كما ذكره الإمام العيني من أنه حسن فقط.

ولعل تصديره للحديث بالتّحسين ثم إردافهِ القولَ بالانقطاع يحمل ويوجه على أنه أراد به الحسن لغيره لمجيئه من طرق أخرى، أو لوجود شواهد تعضده.

أما الموضع الثالث الذي أشار إليه الإمام العيني فهو كما قال حيث أطلق القول بالتّحْسين الإمام الترمذي و لم يتعقبه أو يردفه بتعليل كسابقيه، لكن يقال إنه ذكر الانقطاع وأعل به في مواطن أخرى في هذا الموطن وفي غيره مما تقدم عند بيان موقف الإمام الترمذي من مسألة سماع أبي عبيدة من أبيه، والأخذ بالمفسر من قوليه أولى.

أما قول الإمام العيني: «ومن شرط الحديث الحسن ...» فيقال: هذا القول متجه وصحيح في تعريف الحديث الحسن لذاته، وليس الأمر كذلك في الحسن لغيره لذا قال السيوطي في ألفيته ص١٥:

إلى الصحيح أي لغيره كما ... يرقى إلى الحسن الذي قد وسما
ضعفاً لسوء حفظ أو إرسال أو ... تدليس أو جهالةٍ إذا رأوا
مجيئه من جهة أخرى وما ... كان لِفسق أو يرى مُتّهماً

واستدرك الشيخ أحمد شاكر على الناظم (رحمه الله) جعله حديث الفاسق أو المتهم بالكذب من قبيل الحديث المعتضد الذي يرتقي إلى الحسن، ينظر (شرح ألفية الحديث) لأحمد شاكر (ص١٥-١٦) و (الباعث الحثيث) (١/١٣٥).

وعلى كل سبق بيان أن الإمام الترمذي لم يطلق القول بالتحسين إلا في موطن واحد، وقد بين الإمام الترمذي مراده باطلاق التحسين على حديثٍ ما، فقال: «وما قلنا في كتابنا حديث حسن فإنما أردنا به حسن إسناده عندنا: كل حديث يروى لا يكون في إسناده من يتهم بالكذب، ولا يكون الحديث شاذاً، ويروى من غير وجه نحو ذاك، فهو عندنا حسن» (الجامع) (العلل الصغير الملحق بآخر الجامع) (٥: ٧٥٨)، فلم يشترط (رحمه الله) الاتصال في السند عند اطلاق القول بالتحسين، لذا نزّل بعض الأئمة كابن الصلاح كلام الترمذي هذا على القسم الثاني من أقسام الحديث الحسن، وهو الحسن لغيره، ينظر (علوم الحديث) لابن الصلاح ص٣١.

وعليه فالاحتجاج بتحسين الترمذي هنا غير وارد لأن مراده به (الحسن لغيره) ومعلوم أن الحسن لغيره قد يقع فيه الانقطاع في أحد طرقه وجاء ما يعضده إما مثله أو أعلى منه. والله أعلم.

(٤) (عمدة القاري شرح صحيح البخاري) (٢/ ٣٠٢).

وارتضى قول العيني قاسم الأنديجاني[١].

وأقول أيضاً زيادة على ما استدل به الحافظ العيني، إنَّ مما يدلُّ على سماع أبي عبيدة من أبيه مطلقاً، ما أخرجه الحافظ الطبراني في (المعجم الكبير) بسنده إلى أبي عبيدة قوله: (كان عبدالله يأتي عليه السَّنَةُ لا يُحدِّث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، فحدث يوماً ونحن عنده فقال، نحواً هذا، أو قريب من هذا)[٢].

فقوله (ونحن عنده) يفيد في ظاهره سماع أبي عبيدة من أبيه، إذ كان ذلك في مجلسِ تحديث كما هو بيِّنٌ من السياق.

ولو صحَّ إسناد هذا الأثر لكان حجة قويَّةً في الباب؛ إلاّ أنه بالنظر إلى سنده تبيَّنَ أنّه ضعيف بسبب شيخ الطبراني، ورجلٍ آخر اسمه يحيى بن السكن البصري[٣].

أما معنى الأثر وهو توقّي عبدالله في التحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وتحفظه وتحرزه من ذلك، فقد جاء عنه ما يدل عليه[٤]، مما يشدُّ معنى الأثر هنا، وليس فيها ما يشهد لحضور أبي عبيدة أو سماعه من أبيه. والله أعلم

---

(١) (المصباح في أصول الحديث) (ص٦٧).

(٢) (١٣٠/١٠ رقم٨٦١٤).

(٣) سيأتي بيان حالهما بالتفصيل عند ح (٨٩) من قسم المرويات، فلينظر هناك.

(٤) ذكرت تلك الروايات عند دراستي وتخريجي للرواية رقم (٨٩).

المطلب الثالث: مَنْ قبِلها لاعتباراتٍ أُخْرى مع التَّنْصيصِ على عدمِ السَّماع مطلقاً

إنَّ أئمة الحديث وصيارفته لهم اعتباراتٌ ومقاييس لقبول أو ردِّ رواية الرَّاوي، ومِنْ أعظم قواعدهم سَبْرُ مروياتِ الرَّاوي، والنَّظر فيها، وتمحيصها، وهل أتى بما يُنْكَرُ أم وافق الثقات، والناظر المتأمل في كتب العلل يظهر له ذلك جلياً، وكان لبعض أئمة الشأن موقف في مسألة سماع أبي عبيدة من أبيه، مالوا إلى قبولها لاعتباراتٍ أخرى مع تنصيصهم على عدم سماعه منه مطلقاً، فمنهم:

١) إمام العلل الحافظ علي بن المديني (رحمه الله) (ت ٢٣٤هـ).

نقل الحافظ الإمام ابن رجب الحنبلي (رحمه الله) قولاً للإمام ابن المديني عن حديث، فقال: «قال ابن المديني في حديث يرويه أبو عبيدة بن عبد الله بن مسعود عن أبيه: هو منقطع، وهو حديث ثَبْتٌ»[(١)]، وبيَّن ابن رجب موقفَ ابن المديني بوضوحٍ أكثرٍ فقال: «...وأبوعبيدة وإن لم يسمع من أبيه إلا أن أحاديثه عنه صحيحة، تلقاها عن أهل بيته الثقات العارفين بحديث أبيه، قاله ابن المديني وغيره»[(٢)].

فبيَّنَ الحافظُ ابن رجبٍ وجه قبول روايته عن أبيه، عند الإمام ابن المديني وعنده أيضاً على ما سيأتي النقل عنه -إن شاء الله-، وهو اعتبارٌ قويٌّ له وجهٌ صحيحٌ مِنْ حيثُ النَّظر، ومَنْ تمعَّن في قول الإمام الدَّارقطني السَّابق، لما رجَّحَ رواية أبي عبيدة عن أبيه على خشف بن مالك عن ابن مسعود، يجد الاتفاق في وجْهِ ترجيحه لتلك الرواية ووجه قبول روايته عند ابن المديني ومن وافقه من الأئمة، والله أعلم.

٢) الإمام الحافظ الناقد يعقوب بن شيبة السدوسي -رحمه الله- (ت ٢٦٢هـ).

نقل العلامة ابن رجب عن الإمام يعقوب بن شيبة قوله: «إنما استجازَ أصحابُنا أنْ يُدْخِلوا حديث أبي عبيدة عن أبيه في المُسْنَدِ، يعني في الحديث المتَّصِلِ، لمعرفةِ أبي

(١) (شرح علل الترمذي) (١/ ٥٤٤).

(٢) (فتح الباري شرح صحيح البخاري) لابن رجب (ك الأذان - باب ما يتخير من الدعاء بعد التشهد وليس بواجب) (٧/ ٣٤٢ تحت رقم٨٣٥).

عبيدة بحديثِ أبيه وصحتها، وأنَّه لم يأت فيها بحديثٍ مُنْكرٍ»[١].

وهذا القول من الإمام يعقوب فيه قوَّةٌ لا باعتبار تفرُّده به -وهو أهل للتفرد- ولكن باعتبار أن ذلك حاصل من جماعة من أصحابه، وهم أئمة الفن بلاشك، وتجويزهم لذلك ما جاء ابتداءً وإنما جاء بعد سَبْرٍ وتَتَبُّعٍ لمروياته عن أبيه، لأجل هذا المعنى الدقيق الخفي تجوّزوا في إدخاله في المسند، كأنهم اعتبروا أنَّ الرواية متصلة وأنَّ الواسطة بينهما جهالتها لا تضر لثقتها، واستشهد لما ذهب إليه، أو ذهبوا، أنَّ أبا عبيدة أعرف بحديث أبيه من غيره، بل وبصحة أحاديثه، وخفاء مثل هذا على مثله بعيد جداً.

ومما يشهد أنهم سبروا مروياته ما جاء في آخر النَّقل وهو قوله: «وأنه لم يأت فيها بحديث منكر» وهذه العبارة لا تُطْلَقُ جزافاً، بل لا تصدر إلاّ عَنْ علمٍ ودرايةٍ تامَّةٍ بحالِ مروياتِ مَنْ قِيْلت فيه. وا لله أعلم.

٣) الإمام الحافظ أبو جعفر أحمد بن محمد الطحاوي (رحمه ا لله) (ت ٣٢١هـ).

بعد ذكر الإمام الطحاوي لقول أبي عبيدة أنَّ أباه لم يكن مع رسول ا لله ﷺ ليلة الجنّ قال: «فلما انتفى عند أبي عبيدة أنَّ أباه كان مع رسول ا لله ﷺ ليلتئذ، وهذا أمر لا يخفى مِثْلُه على مِثْلِهِ، بَطَل بذلك ما رواه غيره مما يخبر أنَّ رسول ا لله ﷺ فعل ليلتئذ، إذ كان معه، فإنْ قال قائل: الآثار الأُوَلُ أَوْلى من هذا لأنها متَّصلةٌ، وهذا منقطع؛ لأنَّ أبا عبيدة لم يسمع من أبيه شيئاً.

قيل له: ليس من هذه الجهةِ احتججنا بكلام أبي عبيدة، إنَّما احتججنا به لأنَّ مثله على تقدمه في العلم، وموضعه من عبد ا لله وخلطته لخاصته من بعده، لا يخفى عليه مثل هذا من أموره؛ فجعلنا قوله ذلك حجة فيما ذكرناه، لا من الطريق الذي [وصفت][٢]، وقد روينا عن عبد ا لله بن مسعود من كلامه بالإسناد المتصل، ما قد وافق ما قال أبو عبيدة...»[٣].

---

(١) (شرح علل الترمذي) (١: ٥٤٤)، وقد حفظ لنا الإمام ابن رجب هذا النقل النفيس في هذا الكتاب القيم، وكم من نقولات قد حفظها لنا عن أئمة الفن وصيارفته، فلولا فضل ا لله عز وجل ثم تدوينه لكلام أهل العلم ووصول هذه الكتب إلينا لما استطعنا الوقوف على مثل هذه الكلمات الذهبية عن أئمة الملة، فجزاه ا لله عن الإسلام والمسلمين خيراً.

(٢) في الأصل (وضعت) من الوضع، والمعنى لا يستقيم إلا بما أثبته، ولعله تحريف في النسخ، وا لله أعلم.

(٣) (شرح معاني الآثار) (ك الطهارة -باب الرجل لا يجد إلا نبيذ التمر هل يتوضأ به أو يتيمم) (١: ٩٥).

٤) الإمام أبو عبدا لله محمد بن عبدا لله الحاكم النيسابوري (رحمه ا لله) (ت ٤٠٥هـ).

أدخل الإمام الحاكم جملة من روايات أبي عبيدة بن عبد ا لله بن مسعود عن أبيه في كتابه "المستدرك"، ومعلوم أنّ الكتاب في عِدَادِ الكتب التي اشترط أصحابها الصِّحَةَ فيما يوردونه فيها. لكن الحاكم له موقف مُفَصَّلٌ من رواية أبي عبيدة عن أبيه[١]، يظهر منه موقفه من تلك المرويات، فقال مرة عقب حديث: «إسنادٌ صحيحٌ إنْ كانَ أبو عبيدة بن عبد ا لله بن مسعود سمع من أبيه»[٢] فَعلَّقَ القول بالصِّحةِ على سلامة الإسناد من الإرسال وثبوت السَّماع، وقال في موطن: «حديث صحيح الإسناد إنْ سَلِمَ من الإرسال و لم يخرجاه»[٣]، وقال مرة: «حديثٌ صحيحُ الإسنادِ إنْ سَلِمَ مِنْ الإرسال فقد اختلف مشايخنا في سماع أبي عبيدة من أبيه»[٤].

٥) الإمام حافظ المغرب أبو عمر يوسف بن عبدا لله بن عبدالبر النمري (رحمه ا لله) (ت ٤٦٣هـ).

لما ترجم لأبي عبيدة قال: «روى عن أبيه، وقد اختلف في سماعه منه، وأجمعوا على أنه ثقة في كل ما رواه...»[٥]، أي في كل ما رواه عن أبيه، وهذه العبارة منه (رحمه ا لله) مشابهة لكلام الإمام يعقوب المتقدم.

وقال عقب حديث الشك في الصلاة: «وهو حديثٌ يرويه أبو عبيدة بن عبدا لله بن مسعود عن أبيه، و لم يسمع منه فيما يقول أهل الحديث..»[٦] وقال أيضاً عقب أثرٍ:

---

(١) وقفت على مواضع في "المستدرك" للحاكم وهي:
(ك الطهارة) (١/ ١٣٥) و(ك الصلاة) (١/ ٢٦٩) و(ك الدعاء) (١/ ٥٢٦ و ٥٤٣) و(ك النكاح) (٢/ ١٨٣) و(ك التفسير) (٢: ٣٧٥و٤٠٢و٥٣٩) و(ك التاريخ) (٢/ ٥٧٢) و(ك المغازي) (٣/ ٢٢) و(ك معرفة الصحابة) (٣/ ٩٠) و(ك اللباس) (٤/ ١٨٧) و(ك التوبة والإنابة) (٤/ ٢٤٨) و(ك الفرائض) (٤/ ٣٣٣) و(ك الفتن والملاحم) (٤/ ٥٤٥) أطلق فيها الحكم بالصحة على أسانيد من رواية أبي عبيدة عن أبيه.
واعتمدت المواضع التي ذكرتها في الأعلى (الصلب) لما فيها مِنَ التَّفصيل والتقييد في الدلالة على مذهبِ الحاكم (عليه رحمة ا لله).

(٢) (ك الدعاء) (١/ ٥٠٢).

(٣) (ك الدعاء) (١/ ٥٢٤).

(٤) (ك الجهاد – ٢: ١١٠).

(٥) (الاستغناء) (٢: رقم ٩٤٥: ٨١٠).

(٦) (التمهيد) (٥/٣٧).

«رواه عنه ابنه أبو عبيدة و لم يسمع منه»[١]. وقال عقب حديثٍ في اختلاف المتبايعين من طريق حجاج الأعور بسنده إلى أبي عبيدة عن أبيه مرفوعاً: «هذا حديثٌ وإن كانَ في إسناده مقالٌ من جهة الانقطاعِ مرة، وضعف بعض نقلته أخرى؛ فإنَّ شهرته عند العلماء بالحجاز والعراق يكفي ويغني .. »[٢].

٦) الإمام الحافظ أبو بكر محمد بن عبدا لله بن محمد بن العربي الأندلسي (رحمه ا لله) (ت٥٤٣هـ).

قال (رحمه ا لله) شارحاً حديث الرَّضْف: «إنّما حسَّنه و لم يصححه؛ لأنَّ أبا عبيدة لم يسمع من أبيه، ولكنَّ حديثه عندي صحيح، وقد أخرجه أبو داود ....، وعليه يدلُّ الحديث الصحيح في أنَّه ﷺ في الجلسة الوسطى كان ينصبُ رجله اليسرى ويجلسُ عليها، والمعنى فيه أنَّه قيام استنفارٍ لا قيامَ تمكُّنٍ». فهو (رحمه ا لله) يرى عدم سماع أبي عبيدة من أبيه؛ لكن صحَّح حديثه لاعتبارٍ آخرٍ وهو الشاهد الصحيح المقوِّي لحديث أبي عبيدة. وا لله أعلم[٣].

٧) الإمام الحافظ الناقد عبدالرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي (رحمه ا لله) (ت ٧٩٥هـ).

ذهب الإمام ابن رجب مذهب الإمام علي بن المديني (رحمه ا لله) ومن نحا مَنْحَاه، ولنفسِ الاعتبارات، ومعلومة منزلة ابن رجب في علم العلل، ومثل هذا لا يخفى عليه إلاَّ ما شاء ا لله، وعلى كل فقد قال (عليه رحمة ا لله): «...وأبو عبيدة لم يسمع من أبيه، لكن رواياته عنه صحيحة»[٤]، وقال في موطن آخر: «..وأبو عبيدة وإن لم يسمع من أبيه إلا أن أحاديثه عنه صحيحة تلقاها عن أهل بيته الثقات العارفين بحديث أبيه، قاله ابن المديني وغيره»[٥]، وقال مرة: «وأبو عبيدة لم يسمع من أبيه، لكن رواياته عنه أخذها عن أهل بيته، فهي صحيحة عندهم»[٦].

فالحاصل من هذه الأقوال أنهم قبلوا أحاديث أبي عبيدة عن أبيه لاعتبارات منها: أخذه عن خاصة عبد ا لله من بعده، وأهل بيته، وهذا يدلنا على أن الواسطة بينهما دائرة في حيز القبول، وأيضاً -أي من الاعتبارات- أنه لم يأت فيها بحديث منكر، وا لله أعلم.

---

(١) (التمهيد) (٢٠/٢٣٢).

(٢) (التمهيد) (٢٤/٢٩٣).

(٣) (عارضة الأحوذي) (٢/١٦١).

(٤) (فتح الباري) لابن رجب (ك الأذان – باب الدعاء في الركوع) (٧/ ١٧٤ تحت رقم ٧٤٩).

(٥) (فتح الباري) (ك الأذان – باب ما يتخير من الدعاء بعد التشهد وليس بواجب) (٧/ ٣٤٢ تحت رقم ٨٣٥).

(٦) (فتح الباري) (ك صلاة الخوف – صلاة الخوف) (٨/ ٣٥٠ عقب رقم ٩٤٢).

المطلب الرابع: مَنْ قبلها وأَثْبَتَ له السَّماعَ مطلقاً إلاَّ في أشياءَ مخصوصة

ذهب إلى هذا القول الإمام الحافظ السِّراج البلقيني (رحمه الله) (ت ٨٠٥هـ) وذلك في تعليقه على نسخته الخاصة لكتاب "الأم"، والتي علق عليها بتعليقاتٍ نفيسةٍ، نقلها مُصَحِّحُ كتاب "الأم"، واعتبر نسخة البلقيني أصلاً، وقابل عليها النُّسَخ الأخرى للكتاب[١].

فقال (رحمه الله) معلقاً على حديثِ أبي عبيدة عن أبيه في الجلوس للتَّشهد الأول كأنَّه عليه الصلاة والسلام على الرضف: «...فإن قيل كيف احتج به الشافعي وهو منقطع، وقد قال عمرو بن مرة: سألته هل تذكر من عبد الله شيئاً؟ قال: لا. فالجواب: أنه إذا لم ينقل في ذلك خلاف كان ذلك عاضداً للخبر... على أنَّ أبا داود روى أنَّه مات عبد الله بن مسعود، وأبو عبيدة ابن سبع سنين، فسماعه ممكنٌ، وتُحْمَل رواية عمرو بن مرة على شيءٍ خاصٍّ»[٢].

فهو (رحمه الله) أَثْبَتَ الإِدْرَاك (الحسيَّ والزَّمنيَّ) لأبي عبيدة، وبَني على ذلك إمكانية السماع، وهذا مشعرٌ بإثباته له، وأنَّ النَّفيَ الوارد في رواية عمرو بن مرة يحمل على نفي أحاديث مخصوصة، أوْ الأحاديث التي كانت من رواية عمرو عنه.

---

(١) ينظر في ذلك الدِّراسة التي قام بها د.يوسف المرعشلي في مقدمته لـ (فهارس الأم) (ص١٥ وما بعدها).

(٢) (الأم) (باب قدر الجلوس في الركعتين الأولين ...) (١: ١٢١- الهامش).

القسم الثاني:

مرويات أبي عبيدة بن عبدالله بن مسعود عن أبيه، دراسةً وتخريجاً وتعليقاً

١- كتاب الإيمان

١- باب فيما يُحَرِّمُ دَم المرء وماله.

[١] قال الحافظ الحارث بن أبي أسامة(*):

حدثنا معاوية بن عمرو[١] ثنا أبو إسحاق[٢] عن عبد الرحمن بن عبد الله[٣] عن قتادة[٤] عن أبي مجلز[٥] عن أبي عبيدة عن عبد الله قال: قال رسول الله ﷺ: (إذا أَشْرعَ[٦] أَحدُكم الرُّمْحَ إلى الرَّجُلِ فإنْ كانَ عند ثُغْرَةِ[٧] نَحْرِهِ فقال: لا إله إلا الله، فَلْيَرْفَعْ عَنْه

(*) (بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث) (ك الإيمان - باب فيمن يشهد أن لا إله إلا الله، وفيما يحرم دم العبد وماله) (١/١٤٨ رقم٢).

(١) معاوية بن عمرو بن المهلَّب بن عمرو الأزدي المَعْنِي -بفتح الميم وسكون المهملة وكسر النون- أبو عمرو البغدادي، ويعرف بابن الكرماني، ثقة (ت ٢١٤هـ) على الصحيح، (التقريب) (رقم ٦٨١٦: ٩٥٦).

(٢) إبراهيم بن محمد بن الحارث بن أسماء بن خارجة بن حصن بن حذيفة الفزاري، الإمام، أبو إسحاق ثقة حافظ (ت ١٨٥هـ) وقيل بعدها، (التقريب) (رقم ٢٣٢: ١١٣) وينظر (السير) (٨: ٥٣٩).

(٣) عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة بن مسعود الكوفي المسعودي، وثقه جماعة من الأئمة كأحمد وابن معين وابن المديني وابن سعد وغيرهم، ووصفه بأنه صدوق جماعة كيعقوب ابن شيبة وابن خراش وشعبة وغيرهم، وأكثرهم وصفه بأنه اختلط في آخر عمره، قال الإمام أحمد: «..إنما اختلط ببغداد، ومن سمع منه بالكوفة والبصرة فسماعه جيد» (العلل) رواية عبد الله (١/ ٣٢٥ رقم ٥٧٥)، وقد جاء مصرحاً بأنه المسعودي عند الدارقطني في (العلل) (٥: ٢٩٠).

وخلاصة حاله: أنه ثقة، اختلط في آخر عمره ببغداد، فمن سمع منه بها فسماعه ضعيف، ومن سمع منه بالكوفة والبصرة فسماعه صحيح، والراوي عنه هنا كوفي ولا يعلم أنه دخل بغداد، والله أعلم.

ينظر في حال المسعودي: (تاريخ بغداد) (١٠: ٢١٨) و (مختصر تاريخ دمشق) لابن منظور (١٤: رقم ١٩٩: ٢٧٨) و (تهذيب الكمال) (١٧: رقم٣٨٧: ٢١٩) و (شرح علل الترمذي) لابن رجب (٢: ٧٤٧) و (الكواكب النيرات) (رقم ٣٥: ٢٨٢) و (التقريب) (رقم ٣٩٤٤: ٥٨٦).

(٤) قتادة بن دعامة بن قتادة السدوسي، أبو الخطاب البصري، ثقة ثبت، مشهور بالتدليس، وعدَّه الحافظ ابن حجر في أهل المرتبة الثالثة من المدلّسين، وقد عنعن هنا، فلا تقبل.

ينظر (تهذيب الكمال) (٢٣: ٥١٠) و (جامع التحصيل) (ص٢٥٤) و (التبين في أسماء المدلسين) (ص٧٩) و (التقريب) (رقم ٥٥٥٣: ٧٩٨) و (تعريف أهل التقديس) (رقم ٩٢: ١٤٦-١٤٧).

(٥) لاحق بن حميد بن سعيد السدوسي، البصري، أبو مجلز -بكسر الميم وسكون الجيم وفتح اللام بعدها زاي- مشهور بكنيته، ثقة، (ت ١٠٦هـ) وقيل (١٠٩هـ) وقيل قبل ذلك، (التقريب) (رقم ٧٥٤٠: ١٠٤٦).

(٦) قوله (أشرع) أي سَدَّده، «والرِّماحُ: تَسدَّدتْ فهي شارعةٌ وشوارعُ، وشَرَعْناها وأشْرَعْناها، فهي مُشْرُوعَة ومُشْرَعَة»، (ترتيب القاموس) (٢: ٦٩٨- مادة شَرَعَ).

(٧) قوله (ثُغْرَه) -بالضم- نُقْرَةُ النَّحْرِ بين التُّرقوتين. (ترتيب القاموس) (١: ٤٠٨ - ثَغَر).

عَنْه الرُّمْحَ) (١).

---

(١) صحيح لغيره.

أخرجه الطبراني في (المعجم الكبير) (١٠: رقم ١٠٢٩٢: ١٨٩) ومن طريقه أبو نعيم في (الحلية) (٢٠٩/٤) والشجري في (الأمالي) (٢٨/١).

وأخرجه الطبراني أيضاً في (المعجم الأوسط) (٢٩/١ رقم٦٩) والدارقطني في (العلل) (٥/ ٢٩٠-٢٩١) من طريق سليمان بن عبد الرحمن عن الصلت بن عبد الرحمن عن سفيان الثوري عن عبدالرحمن بن عبدا لله المسعودي به. وليس عندهم قول أبي عبيدة عقب الحديث إلا الدار قطني فقد ذكره. قال الطبراني في الأوسط: «لم يرو هذين الحديثين عن سفيان إلا الصلت بن عبد الرحمن، تفرَّد بهما سليمان بن عبد الرحمن». وقال الدار قطني: «تفرد به الصلت بن عبد الرحمن الزبيدي عن الثوري، يشبه أن يكون كوفياً إلاَّ أنَّه حدَّث بدمشق». وقال أبو نعيم: «غريب من حديث الثوري لم نكتبه إلا من حديث الصلت». قال الهيثمي في "مجمع الزوائد" (١/ ٣٠): «رواه الطبراني في الكبير والأوسط وفي إسناده الصلت بن عبدالرحمن الزبيدي لا تقوم به حجة».

والصَّلت بن عبد الرحمن الزبيدي. قال فيه أبو الفتح الأزدي: «لا تقوم به حجة»، وقال العقيلي: «مجهول، لا يتابع على حديثه».

(الضعفاء) للعقيلي (٢١٠/٢) و (ميزان الاعتدال) للذهبي (٣١٩/٢) و (لسان الميزان) لابن حجر (١٩٦/٣).

إلا أنه لم ينفرد بل تابعه متابعة قاصرة شيخ الحارث بن أبي أسامة، معاوية بن عمرو، وهو ثقة كما تقدم.

واختلف في الحديث على قتادة وصلاً وإرسالاً.

فقال الإمام الدار قطني في (العلل) (٢٩٠/٥: س٨٩١) لما سئل عن الحديث: «يرويه قتادة عن أبي مجلز، واختلف عنه، فرواه سفيان الثوري وخالد الطحان جميعاً عن المسعودي عن قتادة عن أبي مجلز عن أبي عبيدة عن عبد ا لله متصلاً مسنداً، وغيرهما يرويه عن المسعودي عن قتادة عن أبي مجلز عن أبي عبيدة عن النبي ﷺ مرسلاً».

فكلام الإمام الدار قطني ينص على أن الثوري والطحان وصلا الحديث مسنداً، ويزاد عليهما أبو إسحاق الفزاري، كما هو حديث الباب هنا، وأما الذين رووه مرسلاً فلم أقف على رواية أحد منهم، وا لله أعلم.

وفي الباب عن:

أ- أسامة بن زيد رضي ا لله عنهما.

(بعثنا رسول ا لله ﷺ إلى الحُرَقة، فصبَّحنا القوم فهزمناهم، ولحِقْتُ أنا ورجل من الأنصار رجلاً منهم، فلما غَشِينَاهُ قال: لا إله إلا ا لله، فكفَّ الأنصاريُّ، فطعنْتُه برمحي حتى قتلته، فلما قدمنا بلغ النبي ﷺ فقال: يا أسامة! أقتلته بعدما قال: لا إله إلا ا لله؟ قلت: كان متعوِّذاً. فما زال يكرِّرها حتى تمنَّيتُ أني لم أكن أسلمت قبل ذلك اليوم).

أخرجه البخاري في (الجامع الصحيح) (ك المغازي -باب بعث النبي ﷺ أسامة بن زيد إلى الحرقات من جهينة) (٥١٧/٧ رقم٤٢٦٩-فتح) واللفظ له، ومسلم في (الصحيح) (ك الإيمان -باب تحريم قتل الكافر بعد أن قال: لا إله إلا ا لله) (٩٧/١ رقم١٥٩)، كلاهما من طريق هشيم أخبرنا حصين أخبرنا أبو ظبيان

قال : فقال أبو عبيدة: فجعل الله هذه الكلمة أمنة المسلم وعصمة دمه، جعل الجزية أمنة الكافر وعصمة دمه وماله.

قال: سمعت أسامة بن زيد يقول ...فذكره، وللحديث ألفاظ أخرى بمعناه تنظر في (الجامع الصحيح) للبخاري فمثلاً (ك الديات -باب قول الله تعالى ﴿ وَمَنْ أَحْيَاهَا ...﴾) (١٢/١٩١ رقم٦٨٧٢-فتح) و(صحيح مسلم) (ك الإيمان -باب تحريم قتل الكافر بعد أن قال لا إله إلا الله - ١/٩٦-٩٧ رقم ١٥٨و١٦٠).

ب- المقداد بن عمرو الكندي رضي الله عنه.

(أنه قال: يا رسول الله إن لقيت كافراً فاقتتلنا فضرب يدي بالسيف فقطعها ثم لاذ بشجرة، وقال: يارسول فإنه طرح إحدى يديَّ، ثم قال ذلك بعدما قطعها آقتله؟ قال:لا، فإن قتلته فإنه بمنزلتك قبل أن تقتله، وأنت بمنزلته قبل أن يقول كلمته التي قال).

أخرجه البخاري في (الجامع الصحيح) (ك الديات -باب قول الله تعالى ﴿وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ﴾- ١٢/١٨٧ رقم٦٨٦٥- فتح) ومسلم في الصحيح (ك الإيمان -باب تحريم قتل الكافر بعد أن قال لا إله إلا الله- ١/٩٥ رقم ١٥٥).

[٢] قال الإمام أبو القاسم الطبراني(*):

حدَّثنا أحمد بن يحيى الحلواني(١) ثنا الحسن بن إدريس الحلواني(٢) ثنا إسحاق بن سليمان الرازي(٣) ثنا المسعودي(٤) عن قتادة(٥) عن أبي مجلز(٦) عن أبي عبيدة عن عبد الله قال: كتب رسول الله ﷺ إلى المنذر بن ساوى: (مَنْ صلّى صلاتَنا واستقبلَ قِبْلتنا وأكلَ ذبيحتَنا فذاكم المسلم له ذمَّةُ الله وذمَّةُ الرَّسول ﷺ)(٧).

(*) (المعجم الكبير) (١٠/١٨٨رقم ١٠٢٩١) و (٢٠/٣٥٥رقم ٨٣٩).

(١) أحمد بن يحي بن إسحاق، أبو جعفر البجلي الحُلْواني - بضم الحاء وسكون اللام - وثقه عبد الرحمن بن يوسف بن خراش والحسين بن محمد بن حاتم وأحمد بن عبد الله الفرائضي، مات في جمادى الآخرة سنة ٢٩٦هـ. ينظر (تاريخ بغداد) (٥/٢١٢-٢١٣) و (توضيح المشتبه) لابن ناصر الدين (٣/٢٩١).

(٢) لم أقف له على ترجمة أو ذِكْر له بعد بحث وجهد، قال الهيثمي في (مجمع الزوائد) (١/٣٣): «وفي إسناده الحسن بن إدريس الحلواني، ولم أر أحداً ذكره..».

(٣) إسحاق بن سليمان الرازي، أبو يحيى، كوفي الأصل، ثقة فاضل، (ت ٢٠٠هـ) وقيل قبلها، (التقريب) (رقم ٣٦٠: ١٢٩).

(٤) ثقة اختلط، تقدمت ترجمته عند ح (١).

(٥) ثقة ثبت مدلس من الثالثة، تقدمت ترجمته عند ح (١).

(٦) ثقة، تقدمت ترجمته عند ح (١).

(٧) صحيح لغيره.

أخرجه ابن مندة في (معرفة الصحابة) كما في (أسد الغابة) (٤/ ٤١٧) و - من طريق الطبراني - أبو نعيم الأصبهاني في (معرفة الصحابة) (ج ٢ / ل ١٨٨/ب) به مثله.

قال الهيثمي في (مجمع الزوائد) (١/٣٣): «رواه الطبراني في الكبير، وفي إسناده الحسن بن إدريس الحلواني، ولم أرَ أحداً ذكره، وهو أيضاً من رواية أبي عبيدة عن أبيه ولم يسمع منه».

وإسناد حديث الباب فيه عدة مآخذ:

١- عدم معرفة حال الحسن بن إدريس الحلواني.

٢- هو من رواية إسحاق الرازي وهو ممن دخل بغداد وحدَّث بها - (تاريخ بغداد) (٦/٣٢٤) - وسماع أهل بغداد من المسعودي ضعيف، بخلاف أهل البصرة والكوفة فإنَّ سماعهم منه صحيح. كما سبق.

٣- عنعنة قتادة وهو مدلس من الثالثة كما قاله الحافظ ابن حجر.

٤- الانقطاع بين أبي عبيدة وأبيه؛ لأنه حديث مرفوع.

فالإسناد ضعيف، لكن متنه صحيح.

وفي الباب شاهد صحيح يعضده من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه مرفوعاً، ولفظه: (من صلى صلاتنا، واستقبل قبلتنا، وأكل ذبيحتنا، فذلك المسلم، له ذمة الله وذمة رسوله، فلا تُخْفِروا الله في ذمته).

٢- باب المرءُ معَ مَنْ أحبَّ

[٣] قال الإمام معمر بن راشد الأزدي(*):

عن أبي إسحاق(١) عن أبي عبيدة عن اين مسعود قال: (ثلاثٌ أحلفُ عليهنَّ، والرَّابعةُ لو حلفتُ لبررتُ، لا يجعل الله مَنْ له سهمٌ في الإسلامِ كمن لا سهمَ له، ولا يتولّى الله عبدٌ في الدُّنيا فولاّه غيرَه يوم القيامة، ولا يُحبُّ رجلٌ قوماً إلاّ جاءَ معهم يومَ القيامة، والرَّابعةُ التي لو حلفتُ عليها لبررتُ، لا يَسْتر الله على عبدٍ في الدُّنيا إلاّ سَتَرَ عليه في الآخرةِ(٢))(٣).

أخرجه البخاري في (الجامع الصحيح) (ك الصلاة - باب فضل استقبال القبلة) (١/٤٩٦-٤٩٧ رقم٣٩١-٣٩٣- فتح) واللفظ للأول، من طريقين عن ميمون ين سياه به.

وقوله (ذمة الله): أي أمانته وعهده. (الفتح) (١/٤٩٦).

وللحديث لفظ آخر: قال رسول الله صلى عليه وسلم: (أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله، فإذا قالوها، وصلوا صلاتنا، واستقبلوا قبلتنا، وذبحوا ذبيحتنا، فقد حرمت علينا دماؤهم وأموالهم إلا بحقها، وحسابهم على الله)، أخرجه البخاري في (الجامع الصحيح) (ك الصلاة -باب فضل استقبال القبلة) (١/٤٩٧ رقم٣٩٢ - فتح) حدثنا نعيم قال حدثنا ابن المبارك عن حميد الطويل به.

(*) (الجامع) لمعمر بن راشد (الملحق بآخر مصنف عبد الرزاق وهو من روايته عن معمر) (باب المرء مع من أحب) (١١/١٩٩ رقم٢٠٣١٨).

(١) عمرو بن عبد الله بن عبيد، ويقال: علي، ويقال: ابن أبي شعيرة، الهمداني، أبو إسحاق السبيعي، ثقة مكثر عابد، اختلط بأخرة، (ت ١٢٩هـ)، وقيل قبلها. (التقريب) (رقم٥١٠٠: ٧٣٩).

ولم أقف على نصٍّ منْ إمامٍ يفيد أنَّ معمر بن راشد سمع منه قبل أم بعد الاختلاط، وعَدَّ أبا إسحاق السبيعي الحافظ ابن حجر من أهل المرتبة الثالثة من المدلسين.

ينظر (الميزان) (٣/٢٧ رقم ٦٣٩٣) و (الكاشف) (٢/٨٢ رقم ٤١٨١) و (الكواكب النيرات) (رقم ٤١: ٣٤١) و(الاغتباط بمن رمي الاختلاط) (ص٥٥) و (جامع التحصيل) (رقم ٥٧٦: ٢٤٥) و (التبين لأسماء المدلسين) (ص٧٨) و (تعريف أهل التقديس) (رقم٩١: ١٤٦).

(٢) قال الإمام الطحاوي في "مشكل الآثار" (٣/٥١): «وهو ما يجب أن يكون عليه من حسن ظنونهم بربهم فيما يتولاّه من أمورهم في الآخرة لأنّه أهل التقوى وأهل المغفرة، فيكون المرجو منه فيما ستر عليهم في الدنيا مما لم يخرجوا به عن الإسلام أنْ يكون لا يؤاخذهم به في الآخرة».

(٣) حسن لغيره.

أخرجه: الطبراني في (المعجم الكبير) (٩/١٧٥ رقم ٨٧٩٩) و البيهقي في (الجامع لشعب الإيمان) (٦/٤٨٩ رقم ٩٠١٢) و - من طريق الطبراني - أبو نعيم في (الحلية) (١/١٣٧) عن إسحاق بن إبراهيم عن عبد الرزاق به مثله.

وفي الإسناد عنعنة أبي إسحاق وهو مدلس من الثالثة -كما سبق- ولم أقف له على تصريح بالسماع، فلا

تقبل عنعنته. وأيضاً: اختلاط أبي إسحاق وعدم معرفة سماع معمر منه هل قبل الاختلاط أم بعده، عليه يتوقف في قبولها. علماً بأن أبا عبيدة لم يتفرد بروايته عن أبيه، بل توبع على ذلك الوقف من:

أ) عبد الرحمن بن يزيد بن قيس النخعي قال: قال عبد الله، فذكر نحوه.

أخرجه أبو داود في (الزهد) (من خبر ابن مسعود) (رقم ١٣٥: ١٣٦) بإسنادٍ صحيحٍ.

ب) القاسم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود المسعودي فقال: قال عبد الله، فذكره نحوه.

أخرجه الطبراني في (الكبير) (١٧٦/٩ رقم٨٨٠٠) عن علي بن عبد العزيز ثنا المسعودي عن القاسم به. والقاسم هذا ثقةٌ عابدٌ، كما في (التقريب) (رقم٥٥٠٤: ٧٩٢)، إلا أن روايته عن جده مرسلة كما نص على ذلك بعض الأئمة كالعلائي والمزي وغيرهما -ينظر (جامع التحصيل) (٢٥٢) و (تهذيب الكمال) (٣٨٣/٢٣) - فهو لم يدرك جده؛ ذلك أنه مولود في صدر خلافة معاوية رضي الله عنه، كما في (السير) (١٩٦/٥)، وكانت خلافة معاوية سنة (٤١) للهجرة كما في (تاريخ الإسلام) (حوادث سنة ٤١-٦٠/ ص٥)، ووفاة عبد الله بن مسعود رضي الله عنه سنة (٣٢هـ) أو في التي بعدها، كما في (التقريب) (رقم ٣٦٣٨: ٥٤٥). فيكون بين وفاة جده وولادته تسع سنوات أو ثمان سنوات على الأقل إن لم تزد.

لذا قال الإمام الهيثمي في (مجمع الزوائد) (٤٣/١): «وعن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: ثلاث لو حلفت عليهن - فذكره موقوفاً، وإسناده منقطع».

فهو بحكمه هذا لم يشر أي الطريقين قصد، أهي طريق أبي عبيدة أم طريق القاسم؟ والذي يظهر من صنيعه هذا أنه قصدهما، فهو يرى أن أبا عبيدة لم يسمع من أبيه كما سبق النقل عنه في قسم الدراسة الفصل الثالث المبحث الأول، والطريق الثانية لعله ذهب إلى القول بإرسال القاسم عن جده، والله أعلم.

وخالفهم عبد الله بن عتبة بن مسعود فرواه عن عمه عبد الله بن مسعود عن النبي ﷺ.

أخرجه أبو يعلى الموصلي في (المسند) (٥٠/٨ رقم ٤٥٦٨) فقال حدثنا هدبة بن خالد حدثنا همام عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة حدثني عبد الله بن عتبة بن مسعود عن ابن مسعود عن النبي ﷺ.

وهذا إسناد صحيح. وصححه الألباني كما في (السلسلة الصحيحة) (٣٧٦/٣ عند ح ١٣٨٧).

وينظر (المقصد العلي في زوائد أبي يعلى الموصلي) (٣٩/١ رقم١٦) و (مجمع الزوائد) (٤٢/١).

وأثر الباب مع وقفه فله حكم الرفع فمثله لا يقال بالرأي، ويدل على ذلك ما سيأتي من الشواهد.

وفي الباب من حديث عائشة رضي الله عنها مرفوعاً بلفظ: (ثلاث أحلف عليهن: لا يجعل الله عز وجل من له سهم في الإسلام كمن لا سهم له، فأسهم الإسلام ثلاثة: الصلاة، والصوم، والزكاة، ولا يتولى الله عز وجل عبداً في الدنيا فيوليه غيره يوم القيامة، ولا يحب رجل قوما إلا جاء معهم يوم القيامة، والرابعة لو حلفت عليها رجوت أن لا آثم؛ لا يستر الله عز وجل عبداً في الدنيا إلا ستره يوم القيامة.

فقال عمر بن عبد العزيز: إذا سمعتم مثل هذا الحديث من مثل عروة يرويه عن عائشة عن رسول الله ﷺ فاحفظوه).

أخرجه النسائي في (السنن الكبرى) (ك الفرائض -باب أو السهم) (٧٥/٤ رقم ٦٣٥٠ مختصراً) وأحمد (المسند) (١٤٥/٦-١٦٠) وإسحاق بن راهوية في (المسند) (٣٣٦/٢ رقم ٣٢٠) وأبو يعلى في(المسند)(٤٩/٨ رقم٤٥٦٦) والطحاوي في (مشكل الآثار) (٥٠/٣) والخرائطي في (مكارم الأخلاق) (٤٩٢/١-٤٩٣ :

رقم٥٣٠: أ و ٥٠٣:ب) والدارقطني في (المؤتلف والمختلف) (٨٣٥/٢) والحاكم في (المستدرك) (ك الإيمان) (١٩/١) و (ك الحدود) (٤/ ٣٨٤) والبيهقي في (الشعب) (باب مقاربة وموادة أهل الدين - فصل في المصافحة والمعانقة..) (٤٩٠/٦ رقم ٩٠١٤) وابن عبد البر في (التمهيد) (١٢٨/٢٣-١٢٩) - ومن طريق الدارقطني - قوام السنة في (الترغيب والترهيب) (٢١٧/٢ رقم ١٤٦٥) و - من طريق أحمد الثاني - المزي في (تهذيب الكمال) (١٢/ ٦١٠).

كلهم من طرق عن همام بن يحيى عن إسحاق بن عبد ا لله بن أبي طلحة عن شيبة الخُضْري أنه شهد عروة يحدث عمر بن عبد العزيز عن عائشة عن النبي ﷺ قال: فذكره.

وليس عند النسائي والطحاوي والخرائطي قول عمر بن عبد العزيز الوارد عقب الحديث.

قال الحاكم (١٩/١): «شيبة الحضرمي قد خرجه البخاري وقال في التاريخ: ويقال الخضري، سمع عروة وعمر ابن عبد العزيز، وهذا الحديث صحيح الإسناد و لم يخرجاه».

وتعقبه الذهبي (٢٠/١) فقال: «قلت: ما خرج له سوى النسائي هذا الحديث وفيه جهالة».

وقال المنذري في (الترغيب والترهيب) (ك الصلاة - باب الترغيب في الصلوات الخمس والمحافظة عليها) (٢٤٥/١ رقم ٢٩): «رواه أحمد بإسناد جيد».

وقال الهيثمي في (مجمع الزوائد) (٤٢/١): «رواه أحمد، ورجاله ثقات».

وهذه الطريق المأخذ عليها شيبة الخُضْري -بضم الخاء وسكون الضاد المعجمتين - حيث ذكره البخاري وابن أبي حاتم و لم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً، وذكره ابن حبان في كتابه (الثقات)، ووثقه الهيثمي -كما سبق-، وحكم المنذري على حديثه هذا بأن إسناده جيد؛ وهذا يعتبر توثيقاً، وقال الذهبي: «لا يعرف»، ومرة قال: «لا يعرف، تفرد عنه إسحاق بن عبد ا لله بن أبي طلحة»، وسبق النقل عنه قوله: «فيه جهالة»، ومرة قال: «وثق»، وقال عنه الحافظ ابن حجر: «مقبول».

(التاريخ الكبير) (٢٤٣/٤ رقم ٢٦٦٩)، (الجرح والتعديل) (٣٣٦/٤ رقم١٤٧٣)، (الثقات) (٤٤٥/٦)، (المغني في الضعفاء) (٤٣١/١ رقم ٢٨٠٧)، (الميزان) (٢٨٦/٢ رقم ٣٧٦٢)، (الكاشف) (٤٩١/١ رقم ٢٣٢١)، (التقريب) (رقم ٢٨٥٦/ ٤٤٢).

وينظر (الإكمال) (١٦١/٣) و (توضيح المشتبه) (٢٤٦/٣) و (تبصير المنتبه) (٥٠٥/٢) و (تهذيب التهذيب) (٤/ ٣٧٨) و (خلاصة تذهيب تهذيب الكمال) (٤٥٥/١ رقم ٢٩٩١).

فالذي يظهر مما سبق أن الرجل يقبل في الاعتبار والشواهد، و لم يبلغ درجة اطراح روايته وعدم الاعتبار بها، والسبب في ذلك مواقف الأئمة منه كابن أبي حاتم والبخاري وابن حبان والحاكم والمنذري والهيثمي وابن حجر، فلو كان حاله يصل إلى الترك لصاحوا به، وتركوا روايته ووصفوه بذلك. وا لله أعلم.

وعلى كلٍ، فشيبة الخضري لم يتفرد بل تابعه عليه الزهري به مرفوعاً.

أخرجه أبو نعيم الأصبهاني في "ذكر أخبار أصبهان" (٢٦٨/١) من طريق الحسن بن محمد بن الحسين الأصبهاني بالكوفة ثنا أبو مسعود أنا عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن عروة عن عائشة رضي ا لله عنها قالت: قال رسول ا لله ﷺ: فذكره.

والإسناد رجاله كلهم ثقات إلا الحسن بن محمد بن الحسين الأصبهاني، فلم يترجم له أحد إلا أبا نعيم

الأصبهاني في (أخبار أصبهان) (٢٦٨/١) ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.

وحديث عائشة هذا صححه الحاكم -كما سبق- وجوّد إسناده المنذري من رواية أحمد - كما سبق- وحسنه الشيخ الألباني كما في (صحيح الترغيب والترهيب) (رقم ٣٧٠/ ١٤٩) وينظر (السلسلة الصحيحة) (٣٧٦/٣-٣٧٧ رقم ١٣٨٧)، وحسن إسناد أحمد أيضاً الشيخ الساعاتي في (بلوغ الأماني من أسرار الفتح الرباني) (٣٣/١٩).

والذي يظهر من الطريقين لحديث عائشة رضي الله عنها، أن كلا الطريقين لم يسلم من المقال ففي الطريق الأولى شيبة الخضري، وهو مما لا يحتمل تفرده، وفي الطريق الثانية عدم معرفة حال الحسن بن محمد بن الحسين الأصبهاني.

ولكن مع هذا كله فيمكن القول بأن حديث عائشة يرقى إلى الحسن لغيره بشاهد ابن مسعود المتقدم قبله، وبالحديث الآتي.

فعن أبي أمامة رضي الله عنه مرفوعاً بلفظ: (ثلاث لو حلفت عليهن لبررت، والرابعة لو حلفت عليها رجوت أن لا آثم، أن لا يجعل الله من له سهم في الإسلام كمن لا سهم له، ولا يتولى [الله] عبداً في الدنيا فيوليه غيره في الآخرة، ولا يحب عبد قوما إلا بعثه الله معهم وبينهم، والرابعة لا يستر الله على عبد في الدنيا إلا ستره يوما لمعاد).

أخرجه الطبراني في "المعجم الكبير" (٣١٥/٨ رقم ٨٠٢٣) قال حدثنا يحيى بن محمد الحنائي و محمد بن خالد الراسبي قالا ثنا طالوت بن عباد ثنا فضال بن جبير ثنا أبو أمامة قال: قال رسول الله ﷺ، فذكره.

قال الهيثمي في "مجمع الزوائد" (٤٢/١): «رواه الطبراني في الكبير، وفيه فضال بن جبير وهو ضعيف». وما بين المعقوفتين [ ] من (مجمع الزوائد).

وفضّال بن جبير هذا قال فيه أبو حاتم: «ضعيف الحديث»، وقال ابن عدي: «ولفضّال بن جبير عن أبي أمامة قدر عشرة أحاديث كلها غير محفوظة» ولم يذكر هذا الحديث منها.

ينظر (الكامل) (٢٠٤٧/٦) و (ميزان الاعتدال) (٣٤٧/٣ رقم ٦٧٠٥) و (المغني في الضعفاء) (١٠١/٢ رقم ٤٩٠٤) و (لسان الميزان) (٤٣٤/٤).

ومع ما قيل في فضّال بن جبير هذا فإنه يعتبر بحديثه، وهو هنا قد حفظ هذا الحديث، بدليل شواهده من حديث ابن مسعود وعائشة رضي الله عنها، فإنها تقويه وتعضده فيكون حسناً لغيره. والله أعلم.

٣- كتاب العلم

١- باب الفقه في الدِّين

[٤] قال الإمام زهير بن حرب أبو خيثمة(*):

أخبرنا جرير(١) عن الأعمش(٢) عن تميم بن سلمة(٣) عن أبي عبيدة قال: قال عبد الله: (مَنْ يُرِدِ الله بِهِ خيراً يُفَقِّهْهُ(٤) في الدِّينِ)(٥).

(*) كتاب العلم (رقم ٣ / ٧).

(١) جرير بن عبد الحميد بن قُرْط، بضم القاف وسكون الراء بعدها طاء مهملة، الضَّبي، الكوفي، نزيل الرّي وقاضيها، ثقةٌ صحيح الكتاب، قيل: كان في آخر عمره يهم من حفظه، (ت ١٨٨هـ)، (التقريب) (رقم ٩٢٤/ ١٩٦) وردَّ الحافظ في (هدي الساري) (ص٣٩٥) على البيهقي لما قال: «نسب في آخر عمره إلى سوء الحفظ»، فقال: «ولم أر ذلك لغيره، بل احتجَّ به جماعة»، لذا عبَّر عن هذا القول في "التقريب" بصيغة التمريض «قيل».

وينظر (الكاشف) (١/٢٩١ رقم ٧٧١) و (تهذيب التهذيب) (٢/٧٥-٧٧).

(٢) سليمان بن مهران الأسدي، الكاهلي، أبو محمد الكوفي، ثقة حافظ، عارف بالقراءة ورع، لكنه يُدلِّس، (ت ١٤٧هـ) أو (١٤٨هـ)، (التقريب) (رقم ٢٦٣٠/ ٤١٤).

عدّه الحافظ في أهل المرتبة الثانية من المدلسين، ممن تقبل عنعنتهم. (تعريف أهل التقديس) (رقم ٥٥/١١٨).

ونظر (الكاشف) (١/٤٦٤ رقم ٢١٣٢).

(٣) تميم بن سلمة السلمي، الكوفي، ثقة، (ت ١٠٠هـ)، (التقريب) (رقم ٨٠٩/ ١٨٢).

(٤) قوله: (يفقهه) أي يفهِّمْهُ، قال ابن الأثير: «والفقه في الأصل: الفَهْم...، يقال: فَقِه الرجل -بالكسر- يَفْقه فِقْهاً إذا فَهِمَ وعَلِمَ، وفَقُه -بالضم- يَفْقُه: إذا صار فقيهاً عالماً، وقد جعله العُرف خاصّاً بعلم الشَّريعة..»، (النهاية في غريب الحديث) (٣/٤٦٥ -مادة- فقه). وينظر (فتح الباري) (١/١٦٤).

(٥) صحيح.

أخرجه ابن أبي شيبة في (المصنف) (ك الفرائض -باب في الفقه في الدين) (١١/٢٣٧ رقم ١١٠٩٤) والإمام أحمد في (الزهد) (ص١٩٨) والطبراني في (المعجم الكبير) (٩/ ١٦٤ رقم ٨٧٥٦) و الخطيب البغدادي في (الفقيه والمتفقه) (١/٨) كلهم من طرق عن الأعمش به مثله، وقال الخطيب: «موقوف».

وأخرج عبد الله بن أحمد في (زوائده على الزهد) (ص٢٠٠) والبزار في (البحر الزخار) (٥/١١٧ رقم ١٧٠) و الطبراني في (المعجم الكبير) (١٠/٢٤٢ رقم ١٠٤٤٥) وابن عدي في (الكامل) (١/١٧٩) والقطيعي في (جزء الألف دينار) (رقم ٢٣/ ص٤١) و أبو نعيم الأصبهاني (الحلية) (٤/١٠٧) والبيهقي في (المدخل) (رقم ٣٥٤/ص٢٥٥) و الخطيب في (الفقيه والمتفقه) (١/٢) والشجري في (الأمالي) (١/٤٦).

كلهم من طرق عن أحمد بن محمد بن أيوب حدثنا أبو بكر بن عياش عن الأعمش عن أبي وائل عن عبد الله قال: قال رسول الله ﷺ: (من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين ويلهمه رشده) واللفظ لعبد الله بن أحمد، وكلهم بمثله إلا الطبراني والخطيب فليس عندهما قوله (ويلهمه رشده).

قال البزار: «هذا الحديث لا نعلمه يروى عن عبد الله إلا من هذا الوجه».

قد روي من وجه آخر عن عبد الله كما هو في حديث الباب هنا إلا أنه موقوف، وروي أيضاً مرفوعاً من طريق علقمة عنه بمثله.

وأخرجه ابن شاهين في (الجزء الخامس من الأفراد) (رقم ٣٢/ ٢٣٠) من طريق أحمد بن محمد بن سعيد الهمداني قال: حدثنا أبو شيبة إبراهيم عن علقمة فذكره بمثله دون قوله (وألهمه رشده).

إسناده لا بأس به، شيخ ابن شاهين معروف باب عُقْدة.

قال ابن عدي: «صاحب معرفةٍ وحفظٍ وتقدُّم في الصَّنعة، رأيت مشايخ بغداد يسيئون الثناء عليه -ثم قال- ولم أجد بُداً من ذكره لأني شرطت في أول كتابي هذا أن أذكر كل من تكلم فيه مُتكلم ولا أبالي، ولولا ذلك لم أذكره، للذي كان فيه من الفضل والمعرفة»، ولم يذكر له من منكراته شيئاً. قال الذهبي: «محدث الكوفة، شيعي متوسط»، وقال مرة: «على ضعف فيه». (الكامل) (٢٠٨/١)، (الميزان) (١٣٦/١رقم ٥٤٨) (السير) (٣٤١/١٥).

وعودٌ على بدءٍ:

فقد قال ابن عدي -بعد ذكره لحديث أحمد بن محمد بن أيوب هذا وحديث آخر-: «هذان الحديثان من حديث الأعمش بهذا الإسناد منكران، لا يرويهما غير أحمد بن محمد بن أيوب».

وقال أبو نعيم: «غريب من حديث الأعمش، تفرد به عنه أبو بكر بن عياش..».

وأحمد بن محمد بن أيوب، قال فيه ابن عدي: «أثنى عليه أحمد وعلي، وتكلم فيه يحيى، وهو مع هذا كله صالح الحديث ليس بمتروك». وقال عنه الذهبي: «صدوق، حدث عنه أبو داود والناس، لينه يحيى ابن معين، وأثنى عليه أحمد وعلي، وله ما ينكر»، ثم ذكر هذا الحديث مما ينكر عليه نقلاً عن ابن عدي، وقال الحافظ ابن حجر: «صدوق، كانت فيه غفلة لم يدفع بحجة، قاله أحمد».

(الكامل) (١٧٩/١)، (الميزان) (١٣٣/١ رقم٥٣٦)، (التقريب) (رقم ٩٤/ ص٩٧).

ولعل مراد ابن عدي لما وصف الإسناد بالنكارة أنه يقصد مطلق التفرد على قول بعض العلماء كالبرديجي حيث حدّ المنكر بأنه: «الحديث الذي يتفرد به الرجل ولا يعرف متنه من غير روايته لا من الوجه الذي رواه منه ولا من وجه آخر» (شرح ألفية العراقي) (١٩٧/١)، وينظر (فتح المغيث) (٢٣٥/١).

فهذا الإسناد وإسناد علقمة آنف الذكر يحسِّن ويقوي أحدهما الآخر، وإن كان حديث علقمة ليس بضعيف -كما سبق بيانه- والله أعلم.

ومما سبق يتلخص: أن أبا وائل وعلقمة قد خالفا أبا عبيدة بن عبد الله بن مسعود فروياه مرفوعاً، وأوقفه أبوعبيدة، إلا أن له حكم الرفع فمثله لا يقال بالرأي المجرد.

وله ما يشهد لرفعه من حديث معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه مرفوعاً بلفظ: (من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين، وإنما أنا قاسم، والله يعطي، ولن تزال هذه الأمة قائمة على أمر الله لا يضرهم من خالفهم حتى يأتي أمر الله).

أخرجه البخاري في (الجامع الصحيح) (ك العلم - باب من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين) (١٦٤/١رقم٧١ - فتح) واللفظ له، و (ك فرض الخمس -باب قول الله تعالى: ﴿ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ﴾ يعني للرسول

٢- باب مَنْ عَلِمَ فليعملْ

[٥] قال الإمام زهير بن حرب(*):

حدثنا معاوية بن عمرو(١) ثنا زائدة(٢) عن الأعمش(٣) عن تميم بن سلمة(٤) عن أبي عبيدة عن عبد الله قال: (يا أيُّها النَّاس تعلَّموا، فمَنْ عَلِمَ فليَعْمَل) (٥).

قسم ذلك ...) (٦/٢١٧ رقم ٣١١٦ - فتح) و (ك الاعتصام بالكتاب والسنة - باب قول النبي ﷺ: (لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين ...) (١٣/ ٢٩٣ رقم ٧٣١٢ - فتح) ومسلم في (الصحيح) (ك الزكاة -باب النهي عن المسألة) (٢/٧١٩ رقم ١٠٣٧).

كلاهما من طريق ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب عن حميد بن عبد الرحمن قال سمعت معاوية بن أبي سفيان خطيباً يقول: سمعت رسول الله ﷺ، فذكره.

وليس عند مسلم الشطر الأخير منه (ولن تزال ...).

(*) كتاب العلم (رقم ٤/ ص٧).

(١) ثقة. تقدمت ترجمته عند ح (١).

(٢) زائدة بن قدامة الثقفي، أبو الصلت الكوفي، ثقة ثبت، صاحب سنة، (ت ١٦٠هـ) وقيل بعدها. (التقريب) (رقم ١٩٩٣/ ٣٣٣).

(٣) ثقة، تقدمت ترجمته عند ح (٤).

(٤) ثقة، تقدمت ترجمته عند ح (٤).

(٥) صحيح.

أخرجه أبو داود في (الزهد) (رقم ١٧٦/ ص١٦٦) والخطيب البغدادي في (اقتضاء العلم العمل) (رقم ١١/ ص٢٤) من طريق سفيان الثوري، والطبراني في (المعجم الكبير) (٩/ ١٦٥ رقم ٨٧٦٠) من طريق زائدة.

كلاهما عن الأعمش به مثله.

قال الهيثمي في (مجمع الزوائد) (١/١٦٩): «رواه الطبراني، ورجاله موثقون، إلا أن أبا عبيدة لم يسمع من أبيه».

وقال الشيخ الألباني في تحقيقه لكتاب الخطيب (اقتضاء العلم العمل) (ص٢٣/رقم١١): «إسناد موقوف منقطع، أبو عبيدة بن عبد الله بن مسعود لم يسمع من أبيه..».

وقد تحرر في قسم الدراسة سماع أبي عبيدة من أبيه للموقوفات دون المرفوعات، عليه فإسناد الأثر صحيح.

وتابع أبا عبيدة علقمة النخعي عن ابن مسعود بلفظ: (تعلموا تعلموا، فإذا علمتم فاعملوا).

أخرجه ابن أبي شيبة في (المصنف) (ك الزهد -من كلام ابن مسعود) (١٣/٢٩٤ رقم١٦٣٩٤) واللفظ له، والدارمي (السنن) (المقدمة -باب التوبيخ لمن يطلب العلم لغير الله) (١/١٠٣)، والفسوي (ملحق المعرفة والتاريخ) (٣/٣٩٧) و أبو نعيم في (الحلية) (١/١٣١) والخطيب في (اقتضاء العلم العمل) (رقم ١٠/ ٢٢) وابن عبد البر في (جامع بيان العلم وفضله) (١/٧٠٥ رقم ١٢٦٦) كلهم من طريق يزيد بن أبي زياد عن إبراهيم عن علقمة به.

٣- باب في فضل العالم والمتعلم

[٦] قال الإمام وكيع بن الجراح(*):

حدثنا الأعمش(١) عن تميم بن سلمة(٢) عن أبي عبيدة قال: قال عبد الله: (اغْدُ عَالماً أو مُتعلّماً، ولا تَغْدُ بيْنَ ذلك) (٣).

ويزيد بن أبي زياد هو الهاشمي مولاهم، الكوفي، ضعفه جماعة من الأئمة كأحمد بن حنبل وابن معين وأبو حاتم ولينه أبو زرعة، وآخرون، ووثقه ابن سعد.

قال ابن عدي: «وهو من شيعة أهل الكوفة، ومع ضعفه يكتب حديثه».

وقال الذهبي: «شيعي عالم فَهِمٌ، صدوقٌ رديء الحفظ لم يُترك».

وقال الحافظ ابن حجر: «ضعيف، كبر فتغيّر وصار يتلقن، وكان شيعياً».

فالخلاصة في حاله: أنه ضعيف كما قال الحافظ ابن حجر، ولم يبلغ حد الترك، بل يعتبر بحديثه.

ينظر (الطبقات الكبرى) (٦/٣٤٠) و (التاريخ) رواية الدوري (٢/٦٧١) و (الجرح والتعديل) (٩/٢٦٥ رقم ١١١٤) و (التاريخ الكبير) (٨/٣٣٤ رقم ٣٢٢٠) و (الكامل) (٧/٢٧٢٩) و (الكاشف) (٢/٣٨٢ رقم٦٣٠٥) و (تهذيب الكمال) (٣٢/ ١٣٥ رقم ٦٩٩٠) و (التقريب) (رقم ٧٧٦٨/ ١٠٧٥).

فتابع يزيد هذا الأعمش كما في أثر الباب عندنا فقوّاه. والحمد لله.

تنبيه: جاء في (المعرفة والتاريخ) تصحيف في اسم يزيد هذا، حيث وقع (زياد بن أبي زياد) وهو خطأ واضح، والصواب (يزيد كما هو في مصادر التخريج والترجمة السابقة).

(*) كتاب الزهد (باب الإنصات - رقمه ٧١) (٣/٨٢٩ رقم ٥١٦).

(١) ثقة مدلس من المرتبة الثانية، كما قال الحافظ ابن حجر، تقدمت ترجمته عند ح (٤).

(٢) ثقة، تقدمت ترجمته عند ح (٤).

(٣) صحيح.

أخرجه زهير بن حرب في (العلم) (رقم ١/ ٦) - وعنه - ابن عبد البر في (جامع بيان العلم وفضله) (١/ ١٤٤ رقم ١٤٧) عن وكيع به مثله.

والفسوي كما في (ملحق المعرفة والتاريخ) (٣/٣٩٩) من طريق ابن نمير ثنا وكيع به مثله.

وابن أبي شيبة في (المصنف) (ك الأدب - باب ما جاء في طلب العلم وتعليمه) (٨/٥٤١ رقم ٦١٧١) - وعنه- ابن عبد البر في (جامع بيان العلم وفضله) (١/١٤٠ رقم ١٣٩) من طريق أبي معاوية عن الأعمش به مثله.

ولم يتفرد عامر بن عبد الله (أبو عبيدة)، بل تابعه جماعة، يقوي بعضهم بعضاً، فمنهم:

١) زر بن حبيش عن عبد الله بلفظ (اغْدُ عالماً أو متعلماً، ولا تغدُ إمّعة بين ذلك).

زاد الفسوي وابن عبد البر عقبه: قال أبو يوسف: «قال أهل العلم: الإمعة أهل الرأي».

وزاد البيهقي وابن عبد البر عقبه: «قال سفيان: قال أبو الزعراء عن أبي الأحوص قال: قال عبد الله: كنا ندعو الإمعة في الجاهلية: الرجل الذي يدعى إلى الطعام، فيذهب بآخر معه لم يُدْع، وهو فيكم المُحْقِبُ

الرجال دَينه».

قوله (المُحْقِبُ): قال ابن الأثير: «الذي يُقلّد دينه لكل أحدٍ، أيْ يجعـل دينه تابعاً لدين غيره بلا حُجَّةٍ ولا برهانٍ ولا رويَّة». (النهاية) (١/٤١٢).

وأخرج الأثر بالزيادة الأولى فقط: الفسوي (الملحق بآخر المعرفة والتاريخ) (٣/٣٩٩) – وعنه – ابن عبد البر في (جامع بيان العلم وفضله) (١/ ١٤٣ رقم١٤٥) عن الحميدي نا سفيان نا عاصم عن زر به.

وأخرجه بالزيادة الثانية دون الأولى: ابن حزم في (الإحكام) (٦/١٠٤٥) والبيهقي في (المدخل إلى السنن الكبرى) (رقم ٣٧٨/ ٢٦٧) وابن عبد البر في (جامع بيان العم وفضله) (٢/٩٨٣-٩٨٤ رقم ١٨٧٤-١٨٧٥) كلهم من طريق سفيان عن عاصم بن بهدلة به. وسفيان هو ابن عيينة.

ومدارُ الإسناد على عاصم بن بهدلة الكوفي، وهو إن كان إماماً حجة في القراءة إلا أنه أنزل من درجة الثبت، بل هو صدوق يهم، وضَعْفه الخفيف في الحفظ لا ينزله عن درجة الحسن، قال الذهبي: «هو حسن الحديث»، ووصفه أيضاً بأنه «دون الثبت، صدوق يهم..»، وقال فيه الحافظ ابن حجر: «صدوق له أوهام، حجة في القراءة، وحديثه في الصحيحين مقرون».

ينظر (طبقات ابن سعد) (٦/٣٢٠) و (الميزان) (٢/٣٥٧ رقم ٤٠٦٨) و (التقريب) (رقم ٣٠٧١/ ٤٧١).

٢) الحسن البصري عن عبد الله بلفظ: (اغْدُ عالماً أو متعلماً أو مستمعاً ولا تكن الرابع فتهلك).

أخرجه وكيع بن الجراح في (الزهد) (باب الإنصات) (٣/٨٢٧ رقم ٥١٣) واللفظ له، والدارمي في (السنن) (المقدمة –باب في ذهاب العلم) (١/٧٩) والبيهقي في (المدخل إلى السنن الكبرى) (رقم ٣٨٠/ ٢٦٨) كلهم من طريق سفيان عن عطاء بن السائب عن الحسن به مثله.

قال البيهقي عقبه «هو منقطع».

يقصد أن الحسن البصري لم يسمع من ابن مسعود.

٣) سهل الفزاري عن عبد الله بلفظ: (اغدُ عالماً أو متعلماً أو مستمعاً، ولا تكونن الرابع فتهلك).

أخرجه زهير بن حرب في (العلم) (رقم ١١٦/ ٢٨) – وعنه – البخاري في (التاريخ الكبير) (٤/٩٩) عن جرير عن أبي سنان به.

وسهل الفزاري، قال عنه أبو حاتم: «مجهول»، وكذا الذهبي وابن حجر.

وجاء في (اللسان) ضبط الحافظ ابن حجر له فقال: «بقاف ومهملتين» أي القراري، وتعقبه العلامة المعلمي في حاشيته على (الجرح والتعديل) وبين أنهما رجلان أي القراري والفزاري.

ينظر (الجرح والتعديل) (٤/٢٠٦ رقم٨٨٩) و (التاريخ الكبير) (٤/٩٩ رقم٢٠٩٦) و (ميزان الاعتدال) (٢/٢٤١ رقم ٣٥٩٥) و (المغني في الضعفاء) (١/٤١٤ رقم ٢٦٨٤) و (لسان الميزان) (٣/ ١٢٣).

٤) عبد الملك بن عمير عن عبد الله بلفظ: (اغْدُ عالماً أو متعلماً ولا تغد بين ذلك، فإنْ لم تفعل فأحبَّ العلماء ولا تبغضهم).

أخرجه الطبراني في (المعجم الكبير) (٩/١٦٣ رقم٨٧٥٢) من طريق محمد بن النضر الأزدي ثنا معاوية بن عمرو ثنا زائدة عن عبد الملك بن عمير به.

قال الهيثمي في (مجمع الزوائد) (١/١٢٧): «رواه الطبراني في الكبير، ورجاله رجال الصحيح إلا أن عبد الملك

الملك بن عمير لم يدرك ابن مسعود».
لأن عبد الملك هذا مات سنة (١٣٦هـ) عن عمر (١٠٣) سنوات، وعليه فتكون ولادته سنة (٣٣هـ)، ومعلوم أن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه مات سنة (٣٢هـ) أو في التي ولد فيها عبد الملك، فلا يمكن بل يستحيل سماعه منه.
ينظر (تهذيب الكمال) (١٨/٣٧٠ رقم٣٥٤٦) و (التقريب) (رقم ٣٦٣٨/ ٥٤٥) و (رقم ٤٢٢٨/ ٦٢٥).

٥) هارون بن رئاب عن عبد الله بلفظ: (اغد عالماً أو متعلماً، ولا تغد فيما بين ذلك فإن ما بين ذلك جاهل، وإن الملائكة تبسط اجنحتها للرجل غدا يبتغي العلم من الرضا بما يصنع).
أخرجه: الدارمي في (السنن) (المقدمة – باب فضل العلم والعالم) (١/٩٧) واللفظ له، والفسوي كما في (ملحق المعرفة والتاريخ) (٣/٣٩٩) – وعنه – ابن عبد البر في (جامع بيان العلم وفضله) (١/١٤٤ رقم١٤٦) من طريق الأوزاعي حدثني هارون بن رئاب به.
وهارون بن رئاب –بكسر الراء وتحتانية مهموزة ثم موحدة– التميمي، ثقة عابد، عده الحافظ ابن حجر من أهل الطبقة السادسة كما في (التقريب) (رقم ٧٢٧٤/ ١٠١٣) وهم ((طبقة عاصروا الخامسة، لكن لم يثبت لهم لقاء أحد من الصحابة)) (التقريب) (ص٨٢)، وأصحاب هذه الطبقة تكون وفاتهم بعد المائة كما قال الحافظ ابن حجر، في المصدر السابق.
و لم أقف على من جعله ممن روى عن ابن مسعود، وذكروا في ترجمته أنه مات وله (٨٣ سنة)، واختلفوا في سماعه من أنس رضي الله عنه – المتوفى سنة (٩٢هـ) أو (٩٣هـ)– الذي بين وفاته ووفاة ابن مسعود (٦٠) سنة، فمن باب الأولى عدم سماعه من ابن مسعود رضي الله عنه.
ينظر (الجرح والتعديل) (٩/٨٩ رقم ٣٦٧) و (سير أعلام النبلاء) (٥/٢٦٣ رقم ١٢٣) و (تهذيب الكمال) (٣٠/٨٢ رقم ٦٥١٠) و (جامع التحصيل) (رقم ٨٣٩/ ٢٩٢) و (التقريب) (رقم ٥٧٠/ ١٥٤– أنس بن مالك رضي الله عنه) و (رقم ١٠١٣/٧٢٧٤/ هارون) وبعد هذا يظهر (والعلم عند الله): أن الإسناد منقطع بين هارون وابن مسعود.

٣- كتاب الطهارة

١- باب لا يستنجى بروثٍ

[٧] قال الإمام أبو بكر بن أبي شيبة(*):

حدثنا وكيع(١) عن إسرائيل(٢) عن أبي إسحاق(٣) عن أبي عبيدة عن عبد الله قال: خرج رسول الله ﷺ لحاجة فقال: (الْتَمِسْ لِيَ ثلاثةَ أحْجارٍ، فأَتيْتُهُ بِحَجريْن ورَوْثةٍ(٤)، فَأَخَذَ الحَجَرين وطَرَحَ الرَّوْثةَ، وقال: إنَّها رِكْسٌ(٥))(٦).

(*) (المصنف) (ك الطهارات - باب من كان لا يستنجي بالماء ويجتزي بالحجارة) (١/١٥٥) و (ك الرد على أبي حنيفة) (١٤/ ٢٢٣ رقم١٨١٦٠).

(١) وكيع بن الجراح بن مليح الرؤاسي - بضم الراء وهمزة ثم مهملة - أبو سفيان الكوفي، ثقة حافظ عابد (ت ١٩٦هـ) أو (١٩٧هـ) وله سبعون سنة. (التقريب) (رقم٧٤٦٤/ ١٠٣٧).

(٢) إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي، الهمداني، أبو يوسف الكوفي، ثقة، تكلم فيه بلا حجة، (١٦٠هـ) وقيل بعدها. (التقريب) (رقم٤٠٥/ ١٣٤).

وهو من أثبت أصحاب أبي إسحاق بل قدّمه ابن مهدي على شعبة والثوري، ومع أن سماعه من السبيعي بعد الاختلاط فقد خرّج له الشيخان في صحيحيهما عنه. ينظر (شرح علل الترمذي) (٢/٧١٢) و (الكواكب النيرات) (ص٣٥١) و(هدي الساري) (ص٣٩٠).

(٣) ثقة مكثر عابد، اختلط بآخرة، مدلس من الثالثة قاله ابن حجر، تقدمت ترجمته عند ح (٣).

(٤) قوله: (روثة): واحدة الرَّوْث، والرَّوْث: رجيعُ ذوات الحافر، كالخيل والبغال والحمير.

ينظر (النهاية) (٢/٢٧١ مادة: روث) و (فتح الباري) (١/٢٥٧).

(٥) (رِكْسٌ): قال الحافظ ابن حجر: «بكسر الراء، وإسكان الكاف، فقيل: هي لغة في رجس بالجيم، ويدل عليه رواية ابن ماجة وابن خزيمة في هذا الحديث، فإنها عندهما بالجيم، وقيل الركس: الرجيع، رُدَّ من حالة الطهارة إلى حالة النجاسة، قاله الخطابي وغيره، والأولى أن يقال: رُدَّ من حالة الطعام إلى حالة الروث، ..، وفي رواية الترمذي: هذا ركس يعني نجساً، وهذا يؤيد الأول، وأغرب النسائي فقال عقب الحديث: الركس طعام الجن، وهذا إن ثبت في اللغة فهو مريح من الإشكال». (فتح الباري) (١/٢٥٨) ينظر (النهاية) (٢/٢٥٩).

(٦) صحيح لغيره.

أخرجه الإمام أحمد (٦/ ٢١٠ رقم٣٦٨٥) و الترمذي في (الجامع) (ك أبواب الطهارة: باب ما جاء في الاستنجاء بالحجرين) (١/٢٥ رقم١٧) والدار قطني في (العلل) (٥/٣٣ رقم٢٩) و - من طريق الإمام أحمد - ابن الجوزي في (التحقيق) (ك الطهارة -مسائل الاستنجاء) (١/١٢١ رقم١٠٨). كلهم من طريق وكيع بن الجراح به مثله.

وأخرجه أيضاً: الطبراني في (الكبير) (١٠/٧٣ رقم ٩٩٥٢) من طريق عثمان الضبي عن عبد الله بن رجاء

عن إسرائيل به مثله، وعنده تعيين الليلة وأنها ليلة الجن.
والهيثم بن كليب في (المسند) (٣٣٠/٢ رقم ٩٢١) و الدارقطني في (العلل) (٣٣/٥ رقم٣١) من طريق عبيد الله بن موسى عن إسرائيل به نحوه.
والإمام أحمد في (المسند) (٤٣٤/٧ رقم ٤٤٣٥) من طريق حسين بن محمد عن إسرائيل به مثله.
والدارقطني في (العلل) (٣٣/٥ رقم ٣٢) من طريق أبي أحمد الزبيري عن إسرائيل به نحوه.
وأيضاً (٣٣/٥ رقم٣٠) من طريق أحمد بن الفرات عن عيسى بن جعفر عن إسرائيل به نحوه.
والطوسي في (مستخرجه على جامع الترمذي) (ك الطهارة -باب الاستنجاء بالحجرين) (١٧٠/١ رقم ١٦) من طريق يحيى بن آدم عن إسرائيل به نحوه.
وألفاظهم متقاربة جداً، والخلاف بينهم في بعض الكلمات كـ (ألقى) بدل (طرح)، و (هذه) بدل (إنها).
قال الترمذي عقب الحديث: «وهكذا روى قيس بن الربيع هذا الحديث عن أبي إسحاق، عن أبي عبيدة عن عبد الله، نحو حديث إسرائيل. وروى معمر وعمار بن رزيق عن أبي إسحاق عن علقمة عن عبد الله، وروى زهير عن أبي إسحاق عن عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه الأسود بن يزيد عن عبد الله، وروى زكريا بن أبي زائدة عن أبي إسحاق عن عبد الرحمن بن يزيد عن الأسود بن يزيد عن عبد الله.
وهذا حديث فيه اضطراب. [ثم قال]: سألت عبد الله بن عبد الرحمن: أي الروايتين في هذا الحديث عن أبي إسحاق أصحُّ؟ فلم يقض فيه بشيء، وسألت محمد [يعني البخاري] عن هذا؟ فلم يقض فيه بشيء، وكأنه رأى حديث زهير عن أبي إسحاق عن عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه عن عبد الله اشبه، ووضعه في كتاب "الجامع".
وأصحُّ شيء عندي حديث إسرائيل وقيس عن أبي إسحاق عن أبي عبيدة عن عبد الله، لأن إسرائيل أثبت وأحفظ لحديث أبي إسحاق من هؤلاء، وتابعه على ذلك قيس بن الربيع..».
وقول الإمام الترمذي في سؤاله لعبد الله بن عبدالرحمن وهو الدارمي: أي الروايتين في هذا الحديث عن أبي إسحاق أصحُّ؟ ليس كذلك بل هي أكثر من روايتين كما سيأتي بيانه، إلا إن قصد أنها أرجح الروايات فنعم؛ هما أرجح الروايات بل «الأسانيد فيه إلى زهير وإسرائيل أثبت من بقية الأسانيد» و«لأن الروايات المختلفة عنه [أي عن أبي إسحاق] لا يخلو إسناد منها من مقال غير الطريقين المقدم ذكرهما عن زهير وإسرائيل».
قاله الحافظ ابن حجر (هدي الساري) (ص٣٤٨-٣٤٩)، وينظر (شرح أحمد شاكر للترمذي) (٢٦/١).
وقوله أيضاً «وتابعه قيس بن الربيع»: يشعر أن إسرائيل لم يتابع إلا من قِبل قيس فقط؟ وليس كذلك، بل توبع بآخرين وهم: يونس بن أبي إسحاق (والده)، وسفيان الثوري و أبو سنان - كما سيأتي تخريج طرقهم.
قال ابن أبي حاتم في (العلل) (٤٢/١ رقم٩٠): «سمعت أبا رزعة يقول في حديث إسرائيل عن إسحاق عن أبي عبيدة عن عبد الله أن النبي ﷺ استنجى بحجرين، وألقى الروثة، فقال أبو زرعة: اختلفوا في هذا الإسناد فمنهم من يقول: عن أبي إسحاق عن الأسود عن عبد الله، ومنهم من يقول: عن أبي إسحاق عن عبد الرحمن بن يزيد عن عبد الله، ومنهم من يقول: عن أبي إسحاق عن علقمة عن عبد الله.
والصحيح عندي حديث أبي عبيدة، والله أعلم. وكذا يروي إسرائيل -يعني عن أبي إسحاق - عن أبي عبيدة، وإسرائيل أحفظهم» أهـ.

وردَّ الحافظُ ابن حجر دعـوى الاضطراب وترجيح رواية إسرائيل في (هـدي الساري) (ص٣٤٨-٣٤٩)، ورجَّحَ رواية زهير، وبيَّن أنْ لا اضطراب هناك لانتفاء شروط الاضطراب فيه، ومتابعة قيس لإسرائيل، قابلتها متابعة شريك لزهير وهو أوثق من قيس.

المتابعون لإسرائيل:

١) يونس بن أبي إسحاق السبيعي واختلف عليه:

فرواه محمد بن الحسن الشيباني عنه عن أبي إسحاق عن أبي عبيدة عن عبدا لله مرفوعاً.

أخرجه الدار قطني في (العلل) (٥/ ٣٨ رقم٥٣).

ويونس هذا قال عنه الحافظ الذهبي: ((صدوق))، وزاد عليها ابن حجر ((يهم قليلاً)).

(الكاشف) (٢/٤٠٢ رقم٦٤٦٣) و (التقريب) (رقم ٧٩٥٦/ ١٠٩٧).

وخالفَ محمد بن الحسن: الحسنُ بن قتيبة. فرواه عن يونس عن أبي إسحاق عن أبي عبيدة وأبي الأحوص عن عبدا لله.

أخرجه الدارقطني في (السنن) (ك الطهارة: باب الوضـوء بـالنبيذ) (١/٧٨ رقـم١٧) وفي (العلـل) (٥/٣٨ رقم٥٢) والخطيب البغدادي في (تاريخ بغداد) (٢/٣٩٨-٣٩٩) من طريق محمد بـن عيسى المدائـني عنـه به. قال الدارقطني عقبه في (السنن): ((تفرد به الحسن بن قتيبة عن يونس بن أبـي إسـحاق، والحسـن بـن قتيبة ومحمد بن عيسى ضعيفان)) .

وقال الخطيب البغدادي: ((تفرّد برواية هذا الحديث الحسن بن قتيبة المدائني عن يونـس بـن أبـي إسـحاق، و لم يكتبه إلاّ من حديث ابن حيان عنه)).

فالظاهر صواب رواية محمد بن الحسن الشيباني وأنها هي المحفوظة، وا لله أعلم.

٢- سفيان الثوري عنه به.

أخرجه الدار قطني في (العلل) (٥/٣٨ رقم ٥٤).

وسفيان الثوري قال فيه الحافظ ابن حجر: ((ثقة حافظ، فقيه عابد، إمام حجة)) (التقريب) (رقـم ٢٤٥٨/ ٣٩٤).

٣- أبو سنان (سعيد بن سنان) عنه به.

أخرجه الدارقطني في (العلل) (٥/ ٣٨ رقم٥٥).

وسعيد قال فيه الحافظ ابن جحر: ((صدوق له أهام)). (التقريب) (رقم ٢٣٤٥/ ٣٨١).

فهؤلاء المتابعون لإسرائيل زيادة على قيس بن الربيع الذي ذكره الإمام الترمذي آنفاً.

و لم يتفرد عامر بن عبد ا لله (أبو عبيدة) في روايته عن أبيه بل توبع في ذلك، من:

١- علقمة بن قيس النخعي عنه.

أخرجه البزار في (البحر الزّخار) (٥/٥٠ رقم ١٦١١) وابن خزيمـة في (الصحيـح) (جمـاع أبـواب الآداب المحتاج إليها في إتيان الغائط والبول إلى الفراغ منها - باب إعداد الأحجار للاستنجاء عنـد إتيـان الغـائط) (١/٣٩ رقم٧٠) والطبراني في (المعجم الكبير) (١٠/٧٦ رقم ٩٩٦٠).

كلهم من طرق عن زياد بن الحسن بن الفرات عن أبيه عن جده عن عبد الرحمن بـن الأسـود عـن علقمـة به.

تنبيه: جاء عند البزار في (المسند) زيادة (عن أبيه) بين عبد الرحمن وعلقمة، وأشار المحقق أن البزار أورد الحديث في ترجمة عبد الرحمن عن علقمة عن عبد ا لله، على ما هي عند ابن خزيمة والطبراني. وا لله أعلم.

٢- الأسود بن يزيد النخعي عنه.

وللحديث عن الأسود طرق، كما يلي:

أ- أبو إسحاق السبيعي عنه.

واختلف في إسناده اختلافاً شديداً، سيأتي بيانه عقب ذكر الطرق عن الأسود.

ب- ليث بن أبي سليم عنه به نحوه.

أخرجه ابن أبي شيبة في (المصنف) (ك الطهارات - باب ما كره أن يستنجى به ولم يرخص فيه) (١/ ١٥٥) وأحمد في (المسند) (٧/ ١٤٤ رقم ٤٠٥٣) والبزار في (المسند) (٥/٧٤ رقم ١٦٤٥) و أبو يعلى في (المسند) (٨/٣٩ رقم ٤٩٧٨) و (٩/ ١١٤ و ١٨٣ رقم٥١٨٤ و ٢٢٧٥) و ابن المنذر (الأوسط) (ك آداب الوضوء - باب جماع أبو اب الاستنجاء) (١/٣٥٥ رقم ٣١٨) والطبراني في (الكبير) (١٠/٧٥-٧٦ رقم ٩٩٥٨-٩٩٥٩) والدار قطني في (العلل) (٥/١٩ -٢٠ رقم١-٢) والبيهقي في (السنن الكبرى) (ك الطهارة - باب الاستنجاء بما يقوم مقام الحجارة..) (١/١٠٨) كلهم من طرق عن ليث بن أبي سليم به.

قال البيهقي عقبه: «وهذه الرواية إن صحت تقوي رواية أبي إسحاق عن عبد الرحمن بن الأسود إلا أن ليث بن أبي سليم ضعيف».

وقال الحافظ ابن حجر عن هذه الطريق: «وليث وإن كان ضعيف الحفظ فإنه يعتبر به ويستشهد، فيعرف أن له من رواية عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه أصلاً» (هدي الساري) (ص ٣٤٩).

- ورواه زهير عن ليث فقال: عن عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه وعبد الرحمن بن يزيد عن عبد ا لله.

أخرجه الدارقطني في (العلل) (٥/ ٢٠ رقم٣).

ج) محمد بن خالد الضبي عنه به نحوه.

أخرجه الدار قطني في (العلل) (٥/ ٢٠ رقم٤) من طريق أبي جنادة عنه.

ومحمد بن خالد هذا، قال عنه الحافظ: «صدوق». (التقريب) (رقم٥٨٨٨/ ٨٤١).

إلا أن تلميذه أبو جنادة وهو حصين بن مخارق بن ورقاء، قال عنه الدار قطني: يضع الحديث، وقال ابن حبان: «لا يجوز الرواية عنه ولا الاحتجاج به إلا على سبيل الاعتبار».

وأقره الحافظ في "اللسان". فالإسناد أقل أحواله أنه ضعيف جداً، إن لم يكن موضوعاً.

ينظر (المجروحين) (٣/١٥٥) و (المغني في الضعفاء) (١/٢٦٣ رقم ١٥٩٤) و (ديوان الضعفاء) (رقم ١٠٣٣/ ٩٢) و (لسان الميزان) (٢/٣١٩ رقم ١٣٠٨).

وهذا الحديث اختلف فيه على أبي إسحاق اختلافاً شديداً، كما قاله الدارقطني، وهو أكثر مَنْ توسَّع وأطنب في بيان الطرق والاختلاف، فمن رام التفصيل فلينظر في كتابه الماتع (العلل) (٥/ ٢٣-٣٩) و (التتبع) له (٣٣٠-٣٣٤) و (هدي الساري) لابن حجر (ص٣٤٨) و (سؤالات الترمذي للبخاري) رسالة ماجستير بالجامعة الإسلامية للشيخ يوسف الدخيل (١/٢٢١- ٢٧٦).

وأسوق الخلاصة من ذلكم الخلاف، ومَنْ خرّج تلك الروايات، فأقول:

١- أبو إسحاق عن عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه عن عبد الله نحوه.

أخرجه: البخاري في (الجامع) (كتاب الوضوء - باب لا يستنجى بروث) (١/٢٥٦ رقم١٥٦ - فتح) والنسائي في (المجتبى) (ك الطهارة - باب الرخصة في الاستطابة بحجرين) (١/٤٢ رقم ٤٢) وفي (الكبرى) (ك الطهارة - باب الاكتفاء في الاستطابة بحجرين) (١/٧٣ رقم ٤٣) وابن ماجه في (السنن) (ك الطهارة - باب الاستنجاء بالحجارة والنهي عن الروث والرمة) (١/١١٤ رقم ٣١٤) والإمام أحمد في (المسند) (٧/ ٧٦ و ١٤٦ رقم ٣٩٦٦ و ٤٠٥٦) والبزار في (المسند) (٥/٧٥-٧٦ رقم ١٦٤٦) وأبو يعلى في (المسند) (٩/٦٣ رقم ٥١٢٧) وابن المنذر في (الأوسط) (ك آداب الوضوء - باب جماع أبواب الاستنجاء) (١/٣٤٤ رقم ٢٩٦) والطحاوي في (شرح معاني الآثار) (ك الطهارة - باب الاستجمار) (١/١٢٢) والطبراني في (الكبير) (١٠/٧٣-٧٤ رقم ٩٩٥٣،٩٩٥٤،٩٩٥٥) والدار قطني في (العلل) (٥/٢٨) والبيهقي في (السنن الكبرى) (ك الطهارة - باب الاستنجاء بما يقوم مقام الحجارة..) (١/١٠٨) و (ك الصلاة - باب نجاسة الأبوال و الأرواث وما خرج من مخرج حي) (٢/٤١٣). كلهم من طرقٍ عن أبي إسحاق به.

ورواه عن زهير جماعة منهم: «يحيى بن سعيد القطان، ويحيى بن آدم، وحفص بن عمر الطنافسي، وأبو نعيم الفضل بن دكين، وأحمد بن عبد الملك بن واقد الحراني، وعمرو بن مرزوق، وعمرو بن خالد الحراني، ومعاذ بن معاذ، والحسن بن موسى» وغيرهم.

وخالفهم أبو داود الطيالسي، فرواه في (المسند) (ك الطهارة - باب الاستجمار ...) (١/٤٧ رقم ١٤٤ - منحة المعبود) وفي طبعة (المسند) (رقم ٢٨٧): حدثنا زهير عن أبي إسحاق قال: ليس أبو عبيدة حدثني ولكن عبد الرحمن بن الأسود عبدا لله، فذكره. فأسقط من الإسناد الأسود بن يزيد، والد عبد الرحمن.

وهذا الوهم غالب الظن أنه من الطيالسي نفسه، فقد قال يونس بن حبيب أبو بشر عقب الحديث: «أظن غير أبي داود يقول: عن عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه».

ولا يقال أن الوهم من يونس لما رواه أحمد في (المسند) (٧/١٤٦ رقم ٤٠٥٦) عن الطيالسي عن زهير حدثنا أبو إسحاق قال ليس أبو عبيدة ذكره، ولكن عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه عن عبدا لله، فذكره.. وأن أحمد أوثق وأثبت من يونس؛ لأن أبا بشر يونس بن حبيب عَقَّبَ بما تقدم بعد رواية الحديث وبَيَّنَ أنه هكذا تلقى الحديث من أبي داود، فلعلل هذا الاختلاف من الطيالسي نفسه وهو مع كونه ثقة حافظ إلا أنه غلط في أحاديث.

ينظر (السير) (٩/٣٨٢) و (الكاشف) (١/٤٥٨ رقم ٢٠٨٢) و (التقريب) (رقم ٢٥٦٥/ ٤٠٦).

٢- أبو إسحاق عن أبي عبيدة عن عبد الله.

تقدم تخريج الرواية، وهي حديث الباب هنا.

٣- أبو إسحاق عن عبد الرحمن بن الأسود عن عبد الله.

أخرجه أبو يعلى الموصلي في (المسند) (٩/٢٢٩ رقم ٥٣٣٦) والدار قطني في (العلل) (٥/٣٦ رقم٤٢و٤٣) من طرقٍ عن أبي إسحاق به.

٤- أبو إسحاق عن عبد الرحمن بن يزيد عن عبد الله.

أخرجه الطبراني في (المعجم الكبير) (١٠/٧٥ رقم ٩٩٥٦) والدار قطني في (العلل) (٥/٣٥ رقم٣٦و٣٧)

عن زكريا بن أبي زائدة عن أبي إسحاق به.

٥- أبو إسحاق عن الأسود بن يزيد عن عبد الله.

أخرجه الدار قطني في (العلل) (٣٦/٥و ٣٧ رقم ٤٥و٤٦و٤٧و٤٨و٤٩و٥٠) من طرق عن أبي إسحاق به.

٦- أبو إسحاق عن عبد الرحمن بن يزيد عن الأسود بن يزيد عن عبد الله.

أخرجه الدار قطني في (العلل) (٣٥/٥ رقم ٣٨ و ٣٩ و ٤٠) من طرق عن زكريا بن أبي زائدة عن أبي إسحاق به.

وهذه الطريق والطريق الرابعة مما اختلف في إسناده على زكريا، فلتنظر مصادر التخريج آنفة الذكر.

٧- أبو إسحاق عن عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه و علقمة عن عبد الله.

أخرجه الدار قطني في (العلل) (٢٩/٥) من طريق يزيد بن عطاء عن أبي إسحاق عنه به.

٨- أبو إسحاق عن هبيرة بن يريم عن عبد الله.

أخرجه الطبراني في (المعجم الكبير) (٧٥/١٠ رقم ٩٩٥٧) من طريق سهل بن زنجلة عن الصباح بن محارب عن أبي سنان عن أبي إسحاق به.

٩- أبو إسحاق عن علقمة عن عبد الله.

أخرجه الإمام أحمد في (المسند) (٣٢٦/٧ رقم٤٢٩٩) وابن المنذر في (الأوسط) (ك آداب الوضوء - باب جماع أبواب الاستنجاء) (٣٥٠/١ رقم ٣١٢) والدار قطني (السنن) (ك الطهارة - باب الاستنجاء) (٥٥/١ رقم ٥) و (العلل) (٢٩/٥ رقم١٧) والطبراني في (الكبير) (٧٣/١٠ رقم٩٩٥١) والبيهقي في (السنن الكبرى) (ك الطهارة - باب وجوب الاستنجاء بثلاثة أحجار) (١٠٣/١) كلهم من طرق عن عبد الرزاق عن معمر بن راشد عن أبي إسحاق به.

وفيها زيادة من معمر: (إنها ركس، أتيني بحجر).

قال الدار قطني عقب الحديث كما في (العلل) (٢٩/٥): «هذه زيادة حسنة، زادها معمر، وافقه عليها أبو شيبة إبراهيم بن عثمان».

وقال الحافظ ابن حجر - بعد ذكره لحديث معمر -: «ورجاله ثقات أثبات، وقد تابع عليه معمر أبو شيبة الواسطي، وهو ضعيف»، (فتح الباري) (٢٥٧/١).

ورواية أبي شيبة هذا أخرجها الدار قطني في (السنن) (ك الطهارة - باب الاستنجاء) (٥٥/١ رقم ٥) وفي (العلل) (٣١/٥ رقم ٢٢) عنه عن أبي إسحاق به.

وقال الدار قطني عقبه في (السنن): «اختلف على أبي إسحاق في إسناد هذا الحديث..».

وله طرق أخرى عن أبي إسحاق عن علقمة عن عبد الله بمثله، دون زيادة معمر:

أخرجها الدار قطني في (العلل) (٢٩/٥-٣٠-٣١-٣٢ رقم ١٤ و ١٨ و ١٩ و ٢١ و ٢٣ و ٢٤ و ٢٥ و ٢٦ و ٢٧).

هذا ملخص الاختلاف فيه على أبي إسحاق، إلا أن متن حديث الباب صحيح لا مطعن فيه كما تقدم، والله أعلم.

٢- باب فَرْض الوضوء

[٨] قال الإمام أبو بكر بن أبي شيبة(*):

حدثنا وكيع[١] قال حدثنا الأعمش[٢] عن أبي إسحاق[٣] عن أبي عبيدة قال: قال عبد الله: (لا تُقْبَلُ صلاةٌ إلاَّ بطُهُورٍ[٤])[٥].

(*) (المصنف) (ك الطهارات - باب من قال لا تقبل صلاة إلا بطهور) (١/٥).

(١) ثقة حافظ عابد، تقدمت ترجمته عند ح (١).

(٢) ثقة حافظ، تقدمت ترجمته عند ح (٤).

(٣) ثقة مكثر عابد، اختلط بآخرة، مدلس من الثالثة، قاله الحافظ ابن حجر، تقدمت ترجمته عند ح (٣).

(٤) قوله (بطهور) قال ابن الأثير: «الطُّهُور بالضم: التَّطَهُّر، وبالفتح: الماء الذي يُتَطهَّر به ..».
(النهاية في غريب الحديث) (٣/١٤٧ - مادة طهر).

(٥) صحيحٌ.
وقد اختلف في هذا الأثر رفعاً ووقفاً.
والاختلاف فيه على أبي إسحاق السبيعي.
فرواه عنه الأعمش، واختلف عليه فيه:
فرواه عنه علي بن مسهر ووكيع - كما هو أثر الباب هنا - وأصحاب الأعمش موقوفاً.
قاله الدار قطني في (العلل) (٥/٢٨٥ س ٨٨٨).
وخالفهم علي بن هاشم فرواه عن الأعمش به مرفوعاً. ينظر (العلل) للدارقطني (٥/٢٨٥).
ومخالفته هذه لا تُحْتمل فهو أقل من أولئك الأئمة درجة وضبطاً وحفظاً وهم أكثر عدداً، قال عنه الحافظ ابن حجر «صدوق» (التقريب) (رقم ٤٨٤٤/٧٠٦).
وتابع الأعمش في روايته موقوفاً:
١- سفيان الثوري.
أخرجه الدار قطني في (العلل) (٥/٢٨٥) عن محمد بن مخلد ثنا إبراهيم الحربي ثنا عبيد الله القواريري ثنا يحيى عن سفيان عن أبي إسحاق به موقوفاً، وزاد في آخره (ولا صدقة من غلول).
والثوري ممن أخذ عن أبي إسحاق قبل اختلاطه كما في (هدي الساري) (ص٤٣١).
٢- شعبة بن الحجاج وأبو الأحوص، وكلاهما جبلٌ في الحفظ والاتقان.
قال الإمام الدار قطني: «وكذلك رواه الثوري وشعبة وأبو الأحوص عن أبي إسحاق موقوفاً. وهو الصواب» (العلل) (٥/٢٨٥).
ثم أسند رواية الثوري السابقة.
وأما عنعنة أبي إسحاق السبيعي - وهو مدلِّس كما سبق - قد أمنَّاها وزالت شبهة تدليسه برواية شعبة عنه، حيث كفانا تدليسه، كما في (معرفة السنن والآثار) للبيهقي (١/٨٦ - المقدمة).
ورواه مرفوعاً:

مسروق بن المرزبان عن يحيى بن زكريا بن أبي زائدة عن أبيه عن أبي إسحاق به مرفوعاً.
بلفظ: (لا يقبل الله صلاة بغير طُهور، ولا صدقة من غلول).
أخرجه أبو يعلى الموصلي في (معجم الشيوخ) (رقم ٢٩٧/ ٢٤١) والطبراني في (المعجم الكبير) (١٨٣/١٠ رقم ١٠٢٧٦) كلاهما عنه به.
وهذا الإسناد ضعيف؛ لأنه من رواية زكريا بن أبي زائدة عن أبي إسحاق، وزكريا هذا ممن سمع من أبي إسحاق بعد الاختلاط لا قبله، كما نص على ذلك ابن الكيال في (الكواكب النيرات) (ص٣٥٠). وينظر (التقريب) (رقم ٢٠٣٣/ ٣٣٨ - ترجمة زكريا)، ومَنْ سَمِعَ مِنْ المُخْتَلِطِ بعد اختلاطه فلا يُقْبل حديثه.
وتابع زكريا بن أبي زائدة على الرفع:
إسماعيل بن مسلم المكي عن أبي إسحاق عن أبي عبيدة به مرفوعاً بمثل لفظ زكريا.
أخرجه ابن عدي في (الكامل) (٢٨٢/١) ثنا عبدان ثنا زيد بن الحريش ثنا أبو همام عن إسماعيل بن مسلم، فذكره.
وهذا الإسناد ضعيف لأمرين:
١-إسماعيل بن مسلم المكي، أبو إسحاق، هذا تركه جماعة كابن المبارك وابن مهدي والقطان يحيى، وقال الإمام أحمد: «منكر الحديث»، وضعفه ابن معين (في رواية)، ومرة قال: «ليس بشيء» ، وقال ابن المديني: «لا يكتب حديثه»، وضعفه أبو زرعة وأبو حاتم وزاد الأخير: «ليس بمتروك يكتب حديثه»، وضعفه الدار قطني، وقال السعدي: «واهي الحديث جداً»، وقال النسائي: «متروك الحديث»، ومرة قال: «ليس بثقة»، وقال ابن عدي: «أحاديثه غير محفوظة عن أهل الحجاز والبصرة والكوفة، إلا أنه ممن يكتب حديثه»، وقال الذهبي: «ضعفوه، تركه النسائي»، ومرة قال: «متفق على ضعفه»، وقال ابن حجر: «ضعيف الحديث».
ينظر: (التاريخ الكبير) (٣٧٢/١ رقم ١١٧٩) و (الضعفاء) للعقيلي (٩١/١ رقم ١٠٤) و (الجرح والتعديل) (١٩٨/٢ رقم ٦٦٩) (التاريخ) لابن معين رواية الدوري (٣٧/٢) (الكامل) (٢٨٢/١) و (الميزان) (٢٤٨/١ رقم ٩٤٥) و (المغني في الضعفاء) (١٤٢/١ رقم ٧١٦) و (الديوان) (رقم ٤٤٨/ ٣٧) و (الكاشف) (٢٤٩/١ رقم ٤٠٨) و (تهذيب الكمال) (٣/ ١٩٨ رقم ٤٨٣) و (التقريب) (رقم ٤٨٩/ ١٤٤).
فأقل أحواله أنه ضعيف الحديث، يعتبر به، والله أعلم.
٢-سبق بيان أن أبا إسحاق السبيعي اختلط بأخرة، وعليه فلم أجد نصًّاً من إمام يفيد أن إسماعيل بن مسلم ممن سمع منه قبل أو بعد الاختلاط، فمن كان هذا حاله فأقل الأحوال أن يتوقف في حديثه عنه، إن لم يرد، ذلك أن الإمام ابن عدي نص -كما سبق- أن أحاديث إسماعيل هذا عن أهل الكوفة وآخرين غير محفوظة، وهذا الحديث كوفي، فشيخه كوفي وشيخ شيخه كوفي، وشيخ شيخ شيخه كوفي، عليه فيكون هذا من أحاديثه غير المحفوظة عن أهل الكوفة فيرد، لذا قال الحافظ الزيلعي في (تخريج أحاديث وآثار الكشاف) (٤٦٢/٢ رقم ٨٩٩): «.. وهو عند ابن عدي في كامله: عن إسماعيل بن مسلم المكي عن أبي إسحاق عن أبي عبيدة عن عبد الله مرفوعاً نحوه، وأعله بإسماعيل بن مسلم».
وروي مرفوعاً أيضاً:
أخرجه الطبراني في (المعجم الكبير) (١٠/ ١٦٠ رقم ١٠٢٠٥) عن محمد بن عبد الله الحضرمي ثنا عباد بن

أحمد العرزمي ثنا عمي عن أبيه عن إسماعيل بن أبي خالد عن أبي السفر عن أبي الأسود عن عبد الله قال: سمعت النبي ﷺ يقول: (لا يقبل الله صلاة بغير طهور، ولا صدقة من غلول، وأبدأ بمن تعول).

وهذا الإسناد ضعيف جداً، لا يفرح به.

ففيه عباد بن أحمد العرزمي، قال فيه الدار قطني: «متروك»، قال الهيثمي - بعد ذكره الحديث -: «رواه الطبراني في الكبير، وفيه عباد بن أحمد العرزمي متروك».

(سؤالات البرقاني) (رقم ٣٣٠/٤٨)، (مجمع الزوائد) (١/٢٣٢).

وينظر: (ميزان الاعتدال) (٢/٣٦٥ رقم ٤١٠٨) و (المغني في الضعفاء) (١/٤٦٣ رقم ٣٠٢٨).

وذكره ابن ماكولا في (الإكمال) (٧/٤٩) والسمعاني في (الأنساب) (٨/٤٢٩) ولم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً.

وعمه وأبوه لم أعرفهما.

وبعد ما تقدم من بيان أوجه الوقف والرفع، يترجح الوقف في رواية أبي عبيدة هذه، وهو اختيار وتصويب الإمام الدار قطني، كيف لا تكون كذلك والواقفون جمع من الأئمة الحفاظ المتقنين كالثوري وشعبة ومن سبق، أما الرافعون فلم يبلغوا منزلتهم حفظاً وإتقاناً بل وأسانيدهم لم تسْلَم من الكلام. والله أعلم.

إلا أن الأثر له حكم الرفع، فالعبادات توقيفية لا مجال للرأي فيها، **وفي الباب:**

أ - عبد الله بن عمر رضي الله عنه.

فعن مصعب بن سعد قال: دخل عبد الله بن عمر على ابن عامر يَعُودُهُ وهو مريض، فقال: ألا تدعو الله لي، يا ابن عمر؟ قال: إني سمعت رسول الله ﷺ يقول: (لا تقبل صلاة بغير طهور، ولا صدقة من غلول).

أخرجه مسلم في (الصحيح) (ك الطهارة - باب وجوب الطهارة للصلاة) (١/٢٠٤ رقم ٢٢٤).

ب- حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

قال: قال رسول الله ﷺ: (لا تقبل صلاة من أحدث حتى يتوضأ).

أخرجه البخاري في (الجامع الصحيح) (ك الوضوء - باب لا تقبل صلاة بغير طُهور) (١/٢٣٤ رقم ١٣٥- فتح) واللفظ له، ومسلم في (الصحيح) (ك الطهارة - باب وجوب الطهارة للصلاة) (١/٢٠٤ رقم ٢٢٥).

كلاهما عن عبد الرزاق أخبرنا معمر عن همام بن منبه أنه سمع أبا هريرة يقول: فذكره.

[فائدة]:

قال الحافظ ابن حجر في (فتح الباري) (١/٢٣٤) شارحاً تبويب الإمام البخاري (لا تقبل صلاة بغير طهور): «وهذه الترجمة لفظ حديث مسلم وغيره من حديث ابن عمر، وأبو داود وغيره من طريق أبي المليح بن أسامة عن أبيه، وله طرق كثيرة لكن ليس فيها شيء على شرط البخاري، فلهذا اقتصر على ذكره في الترجمة وأورد في الباب ما يقوم مقامه) أ.هـ.

وتنظر شواهده وتخريجها في (تخريج أحاديث وآثار الكشاف) للزيلعي (٢/٤٦٢-٤٦٣) و (تلخيص الحبير) (١/١٢٩) لابن حجر و (الأزهار المتناثرة) للسيوطي (رقم ١٢).

٣- باب الوضوء من الغائط والبول والنوم

[٩] قال الإمام الطبراني(*):

حدثنا علي بن سعيد الرازي(١)، قال: نا عبيد الله بن هارون الفريابي(٢)، قال: نا أيوب بن سويد(٣)، قال: نا سفيان الثوري(٤)، عن منصور(٥)، عن خيثمة(٦)، عن أبي عبيدة بن

(*) (المعجم الأوسط) (١٦١/٤ رقم٣٨٦٩). وقال: لم يرو هذا الحديث عن سفيان إلا أيوب بن سويد، تفرد به: عبيد الله بن هارون الفريابي.

(١) علي بن سعيد بن بشير بن مهران، أبو الحسن الرازي.
قال عنه الدار قطني: ((ليس في حديثه بذاك، ..حدث بأحاديث لم يتابع عليها)). وقال ابن يونس: ((كان يفهم ويحفظ)). وقال مسلمة بن قاسم: ((كان ثقة عالماً بالحديث، حدثني عنه غير واحد)). وقال ابن العماد: ((كان حافظاً لم يكن بذاك. فأقل أحواله أنه يعتبر بحديثه، ولا يحتمل تفرده)). والله أعلم.
ينظر في: (سؤالات السهمي للدار قطني) (رقم ٢٤٤/٣٤٨) و (سير أعلام النبلاء) (١٤٥/٤) و (ميزان الاعتدال) (١٣١/٣ رقم ٥٨٥٠) و (المغني في الضعفاء) (١٦/٢ رقم ٤٢٦٩) و (ذيل ديوان الضعفاء) (رقم ٢٧٨/ ٤٩) و (تذكرة الحفاظ) (٧٥٠/٢) و (لسان الميزان) (٢٣١/٤ رقم ٦١٥) و (شذرات الذهب) (٢٣٢/٢) و (طبقات الحفاظ) (رقم ٧٢٣/ ٣١٨).

(٢) عبيد الله بن هارون، هو عبيد الله بن محمد بن هارون، المقدسي، أبو الحسن، المعروف بالفريابي.
ذكره ابن أبي حاتم في (الجرح والتعديل) ولم ينقل فيه جرحاً ولا تعديلاً، إلا أنه قال: «سمع منه أبي ببيت المقدس»، (٣٣٥/٥ رقم ١٥٨٥). وذكره ابن حبان في كتابه (الثقات) (٤٠٦/٨) وقال: «مستقيم الحديث».

(٣) أيوب بن سويد الرَّملي، أبو مسعود الحميري، السَّيْباني -بمهملة مفتوحة ثم تحتانية ساكنة ثم موحدة، (ت ١٩٣هـ)، وقيل (٢٠٢هـ).
ضعفه الإمام أحمد وجماعة، وقال البخاري: ((يتكلمون فيه))، وقال أبو حاتم: ((لين الحديث))، وقال ابن معين: ((ليس بشيء يسرق الحديث))، وقال النسائي: ((ليس بثقة))، ومرة قال: ((متروك الحديث))، وذكره ابن حبان في كتابه (الثقات) وقال: ((كان رديء الحفظ يخطئ ..))، وقال ابن حجر: «صدوق يخطئ»، وهذا من الحافظ -رحمه الله- فيه بُعْد فلم يوصف الرجل بصدق، وأقرب من ذلك قوله فيه في (الفتح): ((ضعيف)).
ينظر (الكامل) (٣٥١/١) و (تاريخ) رواية الدوري عن ابن معين (٤٩/٢) و (التاريخ الكبير) (٤١٧/١ رقم١٣٣٣) و (والجرح والتعديل) (٢٤٩/٢ رقم٨٩١) و(الضعفاء والمتروكين) للنسائي (رقم٢٩: ٢٨٤) و(المجتبى) (ك الجمعة - باب ذكر الساعة التي يستجاب فيها الدعاء) (١٢٩/٣ رقم ١٤٣١) و (الثقات) (١٢٥/٨) و (تهذيب الكمال) (٤٧٤/٣ رقم ٦١٦) و (الكاشف) (٢٦١/١ رقم ٥١٨) و (الميزان) (٢٨٧/١ رقم ١٠٧٩) و (المغني) (١٥٤/١ رقم ٨١١) و (ديوان الضعفاء) (رقم ٥١٢/ ٤٢) و (التقريب) (رقم ٦٢٠/ ١٥٩) و (الفتح) (٣٨٥/٩).

(٤) سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري، أبو عبد الله الكوفي، ثقة حافظ فقيه عابد حجة، (ت ١٦١هـ) وله (٦٤ سنة)، (التقريب) (رقم ٣٩٤/٢٤٥٨).

(٥) منصور هو ابن المعتمر بن عبد الله السلمي، أبو عتاب بمثناة ثقيلة ثم موحدة، الكوفي، ثقة ثبت وكان لا يدلس، (ت ١٣٢هـ)، والثوري أثبت الناس فيه. (التقريب)(رقم ٩٧٣/٦٩٥٦)
وينظر (تهذيب الكمال) (٥٤٨/٢٨).

(٦) خيثمة هو ابن عبد الرحمن بن أبي سبرة ، بفتح المهملة وسكون الموحدة، الجعفي ، الكوفي ثقة وكان يرسل، (ت بعد سنة ٨٠هـ)، (التقريب) (رقم ٣٠٤/١٧٨٣).

عبدا لله. قال: (كان عبد ا لله بن مسعود يقول: كانَ رسولُ ا لله ﷺ يأْمُرنا، ونحن معه، أنْ لا نَنْزِعَ خِفَافنا ثلاثة أيامٍ ولياليهنَّ إِلاَّ مِنْ جنابةٍ، ولكن[١] مِنْ غائطٍ وبولٍ ونومٍ)[٢].

---

(١) قال الخطابي: «كلمة "لكن" موضوعة للاستدراك، وذلك لأنه قد تقدمه نفي واستثناء وهو قوله «كان يأمرنا أن لا ننزع خفافنا ثلاثة أيام ولياليهن إلا من جنابة » ثم قال: «لكن من بول وغائط ونوم» فاستدركه بلكن، لِيُعْلَمَ أن الرُّخْصَةَ إنما جاءت في هذا النوع من الأحداث دون الجنابة، فإن المسافر الماسح على خفه إذا أجنب كان عليه نزع الخف وغسل الرجل مع سائر البدن، وهذا كما تقول: ما جاءني زيد لكن عمرو، وما رأيت زيداً لكن خالداً»، (معالم السنن) (١/١٢٠).

(٢) حسن لغيره.

لم أقف على من أخرجه.

وقال الهيثمي في (مجمع الزوائد) (١/٢٦٤): «..رواه الطبراني في الأوسط وفيه أيوب بن سويد وهو ضعيف، ولكن ذكره ابن حبان في (الثقات) وقال: رديء الحفظ يخطئ».

والحديث له شاهد صحيح من حديث صفوان بن عسَّال المرادي رضي ا لله عنه، بلفظ: (كان رسول ا لله ﷺ يأمرنا إذا كنا سفراً، أن لا ننزع خفافنا ثلاثة أيام ولياليهن إلا من جنابة، ولكن من غائط وبول ونوم).

أخرجه:

الترمذي في (الجامع) (ك الطهارة – باب المسح على الخفين للمسافر والمقيم) (١/١٥٩ رقم ١٩٦) واللفظ له، و(ك الدعوات – باب في فضل التوبة والاستغفار..) (٥/٥٤٥-٥٤٦ رقم ٣٥٣٥-٣٥٣٦) والنسائي في (المجتبى) (ك الطهارة – باب التوقيت في المسح على الخفين للمسافر) (١/٨٩-٩٠ رقم ١٢٦-١٢٧) و (ك الطهارة – باب الوضوء من الغائط والبول) (١/١٠٥ رقم ١٥٨) و (ك الطهارة – باب الوضوء من الغائط) (١/١٠٦ رقم ١٥٩) وابن ماجه (ك الطهارة وسننها – باب الوضوء من النوم) (١/١٦١ رقم ٤٧٨) و أحمد في (المسند) (٤/٢٣٩-٢٤٠) والطيالسي في (المسند) (ك الطهارة – باب توقيت مدة المسح) (١/٥٥ – ٥٦ رقم ١٩٦- منحة المعبود) والشافعي في (المسند) (ك الطهارة: باب في المسح على الخفين) (١/٤١ رقم ١٢٢ -ترتيبه) وفي "الأم" (الطهارة – باب توقيت المسح على الخفين) (١/٣٤-٣٥) وعبد الرزاق في (المصنف) (ك الطهارة – باب كم يمسح على الخفين) (١/٢٠٤-٢٠٥ رقم ٧٩٢-٧٩٣-٧٩٥) و الحميدي في (المسند) (١/٣٨٨ رقم ٨٨١) وابن أبي شيبة في (المصنف) (ك الطهارات – باب في المسح على الخفين) (١/١٧٧-١٧٨) وابن خزيمة في (الصحيح) (ك الوضوء – باب جماع أبواب الأحداث الموجبة للوضوء) (١/١٣ رقم ١٧) و (ك الوضوء – باب الدليل على أن لابس أحد الخفين قبل غسل كلا الرجلين...) (١/٩٧ رقم ١٩٣) والطوسي في (مستخرجه على جامع الترمذي) (باب المسح على الخفين للمسافر والمقيم) (١/٢٩٥ رقم ٧٩ – ولم يذكر الباب تحت كتاب معين) وابن المنذر في (الأوسط) (ك الطهارة: باب الوضوء من البول) (١/١٣٢ رقم ١٨) (ك الطهارة – باب ذكر الوضوء من النوم) (١/١٤٢ رقم٣٤) والطحاوي في (شرح معاني الآثار) (ك الطهارة – باب المسح على الخفين كم وقته للمقيم والمسافر) (١/٨٢) و ابن حبان في (صحيحه) (ك الطهارة: باب نواقض الوضوء – ذكر الخبر الدال على أن الرقاد الذي هو النعاس ...)

(٣/٣٨١-٣٨٢ رقم ١١٠٠-الإحسان) و (ك الطهارة : باب المسح على الخفين وغيرهما - ذكر البيان بأن المسح على الخفين إنما...) (١٤٧/٤-١٤٨ رقم ١٣١٩-الإحسان) و (ك الطهارة : باب المسح على الخفين وغيرهما - ذكر البيان بأن المسح على الخفين للمقيم والمسافر ...) (١٤٩/٤-١٥٠ رقم ١٣٢٠-١٣٢١ - الإحسان) (ك الطهارة: باب المسح على الخفين وغيرهما - ذكر البيان بأن المسح على الخفين إنما أبيح إذا أدخل المرء رجليه...) (١٥٥/٤ رقم ١٣٢٥) والطبراني في (المعجم الكبير) (٦٦/٨-٧٨ رقم ٧٣٥١ و ٧٣٥٢ و ٧٣٥٣ و ٧٣٥٤ و ٧٣٥٥ و ٧٣٥٦ و ٧٣٥٧ و ٧٣٥٨ و ٧٣٥٩ و ٧٣٦٠ و ٧٣٦١ و ٧٣٦٢ و ٧٣٦٣ و ٧٣٦٤ و ٧٣٦٥ و ٧٣٦٦ و ٧٣٦٧ و ٧٣٦٩ و ٧٣٧٠ و ٧٣٧٢ و ٧٣٧٣ و ٧٣٧٥ و ٧٣٧٦ و ٧٣٧٧ و ٧٣٨٤) والدارقطني في (السنن) (ك الطهارة: باب الرخصة في المسح على الخفين ...) (١٩٦/١-١٩٧ رقم ١٥) والخطابي في (معالم السنن) (ك الطهارة: باب التوقيت في المسح) (١١٨/١-١١٩) وأبو نعيم في (الحلية) (٣٠٨/٧) وابن حزم في (المحلى) (كتاب الطهارة - مسئلة المسح على كل ما لبس في الرجلين رقمها ٢١٢) (٨٣/٢) و البيهقي في (السنن الكبرى) (ك الطهارة: باب الوضوء من البول والغائط و باب الوضوء من النوم وباب التوقيت في المسح على الخفين وباب رخصة المسح لمن لبس الخفين على الطهارة وباب خلع الخفين وباب غسل الرجلين في الغسل من الجنابة) (١١٤/١-١١٨-٢٧٦-٢٨٢-٢٨٩) والخطيب البغدادي في (تاريخ بغداد) (٢٢٢/٩) و (٧٨/١٢) وابن عبد البر في (جامع بيان العلم) (باب ذكر حديث صفوان بن عسال في فضل العلم) (١٥٩/١ رقم ١٦٦-١٦٧-١٦٨) والبغوي في (شرح السنة) (ك الطهارة: باب الوضوء من النوم) (٣٣٥/١-٣٣٦ رقم ١٦١-١٦٢) و الضياء المقدسي في (المختارة) (٣٢/٨-٣٧ رقم ٢١ و ٢٢ و ٢٣ و ٢٤ و ٢٥ و ٢٦ و ٢٧ و ٢٨ و ٢٩ و ٣٠).

كلهم من طرقٍ كثيرة عن عاصم بن بهدلة عن زر بن حبيش به، بعضهم مثله وبعضهم نحوه، وعند بعضهم مطولاً يحتوي على فضل طلب العلم والتوبة وغير ذلك.

قال الترمذي: «حسن صحيح»، ونقل أيضاً عن البخاري قوله: «أحسن شيء في هذا الباب حديث صفوان ابن عسّال المرادي».

وقال أبو نعيم: «رواه الكبار عن سفيان فيهم عبد الرزاق، وعلي بن عبد الله، والحميدي وأحمد بن حنبل وإسحاق في آخرين. ورواه الناس عن عاصم منهم الثوري وشعبة والحمادان ومعمر وزهير وزيد بن أبي أُنيسة ومسعر، وعمرو بن قيس، ومالك بن مغول، وشريك وعلي بن صالح، وروح بن القاسم وهمام وأبو عوانة في آخرين».

وصححه ابن خزيمة وابن حبان. وقال ابن عبد البر: «...حديث صحيح حسن ثابت محفوظ مرفوع ...». وصححه الضياء المقدسي.

واحتج به الشافعي وابن المنذر والخطابي وابن حزم والبغوي.

وصححه النووي في (المجموع) (٤٧٩/١) فقال: ((صحيح رواه الشافعي في "مسنده" وفي "الأم" والترمذي والنسائي وغيرهم بأسانيد صحيحة ..» ثم نقل قول الترمذي السابق.

وحسنه الألباني في (الإرواء) (١٤٠/١ رقم ١٠٤).

ومدار إسناد الحديث على:

عاصم بن بهدلة أو ابن أبي النجود الكوفي، إمام القراءة المعروف، وسبق بيان حاله وأنه حسن الحديث، كما قال الإمام الذهبي، سيما وأنه لم يختلف الرواة عليه في هذا الحديث بل كلهم جعلوه من حديث زر.
لأنه تُكلّم في حديثه عن زر وأبي وائل، وهنا قد سلم من هذا الكلام.ينظر (شرح علل الترمذي) (٢/٧٨٨).
ومع ذلك فلم يتفرد عاصم بن بهدلة، بل توبع:

١- طلحة بن مصرف عن زر به.

أخرجه الطبراني في (الكبير) (٨/٦٥ رقم ٧٣٤٩) وفي (الصغير) (١/ ١٣٢ رقم ١٩٨) من طريق أبي جناب الكلبي عن طلحة به.
إلا أن الإسناد لم يسلم من الضعف بسبب أبي جناب يحيى بن أبي حية الكلبي، ضعفه أكثر الأئمة كالنسائي والدار قطني وغيرهما، وعده الحافظ من أهل المرتبة الخامسة من المدلسين، كما في (تعريف أهل التقديس) (رقم ١٥٢/ ١٨٣). وينظر (الميزان) (٤/٣٧١) و (التقريب) (رقم ٧٥٨٧/١٠٥٢).
وقال الحافظ ابن حجر عن هذه الطريق: «لكن حديث طلحة عند الطبراني بإسناد لا بأس به» (التلخيص) (١/١٥٧).

٢- حبيب بن أبي ثابت عن زر به نحوه.

أخرجه الطبراني في (الكبير) (٨/٦٦ رقم ٧٣٥٠) من طريق عبد الكريم بن أبي المخارق أخبرني حبيب بن أبي ثابت به، فذكره.
وعبد الكريم متفق على ضعفه، وتركه النسائي والدار قطني.
قال الذهبي: «وقد أخرج له البخاري تعليقاً، ومسلم متابعة، وهذا يدل على أنه ليس بمطّرح». أي يقبل في الاعتبار. لذا قال عنه الحافظ ابن حجر: «ضعيف..».
(الميزان) (٢/٦٤٦ رقم ١٥٧٢) و (التقريب) (رقم ٤١٨٤/ ٦١٩) وينظر (الكاشف) (١/٦٦١ رقم ٣٤٣٢) وحاشية سبط ابن العجمي على الكاشف.
فهاتان المتابعتان - مع ما فيهما من ضعف - تقويان حديث عاصم وتشدّانه.
بل تابع عاصم بن بهدلة جماعة كثر، قال الحافظ ابن حجر نقلاً عن ابن السكن - عند هذا الحديث -:
«قلت: [أي ابن حجر] قال ابن السكن في "كتاب الصحابة": لم يتابع الصعق بن حزن عليه. وقد روي حديث صفوان بن عسال -بطوله- في قصة المسح على الخفين، وقصة التوبة، والمرء مع من أحب، وفضل طلب العلم، عاصم عن زر عنه. ورواه عن عاصم أكثر من ثلاثين من الأئمة، منهم السفيانان والحمادان وسردهم.
قال: ورواه عن زر مع عاصم، حبيب بن أبي ثابت، وزبيد اليامي، وإسماعيل بن أبي خالد ومحمد بن سوقة، وطلحة بن مصرف، وعلي بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، وأبو سعد البقال، وعبدالكريم أبو أمية، وعبد الوهاب بن بخت وغيرهم.
وروى سعيد بن أبي أيوب عن عبد الرحمن بن مرزوق ولا نعرف سماعه منه» أهـ.
من (النكت الظراف) (٤/١٩٣-١٩٤). وينظر (تلخيص الحبير) (١/١٥٧-١٥٨).

٤- باب ما جاء في الاستتار عند الغسل

[١٠] قال الإمام ابن ماجه(*):

حدثنا محمد بن عبيد بن ثعلبة الحماني(١) ثنا عبد الحميد أبو يحيى الحِمَّاني(٢) ثنا الحسن بن عمارة(٣) عن...

(*) (السنن) (ك الطهارة وسننها - باب ما جاء في الاستتار عند الغسل) (١/٢٠١ رقم٦١٥).

(١) محمد بن عبيد بن محمد بن ثعلبة بن حميد العامري الكوفي الحِمّاني - بكسر المهملة وتشديد الميم - لنزوله في بني حِمَّان، المعروف بالحُوْت.

ذكره ابن حبان في كتابه (الثقات)، وقال عنه الذهبي: «وثقه ابن حبان». وقال الحافظ ابن حجر: «مقبول».

و لم أقف على أقوال أخرى فيه، فهو دائر في درجة الاعتبار، حيث يتابع وإلا فلين الحديث، كما قاله الحافظ ابن حجر. والله أعلم.

ينظر (الثقات) (٩/١٢١)، (المعجم المشتمل) (رقم ٩٠٤/٢٥٩) ، (تهذيب الكمال)(٢٦/٦٩ رقم٥٤٤٥)، (الكاشف)(٢/١٩٨ رقم ٥٠٣٣)، (الميزان)(٣/٦٣٨ رقم ٧٩١٥)، (ذيل ديوان الضعفاء)(رقم ٤٥٩/ ٦٧)، (لسان الميزان)(٥/٢٧٦ رقم ٩٤٦)، (تهذيب التهذيب)(٩/٣٣١)، (خلاصة تذهيب تهذيب الكمال) (٢/٤٣٥ رقم ٦٤٨٠)، (التقريب) (رقم ٦١٥٩/ ٨٧٥).

(٢) هو عبد الحميد بن عبد الرحمن الحِمَّاني، بكسر المهملة وتشديد الميم، أبو يحيى الكوفي، لقبه بَشْمِين، بفتح الموحدة وسكون المعجمة وكسر الميم بعدها تحتانية ساكنة ثم نون، (ت ٢٠٢هـ).

وثقه يحيى بن معين، والنسائي وابن شاهين ، وذكره ابن حبان في (الثقات). وضعفه أحمد وابن معين في رواية وابن سعد، وقال النسائي مرة: «ليس بالقوي». وعدّه ابن عدي ممن يكتب حديثه.

وقال الحافظ ابن حجر: «صدوق يخطئ، ورمي بالإرجاء».

فالرجل دائر فيمن يكتب حديثه ويعتبر به، والله أعلم.

ينظر: (طبقات ابن سعد) (٦/٣٩٩) و(التاريخ) لابن معين رواية الدوري (٢/٣٤٣) و(التاريخ) لابن معين رواية الدارمي (رقم ٦٧٤/ ١٨٦)، (التاريخ الكبير) للبخاري (٦/٤٥ رقم ١٦٥٣) و(الجرح والتعديل) (٦/١٦ رقم ٧٩) و(الثقات) لابن حبان (٧/١٢١) و(الثقات) لابن شاهين (رقم ٩١٢/١٥٩) و(الكامل) لابن عدي (٥/١٩٥٨) و(الضعفاء والمتروكين) لابن الجوزي (٢/٨٦ رقم ١٨٣٢) و(ميزان الاعتدال) (٢/٥٤٢ رقم ٤٧٨٤) و(الكاشف) (١/ ٦١٧ رقم ٣١١٤) و(ديوان الضعفاء) (رقم ٢٤٠٨/ ٢٣٨) و(تهذيب الكمال)(١٦/ ٤٥٢ رقم ٣٧٢٥) و(هدي الساري) (ص٤١٦) و(التقريب)(رقم ٣٧٩٥/ ٥٦٦).

(٣) الحسن بن عُمارة البجلي مولاهم، أبو محمد الكوفي، قاضي بغداد، (ت ١٥٣هـ).

قال عنه أحمد بن حنبل وأبو حاتم ومسلم والنسائي والدارقطني: «متروك الحديث». وقال ابن معين: «لا يكتب حديثه»، وقال مرة: «ليس حديثه بشيء». وذهب ابن المديني إلى أنه كان يضع الحديث، وقال شعبة: «يكذب». وقال الساجي: «ضعيف الحديث، متروك، أجمع أهل الحديث على ترك حديثه». وقال الجوزجاني: «ساقط». وقال ابن حبان: «كان بلية الحسن بن عمارة أنه كان يدلس عن الثقات ما وضع عليهم

... المنهال بن عمرو[1] عن أبي عبيدة عن عبد الله بن مسعود قال: قال رسول الله ﷺ: (لا يَغتسلنَّ أحدكمْ بأرضِ فَلَاةٍ[2]، ولا فَوْقَ سَطْحٍ لا يُوَارِيهِ[3]، فإنْ لم يكن يَرى؛

الضعفاء...». وقال الحافظ ابن حجر: «متروك». وعدَّه من أهل الطبقة الخامسة من المدلسين.

فالرجل مطرَّح الحديث لا يقبل حديثه ولا يعتبر به لضعفه الشديد جداً، الواصل حدَّ التَّرك، زيادة على ذلك تدليسه عن الضعفاء، والله أعلم.

ينظر: (الجرح والتعديل) (٢٧/٣ رقم ١١٦) و (الضعفاء والمتروكون) للنسائي (رقم ٢٨٨/١٤٩) و (الضعفاء والمتركون) للدار قطني (رقم ١٩٢/١٨٦) و(الشجرة في أحوال الرجال)(رقم ٦٢/٣٧) و(المجروحين) لابن حبان (٢٢٩/١) و (الضعفاء) للعقيلي (٢٣٧/١ رقم ٢٨٦) و (تاريخ بغداد) (٣٤٥/٧) و (الكامل) (٦٩٨/٢ – وأطال في ترجمته) و (ميزان الاعتدال) (٥١٣/١ رقم ١٩١٨) و (ديوان الضعفاء) (رقم ٨٤/٩٣٧) و (الكاشف) (٣٢٨/١ رقم١٠٥١) و (تهذيب الكمال) (٢٦٥/٦ رقم ١٢٥٢) و (تهذيب التهذيب) (٣٠٤/٢) و (التقريب) (رقم ١٢٧٤/ ٢٤٠) و (تعريف أهل التقديس) (رقم ١٧٤/١٣٤).

(١) المنهال بن عمرو الأسدي مولاهم، الكوفي.

وثقه ابن معين والنسائي والعجلي وابن شاهين، وذكره ابن حبان في كتاب (الثقات).

وقال الدار قطني: «صدوق»، وقال الحاكم: «غمزه يحيى القطان».

وترك حديثه شعبة بسبب سماع صوت طنبور من بيته، ولم يعتبر الأئمة هذا جرحاً كما في (هدي الساري) (ص٤٤٦)، وقال ابن حزم: «ليس بالقوي».

وقال الحافظ ابن حجر: «صدوق ربما وهم». وقال في (الفتح): «صدوق» بدون قوله (ربما وهم).

والذي يظهر من ترجمته أنه أعلى من ذلك وهو إلى الثقة أقرب، ولم يظهر لي من خلال النظر في ترجمته من نسبه إلى الوهم أو ذكر ما يدل عليه. والعلم عند الله.

ينظر: (تاريخ ابن معين) رواية الدوري (٥٩٠/٢) و (الجرح والتعديل) (٣٥٦/٨ رقم ١٦٣٤) و (المحلى) (٢٢/١) و (الثقات) لابن شاهين (رقم ٢٣١/١٤١٢) و (معرفة الثقات) للعجلي (٣٠٠/٢ رقم ٨٠٠) وسؤالات الحاكم للدار قطني (رقم ٤٨٤/ ٢٧٣) و (الكامل) (٢٣٣١/٦) و (سير أعلام النبلاء) (١٨٤/٥) و (معرفة الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد) (رقم ١٧٩/٣٤١) و (الكاشف) (٢٩٨/٢ رقم٥٦٥٣) و (تهذيب الكمال) (٥٦٨/٢٨ رقم ٦٢١٠) و (خلاصة تذهيب تهذيب الكمال) (٥٩/٣ رقم ٧٢٢٣) و (هدي الساري) (ص٤٤٦) و (فتح الباري) (٥٥٧/٨) و (التقريب) (رقم ٦٩٦٦/ ٩٧٤).

(٢) قوله (الفلاةُ): المفازة، والفلاة من معانيها: الصحراء الواسعة، والجمع فَلاً وفَلَواتٌ وفُلِيٌّ وفِلِيٌّ.

ينظر (لسان العرب) (٣٤٧٠/٦ – مادة: فلا) و (شرح سنن ابن ماجه) للسندي (٢١٣/١).

(٣) قوله (لا يواريه): أي لايستره، يقال ورَّيْتُ الشيء وواريتُهُ، أي: أخفيتُه وسترتُه، وتَوَارى أي: اسْتَتَر.

ينظر (النهاية) (١٧٧/٥) و(لسان العرب) (٤٨٢٢/٨) و (شرح سنن ابن ماجه) للسندي (٢١٣/١).

فإنَّه يُرى)[١].

---

(١) ضعيف جداً.

أخرجه ابن عدي في (الكامل) (٢/٧٠٤) من طريق مأمون المصري ثنا الحسين بن محمد بن هشام السدوسي قال ثنا عبد الرحمن بن عثمان ثنا الحسن بن عمارة به نحوه.

قال البوصيري في (مصباح الزجاجة) (١/٢٢٦ رقم٢٣٦): «هذا إسناد ضعيف، وأبو عبيدة قيل لم يسمع من أبيه عبد الله بن مسعود، والحسن بن عمارة مجمع على ترك حديثه، وللمتن شاهد من حديث أم هانئ في الصحيحين». وينظر: (شرح سنن ابن ماجه) للسندي (١/٢١٣).

وقال الشيخ الألباني: «ضعيف جداً». (ضعيف الجامع) (رقم ٦٣٥٦/ ٩١٧) وفي (ضعيف سنن ابن ماجه) (رقم١٣٥/٤٧).

وحديث أم هانئ رضي الله عنها الذي أشار إليه البوصيري أخرجه:

البخاري في (الجامع الصحيح) (ك الغسل – باب التستر في الغسل عند الناس) (١/٣٨٧ رقم٢٨٠ – فتح) و مسلم (الصحيح) (ك الحيض – باب تستر المغتسل بثوب ونحوه) (١/٢٦٥ رقم ٣٣٦) كلاهما من طريق مالك عن أبي النضر أن أبا مُرَّة مولى أم هانئ بنت أبي طالب أخبره أنه سمع أم هانئ بنت أبي طالب تقول: (ذهبت إلى رسول الله ﷺ عام الفتح فوجدته يغْتَسِل وفاطمة تستره، فقال: من هذه؟ فقلت: أم هانئ).

واللفظ للبخاري، وعند مسلم (وفاطمة ابنته تستره بثوب).

وتنظر مواطنه في (الصحيحين) في (تحفة الأشراف) (١٢/٤٥٨ رقم ١٨٠١٨).

وفي الباب حديث عبد الله بن جعفر رضي الله عنه.

ولفظه: (أردفني رسول الله ﷺ ذات يوم خَلْفَهُ، فأسرَّ إليَّ حديثاً لا أحدِّث به أحداً من الناس، وكان أحبَّ ما استتر به رسول الله ﷺ لحاجته، هدف أو حائش نخل).

أخرجه مسلم في (الصحيح) (ك الحيض – باب ما يستتر به لقضاء الحاجة) (١/٢٦٨ رقم ٣٤٢).

وقوله (هدف أو حائش نخل): الهدف ما ارتفع من الأرض من بناء أو كثيب رمل أو جبل، وحائش نخل: جماعة النخل أو بستان النخل. ينظر (نيل الأوطار) (١/٧٦).

والخلاصة:

أن حديث الباب ضعيف جداً لوجود الحسن بن عمارة، فهو متروك الحديث ومدلس من الخامسة وقد عنعن، ولعدم سماع أبي عبيدة من أبيه للمرفوعات، إلا أن الحضَّ على الاستتار عند الغسل ولقضاء الحاجة وردت به السنة وهو من هدي النبي ﷺ كما سبق من حديث أم هانئ وعبد الله بن جعفر والله أعلم.

٥- باب الوضوء من القُبْلة واللمس والمباشرة

[١١] قال الإمام عبد الرزاق الصنعاني(*):

عن ابن عيينة(١) عن الأعمش(٢) عن إبراهيم(٣) قال: سمعت أبا عبيدة بن عبد الله يقول، قال ابن مسعود: (القُبْلَةُ مِنْ اللَّمْسِ ومِنْها الوُضُوء)(٤).

(*) (المصنف) (ك الطهارة – باب الوضوء من القبلة واللمس والمباشرة) (١/١٣٣ رقم٥٠٠).

(١) هو سفيان بن عيينة بن أبي عمران ميمون الهلالي، أبو محمد الكوفي ثم المكي، ثقة حافظ فقيه، إمام حجة إلا أنه تغير حفظه بآخره، وكان ربما دلس لكن عن الثقات، (ت١٩٨هـ) وله (٩١ سنة)(التقريب)(رقم ٣٩٥/٢٤٦٤).

(٢) ثقة حافظ، مدلس من المرتبة الثانية، تقدمت ترجمته ح (٤).

(٣) إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود النخعي، أبو عمران الكوفي الفقيه، ثقة إلا أنه كان يرسل كثيراً، (ت ٩٦هـ) ، (التقريب) (رقم٢٧١/١١٨).

(٤) صحيح.

أخرجه الطبراني في (الكبير) (٩/٢٨٥ رقم ٩٢٢٧) عن إسحاق الدبري عن عبد الرزاق به مثله.

وابن أبي شيبة في (المصنف) (ك الطهارات – باب قوله ﴿أَوْ لَٰمَسْتُمُ ٱلنِّسَآءَ﴾) (١/١٦٦)، وابن جرير الطبري في (التفسير) (٥/١٠٤) كلاهما عن ابن فضيل عن الأعمش به مثلَه.

إلا أن ابن أبي شيبة زاد (واللمس ما دون الجماع).

والدار قطني في (السنن) (ك الطهارة – باب صفة ما ينقض الوضوء وما روى في الملامسة والقبلة) (١/١٤٥ رقم ٤٤) من طريق سفيان الثوري عن الأعمش به نحوه.

وأخرجه أيضاً عن (سفيان) مهمل (١/١٤٥ رقم ٤٥) من طريق أحمد بن سنان – وهو ثقة حافظ – نا عبدالرحمن نا سفيان به نحوه.

وعبد الرحمن هو ابن مهدي الإمام الثقة الحافظ، وهو يروي عن السفيانين (الثوري وابن عيينة).

وعلى كلٍّ ما دام أن المهمل ثقة فلا يضر الأثر شيئاً، لذا عقب الإمام الدار قطني بعد كل أثر منهما بقوله: "صحيح".

وأخرجه أيضاً:

ابن أبي شيبة في (المصنف) (ك الطهارات – باب من قال فيها الوضوء) (١/٤٥) والدار قطني في (السنن) (ك الطهارة – باب صفة ما ينقض الوضوء وما روي في الملامسة والقبلة) (١/١٤٥ رقم ٤٣) والبيهقي في (معرفة السنن والآثار) (ك الطهارة – باب الوضوء من الملامسة) (١/٢١٤ رقم ١٧٥) كلهم من طريق هشيم وحفص عن الأعمش به مثله، وقال الدار قطني: "صحيح".

وأخرجه الدار قطني في (السنن) (ك الطهارة – باب صفة ما ينقض الوضوء وما روي في الملامسة والقبلة) (١/١٤٥ رقم ٤٣) والبيهقي في (السنن الكبرى) (ك الطهارة – باب الوضوء من الملامسة) (١/١٢٤) كلاهما من طريق هشيم عن الأعمش به مثله، وزادا (واللمس ما دون الجماع).

[١٢] قال الإمام عبد الرزاق الصنعاني(*):

عن معمر[١] عن الأعمش[٢] عن إبراهيم[٣] عن أبي عبيدة أنَّ ابن مسعود قال: (يتوضَّأُ الرَّجلُ من المباشرةِ[٤]، ومِنَ اللَّمسِ بيدِهِ، ومِنَ القُبْلَةِ إذا قَبَّلَ امرأتَه، وكانَ يقولُ في هذه الآية ﴿أَوْلَامَسْتُمُ النِّسَاءَ﴾[٥] قال: هو الغَمْزُ[٦])[٧].

وقال الدار قطني: «صحيح». وقال البيهقي: «هكذا رواه الثوري وشعبة عن الأعمش».

رواية الثوري سبق بيانها، أما رواية شعبة فأخرجها: الدارقطني في (السنن) (ك الطهارة – باب صفة ما ينقض الوضوء وما روي في الملامسة والقبلة) (١/١٤٥ رقم ٤٦) من طريق أبي بكر النيسابوري نا أبو الأزهر نا روح ثنا شعبة عن الأعمش به، بلفظ: (القبلة من اللماس). قال الدار قطني: «صحيح».

وأخرجه أيضاً:

ابن جرير في (التفسير) (٥/١٠٤) من طريق تميم بن المنتصر أخبرنا إسحاق عن شريك عن الأعمش به مثله.

(*) (المصنف) (ك الطهارة – باب الوضوء من القبلة واللمس والمباشرة) (١/١٣٣ رقم٤٩٩).

(١) معمر بن راشد الأزدي مولاهم، أبو عروة البصري، نزيل اليمن، ثقة ثبت فاضل إلا أن في روايته عن ثابت والأعمش وعاصم بن أبي النجود وهشام بن عروة شيئاً، وكذا فيما حدَّث به بالبصرة، (ت ١٥٤هـ) وله (٥٨ سنة). (التقريب) (رقم ٦٨٥٧/ ٩٦١).

ينظر (الجرح والتعديل) (٨/٢٥٥ رقم ١١٦٥) و (العلل) للدارقطني (٤/ل ٣٩) حيث قال: «سيء الحفظ لحديث قتادة والأعمش»، (بواسطة محقق "تهذيب الكمال") و (تهذيب الكمال) (٢٨/٣٠٣ رقم ٦١٠٤) و (الميزان) (٤/١٥٤ رقم ٨٦٨٢) و (شرح علل الترمذي) (٢/٧٧٤ و ٨٠٤) و (تهذيب التهذيب) (١٠/٢٤٥) و (هدي الساري) (ص٤٤٤).

(٢) ثقة حافظ، مدلس من الثانية، تقدمت ترجمته ح (٤).

(٣) ثقة إلا أنه يرسل كثيراً، تقدمت ترجمته ح (١١).

(٤) قوله (المباشرة): قال ابن الأثير: «أراد بالمباشرة الملامسة، وأصله مِنْ لَمْسِ بَشَرَة الرجل بشرة المرأة، ...، وقد ترد بمعنى الوطء في الفرج وخارجاً منه». (النهاية) (١/١٢٩)

(٥) سورة النساء: آية رقم (٤٣).

(٦) قوله (الغَمْز): قال ابن الأثير: «والغَمْز: العَصْر و الكَبْس باليد ...، وبعضهم فسَّر (الغَمْز) في بعض الأحاديث بالإشارة، كالرَّمز بالعين أو الحاجب أو اليد». (النهاية) (٣/٣٨٥)

(٧) حسن لغيره.

أخرجه الطبراني في (الكبير) (٩/٢٨٥ رقم ٩٢٢٦) من طريق إسحاق الدبري عن عبد الرزاق به مثله.

ذكر الأثر ابن عبد البر في (الاستذكار) (باب الوضوء من قبلة الرجل امرأته) (١/٣١٩-٣٢٠) ثم قال: «ذكره وكيع عن الأعمش، إلا أنهم يقولون: لم يسمع أبو عبيدة من أبيه».

قال الهيثمي في (مجمع الزوائد) (١/٢٥٢): «رواه الطبراني في الكبير، وأبو عبيدة لم يسمع من أبيه».

وإسناد أثر الباب فيه ضعف لأنه من رواية معمر عن الأعمش، وهي رواية متكلَّم فيها –كما سبق–، إلا أن الأثر السابق رقم (١١) والآتي رقم (١٣) يُعضّدَانه ويشدانه، مما يجعله في درجة القبول، والله أعلم.

[١٣] قال الإمام أبو عبد الله الحاكم النيسابوري(*):

حدثنا أبو بكر بن إسحاق[١] انبأ العباس بن الفضل الأسْفَاطي[٢] ثنا أحمد بن يونس[٣] ثنا أبو بكر بن عَيَّاش[٤] عن الأعمش[٥] عن عمرو بن مرَّة[٦] عن أبي عبيدة عن عبد الله في قوله عزَّ وجلَّ ﴿أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ﴾[٧] قال: (هو ما دونَ الجِمَاع، وفيه الوُضوء)[٨].

(*) (المستدرك على الصحيحين) (ك الطهارة) (١/١٣٥).

(١) هو أبو بكر أحمد بن إسحاق بن أيوب بن يزيد، النيسابوري الشافعي، المعروف بالصبغي – بكسر الصاد المهملة وسكون الباء – (ت ٣٤٢هـ). قال عنه الذهبي: «الإمام العلامة المفتي المحدث، شيخ الإسلام»، وقال السبكي: «الإمام الجليل.. أحد الأئمة الجامعين بين الفقه والحديث»، (السير) (١٥/٤٨٣)، (طبقات الشافعية الكبرى) (٣/٩). وينظر (طبقات الشافعية) لابن قاضي شهبة (١/١٢٣).

(٢) قال ابن الأثير: «وينسب إليها العباس بن الفضل الأسفاطي البصري، سمع أبا الوليد الطيالسي وعلي بن المديني وغيرهما، روى عنه أبو القاسم الطبراني»، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، وقد بحثت عن ترجمة له فلم أجد سوى ما نقلته هنا، والله أعلم. (اللباب) (١/٥٤)

(٣) هو أحمد بن يونس بن عبد الله بن قيس الكوفي، التميمي اليربوعي، ثقة حافظ، (ت ٢٢٧هـ) وله (٩٤ سنة)، (التقريب) (رقم ٦٣/ ٩٣).

(٤) أبو بكر بن عياش – بتحتانية ومعجمة – ابن سالم الأسدي، الكوفي المقرئ الحنَّاط، بمهملة ونون، مشهور بكنيته، والأصح أنه اسمه، ...، ثقة عابد إلا أنه لما كبر ساء حفظه وكتابه صحيح، (ت ١٩٤هـ) وقيل (١٩٣هـ) وقيل (١٩٢هـ)، وقد قارب المائة، (التقريب) (رقم ٨٠٤٢/ ١١١٨).

قال ابن عدي: «.. وهو في رواياته عن كل من روى عنه لا بأس به، وذلك أني لم أجد له حديثاً منكراً، إذا روى عنه ثقة، إلا إذا روى عنه ضعيف». (الكامل) (٤/١٣٤٥).

(٥) ثقة حافظ، تقدَّمت ترجمته عند ح (٤).

(٦) عمرو بن مرة بن عبد الله بن طارق الجَمَلي – بفتح الجيم والميم – المرادي، أبو عبد الله الكوفي الأعمى، ثقة عابد كان لا يُدلِّس، ورمي بالإرجاء، (ت١١٨هـ) وقيل قبلها. (التقريب) (رقم ٥١٤٧/ ٧٤٥).

(٧) سورة النساء: آية رقم (٤٣).

(٨) حسن لغيره.

لم أقف على من أخرجه من طريق أبي عبيدة.

إلا أنَّ أبا عبيدة قد توبع من طارق بن شهاب.

أخرجه مسدد في (المسند) كما في (المطالب العالية) (ك الطهارة – باب نواقض الوضوء) (١/٩٣ رقم ١٢٤ – النسخة المسندة) وابن جرير الطبري في (التفسير) (٥/١٠٤) و البيهقي في (السنن الكبرى) (ك الطهارة – باب الوضوء من الملامسة) (١/١٢٤) وفي (معرفة السنن والآثار) (ك الطهارة – باب الوضوء من الملامسة) (١/٢١٤ رقم ١٧٦). كلهم من طريق شعبة عن مخارق عن طارق بن شهاب به، بلفظ: (قال في قوله تعالى ﴿أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ﴾ قولاً معناه ما دون الجماع). واللفظ للبيهقي.

وعند مسدد: (اللمس ما دون الجماع)، وعند ابن جرير (الملامسة) بدل (اللمس).

وإسناده صحيح.

وأخرجه ابن جرير أيضاً في (التفسير) (٥/١٠٤) عن ابن بشار عن عبد الرحمن عن سفيان به.

ولفظه (اللمس ما دون الجماع).

فهذا المتابع يقوي أثر الباب، وأيضاً يعضده ويشده الأثر رقم (١١) و (١٢). والله أعلم.

٦- باب مَنْ يَطأُ نتناً

[١٤] قال الإمام عبد الرزاق الصنعاني(*):

عن بشر بن رافع[١] عن يحيى بن أبي كثير[٢] عن أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود عن أبيه قال: نَهانا رسول الله ﷺ أنْ نَكْشِفَ سِتْراً أو نَكُفَّ[٣] شَعْراً، أو نُحْدِثَ وضوءً[٤]

(*) (المصنف) (ك الطهارة - باب من يطأ نتناً يابساً أو رطباً) (١/٣٣ رقم ١٠٣).

(١) بشر بن رافع الحارثي، أبو الأسباط النَّجراني، بالنون والجيم.

قال ابن معين: «ليس به بأس». وضعفه أحمد والترمذي والنسائي. وقال أبو حاتم: «ضعيف الحديث، منكر الحديث، لا نرى له حديثاً قائماً». وقال البخاري: «لا يتابع على حديثه». وقال الدارقطني: «منكر الحديث».

قال ابن حبان: «كان مفتي أهل نجران، يروي عن يحيى بن أبي كثير وابن عجلان، روى عنه صفوان بن عيسى وعبد الرزاق يأتي بالطامات فيهما، يروي عن يحيى بن أبي كثير أشياء موضوعة يعرفها من لم يكن الحديث صناعته، كأنه المتعمد لها ...». وقال ابن عدي: «.. وهو مقارب الحديث لا بأس بأخباره، ولم أجد له حديثاً منكراً». قال ابن حجر: «فقيه ضعيف الحديث»، ولعل هذا التضعيف هو الأقرب في حاله فلا يحتج به إذا انفرد، ويعتبر به، والله أعلم.

ينظر: (تاريخ ابن معين) رواية الدوري (٢/٥٩) و (العلل ومعرفة الرجال) لأحمد (١/ ٥٤٦ رقم ١٢٩٦) رواية عبد الله، و (الجرح والتعديل) (٢/٣٥٧ رقم ١٣٥٩) و (التاريخ الكبير) (٢/٧٥ رقم ١٧٣٦) و (المجروحين) (١/١٨٨) و (الضعفاء و المتروكين) للدار قطني (رقم ١٢٤/ ١٥٨) و (الكامل) (٢/٤٤٥) و (الميزان) (١/٣١٧ رقم ١١٩٤) و (المغني في الضعفاء) (١/١٦٦ رقم ٩٠٠) و (تهذيب الكمال) (٤/١١٨ رقم ٦٨٧) و (تهذيب التهذيب) (١/٤٤٨) و (تقريب التهذيب) (رقم ٦٩١ / ١٦٩).

(٢) يحيى بن أبي كثير الطائي مولاهم، أبو نصر اليمامي، ثقة ثبت لكنه يُدلِّس ويُرْسِل، (ت ١٣٢هـ) وقيل قبلها. وعدَّه الحافظ ابن حجر من أهل المرتبة الثانية من المدلسين ممن تحتمل عنعنته. (التقريب) (رقم ٧٦٨٢/ ١٠٦٥)، (تعريف أهل التقديس) (رقم ٦٣/ ١٢٨).

(٣) قوله (نكفّ شعراً): قال ابن الأثير: «يعني في الصلاة، يحتمل أن يكون بمعنى المنع: أي لا أمنَعُها من الاسترسال حال السجود ليقعا على الأرض، ويحتمل أن يكون بمعنى الجمع: أي لا يجمعهما ويضمهما». (النهاية) (٤/١٩٠).

وينظر (شرح النووي) (٤/٢٠٨) و (فتح الباري) (٢/٢٩٩).

(٤) حسن لغيره.

الحديث لم أقف على من أخرجه من هذا الطريق.

وينظر (كنز العمال) (٩/٤٩٧ رقم ٢٧١٢٩). إلا أنه روي موقوفاً من طريق ابن جريج على ابن مسعود بلفظ: (كنا لا نتوضأ من موطىء، ولا نكشف ستراً، ولا نكف شعراً. قال ابن جريج: (قوله «ولا نكشف سِتْراً» يده إذا كان عليها الثوب في الصلاة).

أخرجه عبد الرزاق في (المصنف) (ك الطهارة - باب من يطأ نتناً يابساً أو رطباً) (١/١٣٢ رقم١٠٢) عن ابن جريج قال: أُخبرت عن مسلم بن أبي عمران أن ابن مسعود قال: فذكره.

وينظر (كنز العمال) (٤٩٧/٩ رقم٢٧١٣٨).

وهذا الإسناد فيه علل تُضْعفه وهي:

١) تدليس ابن جريج، فهو لم يصرح بالسماع من مسلم، بل قال (أُخبرت) على البناء للمجهول، وابن جريج إذا روى بمثل هذه الصيغة ترد روايته، قال الإمام أحمد: «إذا قال ابن جريج: قال فلان، وقال فلان، وأُخْبِرت جاء بمناكير، وإذا قال: أخبرني وسمعت فحسبك به». (تاريخ بغداد) (٤٠٥/١٠).

وقال الدار قطني: «تجنَّب تدليس ابن حريج فإنه قبيح التدليس لا يدلس إلا فيما سمعه مِنْ مجروحٍ مثل إبراهيم بن أبي يحيى، وموسى بن عبيدة وغيرهما ..».

(تهذيب التهذيب) (٤٠٥/٦)، وينظر (الميزان) (٦٥٩/٢ رقم ٥٢٢٦).

وعدّه الحافظ ابن حجر من أهل المرتبة الثالثة من المدلسين، (تعريف أهل التقديس) (رقم٨٣/١٤١).

٢) جهالة المُخْبِر لابن جريج، لأنَّ قوله (أُخبرت) يدل على أن هناك واسطة بينه وبين مسلم، وهي غير معلومة، فلربما دلسها عن مجروح، كما سبق قول الدار قطني.

٣) مسلم بن أبي عمران البطين الكوفي، وهو وإن كان ثقة، إلا أنه لا يعرف له إدراك لابن مسعود، بل نص الأئمة على أنه لم يدرك ابن عباس، فمن الأولى عدم إدراكه لابن مسعود رضي الله عنه لاسيما وأنه لم يذكر فيمن يروي عن ابن مسعود رضي الله عنه.

ينظر (المراسيل) لابن أبي حاتم (رقم ٣٨٢/١٧٠) و (جامع التحصيل) (رقم ٧٦٥/ ٢٨٠) و (تهذيب الكمال) (١٢٣/١٦) و (٥٢٧/٢٧).

وأبو عبيدة لم يتفرد به عن ابن مسعود، بل تابعه شقيق بن سلمة بمعناه حيث قال: (كنا لا نتوضأ من موطئ، ولا نكف شعراً ولا ثوباً).

أخرجه أبو داود في (السنن) (ك الطهارة: باب في الرجل يطأ الأذى برجله) (١٤١/١ رقم٢٠٤) واللفظ له، وابن ماجه في (السنن) (ك إقامة الصلاة والسنة فيها: باب كف الشعر والثوب في الصلاة) (٣٣١/١ رقم ١٠٤٠) وعبد الرزاق في (المصنف) (ك الطهارة: باب من يطأ نتناً يابساً أو رطباً) (٣٢/١ رقم١٠١) وابن أبي شيبة في (المصنف) (ك الطهارة: باب في الرجل يطأ الموضع القذر يطأ بعده ما هو أنظف) (٥٦/١) والحاكم في (المستدرك) (ك الطهارة) (١٧١/١) والبيهقي في (السنن الكبرى) (ك الطهارة: باب في مس الأنجاس اليابسة) (١٣٩/١) كلهم من طرق عن الأعمش عن أبي وائل شقيق بن سلمة عن عبد الله.

وسكت عنه أبو داود، وقال الحاكم: «صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجا ذكر الموطئ»، وسكت الذهبي في (تلخيص المستدرك).

والإسناد صحيح، ومتنه وإن كان موقوفاً إلا أن له حكم الرفع.

قال الخطابي: «الموطئ: ما يوطأ من الأذى في الطرق، وأصله: الموطؤ - بالواو، وإنما أراد بذلك: أنهم

قال قلت ليحيى: قوله أو نحدث وضوءً؟، قال: إذا وطيء نتناً وكان متوضئاً، قال: وقوله ولا نكشف ستراً، يقول: لا يكشف الثوب عن يده إذا سجد.

كانوا لا يعيدون الوضوء للأذى إذا أصاب أرجلهم، لا أنهم كانوا لا يغسلون أرجلهم، ولا ينظفونها من الأذى إذا أصابها». (معالم السنن) (١/١٤٦).

وفي الباب من:

١- حديث ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال: (أُمِرْنا أن نسجد على سبعة أعظم ولا نكف ثوباً ولا شعراً).

أخرجه البخاري في (الجامع الصحيح) (ك الأذان: باب السجود على سبعة أعظم) (٢/٢٩٥ رقم ٨١٠ – فتح) واللفظ له، ومسلم في (الصحيح) (ك الصلاة: باب أعضاء السجود والنهي عن كف الشعر والثوب وعقص الرأس في الصلاة) (١/٣٥٤ رقم ٤٩٠«٢٢٨») كلاهما من طريق شعبة عن عمرو بن دينار عن طاووس به. وله ألفاظ أخرى بمعناه في الصحيحين.

٢- حديث امرأة بني الأشهل قالت: (قلت: يا رسول الله، إن لنا طريقاً إلى المسجد منتنة فكيف نفعل إذا مطرنا؟ قال: أليس بعدها طريق هي أطيب منها؟ قالت: قلت: بلى، قال: فهذه بهذه).

أخرجه أبو داود في (السنن) (ك الطهارة: باب في الأذى يصيب الذيل) (١/٢٦٦ رقم ٣٨٤) واللفظ له، وابن ماجه (السنن) (ك الطهارة وسننها: باب في الأرض يطهر بعضها بعضاً) (١/١٧٧ رقم ٥٣٣) كلاهما من طريق عبد الله بن عيسى عن موسى بن عبد الله بن يزيد به.

وسكت عنه أبو داود، والإسناد صحيح.

وصححه الألباني في (صحيح سنن ابن ماجه) (١/٨٧ رقم ٤٣١).

٧- باب الجنب يدخل المسجد

[١٥] قال الإمام عبد الرزاق الصنعاني(*):

عن معمر(١) عن عبد الكريم الجزري(٢) عن أبي عبيدة بن عبد الله عن ابن مسعود: (أنَّه كان يُرَخِّصُ للجُنُبِ(٣) أنْ يمرَّ في المَسْجِدِ مجْتَازاً(٤)، ولا أَعْلَمه إلَّا قال: ﴿وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ﴾(٥))(٦).

(*) (المصنف) (ك الصلاة - باب الجنب يدخل المسجد) (٤١٢/١ رقم ١٦١٣).

(١) ثقة ثبت فاضل، تقدمت ترجمته عند ح (١٢).

(٢) هو عبد الكريم بن مالك الجزري، أبو سعيد مولى بني أمية، وهو الخضرمي، بالخاء والضاد المعجمتين، نسبة إلى قرية من اليمامة، ثقة متقن، (ت ١٢٧هـ)، (التقريب) (رقم ٤١٢٨/ ٦١٩). وينظر (تهذيب الكمال) (٢٥٤/١٨).

(٣) قوله (الجُنُب): «الذي يجب عليه الغُسْل بالجماع أو خروج المني، ويقع على الواحد، والإثنين والجميع، والمؤنث، بلفظ واحد. وقد يجمع على أجْناب وجُنُبين، وأجْنَب يُجْنبُ إجْنَاباً» قاله ابن الأثير (النهاية) (٣٠٢/١).

(٤) قوله (مجتازاً) من جازه يَجُوزه إذا تَعدَّاه وعَبَرَ عليه. (النهاية) (٣١٤/١).

(٥) سورة النساء: آية (٤٣).

(٦) صحيح.

أخرجه عبد الرزاق أيضاً في (التفسير) (١٦٣/١) به سواء.

والطبري في (جامع البيان) (٩٨/٥) و ابن المنذر في (الأوسط) (ك الاغتسال من الجنابة - باب ذكر دخول الجنب المسجد) (١٠٧/٢ رقم ٦٣٣) والبيهقي في (السنن الكبرى) (ك الصلاة - باب الجنب يمر في المسجد ماراً ولا يقيم فيه) (٤٤٣/٢) كلهم من طريق عبد الرزاق به. بعضهم مثله وبعضهم نحوه.

قال ابن التركماني في (الجوهري النقي) (٤٤٣/٢ - حاشية السنن الكبرى): «أبو عبيدة لم يدرك أباه..».

وبمثل قول ابن مسعود قال جماعة من الصحابة كابن عباس، فقد أخرج الطبري في (جامع البيان) (٩٨/٥) وابن المنذر في (الأوسط) (ك الاغتسال من الجنابة - باب ذكر دخول الجنب المسجد) (١٠٦/٢ رقم ٦٣٢) والبيهقي في (السنن الكبرى) (ك الصلاة - باب الجنب يمر في المسجد ماراً ولا يقيم فيه) (٤٤٣/٢) من طريق أبي جعفر الرازي عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن ابن عباس: (ولا جنباً إلا عابري سبيل) قال: لا تقرب المسجد إلا أن يكون طريقك فيه، فتمرَّ مرّاً ولا تجلس). واللفظ لابن جرير.

وإسناده حسن في أقل أحواله، وا لله أعلم.

وكأنس بن مالك، عند البيهقي في (الكبرى) (ك الصلاة - باب الجنب يمر في المسجد ماراً ولا يقيم فيه) (٤٤٣/٢).

وجابر بن عبد ا لله، عند ابن أبي شيبة في (المصنف) (ك الطهارة - باب الجنب يمر في المسجد قبل أن يغتسل) (١٤٦/١) والبيهقي في (السنن الكبرى) (ك الصلاة - باب الجنب يمر في المسجد ماراً ولا يقيم فيه) (٤٤٣/٢) و (الدر المنثور) (٥٤٨/٢).

٨- باب الرجل يعزب عن الماء

[١٦] قال الإمام عبد الرزاق الصنعاني(*):

عن يحيى بن الأعرج(١) عن الثوري(٢) عن أبي إسحاق(٣) عن أبي عبيدة عن ابن مسعود قال: (لو أجْنَبتُ و لم أَجِدِ الماءَ شَهْرَاً ما صَلَّيتُ. قال سفيان(٤): لا يُؤْخذ به)(٥).

(*) (المصنف) (ك الطهارة - باب الرجل يعزب عن الماء) (١/٢٤١ رقم٩٢٢).

(١) لم أعثر له على ترجمة،بعد بحثٍ مستفيضٍ، إذ لم أجد من شيوخ عبد الرزاق من اسمه يحيى بن الأعرج، أو من تلامذة الثوري من يسمى يحيى بن الأعرج، ويحتمل أن يكون يحيى بن العلاء البجلي الرازي وهو أحد شيوخ عبد الرزاق، وهو يروي عن طبقة مقاربة لطبقة الثوري كروايته عن محمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب وغيره، إلا أنه متكلم فيه بشدة، فكذبه ورماه بالوضع الإمام أحمد وغيره، ووهاه أبو زرعة وغيره، وتركه الفلاس والنسائي والدارقطني وآخرون. وقال ابن عدي: ((والذي ذكرته مع ما لم أذكره كله لا يتابع عليه، وكلها غير محفوظة والضعف على رواياته وحديثه بيِّن وأحاديثه موضوعات)). وقال ابن حجر: ((رمي بالوضع)).

(التاريخ) رواية الدوري عن ابن معين (٢/٦٥١) و (الجرح والتعديل) (٩/١٨٠ رقم ٧٤٤) و (التاريخ الكبير) (٨/٢٩٧ رقم٣٠٦٩) و (الضعفاء) للعقيلي (٤/٤٣٦ رقم ٢٠٦٩) و (الضعفاء مع أجوبة أسئلة البرذعي) لأبي زرعة (٢/٥٢٧ و ٦٦٩) و (التاريخ الصغير) للبخاري (٢/١٣١) و (الشجرة في أحوال الرجال) للجوزجاني (رقم ٣٧٦/٣٤١) و (المجروحين) (٣/١١٦) و (الضعفاء والمتروكين) لابن الجوزي (٣/٢٠٠ رقم ٣٧٤٣) و (الكامل) (٧/٢٦٥٧) و (تهذيب الكمال) (٣١/ ٤٨٤ رقم ٦٨٩٥) و (ميزان الاعتدال) (٤/٣٩٧ رقم ٩٥٩١) و (تهذيب التهذيب) (١١/٢٦١) و (التقريب) (رقم ٧٦٦٨/ ١٠٦٣) و (الكشف الحثيث عمن رمي بوضع الحديث) (رقم ٨٤٠/٢٨٠) و (الوضع في الحديث) د. عمر فلاته (٣/٣١٥).

ملاحظة: كلمة ابن عدي الأخيرة (وأحاديثه موضوعات) ليست في المطبوع من (الكامل) وأثبتها الحافظ المزي وابن حجر في (تهذيبيهما).

(٢) ثقة حافظ فقيه عابد حجة، وهو أثبت الناس في أبي إسحاق السبيعي وسماعه من أبي إسحاق قديم. تقدمت ترجمة عند ح (٩).وينظر (تهذيب الكمال) (٢٢/١٠٩) و (الكواكب النيرات) (ص٣٥١ - مع الحاشية).

(٣) ثقة مكثر عابد، اختلط بأخرة، مدلس من الثالثة قاله الحافظ ابن حجر. تقدمت ترجمته عند ح (٣).

(٤) أي الثوري.

(٥) حسن لغيره.

أخرجه الطبراني في (الكبير) (٩/ ٢٩٠ رقم ٩٢٤٩) من طريق إسحاق الدبري عن عبد الرزاق به مثله.

قال الهيثمي في (مجمع الزوائد) (١/٢٦٥): ((.. رواه الطبراني في الكبير، وأبو عبيدة لم يسمع من ابن مسعود)).

وتوبع يحيى عليه، من قِبل:

١- معاوية بن عمرو، فقال: ثنا زهير ثنا أبو إسحاق به مثله.

أخرجه الطبراني في (الكبير) (٩/٣٦٤ رقم ٩٥٧١). وليس فيه قول الثوري: ((لا يؤخذ به)).

وفي الإسناد عنعنة أبي إسحاق وهو مدلس - كما سبق مراراً -، وأيضاً سماع زهير وهو ابن معاوية - مع ثقته - منه كان بعد اختلاطه، كما نص بعض الأئمة كأبي زرعة وغيره. ينظر (الكواكب النيرات) (ص٣٥٠).

إلا أن الإسناد يعتبر به. والله أعلم.

٢- عبد الله بن الوليد العدني، فقال: عن سفيان عن أبي إسحاق به مثله، وفيه قول الثوري.
أخرجه ابن المنذر في (الأوسط) (ك الطهارة - باب ذكر إثبات التيمم للجنب المسافر الذي لا يجد الماء) (١٥/٢ رقم ٥١٥).
وإسناده صحيح، لولا عنعنة السبيعي، إلاّ أنه يعتضد بالآتي.
وحال عبد الله العدني: قال حرب بن إسماعيل عن الإمام أحمد: ((سمع من سفيان - وجعل يصحح سماعه - ولكن لم يكن صاحب حديث، وحديثه حديث صحيح، وكان ربما أخطأ في الأسماء، وقد كتبت عنه أنا كثيراً)). وقال ابن حبان: ((مستقيم الحديث))، ووثقه العقيلي، وقال الدار قطني: ((ثقة مأمون))، وقال أبو زرعة: ((صدوق))، وقال أبو حاتم: ((شيخ يكتب حديثه ولا يحتج به))، وقال الذهبي: ((شيخ)) وقال الحافظ ابن حجر: ((صدوق، ربما أخطأ))، ولعل الأقرب في حاله أنه صدوق وسماعه من الثوري صحيح.
(الجرح والتعديل) (١٨٨/٥ رقم ٨٧٥) ، (الثقات) (٣٤٨/٨) ، (الكاشف) (٦٠٦/١ رقم ٣٠٤٦)، (تهذيب التهذيب) (٧٠/٦)، (التقريب) (رقم ٣٧١٦/ ٥٥٦).
ولأثر الباب طريق أخرى عن ابن مسعود رضي الله عنه، وهو متابع لأبي عبيدة.
فعن أبي وائل شقيق بن سلمة قال: قال أبو موسى لعبد الله بن مسعود: (إذا لم يجد الماء لا يصلي؟ قال عبدالله: لو رخصت لهم في هذا كان إذا وجد أحدهم البرد قال هكذا، - يعني تيمم - وصلى. قال: قلت: فأين قول عمار لعمر؟ قال: إني لم أر عمر قنع بقول عمار).
أخرجه البخاري في (الجامع الصحيح) (ك التيمم - باب إذا خاف الجنب على نفسه المرض أو الموت أو خاف العطش تيمم) (٤٥٥/١ رقم ٣٤٥ - فتح).
قال ابن حجر في (الفتح) (٤٥٥/١): ((قوله: (فإذا لم تجد الماء لا تصلي) كذا في روايتنا بتاء الخطاب، ويؤيده رواية الإسماعيلي من هذا الوجه ولفظه (فقال عبد الله: نعم إن لم أجد الماء شهراً لا أُصلي، وفي رواية كريمة بالياء التحتانية في الموضعين، أي إذا لم يجد الجنب)).
وفي رواية أيضاً عن الأعمش قال سمعت شقيق بن سلمة قال: (كنت عند عبد الله وأبي موسى فقال له أبو موسى: أرأيت يا أبا عبد الرحمن إذا أجنب فلم يجد ماء كيف يصنع؟ قال عبد الله: لا يصلي حتى يجد الماء).
أخرجه البخاري في (الجامع الصحيح) (الكتاب والباب السابقين) (٤٥٥/١ رقم ٣٣٨ - فتح) ومسلم في (الصحيح) (ك الحيض - باب التيمم) (٢٨٠/١ رقم١١٠(٣٦٨)) قال ابن مسعود:(...لا يتيمم وإن لم يجد الماء شهراً...).
وهذا القول من ابن مسعود موافق فيه قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وهو أن المرء إذا أجنب و لم يجد الماء لا يصلي ولا يتيمم حتى يجد الماء. وقول عمر رضي الله عنه:
أخرجه البخاري في (الجامع الصحيح) (ك التيمم - باب المتيمم هل ينفخ فيهما؟) (٤٤٣/١ رقم ٣٣٨ - فتح) ومسلم في (الصحيح) (ك الحيض - باب التيمم) (٢٨٠/١ رقم ١١٢) من طريق شعبة عن الحكم عن ذر عن سعيد بن عبد الرحمن بن أبزى عن أبيه أن رجلاً أتى عمر فقال: (إني أجنبت فلم أجد ماء؟ فقال: لا تصل ......)، واللفظ لمسلم. ولفظ البخاري مختصراً.
قال الحافظ ابن حجر في (الفتح) (٤٤٣/١): ((عن شعبة ولفظهما [يقصد مسلم والنسائي] (فقال: لا تصل) زاد السراج ((حتى تجد الماء)) وللنسائي نحوه، وهذا مذهب مشهور عن عمر، ووافقه عليه عبد الله مسعود...)).

٤- كتاب الصلاة

١- باب فَضْل الصَّلاة لوَقْتِها

[١٧] قال الإمام معمر بن راشد الأزدي(*):

عن أبي إسحاق(١) عن أبي عبيدة عن ابن مسعود قال: سألتُ رسول الله ﷺ، فقلت: أيُّ الأعمالِ أفضل؟ قال: (الصَّلواتُ الخَمْسُ لِوَقْتِهِنَّ، وبِرُّ الوالدينِ، والجهادُ في سبيلِ الله)(٢).

(*) (الجامع) الملحق بآخر المصنف لعبد الرزاق (باب أي الأعمال أفضل) (١١ /١٩٠ رقم ٢٠٢٩٥).

(١) ثقة مكثر، اختلط بأخرة، وعدّه الحافظ من أهل الثالثة من المدلسين. تقدمت ترجمته عند ح (٣).

(٢) صحيح لغيره.

أخرجه: عبد الرزاق في (المصنف) (ك الصلاة - باب الصلاة التي تكفر) (١٢٦/٣ رقم ٥٠١٤) -وعنه- الإمام أحمد في (المسند) (٣١٥/٧ رقم ٤٢٨٥) والطبراني في (المعجم الكبير) (٢٦/١٠ رقم٩٨١٦) والمروزي في (تعظيم قدر الصلاة) (٢٠١/١ رقم ١٦٤) والبيهقي في (الشعب) (١٤٨/٨ رقم ٣٩١٦) عن معمر به.

و الطبراني في (الكبير) (٢٦/١٠-٢٧ رقم ٩٨١٦) من طريق الجراح بن الضحاك الكندي و إسماعيل بن مسلم و عبد الحميد بن أبي جعفر و علي بن صالح و موسى بن عقبة و زهير كلهم عن أبي إسحاق به.

و لم أميز رواية أحدٍ منهم عن أبي إسحاق هل كانت قبل أم بعد اختلاطه، إلا ما كان من رواية زهير، على ما سيأتي.

و أخرجه أيضاً الهيثم بن كليب الشاشي في (المسند) (٣٣٨/٢ رقم ٩٣٤) من طريق محمد بن معاذ بن يوسف نا أحمد بن عبد الله بن يونس يا زهير نا أبو إسحاق به. وفي آخره: (ولو استزدته لزادني).

وزهير هو ابن معاوية، ثقة إلا أن سماعه من أبي إسحاق بأخرة، (التقريب) (رقم ٣٤٢/٢٠٦٢).

وينظر (الميزان) (٨٦/٢) و (الكواكب النيرات) (ص ٣٥٠).

وأخرجه كذلك ابن شاهين في (الترغيب والترهيب) (باب مختصر من كتابي كتاب بر الوالدين وما فيه من الفضل والندب على ذلك) (٢٧٥/٢ رقم٢٨٩) عن عبد الله بن محمد البغوي ثنا إسحاق بن إبراهيم المروزي ثنا محمد بن جابر عن أبي إسحاق به مثله.

وفي الإسناد: محمد بن جابر بن سيار الحنفي اليمامي، صدوق، ذهبت كتبه فساء حفظه وخلط كثيراً وعمي فصار يلقن، ورجحه أبو حاتم على ابن لهيعة. (التقريب) (رقم ٥٨١٤/ ٨٣١).

وفيه أيضاً عنعنة أبي إسحاق وهو مدلس.

وأخرجه أيضاً ابن عدي في (الكامل) (٩٩٩/٣) من طريق يحيى الوحاظي ثنا روح بن مسافر ثنا أبو أسامة وزاد في آخره (ولو استزدته لزادني). وفي الإسناد روح بن مسافر ضعيف الحديث، وتركه ابن المبارك وغيره. ينظر (الكامل) (٩٩٨/٣) و (الميزان) (٦١/٢ رقم٢٨١١).

ورواه إسرائيل عن أبي إسحاق، واختلف عليه فيه:

فأخرج أحمد في (المسند) (٢٧٧/٧ رقم ٤٢٤٣) عن وكيع عن إسرائيل عن أبي إسحاق عن أبي عبيدة به.
وفي آخره (ولو استزدته لزادني).
هكذا رواه وكيع عن إسرائيل، فجعله من طريق أبي عبيدة وحده فقط.
وخالفه جماعة من أصحاب إسرائيل، فرووه عن إسرائيل عن أبي إسحاق عن أبي الأحوص عن عبد الله، فجعلوه من حديث أبي الأحوص وحده، وهم:
١-عبد العزيز بن مسلم القسملي – بفتح القاف وسكون المهملة وفتح الميمم مخففاً – المروزي البصري. قال ابن حجر: «ثقة عابد ربما وهم». (التقريب) (رقم ٤١٥٠/٦١٦).
أخرجه أحمد في (المسند) (١٠٣/٧ رقم٣٩٩٨) وأبو يعلى في (المسند) (٩/ ٢٢٦رقم ٥٣٢٩) والفاكهي في (أحاديثه) (رقم ١٧٦/ ٣١٦) وابن حبان في (صحيحه) (٣٤٠/٤ رقم ١٤٧٦- الإحسان) و الطبراني في (المعجم الكبير) (٢٧/١٠-٢٨ رقم٩٨١٨) وابن بشران في (الأمالي) (رقم ٢٢٧/٥٢١) كلهم من طرق عنه به مثله.
٢-إبراهيم بن طهمان الخراساني، قال ابن حجر: «ثقة يغرب..». (التقريب) (رقم ١٩١/ ١٠٩).
أخرجه الطحاوي في (مشكل الآثار) (٢٨/٣) والطبراني في (المعجم الكبير) (٢٨/١٠ رقم ٩٨١٨) كلاهما من طريق يعقوب بن أبي عباد المكي عنه به مثله.
٣-المغيرة بن مسلم القَسْمَلي – أخوٌ لعبد العزيز بن مسلم – المروزي.
قال الذهبي: «حسن الحديث»، وقال ابن حجر: «صدوق».
(الكاشف) (٢٨٨/٢ رقم ٥٦٠١)، (التقريب) (رقم ٦٨٩٨/ ٩٦٦).
أخرجه الطبراني في (الكبير) (٢٨/١٠ رقم٩٨١٨) من طريق أحمد بن زهير ثنا عمرو بن علي ثنا الطيالسي ثنا المغيرة به.
وخالف هؤلاء جميعاً آخرون من أصحاب إسرائيل، فرووه عنه عن أبي عبيدة و أبي الأحوص عن عبد الله.
وهم:
١- يحيى بن آدم و حسين بن محمد.
ويحيى بن آدم هو ابن سليمان الكوفي، قال ابن حجر: «ثقة حافظ فاضل»، (التقريب) (٧٥٤٦/١٠٤٨).
وحسين بن محمد بن بهرام التميمي، قال ابن حجر: «ثقة». (التقريب) (رقم ١٣٥٤/ ٢٥٠).
أخرجه أحمد في (المسند) (٨٢/٦ رقم ٣٩٧٣) عنهما به مثله.
٢- عبد الله بن رجاء الغُدَانيُّ البصري. وثقه أبو حاتم. وقال ابن معين: «كان شيخاً صدوقاً لا بأس به»، وقال الفلاس: «كثير الغلط والتصحيف ليس بحجة»، وقال النسائي: «ليس به بأس»، وسئل عنه أبو زرعة: «فجعل يثني عليه»، وقال: «حسن الحديث عن إسرائيل». وقال ابن المديني: «اجتمع أهل البصرة على عدالة رجلين: أبي عمر الحوضي وعبد الله بن رجاء». وذكره ابن حبان في (الثقات). وقال الحافظ ابن حجر: «صدوق يهم قليلاً».
ولعل منزلته أرفع من درجة صدوق، وحديثه عن إسرائيل خاصة في أعلى درجات القبول والله أعلم.
(الجرح والتعديل) (٥٥/٥ رقم ٢٥٥) (تاريخ الدارمي) (رقم ٦٥٢/ ١٨١) و (الثقات) (٣٤١/٨) و

(تهذيب الكمال) (١٤/٤٩٥ رقم٣٢٦٢) و (السير) (١٠/٣٧٦) و (الكاشف) (١/٥٥١ رقم٢٧١٧) و (التقريب) (رقم ٣٣٣٢/٥٠٥) و (هدي الساري) (ص٤١٣).

أخرجه الطبراني في (الكبير) (١٠/٢٧ رقم٩٨١٧) من طريق علي بن عبدالعزيز عنه به.

٣- عبيد الله بن موسى بن أبي المختار باذام العبسي الكوفي.

قال ابن حجر: «ثقة كان يتشيع..، قال أبو حاتم: كان أثبت الناس في إسرائيل من أبي نعيم، واستصغر في سفيان الثوري..». (التقريب) (رقم ٤٣٧٦/ ٦٤٥).

أخرجه المروزي في (تعظيم قدر الصلاة) (١/٢٠٢ رقم ١٦٥) عن محمد بن يحيى ثنا عبيد الله بن موسى به نحوه.

قال الحافظ الدار قطني عقب ذكره أوجه الاختلاف في الحديث: «والصحيح حديث أبي الأحوص و أبي عبيدة». (العلل) (٥/ س ٨٩٠/ ٢٨٩-٢٩٠).

والذي يظهر أن رواية أبي الأحوص هي متابعة لرواية أبي عبيدة، ولا مانع مِنْ أنَّ إسرائيل مرة رواه من حديث أبي عبيدة وحده، ومرة من حديث أبي الأحوص، ومرة قرن بينهما، وا لله أعلم.

وأبو إسحاق وأبو عبيدة لم يتفردا، بل توبعا عليه:

فأخرج البخاري في (الجامع الصحيح) (ك مواقيت الصلاة – باب فضل الصلاة لوقتها) (٢/٩ رقم ٥٢٧) و (ك الجهاد – باب فضل الجهاد) (٦/٣ رقم ٢٧٨٢) و (ك الأدب – باب البر والصلة) (١٠/ ٤٠٠ رقم ٥٩٧٠) و (ك التوحيد – باب وسمي النبي الصلاة عملاً) (١٣/ ٥١٠ رقم ٧٥٣٤) ومسلم في (الصحيح) (ك الإيمان – باب بيان كون الإيمان با لله تعالى أفضل الأعمال) (١/٩٠ رقم ٨٥ (١٣٩») من طرق عن الوليد بن العيزار سمعت أبا عمرو الشيباني يقول: حدثنا صاحب هذه الدار، وأشار إلى دار عبد ا لله، قال: (سألت النبي ﷺ، أيُّ العمل أحبُّ إلى ا لله؟ قال: الصلاة على وقتها، قال: ثم أي؟ قال: ثم بر الوالدين، قال: ثم أي؟ قال: الجهاد في سبيل ا لله. قال: حدثني بهن، ولو استزدته لزادني).

واللفظ للبخاري في الموضع الأول وهو من رواية شعبة، وفي رواية مالك بن مغول (أي العمل أفضل).

فالوليد متابعته لأبي إسحاق متابعة قاصرة. ومتابعة أبي عمرو لأبي عبيدة متابعة تامة. وهذه المتابعة و سابقتها (رواية أبي الأحوص) تقوِّيان وتشدان حديث الباب. والاختلاف السابق بيانه إنما كان في الاسناد وسبق توجيه ذلك الاختلاف. أما المتن فلا اختلاف فيه، وا لله أعلم.

فائدة:

قال الحافظ ابن حجر: «ومحصل ما أجاب به العلماء عن هذا الحديث وغيره مما اختلفت فيه الأجوبة، بأنه أفضل الأعمال، أن الجواب اختلف لاختلاف أحوال السائلين بأن أعلم كل قوم بما يحتاجون إليه، أو بما لهم فيه رغبة، أو بما هو لائق بهم، أو كان الاختلاف باختلاف الأوقات بأن يكون العمل في ذلك الوقت أفضل منه في غيره...، أو أن (أفضل) ليست على بابها بل المراد بها الفضل المطلق، أو المراد من أفضل الأعمال فحذفت (من) وهي مرادة. قال ابن دقيق العيد: الأعمال في هذا الحديث محمولة على البدنية. وأراد بذلك الاحتراز عن الإيمان لأنه من أعمال القلوب، فلا تعارض حينئذٍ بينه وبين حديث أبي هريرة (أفضل الأعمال إيمان بالله) الحديث ...» (الفتح) (٢/٩).

٢- باب وقت المغرب

[١٨] قال الإمام أبو القاسم الطبراني(*):

حدثنا إسحاق بن إبراهيم الدبري(١) عن عبد الرزاق(٢) عن ابن عيينة(٣) عن عمرو بن دينار(٤) قال سمعت أبا عبيدة بن عبد الله بن مسعود يقول: (كانَ عبدُ الله بن مسعود يُصلِّي المغربَ حين تَغْرُبُ حاجبُ الشَّمْسِ(٥)، ثم يَحْلِفُ أنَّه الوقتُ الذي قال الله عَزَّ وجلَّ ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ﴾(٦))(٧).

(*) (المعجم الكبير) (٢٦٢/٩ رقم ٩١٢٧).

(١) إسحاق بن إبراهيم بن عباد الصنعاني الدبري، (ت ٢٨٥هـ) وله (٩٠ سنة).

قال ابن عدي: «استصغر في عبد الرزاق، أحضره أبوه عنده وهو صغير جداً، فكان يقول: قرأنا على عبد الرزاق، أي قرأ غيره، وحضر صغيراً، وحدّث عنه بحديث منكر». ثم ذكره. (الكامل) (٣٣٨/١).

قال الذهبي بعد نقله الكلام السابق لابن عدي: «قلت: - أي الذهبي -: ساق له ابن عدي حديثاً واحداً من طريق ابن أنعم الإفريقي، يُحتَمل مثله، فأين المناكير؟ والرجل فقد سمع كُتباً، فأدّها كما سمعها، ولعل النكارة من شيخه، فإنه أضَرَّ بأخرة، فالله أعلم». (السير) (٤١٧/١٣).

وقال الحاكم: «سألت الدار قطني عن إسحاق الدبري فقال: صدوق، ما رأيت فيه خلاف، إنما قيل: لم يكن من رجال هذا الشأن، قلت:ويدخل في الصحيح؟ قال: أي والله».(سؤالات الحاكم للدار قطني)(رقم ٦٢/ ١٠٥).

قال الذهبي: «الشيخ العالم المسند، الصدوق... راوية عبد الرزاق، سمع تصانيفه منه في سنة عشر ومئتين باعتناء أبيه به، وكان حَدَثاً، فإن مولده على ما ذكره الخليلي في سنة خمس وتسعين ومئة، وسماعه صحيح». (السير) (٤١٦/١٣ رقم ٢٠٣).

ما ذكره الإمام الذهبي عن الخليلي يرد كل قول استصغر الدبري في روايته عن عبد الرزاق، ذلك أن من كان عمره خمسة عشر عاماً لا يستصغر بل ولا ينكر سماعه، والمأخذ في روايته عن عبد الرزاق أنه روى عنه بعد الاختلاط كما في (الكواكب النيرات) (رقم٣٤/ ٢٦٦).

وهذا في حد ذاته لا يضر في روايته عنه لأنه أخذ عنه كتباً،كما قاله الإمام الذهبي آنفاً، لا حفظاً، والعلم عند الله.

واحتج بروايته عن عبد الرزاق أبو عوانة في (صحيحه)، ينظر على سبيل المثال لا الحصر: (١٢/١و٤٦و٦٣و١١٣و١٢٩و٢١٩و٢٦٤...) وينظر: (الميزان) (١٨١/١ رقم٧١٣).

(٢) عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري مولاهم، أبو بكر الصنعاني، ثقة حافظ، مصنف شهير، عمي في آخر عمره فتغير وكان يتشيع، (ت ٢١١هـ) وله (٨٥سنة). (التقريب) (رقم٤٠٩٢/٦٠٧).

(٣) ثقة حافظ، تقدمت ترجمته عند ح (١١)، ويزاد هنا أنه أعلم الناس بعمرو بن دينار، قال الإمام أحمد بن حنبل: «أعلم الناس بعمرو بن دينار ابن عيينة، ما أعلم أحداً أعلم به من ابن عيينة، قيل له: كان ابن عيينة صغيراً، قال: وإن كان صغيراً فقد يكون صغيراً كيّساً». (شرح علل الترمذي) (٦٨٤/٢),

(٤) عمرو بن دينار المكي، أبو محمد الأثرم، الجُمحي مولاهم، ثقة ثبت (ت ١٢٦هـ). (التقريب)(رقم ٥٠٥٩/ ٧٣٤).

(٥) قوله (حاجب الشمس): قرنها، والمقصد أن يغيب قرص الشمس، وتستر بالأفق. ينظر (النهاية) (٣٤١/٢).

(٦) سورة الإسراء: آية (٧٨).

(٧) صحيح.

أخرجه: عبد الرزاق في (المصنف) (ك الصلاة - باب وقت المغرب) (٥٥٣/١ رقم ٢٠٩٦) عن ابن عيينة عن

عمرو بن دينار قال سمعت ابناً لعبد الله يعني ابن مسعود .. فذكره.

ففي الإسناد إبهام ابن عبد الله وهو أبو عبيدة، وعُرف هذا من حديث الباب، ولأجل هذا الإبهام لم أصدر سند ومتن عبد الرزاق. وأخرجه أيضاً ابن جرير الطبري في (جامع البيان) (٩/١٣٥) عن ابن عيينة به مثله.

وهذا الموقوف له حكم المرفوع، ذلك أنه قسم على تفسير آية بيمين ليس له الاجتهاد فيها، وأيضاً فإن أوقات الصلوات توقيفية وليس لعبد الله رضي الله عنه أن يعين وقتاً لصلاة ما دون أن تكون عنده في ذلك سنة ثابتة عن رسول الله ﷺ.

وتابع ابن عيينة عليه ابن جريج، كما سيأتي في الحديث الآتي بعد هذا.

وعمرو بن دينار لم يتفرد به عن أبي عبيدة، بل توبع عليه من:

١- يحيى بن أبي كثير.

أخرجه الطبراني في (المعجم الكبير) (١٠/٦٨ رقم ٩٩٤٢) مطولاً نحوه.

٢- عقبة بن عبد الغافر.

أخرجه ابن جرير في (جامع البيان) (٩/١٣٤) بسنده إليه أن أبا عبيدة بن عبد الله كتب إليه: (أن عبد الله بن مسعود كان إذا غربت الشمس صلى المغرب، ويفطر عندها إن كان صائماً، ويقسم عليها يميناً ما يقسمه على شيء من الصلوات بالله الذي لا إله إلا هو إن هذه الساعة لميقات هذه الصلاة، ويقرأ فيها تفسيرها من كتاب ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ﴾).

و أبو عبيدة لم يتفرد به عن عبد الله، بل تابعه كل من:

١- الأسود بن يزيد النخعي.

أخرجه ابن أبي شيبة في (المصنف) (ك الصلوات – في قوله تعالى ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ﴾) (٢/ ٢٣٥) وابن جرير في (جامع البيان) (٩/١٣٤) ككلاهما عن أبي إسحاق الشيباني عن عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه قال: (كنت جالساً مع عبد الله في بيته، فوجبت الشمس، فقال عبد الله: ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ﴾ ثم قال: (هذا والله الذي لا إله غيره حين أفطر الصائم وبلغ وقت الصلاة). واللفظ لابن أبي شيبة وإسناده صحيح.

قوله (فوجبت الشمس): أي غابت كما في رواية ابن جرير وهي مفسرة لهذه.

٢- عبد الرحمن بن يزيد النخعي.

أخرجه الطحاوي في (شرح معاني الآثار) (ك الصلاة – باب مواقيت الصلاة) (١/١٥٥) والطبراني في (المعجم الكبير) (٩/٢٦٤ رقم ٩١٣٣-٩١٣٤) والدارقطني في (العلل) (٥/٢١٤ س٨٢٨) نحوه.

قال الهيثمي في (مجمع الزوائد) (١/٣١٦): «إسناده صحيح».

وفي الباب عن رافع بن خديج رضي الله عنه: (كُنّا نصلي المغرب مع النبي ﷺ فينصرف أحدنا وإنه ليبصر مواقع نبله).

أخرجه البخاري في (الجامع الصحيح) (ك مواقيت الصلاة – باب وقت المغرب) (٢/٤٠ رقم ٥٥٩ – فتح) واللفظ له، ومسلم في (الصحيح) (ك المساجد ومواضع الصلاة – باب بيان أن أول وقت المغرب عند غروب الشمس) (١/٤٤١ رقم ٢١٧ (٦٣٧» كلاهما عن محمد بن مهران قال حدثنا الوليد بن مسلم قال حدثنا الأوزاعي قال حدثنا أبو النجاشي هو عطاء بن صهيب مولى رافع بن خديج قال سمعت رافع .. فذكره. قال ابن المنذر في (الأوسط) (ك المواقيت – ذكر التعجيل بصلاة المغرب) (٢/٣٦٩) بعد إسناده لحديث رافع، «وأجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على أن التعجيل بصلاة المغرب أفضل، وكذلك نقول». وقال

٣- باب وقت الفجر

[١٩] قال الإمام البيهقي(*):

أخبرنا أبو سعيد[١] قال حدثنا أبو العباس[٢] قال أخبرنا الرَّبيع[٣] قال: قال الشافعي[٤] عن ابن عيينة[٥] عن عمرو بن دينار[٦] عن أبي عبيدة قال: (كانَ عبدُ ا لله - وهو ابن مسعود - يُصلِّي الصُّبْحَ نحواً مِنْ صلاةِ أمير المؤمنين - يعني ابن الزبير - وكان ابنُ الزُّبير يُغلِّسُ[٧])[٨].

النووي في (شرحه لمسلم) (٥/١٣٦) شارحاً حديث رافع وما في معناه: «معناه يبكر بها في أول وقتها بمجرد غروب الشمس ... ويبصر موقعه لبقاء الضوء، وفي هذين الحديثين أن المغرب تعجّل عقب غروب الشمس، وهذا مجمع عليه ... وأما الأحاديث السابقة في تأخير المغرب إلى قريب سقوط الشفق فكانت لبيان جواز التأخير ... وهذان الحديثان إخبار عن عادة رسول ا لله ﷺ المتكررة التي واظب عليه، إلا لعذر، فالاعتماد عليها».

وفي الباب أحاديث أخرى تنظر في تخريج الحديث الآتي لشمولها على دلالة أثر الباب هنا وهناك. وا لله أعلم.

(*) (معرفة السنن والآثار) (ك الصلاة - باب الصبح) (١/٤٧١ رقم ٦٤١).

(١) هو محمد بن موسى بن الفضل بن شاذان بن أبي عمرو، الصيرفي، النيسابوري، (ت ٤٢١هـ).

قال الذهبي: «الشيخ الثقة المأمون»، وقال ابن العماد: «وكان ثقة»، (السير) (١٧/٣٥ رقم٢١٨) و (الشذرات) (٣/٢٢٠).

(٢) هو محمد بن يعقوب بن يوسف بن معقل بن سنان، أبو العباس الأموي مولاهم، السناني المَعْقِليُّ النيسابوري الأصم، (ت ٣٤٦هـ).

قال ابن أبي حاتم: «بلغنا أنه ثقة صدوق»، ووثقه ابن خزيمة، وقال الحاكم: «... وكان محدِّث عصره ولم يختلف أحد في صدقه وصحة سماعاته، وضبط أبيه يعقوب الورّاق لها، وكان يرجع إلى حسن مذهب وتدين».

وقال الذهبي: «الإمام المحدِّث مسند العصر، رحلة الوقت ... ».

تنظر الأقوال في: (سير أعلام النبلاء) (١٥/ ٤٥٢ رقم ٢٥٨).

(٣) الربيع بن سليمان بن عبد الجبار المرادي، أبو محمد المصري المؤذن، صاحب الشافعي، ثقة، (ت ٢٧٠هـ) وله (٩٦ سنة). (التقريب) (رقم ١٩٠٤/ ٣٢٠).

(٤) محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن السائب بن عبيد بن عبد يزيد بن هاشم بن المطلب المطلبي، أبو عبد ا لله الشافعي، المكي، نزيل مصر، وهو المجدد أمر الدين على رأس المائتين، (ت ٢٠٤هـ) وله (٥٤سنة). (التقريب) (رقم ٥٧٥٤/٨٢٣).

(٥) ثقة حافظ إمام، تقدمت ترجمته عند ح (١١).

(٦) ثقة ثبت، تقدمت ترجمته عند ح (١٨).

(٧) قوله (الغَلَسُ): قال ابن منظور: «ظُلْمة آخرِ الليل إذا اختلطت بضوء الصباح».

(لسان العرب) (٦/٣٢٨١)، وينظر: (مرعاة المفاتيح) (٢/٢١٨).

(٨) صحيح.

لم أقف على من أخرجه من هذا الطريق.

لكن أخرج عبد الرزاق في (المصنف) (ك الصلاة – باب وقت الصبح) (١/٥٦٩ رقم ٢١٦٢) و–من طريقه – ابن المنذر في (الأوسط) (ك المواقيت – ذكر اختلاف أهل العلم في التغليس بصلاة الفجر ...) (٢/٣٧٦ رقم ١٠٥٣) والطبراني في (المعجم الكبير) (٩/٢٩٧ رقم ٩٢٨٣) عن ابن جريج أخبرني عمرو بن دينار أنه سمع ابناً لابن مسعود يقول: (كان عبد الله بن مسعود يغلس بالصبح كما يغلس بها ابن الزبير، ويصلي المغرب حين تغرب الشمس ويقول: والله إنه لكما قال الله ﴿إِلَىٰ غَسَقِ اللَّيْلِ وَقُرْآنَ الْفَجْرِ إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا﴾).

وهذا لفظ عبد الرزاق، و مثله الطبراني، واقتصر ابن المنذر على وقت الصبح منه.

قال الهيثمي في (مجمع الزوائد) (١/٣٢٣): «وفيه من لم يسم».

هكذا أُبهم ابن عبد الله بن مسعود، والمُبهِم له ابن ابن جريج لامحالة فهو مشهور بالتدليس، فلعلّه دلّسه لأمرٍ ما، وأحسب أنّ المبَهمَ هو أبو عبيدة بدليل أن لفظه هنا هو لفظ ابن عيينة في حديث الباب والحديث السابق مع زيادة فيه، وأيضاً لم أقف عليه من رواية ابنٍ آخر لعبد الله، فهو عن أبي عبيدة بن عبد الله فقط. والله أعلم.

ينظر في تدليس ابن جريج (تعريف أهل القديس) (رقم٨٣/١٤١).

وتابع عمرو بن دينار عليه:

يحيى بن أبي كثير قال: كتب إليّ أبو عبيدة بن عبد الله بن مسعود: (أما بعد فإني أخبرك عن هدي عبد الله ابن مسعود في الصلاة وفعله وقوله فيها ... حتى إذا كان حين ينشق الفجر ورأى الأفق وعليه من الليل طلمة قام فصلّى الصبح ...).

أخرجه الطبراني في (الكبير) (١٠/٦٨ رقم٩٩٤٢) مطولاً.

وخالف ابن عيينة وابن جريج في وقفه، معقل بن عبيد الله الجزري فرفعه.

أخرجه ابن عدي في (الكامل) (٢/٢٤٤٥) والبيهقي في (السنن الكبرى) (ك الصلاة – باب تعجيل صلاة الصبح) (١/٤٥٦) كلاهما عن سعيد بن حفص النفيلي عن معقل بن عن عمرو بن دينار عن أبي عبيدة عن ابن مسعود قال: (كان يصلي بنا الصبح حين يطلع الفجر والمغرب حين تغرب الشمس، ثم يقول: هذه صلاتنا مع رسول الله ﷺ).

قال ابن عدي: «وهذا لم يرفعه بهذا الإسناد عن عمرو غير معقل، ورواه حماد بن زيد وابن عيينة عن عمرو و لم يرفعاه». يزاد عليهما ابن جريج.

ومعقل بن عبيد الله صدوق حسن الحديث، أخطأ في أحاديث قليلة، وعدّ الإمام ابن عدي هذا منها، فتعتبر مخالفته لهم شاذة، لا سيما أن المخالفين له من أوثق الناس في عمرو بن دينار، قال الإمام الدارقطني: «أرفع الرواة عن عمرو بن دينار، ابن جريج وابن عيينة وشعبة وحماد بن زيد». (شرح علل الترمذي) (٢/٦٨٥).

تنظر ترجمة معقل: (الكامل) (٢/٢٤٤٤) و (الكاشف) (٢/٢٨١ رقم ٥٥٥٥) و (التقريب) (رقم ٦٨٤٥/ ٩٦٠).

وضعّف الحديث المرفوع أيضاً ابن التركماني في (الجوهر النقي) (١/٤٥٥).

فأثر الباب صحَّ موقوفاً، وشَذَّ مَنْ رفعه، وإن كان الموقوف له حكم المرفوع ذلك أن أوقات الصلوات توقيفية

ليس لعبد ا لله الاجتهاد فيها.

وفي الباب من:

حديث عائشة رضي ا لله عنها.

ولفظه: (كنَّ نسآء المؤمنات يَشْهَدْنَ مع رسول ا لله ﷺ صلاة الفَجْر متلفِّعات بمروطهنَّ، ثم يَنْقَلبن إلى بيوتهنَّ حين يقضين الصلاة لا يَعْرِفهنَّ أحد من الغلس).

أخرجه البخاري في (الجامع الصحيح) (ك مواقيت الصلاة – باب وقت الفجر) (٥٤/٢ رقم ٥٧٨ – فتح) ومسلم في (الصحيح) (ك المساجد ومواضع الصلاة – باب استحباب التبكير بالصبح في أول وقتها وهو التغليس ...) (٤٤٥/١-٤٤٦ رقم ٢٣٠ "٦٤٥") كلاهما عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة .. الحديث.

قال الشوكاني في (نيل الأوطار) (١٧/٢) شارحاً الحديث: "والحديث يدل على استحباب المبادرة بصلاة الفجر في أول الوقت".

حديث جابر بن عبد ا لله رضي ا لله عنهما.

(كان النبي ﷺ يصلّي الظهر بالهاجرة، والعصر والشمس نقية، والمغرب إذا وجبتْ، والعشاء أحياناً وأحياناً، إذا رآهم اجتمعوا عَجَّلَ وإذا رآهم أبطئوا أخَّرَ، والصُّبح كانوا أو كان النبي ﷺ يصليها بغلس).

أخرجه البخاري في (الجامع الصحيح) (ك مواقيت الصلاة – باب وقت المغرب) (٤١/٢ رقم ٥٦٠ – فتح) واللفظ له، ومسلم في (الصحيح) (ك المساجد ومواضع الصلاة – باب استحباب التبكير بالصبح في أول وقتها وهو التغليس ...) (٤٤٦/١ رقم ٢٣٣ "٦٤٦") من طريق شعبة عن سعد عن محمد بن عمرو بن الحسن بن علي به.

قال الحافظ ابن حجر في (الفتح) (٤٢/٢): "قوله (إذا وجبت): أي غابت، وأصل الوجوب: السقوط، والمراد بسقوط قرص الشمس ... ".

وحديث أبي مسعود الأنصاري رضي ا لله عنه.

قال: (سمعت رسول ا لله ﷺ يقول: نزل جبريل ﷺ فأخبرني بوقت الصلاة فصليت معه، ثم صليت معه ثم صليت معه ثم صليت معه ثم صليت معه، يحسب بأصابعه خمس صلوات فرأيت رسول ا لله ﷺ صلّى الظُّهْر حين تزول الشمس وربَّما أخّرها حين يشتدُّ الحرُّ، ورأيته يصلي العصر والشمس مرتفعة بيضاء قبل أن تدخلها الصُّفرة فينصرف الرجل من الصلاة فيأتي ذا الحليفة قبل غروب الشمس، ويُصلي المغرب حين تسقط الشمس ويصلي العشاء حين يَسْودُّ الأفق، وربما أخّرها حتى يجتمع الناس، وصلّى الصبح مرة بغلس ثم صلّى مرة أخرى فأسفر بها، ثم كانت صلاته بعد ذلك التغليس حتى مات و لم يعد إلى أن يُسْفِرَ).

أخرجه أبو داود في (السنن) (ك الصلاة – باب ما جاء في المواقيت) (٢٧٨/١ رقم ٣٩٤) واللفظ له، وابن خزيمة في (الصحيح) (ك الصلاة – باب كراهة تسمية صلاة العشاء عتمة) (١٨١/١ رقم ٣٥٢) و – من طريقه – ابن حبان في (الصحيح) (ك الصلاة – باب فرض الصلاة: ذكر البيان بأن الصلوات الخمس أخذها محمد عن جبريل صلوات ا لله عليهما) (٢٩٨/٤ رقم ١٤٤٩) والدار قطني في (السنن) (ك الصلاة – باب ذكر بيان المواقيت ...) (٢٥٠/١ رقم ١) والبيهقي في (السنن الكبرى) (ك الصلاة – جماع أبواب المواقيت) (٣٦٣/١)، والحازمي في (الاعتبار) (بيان نسخ الأفضلية بالإسفار) (ص٢٧١).

كلهم من طريق عبد الله بن وهب عن أسامة بن زيد الليثي أن ابن شهاب أخبره أن عمر بن عبد العزيز كان قاعداً على المنبر فأخّر العصر شيئاً، فقال له عروة بن الزبير: أما إن جبريل ﷺ قد أخبر محمداً ﷺ بوقت الصلاة فقال له عمر: أعلم ما تقول، فقال عروة سمعت بشير بن أبي مسعود يقول: سمعت أبا مسعود الأنصاري يقول ... فذكره.

قال أبو داود: «روى هذا الحديث عن الزهري معمر ومالك وابن عيينة وشعيب بن أبي حمزة والليث بن سعد وغيرهم، لم يذكروا الوقت الذي صلى فيه ولم يفسروه، وكذلك أيضاً روى هشام بن عروة وحبيب بن أبي مرزوق عن عروة، نحو رواية معمر وأصحابه إلا أن حبيباً لم يذكر بشيراً ... ».

وصححه ابن خزيمة وقال: «هذه الزيادة لم يقلها أحد غير أسامة بن زيد».

وصححه ابن حبان، وقال الخطابي: «صحيح الإسناد». كما في (النيل) (٢/١٨) و (التعليق المغني على سنن الدار قطني) (١/٢٥) و (مرعاة المفاتيح) (٢/٣٠٦).

وقال المنذري: « ... وهذه الزيادة في قصة الإسفار رواتها عن آخرهم ثقات، والزيادة من الثقة مقبولة». (مختصر سنن أبي داود) (١/ ٢٣٣).

وقال ابن سيد الناس: «إسناده حسن». كما في (النيل) (٢/ ١٨) و (التعليق المغني) (١/٢٥٢) و (مرعاة المفاتيح) (٢/٣٠٦).

قال الحازمي: «تغليس النبي ﷺ ثابت وأنه داوم عليه إلى أن فارق الدنيا، ولم يكن رسول الله ﷺ يداوم إلا على ما هو الأفضل وكذلك الصحابة من بعده تأسياً به ﷺ [ثم أسند حديث أبي مسعود فقال] هذا طرف من حديث طويل في شرح الأوقات، وهو حديث ثابت مخرج في الصحيح بدون هذه الزيادة، وهذا إسناد رواته عن آخره ثقات، والزيادة من الثقة مقبولة».

واحتج بالحديث الحافظ ابن حجر ونفى كون الزيادة من أسامة بن زيد شاذة، لعدم وجود منافاة بينها وبين لم يذكرها. (الفتح) (٢/٦).

وسكت عنه أيضاً في (الفتح) (٢/٥٥)، ومعلوم أن سكوته تصحيح أو تحسين للحديث المسكوت عنه. كما نص عليه في (هدي الساري) (ص٤).

وقال الشوكاني في (النيل) (٢/١٨): «الحديث رجاله في سنن أبي داود رجال الصحيح، وأصله في الصحيحين....».

وقال أبو الطيب العظيم آبادي في (التعليق المغني على سنن الدار قطني» (١/٢٥٠): «هذا الحديث إسناده صحيح».

وقال الألباني: «حسن». (صحيح سنن أبي داود) (١/٨٠ رقم ٣٧٨/ ٣٩٤).

[٢٠] قال الإمام أبو القاسم الطبراني(*):

حدثنا علي بن عبد العزيز(١) ثنا أبو نعيم(٢) ثنا المسعودي(٣) عن عمرو بن مرة(٤) عن أبي عبيدة قال: (كان عبد الله يقول: يَتَدارَكُ(٥) الحَرَسَان مِنْ ملائكةِ اللهِ حارسُ اللّيلِ وحارسُ النَّهارِ عند طُلُوعِ الفَجْرِ، واقرأوا إنْ شئتم ﴿وَقُرْءَانَ ٱلْفَجْرِ إِنَّ قُرْءَانَ ٱلْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا﴾(٦))(٧).

(*) (المعجم الكبير) (٢٦٥/٩ رقم٩١٣٩).

(١) علي بن عبد العزيز بن المرْزُبان بن سابور البغوي أبو الحسن، شيخ الحرم وصاحب المسند الكبير، (ت ٢٨٦هـ) وقيل بعدها. قال ابن أبي حاتم: «كتب إلينا بحديث أبي عبيد وكان صدوقاً».
ووثقه الدارقطني و محمد بن عبد الملك بن أيمن والذهبي. وقال الذهبي مرة: «الإمام الحافظ الصدوق ... وكان حسن الحديث». ومقته النسائي لأنه كان يأخذ على الحديث.
والذي يظهر من ترجمته أنه ثقة، وكونه يأخذ الأجر على التحديث لا يضره لأنه اعتذر بالحاجة، وهذا في حد ذاته ليس موجباً لنزول درجته وخفة ضبطه، والله أعلم.
ينظر: (الجرح والتعديل) (١٩٦/٦) و (السير) (٣٤٨/١٣) و (تذكرة الحفاظ) (٦٢٢/٢) و (الميزان) (١٤٣/٣ رقم ٥٨٨٢) و (اللسان) (٢٤١/٤).

(٢) الفضل بن دكين الكوفي،واسم دكين عمرو بن حماد بن زهير التيمي مولاهم الأحول،أبو نعيم الملائي -بضم الميم- مشهور بكنيته ثقة ثبت، من كبار شيوخ البخاري (ت٢١٨ هـ) وقيل (٢١٩). (التقريب) (رقم٥٤٣٦/٧٨٢).

(٣) ثقة اختلط في آخر عمره ببغداد، تقدمت ترجمته عند ح (١)، وسماع أبي نعيم منه بالكوفة، قبل اختلاطه، كما قاله الإمام أحمد، في (العلل) رواية عبد الله (٣٢٥/١ رقم ٥٧٥).

(٤) ثقة عابد، تقدمت ترجمته عند ح (١٣).

(٥) قوله (يتدارك) أي يجتمع،كما في الروايات الأخرى،وينظر (لسان العرب)(١٣٦٤/٣) و(مرعاة المفاتيح)(٣٣٢/٢).

(٦) سورة الإسراء آية (٧٨).

(٧) صحيح.
أخرجه ابن جرير في (جامع البيان) (١٤٠/٩) بسنده إلى شعبة عن عمرو به نحوه. قال الهيثمي في (مجمع الزوائد) (٣٢٣/١): «وأبو عبيدة لم يسمع من أبيه».وعمرو بن دينار لم يتفرد به عن أبي عبيدة، تابعه كل من:
١- ضرار بن عبد الله عنه. أخرجه ابن جرير في (جامع البيان) (١٤٠/٩)، وفيه (يشهده حرس الليل ...).
٢- عقبة بن عبد الغافر عنه. أخرجه ابن جرير في (جامع البيان) (١٣٩/٩) نحوه.
٣- يحيى بن أبي كثير عنه. أخرجه الطبراني في (المعجم الكبير) (٦٨/٩ رقم ٩٩٤٢) مطولاً، وفيه (.. وعندها يجتمع الحرسان ...). زاد في "الدر المنثور" (٣٢٣/٥): « سعيد بن منصور ... وابن المنذر .. » فذكره.
والأثر له حكم الرفع إذ هو حكاية عن أمر غيبي لامجال للرأي فيه.
وفي الباب عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: (فضل صلاة الجمع على صلاة الواحد خمس وعشرون درجة، وتجتمع ملائكة الليل وملائكة النهار في صلاة الصبح» يقول أبو هريرة: اقرأوا إن شئتم ﴿وَقُرْءَانَ ٱلْفَجْرِ إِنَّ قُرْءَانَ ٱلْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا﴾).
أخرجه البخاري في (الجامع الصحيح) (ك التفسير - باب ﴿إِنَّ قُرْءَانَ ٱلْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا﴾) قال مجاهد: صلاة

٤- باب السكينة في المشي إلى الصلاة

[٢١] قال الإمام أبو بكر بن أبي شيبة(*):

حدثنا وكيع(١) قال نا سفيان(٢) عن أبي إسحاق(٣) عن أبي عبيدة عن عبد الله قال: (امْشُوا إلى الصَّلاةِ، وقاربوا بَيْن الخُطا(٤)، واذْكُروا الله(٥)).

الفجر) (٣٩٩/٨ رقم ٤٧١٧ - فتح) واللفظ له، ومسلم في (الصحيح) (ك المساجد ومواضع الصلاة - باب فضل الجماعة وبيان التشديد في التخلف عنها) (٤٥٠/١ رقم ٢٤٦) كلاهما من طريق الزهري عن أبي سلمة وابن المسيب به.

وأخرج الترمذي في (الجامع (ك تفسير القرآن - باب ومن سورة بني إسرائيل) (٣٠٢/٥ رقم ٣١٣٥) والنسائي في (السنن الكبرى) (ك التفسير - قوله تعالى ﴿إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا﴾) (٣٨١/٦ رقم ١١٢٩٣) كلاهما عن عبيد بن أسباط بن محمد ثنا أبي عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي ﷺ في قوله ﴿وَقُرْآنَ الْفَجْرِ إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا﴾ قال: (تشهده ملائكة الليل وملائكة النهار).

قال الترمذي: "حسن صحيح". وصحح الحافظ ابن حجر إسناده، (الفتح) (٣٦/٢).

وقال الشيخ الألباني: "صحيح الإسناد"، (صحيح سنن الترمذي) (٦٨/٣ رقم ٢٥٠٧- ٣٣٥٥).

(*) (المصنف) (ك الصلوات - باب من كره) - أي كره الإسراع في المشي إلى الصلاة - (٣٥٩/٢).

(١) ثقة حافظ، تقدمت ترجمته عند ح (٧).

(٢) يحتمل الثوري ويحتمل أيضاً ابن عيينة، لأن وكيع بن الجراح أخذ عنهما، ورويا عن أبي إسحاق، فإن كان الأول فلا إشكال في الإسناد لأن الثوري هو أثبت الناس في أبي إسحاق، وسماعه منه قديم، ولا يرد عليه اختلاط أبي إسحاق، وهو مكثر عن أبي إسحاق، وروى له أصحاب الكتب الستة من روايته عنه. بخلاف ابن عيينة فإن سماعه منه بعد الاختلاط. ينظر (الكواكب النيرات) (ص٣٤٩).

إلاّ أن الأرجح أن يكون الثوري لأمور منها:

أ- أنه مكثر من الرواية عنه، بل هو أثبت الناس فيه، وسماعه منه قديم.

ب- أنه كوفي، وشيخه كوفي أيضاً، أي بلدي أبي إسحاق، بخلاف ابن عيينة فإنه وإن كان كوفياً في الأصل، إلا أنه سكن مكة وتوفي بها. ينظر (تهذيب الأسماء واللغات) (٢٢٤/١).

والثوري إمام حافظ ثقة حجة، تقدمت ترجمته عند ح (٩).

(٣) ثقة مكثر عابد، اختلط بآخرة، وتقدمت ترجمته عند ح (٣).

(٤) قوله (الخُطا): «الخُطْوة بالضم: بُعْد ما بين القدمين في المشي، وبالفتح المَرَّةُ. وجمع الخُطْوة في الكثرة: خُطَاً، وفي القلّة: خُطْوَات، بسكون الطاء وضمها و فتحها ... ». قاله ابن الأثير في (النهاية) (٥١/٢).

والمعنى: لا تباعدوا بين خطاكم بأن تسرعوا في المشي إلى الصلاة، وإنما سيروا إليها وعليكم السكينة، واجعلوا خطاكم متقاربة.

(٥) صحيح.

ولم أقف على من أخرجه من هذا الطريق.

وتوبع أبو عبيدة عليه، تابعه أبو الأحوص عن عبد الله. ولفظه: (امشوا إلى الصلاة، فقد مشى إليها من هو خير منكم أبو بكر وعمر والمهاجرون والأنصار رضي الله عنهم أجمعين، قاربوا الخطا، وأكثروا ذكر الله عز وجل، ولا عليك أن لاتصحب أحداً إلا من أعانك على ذكر الله عز وجل).

أخرجه البيهقي في (السنن الكبرى) (ك الجمعة - باب فضل المشي إلى الصلاة وترك الركوب إليها)

(٢٢٩/٣) واللفظ له، وفي (الجامع لشعب الإيمان) (الحادي والعشرون من شعب الإيمان – وهو باب في الصلاة – فضل المشي إلى المساجد) (١٥٨/٦ رقم ٢٦٠٧).
عن أبي علي الحسن بن إبراهيم بن شاذان ببغداد، حدثنا حمزة بن محمد بن العباس حدثنا العباس بن محمد الدوري حدثنا عبيدالله بن موسى حدثنا إسرائيل عن أبي إسحاق عن أبي الأحوص به.
والإسناد رجاله كلهم ثقات، وإسرائيل من أثبت أصحاب أبي إسحاق، بل أخرج الشيخان من روايته عنه، وسبق نقل موقف ابن مهدي من رواية إسرائيل عن أبي إسحاق وأنه يقدمه فيها على شعبة والثوري، ينظر تخريج الحديث رقم (٧).
وأخرج الإمام أحمد في (المسند) (٢٧٦/٧ رقم ٤٢٤٢) عن عبد الله بن مسعود أنه قال: (امشوا إلى المسجد، فإنه من الهَدْي وسنة محمد ﷺ).
من طريق وكيع حدثنا سفيان عن الأعمش عن رجل عن أبي الأحوص به.
وهذا الإسناد ضعيف من أجل شيخ الأعمش وهو مبهم لا يعرف من هو.
والخلاصة: إن متابعة أبي الأحوص لأبي عبيدة عاضدة له ومقوية، وإن كان إسناد أبي عبيدة صحيحاً.
وقد جاء الأمر من النبي ﷺ بالمشي إلى الصلاة بسكينة ووقار، والنهي عن السعي إليها.
فعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: (إذا أقيمت الصلاة فلا تأتوها تسعون، وأتوها تمشون، عليكم السكينة، فما أدركتم فصلوا، وما فاتكم فأتموا).
أخرجه البخاري في (الجامع الصحيح) (ك الجمعة – باب المشي إلى الجمعة) (٣٩٠/٢ رقم٩٠٨ – فتح) واللفظ له، ومسلم في (الصحيح) (ك المساجد ومواضع الصلاة – باب استحباب إتيان الصلاة بوقار وسكينة، والنهي عن إتيانها سعياً) (٤٢٠/١ رقم ٦٠٢) كلاهما من طريق ابن شهاب عن أبي سلمة بن عبد الرحمن به.
والسعي المنهي عنه هو العَدْوُ لمقابلته المشي. قاله الحافظ ابن حجر (الفتح) (٣٩٠/٢).

٥- باب الأمر بتسوية الصفوف

[٢٢] قال الإمام الهيثم بن كليب الشَّاشي(*):

حدثنا أبو حاتم الرازي[١] نا عمر بن حفص بن غياث[٢] نا أبي[٣] عن مسعر[٤] حدثني عمرو بن مرة[٥] عن أبي عبيدة عن عبدالله قال: إنْ كانَ رسول الله ﷺ ليجدُ مَنْكِبَ الرَّجل مائلاً عن منكبِ صاحبه فيُثْنها له[٦] ويقول: (لا تَخْتلِفوا فتَخْتَلِفَ قُلُوبكُمْ)[٧].

(*) (المسند) (٢/٣٣٥ رقم٩٣١).

(١) هو محمد بن إدريس بن المنذر الحنظلي، أحد الحفَّاظ، (ت ٢٧٧ هـ).
(التقريب) (رقم ٥٧٥٥/ ٨٢٤). المشهور بأبي حاتم الرازي، الإمام الثقة الثبت.

(٢) عمر بن حفص بن غياث، بكسر المعجمة وآخره مثلثة،ابن الطلق،بفتح الطاء وسكون اللام،الكوفي، (ت ٢٢٢هـ).
أطلق القول بتوثيقه أبو حاتم وأبو زرعة والعجلي، وذكره ابن حبان في كتابه (الثقات) وقال:"ربما أخطأ".
وقال ابن حجر: "ثقة ربما وهم". والذي يبدو أنه ثقة، لإخراج الشيخين له عن أبيه. والله أعلم.
(الجرح والتعديل) (٦/١٠٣ رقم ٥٤٤) و(معرفة الثقات) (٢/١٦٥ رقم ١٣٣٦) (الثقات) (٨/٤٤٥) و(الكاشف) (٢/٥٧ رقم ٤٠٣٨) و(تهذيب الكمال) (٢١/٣٠٤ رقم ٤٢١٧) و(تهذيب التهذيب) (٧/٤٣٥) و(التقريب) (رقم ٤٩١٤/ ٧١٦).

(٣) حفص بن غياث، بمعجمة مكسورة وياء مثلثة، ابن طَلْق بن معاوية النخعي، أبو عمر الكوفي، القاضي، ثقة فقيه تغير حفظه قليلاً في الآخر، (ت ١٩٤ أو ١٩٥هـ)، وقد قارب الثمانين. (التقريب) (رقم ١٤٣٩/ ٢٦٠).

(٤) مِسْعَر بن كِدام، بكسر أوله وتخفيف ثانية، ابن ظهير الهلالي، أبو سلمة الكوفي، (ت ١٥٣ أو ١٥٥هـ) قال شعبة: "كنا نسميه المصحف من إتقانه"، قال ابن حجر: "ثقة ثبت فاضل".
(الكاشف) (٢/٢٥٦ رقم ٥٣٩٥) (التقريب) (رقم ٦٦٤٩/ ٩٣٦).

(٥) ثقة عابد. تقدمت ترجمة عند ح (١٣).

(٦) جاء في المسند (فيثتها) بالتاء، وهو خطأ واضح بسبب زيادة النقطة على النون، و المعنى يساوي بين منكبه ومنكب صاحبه فيجعلهما متواليين. ينظر (معجم مقاييس اللغة) (١/٣٩١ – مادة (ثنى)).

(٧) صحيح لغيره.
أخرجه الطبراني في (المعجم الكبير) (١٠/١٧٨ رقم ١٠٢٦١) من طريق حفص بن غياث به.
وفي (المعجم الأوسط) (٦/٣٧٤ رقم٦٦٥٨) من طريق هشام بن خالد الدمشقي ثنا خالد بن يزيد القسري عن مسعر بن كدام به. وفيهما (فيثقفها) بدل (يثنها)، والمعنى واحد، إذ الثَّقف: التَّسوية، يقال "ثَقَّفْتُ القناة: إذا أقمت عِوَجَها". (معجم مقاييس اللغة) (١/٣٨٢ – ثقف)، وينظر (لسان العرب) (١/٤٩٢).
قال الطبراني في (المعجم الأوسط): "لم يرو هذا الحديث عن مسعر إلا حفص بن غياث وخالد بن يزيد القسري، تفرَّد به عن حفص ابنه عمر بن حفص، وتفرَّد به عن خالد بن يزيد هشام بن خالد".
وتابع أبا عبيدة، علقمة النخعي عن ابن مسعود مرفوعاً بلفظ: (ليليني منكم أُولو الأحلام والنُّهى، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم، ولا تختلفوا فتختلف قلوبكم، وإيَّاكم وهَيْشات الأسواق).
أخرجه أبو داود في (السنن) (ك الصلاة – باب من يستحب أن يلي الإمام في الصف، وكراهية التأخر) (١/٤٣٦-٤٣٧ رقم ٦٧٥) والترمذي في (الجامع) (أبواب الصلاة – باب ما جاء ليليني منكم أولو الأحلام والنهى) (١/٤٤٠-٤٤١رقم٢٢٨) و اللفظ له، وأحمد في (المسند) (٧/ ٣٨٠ رقم ٤٣٧٣) وأبو يعلى في (المسند) (٩/٤٨-٢٢٣ رقم ٥١١١-٥٣٢٤) وابن خزيمة في (صحيحه) (جماع أبواب قيام المأمومين خلف

الإمام - باب ذكر البيان أن أولي الأحلام والنهى أحق بالصف الأول إذ النبي ﷺ أمر بأنْ يلوه) (٣٢/٣ رقم ١٥٧٢) وابن حبان في (صحيحه) (ك الصلاة - باب ذكر الأمر للمأمومين أن يقف منهم وراء الإمام أولو الأحلام والنهى) (٥/٥٥٤ رقم ٢١٨٠ - الإحسان) كلهم من طرق عن يزيد بن زريع عن خالد الحذاء عن أبي معشر عن إبراهيم عن علقمة به مثله. وسكت عنه أبو داود. وقال الترمذي: حسن صحيح غريب. وصححه ابن خزيمة وابن حبان. وإسناد الحديث صحيح.

وورد الحديث في (صحيح مسلم) من نفس الطريق السابقة - طريق يزيد به - إلا أنه جاء مختصراً، وليس فيه الجزء الشاهد لحديث الباب عندنا وهو قوله (ولا تختلفوا فتختلف قلوبكم).

(صحيح مسلم) (ك الصلاة: باب تسوية الصفوف وإقامتها وفضل الأول منها، والازدحام على الصف الأول والمسابقة إليها، وتقديم أولي الفضل وتقريبهم من الإمام) (١/٣٢٣ رقم ٤٣٢ (١٢٣)).

وهذا الاختصار لا يضر الحديث، فهو ثابت من غير طريق شيخي مسلم، ولعل بل الأظهر أن الاختصار منهما، وأتّمه الرواة الآخرون عن يزيد وهم ثقات. وا لله أعلم.

والأمر بتسوية الصفوف عند الصلاة ورد في أحاديث كثيرة، منها:

١- حديث النعمان بن بشير رضي ا لله عنه قال: قال النبي ﷺ: (لَتُسَوُّنَّ صفوفكم، أو لَيُخالِفَنَّ ا لله بين وجوهكم).

أخرجه البخاري في (الجامع الصحيح) (ك الأذان: باب تسوية الصفوف عند الإقامة وبعدها) (٢/٢٠٦-٢٠٧ رقم ٧١٧ - فتح) ومسلم في (الصحيح) (ك الصلاة: باب تسوية الصفوف وإقامتها وفضل الأول منها...) (١/٣٢٤ رقم ٤٣٦). كلاهما عن شعبة عن عمرو بن مرة قال سمعت سالم بن أبي الجعد قال سمعت النعمان بن بشير يقول.. الحديث.

٢- حديث أبي مسعود رضي ا لله عنه قال: كان رسول ا لله ﷺ يمسح مناكبنا في الصلاة، ويقول: (استووا ولا تختلفوا فتختلف قلوبكم، ليلني منكم أولو الأحلام والنهى، ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم).

قال أبو مسعود: فأنتم اليوم أشدُّ اختلافاً. أخرجه مسلم في (الصحيح) (ك الصلاة: باب تسوية الصفوف وإقامتها وفضل الأول منها ...) (١/٣٢٣ رقم ٤٣٢ (١٢٢)).

فهذان الحديثان ونظائرهما شاهدان لحديث الباب، عاضدة له مقوية لمتنه، وا لله أعلم

٦- باب الصلاة إلى سترة والدنو منها للإمام والمنفرد .

[٢٣] قال الإمام عبد الرزاق الصَّنْعاني(*):

عن الثوري(١) عن ليث(٢) عن المغيرة(٣) عن أبي عبيدة عن عبد الله قال: (لا يُصَلِّيَنَّ أَحدُكم وبَيْنَه وبَيْن القِبْلَةِ فَجْوَةٌ(٤))(٥).

(*) (المصنف) (ك الصلاة: باب كم يكون بين الرجل وبين سُترته) (١٦/٢ رقم٢٣٠٦).

(١) ثقة حافظ إمام عابد، تقدمت ترجمته عند ح (٩).

(٢) ليث بن أبي سليم بن زُنيم، بالزاي والنون، مصغر، واسم أبيه أيمن وقيل أنس وقيل غير ذلك، القرشي، الكوفي (ت ١٤٢هـ وقيل ١٤٣ وقيل ١٤٨هـ). وقيل غير ذلك.
قال ابن معين: «ضعيف إلا أنه يكتب حديثه». قال ابن عدي: «له أحاديث صالحة غير ما ذكرت، وقد روى عنه شعبة والثوري وغيرهما من ثقات الناس، ومع الضعف الذي فيه يكتب حديث».
قال الذهبي: «فيه ضعف يسير من سوء حفظه، كان ذا صلاة وصيام وعلم كثير، وبعضهم احتج به».
وقال الحافظ ابن حجر: «صدوق اختلط جداً ولم يتميز حديثه فترك».
ومرة قال: «ضعيف الحفظ يعتبر به ويستشهد».
فخلاصة حاله أنه: صدوق في نفسه، أتي من حفظه لاختلاطه، إلا أنه يعتبر به.
(الضعفاء) للعقيلي (١٤/٤ رقم ١٥٦٩) و (الكامل) (٢١٠٥/٦) و (الكاشف) (١٥١/٢ رقم٤٦٩٢) و (التقريب) (رقم ٨١٧/٥٧٢١) و (هدي الساري) (ص٣٤٩).

(٣) المغيرة هذا غير منسوب وهو كوفي، ذكره ابن أبي حاتم في باب (تسمية من روي عنه العلم ممن يُسمى مغيرة ولا ينسبون) وقال: «مغيرة روى عن أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود، روى عنه ليث بن أبي سليم سمعت أبي يقول ذلك». ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً. وكذا ذكره البخاري في (التاريخ الكبير) ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً. وذكره ابن حبان في كتابه (الثقات) وقال: «مغيرة، شيخ كوفي، يروي عن أبي عبيدة عن عبد الله، روى عنه ليث بن أبي سليم».
فالرجل لم يقدح في ضبطه أو عدالته، ولو كان كذلك لصاح الأئمة ببيان حاله، بل وصفه ابن أبي حاتم بأنه ممن روي عنه العلم، ووصفه ابن حبان بأنه: شيخ. فالرجل لم يصل إلا حدَّ الترك واطراح روايته، بل دائر في درجة القبول، وهو بمنزلة «شيخ» من مراتب التعديل، والله أعلم.
(الجرح والتعديل) (٢٣٢/٨ رقم ١٠٤٨) و (التاريخ الكبير) (٣٢٦/٧ رقم ١٤٠٣) و (الثقات) (٤٦٦/٧).

(٤) قوله (فجوة): قال ابن الأثير: «أي لا يَبْعُد من قِبْلَته ولا سُتْرتِهِ، لِئلاً يَمُرَّ بين يديه أحد». (النهاية) (٤١٤/٣).

(٥) حسن لغيره.
أخرجه ابن أبي شيبة في (المصنف) (ك الصلاة: من كان يقول إذا صليت إلى سترة فادن منها) (٢٧٩/١) والبخاري في (التاريخ الكبير) (٣٢٦/٧) و الطبراني في (تهذيب الآثار) (الجزء المفقود/٢٨٢ رقم ٤٨٩) وابن المنذر في (الأوسط) (ك جماع أبواب ستر المصلي - باب ذكر الأمر بالدنو من السترة التي يستتر بها المصلي لصلاته) (٨٧/٥ رقم ٢٤٣٠) والطبراني في (المعجم الكبير) (٢٩٨/١٠ رقم ٩٢٨٥و٩٢٨٦). كلهم من طرق عن ليث بن أبي سليم به.
زاد ابن أبي شيبة والطبري: (تقدم إلى القبلة، أو استتر بسارية).
وعند ابن المنذر والطبراني في (الموضع الأول) تفسير من أحد رواة الأثر للفجوة حيث قال: (يعني فُرْجَة).
قال الهيثمي في (مجمع الزوائد) (٦٣/٢): «..رواه الطبراني في الكبير، وأبو عبيدة لم يسمع من أبيه».
أقول: فيه ليث بن أبي سليم وتقدم بيان ضعف حفظه واختلاطه، فالحديث ضعيف.

وقد جاء الأمر باتخاذ السترة للمصلي إن لم يكن مأموماً، والدنو منها في غير ما حديث، وهي شاهدة لأثر الباب، منها: حديث أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله ﷺ: (إذا صلى أحدكم فليصل إلى سترة وليدن منها، ولا يدع أحداً يمر بينه وبينها، فإن جاء أحد يمر فليقاتله فإنه شيطان).

أخرجه أبو داود في (السنن) (ك الصلاة: باب ما يؤمر المصلي أن يدرأ عن الممر بين يديه) (١/٤٤٨ رقم ٦٩٨) وابن ماجة في (السنن) (ك إقامة الصلاة: باب ادرأ ما استطعت) (١/٣٠٧ رقم ٩٥٤) وابن أبي شيبة في (المصنف) (ك الصلوات: باب من كان يقول إذا صليت إلى سترة فادن منها) (١/٢٧٩) واللفظ له، وابن حبان في (صحيحه) (ك الصلاة: باب ذكر الأمر بالدنو من السترة إذا صلى إليها) (٦/١٣٥ رقم ٢٣٧٢-الإحسان).

كلهم من طريق أبي خالد الأحمر عن ابن عجلان عن زيد بن أسلم عن عبد الرحمن بن أبي سعيد الخدري به.

وألفاظهم متقاربة تماماً. وسكت عنه أبو داود. وصححه ابن حبان.

وقال الشيخ الألباني: ((حسن صحيح)). (صحيح سنن ابن ماجه) (١/١٥٧ رقم ٧٨٠).

وإسناد الحديث لا ينزل عن درجة الحسن، فإن أبا خالد سليمان بن حَيَّان الأزدي الأحمر، وثقه ابن معين مرة، وابن سعد وابن المديني والعجلي وآخرون.وقال ابن معين مرة: ((ليس به بأس)). ومرة: ((صدوق ليس بحجة)). وقال النسائي: ((ليس به بأس)). وقال سبط ابن العجمي: ((الرجل من رجال الكتب الستة، مكثر يهم كغيره)). وقال ابن عدي: ((إنما أُتي من سوء حفظه فيغلط ويخطئ)). وقال الذهبي: ((صدوق إمام)). وقال ابن حجر: ((صدوق يخطئ)).

فالذي يظهر أن خطأه جاء من كثرة رواياته، ومع ذلك فلا ينزل عن درجة الحسن، والله أعلم.

(تاريخ ابن معين) الدوري (٢/٢٢٩) و(تاريخ الدارمي) (١٢٩-١٥٦-٢٤١ رقم ٤١٠،٥٤٥،٩٤١) و(الجرح والتعديل) (٤/١٠٦ رقم ٤٧٧) و(الكامل) (٣/١٢٩) و(الكاشف مع حاشية سبط ابن العجمي عليه) (١/٤٥٨ رقم ٢٠٨٠) و(تهذيب الكمال) (١١/٣٩٤ رقم ٢٥٠٤) و(تهذيب التهذيب) (٤/١٨١) و(هدي الساري) (ص٤٠٧) و(التقريب) (رقم ٢٥٦٢/٤٠٦).

وشيخه ابن عجلان هو محمد بن عجلان المدني.وثقه أحمد وابن معين وابن عيينة ويعقوب بن شيبة وأبو حاتم والنسائي وابن سعد. قال الحافظ ابن حجر: ((صدوق إلا أنه اختلطت عليه أحاديث أبي هريرة)).

فالرجل لا ينزل عن درجة الثقة إلا ما كان من حديث أبي هريرة، وليس هذا منها. والله أعلم.

(طبقات ابن سعد) القسم المتمم لتابعي أهل المدينة ومن بعدهم (ص٣٥٤) و(تاريخ ابن معين) رواية الدوري (٢/٥٣٠) و(العلل ومعرفة الرجال) للإمام أحمد (١/١٩٨ رقم ١٩٤) و(٢/٢٢-١٥٤ رقم ١٤١٨-١٨٤٨) و(الجرح والتعديل) (٨/٤٩ رقم ٢٢٨) و(تهذيب الكمال) (٢٦/ ١٠١رقم ٥٤٦٢) و(التقريب) (رقم ٦١٧٦/٨٧٧).

وحديث أبي سعيد أصله في الصحيحين دون قوله (وليدن).

أخرجه البخاري في (الجامع الصحيح) (ك الصلاة: باب يرد المصلي من مر بين يديه) (١/٥٨١ رقم ٥٠٩- فتح) ومسلم (ك الصلاة: باب منع المار بين يدي المصلي) (١/٣٦٢ رقم ٢٥٩) من طريق سليمان بن المغيرة عن حميد بن هلال عن أبي صالح السمان قال: رأيت أبا سعيد الخدري يصلي ... فذكره، وله قصة وفيها طول، وفي آخره قال أبو سعيد: سمعت رسول الله ﷺ يقول: (إذا صلى أحدكم إلى شيء يستره من الناس، فأراد أحد أن يجتاز بين يديه، فليدفع في نحره، فإن أبىٰفليقاتله فإنهما هو شيطان). واللفظ لمسلم.

٧- باب فيما يُفْتتح به الصلاة.

[٢٤] قال الإمام أبو بكر بن أبي شيبة(*):

نا عبد السلام[١] عن خصيف[٢] عن أبي عبيدة عن عبد الله أنه كان إذا افتتح الصلاة قال: (سُبْحانَكَ اللهمَّ وبِحَمْدِكَ وتبارَكَ اسْمُكَ وتَعَالَىٰ جَدُّكَ[٣] ولا إِلَهَ غَيْرُكَ)[٤].

(*) (المصنف) (ك الصلوات: باب فيما يفتتح به الصلاة) (٢٣٠/١).

(١) عبد السلام بن حرب بن سلم النّهدي، بالنون، الملائي، بضم الميم وتخفيف اللام، أبو بكر الكوفي، أصله بصري، ثقة حافظ له مناكير، (ت١٨٧هـ) وله (٩٦سنة).
(التقريب) (رقم ٤٠٩٥/٦٠٨) ، وينظر (تهذيب الكمال) (٦٦/١٨ رقم ٣٤١٨).

(٢) خُصَيْف، بالصاد المهملة آخره فاء، مصغر، ابن عبد الرحمن الجزري، أبو عون. وثقه ابن سعد وأبو زرعة والعجلي وابن معين في رواية. وقال الساجي: «صدوق». وقال الفسوي: «لا بأس به». وكذا قال ابن معين في رواية عنه. ومرة قال: «صالح»، وكذا قال النسائي. وضعفه الإمام أحمد، ومرة قال: «ليس بحجة ولا قوي في الحديث». وقال أبو حاتم: «صالح يخلط، تكلم في سوء حفظه». وقال النسائي: «ليس بالقوي». ومثله قال أبو أحمد الحاكم. وقال الدار قطني: «يعتبر به، يهم». وقال ابن خزيمة: «لا يحتج بحديثه». وقال الأزدي: «ليس بذاك». وقال ابن عدي: «وإذا حدث عن خصيف ثقة فلا بأس بحديث وبرواياته إلا أن يروي عنه عبد العزيز بن عبد الرحمن البالسي يكنى أبو الأصبغ، فإن رواياته عنه بواطيل، والبلاء من عبد العزيز لا من خصيف».
قال الذهبي: «صدوق سيء الحفظ». وقال ابن حجر: «صدوق سيء الحفظ، خلط بآخره، ورمي بالإرجاء».
ولعل الأظهر في حاله رأي الحافظ ابن حجر، وهذه المنزلة هي درجة يعتبر بحديث صاحبها ولا يحتمل تفرده، وهي التي عبر عنها الحافظ الدار قطني بقوله (يعتبر به، يهم). والله أعلم.
(الطبقات الكبرى) لابن سعد (٤٨٢/٧) و (الجرح والتعديل) (٥٩/٣ رقم١٨٤٨) و (تاريخ الدارمي) عن يحيى بن معين (رقم ٣١٠ و ٥٩٢/ ١٠٦و ١٤٥) و (من كلام يحيى بن معين في الرجال) رواية ابن طهمان (رقم ٨٣/٢٥١) و (معرفة الثقات) للعجلي (٣٣٥/١ رقم ٤٠٨) و (الضعفاء والمتروكين) للنسائي (رقم ٢٨٩/١٧٧) و (المعرفة والتاريخ) للفسوي (١٥٤/٣) و (سؤالات البرقاني للدار قطني) (رقم ٢٧/١٢٥) و (الكامل) (٩٤٠/٣) و (ميزان الاعتدال) (٦٥٣/١ رقم ٢٥١١) و (الكاشف) (٣٧٣/١ رقم ١٣٨٩) و (تهذيب الكمال) (٢٥٧/٨ رقم ١٦٩٣) و (تهذيب التهذيب) (١٤٣/٣) و (تقريب التهذيب) (رقم ٢٩٧/١٧٢٨).

(٣) قوله (تعالى جَدُّك): قال ابن الأثير: «أي عَلاَ جلالُك وعظمتك. والجدُّ: الحظُّ والسعادة والغنى». (النهاية) (٢٤٤/١).

(٤) حسن لغيره.
أخرجه: ابن المنذر في (الأوسط) (ك صفة الصلاة - باب وجه ثان مما يدعا به بعد التكبير قبل القراءة) (٨٢/٣ رقم ١٢٦٩) من طريق ابن أبي شيبة.
ورواه الطبراني في (الأوسط) (١٣٦/١ رقم ٤٢٨) من طريق أحمد بن خليد ثنا يوسف بن يونس الأفطس ثنا عتاب بن بشير عن خصيف به، بعضه.
قال الطبراني: لم يرو هذا الحديث عن خصيف إلا عتاب، تفرّد به يوسف بن يونس.
وهذا الإسناد لم يسلم من الضعف بسبب:

١- يوسف بن يونس الأفطس.

قال ابن حبان بعد ذكره لخبر منكر له: «والأفطس لا يجوز الاحتجاج بما انفرد به». وقال ابن عدي: «كل ما روى عن الثقات منكر»، ثم ساق بعض مناكيره. وقال ابن الجوزي: قال الدار قطني: «ثقة». وقال الذهبي بعد نقله للخبرين المنكرين وقول ابن حبان وابن عدي والدار قطني: «قلت: بل من يروي مثل هذين الخبرين ليس بثقة ولا مأمون».(المجروحين) (١٣٧/٣) و (الكامل) (٢٦٢٨/٧) و (ميزان الاعتدال) (٤٧٦/٤ رقم ٩٨٩٤).

وينظر، (المغني في الضعفاء) (٤٤٠/٢ رقم ٧٢٥٧) و (ديوان الضعفاء والمتروكين) (رقم ٤٨٢٢/٤٤٩) و (لسان الميزان) (٣٣٠/٦ رقم ١١٧٧).

٢- عتّاب بن بشير الجزري.

وثقه ابن معين مرة، والعجلي والدار قطني، وقال ابن أبي حاتم: «ليس به بأس»، ومثله ابن عدي وقال ابن المديني: «ضربنا على حديث عتاب بن بشير»،وترك حديثه ابن مهدي بأخرة. قال ابن سعد والنسائي: «ليس بذاك في الحديث». وقال النسائي مرة: «ليس بالقوي». وقال ابن معين في قول: «كان يضعف». وقال الإمام أحمد: «أرجو أن لا يكون به بأس، روى بأخرة أحاديث منكرة، وما أرى أنها إلا من قبل خُصيف». وقال مرة: «أحاديث عتاب عن خصيف منكرة. وسئل أيما أحب إليك في خصيف عتاب بن بشير أو مروان بن شجاع؟ فقال: عتاب بن بشير أحاديثه أحاديث مناكير...» . وقال البرذعي: قلت لأبي زرعة: «أحاديث عتاب عن خصيف منكرات؟ قال: منها شيء. قلت: فهو أحب إليك أو محمد بن سلمة عن خصيف؟ فقال: محمد أنقى وأقل...». قال ابن حجر: «صدوق يخطئ».

والذي يظهر أن درجته الصدوق إلا أن روايته عن خُصيف خاصة منكرة، وهذا الحديث من روايته عن خصيف، والله أعلم.

(الطبقات الكبرى) (٤٨٥/٧) و (تاريخ الدارمي) عن ابن معين (رقم ٥٣٩/ ١٥٤) و (سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني) (رقم ٢٤٢/١٦٧) و (الجرح والتعديل) (١٣/٧ رقم ٥٦) و (معرفة الثقات) للعجلي (١٢٦/٢ رقم ١١٩٩) و (الضعفاء مع أجوبة أسئلة البرذعي) لأبي زرعة (٣٧٧/٢) و (الكامل) (١٩٩٥/٥) و (سؤالات أبي عبيد الآجري لأبي داود) (٢٦٣/٢ رقم ١٧٩٠) و (الضعفاء) للعقيلي (٣٣١/٣ رقم ١٥٣٢) و (العلل) للإمام أحمد رواية عبد الله (٢٤٦/١ رقم٣٣١) و (ميزان الاعتدال) (٢٧/٣ رقم ٥٤٦٥) و (الكاشف) (٦٩٥/١ رقم ٣٦٥٤) و (تهذيب الكمال) (٢٨٦/١٩ رقم ٣٧٦٣) و (تهذيب التهذيب) (٩٠/٧) و (التقريب) (رقم ٤٤٥١/٦٥٦) و (هدي الساري) (ص٤٢٣).

وخالف أبو إسحاق السبيعي، خصيفَ بن عبد الرحمن. فرواه عن أبي عبيدة عن عبد الله مرفوعاً.

أخرجه الطبراني في (المعجم الكبير) (١٨٤/١٠ رقم ١٠٢٨٠) وفي (الأوسط) (٣٠٥/١ رقم ١٠٢٦) من طريق أحمد بن داود المكي ثنا ثوبان ثنا سعيد بن عروة البصري ثنا علي بن عابس عن أبي إسحاق به.

وأخرجه ابن الأعرابي في (معجمه) (٥٤/٤ رقم ٧٠٣) من طريق أحمد بن حاتم الطويل عن علي بن عابس به، وفيه زيادة (أبو بكر وعمر).

والطريقان ضعيفان منكران؛لأن المدار على علي بن عابس الأسدي الكوفي، ضَعّفه الأئمة كابن معين والنسائي وأبي الفتح الأزدي. وقال الجوزجاني: «ضعيف الحديث واهي».

وقال أبو زرعة: «منكر الحديث، يحدث بمناكير كثيرة عن قوم ثقات». وقال ابن حبان: «فحش خطأه فاستحق الترك». وقال الدار قطني: «يعتبر به. وقال الذهبي: ضعفوه». قال ابن حجر: «ضعيف».

(الجرح والتعديل) (١٩٧/٦ رقم ١٠٨٥) و (التاريخ) لابن معين رواية الدوري (٤٢١/٢) و (سؤالات أبي عبيد الآجري لأبي داود) (١٦٩/٢و٢٣٠ رقم ٧٦و ٢٨٠) و (الشجرة في أحوال الرجال) (رقم ٥٩/ ٨٣) و (المجروحين) (١٠٤/٢) و (سؤالات البرقاني للدار قطني) (رقم ٣٦٤/٥٢) و (الضعفاء مع أجوبة أسئلة البرذعي) لأبي زرعة (٤٢٩/٢) و (تهذيب الكمال) (٥٠٢/٢٠ رقم ٤٠٩٣) و (الكاشف) (٤٢/٢ رقم ٣٩٣٤) و (تهذيب التهذيب) (٣٤٣/٧) و (التقريب) (رقم ٤٧٩١/٦٩٩).

وأيضاً فيه عنعنة أبي إسحاق وهو مدلس من الثالثة - كما سبق -، ولم أميز رواية علي بن عابس عنه هل كانت قبل الاختلاط أم بعده؟ إذ لم أقف على نص في ذلك.

قال الهيثمي في (مجمع الزوائد) (١٠٩/٢): «رواه الطبراني في (الأوسط) وأبو عبيدة لم يسمع من ابن مسعود، ورواه في الكبير باختصار وفيه مسعود بن سليمان: قال أبو حاتم: مجهول».

أقول، بل فيه زيادة على ما ذكره، وهو ما تقدم من ضعف علي بن عابس وعنعنة أبي إسحاق واختلاطه.

أما قوله (رحمه الله): «وفيه مسعود بن سليمان ...» هذه الرواية أخرجها الطبراني في (الكبير) (١٣٣/١٠ رقم ١٠١١٧) وليست من طريق أبي عبيدة وإنما هي من طريق أبي الأحوص.

ووقع خطأ في (المعجم الكبير) في إسناد رواية أبي إسحاق، حيث فيه (ثنا ثوبان بن سعيد بن عروبة ثنا علي ابن عابس ..)، وهذا خطأ واضح إذ الصحيح (ثوبان ثنا سعيد بن عروة البصري ثنا علي بن عابس) والتصويب من (المعجم الأوسط) و (مجمع البحرين) (١٠٩/٢ رقم ٧٩٦) وينظر (تهذيب الكمال) (٥٠٢/٢٠ رقم ٤٠٩٣ - ترجمة علي بن عابس).

وأشار البيهقي إلى رواية مرفوعة أخرى في (السنن الكبرى) (ك الصلاة: باب الاستفتاح بسبحانك اللهم وبحمدك) (٣٤/٢) بقوله: «وروي في الاستفتاح بسبحانك اللهم وبحمدك حديث آخر عن ليث عن أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود عن أبيه مرفوعاً، وليس بالقوي».

أخرجها ابن عدي في (الكامل) (١٨٣٥/٥) من طريق علي بن عابس عن ليث بن أبي سليم عن أبي عبيدة به نحوه.

وإسناده ضعيف؛ فيه علي بن عابس ضعيف تقدم بيانه، وليث بن أبي سليم متكلّم فيه لسوء حفظه واختلاطه كما سبق.

وأثر الباب له حكم الرفع إذ لا مجال للرأي فيه، **وفي الباب** حديث أبي سعيد الخدري مرفوعاً، وآخر عن عمر ابن الخطاب موقوفاً.

١- حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن النبي ﷺ كان إذا افتتح الصلاة قال: (سبحانك اللهم وبحمدك تبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك).

أخرجه أبو داود في (السنن) (ك الصلاة: باب من رأى الاستفتاح بسبحانك اللهم وبحمدك) (٤٩٠/١ رقم ٧٧٥) والترمذي في (الجامع) (ك أبواب الصلاة: باب ما يقول عند افتتاح الصلاة) (٩/٢ رقم ٢٤٢) والنسائي في (المجتبى) (ك الافتتاح: باب نوع آخر من الذكر بين افتتاح الصلاة وبين القراءة) (٤٦٩/٢ رقم ٨٩٨و٨٩٩) وابن ماجة في (السنن) (ك الإقامة: باب افتتاح الصلاة) (٢٦٤/١ رقم ٨٠٤) وأحمد في

(المسند) (٥١/١٨ رقم ١١٤٧٣) والدارمي في (السنن) (ك الصلاة: باب ما يقال بعد افتتاح الصلاة) (٢٨٢/١) وأبويعلى في (المسند) (٣٥٨/٢ رقم ١١٠٨) والطبراني في (كتاب الدعاء) (جامع أبواب القول عند افتتاح الصلاة بعد التكبير وقبل القراءة) (١٠٣٢/٢ رقم ٥٠١) والبيهقي في (السنن الكبرى) (ك الصلاة: باب الاستفتاح بسبحانك اللهم وبحمدك) (٣٤/٢) وابن حجر في (نتائج الأفكار) (٤١٢/١).

كلهم من طرق عن جعفر بن سليمان عن علي بن علي الرفاعي عن أبي المتوكل الناجي عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، واللفظ للنسائي، بعضهم مثله وبعضهم مطولاً.

قال أبو داود: «وهذا الحديث يقولون: هو عن علي بن علي عن الحسن مرسلاً، الوهم من جعفر». وقال الترمذي: «وحديث أبي سعيد أشهر حديث في هذا الباب، وقد أخذ قوم من أهل العلم بهذا الحديث ... وقد تُكلم في إسناد حديث أبي سعيد، كان يحيى بن سعيد يتكلم في علي بن علي الرفاعي». وقال أحمد: «لا يصح هذا الحديث».

وإسناد الحديث رجاله ثقات إلا جعفر بن سليمان الضبعي، قال عنه الحافظ ابن حجر: «صدوق زاهد لكنه يتشيع» (التقريب) (رقم ٩٥٠/ ١٩٩).

وعلي بن علي بن رفاعة الرفاعي وإن تكلم فيه يحيى بن سعيد فقد وثقه ابن معين وأبو زرعة وابن عمار ووكيع، وقال شعبة: «اذهبوا بنا إلى سيدنا وابن سيدنا علي بن علي الرفاعي». وقال أحمد بن حنبل والنسائي: «لابأس به». (تهذيب الكمال) (٧٢/٢١ رقم ٤١١٠).

والحديث قال عنه ابن حجر: «حديث حسن»، (تنائج الأفكار) (٤١٢/١). وصححه العلاّمة أحمد شاكر في (تحقيقه وشرحه لجامع الترمذي) (١١/٢). والألباني في (إرواء الغليل) (٥١/٢ رقم٣٤١).

فخلاصة الحديث: أنه لا ينزل عن درجة الحسن، والله أعلم.

٢- أثر عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

فعن الأسود بن يزيد قال: (رأيت عمر بن الخطاب افتتح الصلاة فكبر ثم قال: سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك، ولا إله غيرك).

أخرجه ابن أبي شيبة (ك الصلاة: باب فيما يفتتح به الصلاة) (٢٣٠/١) والطحاوي في (شرح معاني الآثار) (ك الصلاة: باب ما يقال في الصلاة بعد تكبيرة الافتتاح) (١٩٨/١) والدار قطني في (السنن) (ك الصلاة: باب دعاء الاستفتاح بعد التكبير) (٣٠٠/١ رقم ١٠) والحاكم في (المستدرك) (ك الصلاة) (٢٣٥/١). والبيهقي في (السنن الكبرى) (ك الصلاة: باب الاستفتاح بسبحانك اللهم وبحمدك) (٣٥/١ رقم ٣٤) واللفظ لابن أبي شيبة، وإسناده صحيح.

والأثر صححه الدار قطني والحاكم ووافقه الذهبي والبيهقي، والحافظ ابن حجر في (التلخيص) (٢٢٩/١) و (نتائج الأفكار) (٤١٦/١).

وهذا الأثر له حكم الرفع، لأن الصلاة توقيفية وليست محل اجتهاد ولا مجال للرأي فيها، خاصة وأن حديث أبي سعيد يدل على أن لهذا الاستفتاح أصل في السنة المطهرة.

٨- باب كراهية السَّدل في الصَّلاة

[٢٥] قال الإمام عبد الرزاق الصنعاني(*):

عن بشر بن رافع(١) عن يحيى بن أبي كثير(٢) عن أبي عبيدة بن عبد الله: (إنَّ أَبَاهُ كَرِهَ السَّدلَ(٣) في الصَّلاةِ، قال أبو عبيدة: وكانَ أبي يَذْكرُ أنَّ النَّبيَّ ﷺ يَنهىٰ عنه)(٤).

(*) (المصنف) (ك الصلاة: باب السدل) (١/٣٦٤ رقم ١٤١٧).

(١) ضعيف، تقدمت ترجمته عند ح (١٤).

(٢) ثقة يدلس ويرسل، تقدمت ترجمته عند ح (١٤).

(٣) قوله (السَّدل): قال الجوهري: «سَدَلَ ثوبه يَسْدُلُهُ، بالضم، سَدْلاً أي أرخاه» (الصحاح) (٥/١٧٢٨).
وقال أبو عبيد: «هو إسبال الرجل ثوبه من غير أن يَضُمَّ جانبيه بين يديه، فإن ضمَّه فليس بسدل» (غريب الحديث) (٣/٤٨٢) وينظر (فتح الباري) لابن رجب الحنبلي (٢/٣٥٩) (السنن الكبرى) للبيهقي (٢/٢٤٣).
وقال الخطابي: «السَّدْل: إرسال الثوب حتى يصيب الأرض» (معالم السنن) (١/٣٢٦).
وعلى هذا فالسَّدل والإسبال بمعنى واحدٍ عنده، ومثله الإمام النووي، حيث قال - بعد ذكره لحديث النهي عن السدل - ضعفه -: «والذي نعتمده في الاستدلال على النهي عن السَّدل في الصلاة وغيرها؛ عموم الأحاديث الصحيحة في النهي عن إسبال الإزار وجَرِّه». (المجموع) (٣/١٧٨).
وقال ابن الأثير: «هو أن يلتحف بثوبه ويدخل يديه من داخل، فيركع ويسجد وهو كذلك، وكانت اليهود تفعله، وهذا مُطَّرد في القميص وغيره من الثياب، وقيل: هو أن يضع وسط الإزار على رأسه ويرسل طرفيه عن يمينه وشماله من غير أن يجعلهما على كتفيه». (النهاية) (٢/٣٥٥).
ونقل الشوكاني في (نيل الأوطار) (٢/٧٨) عن الإمام العراقي قوله: «ويحتمل أن يراد بالسدل سَدْلُ الشَّعْر ..» ثم قال الشوكاني بعد حكاية الأقوال المتقدمة: «ولا مانع من حمل الحديث على جميع هذه المعاني إن كان السدل مشتركاً بينها، وحَمْلُ المشترك على جميع معانيه، هو المذهب القويّ .. ». ووافق الشوكاني العلاّمة أحمد شاكر -رحمه الله- في (شرحه لجامع الترمذي) (٢/٢١٧).
ينظر (مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح) لعبيد الله بن عبد السلام المباركفوري (٢/٤٨٠).

(٤) حسن لغيره.
وأخرجه المؤمل بن إيهاب في (جزئه) (رقم ١٤/ ٧٣) و ابن المنذر في (الأوسط) (جماع أبواب اللباس في الصلاة: ذكر النهي عن السدل في الصلاة) (٥/٥٨ رقم ٢٣٨٤) والبيهقي في (السنن الكبرى) (ك الصلاة: باب كراهية السدل في الصلاة وتغطية الفم) (٢/٢٤٣) كلاهما من طريق عبد الرزاق به مثله.
قال البيهقي عقبه: «تفرد به بشر بن رافع وليس بالقوي ... ».
ولحديث الباب شاهد من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، يقويه ويعضده:
ولفظه: (نهى رسول الله ﷺ عن السَّدْلِ في الصلاة) هذا لفظ الترمذي.
أخرجه الترمذي (أبواب الصلاة: باب جاء في كراهية السَّدل في الصلاة) (٢/٢١٧ رقم ٣٧٨) و أحمد في (المسند) (١٣/٣١٦ رقم ٧٩٣٤) و (١٤/١٩٣-٢٢٥-٢٤٤رقم ٨٤٩٦-٨٥٥١-٨٥٨٢) وعلي بن الجعد في (الجعديات) (٢/١١٥٧) وابن أبي شيبة في (المصنف) (ك الصلوات: من كره السدل في الصلاة) (٢/٢٥٩) والدارمي في (السنن) (ك الصلاة: باب النهي عن السدل في الصلاة) (١/٣٢٠) والطوسي في (مستخرجه على جامع الترمذي) (ك أبواب الصلاة: باب ما جاء في كراهية السدل) (٢/٢٩٩ رقم

(٥/ ٦٠ رقم٢٣٨٧) وابن حبان في (صحيحه) (ك الصلاة: باب ما يكره للمصلي وما لا يكره) (٦/ ٦٧ رقم ٢٢٨٩ - الإحسان) والبيهقي في (السنن الكبرى) (ك الصلاة: باب كراهية السدل في الصلاة وتغطية الفم) (٢/ ٢٤٢) والبغوي في (شرح السنة) (ك الصلاة: باب السَّدل في الصلاة) (٢/ ٤٢٦ رقم٥١٨) والمزي في (تهذيب الكمال) (٢٠/ ٥٤-٥٥) كلهم من طريق عِسْل بن سفيان عن عطاء بن أبي رباح به. قال الترمذي: ((لا نعرفه من حديث عطاء عن أبي هريرة مرفوعاً إلا من حديث عسل بن سفيان)). قال ابن المنذر: ((أما حديث عسل فغير ثابت، كان يحيى بن معين يضعف حديثه ...)). وصححه ابن حبان.

وفي الإسناد هنا عِسْل بكسر أوله وسكون المهملة، وقيل بفتحتين - ابن سفيان التميمي اليربوعي أبو مُرّة البصري. ضعفه ابن معين وابن حجر. وقال البخاري: ((عنده مناكير)). وقال أبو حاتم: ((منكر الحديث)). وقال النسائي: ((ليس بالقوي)) وقال ابن عدي: ((قليل الحديث، وهو مع ضعفه يكتب حديثه)). وذكره ابن حبان في (الثقات) وقال: ((يخطئ ويخالف على قلّة روايته)).

فالذي يظهر من حاله: أنه ضعيف يعتبر بحديثه ولا يحتج به إذا انفراد، والله أعلم.

(الجرح والتعديل) (٧/ ٤٢ رقم ٢٤٢) و (التاريخ الصغير) (٢/ ٢٢) و (الكامل) (٥/ ٢٠١٢) و (الثقات) لابن حبان (٧/ ٢٩٢) و (تهذيب الكمال) (٢٠/ ٥٢ رقم ٣٩٢١) و (التقريب) (رقم ٤٦١٠/ ٦٧٦).

لكنه توبع عليه، تابعه سليمان الأحول:

أخرجه أبو داود (ك الصلاة: باب ما جاء في السدل في الصلاة) (١/ ٤٢٣ رقم٦٤٣) وابن خزيمة في (صحيحه) (ك الصلاة: جماع أبواب اللباس في الصلاة: باب النهي عن تغطية الفم في الصلاة ..) (٢/ ٦٠ رقم ٩١٨) وابن حبان في (صحيحه) (ك الصلاة: باب ما يكره للمصلي وما لا يكره) (٦/ ١١٧ رقم ٢٣٥٣ - الإحسان) و البيهقي في (السنن الكبرى) (ك الصلاة: باب كراهية السدل في الصلاة وتغطية الفم) (٢/ ٢٤٢) والبغوي في (شرح السنة) (ك الصلاة: باب السدل في الصلاة) (٢/ ٤٢٦ رقم ٥١٩).

كلهم من طريق الحسن بن ذكوان عن سليمان الأحول عن عطاء به. وفي آخره (وأن يُغطيَّ الرجل فاه).

وصححه ابن خزيمة وابن حبان.

وفي الإسناد الحسن بن ذكوان، أبو سلمة البصري: قال فيه النسائي: ليس بالقوي. وضعفه ابن معين. ومثله أبو حاتم وزاد: ليس بالقوي. وقال ابن عدي: وفي بعض ما ذكرت لا يرويه غيره، على أن يحيى القطان وابن المبارك قد رويا عنه كما ذكرته، وناهيك للحسن بن ذكوان من الجلالة أن يرويا عنه، وأرجو أنه لا بأس به. وذكره ابن حبان في (الثقات). وقال ابن حجر: صدوق يخطئ، ورمي بالقدر وكان يدلس. وعدّه الحافظ ابن حجر من أهل المرتبة الثالثة من المدلسين.

فالرجل في حدثيه ضَعْف،ولا بد من تصريحه بالسماع في تحديثه لتدليسه.إلا أنه يَعْتَضِدُ ويُعَضِّدُ غيره،والله أعلم.

(الجرح والتعديل) (٣/ ١٣ رقم ٤٣) و (الضعفاء والمتروكون) للنسائي (رقم١٥٢/ ٢٨٨) و (الكامل) (٢/ ٧٣١) و(الثقات)(٦/ ١٦٣) و(التقريب)(رقم ١٢٥٠/ ٢٣٧)و(تعريف أهل التقديس) (رقم ٧٠/ ١٣٣).

وينظر: (تهذيب الكمال) (٦/ ١٤٥ رقم ١٢٢٩) و (الكاشف) (١/ ٣٢٤ رقم ١٠٢٨) فحديث أبي هريرة بهذين الطريقين حسن لغيره.

وقد حسَّن الحديث العلامة عبيد الله المباركفوري في (المرعاة) (٢/ ٤٨٠) والعلامة الألباني في (تعليقه على صحيح ابن خزيمة) (٢/ ٦٠ رقم ٩١٨) فقال: ((إسناده حسن)) وفي (صحيح سنن الترمذي) (١/ ١١٩ رقم ٣١٢) قال: ((حسن)).

٩- باب في المراوحة بين القدمين في الصّلاة

[٢٦] قال الإمام عبد الرزاق الصنعاني(*):

عن الثَّوري(١) عن رجل(٢) عن المنهال بن عمرو(٣) عن أبي عبيدة قال: مرَّ ابن مسعود برجلٍ صافٍّ(٤) بين قدميه، فقال: (أمَّا هذا فقد أخطأ السُّنَّة، لو راوح(٥) بهما كان أحبَّ إليَّ)(٦).

(*) (المصنف) (ك الصلاة: باب التحريك في الصلاة) (٢/٢٦٥ رقم٣٣٠٦).

(١) ثقة حافظ، تقدمت ترجمته عند ح (٩).

(٢) هكذا هنا (عن رجل) مبهم، وقد جاء مصرَّحاً به في الروايات الأخرى كما سيأتي في التخريج وأنه ميسرة ابن حبيب.

(٣) ثقة، تقدمت ترجمته عند ح (١٠).

(٤) قوله (صافّ): قال السندي: «كأن المراد قد وصل بينهما». (حاشية السندي على المجتبى) (٢/٤٦٥).

(٥) قوله (راوح): قال ابن الأثير: «أي يعتمد على إحداهما مرَّة، وعلى الأخرى مرةً، ليُوصل الراحة إلى كل منهما». (النهاية) (٢/٢٧٤). وينظر: (لسان العرب) (٣/١٧٧٠) و (زهر الربى على المجتبى) للسيوطي (٢/٤٦٥).

(٦) صحيح.

أخرجه الطبراني في (الكبير) (٩/٣١٠ رقم ٩٣٤٦) من طريق عبد الرزاق به مثله.

وأخرجه أيضاً النسائي في (المجتبى) (ك الافتتاح: باب الصف بين القدمين في الصلاة) (٢/٤٦٥ رقم٨٩١) وفي (السنن الكبرى) (ك افتتاح الصلاة: باب الصف بين القدمين) (١/٣١١ رقم ٩٦٦) و ابن أبي شيبة في (المصنف) (ك الصلوات: من كان يراوح بين قدميه في الصلاة) (٢/٣١٩) والطبراني في (الكبير) (٩/٣١٠ رقم ٩٣٤٧) من طريق الثوري عن ميسرة بن حبيب عن المنهال بن عمرو به نحوه.

وميسرة هذا هو ابن حبيب النَّهدي، بفتح النون المشددة، أبو حازم الكوفي.

وثقه أحمد وابن معين والفسوي والنسائي والعجلي والذهبي. وذكره في (الثقات) ابن شاهين وابن حبان.

وقال أبو حاتم: «لا بأس به». وقال أبو داود: «معروف». وقال ابن حجر: «صدوق».

والظاهر أن الرجل ثقة، فلم أقف على ما يحطه عن هذه الدرجة، سيما إذا نظرنا إلى عدد من وثقه وجلالتهم.

(الجرح والتعديل) (٨/٢٥٣ رقم ١١٥٢) و (العلل) لأحمد رواية عبد الله (٢/٥٥٠ رقم ٣٦٠٦) و (المعرفة والتاريخ) (٣/٩٧) و (معرفة الثقات) (٢/٣٠٦ رقم ١٨٢٦) و (سؤالات أبي عبيد الآجري لأبي داود) (١/٢٠١ رقم ١٧٠) و (تاريخ أسماء الثقات) (٢٣٦ رقم ١٤٥٠) و (الثقات) (٧/٤٨٤) و (الكاشف) (٢/٣١٠ رقم ٥٧٥٢) و (تاريخ الإسلام) (مجلد وفيات ١٢١-١٤٠هـ) (ص٢٧٣) و (تهذيب الكمال) (٢٩/ ١٩٢ رقم ٦٣٢٦) و (التقريب) (رقم ٩٨٨/٧٠٨٦).

وينظر: (التاريخ الكبير) (٧/٣٧٦ رقم ١٦١٧) و (تصحيفات المحدثين) للعسكري (٢/٥٤٤) و (المؤتلف والمختلف) للدارقطني (٢/٦٤٨) و (الإكمال) (٢/٢٨٠) و (تبصير المنتبه) (١/٣٨٧).

وأخرجه النسائي أيضاً في (المجتبى) (ك الافتتاح: باب الصف بين القدمين في الصلاة) (٢/٤٦٥ رقم ٨٩٢) وفي (السنن الكبرى) (ك افتتاح الصلاة: باب الصف بين القدمين) (١/٣١١ رقم ٩٦٧) والطبراني في (الكبير) (٩/٣١١ رقم ٩٣٤٨) من طريق شعبة بن الحجاج عن ميسرة به نحوه.

١٠- باب القول في الركوع والسجود

[٢٧] قال الإمام أبو داود الطَّيالسي(*):

حدثنا شعبة(١) عن أبي إسحاق(٢) قال: سمعت أبا عبيدة يُحَدِّث عن أبيه أن النبي ﷺ كان يُكْثِرُ أن يقول: (سُبْحَانك رَبَّنا وبِحَمْدِكَ اللَّهُمَّ اغفِرْلي، فلمَّا نَزَلَتْ ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ﴾ ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَاسْتَغْفِرْهُ إِنَّهُ كَانَ تَوَّابًا﴾(٣).

قال: سُبحانك وبحمدك اللَّهم اغفرلي إنَّك أنت التَّواب الرَّحيم)(٤).

قال النسائي في (الكبرى): «أبو عبيدة لم يسمع من أبيه، والحديث جيد».

وأخرجه ابن أبي شيبة في (المصنف) (ك الصلوات: من كان يراوح بين قدميه في الصلاة) (٣١٨/٢) من طريق حفص بن غياث عن الأعمش عن المنهال بن عمرو به نحوه.

ولفظه (لو راوح هذا بين قدميه كان أفضل)، وليس فيه (أخطأ السنة).

(*) (المسند) (ص٤٥ رقم ٣٣٩).

(١) شعبة بن الحجاج بن الورد العتكي مولاهم، أبو بسطام الواسطي ثم البصري. ثقة حافظ متقن، كان الثوري يقول: هو أمير المؤمنين في الحديث، وهو أول من فتش بالعراق عن الرجال وذبَّ عن السنة وكان عابداً، (ت ١٦٠هـ). (التقريب) (رقم ٢٨٠٥/ ٤٣٦).

(٢) ثقة مكثر عابد، اختلط بأخرة، وهو مدلس من المرتبة الثالثة، تقدمت ترجمته عند ح (٣).

(٣) سورة النصر: آيه رقم (١) إلى أخرها.

(٤) صحيح لغيره.

أخرجه الإمام أحمد في (المسند) (٢٦٢/٦ رقم ٣٧١٩) والطبراني في (الدعاء) (١٠٦٧/٢ رقم ٥٩٥) والحاكم في (المستدرك) (ك الدعاء) (٥٠٢/١) و (ك التفسير) (٥٣٨/٢-٥٣٩). كلهم من طريق شعبة به نحوه.

وقال الحاكم في الموضع الأول: «هذا إسناد صحيح إن كان أبو عبيدة بن عبد الله بن مسعود سمع من أبيه و لم يخرجاه». وقال الذهبي في (تلخيصه): «صحيح». وفي الموضع الثاني: «هذا حديث صحيح الإسناد و لم يخرجاه». وقال الذهبي في (تلخيصه): «صحيح».

وأخرجه الإمام أحمد أيضاً في (المسند) (٢٠٧/٦-٢٩١ رقم ٣٦٨٣-٣٧٤٥) وابن نصر المروزي في (مختصر قيام الليل) (باب ما يقال في ركوع صلاة الليل وسجودها وفيما بين ذلك) (ص١٨٢) و الشاشي في (المسند) (٣٣٧/٢ رقم ٩٣٣) والطبراني في (الدعاء) (١٠٦٨/٢ رقم ٥٩٨) كلهم من طرق عن إسرائيل عن أبي إسحاق به نحوه.

وعند أحمد وابن نصر والشاشي: (كان يكثر إذا قرأها ثم ركع أن يقول: ..) ثلاثاً. الحديث. وليس عند الشاشي لفظ (ثلاثاً).

وأبو يعلى في (المسند) (١٤٨/٩ رقم ٥٢٣٠) من طريق سفيان بن وكيع عن أبيه عن أبي إسحاق به نحوه.

وأخرجه عبد الرزاق في (المصنف) (ك الصلاة: باب القول في الركوع والسجود) (١٥٦/٢ رقم ٢٨٧٩) وأحمد في (المسند) (٢٠٦/٧-٣٦٦ رقم ٤١٤٠-٤٣٥٢) و الطبراني في (الدعاء) (١٠٦٧/٢ رقم ٥٩٤) كلهم من طريق الثوري عن أبي إسحاق به نحوه.

وأخرجه الإمام أحمد في (المسند) (٣٦٩/٧ رقم٤٣٥٦) من طريق أبي قطن عن المسعودي عن أبي إسحاق به نحوه.

والطبراني في (الدعاء) (١٠٦٨/٢ رقم ٥٩٧) من طريق الحسين بن إسحاق عن محمد بن أبان الواسطي عن يزيد بن عطاء عن أبي إسحاق به نحوه.
وأبو يعلى في (المسند) (٢٨٠/٩ رقم ٥٤٠٧) و الطبراني في (الدعاء) ١٠٦٧/٠٢ رقم ٥٩٦) كلاهما من طريق عبد الرحمن بن سلاّم الجمحي عن إبراهيم بن طهمان عن أبي إسحاق به نحوه.
وابن جرير في (جامع البيان) (٣٣٥/١٥) عن ابن حميد ثنا مهران عن أبي معاذ عيسى بن أبي يزيد عن أبي إسحاق به نحوه. زاد في (الدر المنثور) (٦٦٣/٨): ((.. وابن المنذر وابن مردوية ..)).
قال ابن رجب الحنبلي في كتابه (فتح الباري) (١٧٤/٧) بعد ذكره للحديث: "وأبو عبيدة لم يسمع من أبيه، لكنّ رواياته عنه صحيحة".
وتابع أبا عبيدة عليه مسروق عن عبد الله.
ولفظه: كان نبيُّكم إذا كان راكعاً أو ساجداً قال: (سبحانك وبحمدك أستغفرك وأتوب إليك).
أخرجه البزار في (البحر الزخار) (٣٤٣/٥-٣٤٤ رقم ١٩٧٠) واللفظ له، والطبراني في (المعجم الكبير) (١٩٢/١٠ رقم ١٠٣٠٢) و (الأوسط) (٢٥٠/١ رقم ٣٩٦) وفي (الدعاء) (١٠٦٦/٢ رقم ٥٩٣) كلاهما من طريق عبد الله بن جعفر الرقي ثنا عبيد الله بن عمرو عن زيد بن أبي أنيسة عن حماد بن أبي سليمان عن أبي الضحى به مثله.
قال البزار: "ولا نعلم روى حماد عن أبي الضحى عن مسروق عن عبد الله إلا هذا الحديث بهذا الإسناد".
وقال الطبراني في (الأوسط): "لم يرو هذا الحديث عن حماد، إلا زيد بن أبي أنيسة، ولا عن زيد إلا عبيد الله ابن عمرو، تفرد به عبد الله بن جعفر، ولا عن ابن مسعود إلا بهذا الإسناد".
والإسناد رجاله كلهم ثقات، خلا حماد بن أبي سليمان فهو و إن كان ثقة إلا أن في حفظه شيئاً، وحديثه لا ينزل عن درجة الحسن. ينظر (تهذيب الكمال) (٢٦٩/٧ رقم ١٤٨٣) و (الكاشف) (٣٤٩/١ رقم ١٢٢١).
فهذا الحديث الحسن، يعضِّد ويقوِّي حديث الباب، ومتابعة مسروق قوّية.
وللحديث شاهد من حديث عائشة رضي الله عنها، بألفاظ، منها:
قولها: (ما صلى النبي ﷺ صلاة بعد أن نزلت عليه ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ﴾) إلا يقول فيها: سبحانك ربنا وبحمدك، اللهم اغفرلي).
أخرجه البخاري في (الجامع الصحيح) (ك التفسير: سورة ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ﴾ (٧٣٣/٨ رقم ٤٩٦٧ - فتح) ومسلم في (الصحيح) (ك الصلاة: باب ما يقال في الركوع والسجود) (٣٥١/١ رقم ٢١٩) كلاهما من طريق الأعمش عن أبي الضحى عن مسروق به. واللفظ للبخاري.
وقولها: "كان النبي ﷺ يكثر أن يقول في ركوعه وسجوده: (سبحانك اللهم ربنا وبحمدك اللهم اغفرلي) يتأول القرآن".
أخرجه البخاري في (الجامع الصحيح) (ك الأذان: باب الدعاء في الركوع) (٢٨١/٢ رقم ٧٩٤ - فتح) و (ك الأذان: باب التسبيح والدعاء في السجود) (٢٩٩/١ رقم ٨١٧- فتح) واللفظ له، و (ك المغازي: باب رقم ٥١- من غير عنوان) (١٩/٨ رقم ٤٢٩٣- فتح) و (ك التفسير: سورة ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ﴾) (٧٣٣/٨ رقم ٤٩٦٨- فتح) بمثل اللفظ. ومسلم في (الصحيح) (ك الصلاة: باب ما يقال في الركوع والسجود) (٣٥٠/١ رقم ٤٨٤(٢١٧)) بمثله. كلاهما من طرق عن منصور عن أبي الضحى (مسلم بن صبيح) عن مسروق به.
قولها رضي الله عنها: "يتأول القرآن". قال الحافظ ابن حجر: "أي يفعل ما أُمر به فيه، وقد تبين من رواية الأعمش أن المراد بالقرآن بعضه" وهو السورة المذكورة والذّكر المذكور .. "، (فتح الباري) (٢٩٩/١).

[٢٨] قال الإمام عبد الرزاق الصنعاني(*):

عن بشر بن رافع(١) عن يحيى بن [أبي كثير](٢) عن أبي عبيدة بن عبد الله أنَّ ابن مسعود كان إذا رَكَعَ قال: (سبحان ربيَّ العظيم ثلاثاً فزيادة، وإذا سَجَدَ قال: سبحان ربيَّ الأعلى وبحمده ثلاثاً فزيادة). قال أبو عبيدة: (وكانَ أبي يَذْكُرُ أنَّ النَّبيَّ ﷺ كانَ يَقُوله)(٣).

(*) (المصنف) (ك الصلاة: باب القول في الركوع والسجود) (١٥٦/٢ رقم ٢٨٨٠).

(١) ضعيف، تقدمت ترجمته عند ح (١٤).

(٢) جاء في (المصنف) هكذا (رافع ...) وأشار المحقق في الحاشية إلى أن كلمة (رافع) غير واضحة وبعدها بياض، واستبعد أن يكون يحيى بن رافع هو المراد به في الإسناد هنا.
والصواب ما أثبته بين المعقوفتين، والتصويب من مصادر التخريج الآتية، زيادة على ذلك أن هذا الإسناد قد مرَّ في حديث سابق ورقمه في البحث هنا (١٤).
ويحيى بن أبي كثير ثقة ثبت، مدلس من الثانية، تقدمت ترجمته عند ح (١٤).

(٣) حسن لغيره.
أخرجه ابن المنذر في (الأوسط) (ك صفة الصلاة: باب ذكر الأمر بالتسبيح في السجود) (١٨٥/٣ رقم ١٤٧٣) والطبراني في (الدعاء) (باب كم عدد التسبيح في الركوع) (١٠٤٩/٢ رقم ٥٤٠) – ومن طريقه – ابن حجر في (نتائج الأفكار) (٦٤/٢). كلهم من طريق إسحاق الدبري عن عبد الرزاق عن بشر بن رافع عن يحيى بن أبي كثير به مثله. قال الحافظ ابن حجر عقبه: «وبشر بن رافع ضعيف، وأبو عبيدة لم يسمع من أبيه».
وله شاهد من حديث حذيفة رضي الله عنه مرفوعاً. ولفظه: (أن النبي ﷺ كان يقول في ركوعه: سبحان ربي العظيم ثلاثاً، وفي سجوده سبحان ربي الأعلى ثلاثاً).
أخرجه ابن أبي شيبة في (المصنف) (ك الصلوات: ما يقول الرجل في ركوعه وسجوده) (٢٤٨/١) وابن خزيمة في (الصحيح) (ك الصلاة: باب التسبيح في الركوع) (٣٠٥/١ رقم ٦٠٤) و (ك الصلاة: باب التسبيح في السجود) (٣٣٤/١ رقم ٦٦٨) واللفظ له، وابن المنذر في (الأوسط) (ك صفة الصلاة: ذكر الأمر بالتسبيح في السجود) (١٨٤/٣–١٨٥ رقم ١٤٧١) والدار قطني في (السنن) (ك الصلاة: باب صفة ما يقول المصلي عند ركوعه وسجوده) (٣٤١/١ رقم ١) و الطبراني في (الدعاء) (باب كم عدد التسبيح في الركوع و باب القول في السجود) (١٠٤٩/٢و١٠٦٦ رقم ٥٤٠ و ٥٩٢) وابن حجر في (نتائج الأفكار) (٦٣/٢).
كلهم من طريق حفص بن غياث عن محمد بن أبي ليلى عن الشعبي عن صلة بن زفر به.
بعضهم مثله، وبعضهم مختصراً، وعندهم إلا ابن حجر زيادة (وبحمده) في السجود.
وصححه ابن خزيمة. وقال الحافظ النووي: «رواه الدار قطني بإسناد فيه محمد بن أبي ليلى وهو ضعيف». (المجموع) (٤١٣/٣). وقال الحافظ في (تلخيص الحبير) (٢٤٣/١): «ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، ضعيف». وقال في (نتائج الأفكار) (٦٣/٢): «هذا حديث حسن ... وابن أبي ليلى مضعف من قبل حفظه».
فحكم الحافظ بالحسن إنما هو للحديث (المتن)، والتضعيف إنما هو لإسناد، لوجود ابن أبي ليلى، والقول في الحديث كما قال الحافظ، فإنه يحسن بحديث ابن مسعود (حديث الباب) ويقوي أحدهما الآخر.
وحديث حذيفة أصله في (صحيح مسلم) ولفظه: (صليت مع النبي ﷺ ذات ليلة فافتتح البقرة، فقلت: يركع عند المائة، ثم مضى، فقلت: يصلي بها في ركعة، فمضى. فقلت: يركع بها، ثم افتتح النساء فقرأها، ثم افتتح آل عمران فقرأها، يقرأ مترسلاً، إذا مرّ بآية فيه تسبيح سبح، وإذا مرَّ بسؤال سأل. وإذا مرَّ بتعوذ تعوذ، ثم ركع فجعل يقول «سبحان ربي العظيم» فكان ركوعه نحواً من قيامه، ثم قال: «سمع الله لمن حمده» ثم قال

١١- باب ما يقول إذا رفع رأسه من الركوع

[٢٩] قال الإمام أبو القاسم الطبراني(*):

حدثنا علي بن عبد العزيز(١) ثنا أبو نعيم(٢) ثنا المسعودي(٣) عن الحكم(٤) عن أبي عبيدة قال: (كان عبد الله يقول بعد الركوع: (اللَّهم لك الحمدُ مِلءَ السَّموات ومِلءَ الأَرضِ ومِلءَ ما شِئتَ مِنْ شيءٍ بعدُ، أهلَ الثَّناءِ والمجدِ(٥)، لا مانعَ لما أعطيتَ ولا مُعْطِيَ لما منعتَ ولا ينفعُ ذا الجَدِّ(٦) منكَ الجدُّ)(٧).

طويلاً قريباً مما ركع، ثم سجد فقال: «سبحان ربي الأعلى» فكان سجوده قريباً من قيامه).

(ك صلاة المسافرين وقصرها:باب استحباب تطويل القراءة في صلاة الليل)(١/٥٣٦-٥٣٧رقم٧٧٢(٢٠٣)) من طريق الأعمش عن سعد بن عبيدة عن المستورد بن الأحنف عن صلة بن زفر عن حذيفة.

قال الإمام النووي في (شرح مسلم) (٦٢/٦): «قوله: (ثم ركع فجعل يقول ...) فيه استحباب تكرير سبحان ربي العظيم في الركوع، وسبحان ربي الأعلى في السجود، وهو مذهبنا، ومذهب الأوزاعي وأبي حنيفة والكوفيين وأحمد والجمهور .. ».

(*) (المعجم الكبير) (٢٢٨/٩ رقم ٨٩٨٥).

(١) ثقة تقدمت ترجمته عند ح (٢٠).

(٢) ثقة ثبت، تقدمت ترجمته عند ح (٢٠).

(٣) ثقة اختلط في آخر عمره ببغداد، وسماع أبي نعيم منه قبل الاختلاط، لما كان بالكوفة، تقدمت ترجمته عند ح (١) وينظر ح (٢٠).

(٤) الحكم بن عُتَيْبَة، بالمثناة ثم الموحدّة، مصغراً، أبو محمد الكندي الكوفي، ثقة ثبت فقيه إلا أنه ربما دلس، (ت ١١٣هـ) أو بعدها، وله نيف وستون. (التقريب) (رقم ١٤٦١ /٢٦٣).

وعدّه الحافظ ابن حجر من أهل المرتبة الثانية من المدلسين، فلا تضر عنعنته. (تعريف أهل التقديس) (رقم ١٠٧/٤٣).

(٥) قوله (أهل الثناء والمجد): قال الإمام النووي: «الثناء: الوصف الجميل والمدح، والمجد: العظمة ونهاية الشرف». (شرح النووي على صحيح مسلم) (١٩٤/٤).

(٦) قوله (ذا الجدِّ) قال أبو عبيد: «الجَد، بفتح الجيم لا غير، وهو الغني والحظ في الرزق ... فتأويل قوله: لا ينفع ذا الجَدُّ منك الجد: أي لا ينفع ذا الغنى منك غناه، إنما ينفعه العمل بطاعتك، وهذا كقوله تبارك وتعالى ﴿لا ينفع مال ولا بنون، إلا من أتى الله بقلب سليم﴾ ... ». (غريب الحديث) (٢٥٧/١).

وحكى النووي أن فتح الجيم هكذا ضبطه العلماء المتقدمون والمتأخرون، ثم نقل عن ابن عبد البر عن بعضهم من رواه بالكسر، ونقل أيضاً تضعيف الإمام الطبري لرواية الكسر وأنه محكي عن الشيباني وانتقده الطبري بقوله: «وهذا خلاف ما عرفه أهل النقل، ولا يعلم من قاله غيره...».

وصحح النووي الفتح ثم قال: «وهو الحظ والغنى والعظمة السلطان: أي لا ينفع ذا الحظ في الدنيا بالمال والولد والعظمة والسلطان منك حظه، أي لا ينجيه حظه منك وإنما ينفعه وينجيه العمل الصالح ...» (شرح صحيح مسلم) (١٩٦/٤). وينظر (النهاية) (٢٤٤/١) و (لسان العرب) (٥٦٠/١).

(٧) صحيح.

لم أقف على من أخرجه من هذا الطريق.

والأثر له حكم الرفع، **وفي الباب** من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه ولفظه:

١٢- باب الرجل يدخل والقوم ركوع فيركع قبل أن يصل إلى الصف

[٣٠] قال الإمام أبو بكر بن أبي شيبة(*):

حدثنا إسماعيل بن علية(١) عن أيوب(٢) عن ابن سيرين(٣): (أنَّ أبا عبيدةَ جَاءَ والقومُ ركوعٌ، فركعَ دونَ الصَّفِّ، ثم مشى حتى دخلَ في الصَّفِّ، ثم حدَّث عَنْ أبيه بمثلِ ذلك)(٤).

(كان رسول الله ﷺ إذا رفع رأسه من الركوع قال: ربنا لك الحمد، ملء السماوات والأرض، وملء ما شئت من شيء بعد، أهل الثناء والمجد، أحق ما قال العبد وكلنا لك عبد: اللهم لا مانع لما أعطيت، ولا معطي لما منعت، ولا ينفع ذا الجدِّ منك الجدُّ).

أخرجه مسلم في (الصحيح) (ك الصلاة: باب ما يقول إذا رفع رأسه من الركوع) (١/٣٤٧ رقم ٤٧٧).

وأيضاً: من حديث ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعاً ولفظه:

(أن النبي ﷺ كان إذا رفع رأسه من الركوع قال: اللهم ربنا لك الحمد، ملء السماوات و ملء الأرض، وما بينهما، وملء ما شئت من شيء بعد، أهل الثناء والمجد، لا مانع لما أعطيت، ولا معطي لما منعت ولا ينفع ذا الجدِّ منك الجدُّ).

أخرجه مسلم في (الصحيح) (ك الصلاة: باب ما يقول إذا رفع رأسه من الركوع) (١/٣٤٧ رقم ٤٧٨).

(*) (المصنف) (ك الصلوات: الرجل يدخل والقوم ركوع فيركع قبل أن يصل الصف) (١/ ٢٥٥-٢٥٦).

(١) إسماعيل بن إبراهيم بن مقسم الأسدي مولاهم، أبو بشر البصري، المعروف بابن علية، ثقة حافظ، (ت ١٨٣هـ) وله (٨٣). (التقريب) (رقم ٦١٠/ ١٥٨).

(٢) أيوب بن أبي تميمة كيسان السَّختياني، بفتح المهملة بعدها معجمة ثم مثناة ثم تحتانية وبعد الألف نون، أبو بكر البصري، ثقة ثبت حجة من كبار الفقهاء العباد، (ت ١٣١هـ) وله (٦٥). (التقريب) (رقم ٦١٠ /١٥٨).

(٣) محمد بن سيرين الأنصاري، أبو بكر ابن أبي أبي عمرة البصري، ثقة ثبت عابد كبير القدر، كان لا يرى الرواية بالمعنى، (ت ١١٠هـ). (التقريب) (رقم ٥٩٨٥/٨٥٣).

لم أجد من نص على أن محمد بن سيرين ممن يروي عن أبي عبيدة عامر، إلا أن روايته عنه ممكنة وهما من طبقة واحدة وهي طبقة التابعين، ودخل ابن سيرين الكوفة وسمع من بعض علمائها، كما نص عليه البخاري في (التاريخ الصغير) (١/٢٩٦)، وأبو عبيدة كوفي، بل وتأدب بالكوفيين أصحاب عبد الله، كما قاله الإمام العجلي في (معرفة الثقات) (٢/٢٤٠ رقم ١٦٠٦).

ومات رحمه الله وهو ابن (٧٧) سنة، كما قاله الإمام ابن حبان في (الثقات) (٥/٣٤٨).

فإدراكه ممكن – كما سبق – ومعاصرته متحققة. والله أعلم.

(٤) صحيح.

لم أقف على من أخرجه من طريق أبي عبيدة، لكنه توبع:

حيث أخرج عبد الرزاق في (المصنف) (ك الصلاة: باب من دخل والإمام راكع فركع قبل أن يصل إلى الصف) (٢/٢٨٣ رقم ٣٣٨١) وابن أبي شيبة في (المصنف) (ك الصلوات: الرجل يدخل والقوم ركوع فيركع قبل أن يصل الصف) (١/٢٥٥) وابن المنذر في (الأوسط) (ك الإمامة: جماع أبواب الصفوف: ذكر

١٣- باب الصلاة على الأرض

[٣١] قال الإمام عبد الرزاق الصنعاني(*):

عن الثوري[١] عن عبد الكريم الجزري[٢] عن أبي عبيدة قال: (كانَ ابنُ مسعودٍ لا يَسْجُدُ، أو قال: لا يُصلّي إلاّ على الأَرْضِ)[٣].

الوقت الذي يكون فيه المأموم مدركاً للركعة خلف الإمام) (١٩٦/٤ رقم ٢٠٢٤) والطبراني في (المعجم الكبير) (٣١١/٩-٣١٢ رقم ٩٣٥٣-٩٣٥٤-٩٣٥٥) والبيهقي في (السنن الكبرى) (ك الصلاة: باب إدراك الإمام في الركوع) (٩٠/٢) كلهم من طرق عن منصور - وهو ابن المعتمر - عن زيد بن وهب قال: (دخلت أنا وابن مسعود المسجد والإمام راكع، فركعنا، ثم مضينا حتى استوينا في الصف، فلما فرغ الإمام قمتُ أُصلّي: فقال: قد أركته). واللفظ لعبد الرزاق.

وإسناده صحيح.

قال الهيثمي في (مجمع الزوائد) (٨٠/٢): «رواه الطبراني في الكبير ورجاله ثقات».

فهذه متابعة لابن سيرين وأبي عبيدة، وهي صحيحة، والحمد لله.

قال الحافظ ابن رجب الحنبلي في كتابه (فتح الباري) (١١٧/٧-١١٨): «وممن روي عنه الركوع دون الصف والمشي راكعاً: ابن مسعود، وزيد بن ثابت، وابن الزبير - وكان يعلم الناس ذلك على المنبر، ...[ثم قال] وممن رأى الركوع دون الصف والمشي راكعاً: ... وأبو سلمة ، وأبو عبيدة بن عبد الله بن مسعود ...».

ولأثر الباب شاهد من حديث أبي بكرة رضي الله عنه أنه انتهى إلى النبي ﷺ وهو راكع فركع قبل أن يصل إلى الصفِّ، فذكر ذلك للنبي ﷺ فقال: (زادك الله حرصاً، ولا تَعُدْ).

أخرجه البخاري في (الجامع الصحيح) (ك الأذان: باب إذا ركع دون الصف) (٢٦٧/٢ رقم ٧٨٣ - فتح) حدثنا موسى بن إسماعيل قال حدثنا همام عن الأعلم عن الحسن به.

(*) (المصنف) (ك الصلاة: باب الصلاة على الخمرة والبسط) (٣٩٧/١ رقم ١٥٥٣).

(١) ثقة حافظ إمام، تقدمت ترجمته عند ح (٩).

(٢) ثقة متقن، تقدمت ترجمته عند ح (١٥).

(٣) صحيح.

أخرجه ابن أبي شيبة في (المصنف) (ك الصلوات: من كره الصلاة على الطنافس وعلى شيء دون الأرض) (٤٠١/١) وابن المنذر في (الأوسط) (جماع أبواب الصلاة على الحصير والبسط - ذكر الصلاة على الخمرة) (١١٧/٤ رقم٢٥٠٠) والطبراني في (المعجم الكبير) (٢٩٣/٩ رقم ٩٢٦٣) من طريق الثوري به نحوه.

قال ابن المنذر قبل الأثر: «وليس بثابتٍ عنه». يقصد عن ابن مسعود لانقطاعه بين أبي عبيدة وأبيه.

وقال الهيثمي في (مجمع الزوائد) (٦٠/٢): «وأبو عبيدة لم يسمع من أبيه».

وسبق بيان وجه التوفيق بين نفي أبي عبيدة السماع من أبيه، وبين ما ثبت فيه سماعه منه، وكذا صنيع بعض الأئمة في تصحيح بعض رواياته عن أبيه، وأن النفي متوجه للمرفوع، وأن الإثبات متوجه للموقوف من كلامه وفتاواه ونحو ذلك. والله أعلم.

١٤- باب التَّخْفيف في القعود للتَّشهُّد الأَوَّلِ

[٣٢] قال الإمام أبو داود الطيالسي(*):

حدثنا شعبة[١] عن سعد بن إبراهيم[٢] قال سمعت أبا عبيدة يُحَدِّث عن عبد الله: (أنَّ رسول الله ﷺ كان في الرَّكْعَتَيْنِ الأُولَيين[٣] كأَنَّه على الرَّضْفِ[٤]، قال: فيُحَرِّكُ شفتيه بشيءٍ، فأقولُ[٥]: حتّى يقوم؟ فيقول: حتّى يقوم)[٦].

(*) (المسند) (رقم ٣٣١/٤٤).

(١) ثقة حافظ إمام، تقدمت ترجمته عند ح (٢٧).

(٢) سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف، ولي قضاء المدينة، وكان ثقة فاضلاً عابداً، (ت ١٢٥هـ) وقيل بعدها، وهو ابن اثنتين وسبعين سنة. (التقريب) (رقم ٢٢٤٠/٣٦٧).

(٣) قوله (في الركعتين الأولين): قال السندي: «في جلوس الركعتين غير الثنائية، يدل عليه قوله (حتى يقوم).» (حاشية السندي على المجتبى) (٢/٥٩٥)، وينظر (مرعاة المفاتيح) (٣/٢٤٣).

(٤) (الرَّضْف): بفتح المعجمة وسكون الضاد بعدها فاء، قال أبو عبيد: «الحجارة المُحْماة بالنار أو الشمس، واحدتها: رَضْفة».
(غريب الحديث) (٤/١٢٥)، وينظر (النهاية) (٢/٢٣١) و(معالم السنن) (١/٤٥٨) و(مرعاة المفاتيح) (٣/٢٤٣).
قال المباركفوري: «وهذا كناية عن تخفيف الجلوس». (مرعاة المفاتيح) (٣/٢٤٣) وينظر (حاشية السندي على النسائي) (٢/٥٩٥).

(٥) القائل هو شعبة، والمجيب هو سعد. كما جاء مصرَّحاً به في روايات الحديث عند أحمد (٧/رقم ٤١٥٥) والشاشي في (المسند) (٢/رقم ٩٢٦) وغيرهما.

(٦) حسن لغيره.
أخرجه: أبو داود في (السنن) (ك الصلاة: باب في تخفيف القعود) (١/٦٠٦ رقم ٩٩٥) والترمذي في (الجامع) (الصلاة: باب ما جاء في مقدار القعود في الركعتين الأوليين) (٢/٢٠٢ رقم ٣٦٦) و أحمد في (المسند) (٦/١٦٨ رقم ٣٦٥٦) (٧/١٠و ٢١٩ رقم ٣٨٩٥و ٤١٥٥) وأبو عبيد الهروي في (غريب الحديث) (٤/١٢٥) وعلي بن الجعد في (الجعديات) (٢/٦٦٦ رقم ١٦٠٣) و ابن أبي شيبة في (المصنف) (ك الصلوات: قدر كم يقعد في الركعتين الأوليين) (١/٢٩٥) وابن المنذر في (الأوسط) (ك صفة الصلاة: ذكر الزيادة على التشهد الأول من الدعاء والذكر) (٣/٢٠٩ رقم ١٥٢١) والطوسي في (مستخرجه على جامع الترمذي) (الصلاة: باب ما جاء في مقدار القعود في الركعتين الأوليين) (٢/٢٨٢ رقم ٣٤٠) والهيثم بن كليب الشاشي في (المسند) (٢/٣٣٢-٣٣٣ رقم ٩٢٤و٩٢٦و٩٢٧و٩٢٨) والطبراني في (المعجم الكبير) (١٠/١٨٦ رقم ١٠٢٨٥) والحاكم في (المستدرك) (ك الصلاة) (١/٢٦٩) و أبو نعيم الأصبهاني في (حلية الأولياء) (٤/٢٠٧). كلهم من طريق شعبة به. بعضهم مثله وبعضهم نحوه.

وسكت عنه أبو داود. وقال الترمذي: «هذا حديث حسن، إلا أن أبا عبيدة لم يسمع من أبيه». وسكت عنه الحاكم. وقال ابن العربي: «إنما حسنه و لم يصححه لأن أبا عبيدة لم يسمع من أبيه، ولكن حديثه عندي صحيح، وقد خرجه أبو داود عن أبي عبيدة بمثله، وعليه يدل الحديث الصحيح في أنه ﷺ في الجلسة الوسطى كان ينصب رجله اليسرى ويجلس عليها، والمعنى فيه أنه قيام استنفار لا قيام تمكُّن». (عارضة الأحوذي) (١٦١/٢). وضعف الإسناد أحمد شاكر في (شرحه للمسند) (٢٣٩/٥-٣٤٣) و (٩٥/٦) والألباني في (ضعيف سنن أبي داود) (رقم ٩٩٥/٢١١: ٩٧).

وللحديث طريقان آخران غير طريق شعبة، وهما:

١- إبراهيم بن سعد بن إبراهيم عن أبيه به نحوه.

أخرجها: النسائي في (المجتبى) (ك التطبيق: باب التخفيف في التشهد الأول) (٢٠٢/٢ رقم ٣٦٦)، وفي (السنن الكبرى) (ك التطبيق: باب التخفيف في التشهد الأول) (٢٥٤/٢ رقم ١١٧٥) وأحمد في (المسند) (٣٩٧/٧-٣٩٨ رقم ٤٣٨٨-٤٣٨٩-٤٣٩٠) والشافعي في (الأم) (الصلاة: باب قدر الجلوس في الركعتين الأولين والأخريين والسلام في الصلاة) (١٢١/١) وفي (المسند) ٩٦/٠١ رقم ٢٧٤ - بترتيب السندي) والهيثم الشاشي في (المسند) (٣٣٢/٢ رقم٩٢٣) والبيهقي في (السنن الكبرى) (ك الصلاة: باب قدر الجلوس في الركعتين الأولين) (١٣٤/٢) وفي (معرفة السنن والآثار) (ك الصلاة: باب قدر الجلوس في الركعتين الأولين والأخرين) (٤٤/٢ رقم ٩٠٩) والبغوي في (شرح السنة) (ك الصلاة: باب تخفيف القعود للتشهد الأول) (١٦٨/٣ رقم ٦٧٠).

٢- مسعر بن كدام عن سعد بن إبراهيم به نحوه.

أخرجها: أحمد في (المسند) (١٥٧/٧ رقم ٤٠٧٤) والهيثم الشاشي في (المسند) (٣٣٣/٢ رقم ٩٢٥) وابن الأعرابي في (المعجم) (٣٣٣/٢ رقم ٢٩٦) والطبراني في (المعجم الكبير) (١٨٦/١٠ رقم ١٠٢٨٤) وفي (المعجم الأوسط) (٢٠١/٥ رقم ٥٠٧٧) والحاكم في (المستدرك) (ك الصلاة) (٢٦٩/١).

قال الحاكم: «صحيح على شرط الشيخين و لم يخرجاه».

وعلق الذهبي في (تلخيص المستدرك): «ينظر هل سمع سعد من أبي عبيدة».

أقول صرَّح سعد بالسماع من أبي عبيدة في حديث الباب وعند أحمد (١٠/٧ رقم ٣٨٩٥) وعند الطبراني في (الكبير) (١٠/ ١٨٦ رقم ١٠٢٨٥) وغيرها من مواطن التخريج السابقة.

وضعف الحديث بعلة الانقطاع بين أبي عبيدة وأبيه النووي في (المجموع) (٤٦١/٣).

وذكر الحديث ابن الملقن في (خلاصة البدر المنير) (١٤٠/١ رقم ٤٦٩) وعزاه لمن أخرجه، ونقل تحسين الترمذي وتصحيح الحاكم، وذِكر ابن السكن له في صحاحه، ثم عقب بقوله: «وفي ذلك كلّه وقفة، لأن أبا عبيدة إذا لم يسمع من أبيه يكون الحديث منقطعاً».

وحكم عليه بالانقطاع أيضاً الحافظ ابن حجر في (تلخيص الحبير) (٢٦٣/١).

ولأبي عبيدة متابع حسن الإسناد، حيث قال ابن إسحاق حدثني عن تَشَهُّدِ رسول الله ﷺ في وسط الصلاة وفي آخرها عبد الرحمن بن الأسود بن يزيد النخعي عن أبيه عن عبد الله بن مسعود قال: عَلَّمني رسول الله ﷺ التشهد في وسط الصلاة وفي آخرها، فكنّا نحفظ عن عبد الله حين أخبرنا أن رسول الله ﷺ علّمه إيَّاه،

قال: فكان يقول إذا جلس في وسط الصلاة وفي آخرها على وَرِكِهِ اليسرى: «التحيات لله، والصلوات والطيبات، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين، أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ... قال: ثم إن كان في وسط الصلاة نهض حين يفرغ من تشهده، وإن كان في آخرها، دعا بعد التشهد بما شاء الله أن يدعو، ثم يسلم).

وهذا الإسناد كما قلت آنفاً حسن لأجل محمد بن إسحاق وقد صرح بالتحديث، فزالت شبهة تدليسه والحمد لله، والمتابع لأبي عبيدة هو الأسود بن يزيد النخعي، إمام ثقة.

والحديث أخرجه:

الإمام أحمد في (المسند) (٣٩٢/٧ رقم ٤٣٨٢) واللفظ له، وابن خزيمة في (الصحيح) (ك الصلاة: باب الاقتصار في الجلسة الأولى على التشهد وترك الدعاء بعد التشهد الأول) (٣٥٠/١ رقم ٧٠٨) كلاهما من طريق ابن إسحاق به.

لفظ ابن خزيمة مثل لفظ أحمد.

والحديث صححه ابن خزيمة، وقال الهيثمي في (مجمع الزوائد) (١٤٥/٢): «رواه أحمد ورجاله موثقون».

وصحح إسناد مسند الإمام أحمد، العلامة أحمد شاكر في (شرحه للمسند) (١٧٨/٦ رقم ٤٣٨٢) وسكت عنه الحافظ في (تلخيص الحبير) (٢٦٤/١).

ولحديث الباب شاهد موقوف حسن لغيره عن أبي بكر رضي الله عنه.

فأخرج ابن أبي شيبة في (المصنف) (ك الصلوات: قدر كم يقعد في الركعتين الأوليين) (٢٩٥/١) بسنده عن تميم بن سلمة قال: «كان أبو بكر إذا جلس في الركعتين كأنَّه على الرَّضْفِ، يعني: حتى يقوم».

قال الإمام ابن حجر: «إسناده صحيح». (تلخيص الحبير) (٢٦٣/١).

أقول الإسناد صحيح إلى تميم بن سلمة، وما بعده إلى أبي بكر فيه انقطاع، قال الإمام الذهبي في (تاريخ الإسلام) (حوادث ووفيات – ٨١-١٠٠/٣٠٦ رقم ٢٢٦) مترجماً لتميم هذا: «ولا تُعْلَم له رواية عن الصحابة». وينظر (الوافي بالوفيات) للصفدي (٤١٧/١٠ رقم ٤٩٢٤).

وأخرج علي بن الجعد في (الجعديات) (٣٢٥/١ رقم ٢٠٨) وابن أبي شيبة في (المصنف) أيضاً (٢٩٥/١) كلاهما عن شعبة عن الحكم عن إبراهيم عن رجل (صلى خلف أبي بكر فكان في الركعتين الأوليين كأنه على الجمر، حتى يقوم).

والإسناد رجاله ثقات، وفيه جهالة المصلي خلف أبي بكر رضي الله عنه.

وهذا الإسناد مع سابقه يعضد أحدهما الآخر فيكون الأثر حسناً لغيره، _ كما سبق – والله أعلم.

ويؤيد حديث الباب وأثر أبي بكر رضي الله عنه، ما قاله الإمام الترمذي (رحمه الله) عقب الحديث: «والعمل على هذا عند أهل العلم، يختارون أن لا يطيل الرجل القعود في الركعتين الأوليين، ولا يزيد على التشهد شيئاً..». (الجامع) (٢٠٣/٢).

وينظر (الأوسط) لابن المنذر (٢٠٩/٣-٢١٠) و (مرعاة المفاتيح) (٢٤٣/٣).

١٥- بابُ التَّشَهُّدُ في الصَّلاةِ

[٣٣] قال الإمام أبو بكر بن أبي شيبة(*):

حدثنا ابن فضيل[١] عن خصيف[٢] عن أبي عبيدة عن عبد الله قال: (علَّمني رسول الله ﷺ التَّشهُّد، التَّحِياتُ لله والصَّلواتُ والطَّيباتُ السَّلامُ عليك أَيُّها النَّبيُّ ورحمةُ اللهِ وبركاته، السَّلامُ علينا وعلى عبادِ اللهِ الصَّالحينَ، أشهدُ أنْ لا إله إلاّ الله وأَشْهدُ أن محمداً عبدهُ ورَسُوْله)[٣].

(*) (المصنف) (ك الصلوات: في التشهد في الصلاة كيف هو) (٢٩٢/١).

(١) محمد بن فُضَيل بن غَزْوان - بفتح المعجمة وسكون الزاي، الضَّبي مولاهم، أبو عبد الرحمن الكوفي، قال ابن المديني: «كان ثقة ثبتاً في الحديث وما أقل سقط حديثه». ووثقه ابن معين والعجلي والفسوي والدار قطني. وقال الإمام أحمد: «كان يتشيع وكان حسن الحديث». وقال أبو زرعة: «صدوق من أهل العلم». وقال أبو حاتم: «شيخ». وقال النسائي: «ليس به بأس». وقال ابن سعد: «كان ثقة صدوقاً كثير الحديث متشيعاً وبعضهم لا يحتج به». وذكره ابن حبان في (الثقات) قاله المزي. وقال الذهبي: «كوفي صدوق مشهور، وكان صاحب حديث ومعرفة»، ومرة قال: «ثقة». وقال ابن حجر: «صدوق عارف رمي بالتشيع».

والذي يظهر لي - والعلم عند الله - من ترجمته أنه ثقة، والكلام فيه إنما من جهة تشيعه، وقد أخرج له الشيخان.

ينظر: (تاريخ الدارمي) (رقم ١٥٧/٥٥١) (الجرح والتعديل) (٥٧/٨ رقم ٢٦٣) (الطبقات الكبرى) (٣٨٩/٦) (المعرفة والتاريخ) (١١٢/٣) (الثقات) لابن شاهين (رقم ٢٠٨/١٢٥٦) (معرفة الثقات) للعجلي (٢٥٠/٢ رقم ١٦٣٥) (ميزان الاعتدال) للذهبي (٩/٤ رقم ٨٠٦٢) (الكاشف) (٢١١/٢ رقم ٥١١٥) (تهذيب الكمال) (٢٩٣/٢٦ رقم ٥٥٤٨) (تهذيب التهذيب) (٤٠٦/٩) (التقريب) (رقم ٨٨٩/٦٢٦٧).

(٢) صدوق سيئ الحفظ، خلّط بأخرة، تقدمت ترجمته عند ح (٢٤).

(٣) صحيح لغيره.

أخرجه أحمد في (المسند) (٢٨/٦ رقم ٣٥٦٢) من طريق محمد بن فضيل به نحوه.

والطبراني في (المعجم الكبير) (٦٥/١٠ رقم ٩٩٣٦) من طريقي عبد الواحد بن زياد وعتاب بن بشير كلاهما عن خصيف به نحوه.

وأيضاً (٦٨/١٠ رقم ٩٩٤٢) من طريق عبد الله بن أبي يعقوب الكرماني عن شيبان عن يحيى بن أبي كثير عن أبي عبيدة به مطولاً جداً.

وأيضاً (٥٩/١٠ رقم ٩٩١٦) من طريق سفيان عن أبي محمد - وهو الأعمش - عن أبي إسحاق عن أبي عبيدة به نحوه.

وهذه الطريق ضعفها الحافظ ابن حجر للانقطاع بين أبي عبيدة وأبيه وأن الإسناد إليه ضعيف. (الفتح) (٣١٤/٢) والألباني في (الإرواء) (٢٧/٢ رقم ٣٢٢).

الحديث لو لم يكن له إلا هذه الطريق لقيل بضعفه كما ذكر الحافظ ابن حجر، إلا أن الأمر ليس كذلك بل له طرق عدة عن عبد ا لله، وهم متابعون لأبي عبيدة، مما يدل على ثبوت وصحة الخبر عن عبد ا لله، وسأذكر ثلاثة منها دون البقية، لكفايتها وسدِّها الحاجة هاهنا.

١- أبو وائل شقيق بن سلمة عن عبد ا لله بن مسعود مرفوعاً.

أخرجه البخاري في (الجامع الصحيح) (ك الأذان: باب التشهد في الآخرة و باب ما يتخير من الدعاء بعد التشهد وليس بواجب) (٣١١/٢-٣٢٠ رقم ٨٣١-٨٣٥ - فتح) و (ك العمل في الصلاة: باب من سمى قوماً أو سلم في الصلاة على غيره مواجهة وهو لا يعلم) (٧٦/٣ رقم ١٢٠٢ - فتح) و (ك الاستئذان: باب السلام اسم من أسماء ا لله تعالى...) (١٣/١١ رقم ٦٢٣٠ - فتح) و(ك التوحيد: باب قول ا لله تعالى ﴿السلام المؤمن﴾) (٣٦٥/١٣ رقم ٧٣٨١ - فتح) و مسلم في (الصحيح) (ك الصلاة: باب التشهد في الصلاة) (٣٠١/١ رقم ٤٠٢).

بلفظ: (قال عبد ا لله: كنا إذا صلينا خلف النبي ﷺ قلنا: السلام على جبريل وميكائيل، السلام على فلان وفلان، فالتفت رسول ا لله ﷺ فقال: إن ا لله هو السلام، فإذا صلى أحدكم فليقل: التحيات لله والصلوات والطيبات السلام عليك أيها النبي ورحمة ا لله وبركاته، السلام علينا وعلى عباد ا لله الصالحين - فإنكم إذا قلتموها أصابت كل عبد لله صالح في السماء والأرض - أشهد أن لا إله إلا ا لله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله). واللفظ للبخاري في الموضع الأول.

٢- عبد ا لله بن سخبرة قال سمعت ابن مسعود يقول..، فذكره بنحوه مختصراً.

أخرجه مسلم في (الصحيح) (ك الصلاة: باب التشهد في الصلاة) (٣٠٢/١ رقم ٤٠٢(٥٩)).

٣- أبو الأحوص عن عبد ا لله بن مسعود بلفظ: (كنا لا ندري ما نقول في كل ركعتين غير أن نسبح ونكبر ونحمد ربنا وأن محمداً علم فواتح الخير وخواتمه، فقال: إذا قعدتم في كل ركعتين فقولوا: التحيات لله والصلوات والطيبات السلام عليك أيها النبي ورحمة ا لله وبركاته السلام علينا وعلى عباد ا لله الصالحين، أشهد أن لا إله إلا ا لله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله وليتخير أحدكم من الدعاء أعجبه إليه فليدع ا لله عز وجل).

أخرجه النسائي في (المجتبى) (ك التطبيق: باب كيف التشهد الأول) (٥٨٨/٢ رقم ١١٦٢) واللفظ له وأحمد في (المسند) (٢٢٧/٧ رقم ٤١٦٠) والطيالسي في (المسند) (ك الصلاة: باب ما جاء في هيئة التشهد وألفاظه وتخفيفه) (١٠٢/١ رقم ٤٥٩ - منحة) وابن خزيمة في (الصحيح) (ك الصلاة: باب إباحة الدعاء بعد التشهد وقبل السلام بما أحب المُصلي ...) (٣٥٦/٢ رقم ٧٢٠) وابن حبان في (الصحيح) (ك الصلاة: باب صفة الصلاة (ذكر وصف التشهد الذي يتشهد المرء في صلاته) (٢٨١/٤ رقم ١٩٥١) كلهم من طريق شعبة عن أبي إسحاق به. والحديث صححه ابن خزيمة وابن حبان.

والإسناد صحيح وعنعنة أبي إسحاق لا تضر لأنه من رواية شعبة عنه وقد كفانا تدليسه.

وأخذ عنه قبل الاختلاط. ينظر (الكواكب النيرات) (٣٥١ - مع الحاشية).

فهذه بعض المتابعات تقوي وتصحح حديث أبي عبيدة عن أبيه، وله شواهد عدَّة عن جمع من الصحابة رضي ا لله عنهم منهم ابن عباس وأبو موسى الأشعري رضي ا لله عنهما.

فحديث ابن عباس رضي ا لله عنهما بلفظ: (كان رسول ا لله ﷺ يعلمنا التشهد كما يعلمنا السورة من

[٣٤] قال الإمام أبو بكر بن أبي شيبة(*):

حدثنا أبو الأحوص[١] عن أبي إسحاق[٢] عن أبي الأحوص[٣] وأبي عبيدة عن عبد الله قال: (يَتَشهَّد الرَّجُلُ ثمَّ يُصلِّي على النَّبي ﷺ ثمَّ يَدْعو لِنَفْسِهِ)[٤].

القرآن، فكان يقول: التحيات المباركات الصلوات والطيبات لله، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين، أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً رسول الله).

أخرجه مسلم في (الصحيح) (ك الصلاة: باب التشهد في الصلاة) (٣٠٢/١ رقم ٤٠٣).

وحديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه له قصة وفيه طول، والشاهد منه قوله: (إن رسول الله ﷺ خطبنا فبين لنا سنتنا وعلمنا صلاتنا، فقال.. [فذكر صفة الصلاة] وإذا كان عند القعدة فليكن من أول قول أحدكم: التحيات الطيبات الصَّلوات لله، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين، أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله).

أخرجه مسلم في (الصحيح) (ك الصلاة: باب التشهد في الصلاة) (٣٠٣/١ رقم ٤٠٤).

(*) (ك الصلوات: ما يقال بعد التشهد مما رخص فيه) (٢٩٧/١).

(١) سلاَّم بن سليم الحنفي مولاهم، أبو الأحوص الكوفي، ثقة متقن صاحب حديث، (ت١٧٩هـ). (التقريب) (رقم ٢٧١٨/ ٤٢٥).

ولم أميز روايته عن السبيعي هل كانت قبل أم بعد اختلاط السبيعي، وقد أخرج له الشيخان عن السبيعي، ينظر (الكواكب النيرات) (ص٣٥٢).

(٢) هو السبيعي، ثقة، اختلط بأخرة، ومدلس من الثالثة، كما تقدم بيانه في ترجمته عند ح (٣).

(٣) عوف بن مالك بن نَضْلَة، بفتح النون وسكون المعجمة، الجُشَمي، بضم الجيم وفتح المعجمة، أبو الأحوص الكوفي، مشهور بكنيته، ثقة، قتل قبل المائة. (التقريب) (رقم ٥٢٥٣/ ٧٥٨).

(٤) صحيح لغيره.

أخرجه الحاكم في (المستدرك) (ك الصلاة) (٢٦٨/١) وعنه البيهقي في (السنن الكبرى) (ك الصلاة: باب الدعاء في الصلاة) (١٥٣/٢) من طريق عون بن سلام أبو جعفر ثنا سلام بن سليم أبو الأحوص به مثله.

قال الحاكم: «قد أسند هذا الحديث عن عبد الله بن مسعود بإسناد صحيح». وسكت الذهبي.

جاء في (المستدرك) (عون بن سلام بن سليم أبو جعفر) (وهذا خطأ واضح، فعون هو ابن سلام يكنى بأبي جعفر الكوفي، وأبو الأحوص هو سلام بن سليم، فتداخل الإسمان، والخطأ من الطباعة لا ريب، بدليل إخراج البيهقي له من طريق الحافظ الحاكم على الصواب، (عون بن سلام ثنا سلام بن سليم أبو الأحوص). وينظر (إتحاف المهرة) (٤١٦/١٠ رقم ١٣٠٥٨) لابن حجر.

وأبو الأحوص متابع لأبي عبيدة هنا، وتوبعا من شقيق بن سلمة كما مرَّ في التعليق على الحديث السابق.

والأثر له حكم الرفع. وصحَّحه الحافظ ابن حجر في (الفتح) (٣٢١/٢).

وفي الباب عن ابن عباس وأبي موسى الأشعري رضي الله عنهما، وقد مضى تخريجهما في الحديث السابق، فلينظر التعليق عليه. والله أعلم.

٦- باب التَّسْليم

[٣٥] قال الإمام عبد الرزاق الصنعاني(*):

عن معمر(١) عن خصيف الجزري(٢) عن أبي عبيدة بن عبد الله: (أنَّ ابن مسعود كان يُسلِّمُ عن يمينه السَّلامُ عليكم ورحمةُ الله وبركاته، وعَنْ يساره السَّلامُ عليكم ورحمةُ الله وبركاته، يَجْهَرُ بِكلْتَيْهما، قال(٣): أظنُّه لم يُتابعه عليه أحدٌ)(٤).

(*) (المصنف) (ك الصلاة: باب التسليم) (٢/٢١٩ رقم ٣١٢٩).

(١) ثقة ثبت فاضل، تقدمت ترجمته عند ح (١٢).

(٢) صدوق سيء الحفظ، اختلط بأخرة، تقدمت ترجمته عند ح (٢٤).

(٣) القائل عبد الرزاق، ويحتمل أن يكون راوية «المصنف» إسحاق بن إبراهيم الدبري.

وظنه في عدم المتابعة منصرف - فيما يظهر من السياق - لخصيف الجزري، فإنه موصوف بالوهم، كما قاله الدار قطني فيما سبق من ترجمته، وعدم المتابعة له ليس بمسلم في الجملة، كما سيأتي بيانه عند التخريج.

(٤) حسن لغيره.

ولم أقف على من أخرجه بهذا اللفظ.

إنما أخرجه الطبراني في (المعجم الكبير) (١٠/٦٨-٧٠ رقم ٩٩٤٢) من طريق يحيى بن أبي بكير ثنا شيبان عن يحيى بن أبي كثير قال: (كتب إليَّ أبو عبيدة بن عبد الله بن مسعود، أما بعد فإني أخبرك عن هدي عبد الله بن مسعود في الصلاة وفعله وقوله فيها... [ثم وصف ذلك وفيه] فإذا صلى صلاته سلم مرتين...).

قال الهيثمي في (مجمع الزوائد) (٢/١٤٦و٢٣٦): «وأبو عبيدة لم يسمع من أبيه».

فيحيى بن أبي كثير هنا متابع لخصيف الجزري في معنى الأثر، دون لفظه.

وسند الطبراني رجاله ثقات، عدا شيخه وشيخ شيخه فلم أعثر عليهما.

وجاء الحديث عن عبد الله بن مسعود مرفوعاً ولفظه: (كان رسول الله ﷺ يُسلم عن يمينه حتى يرى بياض خده،السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،وعن شماله حتى يبدو بياض خده، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته).

أخرجه ابن ماجه في (السنن) (ك إقامة الصلاة والسنة فيها: باب التسليم) (ل٢٩: ب: نسخة الوطنية: باريس/ فرنسا) وابن خزيمة في (الصحيح) (ك الصلاة: باب صفة السلام في الصلاة) (١/٣٥٩-٣٦٠ رقم ٧٢٨) واللفظ له، من طريق عمر بن عبيد الطنافسي عن أبي إسحاق السبيعي عن أبي الأحوص به.

وتوبع الطنافسي من سفيان الثوري، وسماع الثوري من السبيعي قديم.

وأخرجه ابن حبان في (الصحيح) (موارد الظمآن) (ك الصلاة: باب التسليم من الصلاة) (رقم ٥١٦/ ١٣٨) وأبو العباس السراج في (المسند) كما في (نتائج الأفكار) (٢/٢٢١و٢٢٢) ومن طريقه ابن حجر في (نتائج الأفكار) (٢/٢٢٢و ٢٢٣) من طريق الثوري به مثله. وفيه إثبات لفظ (وبركاته) في الجهتين.

والحديث صححه ابن خزيمة وابن حبان.

(تنبيه):

في الطبعة المتداولة لسنن ابن ماجه، بتحقيق الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي، والدكتور محمد مصطفى الأعظمي،

وكذا النسخة التي بحاشية العلامة السندي، سقطت كلمة (وبركاته)، وجاء اللفظ فيها هكذا: (أن رسول الله ﷺ كان يسلم عن يمينه وعن شماله حتى يرى بياض خده، السلام عليكم ورحمة الله). مع أن الصواب إثباتها، للأدلة التالية:

١- ثبوت هذه اللفظة في عِدَّة نسخ خطية للسنن، منها:

أ) نسخة الوطنية، باريس، فرنسا، محفوظة في مكتبة الجامعة الإسلامية - قسم المخطوطات فلم رقم ١٣٢٧، في (٣٠١) ورقة، تاريخ نسخها (٧٣٠)، وهي من طريق الحافظ الذهبي.

ب) نسخة السليمانية، تركيا، محفوظه في مكتبة المخطوطات بالجامعة الإسلامية، فلم رقم (٨٧٧٠) في (٢٩٤) ورقة. والموضع فيها، (ل٤٥/أ).

ج) وهناك أيضاً نسخة من تركيا، محفوظة في مكتبة المخطوطات بالجامعة الإسلامية، مصورة (مكبر) رقم (٤٠٦٦) في (٢٣٦) ورقة. وهي نسخة مصححة ومقروءة ومقابلة. والموضع فيها (ل ٥٧/ب).

٢- أثبتها الحافظ ابن حجر لابن ماجه في (السنن) من الطريق نفسه الموجود في النسخة المطبوعة (طريق ابن نمير)، في (تلخيص الحبير) (١/٢٧١) فقال: ((تنبيه: وقع في صحيح ابن حبان من حديث ابن مسعود زيادة (وبركاته) وهي عند ابن ماجه أيضاً، وهي عند أبي داود أيضاً من حديث وائل بن حجر ...)).

٣- وأثبتها أيضاً في (نتائج الأفكار) (٢/٢١٩ - وما بعدها) لابن ماجه في (السنن) متعقباً قول الإمام النووي ((لا يستحب أن يقول معه: وبركاته، لأنه خلاف المشهور عن النبي ﷺ، وإن كان قد جاء في رواية لأبي داود)).
قال الحافظ ابن حجر: ((قلت: بل جاء في رواية أخرى ... [ثم قال] وهكذا أخرجه ابن ماجه عن محمد بن عبد الله بن نمير عن عمر بن عبيد عن أبي إسحاق عن أبي الأحوص، وفيه (وبركاته)، فهذه عدة طرق ثبت فيها (وبركاته) بخلاف ما يوهمه كلام الشيخ أنها رواية فردة)).

٤- ما قاله العلامة الأمير الصنعاني في (سبل السلام) (١/٣٩٥ رقم ٣٠١): ((وحديث التسلمتين رواه خمسة عشر من الصحابة ... وكلها بدون زيادة (وبركاته) إلا في رواية وائل هذه، ورواية عن ابن مسعود عند ابن ماجه وعند ابن حبان ... [إلى أن قال] قال ابن رسلان في شرح السنن: لم نجدها في ابن ماجه. قلت: راجعنا سنن ابن ماجه من نسخة صحيحة مقروءة فوجدنا فيه ما لفظه: باب التسليم: حدثنا محمد بن عبدالله بن نمير حدثنا عمر بن عبيد عن [أبي] إسحاق عن [أبي] الأحوص عن عبد الله: أن رسول الله ﷺ كان يسلم عن يمينه وعن شماله حتى يرى بياض خده، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته)).
ما بين المعقوفتين [ ] سقط من (السبل) والصواب إثباته.

٥- أن هذه اللفظة مثبتة في الطبعة التي حققها خليل مأمون شيحا، لسنن ابن ماجه، (١/ ٤٩٣ رقم ٩١٤: ١) من الكتاب والباب السابقين. وهي طبعة حديثة، الأولى منها عام ١٤١٦هـ، دار المعرفة بيروت، توزيع دار المؤيد بالرياض، واعتمد محققها على النسخة الفرنسية آنفة الذكر، كما نص على ذلك في مقدمة التحقيق (١/١٢-م).

فهذه أدلة كافيه - في نظري - لصحة إثبات اللفظة في (السنن) لابن ماجه، والعلم عند الله.

وهنا تنبيه آخر:

أن سبب عزو رواية ابن حبان للموارد، دون (الإحسان)، هو سقوط لفظة (وبركاته) أيضاً من التسليمة الأولى، وذكرت في التسليمة الثانية.

ففي (الإحسان) (ك الصلاة: فصل في القنوت: ذكر كيفية التسليم الذي ينفتل المرء به من صلاته) (٥/٣٣٣ رقم ١٩٩٣): أخبرنا الفضل بن الحباب قال حدثنا محمد بن كثير قال أخبرنا سفيان عن أبي إسحاق عن أبي

الأحوص عن عبد الله: أن النبي ﷺ كان يسلم عن يمينه وعن يساره حتى يرى بياض خده: السلام عليكم ورحمة الله، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته).

هكذا عنده بإثباتها في الثانية دون الأولى، ولعل ذلك من تصرف بعض نساخ (الإحسان).

ومما يدل على ثبوتها في (صحيح ابن حبان) وسقطها من المطبوع من ترتيبه (الإحسان) ما يلي:

١- أن الإمام الهيثمي أثبتها على التمام في كتابه (موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان) كما تقدم العزو إليه.

٢- ما تقدم النقل عن الحافظ ابن حجر من كتابه (تلخيص الحبير) حيث أثبت أن هذه اللفظة عند ابن حبان.

٣- ما قاله ابن حجر أيضاً في (نتائج الأفكار) (٢/٢٢١-٢٢٣) راداً على الإمام النووي قوله أن زيادة (وبركاته) خلاف المشهور وأنها قد وردت في رواية عند أبي داود قال: «وزاد ابن حبان في روايته المشار إليها من طريق سفيان الثوري (وبركاته) وكذا زادها أبو العباس السراج من طريق الثوري ومن طريق إسرائيل ... [ثم قال بعد أن أسنده بزيادة وبركاته] وهكذا أخرجه ابن حبان في (صحيحه)، عن أبي خليفة عن محمد بن كثير عن سفيان الثوري وذكر فيه (وبركاته) .. ».

٤- ما تقدم النقل عن العلامة الصنعاني من كتابه (سبل السلام) بإثباته لها في صحيح ابن حبان أيضاً.

وعود على بدء:

فأبو إسحاق توبع عليه من أبي الضحى مسلم بن صبيح متابعة قاصرة، وهو ثقة فاضل - كما سبق - عند عبد الرزاق في (المصنف) (ك الصلاة: باب التسليم) (٢/٢١٨ رقم ٣١٢٧) و - من طريقه - الطبراني في (المعجم الكبير) (١٠/١٥٣ رقم ١٠١٧٧) وابن حزم في (المحلى) (٣/٢٧٥ مسألة رقم ٣٧٦) عن سفيان الثوري ومعمر عن حماد بن أبي سليمان عن أبي الضحى عن مسروق عن عبد الله بن مسعود قال: (ما نسيت فيما نسيت عن رسول الله ﷺ أنه كان يسلم عن يمينه: السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، حتى يرى بياض خده، وعن يساره: السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، حتى يرى بياض خده أيضاً). واللفظ لابن حزم. وعند عبد الرزاق والطبراني مختصراً.

وإسناده صحيح.

وفي الباب عن وائل بن حجر رضي الله عنه قال: (صليت مع النبي ﷺ فكان يسلم عن يمينه: السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وعن شماله: السلام عليكم ولاحمة الله وبركاته).

أخرجه أبو داود في (السنن) (ك الصلاة: باب في السلام) (١/٦٠٧ رقم ٩٩٧) وابن حجر في (نتائج الأفكار) (٢/٢٢١) من طريق يحيى بن آدم ثنا موسى بن قيس الحضرمي عن سلمة بن كهيل عن علقمة ابن وائل عن أبيه. الحديث.

وسكت عنه أبو داود. وقال الإمام النووي عن إسناد أبي داود هذا: «إسناد صحيح». (المجموع) (٣/٤٥٩). وقال الإمام ابن عبد الهادي: «رواه أبو داود بإسناد صحيح»، (المحرر في الحديث) (ك الصلاة: باب صفة الصلاة) (١/٢٠٧ رقم ٢٧١). وقال الحافظ ابن حجر في (نتائج الأفكار) (٢/٢٢٢): «حديث حسن». وقال في (بلوغ المرام)(رقم ٣١٦/ ٩٥): «رواه أبو داود بإسناد صحيح».

وصححه الصنعاني في (سبل السلام) (١/٣٩٥) حيث قال: «حديث التسليمتين رواه خمسة عشر من الصحابة بأحاديث مختلفة، ففيها صحيح، وحسن، وضعيف، ومتروك، وكلها بدون زيادة (وبركاته) إلا في رواية وائل هذه، ورواية عن ابن مسعود عند ابن ماجه، وعند ابن حبان، ومع صحة إسناد حديث وائل كما قال المصنف [يقصد ابن حجر] يتعين قبول زيادته، إذ هي زيادة عدل، وعدم ذكرها في رواية غيره ليست رواية لعدمها». أ.هـ.

١٧- باب كيف ينصرف الرَّجلُ مِنْ مُصَلاَّهُ

[٣٦] قال الإمام الطبراني(*):

حدثنا علي بن عبد العزيز(١) ثنا أبو نعيم(٢) ثنا المسعودي(٣) عن عمرو بن مرة(٤) عن أبي عبيدة قال: (كانَ عبدُ الله لا يَسْتديرُ في صلاتِهِ إنْ كانتْ حاجتُه عَنْ يمينه انْفَتَلَ(٥) عَنْ يمينهِ، وإنْ كانت حاجتُه عن يسارِهِ انْفَتَلَ عَنْ يسارِهِ)(٦).

(*) (المعجم الكبير) (١٠/٣٠٨ رقم ٩٣٣٤).

(١) ثقة، تقدمت ترجمته عند ح (٢٠).

(٢) هو الفضل بن دكين، ثقة ثبت، تقدمت ترجمته عند ح (٢٠).

(٣) ثقة اختلط في آخر عمره ببغداد، وسماع أبي نعيم قبل اختلاطه، كما تقدم في ترجمته عند ح(١) وينظر ح(٢٠).

(٤) ثقة عابد، تقدمت ترجمته عند ح (١٣).

(٥) قوله (انفتل) الفَتْلُ: لَيُّ الشيء، يقال انفتل الرجل عن صلاته أي انصرف، وهو قلب: لفت. يقال: لفتَ فلاناً عن رأيه وفَتَلَهُ أي : صرفه ولواه. (لسان العرب) (٦/٣٣٤٣-٣٣٤٤) و (عمدة القاري) (٦/١٤٢).

(٦) صحيح.

وأخرجه أيضاً في (الكبير) (١٠/٦٨-٧٠ رقم ٩٩٤٢) من طريق بكر بن محمد القزاز البصري ثنا عبد الله بن أبي يعقوب الكرماني ثنا يحيى بن أبي بكير ثنا شيبان عن يحيى بن أبي كثير قال: كتب إليَّ أبو عبيدة بن عبدالله بن مسعود: أما بعد فإني أخبرك عن هدي عبد الله بن مسعود في الصلاة وفعله وقوله فيها ... فذكر حديثاً ووصفاً طويلاً جداً ومما ذكره من فعل عبد الله لانصرافه من الصلاة نحو أثر الباب.

قال الهيثمي في (مجمع الزوائد): (٢/١٤٦-٢٣٦): "رواه الطبراني في الكبير، وأبو عبيدة لم يسمع من أبيه".

وأبو عبيدة لم يتفرد بذلك عن عبد الله بل تابعه عليه أبو الأحوص.

فأخرج عبد الرزاق في (المصنف) (ك الصلاةك باب كيف ينصرف الرجل من مصلاه) (٢/٢٤٠ رقم ٣٢٠٩) - ومن طريقه - الطبراني في (الكبير) (١٠/٣٠٨ رقم ٩٣٣٥) عن الثوري عن أبي إسحاق عن أبي الأحوص عن ابن مسعود أنه كان يقول: (إذا سلّم الإمام فانصرف حيث كانت حاجتك يميناً أو شمالاً، ولا تستدر استدارة الحمار).

وعند الطبراني عن الثوري ومعمر.

وهو إسناد رجاله كلهم ثقات رجال الشيخين، وسماع الثوري من أبي إسحاق قديم وهو من أثبت الناس فيه كما تقدم عند ح (٩) وينظر ح (١٦).

ويعكّر على القول بصحة الإسناد عنعنة أبي إسحاق فهو موصوف بالتدليس وعده الحافظ ابن حجر من أهل المرتبة الثالثة كما تقدم مراراً، لكن يقويه أثر الباب ويعضده، ويشهد لأثر الباب ما أخرجه ابن ماجه في (السنن) (ك إقامة الصلاة والسنة فيها: باب الانصراف من الصلاة) (١/٣٠٠ رقم ٩٣١) حدثنا بشر بن هلال الصواف ثنا يزيد بن زريع عن حسين المعلم عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: (رأيت النبي ﷺ يَنْفَتِلُ عن يمينه وعن يساره في الصلاة).

قال الإمام العيني (رحمه الله): "سند صحيح" (عمدة القاري) (٦/١٤٣).

وقال الشيخ الألباني (حفظه الله): "حسن صحيح" (صحيح سنن ابن ماجه) (١/١٥٣ رقم٩٣١:٧٥٩).

قال الحافظ ابن حجر (رحمه الله): "ومن ثم قال العلماء: يستحب الانصراف إلى جهة حاجته، لكن قالوا: اذا استوت الجهتان في حقه فاليمين أفضل لعموم الأحاديث المصرِّحة بفضل التيامن". (الفتح) (٢/٢٣٨).

[٣٧] قال الإمام محمد بن عاصم الثَّقفي الأصبهاني(*):

حدثنا أبو سفيان[١] ومحمد بن المغيرة[٢] عن النعمان[٣] عن سفيان[٤] عن أبي إسحاق[٥] عن ناجية[٦] عن أبي عبيدة بن عبد الله قال: (أبصرَ عبدا لله رجلاً انصرفَ مِنْ صَلاتهِ عَنْ يَسارِهِ، فقال: أَصابَ هذا السُّنَّةَ)[٧].

(*) (جزء محمد بن عاصم الثقفي الأصبهاني) (رقم ٤٨/ ١٣٥).

(١) هو صالح بن مهران الشيباني مولاهم، أبو سفيان الأصبهاني، كان يقال له: الحكيم، ثقة زاهد، (التقريب) (رقم ٢٩٠٦/ ٤٤٨).

(٢) محمد بن المغيرة بن سلم بن عبد الله بن المغيرة الأموي، أبو عبد الله (ت ٢٣١هـ).

ذكره ابن حاتم في (الجرح والتعديل) ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً. (٩٢/٨ رقم ٣٩٤).

قال أبو نعيم في (ذكر أخبار أصبهان) (١٨٥/٢): «صاحب عبادة وتهجد،...صحب النعمان بن عبد السلام وسمع عامة أصوله ..، كان ربما ينعس في مجلس النعمان فيمسك النعمان عن القراءة ويقول: دعوه فإنه صاحب ليل».

وقال الذهبي: «وكان من صغره صاحب ليل وعبادة وأوراد». (تاريخ الإسلام) (حوادث وفيات ٢٣١-٢٤٠هـ) (رقم ٤٠٩/ ٣٤٤).

وله ترجمة في (طبقات المحدثين بأصبهان) لأبي الشيخ الأنصاري (٢٢٢/٢ رقم ١٥٦) ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.

وعلى كل فروايته عن شيخه النعمان مقبولة لملازمته له، وعدم وجود جرح فيه وإلا لصاحوا به كما بينوا عبادته وورعه، ومع ذلك فهو متابَع من صالح بن مهران الثقة، والحمد لله.

(٣) النعمان بن عبد السلام بن حبيب التيمي، أبو المنذر الأصبهاني، ثقة عابد فقيه، (ت ١٨٣هـ) (التقريب) (رقم ٧٢٠٨/ ١٠٠٥).

قال أبو الشيخ الأنصاري: «وهو أرفع من روى عن سفيان الثوري من الأصبهانيين». (طبقات المحدثين بأصبهان) (٥/٢ رقم ٨١).

قال المزي: « .. فتفقه على مذهب سفيان الثوري وكتب العلم، وكان من أهل الثقة والأمانة، عابداً زاهداً، وهو الذي علَّم أهل أصبهان الحديث وصنَّفَ لهم». (تهذيب الكمال) (٤٥٢/٢٩ رقم ٦٤٤٤).

(٤) الثوري. ثقة إمام حافظ، أثبت الناس في أبي إسحاق، تقدمت ترجمته عند ح (٩).

(٥) السبيعي، ثقة مكثر اختلط بأخرة ببغداد، وهو مدلس من الثالثة، وسماع سفيان منه قديم، تقدمت ترجمته عند ح(٣).

(٦) ناجية بن كعب الأسدي، ثقة. (التقريب) (رقم ٧١١٤/ ٩٩٣).

(٧) شاذ.

لم أقف على من أخرجه موقوفاً على عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

وقد اختلف في هذا الأثر وقفاً وقطعاً على أبي إسحاق (رحمه الله) كما يلي:

أ) رواه وكيع – وهو ابن الجراح – عن سفيان عن أبي إسحاق عن ناجية أن أبا عبيدة رأى رجلاً ... ثم ذكره.

أخرجه ابن أبي شيبة في (المصنف) (ك الصلوات: في الرجل إذا سلم ينصرف عن يمينه أو عن يساره) (٣٠٥/١).

فجعله مقطوعاً على أبي عبيدة، ووافقه عليها:

ب) علي بن الجعد الجوهري.

أنا شعبة عن أبي إسحاق عن رجل عن أبي عبيدة أنه رأى رجلاً ... ثم ذكره.

أخرجه في (الجعديات) (٣٧٦/١ رقم ٤٦٣).

فجعله مقطوعاً على أبي عبيدة، وعنعنة أبي إسحاق لا تضر لأنه من رواية شعبة عنه، ووكيع أحد الأئمة الحفاظ الأثبات، وهو من أثبت أصحاب الثوري، تقدمت ترجمته عند ح (٧).

أما علي بن الجعد بن عبيد الجوهري البغدادي، قال عنه ابن معين: «ما روى عن شعبة من البغداديين أثبت منه، فقال له رجل: ولا أبو النضر؟ فقال: ولا أبو النضر، فقال: ولا شبابة؟ قال: ولا شبابة». (هدي الساري) (ص٤٣٠).

وهو أحد الأئمة الحافظ، وقد أخرج له البخاري وأبو داود، وقال عنه الحافظ ابن حجر «ثقة ثبت رمي بالتشيع» (التقريب) (رقم ٤٧٣٢/ ٦٩١).

وهذا الأثر عن شعبة فهو ثبت فيه جداً.

وخالفهما – أي وكيع وعلي بن الجعد – النعمان بن عبد السلام، كما في أثر الباب هنا فجعله موقوفاً على عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

وهذه المخالفة منه تُعَدُّ شذوذاً، والله أعلم.

وعلى كلٍّ فمدلول الأثر المقطوع يفيد أن السنة عدم تحديد جهة للانفتال عنها، وفي الأثر رقم [٣٠] مع حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده في الحاشية منه، ما يفيد ذلك، زد على ذلك ما جاء في الصحيحين من حديث عبد الله بن مسعود أنه قال: (لا يجعل أحدكم للشيطان شيئاً من صلاته، يرى أن حقاً عليه أن لا ينصرف إلا عن يمينه، لقد رأيت النبي ﷺ كثيراً ينصرف عن يساره) واللفظ للبخاري.

البخاري (الجامع الصحيح) (ك الأذان: باب الانفتال والانصراف عن اليمين والشمال) (٣٣٧/٢ رقم ٨٥٢– فتح). مسلم (الصحيح) (ك صلاة المسافرين وقصرها: باب جواز الانصراف من الصلاة عن اليمين والشمال) (٤٩٢/١ رقم ٧٠٧).

والتوفيق بين قول ابن مسعود هذا وبين ما رواه مسلم في (الصحيح) (الكتاب والباب السابق) (٤٩٢/١ رقم ٧٠٨) عن أنس رضي الله عنه وفيه (أما أنا فأكثر ما رأيت رسول الله ﷺ ينصرف عن يمينه).

ما قال النووي (رحمه الله) من وجه الجمع بينهما: «أن النبي ﷺ كان يفعل تارة هذا وتارة هذا، فأخبر كل واحد منهما بما اعتقد أنه الأكثر فيما يعلمه، فدل على جوازهما ولا كراهة في واحد منهما، وأما الكراهة التي اقتضاها كلام ابن مسعود فليست بسبب أصل الانصراف عن اليمين أو الشمال، وإنما هي في

١٨- باب هل يَتَشَهَّدُ بعد سجدتي السهو؟

[٣٨] قال الإمام أحمد بن حنبل(*):

حدثنا محمد بن سلمة(١) عن خصيف(٢) عن أبي عبيدة عن أبيه عبد الله بن مسعود عن النبي ﷺ قال: (إذا كُنْتَ في الصَّلاة، فَشَكَكْتَ في ثلاثٍ وأربعٍ(٣)، وأكثرُ ظَنِّكَ على أربعٍ تشهَّدتَ، ثم سجدتَ سَجْدتينِ وأنْتَ جالسٌ قبل أنْ تُسلِّمَ، ثم تشهَّدتَ أيضاً ثم سَلَّمْتَ)(٤).

حق من يرى أن ذلك لا بد منه فإن من اعتقد وجوب واحد من الأمرين مخطئ ..». (شرح مسلم ٥/٢٢٠).

وقال الحافظ ابن حجر (رحمه الله): «قال ابن المنير: فيه [أي في حديث ابن مسعود] أن المندوبات قد تنقلب مكروهات إذ ارفعت عن رتبتها، لأن التيامن مستحب في كل شيء أي من أمور العبادة، لكن لما خشي ابن مسعود أن يعتقدوا وجوبه أشار إلى كراهته». (الفتح ٢/٣٣٨).

(*) (المسند) (٧/١٥٨ رقم ٤٠٧٥).

(١) محمد بن سلمة بن عبد الله الباهلي مولاهم، الحراني، ثقة، (ت ١٩١هـ) على الصحيح.
(التقريب) (رقم ٥٩٥٩/ ٨٤٩). وينظر (تهذيب الكمال) (٢٥/ ٢٩١).

(٢) صدوق سيئ الحفظ، اختلط في آخره، تقدمت ترجمته عند ح (٢٤).

(٣) قوله (في ثلاث وأربع)، الواو هنا بمعنى (أو) كما جاء ذلك في الروايات الأخرى المخرّجة لهذا الحديث، على ما سيأتي.

(٤) ضعيف.

أخرجه أبو داود في (السنن) (ك الصلاة: باب من قال: يتم على أكبر ظنه) (١/٦٢٣ رقم ١٠٢٨) والنسائي في (السنن الكبرى) (ك السهو: التشهد بعد سجدتي السهو) (١/٢١٠ رقم ٦٠٥:١) والدار قطني في (السنن) (ك الصلاة: باب البناء على التحري والسجدة بعد التسليم ...) (١/٣٧٨ رقم ١) والبيهقي في (السنن الكبرى) (ك الصلاة: باب يتشهد بعد سجدتي السهو) (٢/٣٥٦) كلهم من طريق محمد بن سلمة به.

وعندهم كلهم إلا النسائي (فشككت في ثلاث أو أربع).

قال أبو داود: «رواه عبد الواحد عن خصيف و لم يرفعه، ووافق عبد الواحد أيضاً سفيان وشريك وإسرائيل، واختلفوا في الكلام في متن الحديث و لم يسندوه».

وقال البيهقي: «وهذا غير قوي، ومختلف في رفعه ومتنه».

وقال ايضاً في (معرفة السنن والآثار) (ك الصلاة: باب العمل في السهو) (٢/١٧٤): «وروى خصيف عن أبي عبيدة بن عبد الله عن أبيه عن النبي ﷺ ... [ثم ذكر مثل حديث الباب ثم قال] وهذا حديث مختلف في رفعه ومتنه، وخصيف غير قوي، وأبو عبيدة عن أبيه مرسل».

وقال المنذري في (مختصر سنن أبي داود) (١/٤٦٧): «وأخرجه النسائي، وقد تقدم أن أبا عبيدة لم يسمع من

أبيه» ثم ذكر كلام أبي داود المتقدم، ويظهر من كلامه تضعيف الحديث لانقطاعه.

وقال الحافظ ابن رجب الحنبلي (رحمه الله) في كتابه (فتح الباري) (٤٢٨/٩): «وأما السجود قبله، فلا يتشهد فيه عند أحد من العلماء إلا رواية عن مالك ...، وروي عن ابن مسعود من وجه فيه انقطاع، ومختلف في لفظه وفي رفعه ووقفه».

وقال أيضاً (٤٣٥/٩): «وقد روي عن النبي ﷺ التشهد في سجود السهو من حديث ابن مسعود، وله طرق، أجودها: رواية خصيف عن أبي عبيدة عنه، مع الاختلاف في رفع الحديث، ووقفه أشبه ..». وضعف الاسناد ابن حجر في (الفتح) (٩٩/٣) وضعفه أيضاً الشيخ أحمد الغماري في (الهداية في تخريج أحاديث البداية) (١٠٩/٤) بسبب مخالفة محمد بن سلمة للثقات الذين وقفوه ورفعه، ولضعف خصيف، وللانقطاع بين أبي عبيدة وأبيه. وقال: «فليس هذا من سياق المرفوع وكلام النبوة ..».

وضعفه بسبب الانقطاع العلامة أحمد شاكر في (شرحه للمسند) (/٦٧ رقم ٤٠٧٥).

وضعف الحديث لضعف خصيف وللانقطاع وترجيح الموقوف على المرفوع، العلامة الألباني في (إرواء الغليل) (١٣١/٢ تحت ح رقم ٤٠٣) و (ضعيف سنن أبي داود) (رقم ٢٢٠: ١٠٢٨/١٠٠).

وخالف محمد بن سلمة في رفعه، جماعة من الحفاظ كما أشار إليهم الإمام أبو داود آنفاً، وهم سفيان – أي الثوري كما سيأتي –، ومحمد بن فضيل، وعبد الواحد وشريك وإسرائيل، فأوقفوه.

فأخرج الإمام أحمد في (المسند) (١٥٩/٧ رقم ٤٠٧٦). وابن أبي شيبة في (المصنف) (ك الصلوات: ما قالوا فيهما تشهد أم لا ومن قال لا يسلم فيهما) (٣١/٢). كلاهما عن محمد بن فضيل حدثنا خصيف به موقوفاً.

ولفظ أحمد بمثل حديث الباب، ولفظ ابن أبي شيبة مختصر جداً وهو (يتشهد فيهما) فقط.

وضعف الاسناد بسبب الانقطاع العلامة أحمد شاكر في (شرحه للمسند) (/٦٧ رقم ٤٠٧٦).

وأخرج عبد الرزاق في (المصنف) (ك الصلاة: باب هل في سجدتي السهو تشهد وتسليم) (٣١٤/٢ رقم ٣٤٩٩) ومن طريقه ابن المنذر في (الأوسط) (ك صفة الصلاة: ذكر التشهد في سجدتي السهو والتسليم فيهما) (٣١٥/٣ رقم الأثر ١٧١٠) عن سفيان الثوري عن خصيف عن أبي عبيدة عن ابن مسعود: (أنه تشهد في سجدتي السهو).

فهذا اللفظ من فعل عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

وأخرج عبد الرزاق في (المصنف) (ك الصلاة: باب إذا قام فيما يقعد فيه أو قعد فيما يقام أو سلم في مثنى) (٣١٢/٢ رقم ٣٤٩١) والطحاوي في (شرح معاني الآثار) (ك الصلاة: باب سجود السهو في الصلاة هل هو قبل التسليم أو بعده) (٤٤١/١) و –من طريق عبد الرزاق – الطبراني في (الكبير) (٣١٤/١٠ رقم ٩٣٦٤) والبيهقي في (الكبرى) (ك الصلاة: باب من سها فجلس في الأولى) (٣٤٥/٢) من طريق الثوري عن خصيف عن أبي عبيدة عن ابن مسعود قال: (السهو إذا قام فيما يجلس فيه، أو قعد فيما يقام فيه، أو يسلم في ركعتين، فإنه يفرغ من صلاته، ويسجد سجدتين وهو جالس يتشهد فيها).

واللفظ لعبد الرزاق، وعند الطحاوي نحوه وزاد في آخره (ويسلم).

ولفظ البيهقي مثله إلا أنه في آخره: (يتشهد فيهما ويسلم).

تنبيه: جاء عند الطحاوي في (شرح معاني الآثار) الموضع السابق: (حصين) بدل (خصيف) وهو خطأ واضح،

والصواب (خصيف) كما في روايات الحديث.

وأخرج الطبراني في (الكبير) (١٠/٣١٤ رقم ٩٣٦٥) من طريق زائدة عن سفيان عن خصيف عن أبي عبيدة عن عبد الله بن مسعود قال: (إذا قمت أو جلست أو سلمت فاسجد سجدتي السهو ثم تشهد ثم سلم).

ولا يقال إن محمد بن سلمة لم ينفرد بل توبع عليه متابعة قاصرة من منصور بن المعتمر بما أخرجه الطحاوي في (شرح معاني الآثار) (ك الصلاة: باب الرجل يشك في صلاته فلار يدري أثلاثاً صلى أم أربعاً) (١/٤٣٤) حدثنا ربيع المؤذن قال ثنا يحيى بن حسان قال ثنا وهيب قال ثنا منصور عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله قال: قال رسول الله ﷺ: (إذا صلى أحدكم فلم يدر أثلاثاً صلى أم أربعاً، فلينظر أحرى ذلك إلى الصواب، فليتمه ثم ليسلم، ثم ليسجد سجدتي السهو ويتشهد ويسلم).

ففيه ذكر التشهد.

لأن ربيع المؤذن وهو ابن سليمان المرادي وإن كان ثقة - كما سبق عند ح (١٩)- إلا أنه وهم فخالف الحفاظ من أصحاب منصور، بذكره للتشهد، فقد روى هذا الحديث أصحاب منصور عنه ولم يذكروا التشهد. منهم:

١- جرير بن عبد الحميد الضبي.

أخرجه البخاري في (الجامع الصحيح) (ك الصلاة: باب التوجه نحو القبلة حيث كان) (١/٥٠٣ رقم ٤٠١ - فتح) ومسلم (الصحيح) (ك المساجد ومواضع الصلاة: باب السهو في الصلاة والسجود له) (١/٤٠٠ رقم ٥٧٢) من طرق عن جرير عن منصور عن إبراهيم عن علقمة به. وفيه (.. وإذا شك أحدكم في صلاته فليتحر في صلاته الصواب، فليتم عليه، ثم ليسجد سجدتين).

٢- شعبة بن الحجاج.

أخرجه مسلم في (الصحيح) (ك المساجد ومواضع الصلاة: باب السهو في الصلاة والسجود له) ٠١/٤٠١ رقم ٩٠) من طريق محمد بن المثنى حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة عن منصور به.

٣- مسعر بن كدام.

أخرجه مسلم في (الصحيح) (ك المساجد ومواضع الصلاة: باب السهو في الصلاة والسجود له) (١/٤٠٠ رقم ٩٠) من طريقين عن مسعر عن منصور به.

٤- سفيان الثوري.

أخرجه مسلم في (الصحيح) (ك المساجد ومواضع الصلاة: باب السهو في الصلاة والسجود له) (١/٤٠١ رقم ٩٠).

٥- وهيب بن خالد.

أخرجه مسلم في (الصحيح) (ك المساجد ومواضع الصلاة: باب السهو في الصلاة والسجود له) (١/٤٠١ رقم٩٠) عن الدارمي أخبرنا يحيى بن حسان حدثنا وهيب بن خالد حدثنا منصور به.

٦- روح بن القاسم.

أخرجه الطحاوي في (شرح معاني الآثار) (ك الصلاة: باب الرجل يشك في صلاته فلا يدري أثلاثاً صلى أم أربعاً؟) (١/٤٣٤) حدثنا ابن أبي داوُد ثنا محمد بن منهال ثنا يزيد بن زريع ثنا روح به.

٧- زائدة بن قدامة.

أخرجه ابن الجارود في (المنتقى) (ك الصلاة: باب السهو) (٢١٦/١ رقم ٢٤٤) والطحاوي في (شرح معاني الآثار) (ك الصلاة: باب الرجل يشك في صلاته فلا يدري أثلاثاً صلى أم أربعاً) (٤٣٤/١) كلاهما عن زائدة به.

٨- فضيل بن عياض.

أخرجه مسلم في (الصحيح) (ك المساجد ومواضع الصلاة: باب السهو في الصلاة والسجود له) (٤٠١/١ رقم ٩٠) حدثنا يحيى بن يحيى أخبرنا فضيل بن عياض به.

٩- سفيان بن عيينة.

أخرجه ابن ماجه في (السنن) (ك إقامة الصلاة: باب من سجد للسهو بعد السلام) (٣٨٥/١ رقم ١٢١٨). حدثنا أبو بكر بن خلاد ثنا سفيان بن عيينة به.

فهؤلاء جماعة من الحفاظ الأثبات الثقات من أصحاب منصور لم يذكروا التشهد فثبت بذلك شذوذ ربيع المؤذن لمخالفته هذا الجمع الغفير من الأثبات.

وتابع منصور بن المعتمر في رواية الحديث عن إبراهيم بن يزيد النخعي، بدون ذكر التشهد:

١- الحكم بن عتيبة الكوفي.

أخرجه البخاري في (الجامع الصحيح) (ك الصلاة: باب ما جاء في القبلة) (٥٠٧/١ رقم ٤٠٤ - فتح) ومسلم في (الصحيح) (ك المساجد ومواضع الصلاة: باب السهو في الصلاة والسجود له) (٤٠١/١ رقم ٩١) كلاهما عن شعبة عن الحكم به.

٢- الأعمش.

أخرجه مسلم في (الصحيح) (ك المساجد ومواضع الصلاة: باب السهو في الصلاة والسجود له) (٤٠٢/١ رقم٩٤) حدثنا منجاب بن الحارث التميمي أخبرنا ابن مسهر عنه به.

فثبت بهذه المتابعات أنّ مَنْ ذكر التشهد في حديث ابن مسعود مرفوعاً قد شذَّ وخالف، وا لله أعلم.

ولذلك قال بعدم ثبوت حديث التشهد مرفوعاً ابن المنذر في (الأوسط) (٣١٧/٣).

- جاء في (المصنف) لابن أبي شيبة (ك الصلوات: ما قالوا فيهما تشهد أم لا ومن قال لا يسلم فيهما) (٣١/١) حدثنا عباد بن العوام عن حصين عن إبراهيم عن عبد ا لله قال: (فيهما تشهد).

وهذا الاسناد رجاله ثقات، إلا أن إبراهيم لا يروي عن عبد ا لله، بل بينه وبينه واسطة، وقد قال: (إذا حدثتكم عن رجل عن عبد ا لله فهو الذي سمعت، وإذا قلت: قال عبد ا لله: فهو عن غير واحد عن عبد ا لله) (تهذيب الكمال) (٢٣٩/٢).

لذا ذهب بعض العلماء إلى ترجيح المرسل على المسند عن النخعي خاصة فيما أرسله عن ابن مسعود خاصة. كما في (شرح علل الترمذي) لابن رجب (٥٤٢/١).

فيكون إسناده صحيحاً. لذا صحح هذا الأثر الحافظ ابن حجر في (الفتح) (٩٩/٣)، والألباني في (الإرواء) (١٣١/٢).

وهذا الأثر يقوي أثر خصيف (حديث الباب) المترجّح وقفه، والمتكلم فيه بسبب سوء حفظ خصيف، ويدل

على ثبوته عن ابن مسعود رضي الله عنه موقوفاً لا مرفوعاً. والله أعلم.

وفي الباب عن المغيرة بن شعبة، وعمران بن حصين رضي الله عنهما.

١- حديث المغيرة بن شعبة: (أن النبي ﷺ تشهد بعد أن رفع رأسه من سجدتي السهو).

أخرجه البيهقي في (السنن الكبرى) (ك الصلاة: باب من قال يتشهد بعد سجدتي السهو ثم يسلم) (٣٥٥/٢) من طريق أحمد بن يحيى الحلواني ثنا محمد بن عمران بن أبي ليلى ثنا أبي ثنا أبن أبي ليلى قال حدثني الشعبي به.

قال البيهقي عقبه: ((وهذا يتفرد به محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن الشعبي، ولا يفرح بما يتفرد به)).

وقال في (معرفة السنن والآثار) (ك الصلاة: باب العمل في السهو) (١٧٣/٢-١٧٤) عقب ذكره للحديث: ((وهذا يتفرد به ابن أبي ليلى هذا، ولا حجة فيما يتفرد به لسوء حفظه وكثرة خطأه في الروايات)).

ووصفه ابن المنذر في (الأوسط) (٣١٧/٣) بأنه خبر غير ثابت.

وقال الحافظ ابن رجب الحنبلي في كتابه (فتح الباري) (٤٣٥/٩): ((وقد روي عن النبي ﷺ التشهد في سجود السهو من حديث ابن مسعود ... وروي من وجوه أخر لا يثبت منها شيء)). وهو يشير بذلك إلى المرويات الأخرى في التشهد من سجدتي السهو.

وضعفه بل حكم عليه بالبطلان الشيخ أحمد الغماري في (الهداية) (١١٤/٤) وفصَّل تفصيلاً جيداً، وأن الصواب في حديث المغيرة ليس فيه ذكر التشهد. فلينظر.

وقد وصف الحافظ ابن المنذر خبر ابن مسعود والمغيرة بقوله: ((وأما الخبران الآخران فغير ثابتين)). (الأوسط) (٣١٧/٣).

٢- حديث عمران بن حصين: (أن النبي ﷺ صلى بهم فسها فسجد سجدتين، ثم تشهد ثم سلم).

أخرجه أبو داود في (السنن) (ك الصلاة: باب سجدتي السهو فيهما تشهد وتسليم) (٦٣٠/١ رقم ١٠٣٩) واللفظ له. والترمذي في (الجامع) (أبواب الصلاة: باب ماجاء في التشهد في سجدتي السهو) (٢٤١/٢ رقم ٣٩٥) وابن الجارود في (المنتقى) (ك الصلاة: باب السهو) (٢١٨/١ رقم ٢٤٧) والطوسي في (مستخرجه على جامع الترمذي) (أبواب الصلاة: باب منه) (٣٢٦/٢ رقم ٣٧٧) وابن خزيمة في (الصحيح) (ك الصلاة: جماع أبواب السهو في الصلاة: باب التشهد بعد سجدتي السهو إذا سجدهما المصلي بعد السلام) (١٣٤/٢ رقم ١٠٦٢) وابن المنذر في (الأوسط) (ك صفة الصلاة: ذكر التشهد في سجدتي السهو والتسليم فيهما) (٣١٦/٣ رقم ١٧١٢) وابن حبان في (صحيحه) (ك الصلاة: باب سجود السهو: ذكر البيان بأن الساجد سجدتي السهو بعد السلام عليه أن يتشهد ثم يسلم ثانياً) (٣٩٢/٦ رقم ٢٦٧٠ - الإحسان) والحاكم في (المستدرك) (ك السهو) (٣٢٣/١) والبيهقي في (السنن الكبرى) (ك الصلاة: باب يتشهد بعد سجدتي السهو) (٣٥٤/٢) كلهم من طريق أشعث بن عبد الملك الحمراني عن محمد بن سيرين عن خالد الحذاء عن أبي قلابة عن أبي المهلب به.

وسكت عنه أبو داود. وقال الترمذي: ((حسن غريب صحيح)).

وقال ابن المنذر قبله: ((فأما التشهد في سجدتي السهو فقد روي فيها أخبار ثلاثة، فتكلم أهل العلم فيها كلها، وأحسنها إسناداً حديث عمران بن حصين ... [ثم ذكره وقال عقبه]، وقد تكلم في هذا الحديث بعض أصحابنا، وقال: روي هذا الحديث غير واحد من الثقات عن خالد فلم يقل فيه أحد ((ثم تشهد)) ... [ثم قال] والتشهد إن ثبت خبر عمران بن حصين فالواجب أن يتشهد من سجد سجدتي السهو، فإن لم يثبت لم يجب ذلك، ولا أحسب يثبت)).

وصححه ابن حبان، وقال الحاكم: ((صحيح على شرط الشيخين و لم يخرجاه)) وأقره الذهبي.

وقال البيهقي: ((تفرد به أشعث الحمراني وقد رواه شعبة ووهيب وابن علية والثقفي وهشيم وحماد بن زيد ويزيد بن زريع وغيرهم عن خالد الحذاء، لم يذكر أحد منهم ما ذكر أشعث عن محمد عنه.

ورواه أيوب عن محمد قال: أخبرت عن عمران، فذكر السلام دون التشهد، وفي رواية هشيم ذكر التشهد قبل السجدتين، وذلك يدل على خطأ أشعث فيما رواه ... [ثم ذكر حديث هشيم وفيه] فقام فصلى ثم سجد ثم تشهد وسلم وسجد سجدتي السهو ثم سلم، هذا هو الصحيح بهذا اللفظ)).

وقال الحافظ ابن حجر: ((وضعفه البيهقي وابن عبد البر وغيرهما، ووهموا رواية أشعث لمخالفته غيره من الحفاظ عن ابن سيرين، فإن المحفوظ عن ابن سيرين في حديث عمران ليس فيه ذكر التشهد، وروى السراج من طريق سلمة بن علقمة أيضاً في هذه القصة: قلت لابن سيرين: فالتشهد؟ قال: لم أسمع في التشهد شيئاً ...، وكذا المحفوظ عن خالد الحذاء بهذا الإسناد في حديث عمران ليس فيه ذكر التشهد كما أخرجه مسلم، فصارت زيادة أشعث شاذة، ولهذا قال ابن المنذر: لا أحسب التشهد في سجود السهو يثبت)) (الفتح) (٣/٩٩).

وأشعث الحمراني وإن كان ثقة، إلا أنه خالف جمعاً ممن روى الحديث عن الحذاء فلم يذكروا التشهد، والحمل عليه فيه وليس على ابن سيرين، بدليل ما ذكره الحافظ ابن حجر آنفاً، مما رواه السراج من نفي اين سيرين سماع شيء في التشهد.

والحفاظ الذين لم يذكروا التشهد كثر، منهم:

١- ابن علية.

أخرجه مسلم في (الصحيح) (ك المساجد ومواضع الصلاة: باب السهو في الصلاة والسجود له) (١/٤٠٤ رقم ٥٧٤:١٠١) حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وزهير بن حرب عن ابن علية عن خالد به.

٢- عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي.

أخرجه مسلم في (الصحيح) (ك المساجد ومواضع الصلاة: باب السهو في الصلاة والسجود له) (١/٤٠٥ رقم ١٠٢) حدثنا إسحاق بن إبراهيم أخبرنا عبد الوهاب الثقفي حدثنا خالد به.

٣- يزيد بن زريع.

أخرجه أبو داود في (السنن) (ك الصلاة: باب السهو في السجدتين) (١/٦١٨ رقم١٠١٨) والنسائي في (المجتبى) (ك السهو: ذكر الاختلاف على أبي هريرة في السجدتين) (٣/٣٠ رقم ١٢٣٦) والبيهقي في (السنن الكبرى) (ك الصلاة: باب الكلام في الصلاة على وجه السهو) (٢/٣٥٩) كلهم عن يزيد بن زريع به.

وسكت عنه أبو داود.

٤- مسلمة بن محمد.

أخرجه أبو داود في (السنن) (ك الصلاة: باب السهو في السجدتين) (١/٦١٨ رقم ١٠١٨) من طريق مسدد حدثنا مسلمة بن محمد به.

وسكت عنه أبو داود.

٥- شعبة بن الحجاج.

أخرجه الطيالسي في (المسند) (ك الصلاة: أبواب سجود السهو: باب من سلم من ثلاث ركعات) (١/١١١ رقم ٥١١ - منحة المعبود) والطحاوي في (شرح معاني الآثار) (ك الصلاة: باب الكلام في الصلاة لما يحدث فيها من السهو) (١/٤٤٣) كلاهما عن شعبة به.

٦- حماد بن زيد.

أخرجه ابن خزيمة في (الصحيح) (ك الصلاة: جماع أبواب السهو في الصلاة: باب ذكر الجلوس في الثالثة والتسليم منها ساهياً...) (٢/١٣٠ رقم ١٠٥٤) ثنا يحيى بن حبيب الحارثي نا حماد بن زيد به.

وصححه.

٧- حماد بن سلمة.

أخرجه الطحاوي في (شرح معاني الآثار) (ك الصلاة: باب سجود السهو في الصلاة هل هو قبل التسليم أو بعده) (١/٤٤٢) حدثنا أبو بكرة ثنا أبو عمر أنا حماد بن سلمة أخبرنا خالد به.

٨- وهيب بن خالد.

أخرجه الطحاوي في (شرح معاني الآثار) (ك الصلاة: باب الكلام في الصلاة لما يحدث فيها من السهو) (١/٤٤٣) بإسنادين أحدهما عن الخصيب بن ناصح، والثاني عن معلى بن أسد كلاهما عن وهيب به، ولفظ الثاني أتم.

٩- هشيم الواسطي.

أخرجه البيهقي في (السنن الكبرى) (ك الصلاة: باب من قال يتشهد بعد سجدتي السهو ثم يسلم) (٢/٣٥٥) من طريق يوسف بن يعقوب ثنا الربيع ثنا هشيم أبنا خالد به.

وصححه.

١٠- خالد بن عبد الله الواسطي.

أخرجه ابن حبان في (الصحيح) (ك الصلاة: باب سجود السهو) (٦/٣٧٩ رقم ٢٦٥ - الإحسان) من طريق وهب بن بقية أخبرنا خالد عن خالد به.

وصححه.

فهؤلاء عشرة من أصحاب خالد الحذاء لم يذكروا التشهد، فدل ذلك على مثل ما قاله الحافظ ابن حجر أن زيادة أشعث شاذة.

وحكم بضعفها غير من سبق النقل عنهم من العلماء:

الشيخ الألباني حيث قال: "ضعيف شاذ" (الإرواء) (٢/١٢٨ رقم ٤٠٣).

وقال مرة: ((شاذ)) في (ضعيف سنن أبي داود) (رقم ١٠٣٩/٢٢٧: ١٠٣).

والشيخ أحمد الغماري في (الهداية) (١٠٦/٤-١٠٩) وأسقطها جداً.

ولعل قائلاً يقول: قال الحافظ ابن حجر في (الفتح) (٩٩/٣): - بعد كلامه عن حديث أشعث - ((لكن قد ورد التشهد في سجود السهو عن ابن مسعود عند أبي داود والنسائي، وعن المغيرة عند البيهقي وفي إسنادهما ضعف، فقد يقال: إن الأحاديث الثلاثة باجتماعها ترتقي إلى درجة الحسن، قال العلائي: وليس ذلك ببعيد)).

فيقال الذي يظهر بعد الكلام عن علل الأحاديث الثلاثة – على ما تقدم – التي أشار إليها الحافظ وهي:

أ) حديث ابن مسعود المرفوع بذكر التشهد.

ب) حديث المغيرة مرفوعاً بذكر التشهد.

جـ) حديث عمران بن حصين مرفوعاً بذكر التشهد.

أن الأول أخطأ من رفعه ووهم، والصواب وقفه على ابن مسعود.

والثاني ضعف من رواه مرفوعاً وهو ابن أبي ليلى وأنه لا حجة في تفرده، بل حكم على الحديث بالبطلان كما تقدم.

والثالث: وَهِمَ وأخطأ من ذكر التشهد فشذَّ بذلك، لمخالفته الحفاظ الذين لم يذكروا التشهد.

فظهر أنها باجتماعها لا ترتقي إلى درجة الحسن، إذ الخطأ لا يقوّي الخطأ، والشاذ لا يتقوى، فطرقها كلها معلولة والخطأ واضح، فهي لم تتوفر فيها صفات الاعتضاد التي يمكن أن يقال بالحسن عند وجودها.

ويمكن القول بأن التشهد من سجدتي السهو عن ابن مسعود ثابت ويعتضد الموقوف المرجَّح مع أثر إبراهيم النخعي إلى الحُسن. أما بقية الأحاديث فلا يظهر ذلك، وا لله أعلم.

قال الإمام الحافظ ابن عبد البر في (الاستذكار) (باب من قام بعد الإتمام أو في الركعتين) (٢٥٣/٢): ((.. وأما التشهد في سجدتي السهو فلا أحفظه من وجه صحيح عن النبي ﷺ)).

وقال الشيخ أحمد الغماري في (الهداية) (١١٥/٤-١١٦) بعد كلامه عن الأحاديث بتفصيل بديع، وكان آخر كلامه عن رواية ابن أبي ليلى من حديث المغيرة: ((.. فكانت رواية ابن أبي ليلى أو من روى ذلك عنه باطلة بيقين يؤكد ذلك أن سجود السهو رواه من الصحابة عبد ا لله بن بحينة وأبو هريرة وأبو سعيد الخدري وعبدا لله بن عمر ومعاوية بن خديج وعبد ا لله بن جعفر وثوبان وعبد الرحمن بن عوف ومعاوية بن أبي سفيان وذو اليدين وعبد ا لله بن عباس وعبدا لله بن الزبير وأنس بن مالك والمنذر بن عمرو وسعد بن أبي وقاص وعقبة بن عامر ومعهم عمران بن حصين وابن مسعود والمغيرة في الطرق الصحيحة الكثيرة عنهم، فلم يذكروا واحد منهم التشهد، وغير جائز أن تخفى هذه السنة على كل هؤلاء أو يغفلها جميعهم فلا يذكر إلا بعض الرواة ممن خالفهم من هو أوثق منهم، فصح قول: ابن المنذر والبيهقي وابن عبد البر أنه لم يصح التشهد بعد سجود السهو، وبطل قول العلائي والحافظ، والحمد لله على فضله)). أهـ.

١٩- باب كيف يقضي الفائتُ مِنْ الصَّلاةِ؟

[٣٩] قال الإمام أبو داود الطيالسي(*):

حدثنا هشام(١) عن أبي الزبير(٢) عن نافع بن جبير(٣) عن أبي عبيدة عن أبيه قال: (شَغَلَنا المشركونَ عنْ صلاةِ الظُّهر والعَصر والمغربِ والعشاء(٤)، فَأَمرَ رسولُ الله ﷺ بلالاً فأَذَّنَ وأَقَامَ فَصلَّيْنا الظُّهْرَ ثمَّ أقامَ فَصلَّيْنا العَصْرَ ثم أقَامَ فَصلَّيْنا المَغْربَ ثُمَّ أقامَ فَصلَّيْنا العِشَاءَ، ثم قالَ: ما في الأَرْضِ عِصَابةٌ(٥) يذكرونَ اللهَ عزَّ وجلَّ غيركم)(٦).

(*) (المسند) (رقم ٣٣٣/ ٤٤).

(١) هشام بن أبي عبد الله سَنْبَر، بمهملة ثم نون ثم موحدة، وزن جعفر، أبو بكر البصري، الدستوائي بفتح الدال وسكون السين المهملتين وفتح المثناة ثم مد، ثقة ثبت وقد رمي بالقدر، (ت ١٥٤هـ) وله (٧٨سنة). (التقريب) (رقم ٧٣٤٩/ ١٠٢٢).

(٢) محمد بن مسلم بن تدرس، بفتح المثناة وسكون الدال المهملة وضم الراء، الأسدي مولاهم، أبو الزبير المكي، (ت ١٢٦هـ).

تركه شعبة، ولما سئل عن السبب قال: «رأيته يزن ويسترجح في الميزان». ومال إلى تضعيفه ابن عيينة. وقال الشافعي: «أبو الزبير يحتاج إلى دعامة». وقال أبو حاتم: «يكتب حديثه ولا يحتج به» ونحوه أبو زرعة. وقال علي بن المديني: «ثقة ثبت». وثقه ابن معين والنسائي والعجلي، وقال ابن معين مرة: «صالح». وقال يعقوب بن شيبة: «ثقة صدوق إلى الضعف ما هو». وقال ابن سعد: «كان ثقة كثير الحديث، إلاَّ أنَّ شعبة تركه لشيء زعم أنه فعله في معاملة، وقد روى عنه الناس». وقال ابن حبان: «وكان من الحفاظ ... ولم ينصف من قدح فيه لأن من استرجح في الوزن لنفسه لم يستحق الترك لأجله». وقال ابن عدي: «... وروى مالك عن أبي الزبير أحاديث، وكفى بأبي الزبير صدقاً أن حدَّث عنه مالك، فإن مالكاً لا يروي إلا عن ثقة، إلا أن يروي عنه بعض الضعفاء فيكون ذلك من جهة الضعيف ولا يكون من قبله، وأبو الزبير يروي أحاديث صالحة، ولم يتخلف عنه أحد وهو صدوق ثقة لا بأس به». وقال الذهبي: «حافظ ثقة ... وكان مدلساً واسع العلم». وقال ابن حجر: «صدوق يدلس». وهو كما قال (رحمه الله).

انظر: (الضعفاء) للعقيلي (٤/١٣١ رقم ١٦٩٠) و (الجرح والتعديل) (٨/٧٤ رقم ٣١٩) و (تاريخ ابن معين) الدوري (٢/٥٣٨) و (الطبقات الكبرى) لابن سعد (٥/٤٨١) و (الثقات) لابن حبان (٥/٣٥١) و (معرفة الثقات) للعجلي (٢/٢٥٣ رقم ١٦٤٧) و (الكامل) (٦/٢١٣٣) و (تهذيب الكمال) (٢٦/ ٤٠٢ رقم ٥٦٠٢) و(السير)(٥/٣٨٢ رقم ١٧٤) و(الكاشف)(٢/٢١٦ رقم ٥١٤٩) و(التقريب)(رقم ٦٣٣١/ ٩٩٤).

وعده الحافظ ابن حجر من أهل المرتبة الثالثة من المدلسين، في (تعريف أهل التقديس) (رقم ١٠١/ ١٥١)، وينظر (جامع التحصيل) (ص١١٠) و (التبين في أسماء المدلسين) (ص٨١) للحلبي.

(٣) نافع بن جبير بن مطعم النوفلي، أبو محمد وأبو عبد الله المدني، ثقة فاضل، مات قبل المائة سنة (٩٩هـ). (التقريب) (رقم ٧١٢١/ ٩٩٤).

(٤) جاءت الروايات الأخرى المبينة لهذه الرواية، وأن شغل المشركين للنبي ﷺ ومن معه عن تلك الصلوات كان يوم الخندق.

(٥) قوله (عِصابة): بكسر العين أي الجماعة من الناس، وجمعها عصائب، ولا واحد لها من لفظها.

ينظر: (النهاية) (٣/٢٤٣) و (حاشية السندي على المجتبى) للنسائي (٢/٣٤٦).

(٦) حسن لغيره.

أخرجه النسائي في (المجتبى) (ك المواقيت: كيف يقضى الفائت من الصلاة) (٣٢٣/١ رقم ٦٢١) وفي (السنن الكبرى) (ك مواقيت الصلاة: كيف يقضي الفائت من الصلاة) (٤٩٥/١ رقم ١٥٨٩:٣) و أحمد في (المسند) (١١٤/٧ رقم ٤٠١٣) و الطبراني في (المعجم الكبير) (١٨٥/١٠ رقم ١٠٢٨٣) وأبو نعيم في (الحلية) (٢٠٧/٤) وابن عبد البر في (التمهيد) (٢٣٧/٥) و (الاستذكار) (باب النوم عن الصلاة) (١١٣/١).

كلهم من طريق هشام به.

وليس عندهم ذكر للأذان، إلا ما كان من رواية أبي نعيم في (الحلية) فإنها بمثل حديث الباب، وقد روى الحديث من طريقين أحدهما طريق أبي داود الطيالسي ولفظه.

وتابع هشاماً الدستوائي عليه كل من:

١- الأوزاعي عن أبي الزبير به.

أخرجه البيهقي في (السنن الكبرى) (ك الصلاة: باب قضاء الصلوات الأولى فالأولى) (٢١٩/٢) بسنده إلى بشر بن بكر حدثني الأوزاعي به نحوه.

وليس فيه ذكر الأذان والإقامة.

قال البيهقي عقبه: "زاد فيه الوليد بن مسلم عن أبي عمرو الأوزاعي: يتابع بعضها بعضاً بإقامة .. ".

وفي إسناد البيهقي عنعنة أبي الزبير وهو مدلس كما سبق.

٢- هشيم بن بشير الواسطي عن أبي الزبير به.

أخرجه الترمذي في (الجامع) (أبواب الطهارة: باب ما جاء في الرجل تفوته الصلوات بأيتهن يبدأ) (٣٣٧/١ رقم ١٧٩) والنسائي في (المجتبى) (ك الأذان: الاجتزاء لذلك كله بأذان واحد والإقامة لكل واحدة منها) (٣٤٦/١ رقم ٦٦١) وفي (السنن الكبرى) (ك الأذان: الاجتزاء لذلك كله بأذان واحد وبالإقامة لكل صلاة منها) (٥٠٦/١ رقم ١٦٢٦) وأحمد في (المسند) (١٧/٦ رقم ٣٥٥٥) وابن أبي شيبة في (المصنف) (ك الصلوات: في الرجل يتشاغل في الحرب أو نحوه كيف يصلي) (٧٠/٢) و (ك الرد على أبي حنيفة) (٢٧٢/١٤ رقم ١٨٣٥٠) و (ك المغازي: غزوة الخندق) (٤٢٢/١٤ رقم ١٨٦٦٨) وأبو يعلى في (المسند) (٢٣٨/٩ رقم ٥٣٥١) والبيهقي في (السنن الكبرى) (ك الصلاة: باب الأذان والإقامة للجمع بين صلوات فائتات) (٤٠٣/١) وابن عبد البر في (التمهيد) (٢٣٦/٥) وابن الجوزي في (التحقيق) (ك الصلاة: مسائل الأذان) (٣١٤/١رقم ٣٨٨).

كلهم من طريق هشيم به مثله إلا قوله (ما في الأرض ...).

قال الترمذي: "حديث عبد الله ليس بإسناده بأس، إلا أن أبا عبيدة لم يسمع من عبد الله ..".

وقال البيهقي قبل روايته للحديث: " .. وهكذا رواه أبو عبيدة بن عبد الله بن مسعود عن أبيه في هذه القصة في إحدى الروايتين عنه، إلا أن أبا عبيدة لم يدرك أباه، وهو مرسل جيد".

ثم قال عقب الحديث: "هكذا رواه جماعة عن هشيم بن بشير عن أبي الزبير، ورواه هشام الدستوائي عن أبي الزبير، واختلف عليه في الأذان منهم من حفظه عنه ومنهم من لم يحفظه، ورواه الأوزاعي عن أبي الزبير فقال: يتابع بعضها بعضاً بإقامة إقامة".

وقال ابن عبد البر: "هكذا قال هشيم في هذا الحديث: فأذن ثم أقام فصلّى الظهر، فذكر الأذان للظهر

وحدها. وكذلك رواه أبو بكر بن أبي شيبة عن هشيم سواء.

وخالفه هشام الدستوائي فقال فيه: فأمر بلالاً فأقام فصلى الظهر، لم يذكر أذاناً للظهر ولا لغيرها، وإنما ذكر الإقامة وحدها فيها كلها».

أقول جاء في إحدى الروايات عن هشام ذكر الأذان ابتداءً كما في حديث الباب ورواية أبي نعيم كما سبقت الإشارة إليه، فالاختلاف إذن حصل على هشام، فأثبت الأذان الطيالسي، وخالفه في ذلك أصحاب هشام وهم: حجاج بن نصير وعبد الوراث بن سفيان وسعيد بن أبي عروبة وكثير بن هشام الكلابي فلم يذكروا الأذان، وقد أشار إلى هذا الاختلاف البيهقي كما تقدم النقل عنه قريباً.

وعلى كلٍ فهذا الاختلاف أراه لا يضر الحديث فالكل روى ما حفظ، ولا يعتبر زيادة ذكر الأذان شذوذاً لعدم المنافاة بين من ذكرها ومن لم يذكرها.

قال النووي في (المجموع) (٦٩/٣): « .. وأبو عبيدة لم يسمع أباه، فهو حديث منقطع لا يحتج به». ومرة قال: «حديث ابن مسعود مرسل، فإنه من رواية أبي عبيدة عنه، وابنه لم يسمع منه لصغره». (٨٣/٣).

وقال الشوكاني في (النيل) (٦٠/٢): «رجاله رجال الصحيح، ولا علة له إلا عدم سماع أبي عبيدة من أبيه، وهو الذي جزم به الحفاظ، أعني عدم سماعه».

وضعفه أحمد شاكر في (شرحه للمسند) (١٨٩/٥) و (٤٥/٦) والألباني (الإرواء) (٢٥٦/٢ رقم ٢٣٩).

وأبو عبيدة لم يتفرد بل توبع :

١- أبو عبد الرحمن السلمي.

أخرجه أبو يعلى في (المسند) (٣٩/٥ رقم ٢٦٢٨) من طريق بشر الكندي عن أبي يوسف عن يحيى ابن أبي أنيسة عن زبيد الأيامي به.

ولفظه: (شغل المشركون رسول الله ﷺ عن الصلوات: الظهر والعصر والمغرب والعشاء حتى ذهب ساعة من الليل ثم أمر رسول الله ﷺ بلالاً فأذن وأقام ثم صلى الظهر، ثم أمره فأذن وأقام فصلى العصر، ثم أمره فأذن وأقام فصلى المغرب، ثم أمره فأذن وأقام فصلى العشاء).

وهذا الإسناد ضعيف جداً لوجود يحيى بن أبي أنيسة الجزري الرُّهاوي. فقد تكلم فيه الأئمة وترك بعضهم حديثه كأحمد بن حنبل والنسائي والدار قطني ويعقوب بن سفيان في رواية.

وقال الفلاّس: «رجل صدوق وكان يهم في الحديث، وقد اجتمع أصحاب الحديث على ترك حديثه إلا من لا يعلم».

بل شدَّد بعضهم فرماه بالكذب، قاله أخوه زيد وعبد الله بن عمرو.

وضعفه ابن معين مرة، وابن المديني وزاد: «لا يكتب حديثه»، والفسوي وزاد: «إلا للمعرفة» وأبو حاتم.

وقال البخاري: «ليس بذاك» ومرة «لا يتابع على حديثه». وقال ابن عدي: «وهو مع ضعفه يكتب حديثه»، وقال الذهبي: «تالف»، وقال ابن حجر: «ضعيف».

ولعل الأظهر في حاله أنه كما قال الإمام الذهبي (تالف) وهي بمنزلة متروك الحديث. والله أعلم.

ينظر: (الجرح والتعديل) (١٢٩/٩ رقم ٥٥٠) و (التاريخ الكبير) (٢٦٢/٨ رقم ٢٩٢٩) و (الضعفاء

الصغير) (رقم ٣٩٣/ ٢٤٩) و (التاريخ الصغير) (١٤٩/٢) و (الضعفاء والمتروكين) للنسائي (رقم ٦٣٩/ ٣٠٧) و (سؤالات السهمي للدار قطني) (رقم ٣٨٢/ ٢٦٢) و (الكامل) (٢٦٤٤/٧) و (تهذيب الكمال) (٢٢٣/٣١ رقم ٦٧٨٩) و (الكاشف) (٣٦١/٢ رقم ٦١٣٤) و (الميزان) (٣٦٤/٤ رقم ٩٤٦٣) و (المغني في الضعفاء) (٣٩٦/٢ رقم ٦٩٣٢) و (التقريب) (رقم ٧٥٥٨/ ١٠٤٩).

قال الهيثمي في (مجمع الزوائد) (٧/٢): ((.. وفيه يحيى بن أبي أنيسة وهو ضعيف عند أهل الحديث إلا أن ابن عدي قال: وهو مع ضعفه يكتب حديثه)).

وقال أيضاً في (المقصد العلي في زوائد أبي يعلى الموصلي) (١١٨/١ رقم ٢١٩): ((لم أره بهذا السياق عند أحد منهم)).

فالإسناد وإن كان ضعيفاً إلا أن متنه له ما يعضده من حديث الباب والحديث الآتي:

٢- الأسود بن يزيد النخعي.

أخرجه الطبراني في (المعجم الأوسط) (١٢٠/٢ رقم ١٢٣٠) من طريق محمد بن كثير الكوفي عن ليث بن أبي سليم عن عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه به.

ولفظه: (شُغل النبي ﷺ في شيءٍ من أمر المشركين، فلم يصل الظهر والعصر والمغرب والعشاء، فلما فرغ صلاهن بعد، الأول فالأول، وذلك قبل أن تنزل صلاة الخوف).

قال الطبراني عقبه: ((لم يرو هذا الحديث عن عبد الرحمن إلا ليث، تفرد به محمد بن كثير)).

وإسناده ضعيف لأمرين:

١- وجود ليث بن أبي سليم، وقد تقدم بيان حاله عند ح (٢٣) وأنه صدوق في نفسه، وفي حفظه شيء ومختلط إلا أنه يعتبر به.

٢- وجود محمد بن كثير المتفرد به عن ليث، وهو كوفي ضعفه جماعة من الأئمة كأبي حاتم وابن عدي

وقال أحمد بن حنبل: ((فرقنا حديثه))، وقال البخاري: ((كوفي منكر الحديث)).

وقال ابن عدي: ((الضعف على حديثه ورواياته بيِّنٌ)).

وقال ابن معين: ((ما كان به بأس)).

وقال ابن حجر: ((ضعيف)).

(الكامل) (٢٢٥٧/٦) و (الميزان) (١٧/٤ رقم ٨٠٩٨) و (المغني في الضعفاء) (٢٥٦/٢ رقم ٥٩٢٥) و (تهذيب التهذيب) (٤١٨/٩) و (التقريب) (رقم ٦٢٩٣/ ٨٩١).

فهو مع ضعفه يعتبر بحديثه و لم يصل حدَّ الترك. وا لله أعلم.

ومعنى حديث الأسود هو معنى حديث أبي عبد الرحمن السلمي السابق ويتابع كل منهما الآخر ويشدُّ معناهما حديث الباب، إلا ما كان من الأذان لكل صلاة الوارد في حديث أبي عبد الرحمن فلم أجد ما يقويه إلا حديث الباب وفيه الأذان للظهر فقط، دون بقية الصلوات وا لله أعلم.

ولحديث الباب شاهد من حديث أبي سعيد الخدري رضي ا لله عنه.

ولفظه: (حُبِسْنا يوم الخندق عن الصلاة، حتى كان بعد المغرب بهويٍّ من الليل حتى كُفينا وذلك قول ا لله

عز وجل ﴿وَكَفَى اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ الْقِتَالَ وَكَانَ اللَّهُ قَوِيًّا عَزِيزًا﴾ [الأحزاب: ٢٥]، فدعا رسول الله ﷺ بلالاً فأمره فأقام الظهر فصلاها فأحسن صلاتها كما كان يصليها في وقتها، ثم أقام العصر فصلاها كما كذلك، ثم أقام المغرب فصلاها كذلك، ثم أقام العشاء فصلاها كذلك أيضاً.

قال وذلك قبل أن ينزل الله تعالى في صلاة الخوف ﴿فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا﴾. [البقرة: ٢٣٩].

أخرجه النسائي في (المجتبى) (ك الأذان: الأذان للفائت من الصلوات) (٣٤٥/٢ رقم ٦٦٠) وفي (السنن الكبرى) (ك الأذان: الأذان للفوائت من الصلوات) (٥٠٥/١ رقم ١٦٢٥) وأحمد في (المسند) (٢٩٣/١٧-٢٩٤ رقم ١١١٩٨-١١١٩٩) و (١٨/ ٤٥و ١٨٨ رقم ١١٤٦٥-١١٦٤٤) و الشافعي في (الأم) (باب الأذان والإقامة للجمع بين الصلاتين والصلوات) (٨٦/١) واللفظ له، وابن أبي شيبة في (المصنف) (ك الصلوات: عزوة الخندق) (٧٠/٢) و (ك الرد على أبي حنيفة) (٢٧٢/١٤ و ٤١٩ رقم ١٨٣٥١ - ١٨٦٦١) والدارمي في (السنن) (ك الصلاة: باب الحبس عن الصلاة) (٣٥٨/١) وأبو يعلى في (المسند) (٤٧١/٢ رقم ١٢٩٦) وابن خزيمة في (الصحيح) (ك الصلاة: جماع أبواب الفريضة عند العلة تحدث: باب ذكر فوت الصلوات والسنة في قضائها...) (٩٩/٢ رقم ٩٩٦) و (ك الإمامة في الصلاة: جماع أبواب صلاة النساء في الجماعة: باب الصلاة جماعة بعد ذهاب وقتها) (١٠٠/٣ رقم ١٧٠٣) والبيهقي في (السنن الكبرى) (ك الصلاة: باب الأذان والإقامة للجمع بين صلوات فائتات) (٤٠٢/١) و في (معرفة السنن والآثار) (ك الصلاة: باب الأذان والإقامة للجمع بين الصلاتين والصلوات) (٤٣٠/١ رقم ٥٦٩) وابن عبد البر في (التمهيد) (٢٣٥/٥ و ٢٣٦) كلهم من طريق ابن أبي ذئب عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن عبد الرحمن بن أبي سعيد الخدري به. جاء في رواية النسائي ذكر الأذان، أما البقية فلم يذكرو الأذان.

وصححه ابن خزيمة. وقال البيهقي عقبة في (المعرفة): «هكذا رواه الشافعي في الجديد. ورواه في القديم عن غير واحد عن ابن أبي ذئب، لم يسم أحداً، وقال في الحديث: (فأمر بلالاً فأذن وأقام فصلى المغرب، ثم أمره فأقام فصلى العشاء). والمحفوظ من حديث أبي سعيد ما رواه في الجديد، وكذلك رواه جماعة عن ابن أبي ذئب». قال ابن سيد الناس: «هذا إسناد صحيح جليل» من (نيل الأوطار) (٣٠/٢ و ٦٠).

وقال الحافظ ابن حجر في (التلخيص) (١٩٥/١): «وصححه ابن السكن».

وقال الشوكاني: «الحديث رجال إسناده رجال الصحيح» (النيل) (٢/ ٣٠).

ونقل الشيخ أحمد شاكر تصحيح ابن سيد الناس آنف الذكر، ثم قال: «وهو كما قال». في (تحقيقه لجامع الترمذي) (٣٣٨/١).

قال الشيخ الألباني في (الإرواء) (٢٥٧/٢) بعد ذكره لحديث أبي سعيد بلفظ النسائي، قال: «فإذا كان ذكر الأذان في أول صلاة محفوظاً في الحديث فهو شاهد قوي لحديث الباب [يقصد حديث ابن مسعود] فإن إسناده صحيح ...». وقال مرة: «إسناده صحيح على شرط مسلم» في تعليقه على (صحيح ابن خزيمة) (٩٩/٢ رقم ٩٩٦) و (١٠٠/٣ رقم ١٧٠٣).

وله شاهد من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه.

ولفظه (أنَّ النبي ﷺ شُغل يوم الخندق عن صلاة الظهر والعصر والمغرب والعشاء، فأمر بلالاً فأذن وأقام فصلى الظهر، ثم أمره فأذن وأقام فصلى العصر، ثم أمره فأذن وأقام فصلى المغرب، ثم أمره فأذن وأقام،

٢٠- باب التَّبكير إلى الجمعة

[٤٠] قال الإمام الطبراني(*):

حدثنا علي بن عبد العزيز(١) ثنا أبو نعيم(٢) ثنا المسعودي(٣) عن المنهال بن عمرو(٤) عن أبي عبيدة قال: قال عبدالله: (سارعوا إلى الجُمَع فإنَّ الله عزَّ وجلَّ يَبْرزُ إلى أَهلِ الجَنَّة في كل جمعةٍ في كثيبٍ(٥) مِنْ كافورٍ، فيكونوا من القُرْبِ على قَدْرِ تَسَارُعِهم إلى الجمعة، فَيُحْدِثُ الله عزَّ وجلَّ لهم من الكرامةِ شيئاً لم يكونوا رأَوْه قبلَ ذلك، ثم يرجعون إلى أهليهم فيُحَدِّثونَهم بما أحدثَ الله لهم، قال: ثم دخل عبد الله المسجدَ فإذا هو برجلينِ يوم الجمعة قَدْ سَبَقَاه، فقال عبد الله: رجلان وأَنَا الثَّالث، إنْ شاء الله أنْ يُبارك في الثالث)(٦).

فصلى العشاء ثم قال: ما على ظهر الأرض قوم يذكرون الله في هذه الساعة غيركم).

أخرجه الطبراني في (الأوسط) (١٦٧/٢ رقم ١٣٠٧) من طريق محمد بن معمر البحراني عن مؤمل بن إسماعيل ثنا حماد بن سلمة عن مجاهد به. قال الطبراني: ((لم يرو هذا الحديث عن حماد بن سلمة إلا مؤمل)).

وهذا الإسناد فيه مؤمل بن إسماعيل العدوي أبو عبد الرحمن البصري (ت ٢٠٦هـ).

وثقه ابن معين وابن راهويه وابن سعد وزاد الأخير: ((كثير الغلط)) ومثله الدار قطني. وقال أبو حاتم: ((صدوق شديد في السنة، كثير الخطأ يكتب حديثه)). وذكره ابن حبان في كتابه (الثقات) وقال: ((ربما أخطأ)). وقال ابن حجر: ((صدوق سيء الحفظ)).

فالرجل على أية حال صالح يعتبر به وحديثه حسن في الشواهد والمتابعات، والله أعلم.

ينظر: (تاريخ ابن معين) للدوري (٥٩٢/٢) و (الجرح والتعديل) (٣٧٤/٨ رقم ١٧٠٩) (طبقات ابن سعد) (٥٠١/٥) و (الثقات) لابن حبان (١٨٧/٩) و (تهذيب التهذيب) (٣٨١/١٠) و (التقريب) (رقم ٧٠٧٨/ ٩٨٧).

(*) (المعجم الكبير) (٢٧٣/٩ رقم ٩١٦٩).

(١) ثقة، تقدمت ترجمته عند ح (٢٠).

(٢) ثقة ثبت ، تقدمت ترجمته عند ح (٢٠).

(٣) ثقة مختلط، تقدمت ترجمته عند ح (١) وسماع أبي نعيم منه قبل الاختلاط، ينظر ح (٢٠).

(٤) ثقة، تقدمت ترجمته عند ح (١٠).

(٥) قوله (كثيب) أي الجمع من الكافور، يقال: كَثَبْتُ الشيء أكْثِبه كَثْباً إذا جَمَعْتُه، ومنه كثيبُ الرَّمْل، سُمِّيت بذلك لاجتماعها، وجمعها: كُثُب كُثْبان وأَكْثِبَة.

ينظر: (غريب الحديث) للهروي (١٢٤/٢) و (معجم المقاييس) (١٦٢/٥) و (النهاية) (١٥١/٤) و (لسان العرب) (٣٨٢٦/٦).

(٦) صحيح.

أخرجه نعيم بن حماد في زوائده على (الزهد) لابن المبارك (رقم ١٣١/٤٣٦) وعبد الله بن الإمام أحمد في (السنة) (سئل عما جحدت الجهمية الضلال من رؤية الرب تعالى يوم القيامة) (٢٥٩/١ رقم ٤٧٦) وابن

٢١- باب من كان يصلي بعد الجمعة أربعاً

[٤١] قال الإمام أبو بكر بن أبي شيبة(*):

حدثنا ابن فضيل[١] عن خصيف[٢] عن أبي عبيدة عن عبد الله: (أنّه كانَ يُصلّي بَعْدَ الجُمعةِ أَرْبَعاً)[٣].

خزيمة في (التوحيد) (٢/٨٩٣ رقم ٦٠٢) والدار قطني في (الرؤية) (رقم ١٦٥و١٦٦/ ٢٦٨-٢٦٩) وابن أبي زمنين في (أصول السنة) (باب في الإيمان بالنظر إلى الله عز وجل) (رقم ٥٥/ ١٢٦).

كلهم من طريق المسعودي به نحوه.

قال الهيثمي في (مجمع الزوائد) (٢/١٨١): «أبو عبيدة لم يسمع من أبيه».

وأثر الباب له حكم الرفع، فهو متعلق بمسئلة غيبية ولا مجال للرأي فيها. والله أعلم

(*) (المصنف) (ك الصلوات: من كان يصلي بعد الجمعة أربعاً) (٢/١٣٣).

(١) ثقة، تقدمت ترجمته عند ح (٣٣).

(٢) صدوق سيء الحفظ اختلط بأخرة، تقدمت ترجمته عند ح (٢٤).

(٣) حسن لغيره.

أخرجه الطبراني في (المعجم الكبير) (١٠/٦٨ رقم ٩٩٤٢) من طريق يحيى بن أبي بكير ثنا شيبان عن يحيى بن أبي كثير قال كتب إليَّ أبو عبيدة بن عبد الله بن مسعود ... مطولاً. وفيه: (ثم صلاة الجمعة فإنما كان يصلي بعدها أربع ركعات ...).

فهذه متابعة قوية من يحيى بن أبي كثير – الثقة – لخصيف الجزري.

وخالف ابن فضيل، عتاب بن بشير فرواه عن خصيف به مرفوعاً، ولفظه: (أنه كان يصلي قبل الجمعة أربعاً، وبعدها أربعاً).

أخرجه الطبراني في (المعجم الأوسط) (٤/١٩٦ رقم ٣٩٥٩).

وقال: «لم يرو هذا الحديث عن خصيف إلا عتاب بن بشير».

وهذه المخالفة من عتاب لا تحتمل، بل رفعه له يعد منكراً، لأن روايته عن خصيف خاصة منكرة وهذا الحديث من روايته عنه، كما سبق بيانه مفصلاً عند ح (٢٤) تعليقاً.

قال الحافظ ابن حجر في (الدراية) (ك الصلاة: باب الجمعة: ذكر سنة الجمعة) (١/٢١٨-٢١٧٠): «فيه ضعف».

وقال الشيخ الألباني: «منكر». (السلسلة الضعيفة) (٣/٨٢-٨٤ رقم ١٠١٦).

٢٢- باب المسافر يصلي الجمعة

[٤٢] قال الإمام أبو القاسم الطبراني(*):

حدثنا محمد بن عبد الله الحضرمي(١) ثنا أبو كريب(٢) ثنا حسن بن عطية(٣) عن قيس(٤)

(*) (المعجم الكبير) (١٠/ ١٩٠ رقم ١٠٢٩٦).

(١) محمد بن عبد الله بن سليمان الحضرمي، أبو جعفر، لقبه مُطَيَّن، ثقة حافظ، (ت ٢٩٧هـ). ينظر: (تذكرة الحفاظ) (٦٦٢/٢).

(٢) محمد بن العلاء بن كريب الهمداني، أبو كريب الكوفي، مشهور بكنيته، ثقة حافظ، (ت ٢٤٧هـ) وهو ابن (٨٧) سنة. (التقريب) (رقم ٦٢٤٤ / ٨٨٥).

(٣) الحسن بن عطية بن نجيح القرشي، أبو علي البزاز الكوفي، (ت ٢١١هـ) أو نحوها قال أبو حاتم: «صدوق».

وقال الذهبي: «ضعفه الأزدي».

وقال ابن حجر معلقاً على هذا التضعيف: «أظنه اشتبه عليه بالذي قبله».

قال الذهبي: «لا بأس به».

وقال ابن حجر: «صدوق». وهذه هي درجته فيما يظهر، والله أعلم.

(الجرح والتعديل) (٢٧/٣ رقم ١١٣) و (تهذيب الكمال) (٢١٣/٦ رقم ١٢٤٥) و (ميزان الاعتدال) (٥٠٣/١ رقم ١٨٨٨) و (المغني في الضعفاء) (٢٤١/١ رقم ١٤٣١) و (تهذيب التهذيب) (٢٩٤/٢) و (التقريب) (رقم ١٢٦٧/ ٢٤٠).

(٤) قيس بن الربيع الأسدي، أبو محمد الكوفي، (ت ١٦٧هـ).

اختلفت أراء العلماء فيه، فوثقه شعبة والثوري وأبو الوليد الطيالسي.

وتكلم فيه يحيى القطان، وترك التحديث عنه ابن مهدي وضعفه جداً ابن المديني، وضعفه أحمد بن حنبل وقال: «روى أحاديث منكرة»، وضعفه أيضاً وكيع وابن معين، ومرة قال: «ليس بشيء». ولينه أبو زرعة، وأسقطه الجوزجاني، وقال النسائي: «ليس بثقة»، ومرة «متروك الحديث».

وقال يعقوب بن شيبة السدوسي: «وقيس بن الربيع عند جميع أصحابنا صدوق، وكتابه صالح، وهو رديء الحفظ جداً مضطربه، كثير الخطأ، ضعيف في روايته».

وقال ابن عدي: «وعامة رواياته مستقيمة ... والقول فيه ما قال شعبة، وأنه لا بأس به».

وقال ابن حبان: «اختلف فيه أئمتنا فأما شعبة فحسن القول فيه وحث عليه، وضعفه وكيع، وأما ابن المبارك ففجع القول فيه، ... [ثم قال] قد سبرت أخبار قيس بن الربيع من رواية القدماء والمتأخرين وتتبعتها فرأيته صدوقاً مأموناً حيث كان شاباً، فلما كبر ساء حفظه وامتحن بابن سوء، فكان يُدخل عليه الحديث فيجيب فيه، ثقةً منه بابنه، فلما غلب المناكير على صحيح حديثه ولم يتميز استحق مجانبته عند الاحتجاج، فكلٌ من قدحه من أئمتنا وحث عليه كان ذلك منهم لما نظروا إلى الأشياء المستقيمة التي حدَّث بها عن سماعه. وكل من وهَّاه منهم فكان ذلك لما علموا مما في حديثه من المناكير التي أدخل عليه ابنه وغيره.. ».

وبالنظر في أقوال العلماء في قيس يظهر أن كلام ابن حبان أدق الأقوال، حيث فصَّل وبيَّن وجه المدح والذم

عن أبي سعد البقال[(١)] عن أبي عبيدة عن عبد الله قال: (مَا كانَ له عيدٌ إلا في صَدْر النَّهارِ، ولقد رأيتُنا نَجْمَع مع رسول الله ﷺ في ظِلِّ الحطيم[(٢)])[(٣)].

في رواية قيس. ولعل الحافظ ابن حجر ارتضاه حيث قال: ((صدوق تغير لما كبر، وأدخل عليه ابنه ما ليس من حديثه فحدَّث به)).

(الجرح والتعديل) (٧/ ٩٦ رقم ٥٥٣) (تاريخ عثمان الدارمي) عن ابن معين (رقم ٧٠٧/ ١٩٣) و (تاريخ ابن معين) الدوري (٢/ ٤٩٠) ورواية ابن طهمان (رقم ٣٦٠/ ١١٢) (التاريخ الكبير) (١٥٦/٧ رقم ٧٠٤) و (الضعفاء الصغير) (رقم ٣٠١/ ١٩٥) و (الشجرة في أحوال الرجال) (رقم ٧٥/ ٩٦) و (الضعفاء والمتروكين) للنسائي (رقم ٤٩٩/ ٣٠١) (المجروحين) (٢/ ٢١٧-٢١٩) و (تاريخ بغداد) (٤٥٧/١٢) و (الكامل) (٢٠٦٣/٦) و (تهذيب الكمال) (٢٤/ ٢٥ رقم ٤٩٠٣) و (سير أعلام النبلاء) (٤١/٨) و (التقريب) (رقم ٥٦٠٨/ ٨٠٤).

(١) هو سعيد بن مرزبان العبسي مولاهم، أبو سعد البقَّال، الكوفي الأعور.

ضعفه جماعة من الأئمة كأحمد بن حنبل وابن معين والنسائي، ويعقوب بن سفيان، وتركه الفلاّس.

ومرة قال ابن معين: ((ليس بشيء)). ومرة قال النسائي: ((ليس بثقة ولا يكتب حديثه)). وقال ابن أبي مريم: ((ليس بشيء لا يكتب حديث)). وقال أبو حاتم: ((لا يحتج بحديثه)). ولينه أبو زرعة وقال: ((مدلس، قيل له: صدوق؟ قال: نعم كان لا يكذب)). وقال البخاري: ((منكر الحديث)).

قال ابن عدي: ((.. له من الحديث شيء صالح، وهو في جملة ضعفاء الكوفة الذين يجمع حديثهم ولا يترك...)). قال الذهبي: ((مشهور ليس بالحجة)). قال ابن حجر: ((ضعيف مدلس)).

والذي يظهر أنه كما قال الحافظ ابن حجر ولم يصل حد الترك. والله أعلم.

ينظر (الجرح والتعديل) (٦٢/٤ رقم ٢٦٤) (تاريخ ابن معين الدوري (٢٠٧/٢) (الضعفاء والمتروكين) للنسائي (رقم ٢٧٠/ ٢٩٢) (المعرفة والتاريخ) (٥٩/٣) و (الكامل) (١٢١٩/٣) و (تهذيب الكمال) (٥٢/١١ رقم ٢٣٥١) و (الكاشف) (٤٤٤/١ رقم ١٩٥٤) و (المغني في الضعفاء) (٣٨٣/١ رقم ٢٤٥٣) و (التقريب) (رقم ٢٤٠٢/ ٣٨٧).

(٢) قوله (ظل الحطيم) لعله (حطيم مكة): قال ابن الأثير: ((هو ما بين الركن والباب، وقيل: هو الحِجْر المُخْرج منها، سمي به لأن البيت رُفع وتُرِكَ هو محطوماً، وقيل: لأن العرب كانت تطرح فيه ما طافت به من الثياب فتبقى حتى تنحطم بطول الزمان، فيكون فعيل بمعنى فاعل)). (النهاية) (٤٠٣/١).

(٣) منكر.

ولم أقف على من أخرجه من هذا الطريق ولا من غيره، وفيه علل:

١- الانقطاع بين أبي عبيدة وأبيه.

٢- ضعف البقال، وهذا مما تفرد به، وتفرده لا يحتمل، بل يعدُّ منكراً.

٣- الكلام في الحسن بن عطية الكوفي.

قال الهيثمي في (مجمع الزوائد) (١٩٧/٢): ((.. وأبو عبيدة لم يسمع من أبيه)).

٢٣- باب في صلاة الخوف

[٤٣] قال الإمام عبد الرزاق الصنعاني(*):

عن الثوري[١] عن خصيف[٢] عن أبي عبيدة عن عبد الله قال: (كنّا مع رسولِ الله ﷺ فصفٌّ صفّاً خَلْفه، وصَفٌّ مُوازي[٣] العدوَّ، قال: وهم في صلاةٍ كُلُّهم، قال: فكبَّر وكبَّروا جميعاً، فصلّى بالصَّفِّ الذي يَليه ركعةً، وصفٌّ موازي العدوّ، ثم ذهبَ هؤلاء وجاؤوا هؤلاء، فصلَّى بهم ركعةً، ثم قام هؤلاء الذين صَلَّى بهم الرَّكعة الثَّانيةَ [فَقَضَوا][٤] مكانَهم، ثم ذَهَبَ هؤلاءِ إلى مَصَافِّ هَؤلاءِ، وجاءَ هَؤلاءِ إلى هؤلاءِ فَقَضَوا ركعةً)[٥].

ويزاد على ما ذكره الإمام الهيثمي ما تقدم من التعليل. والله أعلم.

(*) (المصنف) (ك الصلاة: باب صلاة الخوف) (٥٠٨/٢ رقم ٤٢٤٥).

(١) ثقة إمام حافظ، تقدمت ترجمته عند ح (٩).

(٢) صدوق سيء الحفظ اختلط بآخره، تقدمت ترجمته عند ح (٢٤).

(٣) قوله (موازي) الموازاة: «المقابلة والمواجهة، والأصل فيه الهمزة. يقال: آزَيْتُه، إذا حاذيته».

قاله ابن الأثير في (النهاية) (١٨٢/٥).

(٤) ما بين المعقوفتين من مسند الإمام أحمد (٤٢٦/٦ رقم ٣٨٨٢) فقد رواه عن عبد الرزاق به مثله.

وينظر (الفتح) (٤٣١/٢). وجاء في (المصنف): (فصفّوا) والمعنى لا يستقيم. قال الحافظ ابن حجر معلقاً على الرواية كما أثبت: «وظاهره أن الطائفة الثانية والت بين ركعتيها ثم أتمت الطائفة الأولى بعدها»

وهذا المعنى الذي ذكره الحافظ لا يتأت مع الكلمة الثانية المصوبة وهي (فصفوا). بل الروايات الأخرى تدل على صحة المثبت، والله أعلم.

(٥) حسن لغيره.

أخرجه أبو داود في (السنن) (ك الصلاة: باب من قال: يصلي بكل طائفة ركعة ثم يسلم فيقوم الذين خلفه فيصلون ركعة ...) (٣٧/٢ رقم ١٢٤٤ و ١٢٤٥) و أحمد في (المسند) (٢٦/٦ و ٤٢٦ رقم ٣٥٦١ و ٣٨٨٢) و أبو يعلى الموصلي في (المسند) (٢٣٩/٩ رقم٥٣٥٣) والطحاوي في (شرح معاني الآثار) (ك الصلاة: باب صلاة الخوف، كيف هي) (٣١١/١) والدار قطني في (السنن) (باب صفة صلاة الخوف وأقسامها) (٦١/٢-٦٢ رقم ١٥) و البيهقي في (السنن الكبرى) (ك صلاة الخوف: باب من قال في هذا كبر بالطائفتين جميعاً ثم قضى كل طائفة ركعتها الباقية مناوبة) (٢٦١/٣) كلهم من طرق عن خصيف به نحوه.

قال البيهقي عقبه: « ... وهذا الحديث مرسل، أبو عبيدة لم يدرك أباه، وخصيف الجزري ليس بالقوي ..».

وقال ابن رجب الحنبلي في (فتح الباري) له (٣٥٠/٨): «وخصيف مختلف في أمره، وأبو عبيدة لم يسمع من أبيه، لكن رواياته عنه أخذها عن أهل بيته فهي صحيحة عندهم».

وحسن الحديث الحافظ ابن حجر في (الفتح) (٤٣١/٢) بسكوته عنه.

وقال العظيم آبادي في (التعليق المغني) (٦١/٢): « ... خصيف الجزري فيه كلام، وأبو عبيدة لم يسمع من

أبيه.. ».

وضعفه بسبب الانقطاع، العلامة أحمد شاكر في (شرحه للمسند) (١٩١/٥ و ٣٣٨ رقم ٣٥٦١ و ٣٨٨٢).

والألباني في (ضعيف سنن أبي داود) (رقم ٢٦٨ و ٢٦٩: ١٢٤٤ و ١٢٤٥/ ١٢٢) وفي (الإرواء) (٣/ ٤٩ تحت رقم ٥٩٠).

وخصيف لم يتفرد به عن أبي عبيدة، بل توبع عليه، تابعه:

أبو إسحاق السبيعي عنه به نحوه.

أخرجه الطبراني في (المعجم الكبير) (٢٣٩/١٠ رقم ١٠٢٧٢) من طريق عبد الحميد بن بيان عن إسحاق الأزرق عن شريك عنه به.

وهذا إسناد حسن لولا عنعنة أبي إسحاق، وهو مدلس كما سبق بيانه مراراً، واختلاطه لا يضر لأن سماع شريك النخعي منه قديم، كما نص عليه الإمام أحمد بن حنبل، ينظر (الميزان) (٢٧٣/٢).

لكنه حسن في المتابعات، فمتابعة أبي إسحاق تقوي حديث خصيف، وكل منهما يقوي الآخر. والله أعلم.

ولحديث ابن مسعود شاهد من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

ولفظه: (أن رسول الله ﷺ صلّى بإحدى الطائفتين، والطائفة الأخرى مواجهة العدو، ثم انصرفوا فقاموا في مقام أصحابهم، فجاء أولئك فصلى بهم ركعة ثم سلم عليهم، ثم قام هؤلاء فقضوا ركعتهم وقام هؤلاء فقضوا ركعتهم).

أخرجه البخاري في (الجامع الصحيح) (ك المغازي: باب عزوة ذات الرقاع ...) (٤٢٢/٧ رقم ٤١٣٣ - فتح) واللفظ له، ومسلم في (الصحيح) (ك صلاة المسافرين وقصرها: باب صلاة الخوف) (٥٧٤/١ رقم ٣٠٥ (٨٣٩) كلاهما عن معمر عن الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه.

وله شاهد آخر من حديث سهل بن أبي حثمة رضي الله عنه.

ولفظه: (أن رسول الله ﷺ صلّى بهم صلاة الخوف، فصفّ صفّاً خلفه، وصفاً مصافو العدو، فصلى بهم ركعة، ثم ذهب هؤلاء وجاء أولئك فصلّى بهم ركعة، ثم قاموا فقضوا ركعة ركعة).

أخرجه النسائي في (المجتبى) (ك صلاة الخوف) (١٩٠/٣-١٩١ رقم ١٥٣٥) واللفظ له، وابن ماجه في (السنن) (ك إقامة الصلاة والسنة فيها: باب ما جاء في صلاة الخوف) (٣٩٩/١ رقم ١٢٥٩) وابن خزيمة في (الصحيح) (جماع أبوا ب صلاة الخوف: باب في صلاة الخوف أيضاً إذا كان العدو خلف ...) (٢٩٩/٢ رقم ١٣٥٦و ١٣٥٧) كلهم من طريق القاسم بن محمد عن صالح بن خوّات به.

وإسناده صحيح.

وصححه ابن خزيمة.

وصحح إسناده أيضاً الشيخ الألباني في (تعليقه على صحيح ابن خزيمة) (٢٩٩/٢).

٢٤- باب من قال لا تقصر الصلاة إلا في السَّفر البعيد

[٤٤] قال الإمام عند الرزاق الصنعاني(*):

عن الثوري(١) عن خصيف(٢) عن أبي عبيدة عن ابن مسعود أنَّه قال: (لا تَغْتَرُّوا بتجارَاتِكم وأَجْشَاركم(٣)، وتُسَافروا إلى آخِرِ السَّوادِ تقولوا: إنَّا قومٌ سَفْرٌ(٤)، إنَّما المسافرونَ مِنْ أُفُقٍ(٥) إلى أُفُقٍ)(٦).

(*) (المصنف) (ك الصلاة: باب الصلاة في السفر) (٥٢٢/٢ رقم ٤٢٨٧).

(١) ثقة إمام، تقدمت ترجمته عند ح (٩).

(٢) صدوق سيء الحفظ اختلط بآخره، تقدمت ترجمته عند ح (٢٤).

(٣) قوله (أجشاركم): جمع جَشَر، والجَشَرُ: هم ((قوم يخرجون بدوابهم إلى المرعى ويبيتون مكانهم، ولا يأوون إلى البيوت، فربما رأوه سفراً فقصروا الصلاة ...)). قاله ابن الأثير في (النهاية) (٢/ ٢٧٣).

(٤) قوله (سَفْر): هو جمع سافِر، والمسافرون: جمع مُسافِر، فالسَّفْرُ والمسافرون بمعنىً، لذا يقال: رجل سَفْرٌ، وقوم سَفْرٌ، ويجمع السَّفْر على: أسْفار. وأصل السَّفر: يدل على الجلاء والانكشاف. ومنه السَّفَر، سمي بذلك لأن الناس ينكشفون عن أماكنهم. (معجم مقاييس اللغة) (٨٢/٣) و (النهاية) (٣٧١/٢).

(٥) قوله (أفق): ((الأُفْقُ و الأُفُقُ مثل عُسْرٍ وعُسُرٍ: ما ظهر من نواحي الفلك وأطراف الأرض ...)).
قاله ابن منظور في (لسان العرب) (٩٦/١).

(٦) حسن لغيره.
أخرجه الطبراني في (المعجم الكبير) (٣٣٤/٩ رقم ٩٤٥٦) من طريق إسحاق الدبري عن عبد الرزاق به مثله إلا في قوله (آخر) ففيه (قرى). وأبو عبيدة لم يتفرد به، بل توبع عليه من:
١- طارق بن شهاب الأحمسي عن ابن مسعود رضي الله عنه.
أخرجه ابن أبي شيبة في (المصنف) (ك الصلوات: من قال لا تقصر الصلاة إلا في السفر البعيد) (٤٤٦/٢) عن مسعر وسفيان عن قيس بن مسلم به نحوه.
وإسناده صحيح. وسفيان هو الثوري ومسعر هو بن كدام.
وأخرجه في المصدر السابق من طريق علي بن مسهر عن الشيباني عن قيس به.
وإسناده صحيح أيضاً.
ووقع في هذا الإسناد خطأ واضح ففيه (عن قيس بن مسلم عن طاوس عن ابن شهاب عن ابن مسعود) فتصحفت كلمة (طارق) و (ابن) إلى (طاوس) و (عن)، والصواب (قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب به) وهذا من رداءة النسخة المطبوعة من (المصنف) لابن أبي شيبة والله أعلم.
٢- مسروق بن الأجدع عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.
أخرجه الطبراني في (المعجم الكبير) (٩/ ٣٣٤ رقم ٩٤٥٧) عن محمد بن النضر الأزدي ثنا معاوية ابن عمرو ثنا زائدة عن الأعمش عن مسلم به نحوه.
وإسناده صحيح.

٢٥- باب هل يصلي ركعتي الفجر إذا أقيمت الصلاة؟

[٤٥] قال الإمام أبو جعفر الطحاوي(*):

حدثنا أبو بشر الرَّقي[١] قال ثنا أبو معاوية[٢] عن أبي مالك الأشجعي[٣] عن أبي عبيدة عن عبد الله (يعني ابن مسعود): ((أنَّه كانَ يَدْخلُ المَسْجدَ والنَّاسُ صُفوفٌ في صَلاَةِ الفَجْرِ، فيُصَلِّي الرَّكْعَتينِ في ناحيَةِ المسجدِ، ثمَّ يدخلُ معَ القَوْمِ في الصَّلاَةِ[٤]))[٥].

٣- إبراهيم النخعي عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

أخرجه الطبراني في (المعجم الكبير) (٩/٣٣٤ رقم ٩٤٥٨) عن محمد بن النضر الأزدي ثنا معاوية بن عمر ثنا زائدة عن الأعمش به مختصراً.

وإسناده صحيح.

(*) (شرح معاني الآثار) (ك الصلاة: باب الرجل يدخل المسجد والإمام في صلاة الفجر ولم يكن ركع، أيركع أو لا يركع؟) (١/٣٧٥).

(١) هو عبد الملك بن مروان الأهوازي، أبو بشر، نزيل الرقة، (ت ٢٥٦هـ).

ذكره ابن حبان في كتابه (الثقات). وذكره أيضاً أبو أحمد الحاكم في (الكنى) ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.

وقال الحافظ ابن حجر: ((مقبول)).

(الثقات) (٨/٣٨٩) و (الأسامي والكنى) (٢/٣٠٠ رقم ٨٣٣) و (التقريب) (رقم ٤٢٤٣/ ٦٢٧) و (تهذيب التهذيب) (٦/ ٤٢٤).

(٢) هو محمد بن خازم، بمعجمتين، أبو معاوية الضَّرير الكوفي، لقبه فافاه، عميٌّ وهو صغير، ثقة أحفظ الناس لحديث الأعمش، وقد يهم في حديث غيره، (ت ١٩٥هـ) وله (٨٢) سنة، وقد رمي بالإرجاء.

(التقريب) (رقم ٥٨٧٨/ ٨٤٠).

(٣) سعد بن طارق، أبو مالك الأشجعي، الكوفي، ثقة، (ت في حدود ١٤٠هـ). (التقريب) (رقم ٢٢٥٣/ ٣٦٩).

(٤) جاء عند الطحاوي لما أسند أثر ابن مسعود قوله: (أنه كان يفعل ذلك). وقدم قبله أثر أبي الدرداء تاماً بلفظه، وهو الذي أثبته بين المعقوفتين، وذلك للموافقة بينهما في ظاهر إحالة الطحاوي رحمه الله. والله أعلم.

(٥) حسن لغيره.

لم أقف على من أخرجه من هذا الطريق.

وأبو عبيدة لم يتفرد بل توبع، تابعه:

١- حارثة بن مضرب.

أخرجه ابن أبي شيبة في (المصنف) (ك الصلوات: في الرجل يدخل المسجد في الفجر) (٢/٢٥١) وعنه ابن المنذر في (الأوسط) (جماع أبواب الركعتين قبل الفجر وما فيهما من الآثار والسنن: ذكر اختلاف أهل العلم في المصلي ركعتي الفجر والإمام في صلاة الصبح) (٥/ ٢٣١ رقم ٢٧٦١) من طريق ابن إدريس عن مطرف عن أبي إسحاق عن حارثة بن مضرب: (أن ابن مسعود وأبا موسى خرجا من عند سعيد بن العاص، فأقيمت الصلاة فركع ابن مسعود ركعتين، ثم دخل مع القوم في الصلاة، وأما أبو موسى فدخل في الصف).

والإسناد رجاله كلهم ثقات، إلا أنه لم يتبين لي هل روى مطرف عن أبي إسحاق قبل الاختلاط أم بعده، إذ لم أجد نصاً في ذلك.
ثانياً: تقدم أن أبا إسحاق مدلس من المرتبة الثالثة وهنا قد عنعن. فلولا ما سبق لصح الإسناد، إلا أنه يعتبر به في الشواهد.
وابن إدريس هو عبدا لله، ومطرف هو ابن طريف، ثقتان.
وأخرج عبد الرزاق في (المصنف) (ك الصلاة: باب هل يصلي ركعتي الفجر إذا أقيمت الصلاة) (٢/٤٤٤ رقم ٤٠٢٢) من طريق معمر.
وابن المنذر في (الأوسط) (جماع أبواب الركعتين قبل الفجر وما فيهما ... : ذكر اختلاف أهل العلم في المصلي ركعتي الفجر ...) (٢/٢٣١-٢٣٢ رقم ٢٧٦٢) عن علي بن الحسن ثنا عبد الله عن سفيان.
كلاهما (أي معمر وسفيان) عن إسحاق عن عبد الله بن أبي موسى قال: (جاءنا ابن مسعود والإمام يصلي الفجر، فصلى ركعتين إلى سارية، ولم يكن صلى ركعتي الفجر).
واللفظ لعبد الرزاق، ونحوه لابن المنذر.
سفيان هو الثوري، وسماعه من أبي إسحاق قديم، كما تقدم مراراً، فأُمن اختلاطه، إلا أن أبا إسحاق قد عنعن هنا وهو مدلس من أهل المرتبة الثالثة من المدلسين كما تقدم، فلا بد من تصريحه بالتحديث لقبول خبره.
وعبد الله بن أبي موسى، لم أهتدِ إليه ولم أميزه، ولعله من تدليس أبي إسحاق، لذا قال عنه الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي في تعليقه على (المصنف) لعبد الرزاق: «لم أجده، وأظنه أحد أولاد أبي موسى الأشعري، وامرأة أبي موسى تكنى أم عبد الله».
والإسناد السابق يعضده، فيقوي أحدهما الآخر، والله أعلم.
فائدة:
هذا الأثر يعارضه ظاهر حديث أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: (إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلاّ المكتوبة).
أخرجه مسلم في (الصحيح) (١/٤٩٣ رقم ٧١٠) وأبو داود (٢/٥٠ رقم ١٢٦٦) والترمذي (٢/٢٨٢ رقم ٤٢١) والنسائي (المجتبى) (٢/٤٥١-٤٥٢ رقم ٨٦٤-٨٦٥) وابن ماجه (١/٣٦٤ رقم ١١٥١) وأحمد في (المسند) (١٤/١١٢ رقم ٨٣٧٩) و (١٥/٥٣٩ ٩٨٧٣).
كلهم من طريق عمرو بن دينار عن عطاء بن يسار به مثله.
وذهب إلى منع التنفل مطلقاً لركعتي الفجر وغيرها، جماعة من الصحابة كعمر بن الخطاب وابنه عبد الله وأبو هريرة، وغيرهم، وهو قول ابن جبير وابن سيرين وعروة والنخعي وعطاء والثوري وإسحاق والشافعي وأحمد وأبو ثور وغيرهم.
بل ذهب بعضهم إلى أنه لا يحل له الدخول في التنفل فإن فعل فإنها لا تنعقد، كأهل الظاهر.
ورحم الله ابن عبد البر لما حكى الخلاف في المسألة قال في آخره: «قد ثبت عن النبي ﷺ أنه قال: ... [فذكر حديث أبي هريرة، ثم قال] والحجة عند التنازع: السُّنّة، فمن أدْلى بها فقد أفلح، ومن استعملها فقد نجا، وما توفيقي إلا بالله». (التمهيد) (٢٢/٧٤).
وللمسألة بسط، ينظر مثلاً: (الأوسط) (٥/٢٣٠) و (بداية المجتهد) (٤/١٦٧ - مع الهداية) و (تنقيح التحقيق) (٢/١٠٢٨) و (المحلى) (٣/١٠٤) و (المجموع) (٣/٥٥٠) و (فتح الباري) لابن رجب (٦/٥٩-٦٣) ولابن حجر (٢/١٤٨) وغيرها.

٢٦- باب التطوع قبل الصلاة وبعدها

[٤٦] قال الإمام عبد الرزاق الصنعاني(*):

عن الثوري(١) عن عمرو بن مُرَّة(٢) عن أبي عبيدة قال: (كان تَطَوّعُ عبد الله الذي لا يُنْقِصُ مِنْه: أربعاً قبل الظُّهر، وركعتينِ بَعْدَها وركعتينِ بَعدَ المغرِبِ، وركعتينِ بعدَ العِشَاءِ، وركعتينِ قَبْلَ صلاةِ الغَدَاةِ)(٣).

(*) (المصنف) (ك الصلاة: باب التطوع قبل الصلاة وبعدها) (٦٦/٣ رقم ٤٨١٥).

(١) ثقة إمام حافظ، تقدمت ترجمته عند ح (٩).

(٢) ثقة عابد، تقدمت ترجمته عند ح (١٣).

(٣) صحيح.

أخرجه الطبراني في (المعجم الكبير) (٣٣١/٩ رقم٩٤٤٣) من طريق إسحاق بن إبراهيم الدبري عن عبد الرزاق به مثله.

وأخرجه ابن أبي شيبة في (المصنف) (ك الصلاة: فيما يجب من التطوع بالنهار) (٢٠٢/٢) من طريق وكيع عن مسعر.

وأخرجه ابن أبي شيبة في (المصنف) (في الكتاب والباب السابقين) (٢٠٣/٢) والطبراني في (المعجم الكبير) (٣٣١/٩ رقم ٩٤٤٤) كلاهما عن الأعمش.

وعلي بن الجعد في (الجعديات) (٢٩٣/١ رقم ١١٠) عن شعبة.

والطبراني في (المعجم الكبير) (٣٣٠/٩ رقم ٩٤٤٢) من طريق أبي نعيم عن المسعودي.

أربعتهم عن عمرو بن مرة به نحوه.

وتابع عمرو بن مرة عليه، أبو إسحاق السبيعي.

أخرجه الطبراني في (المعجم الكبير) (٣٣٠/٩ رقم ٩٤٤١) حدثنا محمد بن النضر الأزدي ثنا معاوية بن عمرو ثنا زهير ثنا أبو إسحاق به نحوه. زاد في آخره: (ولا يصلي قبل العصر ولا بعدها).

قال الهيثمي في (مجمع الزوائد) (٢٣٥/٢): ".. وأبو عبيدة لم يسمع من أبيه".

وإسناد الطبراني رجاله كلهم ثقات، وزهير هو ابن معاوية، سماعه من أبي إسحاق بعد الاختلاط كما قاله أبو زرعة الرازي، (الميزان) (٨٦/٢).

وأبو إسحاق مدلس من الثالثة وقد عنعن، إلا أن الإسناد يشده إسناد عمرو بن مرة ويقويه.

وفي الباب من حديث أم حبيبة رضي الله عنها.

ولفظه: قالت: (قال رسول الله ﷺ: من صلى في يوم وليلة ثنتي عشرة ركعة بني له بيت في الجنة، أربعاً قبل الظهر، وركعتين بعدها، وركعتين بعد المغرب، وركعتين بعد العشاء، وركعتين قبل صلاة الفجر).

أخرجه بهذا اللفظ الترمذي في (الجامع) (أبواب الصلاة: باب ما جاء فيمن صلى في يوم وليلة ثنتي عشرة ركعة ...) (٢٧٣/٢ رقم ٤١٥).

وأخرجه مسلم في (الصحيح) (ك صلاة المسافرين وقصرها: باب فضل السنن الراتبة قبل الفرائض وبعدهن

٢٧- باب صلاة الضحى

[٤٧] قال الإمام الطبراني(*):

حدثنا محمد بن النضر الأزدي(١) ثنا معاوية بن عمرو(٢) ثنا زهير(٣) ثنا أبو إسحاق(٤) عن أبي عبيدة: (أنَّ أَباهُ لم يَكُنْ يُصلِّي صلاةَ الضُّحَى)(٥).

وبيان عددهن) (٥٠٢/١ رقم ١٠١(٧٢٨)) وأبو داود في (السنن) (ك الصلاة: باب تفريع أبواب التطوع وركعات السنة) (٤٢/٢ رقم ١٢٥٠) وابن ماجه في (السنن) (ك إقامة الصلاة والسنة فيها: باب ما جاء في ثنتي عشرة ركعة من السنة) (٣٦١/١ رقم ١١٤١) كلهم من طريق عنبسة بن أبي سفيان به.

ومسلم وأبو داود وابن ماجه، رووه مختصراً دون تفصيل.

ورواه مفصلاً كالترمذي، النسائي في (المجتبى) (ك قيام الليل: باب ثواب من صلى في اليوم والليلة ثنتي عشرة ركعة ...) (٢٩١/٤-٢٩٢ رقم ١٨٠٠-١٨٠١-١٨٠٢) من طريق عنبسة به. لكن عنده (وركعتين قبل العصر) و لم يذكر (ركعتين بعد العشاء). قال الترمذي: (حسن صحيح). وسكت عنه أبو داود.

وصححه الشيخ الألباني في (صحيح سنن الترمذي) (١٣١/١ رقم ٣٣٩-٤١٦).

(*) (المعجم الكبير) (٣٣٢/٩ رقم ٩٤٤٧).

(١) محمد بن أحمد بن النضر بن عبد الله بن مصعب، أبو بكر المعنى، ابن بنت معاوية بن عمرو، البغدادي الأزدي، (ت ٢٩١هـ). قال عبد الله بن أحمد بن حنبل ومحمد بن عبدوس: "ثقة، لا بأس به".

ينظر (تاريخ بغداد) (٣٦٤/١) و(المنتظم) (٤٧/٦-٤٨) و(تاريخ الإسلام) مجلد (حوادث ووفيات ٢٩١-٣٠٠/ رقم ٢٤٢/٣٦١).

(٢) ثقة، تقدمت ترجمته عند ح (١).

(٣) ثقة، لكن سماعه من أبي إسحاق بآخره، تقدمت ترجمته عند ح (١٧) تعليقاً.

(٤) ثقة، اختلط بآخره، ومدلس من المرتبة الثالثة، كما تقدم في ترجمته عند ح (٣).

(٥) حسن لغيره.

لم أقف على من أخرجه من هذا الطريق. قال الهيثمي في (مجمع الزوائد) (٢٣٧/٢): "رجاله موثقون إلا أن أبا عبيدة لم يسمع من أبيه".

وفي إسناد الباب زهير بن معاوية وروايته عن أبي إسحاق كانت بعد اختلاط أبي إسحاق، وأيضاً فيه عنعنة أبي إسحاق وهو مدلس.

لكن أخرج ابن أبي شيبة في (المصنف) (ك الصلوات: من كان لا يصلي الضحى) (٢/ ٤٠٥) حدثنا وكيع قال نا شعبة عن عمرو بن مرة عن أبي عبيدة قال: (لم يخبرني أحدٌ من الناس أنه رأى ابن مسعود يصلي الضحى).

وهو إسناد صحيح إلى أبي عبيدة، رجاله كلهم ثقات. وهو ليس بصريح في رواية أبي عبيدة عن أبيه، لذا لم أصدِّر به الباب.

وتابع أبا عبيدة عليه:

١- الشعبي عن ابن مسعود.

أخرجه عبد الرزاق في (المصنف) (ك الصلاة: باب صلاة الضحى) (٨٠/٣ رقم ٤٨٧٤) عن ابن عيينة قال أخبرني شيخ من بجيلة قال سمعت الشعبي يقول: كان عبد الله بن مسعود ... فذكر نحوه.

[٤٨] قال الإمام الطبراني(*):

حدثنا محمد بن النَّضر الأزدي(١) ثنا معاوية بن عمرو(٢) ثنا زائدة(٣) عن الأعمش(٤) حدثنا عمرو بن مرة(٥) عن أبي عبيدة: [كُنَّا إذا قامَ عبد الله نَجْلِس بَعْده فنُثَبِّتُ النَّاسَ في القراءةِ، فإذا قُمنا صلَّينا فَبَلَغَه ذلك، فدخلنا عليه، فقال: أتُحمِّلونَ النَّاسَ ما لا يُحمَّلوا، يَرَوْنَكم فَيَحْسِبُون أنَّها سُنَّة(٦)، إنْ كنتم لا بُدَّ فاعلين ففي بُيُوتكم](٧)(٨).

وهذا الإسناد فيه علتان:

١) جهالة، وهو شيخ ابن عيينة.

٢) الانقطاع بين الشعبي وابن مسعود، حيث لم يسمع منه، قاله أبو حاتم (المراسيل) (رقم ٢٩٠/ ١٣٢).

٢- قيس بن عبدٍ الشعبي عن ابن مسعود.

أخرجه عبد الرزاق في (المصنف) (ك الصلاة: باب صلاة الضحى) (٣/٨٠ رقم ٤٨٧٥) عن ابن عيينة عن مجالد بن سعيد عن الشعبي عن عمه قيس بن عبدٍ به مطولاً.

والإسناد فيه مجالد بن سعيد الهمداني، ضعفه بعض أهل العلم كأحمد وابن معين والدار قطني والنسائي مرة، ومرة قال: ((ليس بالقوي))، ومرة: ((ثقة)) ومثله ابن معين.

وقال الحافظ ابن حجر: ((ليس بالقوي وقد تغير في آخر عمره)).

(الجرح والتعديل) (٨/٣٦٠ رقم ١٦٥٣) و (تاريخ الدوري) (٢/٥٤٩) و (الضعفاء والمتروكين) للنسائي (رقم ٥٥٢/ ٣٠٤) و (الكاشف) (٢/٢٣٩ رقم ٥٢٨٦) و (المغني في الضعفاء) (٢/١٤٥ رقم ٥١٨٣) و (تهذيب الكمال) (٢٧/٢١٩ رقم ٥٧٨٠) و (التقريب) (رقم ٦٥٢٠/ ٩٢٠).

وقيس بن عبدٍ الشعبي عم عامر بن شراحيل الشعبي. ذكره البخاري في (التاريخ الكبير) (٧/١٤٨ رقم ٦٦١) وابن أبي حاتم في (الجرح والتعديل) (٧/١٠١ رقم ٥٧٤) ولم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً. وذكره ابن حبان في كتابه (الثقات) (٥/٣١١). ووثقه العجلي في (معرفة الثقات) (٢/٢٢٢ رقم ١٥٣٥).

فهذا الإسناد يعتبر به في المتابعات والشواهد.

(*) (المعجم الكبير) (٩/٣٣٥ رقم ٩٤٦٢).

(١) ثقة، تقدمت ترجمته عند ح (٤٧).

(٢) ثقة، تقدمت ترجمته عند ح (١).

(٣) ثقة ثبت، تقدمت ترجمته عند ح (٥).

(٤) ثقة حافظ، تقدمت ترجمته عند ح (٤).

(٥) ثقة عابد، تقدمت ترجمته عند ح (١٣).

(٦) قوله (سنة) أي يرون أنها واجبة عليهم، كما جاء ذلك في رواية عبد الرزاق الآتية عند التخريج.

(٧) ما بين المعقوفتين هو نص رواية مسروق السابقة لرواية أبي عبيدة، ذلك أن الطبراني ذكر إسناد رواية أبي عبيدة عقب رواية مسروق مباشرة من غير لفظها، فقال: ((قال سليمان: حدثنا أيضاً عمرو بن مرة عن أبي عبيدة عن عبد الله))، وقوله (قال سليمان) أي وبالإسناد السابق إلى سليمان الأعمش.

(٨) صحيح.

٢٨- باب الوتر

[٤٩] قال الإمام عبد الرزاق الصنعاني(*):

عن الثوري(١) عن عبد الرحمن بن عبد الله(٢) عن عمرو بن مرة(٣) عن أبي عبيدة قال: (كانَ عبدُا لله يُوتِرُ بِثَلاثٍ فأعلى)(٤).

لم أقف على من أخرجه من هذا الطريق.

وأبو عبيدة لم يتفرد به عن عبد الله، بل تابعه عليه مسروق بن الأجدع - وهو ثقة فقيه عابد مخضرم (التقريب) (رقم ٦٦٤٥/ ٩٣٥) - كما يلي: أخرج عبد الرزاق في (المصنف) (ك الصلاة: باب التطوع في البيت) (٣/٧١ رقم ٤٨٣٨) وعنه الطبراني في (الكبير) (٩/٣٣٥ رقم ٩٤٦١) عن يحيى بن العلاء عن الأعمش عن مسلم بن صبيح عن مسروق به. وفيه (.. فيرون ذلك واجباً عليهم ...).

والإسناد فيه يحيى بن العلاء البجلي، أبو عمرو الرازي، قال فيه الحافظ ابن حجر: "رمي بالوضع" (التقريب) (رقم ٧٦٦٩/ ١٠٦٣) وينظر (المغني في الضعفاء) (٢/٤٠٩ رقم ٧٠٢٢).

لكنه لم يتفرد بل توبع عليه من:

١- وكيع بن الجراح الرؤاسي، الإمام الثقة الحافظ.

أخرجه ابن أبي شيبة في (المصنف) (ك الصلوات: من كان لا يصلي الضحى) (٢/٤٠٥) حدثنا وكيع قال نا الأعمش عن أبي الضحى به. وفيه كلمة مهمة تبين ما هي الصلاة التي كانوا يصلونها عقب القراءة وهي قوله: (.. ثم نقوم فنصلي الضحى فبلغ ذلك ابن مسعود ...).

والإسناد صحيح.

٢- زائدة بن قدامة الثقفي، ثقة ثبت.

أخرجه الطبراني في (المعجم الكبير) (٩/ ٣٣٥ رقم ٩٤٦٢) حدثنا محمد بن النضر الأزدي ثنا معاوية بن عمرو ثنا زائدة عن الأعمش عن مسلم عن مسروق به.

وإسناده صحيح.

(*) (المصنف) (ك الصلاة: باب كم الوتر) (٣/٢٠ رقم ٤٦٣٧).

(١) ثقة ثبت، تقدمت ترجمته عند ح (٩)، وسماعه من المسعودي قبل اختلاطه، كما في (الكواكب النيرات) (رقم ٣٥/ ٢٩٣).

(٢) هو المسعودي، ثقة، اختلط في آخر عمره ببغداد، تقدمت ترجمته عند ح (١).

(٣) ثقة ثبت فاضل، تقدمت ترجمته عند ح (١٣).

(٤) صحيح.

أخرجه الطبراني في (المعجم الكبير) (٩/٣٢٥ رقم ٩٤١٨) من طريق عبد الرزاق به مثله.

قال الهيثمي في (مجمع الزوائد) (٢/٢٤٥): ".. وأبو عبيدة لم يسمع من أبيه".

وأخرجه الطبراني أيضاً في (المعجم الكبير) (٩/٣٢٥ رقم ٩٤١٧) عن علي بن عبدالعزيز ثنا أبو نعيم ثنا المسعودي به مثله.

إسناده صحيح، وسماع أبي نعيم من المسعودي قبل اختلاطه، كما سبق مراراً.

وأخرجه علي بن الجعد في (الجعديات) (١/٢٣٩ رقم ١٠٩) قال أخبرنا شعبة عن عمرو بن مرة قال: سألت أبا عبيدة عن وتر عبد الله فقال: (كان يوتر بثلاثٍ فأعلى في آخر الليل). وإسناده صحيح.

[٥٠] قال الإمام أبو داود السجستاني(*):

حدثنا عثمان بن أبي شيبة(١) حدثنا أبو حفص الأبار(٢) عن الأعمش(٣) عن عمرو بن مرة(٤) عن أبي عبيدة عن عبد الله عن النبي ﷺ قال: [إنَّ الله وِتْرٌ(٥) يُحِبُّ الوِتْرَ(٦)، فأَوْتِروا يا أَهْلَ القُرْآنِ](٧)، زاد، فقال أعرابي: ما تقول؟ فقال: لَيْسَ لكَ ولا لأَصْحَابِكَ(٨).

(*) (السنن) (ك الصلاة: باب استحباب الوتر) (١٢٨/٢ رقم ١٤١٧).

(١) عثمان بن محمد بن إبراهيم بن عثمان العبسي، أبو الحسن بن أبي شيبة الكوفي، ثقة حافظ شهير وله أوهام، وقيل: كان لا يحفظ القرآن، (ت ٢٣٩هـ) وله (٨٣ سنة). (التقريب) (رقم ٤٥٤٥/ ٦٦٨).

(٢) عمر بن عبد الرحمن بن قيس الأبَّار، بتشديد الموحَّدة، الكوفي، نزيل بغداد.

وثقه ابن معين، وابن سعد، وعثمان بن أبي شيبة، والدار قطني. وذكره في كتاب (الثقات) ابن حبان، وذكره أيضاً ابن شاهين في كتابه (تاريخ أسماء الثقات). وقال الإمام أحمد: «ماكان به بأس». وقال النسائي: «ليس به بأس». ومثله ابن معين. وقال أبو حاتم وأبو زرعة الرازيان: «صدوق». ومثلهما الحافظ ابن حجر.

والذي يظهر أنه (ثقة)، فلم أقف في ترجمته على شيء ينزل من درجته، بل جاء في (سؤالات ابن محرز) قوله: «قلت (يعني ليحيى بن معين): كان ينقمون عليه شيئاً؟ قال: لا) (رقم ٤٨١/ ١٠٤). والله أعلم.

(تارخ الدوري) (٤٣١/٢) و (تارخ الدارمي) (رقم ٤٨٣/ ١٤٣) و (رواية ابن طهمان) (رقم ١٩٠/ ٧٠) و (الطبقات الكبرى) لابن سعد (٣٢٩/٧) و (الجرح والتعديل) (١٢١/٦ رقم ٦٦١) و (التاريخ الكبير) (٦/ ١٧٤ رقم ٢٠٧٧) و (الثقات) لابن حبان (١٨٩/٧) و (تاريخ أسماء الثقات) لابن شاهين (رقم ٧٠٣/ ١٣٥) و (سؤالات البرقاني للدار قطني) (رقم ٣٤٦/ ٥٠) و (تاريخ بغداد) (١٩١/١١) و (الكاشف) (٦٥/٢ رقم٤٠٨٧) و (تهذيب الكمال) (٢١/ ٤٢٦ رقم ٤٢٧٤) و (التقريب) (رقم ٤٩٧١/ ٧٢٣).

(٣) ثقة حافظ، تقدمت ترجمته عند ح (٤).

(٤) ثقة عابد، تقدمت ترجمته عند ح (١٣).

(٥) قوله (وِتْر): «الوِتْر: الفرْد، وتُكْسَر واوهُ وتُفتح، فالله واحد في ذاته، لا يقبل الانقسام والتجزئة، واحدٌ في صفاته، فلا شِبْه له ولا مِثْلَ، واحدٌ في أفعاله فلا شريك له ولا مُعين». قاله ابن الأثير في (النهاية) (١٤٧/٥).

(٦) قوله (يحب الوتر): «أي يثيب عليه، ويقبله من عامله». ابن الأثير في (النهاية) (١٤٧/٥).

(٧) ما بين المعقوفتين من سنن ابن ماجه ومسند أبي يعلى، لأنهما روياه من نفس طريق أبي داود فشيخهم كلهم واحد وهو عثمان بن أبي شيبة، والنص عندهما كامل، أما عند أبي داود فليس بكامل، فبعد سياقه للإسناد قال: (بمعناه) يقصد بمعنى حديث علي بن أبي طالب السابق لحديث ابن مسعود رضي الله عنهما، وليس بلفظه، ولما شارك ابن ماجه وأبو يعلى، الإمام أبا داود في إسناد الحديث، ذكرت نصهما للاتفاق المذكور بينهم.

(٨) حسن لغيره.

أخرجه ابن ماجه في (السنن) (ك إقامة الصلاة: باب ما جاء في الوتر) (٣٧٠/١ رقم ١١٧٠) ومحمد بن عاصم الثقفي في (جزئه) (رقم ٤٤/ ١٢٧) وابن نصر في (كتاب الوتر) (باب الترغيب في الوتر والحث عليه) (ص٢٦٧) وأبو يعلى في (المسند) (٤٠٤/٨ رقم ٤٩٨٧) والدار قطني في (العلل) (٢٩٣/٥-٢٩٤) والطبراني في (الكبير)

(١٠/ ١٧٨ رقم ١٠٢٦٢) وتمام في (الفوائد) (٢/ ٧٧ و ٢١٦ رقم ١١٨٩ و ١٥٦٥) وأبو نعيم في (حلية الأولياء) (٣١٣/٧) والبيهقي في (السنن الكبرى) (ك الصلاة: جماع أبواب صلاة التطوع وقيام شهر رمضان: باب ذكر البيان أن لا فرض في اليوم والليلة من الصلوات أكثر من خمس وأن الوتر تطوع) (٢/ ٤٦٨) كلهم من طرق عن عمرو بن مرة به.

قال البيهقي: ((ورواه سفيان الثوري عن عمرو بن مرة فأرسله)).

ثم أسند رواية سفيان التي ذكرها. ثم قال: ((هكذا رواه جماعة عن الثوري، ويقال لم يسمعه الثوري من عمرو، إنما سمعه عن رجل عن عمرو، وروي عن عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد عن الثوري، فذكر فيه عبد الله، وليس بمحفوظ. والحديث مع ذكر عبد الله بن مسعود فيه، منقطع لأن أبا عبيدة لم يدرك أباه)).

والحديث سكت عنه أبو داود.

وقال المنذري في (مختصر السنن) (١٢١/٢): ((وقد تقدم أن أبا عبيدة بن عبد الله بن مسعود لم يسمع من أبيه، فهو منقطع)). وصححه الشيخ الألباني في (صحيح سنن ابن ماجه) (١٩٣/١ رقم ٩٦٠: ١١٧٠).

وفي الباب عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه مرفوعاً بنحوه.

أخرجه ابن خزيمة في (الصحيح) (ك الصلاة: جماع أبواب ذكر الوتر وما فيه من السنن: باب ذكر الأخبار المنصوصة الدالة على أن الوتر ليس بفرض ...) (١٣٧/٢ رقم ١٠٦٧) عن سعيد بن عبد الرحمن المخزومي نا سفيان عن أبي إسحاق به.

وسفيان هو الثوري، وروايته عن أبي إسحاق قديمة، وهو متابع لكل من روى الحديث عن أبي إسحاق ممن سمع منه بعد الاختلاط، أو ممن لم تُميَّز روايته عنه هل كانت قبل أم بعد الاختلاط. وصححه ابن خزيمة.

وأخرجه أبو داود في (السنن) (ك الصلاة: باب استحباب الوتر) (١٢٨/٢ رقم ١٤١٦) والترمذي في (الجامع) (أبواب الصلاة: باب ما جاء في أن الوتر ليس بحتم) (٣١٦/٢ رقم ٤٥٣) و النسائي في (المجتبى) (ك قيام الليل: باب الأمر بالوتر) (١/ ١٧١ رقم ١/٤٤٠) وابن ماجه في (السنن) (ك إقامة الصلاة: باب ما جاء في الوتر) (٣٧٠/١ رقم ١١٦٩) وأحمد في (المسند) (٢٢٣/٢ رقم ٨٧٧) وابنه عبد الله في زوائد المسند (٢/ ٣٨٩ و ٣٩٤ و ٤١٣ رقم ١٢١٤ و ١٢٢٥ و ١٢٦٢) وأبو داود الطيالسي في (المسند) (١/ ١١٨ – منحة) وابن نصر المروزي في (كتاب الوتر) (ص ٢٦٧) وأبو يعلى في (المسند) (١/ ٤٣٩ رقم ٥٨٥) والحاكم في (المستدرك) (ك الوتر) (٣٠٠/١) والبيهقي في (السنن الكبرى) (ك الصلاة: جماع أبواب صلاة التطوع ... : باب ذكر البيان أن لا فرض في اليوم والليلة من الصلوات أكثر من خمس ...) (٤٦٨/٢) والبغوي في (شرح السنة) (ك الصلاة: باب فضل الوتر) (٤/ ١٠٢ رقم ٩٧٦) كلهم من طرق عن أبي إسحاق عن عاصم بن ضمرة عن علي رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: (يا أهل القرآن أوتروا، فإن الله وتر يحب الوتر). واللفظ لأبي داود، بعضهم مثله وبعضهم نحوه، وعند بعضهم زيادة. والحديث سكت عنه أبو داود. وقال الترمذي: ((حسن)). وسكت عنه الحاكم.

وفي الإسناد عنعنة أبي إسحاق وهو مدلس من الثالثة كما سبق، أما اختلاطه فلا يضر لمتابعة الثوري لمن روى عنه بعد الاختلاط. لكنه يصلح في الشواهد، فهو بحديث الباب حسن. والله أعلم.

وصحح إسناد أحمد العلامة أحمد شاكر في (شرحه للمسند) (١٦٤/٢ و ٢٩٠ و ٢٩٤ و ٣١٠ رقم ٨٧٧ و ١٢١٣ و ١٢٢٤ و ١٢٢٧ و ١٢٦١). وصححه بشواهد الشيخ الألباني في (تعليقه على صحيح ابن خزيمة) (١٣٦/٢ رقم ١٠٦٧)، وأما في (صحيح سنن الترمذي) (١/ ١٤١ رقم ٣٧٤: ٤٥٥) و (صحيح سنن ابن ماجه) (١/ ١٩٣ رقم ١٩٥٩: ١١٦٩) أطلق القول بصحته.

٢٩- باب سجود التلاوة

[٥١] قال الإمام أبو القاسم الطبراني(*):

حدثنا محمد بن الفضل السقطي[١] ثنا إسماعيل بن عيسى العطار[٢] ثنا إسماعيل بن زكريا[٣] عن عاصم[٤] عن أبي العريان[٥] عن أبي عبيدة عن عبد الله: (أنَّ رسول الله ﷺ سَجَدَ

(*) (المعجم الكبير) (١٠/ ١٨٧ رقم ١٠٢٨٨).

(١) محمد بن الفضل بن جابر بن شاذان، أبو جعفر السقطي، (ت ٢٨٨هـ).
قال الدار قطني: ((صدوق))، وقال الخطيب: ((ثقة)).
فالرجل في درجة الاحتجاج به. (سؤالات الحاكم للدار قطني)(رقم ١٩٨/ ١٤٦) و (تاريخ بغداد)(١٥٣/٣).

(٢) إسماعيل بن عيسى البغدادي العطار، (ت ٢٣٢هـ).
ضعفه الأزدي. وقال أبو زرعة: ((كتبنا عنه)). وذكره ابن حبان في كتابه ((الثقات))، ووثقه الخطيب.
وقال الذهبي عقب نقله تضعيف الأزدي: ((وصححه غيره)).
فالذي يظهر إعمال التوثيق، لأن التضعيف لم يفسر، والله أعلم.
(الجرح والتعديل) (٢/ ١٩١ رقم ٦٤٩) و (الثقات) (٨/ ٩٩) و (تاريخ بغداد) (٦/ ٢٦٢) و (الميزان) (١/ ٢٤٥ رقم ٩٢٤) و (اللسان) (١/ ٤٢٦).

(٣) إسماعيل بن زكريا بن مرة، الخُلْقاني، بضم المعجمة وسكون اللام بعدها قاف، أبو زياد الكوفي، لقبه شقوصاً، بفتح المعجمة وضم القاف الخفيفة وبالمهملة، (ت ١٧٤هـ) وقيل قبلها.
وثقه الإمام أحمد مرة، وابن معين، وأبو داود. وذكره ابن حبان في كتابه (الثقات). وضعفه الإمام أحمد مرة وابن معين والعجلي. وقال الإمام أحمد مرة: ((مقارب الحديث صالح))، وقال مرة: ((ما كان به بأس)) ومثله ابن معين. وقال أبو حاتم الرازي: ((صالح)) ومثله ابن معين مرة. وقال النسائي: ((أرجو أن لا يكون به بأس)). وقال ابن خراش: ((صدوق))، ومثله مرة الذهبي في (الكاشف). وقال ابن عدي: ((.. وهو حسن الحديث يكتب حديثه)). وقال الذهبي مرة: ((ثقة مصنف)). وقال الحافظ ابن حجر: ((صدوق يخطئ قليلاً)).
وقول الحافظ ابن حجر (رحمه الله) قد جمع في معناه كلام الأئمة ممن تقدمه، ولخصه بدقة، وهو المختار في حال إسماعيل، والله أعلم.
ينظر: (تاريخ ابن معين) الدوري (٣٤/٢)، ورواية ابن طهمان (رقم ٢٨٠ و ٣٥٨/ ٨٨ و ١١٢) و (سؤالات ابن الجنيد لابن معين) (رقم ٨٢٧/ ٤٧٥) و (الجرح والتعديل) (١٧٠/٢ رقم ٥٧٠) و (الضعفاء) للعقيلي (٧٨/١ رقم ٨٤) و (تاريخ بغداد) (٢١٨/٦) و (سؤالات الآجري لأبي داود) (٢٣٣/١ رقم ٢٩٢) و (الثقات) لابن حبان (٤٤/٦) و (معرفة الثقات) العجلي (٢٢٦/١ رقم ٩٠) و (الكامل) (٣١١/١) و (الكاشف) (٢٤٦/١ رقم ٣٧٥) و (ذكر من تكلم فيه وهو موثق) (رقم ٣٤/ ٤٥) و (السير) (٤٧٥/٨ رقم ١٢٢) و (تهذيب الكمال) (٩٢/٣ رقم ٤٤٥) و (هدي الساري)(ص٣٩٠) و(التقريب)(رقم ٤٤٩/ ١٣٩).

(٤) عاصم بن سليمان الأحول، أبو عبد الرحمن البصري، ثقة، لم يتكلم فيه إلا القطان وكأنه بسبب دخوله في الولاية، (ت ١٤٠هـ). (التقريب) (رقم ٣٠٧٧/ ٤٧١).

(٥) الهيثم بن الأسود النخعي، المَذْحَجيُّ، بفتح الميم والمهملة بينهما معجمة ثم جيم، أبو العُريان بضم المهملة

في النَّجْمِ هو والمشركونَ جميعاً)[1].

وسكون الراء بعدها تحتانية، الكوفي شاعر، (ت بعد الثمانين هـ).
وثقه العجلي وزاد: ((تابعي من خيار التابعين))، وذكره ابن حبان في ((الثقات)).
وجعله ابن سعد من الطبقة الأولى من أهل الكوفة.
وترجم له البخاري في (التاريخ الكبير) ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، وذكره مسلم في (الكنى) وكذا الدولابي ولم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً. وقال الذهبي: ((تابعي))، وعدّه ابن حجر في القسم الرابع من كتابه ((الإصابة)) وقال في (التقريب): ((صدوق رمي بالنصب)).
ولم أقف في ترجمة أبي عبيدة أن من الرواة عنه من اسمه (الهيثم بن الأسود) أبو العريان، وكذا لم أجد فيمن روى عنهم الهيثم من اسمه عامر بن عبد الله أبو عبيدة.
لكن احتمال الرواية وارد جداً بل ممكن فهما متعاصران بلا شك وفي بلد واحد وهي الكوفه ومن التابعين، وليس معروفاً بالتدليس فتحمل عنعنته على الاتصال. وقول ابن حجر فيه (صدوق) هو المرتضى، والله أعلم.
ينظر: (التاريخ الكبير) (٨/٢١١ رقم ٢٧٥٣) و (الكنى والأسماء) لمسلم (١/٦٢٩ رقم ٢٥٦٤) و (الطبقات الكبرى) لابن سعد (٦/٢١٤) و (الثقات) (٥/ ٥٠٧) و (معرفة الثقات) للعجلي (٢/٣٣٥ رقم ١٩٢٠) و (الكنى) للدولابي (٢/٣٠) و (المقتنى في سرد الكنى) للذهبي (١/٣٩٦ رقم٤١٧٩) و (تاريخ الإسلام) (مجلد حوادث ووفيات: ١٠١-١٢٠هـ) (ص٢٧٠) و (تهذيب الكمال) (٣٠/٣٦٢ رقم ٦٦٣٩) و (تهذيب التهذيب) (١١/ ٨٩) و (الإصابة) (١٠/٢٨٠ القسم ٤: رقم ٩٠٦١) و (التقريب) (رقم ٧٤٠/ ١٠٢٩).

(١) صحيح لغيره.
أخرجه البيهقي في (السنن الكبرى) (ك الصلاة: باب من قال في القرآن إحدى عشرة سجدة) (٢/٣١٣-٣١٤) من طريق زهير عن عاصم الأحول عن العريان أو أبي العريان قال: (قال ابن عباس: ليس في المفصل سجدة، فلقيت أبا عبيدة فذكرت له ما قال ابن عباس، قال: قال عبد الله يعني ابن مسعود: سجد رسول الله ﷺ والمؤمنون والمشركون في النجم، فلم نزل نسجد بَعْدُ).
وأبو العريان وأبو عبيدة لم يتفردا، بل توبعا من:
أبي إسحاق السبيعي عن الأسود بن يزيد.
أخرجه البخاري في (الجامع الصحيح) (ك سجود القرآن: باب ما جاء في سجود القرآن وسُنتها وباب سجدة النجم) (٢/٥٥١ و ٥٥٣ رقم ١٠٦٧ و ١٠٧٠ - فتح)و(ك مناقب الأنصار: باب ما لقي النبي وأصحابه من المشركين بمكة) (٧/١٦٥رقم ٣٨٥٣ - فتح) و(ك المغازي: باب قتل أبي جهل) (٧/ ٢٩٩ رقم ٣٩٧٢) ومسلم في (الصحيح) (ك المساجد ومواضع الصلاة: باب سجود التلاوة) (١/٤٠٥ رقم ١٠٥: ٥٧٦) كلاهما عن شعبة عن أبي إسحاق قال سمعت الأسود عن عبد الله رضي الله عنه قال: (قرأ النبي ﷺ النجم بمكة فسجد فيها وسجد من معه، غير شيخ أخذ كفاً من حصى أو ترابٍ فرفعه إلى جبهته، وقال: يكفيني هذا، فرأيته بعد ذلك قُتل كافراً). ولفظه للبخاري في الموضع الأول، ونحوه مسلم.

٣٠- باب صلاة الليل

[٥٢] قال الإمام معمر بن راشد(*):

عن أبي إسحاق(١) عن أبي عبيدة عن ابن مسعود قال: (رَجُلَانِ يَضْحَكُ اللهُ إليهما، رَجُلٌ تَحْتَه فَرَسٌ مِنْ أَمْثَلِ خَيْلِ أَصْحَابِه، فَلَقُوا العدوَّ فانْهَزموا، وثَبَتَ إلى أنْ قُتِلَ شَهِيْداً، فذلك يَضْحَكُ اللهُ مِنْه، فيقول: انْظُروا إلى عَبْدي لا يراهُ أحدٌ غَيْري)(٢).

وفي الباب عن ابن عباس رضي الله عنهما:

(أنَّ النبي ﷺ سجد بالنجم، وسجد معه المسلمون والمشركون، والجن والإنس).

أخرجه البخاري في (الجامع الصحيح) (ك سجود القرآن: باب سجود المسلمين مع المشركين، والمشرك نجس ليس له وضوءٌ) (٢/٥٥٣ رقم ١٠٧١ - فتح) و (ك التفسير: باب ﴿فَاسْجُدُوا لِلَّهِ وَاعْبُدُوا﴾) (٨/٦١٤ رقم ٤٨٦٢ -فتح) من طريقين عن عبد الوارث حدثنا أيوب عن عكرمة به.

(*) (الجامع) الملحق بآخر المصنف لعبد الرزاق (باب من يضحك الله إليه) (١١/١٨٥ رقم ٢٠٢٨١).
وقد لا يكون فيما أوردته من متن الأثر ما يشهد للترجمة ابتداءً، لكن الأثر عند معمر مختصراً، وفيمن أخرجه من المصنفين من ذكره بأتم مما ها هنا، كما سيأتي في التخريج.

(١) ثقة مكثر، اختلط بأخرة، وعدّه ابن حجر في الطبقة الثالثة من المدلسين، وتقدمت ترجمته عند ح (٣).

(٢) حسن لغيره.

أخرجه من طريق معمر، الطبراني في (المعجم الكبير) (٩/١٧٥ رقم ٨٧٩٨) عن الدبري عن عبد الرزاق به.

وزاد (ورجل قام من الليل لا يعلم به أحدٌ فأسبغ الوضوء وصلى على محمد ﷺ وحمد الله و استفتح القراءة، فيضحك الله إليه، يقول: انظروا ...).

لأن في حديث الباب وصف لرجل واحد، دون الثاني، وجملة (انظروا إلى عبدي ...) تخص الثاني؛ لأن قيامه بليل ولا يعلم به أحد كما في النص، والله أعلم.

وأخرجه أيضاً بتمامه:

النسائي في (السنن الكبرى) (ك عمل اليوم والليلة: باب ما تقول إذا انتبه من منامه) (٦/ ٢١٧ رقم ١٠٧٠٢/١٤) وفي (عمل اليوم و الليلة) (ما يقول إذا انتبه من منامه) (رقم ٨٦٧/ ٤٩٦) وعنه ابن السني في (عمل اليوم والليلة) (باب ما يقول إذا تعار من الليل) (رقم ٧٦٣/ ٣٥٧) عن علي بن محمد عن خلف بن تميم عن أبي الأحوص عن شريك عن أبي إسحاق به.

وأثر الباب فيه عنعنة أبي إسحاق وهو مدلس من الثالثة كما سبق، ومختلط فلم أميز رواية معمر عنه هل كانت قبل أم بعد الاختلاط؟.

لكن رواية شريك متابعة قوية لمعمر، فإنه قديم السماع من أبي إسحاق كما قاله الإمام أحمد، من (الضعفاء) للعقيلي (٢/ ١٩٣ رقم ٧١٨).

وأثر الباب قال عنه المنذري في (الترغيب والترهيب) (١/٤٣٦ رقم٣٣): «رواه الطبراني موقوفاً بإسناد حسن».

قال الهيثمي في (مجمع الزوائد) (٢/٢٥٨): ((وفيه أبو عبيدة و لم يسمع من أبيه)).
واختلف في هذا الأثر رفعاً ووقفاً:
فرواه عطاء بن السائب عن مرة الهمداني.
واختلف فيه على عطاء:
فرواه حماد بن سلمة عنه عن مرة عن عبد الله مرفوعاً.

أخرجه أبو داود في (السنن) (ك الجهاد: باب في الرجل يشتري نفسه) (٣/٤٢ رقم ٢٥٣٦) وأحمد في (المسند) (٧/٦١ رقم ٣٩٤٩) وابن أبي شيبة في (المصنف) (ك الجهاد: ما ذكر في فضل الجهاد والحث عليه) (٥/٣١٣) وابن أبي عاصم في (السنة) (باب في تعجب ربنا من بعض ما يصنع عباده مما يتقرب به إليه) (١/٢٤٩ رقم ٥٦٩) و أبو يعلي في (المسند) (٥/١٧٩ و ٢٤٤ و ٢٤٥ رقم ٥٢٧٢ و ٥٣٦١ و ٥٣٦٢) والهيثم الشاشي في (المسند) (٢/٢٩٩ رقم ٨٧٦) وابن حبان في (الصحيح) (ك الصلاة: فصل في قيام الليل: ذكر الإخبار عما يستحب للمرء الاجتهاد في لزوم التهجد في سواد الليل ...، و ذكر تعجيب الله جل وعلا ملائكته من الثائر عن فراشه ...) (٦/٢٩٧-٢٩٨ رقم ٢٥٥٧-٢٥٥٨ - الإحسان) والطبراني في (الكبير) (١٠/٢٢١ رقم ١٠٣٨٣) و الحاكم في (المستدرك) (ك الجهاد) (٢/١١٢) وأبو نعيم في (الحلية) (٤/١٦٧) والبيهقي في (السنن الكبرى) (ك السير: باب ما جاء في قول الله عز وجل ﴿وَأَنفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ ..﴾) (٩/٤٦) وفي (الأسماء والصفات) (باب ما جاء في الضحك) (٢/٤٠٨ رقم ٩٨٤) كلهم من طريق حماد بن سلمة به.

ولفظه: (قال: عجب ربنا عز وجل من رجلين: رجل ثار عن وطائه ولحافه، من بين أهله وحَيِّه إلى صلاته، فيقول ربنا: أيا ملائكتي: انظروا إلى عبدي، ثار من فراشه ووطائه، ومن بين حيه وأهله إلى صلاته، رغبة فيما عندي، وشفقة مما عندي، ورجل غزا في سبيل الله عز وجل، فانهزموا فعلم ما عليه من الفرار، وما له في الرجوع، فرجع حتى أهريق دمه رغبة فيما عندي وشفقة مما عندي، فيقول الله عز وجل لملائكته: انظروا إلى عبدي، ورهبة مما عندي حتى أهريق دمه).

هذا لفظ أحمد، بعضهم مثله، وبعضهم مختصراً.

وسكت عنه أبو داود. وصححه ابن حبان.

وقال الحاكم: ((صحيح الإسناد و لم يخرجاه))، ووافقه الذهبي.

وقال البيهقي في (الأسماء والصفات) عقبه: ((رواه أبو عبيدة عن ابن مسعود من قوله موقوفاً عليه، أنه قال: (رجلان يضحك الله عز وجل إليهما) فذكرهما)).

وقال أبو نعيم: ((هذا حديث غريب تفرد به عطاء عن مرة، وعنه حماد بن سلمة)).

وفي الإسناد عطاء بن السائب وهو صدوق اختلط بآخره -(التقريب) (رقم ٤٦٢٥/ ٦٧٨) و ينظر (الكواكب النيرات) (رقم ٣٩/ ٣١٩)- وسماع حماد بن سلمة منه كان قبل الاختلاط.

وهو مما استثناه الجمهور، ونص عليه غير واحد من الأئمة كالطحاوي. ينظر (الكواكب النيرات) (رقم ٣٩/ ٣٢٥)، وصححه أحمد شاكر في تحقيقه (مختصر المنذري) (٣/ ٣٨٢) وحسنه الألباني في (ظلال الجنة) (١/٢٥٠).

وخالف حماد بن سلمة، خالد بن عبد ا لله فرواه عن عطاء بن السائب عن مرة عن عبد ا لله موقوفاً.
كما في (العلل) للدار قطني (٥/٢٦٧ س ٨٦٩).
وخالد بن عبد ا لله هو ابن عبد الرحمن بن يزيد الطحان الواسطي، المزني، مولاهم، ثقة ثبت، كما في (التقريب) (رقم ١٦٥٧/ ٢٨٧).
لكن سماعه من عطاء بعد اختلاطه وكان بأخرة، كما في (الكواكب النيرات) (رقم ٣٩/ ٣٣٠).
ورواه أيضاً عن مرة الهمداني، أبو إسحاق السبيعي، واختلف عليه فيه:
فرواه يحيى الحمَّاني عن قيس بن الربيع عن أبي إسحاق به مرفوعاً.
كما في (العلل) للدار قطني (٥/ ٢٦٧ س ٨٦٩).
وفيه قيس بن الربيع متكلم فيه، قال فيه الحافظ ابن حجر: ((صدوق تغير لما كبر، وأدخل عليه ابنه ما ليس من حديثه فحدث به)) (التقريب) (رقم ٥٦٠٨/٨٠٤) وتقدمت ترجمته مفصلة عند ح (٤٢).
وأيضاً: يحيى بن عبد الحميد بن عبد الرحمن الحِمَّاني الكوفي، قال الحافظ ابن حجر: ((حافظ إلا أنهم اتهموه بسرقة الحديث)) (التقريب) (رقم ٧٦٤١/ ١٠٦٠).
قال الحافظ الدار قطني عقبه: ((تفرد به يحيى الحماني عن قيس)).
ورواه إسرائيل بن يونس واختلف عليه:
فرواه أحمد بن يونس عن إسرائيل عن أبي إسحاق عن أبي الأحوص وأبي الكنود عن عبد ا لله موقوفاً.
كما في (العلل) (٥/ ٢٦٧ س ٨٦٩).
ورواه يحيى بن آدم عن إسرائيل عن أبي إسحاق عن أبي الكنود وأبي عبيدة عن عبد ا لله موقوفاً.
أخرجه الآجري في (الشريعة) (باب الإيمان بأن ا لله عز وجل يضحك) (ص٢٧٩) وفي كتابه (فضل قيام الليل والتهجد) (رقم ٩/ ٩٣-٩٤) أخبرنا الفريابي ثنا أبو كريب محمد بن العلاء ثنا يحيى بن آدم به.
وينظر (العلل) (٥/ ٢٦٧ س ٨٦٩).
قال الإمام الدار قطني عقب حكايته الاختلاف المتقدم: ((والصحيح هو الموقوف)).
وعلى كل فهو وإن كان موقوفاً إلا أن له حكم الرفع، لأنه من الغيبيات ولا مجال للرأي فيه.
وفي الباب عن أبي الدرداء رضي ا لله عنه مرفوعاً لفظ:
(ثلاثة يحبهم ا لله عز وجل، يضحك إليهم ويستبشر بهم، الذي إذا انكشفت فئة قاتل وراءها بنفسه لله عز وجل، فإمَّا أن يقتل، وإما أن ينصره ا لله عز وجل ويكفيه، فيقول: انظروا إلى عبدي كيف صبر لي نفسه، والذي له امرأة حسناء وفراش لين حسن فيقوم من الليل، فيذر شهوته، فيذكرني ويناجيني ولو شاء لرقد، والذي يكون في سفر وكان معه ركب فسهروا ونصبوا، ثم هجعوا فقام في السحر في سراء أو ضراء).
أخرجه الحاكم في (المستدرك) (ك الإيمان) (١/٢٥) مختصراً، والبيهقي في (الأسماء والصفات) (باب ما جاء في الضحك) (٢/٤٠٧ رقم ٩٨٣) واللفظ له، من طريق فضيل بن سليمان قال حدثنا موسى بن عقبة عن عبيدا لله بن سلمان عن أبيه به.
قال الحاكم: ((هذا حديث صحيح، وقد احتجا بجميع رواته ولم يخرجاه)). وسكت الذهبي.

وقال المنذري في (الترغيب والترهيب) (١/٤٣٤ رقم ٣٢): ((رواه الطبراني في الكبير، بإسناد حسن)).

وقال الهيثمي في (مجمع الزوائد) (٢/٢٥٨): ((رواه الطبراني في الكبير، ورجاله ثقات)). ولم أجده في المطبوع منه.

وحسنه الشيخ الألباني في (صحيح الترغيب والترهيب) (رقم ٦٢٥/ ٢٥٧).

والإسناد رجاله كلهم ثقات، إلا فضيل بن سليمان وهو النميري، أبو سليمان البصري (ت ١٨٣هـ) وقيل غير ذلك.

تكلم فيه بعض الأئمة، فعن ابن معين: ((ليس بثقة)) ومرة: ((ليس بشيء)). وقال أبو زرعة: ((لين الحديث)) روى عنه علي بن المديني وكان من المتشددين)).

وقال أبو حاتم: ((يكتب حديثه، ليس بالقوي))، وقال النسائي: ((ليس بالقوي)).

وذكره ابن حبان في كتابه (الثقات)، وقال الساجي: ((كان صدوقاً وعنده مناكير)).

وقال الذهبي مرة: ((فيه لين))، ومرة: ((وحديثه في الكتب الستة وهو صدوق)).

وقال ابن حجر مرة: ((صدوق له خطأ كثير))، ومرة قال: ((صدوق في حفظه شيء)).

لكنه على كل حال صالح في المتابعات والشواهد، فالحديث حسن بشاهده، والله أعلم.

ينظر في حاله: (تاريخ ابن معين) الدوري (٢/٤٧٦) و (سؤالات ابن الجنيد) (رقم ٧٩٤/ ٤٦٩) و (الجرح والتعديل) (٧/٧٢ رقم ٤١٣) و (عمل اليوم والليلة) للنسائي (رقم ٦٢٢/ ٤٠٢) و (الثقات) لابن حبان (٧/ ٣١٦) و (الميزان) (٣/ ٣٦١ رقم ٦٧٦٧) و (المغني في الضعفاء) (٢/ ١٠٧ رقم ٤٩٥٨) و (هدي الساري) (ص٤٣٥) و (فتح الباري) (١١/ ٢٣١) و (التقريب) (رقم ٥٤٦٢/ ٧٨٥).

جاء في حديث الباب قوله (يضحك ربنا)، والضحك صفة من صفات الله عز وجل الفعلية، والإيمان بها واجب، والإثبات لها حق، وتمر كما جاءت من غير تكييف ولا تعطيل ولا تشبيه، كما هو معتقد أهل السنة والجماعة في أسماء الله عز وجل وصفاته. وفي هذه الصفة يقول الإمام الحافظ محمد بن إسحاق بن خزيمة (ت ٣١١هـ): ((باب ذكر إثبات ضحك ربنا عز وجل، بلا صفة تصف ضحكه، جل ثناؤه، لا ولا يُشَبَّهُ ضحكه بضحك المخلوقين، وضحكهم كذلك، بل نؤمن بأنه يضحك، كما أعلم النبي ﷺ، ونسكت عن صفة ضحكه جل وعلا، إذ الله عز وجل استأثر بصفة ضحكه، لم يطلعنا على ذلك، فنحن قائلون بما قال النبي ﷺ، مصدقون بذلك بقلوبنا، منصتون عما لم يبين لنا، مما استأثر الله بعلمه)).ثم ذكر أحاديث فيها إثبات صفة الضحك لله من الصحيحين وغيرها. كتاب (التوحيد) (٢/ ٥٦٣).

وينظر تقرير ما سبق من كلام أئمة أهل السنة في كتاب (التبصير في معالم الدين) للإمام أبي جعفر محمد بن جرير الطبري (ص١٣٤) و (الشريعة) للآجري (باب الإيمان بأن الله عز وجل يضحك) (ص ٢٧٧ – ٢٧٨) و (الحجة في بيان المحجة وشرح عقيدة أهل السنة) لقوام السنة أبي القاسم إسماعيل بن محمد الأصبهاني (٢/٤٥٧-٤٥٨) و (السير) للذهبي (١٠/ ٥٠٥)، وغيرها كثير. والله أعلم.

٥- كتاب الجنائز

١- باب النعي على الميت

[٥٣] قال الإمام عبد الرزاق الصنعاني(*):

عن بشر بن رافع[١] عن يحيى بن أبي كثير[٢] عن أبي عبيدة بن عبدا لله بن مسعود قال: (قال ابن مسعود: إذا أَنَا مِتُّ فاشْتَروا لي كَفَناً بِثَلاثِيْنَ دِرْهَماً، قال: وكانَ مُوَسَّعَاً عليه، وقال: لا تُؤْذِنُوا بيَ[٣] أَحَداً إلاَّ مَنْ يَحْمِلني إلى حُفْرتي)[٤].

(*) (المصنف) (ك الجنائز: باب ذكر الكفن والفساطيط) (٣/ ٤٣٣ رقم ٦٢١٢).

(١) ضعيف، تقدمت ترجمته عند ح (١٤).

(٢) ثقة ثبت يرسل ويدلس، وتدليسه مما يحتمل، تقدمت ترجمته عند ح (١٤).

(٣) قوله (لا تؤذنوا بي): أي لا تُعلموا أحداً بوفاتي، من الأذان وهو: الإعلام بالشيء، يقال آذنتك بالشيء: أعلمتكه، وآذنته: أعلمته.

ينظر: (النهاية) (١/٣٣-٣٤) و (لسان العرب) (١/٥١).

(٤) حسن لغيره، دون طرفه الأول (إذا أنا متُّ ...) إذ لا متابع له ولا شاهد.

لم أقف على من أخرجه من هذا الطريق.

وفي الباب عن حذيفة بن اليمان رضي ا لله عنه.

وهو شاهد للشق الأخير من أثر الباب، ولفظه:

(كان حذيفة إذا مات له الميت قال: لا تؤذنوا به أحداً، إني أخاف أن يكون نعياً، إني سمعت رسول ا لله ﷺ بأُذُنيَّ هاتين ينهى عن النَّعي).

أخرجه الترمذي في (الجامع) (ك الجنائز: باب ما جاء في كراهية النعي) (٣/٣٠٤ رقم ٩٨٦)، وابن ماجه في (السنن) (ك الجنائز: باب ما جاء في النهي عن النعي) (١/٤٧٤ رقم ١٤٧٦) و اللفظ له، وأحمد (٥/٤٠٦) وابن أبي شيبة في (المصنف) (ك الجنائز: ما قالوا في الأذان بالجنازة من كرهه) (٣/٢٧٤-٢٧٥) كلهم من طريق حبيب بن سليم العبسي عن بلال بن يحيى به.

قال الترمذي: «حسن صحيح».

وقال الحافظ ابن حجر: «إسناد حسن». (الفتح) (٣/١٧).

ومثله الشيخ الألباني في (صحيح سنن الترمذي) (١/٢٨٩ رقم ٧٨٩/٩٩٥) وفي (أحكام الجنائز) (ص٣١).

والإسناد فيه: حبيب بن سليم العبسي، بالموحدّة، الكوفي.

ترجم له البخاري وابن أبي حاتم ولم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً. وذكره ابن حبان في (الثقات)، وقال الذهبي: «صالح الحديث».

وقال ابن حجر: «مقبول».

وليس له عند الترمذي وابن ماجه إلا هذا الحديث فقط.

٢- باب صِفَةِ حَمْلِ الجَنازة

[٥٤] قال الإمام أبو داود الطيالسي(*):

حدثنا شعبة(١) عن منصور(٢) عن عبيد بن نسطاس(٣) [عن أبي عبيدة](٤) عن عبدا لله قال: (إذا تَبِعَ أَحَدُكُم الجَنَازَةَ، فَلْيَأْخُذْ بجوانبِ السَّريرِ الأربعةِ، ثم لِيَتَطوَّع بَعْدُ أَوْ لِيَذَر؛ فإنَّه مِنَ السُّنَّةِ)(٥).

فمثله صالح في الشواهد والمتابعات، وا لله أعلم.

(التاريخ الكبير) (٢/٣١٩) و (الجرح والتعديل) (٣/١٠٢) و (الثقات) (٦/١٨٢) و (الكاشف) (١/٣٠٨ رقم ٩٠٩) و (التقريب) (رقم ١١٠٢/ ٢١٩).

وينظر: (تهذيب الكمال) (٥/٣٧٦ رقم ١٠٨٧) و (تهذيب التهذيب) (٢/ ١٨٥).

وبلال بن يحيى العبسي الكوفي.

قال فيه الذهبي: «صدوق» و مثله ابن حجر.

(الكاشف) (١/٢٧٧ رقم ٦٦٢) و (التقريب) (رقم ٧٩٤/ ١٨٠).

فالحديث حسن في الشواهد. وا لله أعلم.

قال الحافظ ابن حجر (رحمه ا لله) في (الفتح) (٣/١١٦) شارحاً تبويب البخاري (باب الرجل ينعى إلى أهل الميت بنفسه): «وفائدة هذه الترجمة الإشارة إلى أن النعي ليس ممنوعاً كله، وإنما نهي عما كان أهل الجاهلية يصنعونه فكانوا يرسلون من يعلن بخبر موت الميت على أبواب الدور والأسواق ..».

(*) (المسند) (ص٤٤/ ٣٣٢).

(١) ثقة حافظ، تقدمت ترجمته عند ح (٢٧).

(٢) هو ابن المعتمر، ثقة ثبت، تقدمت ترجمته عند ح (٩).

(٣) عبيد بن نِسْطَاس، بكسر النون وسكون المهملة، العامري، الكوفي، ثقة. (التقريب) (رقم ٤٤٢٧/ ٦٥٢).

(٤) ما بين المعقوفتين سقط من (المسند) المطبوع، وكذا من ترتيبه (منحة المعبود) (١/١٦٥ رقم ٧٨٤).

والصواب إثباته، حيث أخرجه ابن الجعد في (الجعديات) والبيهقي في (الكبرى) والمزي في (تهذيب الكمال) من طريق أبي داود الطيالسي بإثباته. كما سيأتي في التخريج.

وأيضاً أثبته في مسند الطيالسي الزيلعي في (نصب الراية) (٢/٢٨٦) و الحافظ ابن حجر في (التلخيص) (٢/١١١) والبوصيري في (مصباح الزجاجة) (١/ ٤٨١).

ولا يقال لعله سقط من راوي (المسند) يونس بن حبيب؛ لأن البيهقي أخرج الحديث من طريقه بإثبات أبي عبيدة. فوضح أنه سقط.

(٥) صحيح.

أخرجه علي بن الجعد في (الجعديات) (١/٤٨٧ رقم ٩٢٧) والبيهقي في (السنن الكبرى) (ك الجنائز: جماع أبواب حمل الجنائز: باب من حمل الجنازة فدار على جوانبها الأربعة) (٤/١٩-٢٠) والمزي في (تهذيب الكمال) (١٩/٢٣٨ رقم ٣٧٣٩) كلهم من طريق أبي داود به مثله.

وأخرجه ابن ماجه في (السنن) (ك الجنائز: باب ما جاء في شهود الجنائز) (٤٧٤/١ رقم ١٤٧٨) والطبراني في (المعجم الكبير) (٩/ ٣٧٢ رقم ٩٥٩٨/٢) كلاهما من طريق حماد بن زيد.

وعبد الرزاق في (المصنف) (ك الجنائز: باب صفة حمل النّعش) (٣/ ٥١٢ رقم ٦٥١٧) وعلي بن الجعد في (الجعديات) (٤٨٧/١ رقم ٩٢٩) والشاشي في (المسند) (٣٤٢/٢ رقم ٩٣٧) والطبراني في (الكبير) (٣٧١/٩ رقم٩٥٩٧) وأبو نعيم الأصبهاني في (مسند أبي حنيفة)(ص٢٢١) كلهم من طريق سفيان الثوري.

وعلي بن الجعد في (الجعديات) (٤٨٧/١ رقم ٩٢٨) من طريق هشيم عمن سمع منصور.

و ابن أبي شيبة في (المصنف) (ك الجنائز: قالوا فيما يجزي من حمل جنازة) (٢٨٣/٣) و الشاشي في (المسند) (٣٤٢/٢ رقم ٩٣٩) كلاهما عن جرير بن عبد الحميد.

و الشاشي في (المسند) (٣٤٢/٢ رقم ٩٣٨) من طريق ابن الأصبهاني عن شريك.

وفيه إبهام عبيد بن نسطاس.

والطبراني في (الكبير) (٣٧١/٩ رقم ٩٥٩٨) من طريق معاوية بن عمرو عن زائدة.

وأيضاً في (٣٧٢/٩ رقم ٩٥٩٩) من طريق عمرو بن مرزوق عن شعبة.

وأيضاً في (٣٧٢/٩ رقم ٩٦٠٠) من طريق موسى بن أعين عن إدريس الكوفي.

وأيضاً في (٣٧٢/٩ رقم ٩٦٠١) من طريق أبي همام الوليد بن شجاع عن أبيه عن الرحيل بن معاوية.

وأيضاً في (٣٧٢/٩ رقم ٩٦٠٢) وأبو نعيم الأصبهاني في (مسند أبي حنيفة) (٢٢١) من طريق عبيد بن موسى عن مسعر.

عشرتهم عن منصور عن عبيد بن نسطاس به. بعضهم مثله وبعضهم نحوه.

قال الدار قطني في (العلل) (٣٠٥/٥ س٩٠٢): ((.. يرويه منصور بن المعتمر عن عبيد بن نسطاس عن أبي عبيدة. حدَّث به عنه جماعة، منهم: شعبة والثوري وزائدة وفضيل بن عياض وحماد بن زيد وجرير بن عبدالحميد وأبو الأحوص وابن عيينة ومسعر وإدريس.

وخالفهم أبو حنيفة فرواه عن منصور، ووهم في إسناده فجعله عن سالم بن أبي الجعد عن عبيد بن نسطاس عن ابن مسعود، وأسقط أبا عبيدة.

ورواه أبو عوانة عن منصور كذلك أيضاً.

وقيل عن أبي عوانة عن منصور عن قيس بن السكن عن أبي عبيدة عن عبد الله.

ورواه ابن عيينة أيضاً عن أبي يعفور، وهو عبد الرحمن بن عبيد بن نسطاس، عن أبيه عن أبي عبيدة عن أبيه)).

ورواية الإمام أبي حنيفة التي أشار إليها الدار قطني أخرجها:

محمد بن الحسن الشيباني في كتابه (الآثار) (باب حمل الجنائز) (رقم ٢٣٥/ ٤٨) عنه قال حدثنا منصور بن المعتمر عن سالم بن أبي الجعد عن عبيد بن نسطاس عن عبد الله بن مسعود، فذكره.

وأخرجها أيضاً أبو نعيم الأصبهاني في (مسند أبي حنيفة) (٢٢٠) من طريق محمد بن غالب الأنطاكي ثنا سعيد ابن مسلمة ثنا أبو حنيفة به.

وقال : ((وممن رواه هذا: زفر، والحسن وأبو يوسف، ويونس بن بكير، وأيوب بن هانئ وشعيب بن إسحاق والمقرىء، وسعيد بن أبي الجهم، والحسن بن زياد، ومحمد بن مسروق. روى عنه: عبيد الله بن موسى مجوّداً،

كما رواه الثوري ومسعر، وزاد فيه حديث عن الحكم».
ومقصده (رحمه الله) أن هؤلاء العشرة الذين ذكرهم رووه كرواية سعيد بن مسلمة السابقة.
وخالفهم فرواه على الصواب عبيد الله بن موسى، أي يجعله من رواية منصور عن عبيد عن أبي عبيدة عن أبيه، كما هي الجادة.
ورواية أولئك العشرة عن أبي حنيفة أخرجها محمد بن الحسن في (نسخته) عنه، والحسن بن زياد اللؤلؤي وأبو عبد الله بن خسرو البلخي، ومحمد بن المظفر، ومحمد بن طلحة بن محمد وأبو محمد عبد الله بن محمد البخاري.
كلهم في مسانيدهم عن أبي حنيفة. ذكر الروايات ومخرجيها الخوارزمي (ت ٦٦٥هـ) في كتابه (جامع المسانيد) (١/٤٥١-٤٥٣).
ورواية عبيد الله بن موسى المجوّدة أخرجها أبو نعيم الأصبهاني في (مسند أبي حنيفة) (٢٢١) عن أبي حنيفة عن منصور عن عبيد بن نسطاس عن أبي عبيدة به.
قال البوصيري في (مصباح الزجاجة) (١/٤٨١): «هذا إسناد موقوف، رجاله ثقات، وحكمه الرفع، إلا أنه منقطع، فإن أبا عبيدة، واسمه عامر، وقيل اسمه كنيته، لم يسمع من أبيه شيئاً، قاله أبو حاتم وأبو زرعة وعمرو بن مرة وغيره.
رواه أبو داود الطيالسي في (مسنده) عن شعبة عن منصور بإسناده ومتنه».
وقال ابن التركماني في (الجوهر النقي) (٤/١٩-٢٠): «هذا الأثر منقطع، أبو عبيدة لم يدرك أباه ..».
وضعفه بسبب الانقطاع أيضاً الشيخ الألباني في (أحكام الجنائز) (ص١٢١).
وأثر الباب وإن كان موقوفاً فإن له حكم الرفع كما قال البوصيري (رحمه الله) لقول عبد الله (فإنه من السنة). والعلم عند الله.
وفي الباب عن ابن عمرو رضي الله عنهما موقوفاً.
أخرجه عبد الرزاق في (المصنف) (ك الجنائز: باب صفة حمل النعش) (٣/ ٥١٣ رقم ٦٥٢٠)، وابن أبي شيبة في (المصنف) (ك الجنائز: بأي جوانب السرير يبدؤ بدأ في الحمل) (٣/٢٨٣) كلاهما عن هشيم حدثني يعلى ابن عطاء عن علي الأزدي قال: (رأيت ابن عمر في جنازة حمل بجوانب السرير الأربع ...).
إسناده حسن، لأجل علي الأزدي وهو ابن عبد الله البارقي، قال فيه ابن عدي: «كثير الحديث ولا بأس به عندي». ووثقه العجلي، وذكره ابن حبان في (الثقات).
وقال الذهبي: «قد احتج به مسلم، ما علمت لأحد فيه جرحةً، وهو صدوق».
وقال الحافظ ابن حجر: «صدوق ربما أخطأ». فالرجل حسن الحديث، والله أعلم.
ينظر: (الكامل) (٥/١٨٢٦) و (معرفة الثقات) (٢/١٥٩ رقم١٣١٥) و (الميزان) (٣/١٤٢ رقم ٥٨٧٨) و (تهذيب الكمال) (٢١/٤٠ رقم ٤٠٩٨) و (التقريب) (رقم ٤٧٩٦/ ٧٠٠).
والأثر سكت عنه الحافظ في (التلخيص) (٢/١١١) و (الدراية) (١/٢٣٦).

٣- باب في الرَّجُل يُوصِي أَنْ يُدْفَنَ في موضعٍ

[٥٥] قال الإمام أبو بكر بن أبي شَيبة(*):

حدثنا مالك بن إسماعيل[١] حدثنا شريك[٢] عن...

(*) (المصنف) (ك الجنائز: في الرجل يوصي أن يدفن في الموضع) (٣٤٩/٣).

(١) مالك بن إسماعيل النَّهدي، أبو غسَّان الكوفي، سبط حماد بن أبي سليمان، ثقة متقن، صحيح الكتاب، عابد، (ت٢١٧هـ). (التقريب) (رقم ٦٤٢٤/ ٩١٣).

(٢) شريك بن عبد الله بن أبي شريك النَّخعي، أبو عبد الله الكوفي، القاضي بواسط ثم الكوفة، (ت ١٧٧هـ) وقيل بعدها. مختلف فيه: فقال ابن معين مرة: «صدوق ثقة إلا إن خالف فغيره أحب إلينا منه».

وشبيهاً بذلك قال أحمد. ومرة قال: «ثقة»، وقال مرة: «شريك ثقة إلا أنه لا يتقن ويغلط ويذهب بنفسه على سفيان وشعبة».

وقال يعقوب بن شيبة: «ثقة صدوق، صحيح الكتاب، رديء الحفظ مضطر به».

وقال ابن المبارك مرة: «شريك أعلم بحديث الكوفين من سفيان الثوري». وقال أبو حاتم: «صدوق، وهو أحب إليَّ من أبي الأحوص، وقد كان له أغاليط». وقال ابن سعد: «كان شريك ثقة مأموناً كثير الحديث، وكان يغلط كثيراً». قال النسائي: «ليس به بأس». قال أبو داود: «ثقة، يخطئ على الأعمش، زهير وإسرئيل فوقه». ووثقه العجلي، وذكره ابن شاهين في كتابه «الثقات» ونقل عن ابن معين: «ثقة ثقة».

وضعفه جداً يحيى القطان، وقال مرة لما سئل إن شريك خلط بآخره؟ قال: «ما زال مخلطاً، وبكل حال فهو سيء الحفظ كثير الوهم»، وقال مرة: «نظرت في كتب شريك فإذا الخطأ في أصوله».

وقال الجوزجاني: «سيء الحفظ مضطرب الحديث مائل».

وقال أبو زرعة: «كان كثير الحديث صاحب وهم، يغلط أحياناً ...». ومرة قال أبو حاتم: «ساء حفظه».

وقال الترمذي: «كثير الغلط».وقال السعدي: «سيء الحفظ مضطرب الحديث». قال الدار قطني: «ليس بالقوي». وقال صالح بن محمد: «صدوق، ولما ولي القضاء اضطرب حفظه، وقلَّ ما يحتاج إليه في الحديث الذي يحتج به». وقال ابن حبان: «.. ولي القضاء بواسط سنة خمسين ومائة، ثم ولي الكوفة ... وكان في آخر أمره يخطئ فيما يروي، تغير عليه حفظه فسماع المتقدمين عنه الذين سمعوا منه بواسط ليس فيه تخليط، مثل يزيد بن هارون وإسحاق الأزرق، وسماع المتأخرين عنه بالكوفة فيه أوهام كثيرة».

قال ابن عدي: «ولشريك حديث كثير من المقطوع والمسند وأصناف، وإنما ذكرت من حديثه وأخباره طرفاً، وفي بعض ما لم أتكلم على حديثه مما أمليت بعض الإنكار، والغالب على حديثه الصحة والاستواء، والذي يقع في حديثه من النكرة، إنما أُتي فيه من سوء حفظه، لا أنه يتعمد في الحديث شيئاً مما يستحق أن ينسب فيه إلى شيء من الضعف». وقال الذهبي: «صدوق». ومرة: «الحافظ الصادق أحد الأئمة».

وقال الحافظ ابن حجر: «صدوق يخطئ كثيراً، تغير حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة، وكان عدلاً فاضلاً عابداً شديداً على أهل البدع».

والذي يظهر من خلال ترجمته وكلام الأئمة: أن الرجل لا ينزل حديثه عن درجة الحسن في أقل الأحوال

محمد بن عبد الله[١] عن عمرو بن مرة[٢] عن أبي عبيدة عن عبد الله بن مسعود قال: (ادفنوني [عند][٣] قبر عثمان بن مظعون)[٤].

وذلك قبل توليه القضاء، أو إذا حدث من كتابه. أما بعد توليه القضاء فقد ساء حفظه، ووصف بالاختلاط في الحديث، فحديثه عندها ضعيف، يعتبر به ولا يحتج به. و لم أستطع تميز رواية مالك بن إسماعيل عنه هل كانت قبل أم بعد اختلاطه، و لم أجده فيمن نص الأئمة على سماعه من شريك قبل الاختلاط، فأقل الأحوال أن يتوقف في روايته عنه. وا لله أعلم

ينظر: رواية ابن طهمان عن يحيى بن معين (رقم ٣٢/ ٣٦) و (الجرح والتعديل) (٤/ ٣٦٥ رقم ١٦٠٢) و (العلل) لابن أبي حاتم (١/٢٣٠) و (معرفة الثقات) للعجلي (١/٤٥٣ رقم ٧٢٧) و (الطبقات الكبرى) لابن سعد (٦/ ٣٧٩) و (الجامع) للترمذي (١/٦٦) و (السنن) للدار قطني (١/ ٣٤٥) و (تاريخ أسماء الثقات) لابن شاهين (رقم ٥٥٢/ ١١٤) و (الشجرة في أحوال الرجال) الجوزجاني (رقم ١٣٧/ ١٥٠) و (الكامل) لابن عدي (٤/١٣٢١) و (الثقات) لابن حبان (٦/٤٤٤) و (تاريخ بغداد) (٩/٢٧٩) و (الكواكب النيرات) (رقم ٣٢/ ٢٥٠) و (سؤالات الآجري لأبي داود) (١/ ١٧٣ رقم ٩١) و (الميزان) (٢/٢٧٠ رقم ٣٦٩٧) و (المغني في الضعفاء) (١/٤٢٥ رقم ٢٧٦٤) و (الكاشف) (١/٤٨٥ رقم ٢٢٧٦) و (شرح علل الترمذي) (١/٤٠٥) و (٢/٧٥٩) و (تهذيب الكمال) (١٢/٤٦٢ رقم ٢٧٣٦) و (تهذيب التهذيب) (٤/ ٣٣٣) و (التقريب) (رقم ٢٨٠٢/ ٤٣٦).

(١) هو المرادي الجملي.

قال أبو حاتم: «شيخ لشريك، حسن الحديث صدوق». وترجم له البخاري و لم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً. وقال أبو داود: «لا بأس به». وذكره ابن حبان في كتابه «الثقات». فالرجل حسن الحديث. وا لله أعلم.

ينظر: (التاريخ الكبير) (١/ ١٣١ رقم ٣٩٣) و (الجرح والتعديل) (٧/٣٠٩ رقم ١٦٨١) و (سؤالات أبي عبيد الآجري لأبي داود) (١/١٩٢ رقم ١٥١) و (الثقات) (٧/٤٢٢) و (ذيل الكاشف) (رقم ١٣٦٢/ ٢٥٢) و (تعجيل المنفعة) (٢/١٩٠ رقم ٩٤٨).

(٢) ثقة عابد، تقدمت ترجمته عند ح (١٣).

(٣) جاءت في (المصنف) (في) وهو خطأ، والصواب ما أثبته بين المعقوفتين، والتصويب من «الطبقات الكبرى» لابن سعد، إضافة إلى ذلك أن المصادر المترجمة لابن مسعود رضي ا لله عنه لم تذكر أنه دفن في قبر عثمان بن مظعون رضي ا لله عنه، مع اتفاقها على أن وفاته بالمدينة ودفنه بالبقيع.

ينظر مثلاً: (الطبقات) لابن سعد (٣/١٦٠) و (أسد الغابة) (٣/٢٥٦) و (تذكرة الحفاظ) (١/١٣) و (عنوان النجابة في معرفة من مات بالمدينة المنورة من مشاهير الصحابة) لمصطفى العلوي (ص١٦١).

(٤) ضعيف.

أخرجه ابن سعد في (الطبقات) (٣/١٥٩) عن مالك بن إسماعيل بإسناده ومتنه سواء.

وضعفه بسبب شريك النخعي، وعدم تمييز رواية مالك عنه هل كانت قبل أم بعد الاختلاط.

٤- باب في ثوابِ مَنْ قَدَّمَ ولداً

[٥٦] قال الإمام أبو بكر بن أبي شيبة(*):

حدثنا يزيد بن هارون[١] أخبرنا العوَّام بن حوشب[٢] قال حدثني أبو محمد مولى عمر بن الخطاب[٣] عن أبي عبيدة عن عبد الله قال: (قال رسول الله ﷺ: أَيُّمَا مُسْلِمَيْنِ مَضَى لهما مِنْ أَوْلادِهِما ثَلاثَةٌ لم يبلُغوا حِنْثاً[٤] إلاّ أَدْخلهما الله الجَنَّةَ. فقال أبو ذرٍّ: مَضَى لي اثْنَانِ يا رسول الله؟ فقال رسولُ الله ﷺ: أَوْ اثْنَان، فقال أبو المنذر سَيِّدُ القُرَّاءِ: مَضَى لِيَ واحدٌ يا رسول الله؟ فقالَ رسولُ الله ﷺ: أَوْ واحدٌ، وذلك في الصَّدْمَةِ الأُوْلى)[٥].

(*) (المصنف) (ك الجنائز: في ثواب الولد يقدمه الرجل) (٣/٣٥٣).

(١) يزيد بن هارون بن زاذان السلمي مولاهم، أبو خالد الواسطي، ثقة متقن عابد، (ت ٢٠٦هـ) وقد قارب التسعين. (التقريب) (رقم ٧٨٤٢/ ١٠٨٤).

(٢) العوام بن حوشب بن يزيد الشيباني، أبو عيسى الواسطي، ثقة ثبت فاضل، (ت ١٤٨هـ). (التقريب) (رقم ٥٢٤٦/ ٧٥٧).

(٣) أبو محمد مولى مولى عمر بن الخطاب، وقيل: محمد بن أبي محمد.

ذكره البخاري وابن أبي حاتم في كتابيهما و لم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً. وقال الحسيني: ((لا يعرف)).

وترجم له المزي والذهبي والخزرجي، ولم يذكروا فيه شيئاً. قال الحافظ ابن حجر: ((مجهول)).

يقصد مجهول العين، والكل متفق أنه سمع أبا عبيدة وحده، وروى عنه العوام بن حوشب وحده، ولم يوثقه أحد. فالقول فيه قول الحافظ ابن حجر والله أعلم.

(التاريخ الكبير) (الكنى ٦٧/٩ رقم ٦١٥) و (الجرح والتعديل) (٤٣٣/٩ رقم ٢١٥٨) و (الإكمال) (٨٣/٢ رقم ٨٠١) و (تهذيب الكمال) (٣٤/ ٣٦٢ رقم ٧٦٠٧) و (الكاشف) (٤٥٨/٢ رقم ٦٨١٧) و (الميزان) (٥٧٠/٤ رقم ١٠٥٧٧) و (خلاصة تذهيب تهذيب الكمال) (٢٤٢/٣ رقم ٤٤٦) و (التقريب) (رقم ٨٤١١/ ١٢٠١). وينظر: (ذيل الكاشف) (رقم ١٣٩٣/ ٢٥٦) و (لسان الميزان) (٤٨٢/٧ رقم ٥٦٥٠) و (تعجيل المنفعة) (٢٠٧/٢ رقم ٩٧١) و (تهذيب التهذيب) (٢٢٥/١٢).

(٤) قوله (الحِنْث): بالكسر، هو الإثم والمعصية، يقال بلغ الولد الحِنْث: أي المعصية والطاعة، والمعنى هنا: أي لم يبلغوا مبلغ الرجال ويجري عليهم القلم فيكتب عليهم الحِنْث وهو الإثم والمعصية.

(الصحاح) الجوهري (٢٨٠/١ – مادة حَنَثَ) و (النهاية) (٤٤٩/١) بتصرف.

(٥) صحيح لغيره دون قوله (أو واحد) إذ لا عاضد له بلفظه.

أخرجه الترمذي في (الجامع) (ك الجنائز: باب ما جاء في ثواب من قدَّم ولداً) (٣٦٦/٣ رقم ١٠٦١) وابن ماجه في (السنن) (ك الجنائز: باب ما جاء في ثواب من أصيب بولده) (٥١٢/١ رقم ١٦٠٦) كلاهما من طريق نصر بن علي الجهضمي عن إسحاق بن يوسف الأزرق عن العوام به نحوه.

وأحمد في (المسند) (١٥٩/٧ رقم٤٠٧٧) وأبو يعلى في (المسند) (٥٣/٩ رقم٥١١٦) وابن خزيمة في (الصحيح) على ما ذكره الحافظ ابن حجر في (التعجيل) (٢٠٨/٢) والطبراني في (الأوسط) (٣٠/٨ رقم٧٨٦٨) كلهم من طريق محمد بن يزيد الواسطي عن العوام به نحوه.

وأحمد في (المسند) أيضاً (٣٣٩/٧ رقم ٤٣١٤) وعنه المزي في (تهذيب الكمال) (٣٤/ ٣٦٢ ترجمة رقم ٧٦٠٧) عن يزيد بن هارون عن العوام به مثله.

قال الترمذي: ((غريب، وأبو عبيدة لم يسمع من أبيه)). قال الطبراني: ((لم يرو هذا الحديث عن أبي عبيدة إلاّ أبو محمد مولى عمر، تفرد به العوام بن حوشب)). وقال المزي: ((تابعه [يقصد يزيد بن هارون] محمد بن يزيد الواسطي، وإسحاق بن يوسف الأزرق عن العوام. وقال هشيم عن العوام عن محمد بن أبي محمد)).
خالف الثلاثة – يزيد ومحمد بن يزيد وإسحاق – هشيم بن بشير، فقال عن العوام عن محمد بن أبي محمد.
أخرجه أحمد في (المسند) (٦/ ١٥ رقم ٣٥٥٤) وأبو يعلى في (المسند) (٩/ ٢٣٨ رقم ٥٣٥٢) وأبو نعيم في (الحلية) (٤/ ٢٠٩) من طريق هشيم أنبأنا العوام عن محمد بن أبي محمد به مثله.
قال الحافظ ابن حجر: ((الحديث الذي أخرجه له أحمد، قد أخرجه الترمذي وابن ماجه، وفيه اختلاف على العوام بن حوشب، قيل عنه عن محمد بن أبي محمد، وقيل عنه عن أبي محمد مولى عمر، وقد أخرجه أحمد على الوجهين، أخرجه عن هشيم عن العوام بالقول الأول. وأخرجه عن يزيد بن هارون ومحمد بن يزيد الواسطي كلاهما عن العوام بالقول الثاني. وأخرجه الترمذي وابن ماجه من رواية إسحاق الأزرق عنه كما قال يزيد، فرواية ثلاثة أرجح من انفراد واحد، وقد قال المزي في ترجمة أبي محمد عن أبي عبيدة في ((الكنى))، وقيل: محمد بن أبي محمد، إشارة إلى رواية أحمد هذه، وقد أخرج ابن خزيمة في (صحيحه) الحديث الذي أخرجوه من طريق محمد بن يزيد، فقال: عن أبي محمد، وبذلك جزم أبو أحمد الحاكم في (الكنى))). (تعجيل المنفعة) (٢/ ٢٠٧–٢٠٨ رقم ٩٧١). وأشار إلى ضعف هذه الطريق ابن حجر في (الفتح) (٣/ ١١٩). وضعف الحديث العلامة أحمد شاكر في (شرحه للمسند) (٥/ ١٨٨ رقم٣٥٥٤) بسبب الانقطاع لأن أبا عبيدة لم يسمع من أبيه. ومثله العلامة عبيد الله المباركفوري في (مرعاة المفاتيح) (٥/ ٥٠٦) وزاد ((وفيه اختلاف على راوية العوام بن حوشب ...)). وضعَّفه أيضاً العلامة الألباني كما في (ضعيف سنن ابن ماجه) (رقم ٣٥١/ ١٦٠٦/ ١٢١).
وأبو عبيدة لم يتفرد، بل توبع عليه:
فأخرج أحمد في (المسند) (٧/ ١٠١ رقم ٣٩٩٥) وأبو يعلى في (المسند) (٩/ ١٨ رقم٥٠٨٥) والطبراني في (الكبير) (١٠/ ٢٣٢ رقم ١٠٤١٤) من طرق عن عاصم عن أبي وائل عن عبد الله أن رسول الله ﷺ خطب النساء فقال لهن: (ما منكنَّ امرأة يموت لها ثلاثة، إلا أدخلها الله عز وجل الجنة، فقالت أجلُّهن امرأة: يا رسول الله، وصاحبة الاثنين في الجنة؟ قال: وصاحبة الاثنين في الجنة). واللفظ لأحمد.
والإسناد حسن، من أجل عاصم وهو ابن بهدلة وهو حسن الحديث، كما سبق عند ح (٦).
وفي الباب عن أبي هريرة وأنس وأبي سعيد الخدري وجابر، رضي الله عن الجميع.
أما حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: (لا يموت لمسلم ثلاثة من الولد فيلج النار إلا تحلة القسم).
أخرجه البخاري في (الجامع الصحيح) (ك الجنائز: باب فضل من مات له ولد فاحتسب) (٣/ ١١٨ رقم ١٢٥١ – فتح) واللفظ له، وفي (ك الأيمان والنذور: باب قوله الله تعالى ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ﴾) (١١/ ٥٤١ رقم ٦٦٥٦ – فتح) ومسلم في (الصحيح) (ك البر والصلة والآداب: باب فضل من يموت له ولد فيحتسبه) (٤/ ٢٠٢٨ رقم ١٥٠ (٢٦٣٢)) من طريق الزهري عن سعيد بن المسيب به.
وحديث أنس بن مالك رضي الله عنه قال: قال النبي ﷺ: (ما من الناس مسلم يموت له ثلاثة من الولد لم يبلغوا الحنث إلا أدخله الله الجنة بفضل رحمته إياهم).
أخرجه البخاري في (الجامع الصحيح) (ك الجنائز: باب فضل من مات له ولد فاحتسب – وباب ما قيل في أولاد المسلمين) (٣/ ١١٨ و ٢٤٤ رقم ١٢٤٦ و ١٣٨١ – فتح) واللفظ للموضع الثاني.
من طريقين عن عبد العزيز بن صهيب عن أنس رضي الله عنه.

من طريقين عن عبد العزيز بن صهيب عن أنس رضي الله عنه.
وحديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: (جاءت امرأة إلى رسول الله ﷺ فقالت: يا رسول الله، ذهب الرجال بحديثك فاجعل لنا من نفسك يوماً نأتيك فيه، تعلمنا مما علمك الله قال: اجتمعن يوم كذا وكذا، فأتاهن رسول الله ﷺ فعلمهن مما علمه الله، ثم قال: ما منكن من امرأة تقدم بين يديها من ولدها ثلاثة، إلا كانوا لها حجاباً من النار. فقالت امرأة: واثنين، واثنين واثنين؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: واثنين واثنين واثنين).
أخرجه البخاري في (الجامع الصحيح) (ك العلم: باب هل يجعل للنساء يوم على حدة في العلم) (١/١٩٥-١٩٦ رقم ١٠١و١٠٢ – فتح) ومسلم في (الصحيح) (ك البر والصلة والآداب: باب فضل من يموت له ولد فيحتسبه) (٤/٢٠٢٨ رقم ١٥٢(٢٦٣٣)) من طريق عبد الرحمن بن الأصبهاني عن أبي صالح ذكوان به. واللفظ لمسلم.
وحديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال: (سمعت رسول الله ﷺ يقول: من مات له ثلاثة من الولد فاحتسبهم، دخل الجنة، قال: قلنا: يا رسول الله: واثنان؟ قال: واثنان).
قال محمود: فقلت لجابر: أُراكم لو قلتم: واحداً؟ لقال: واحدٌ. قال: وأنا والله أظن ذاك.
أخرجه أحمد في (المسند) (٢٢/ ١٩٠ رقم ١٤٢٨٥) والبخاري في (الأدب المفرد) (باب فضل من مات له الولد) (رقم ١٤٦/ ٦٣) وابن حبان في (صحيحه) (ك الجنائز: باب ما جاء في الصبر وثواب الأمراض: ذكر إيجاب الجنة للمسلم إذا مات ابنان فاحتسبهما) (٧/٢٠٨ رقم ٢٩٤٦) كلهم من طريق محمد بن إسحاق حدثني محمد بن إبراهيم عن محمود بن لبيد به. واللفظ لأحمد.
وصححه ابن حبان، وذكره ابن حجر في (الفتح) (٣/١١٩)- ذكر حديث جابر ومعه حديثان آخران، وسبقها بثلاثة أحاديث ضعفها- وقال: «وهذه الأحاديث الثلاثة [يقصد حديث جابر و من معه] أصح من تلك الثلاثة». وفي (١١/ ٢٤٣) وقال: «رجاله موثقون».
وإسناده حسن، ومتنه صحيح. لأجل محمد بن إسحاق فقد قال فيه الحافظ ابن حجر: «صدوق يدلس» (التقريب) (رقم ٥٧٦٢/ ٨٢٥) وقد صرح بالتحديث هنا فزالت شبهة تدليس. وبقية رجاله ثقات، ومحمود ابن لبيد صحابي صغير رضي الله عنه. والله أعلم.
واحتساب الولد الواحد وإن لم يأت ما يشهد له بلفظه، لكن ورد ما يدل على فضل احتسابه فقد أخرج البخاري في (الجامع الصحيح) (ك الرقاق: باب العمل الذي يبتغى به وجه الله) (١١/ ٢٤١ رقم ٦٤٢٤ – فتح) عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: يقول الله تعالى: (ما لعبدي المؤمن عندي جزاء إذا قبضت صفيَّه من أهل الدنيا ثم احتسبه إلا الجنة).
قال الحافظ ابن حجر في (الفتح) (١١/٢٤٣) عند شرح الحديث: «واستدل ابن بطال على أن من مات له ولد واحد يلتحق بمن مات له ثلاثة، وكذا اثنان، وأن قول الصحابي كما مضى في باب (فضل من مات له ولد) من كتاب الجنائز (و لم نسأله عن الواحد) لا يمنع من حصول الفضل لمن مات له واحد، فلعله سئل بعد ذلك عن الواحد فأخبر بذلك، أو أنه أعلم بأن حكم الواحد حكم ما زاد عليه فأخبر به». ثم نقل الحافظ ما يشهد لذلك من حديث جابر المتقدم قريباً وأحاديث أخرى ضعيفة.
وقال أيضاً (رحمه الله) في (الفتح) (٣/١١٩) في معرض شرحه لباب (فضل من مات له ولد فاحتسب) قال: «لكن روى المصنف من حديث أبي هريرة كما سيأتي في الرقاق مرفوعاً (يقول الله عز وجل: ما لعبدي ... فذكره) وهذا يدخل فيه الواحد فما فوقه، وهو أصح ما ورد في ذلك». والله أعلم.

٦-كتاب الزكاة

١- باب ما لا يجوز في الصدقة

[٥٧] قال الإمام أبو بكر بن أبي شيبة(*):

حدثنا عبد السلام بن حرب[١] عن خصيف[٢] عن أبي عبيدة عن عبد الله قال: (ليس للمصدق[٣] هَرِمَةٌ[٤] ولا ذاتُ عوارٍ[٥] ولا جِدَاءٌ[٦])[٧].

(*) (المصنف) (ك الزكاة: ما لا يجوز في الصدقة ولا يأخذ المصدق) (٣/١٣٦).

(١) ثقة حافظ له مناكير، تقدمت ترجمته عند ح (٢٤).

(٢) صدوق سيء الحفظ، اختلط بآخره، تقدمت ترجمته عند ح (٢٤).

ولم أميز رواية عبد السلام عنه هل كانت قبل أم بعد اختلاطه؛ لعدم وقوفي على نصٍّ في ذلك.

(٣) قوله (للمصدق) اختلف في ضبطه، قال الحافظ ابن حجر في (فتح الباري) (٣/٣٢١): «فالأكثر على أنه بالتشديد والمراد المالك، وهذا اختيار أبي عبيد، وتقدير الحديث: لا تؤخذ هرمة ولا ذات عيب أصلاً، ولا يؤخذ التيس وهو فحل الغنم إلا برضا المالك لكونه يحتاج إليه، ففي أخذه بغير اختيار إضرار به، ... ، ومنهم من ضبطه بتخفيف الصاد وهو السَّاعي ...».

(٤) قوله (هَرِمة): «بفتح الهاء وكسر الراء، الكبيرة التي سقطت أسنانها» قاله الحافظ ابن حجر في (الفتح) (٣/٣٢١).

(٥) قوله (ذات عوار): قال ابن حجر: «بفتح العين المهملة وبضمها أي: معيبة، وقيل بالفتح: العيب، وبالضم: العور.

واختلف في ضبطها فالأكثر على أنه ما يثبت به الردُّ في البيع، وقيل: ما يمنع الإجزاء في الأضحية، ويدخل في المعيب: المريض، والذكورة بالنسبة إلى الأنوثة، والصغير سناً بالنسبة إلى سنٍّ أكبر منه». (المصدر السابق).

(٦) قوله (جدْي) جمع جَدْي بفتح الجيم، وهو الذكر من أولاد المعز، والجمع أَجْدٍ وجِداءٌ.

(لسان العرب) بتصرف (١/ ٥٧٢ -٥٧٣).

والعلة في منع أخذه أو التصدق به خشية إلحاق الضرر بمالكه، إلاَّ إن أذن ورضي بذلك.

(٧) حسن لغيره.

لم أقف على من أخرجه من طريق ابن مسعود.

وفي الباب من حديث أنس مرفوعاً بلفظ مطول، وفيه: (ولا يخرج في الصدقة هرمة ولا ذات عوار ولا تيس، إلا ما شاء المصدق).

أخرجه البخاري في (الجامع الصحيح) في مواطن كثيرة مقطعاً، واللفظ المذكور هنا في (ك الزكاة: باب لا تؤخذ في الصدقة هرمة ولا ذات عوار ...) (٣/٣٢١ رقم ١٤٥٥-فتح) عن محمد بن عبد الله قال حدثني أبي قال حدثني ثمامة به.

وأيضاً عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه موقوفاً، مطولاً، وفيه: (.. لا يؤخذ هرمة ولا ذات عوار، ولا تيس إلا أن يشاء المصدق ..).

أخرجه عبد الرزاق في (المصنف) (ك الزكاة: باب الصدقات) (٤/٧ رقم ٦٧٩٦) وابن أبي شيبة في

٢- باب ما جاء في زكاة البقر

[٥٨] قال الإمام أبو بكر بن أبي شيبة(*):

حدثنا عبد السلام[١] عن خصيف[٢] عن أبي عبيدة عن عبد ا لله عن النبي ﷺ قال: (في ثلاثينَ من البقرِ تبيعٌ[٣] أو تَبِيْعَةٌ، وفي أربعينَ مُسِنَّةٌ[٤])[٥].

(المصنف) (ك الزكاة: ما لا يجوز في الصدقة ولا يأخذ المصدق) (١٣٦/٣) من طريق أبي إسحاق السبيعي عن عاصم بن ضمرة به. وإسناده حسن لولا عنعنة أبي إسحاق، لأنه مدلس كما سبق مراراً، وعاصم بن ضمرة هو السلولي الكوفي، قال فيه ابن حجر: "صدوق" (التقريب) (رقم ٣٠٨٠/ ٤٧٢).

واختلاط أبي إسحاق لا يضر لأن أحد الرواة عنه الثوري، وسماعه منه قديم.

إلا أن الأثر مقبول في الاعتبار، وا لله أعلم.

وعمر بن الخطاب رضي ا لله عنه موقوفاً، مطولاً، وفيه (في الأربعين من الغنم سائمة ... ولا تؤخذ هرمة ولا ذات عوار، ولا تيس إلا أن يشاء المصدق ...).

أخرجه عبد الرزاق في (المصنف) (ك الزكاة: باب الصدقات) (٤/٧-٨ رقم ٦٧٩٨) عن الثوري عن عبيد ا لله ابن عمر عن نافع عن ابن عمر به. وإسناده صحيح.

وابن عمر رضي ا لله عنهما موقوفاً بمثل أثر ابن مسعود: (ليس للمصدق هرمة ولا ذات عوار ولا جداء إلا أن يشاء المصدق).

أخرجه عبد الرزاق في (المصنف) (ك الزكاة: باب الصدقات) (٨/٤ رقم ٦٧٩٩) و ابن أبي شيبة في (المصنف) (ك الزكاة: ما لا يجوز في الصدقة ولا يأخذ المصدق) (١٣٦/٣) واللفظ له، كلاهما عن نافع به. إسناده إلى ابن عمر صحيح.

(*) (المصنف) (ك الزكاة: في صدقة البقر ما هي) (١٢٦/٣).

(١) هو ابن حرب، ثقة حافظ له مناكير، تقدمت ترجمته عند ح (٢٤).

(٢) الجزري، صدوق سيء الحفظ، اختلط بآخره، تقدمت ترجمته عند ح (٢٤).

لم أميز رواية عبد السلام عنه هل كانت قبل أم بعد اختلاطه، لعدم وقوفي على نص في ذلك.

(٣) قوله (تبيع): قال الجوهري: "ولد البقرة في أوَّل سنة، والأنثى تبيعة؛ والجمع تباع وتبائع ..". (الصحاح) (١١٩٠/٣)، وينظر (النهاية) (١٧٩/١).

(٤) قوله (مُسِنَّة): قال ابن الأثير: "قال الأزهري: والبقرة والشاة يقع عليهما اسم المُسنِّ إذا أثْنَيا، وتُثنيان في السنة الثالثة، وليس معنى إسنانها كِبَرها كالرجل المُسنِّ، ولكن معناه طلوع سِنِّها في السنة الثالثة".

(النهاية) (٤١٢/٣)، وينظر (حاشية السندي على سنن ابن ماجه) (٥٥٣/١).

(٥) حسن لغيره.

أخرجه الترمذي في (الجامع) (ك الزكاة: باب ما جاء في زكاة البقر) (١٠/٣ رقم ٦٢٢) وابن ماجه في (السنن) (ك الزكاة: باب صدقة البقر) (٥٧٧/١ رقم ١٨٠٤) وأحمد في (المسند) (٢٠/٧ رقم ٣٩٠٥) وابن الجارود في (المنتقى) (ك الزكاة: أول كتاب الزكاة) (١٣/٢ رقم ٣٤٤) وأبو يعلى في (المسند) (٤٣٣/٩ رقم ٥٠١٦) والبيهقي في (السنن الكبرى) (ك الزكاة: باب كيف فرض صدقة البقر) (٩٩/٤) كلهم عن خصيف به. بعضهم مثله وبعضهم نحوه.

قال الترمذي: "هكذا رواه عبد السلام بن حرب عن خصيف، وعبد السلام ثقة حافظ. وروى شريك هذا الحديث عن خصيف عن أبي عبيدة عن [أمه] عن عبد الله، وأبو عبيدة لم يسمع من عبد الله".

ما بين المعقوفتين هو الصواب، حيث جاء في المطبوع من (الجامع) للترمذي (عن أبيه ..) وهو خطأ واضح، والتصويب من (السنن الكبرى) للبيهقي (٩٩/٤) ففيها الرواية على الصواب. وزيادة (عن أمه) يظهر أنها من سوء حفظ شريك، حيث إنه موصوف بذلك فتكون زيادته في الاسناد (منكرة). والله أعلم.

وحديث الباب ضعَّفه الإمام النووي في (المجموع) (٣٨٤/٥)، والعلامة أحمد شاكر في (شرحه للمسند) (٤/٦ رقم ٣٩٠٥). وصحح الحديث العلامة الألباني في (صحيح سنن الترمذي) (١٩٤/١ رقم ٥٠٨:٦٢٦)، و (صحيح سنن ابن ماجه) (٣٠٢/١ رقم ١٤٦٠:١٨٠٤) لشواهده كما يستفاد ذلك من (الإرواء) (٢٧١/٣).

وفي الباب من حديث معاذ بن جبل رضي الله عنه مرفوعاً وفيه: (بعثني النبي ﷺ إلى اليمن فأمرني أن آخذ من كل ثلاثين بقرة تبيعاً أو تبيعة، ومن كل أربعين، مُسِنَّة، ومن كل حالم ديناراً أو عدله معافر).

أخرجه أبو داود في (السنن) (ك الزكاة: باب في زكاة السائمة) (٢٣٦/٢ رقم ١٥٧٨) والترمذي في (الجامع) (ك الزكاة: باب ما جاء في زكاة البقر) (١١/٣ رقم ٦٢٣) واللفظ له، والنسائي في (المجتبى) (ك الزكاة: باب زكاة البقر) (٢٦/٥ رقم ٢٤٤٩) وابن ماجه في (السنن) (ك الزكاة: باب صدقة البقر) (٥٧٧/١ رقم ١٨٠٣) وأبو داود الطيالسي في (المسند) (٥٦٧) وعبد الرزاق في (المصنف) (ك الزكاة: باب البقر) (٢١/٤ رقم ٦٨٤١) وابن أبي شيبة في (المصنف) (ك الزكاة: في صدقة البقر ما هي) (١٢٧/٣) وابن خزيمة في (الصحيح) (ك الزكاة: جماع أبواب صدقة المواشي ... : باب صدقة البقر بذكر لفظ مجمل غير مفسر) (١٩/٤ رقم ٢٢٦٨) وابن حبان في (صحيحه) (ك السير: باب الذِّمي والجزية: ذكر الخبر المفسِّر لقوله تعالى ﴿حَتَّىٰ يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَن يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾) (٢٤٤/١١ رقم ٤٨٨٦) والحاكم في (المستدرك) (ك الزكاة: ٣٩٨/١) وابن حزم في (المحلى) (ك الزكاة: زكاة البقر) (١١/٦) كلهم عن الأعمش عن أبي وائل عن مسروق به.

قال أبو داود: "ورواه جرير ويعلى ومعمر وشعبة وأبو عوانة ويحيى بن سعيد عن الأعمش عن أبي وائل عن مسروق، قال يعلى ومعمر عن معاذ مثله". وقال الترمذي: "هذا حديث حسن، وروى بعضهم هذا الحديث عن سفيان عن الأعمش عن أبي وائل عن مسروق أن النبي ﷺ بعث معاذاً إلى اليمن فأمره أن يأخذ، وهذا أصح". وصححه ابن خزيمة وابن حبان. وقال الحاكم: "صحيح على شرط الشيخين و لم يخرجاه". ووافقه الذهبي. وقال الحافظ ابن حجر: "وفي الحكم بصحته نظر؛ لأن مسروقاً لم يلق معاذاً، وإنما حسنه الترمذي لشواهده .." (الفتح) (٣٢٤/٣).

وفي الحكم بلانقطاع نظر، فقد قال الإمام ابن عبد البر عن حديث مسروق هذا: "وقد روى عن معاذ هذا الخبر بإسناد متصل صحيح ثابت .." (التمهيد) (٢٧٥/٢).

وقال الحافظ ابن حزم: "وجدنا حديث مسروق إنما ذكر فيه فعل معاذ باليمن في زكاة البقر، وهو بلا شك قد أدرك معاذاً، وشهد حكمه وعمله المشهور المنتشر، فصار نقله لذلك – ولأنه عن عهد رسول الله ﷺ – نقلاً عن الكافة عن معاذ بلا شك، فوجب القول به" (المحلى) (١٦/٦).

قال ابن القطان: "ولا أقول إن مسروقاً سمع من معاذ، إنما أقول: إنه يجب على أصولهم أن يحكم بحديثه عن معاذ رضي الله عنه بحكم حديث المتعاصرين اللذين لم يعلم انتفاء اللقاء بينهما، فإن الحكم فيه أن يحكم له

٣- باب ما جاء في زكاة الإبل

[٥٩] قال الإمام الطبراني(*):

حدثنا محمد بن النضر الأزدي(١) ثنا معاوية بن عمرو(٢) ثنا زائدة(٣) قال: قلت لخصيف(٤) أحدَّثكم أبو عبيدة بن عبد الله بن مسعود عن أبيه أنَّه قال: (في خمسٍ وعِشْرينَ مِنَ الإبـلِ بِنْتُ مَخَاضٍ(٥)، فإنْ لم يَكُنْ فابنُ لَبونٍ(٦) ذَكَرٍ؟ قال: نَعَم)(٧).

بالاتصال عند الجمهور، وشرط البخاري وابن المديني أن يعلم اجتماعهما ولو مرة واحدة، فهما إذا لم يعلما لقاء أحدهما للآخر لا يقولان في حديث أحدهما عن الآخر منقطع، إنما يقولان: لم يثبت سماع فلان من فلان، فإذن ليس في حديث المتعاصرين إلا رأيان: أحدهما: أنه محمول على الاتصال، والآخر: أن يقال: لم يعلم اتصال بينهما، فأما الثالث: وهو منقطع، فلا». نقله الزيلعي في (نصب الراية) (٣٤٧/٢).

يزاد على ذلك أن مسروق بن الأجدع غير معروف بالتدليس، وهذا مما يزيد قوة القول بالاتصال.

وصححه وحكم باتصاله أيضاً العلامة ابن بطَّال كما في (الفتح) (٣٢٤/٣).

وصححه وحكم باتصاله الألباني في (الإرواء) (٢٦٩/٣ تحت رقم ٧٩٥).

قال الإمام الحافظ ابن عبد البر في (الاستذكار) (١٥٧/٩) ونقله عنه الزيلعي في (النصب) (٣٤٧/٢) والحافظ ابن حجر في (تلخيص الحبير) (١٥٣/٢): «ولا خلاف بين العلماء أن السنة في زكاة البقر على ما في حديث معاذ هذا، وأنه النصاب المجتمع عليه فيها».

وقال أيضاً في (التمهيد) (٢٧٥/٢): «وعلى ذلك مضى جماعة من الخلفاء، ولم يختلف في ذلك العلماء إلا شيء روي عن سعيد بن المسيب وأبي قلابة الزهري وقتادة، ولو ثبت عنهم لم يلتفت إليه؛ لخلاف الفقهاء له من أهل الرأي والأثر بالحجاز والعراق والشام وسائر أمصار المسلمين إلى اليوم، الذي جاء في ذلك عن النبي ﷺ وأصحابه على ما في حديث معاذ هذا». وينظر (المجموع) (٣٨٤/٥).

(*) (المعجم الكبير) (٣٦٩/٩ رقم ٩٥٨٩).

(١) ثقة، تقدمت ترجمته عند ح (٤٧).

(٢) ثقة، تقدمت ترجمته عند ح (١).

(٣) ثقة ثبت، تقدمت ترجمته عند ح (٥).

(٤) صدوق سيء الحفظ، اختلط بأخرة، تقدمت ترجمته عند ح (٢٤).

(٥) قوله (بنت مخاض): قال الحافظ ابن حجر: ((بفتح الميم والمعجمة الخفيفة وآخره معجمة، هي التي أتى عليه حول ودخلت في الثاني وحملت أمها، و الماخض: الحامل، أي دخل وقت حملها وإن لم تحمل)) (فتح الباري) (٣١٩/٣). وينظر: (غريب الحديث) للهروي (٧١/٣) و (النهاية) (٣٠٦/٤).

(٦) قوله (ابن لبون): قال ابن الأثير: «وهما [أي ابن لبون وبنت لبون] من الإبل ما أتى عليه سنتان ودخل في الثالثة، فصارت أمه لبوناً: أي ذات لبن؛ لأنها تكون قد حملت حملاً آخر ووضعته». (النهاية) (٢٢٨/٤).
وينظر: (غريب الحديث) للهروي (٧١/٣) و (فتح الباري) (٣١٩/٣).

(٧) صحيح لغيره.
لم أقف على من أخرجه من هذا الطريق.
قال الهيثمي في (مجمع الزوائد) (٧٨/٣): «رواه الطبراني في الكبير، وأبو عبيدة لم يسمع من أبيه».
لكن أبا عبيدة لم يتفرد بل توبع عليه:

فأخرج ابن أبي شيبة في (المصنف) (ك الزكاة: في زكاة الإبل ما فيها؟) (١٢١/٣) حدثنا عبد السلام عن خصيف عن أبي عبيدة وزياد بن أبي مريم عن عبد الله قالا: (في خمس وعشرين من الإبل بنت مخاض).
وزياد هذا قال عنه الحافظ ابن حجر: «وثقه العجلي». (التقريب) (رقم ٢١١١/ ٣٤٨).
وهو كما قال، (معرفة الثقات) (٣٧٤/١ رقم ٥١٤)، وذكره ابن حبان في (الثقات) (٢٦٠/٤).
ووثقه الذهبي في «الكاشف» (٤١٢/١ رقم ١٧٠٨).
قال البيهقي في (معرفة السنن والآثار) (ك الزكاة: باب كيف فرض الصدقة) (٢٢٤/٣) عن هذه المتابعة: «موقوف منقطع بينهما [أي أبي عبيدة وزياد] وبين عبد الله، وخصيف الجزري غير محتج به».
وفي الباب عن أنس رضي الله عنه أن أبا بكر رضي الله عنه كتب له هذا الكتاب لما وجهه إلى البحري: (بسم الله الرحمن الرحيم، هذه فريضة الصدقة التي فرض رسول الله ﷺ على المسلمين، والتي أمر الله بها رسوله، فمن سئلها من المسلمين على وجهها فليعطها، ومن سئل فوقها فلا يعط:في أربع وعشرين من الإبل فما دونها من الغنم من كل خمس شاة، فإذا بلغت خمساً وعشرين إلى خمس وثلاثين ففيها بنت مخاض أنثى،...).
أخرجه البخاري في (الجامع الصحيح) (ك الزكاة: باب زكاة الغنم) (٣١٧/٣ رقم ١٤٥٤ - فتح) حدثنا محمد بن عبد الله بن المثنى الأنصاري قال حدثني ثمامة بن عبد الله بن أنس أن أنساً حدثه، فذكره.
وأخرج أيضاً في (الجامع الصحيح) من طريق آخر حدثنا محمد بن عبد الله قال حدثني أبي قال حدثني ثمامة أن أنساً رضي الله عنه حدثه أن أبا بكر رضي الله عنه كتب له التي أمر الله ورسوله ﷺ: (ومن بلغت صدقته بنت مخاض وليست عنده، وعنده بنت لبون فإنها تقبل منه ويعطيه المصدق عشرين درهماً أو شاتين؛ فإن لم يكن عنده بنت مخاض على وجهها وعنده ابن لبون فإنه يقبل منه وليس معه شيء).
(ك الزكاة: باب العرض في الزكاة) (٣١٢/٣ رقم ١٤٤٨ - فتح).
وجاء في طريق حماد بن سلمة بأتم من هنا والشاهد منه يطابق لفظ أثر الباب هنا.
أخرجه أبو داود في (السنن) (ك الزكاة: باب في زكاة السائمة) (٢١٤/٢ رقم ٢٥٦٧) والنسائي في (المجتبى) (ك الزكاة: باب زكاة الأبل) (٢٠/٥ رقم ٢٤٤٦) وأحمد في (المسند) (٢٣٢/١ رقم ٧٢) والدار قطني في (السنن) (ك الزكاة: باب زكاة الإبل والغنم) (١١٤/٢-١١٥ رقم ٣) والحاكم في (المستدرك) (ك الزكاة: ٣٩٠/١-٣٩٢) كلهم من طريق حماد بن سلمة قال: أخذت هذا الكتاب من ثمامة بن عبد الله بن أنس بن مالك عن أنس بن مالك: (أن أبا بكر كتب لهم إن هذه فرائض الصدقة التي فرض رسول الله ﷺ على المسلمين ...، ومن سئل فوق ذلك فيما دون خمس وعشرين من الإبل في كل خمس ذود شاة، فإذا بلغت خمساً وعشرين ففيها بنت مخاض إلى خمس وثلاثين، فإن لم تكن بنت مخاض فابن لبون ذكر ...) الحديث طويل.
قال الدارقطني: «إسناده صحيح، وكلهم ثقات». وقال الحاكم: «صحيح على شرط مسلم و لم يخرجاه» ووافقه الذهبي. والحديث صحيح كما قال الأئمة.
وأثر الباب وإن كان موقوفاً إلا أن له حكم الرفع، ذلك «أنه لا يكون مثله رأياً، و إنما هو توقيف ممن أمر بأخذ الزكاة من المؤمنين يطهرهم ويزكيهم بها ﷺ» (التمهيد) (٢٧٣/٢).
فالزكاة عبادة، والأنصبة فيها تابعة لها، بيَّنها نبي الرحمة صلى الله عليه وسلم ليقوم الناس بالقسط، فلا مجال للرأي فيها، والله أعلم.

٧- كِتَابُ الصَّوْمِ

١- بابٌ في ليلةِ القَدْرِ

[٦٠] قال الإمام أبو داود الطيالسي(*):

حدثنا المسعودي[١] عن سعيد بن عمرو بن جعدة[٢] عن أبي عبيدة عن عبدا لله أن رجلاً أتى رسول ا لله ﷺ فسأله عن ليلة القدر؟ فقال: (أَيُّكُمْ يَذْكُرُ لَيْلَةَ صَهْبَاءِ[٣]؟ قال عبد ا لله: أَنَا وا لله بأَبي وأمّي أذكرُها، فإنَّ في يدي لتُميراتٍ أَتَسحَّرُ بِهِنَّ مُسْتَتِرًا بمؤَخرِ رَحْلي مِنَ الفَجْرِ، وذلك حين يَطْلع القَمَر)[٤].

(*) (المسند) (رقم ٣٢٩/ ٤٣).

(١) ثقة اختلط في آخر عمره ببغداد، تقدمت ترجمته عند ح (١)، وسماع أبي داود الطيالسي من المسعودي بعد الاختلاط، لكنه توبع كما سيأتي. (الكواكب النيرات) (ص٢٨٨).

(٢) سعيد بن عمرو بن جعدة بن هبيرة بن المغيرة بن أبي وهب بن عمرو المخزومي الكوفي.

قال الإمام أحمد: «ثقة»، ومثله ابن شاهين.

وقال الإمام ابن معين: «لا بأس به»، وذكره البخاري وابن أبي حاتم في (كتابيهما) و لم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً. وذكره ابن حبان في كتابه (الثقات).

فالرجل ثقة، وا لله أعلم.

(العلل ومعرفة الرجال) للإمام أحمد رواية ابنه عبدا لله (٥/٣ رقم ٣٨٨٦) و (التاريخ) لابن معين رواية الدوري (٢٠٦/٢) و (تاريخ أسماء الثقات) لابن شاهين (رقم ٤٤٥/ ٩٩) و (التاريخ الكبير) (٣/ ٥٠٠ رقم ١٦٦٧) و (الجرح والتعديل) (٤٤/٤ رقم ٢١٢) و (الثقات) لابن حبان (٣٧٠/٦).

وينظر: (الإكمال) للحسيني (٣٤٣/١ رقم ٣١٢) و (ذيل الكاشف) (رقم ٥٣٢/ ١٢٠) و (تعجيل المنفعة) (٥٨٨/١ رقم ٣٨٢).

(٣) قوله (صَهْبَاء): لم أقف على تحرير المراد بليلة الصهباء في هذا الحديث، والذي يظهر – وا لله أعلم – أن المراد منها لا يخرج عن:

اسم وصف يطلق على الحُمْرة من اللون، وقيل اسم لمكان.

وعلى الأول تكون ليلة الصهباء سُمّيت بذلك لمناسبة الوصف إما لأمر يعود إلى النّاقة التي كانت مستقلة تلك الليلة، أو إلى غلبة هذا اللون في السماء على غير العادة.

وأما اسم لمكان، فقد قال ياقوت الحموي: «.. اسم لموضع بينه وبين خيبر روحة، له ذكر في الأخبار». (معجم البلدان) (٤٣٥/٣).

ينظر: (النهاية) (٦٢/٣) و (لسان العرب) (٢٠١٣/٤-٢٠١٤).

(٤) حسن لغيره.

لم يتفرد الإمام الطيالسي بالرواية المسعودي – كما ذكرت آنفاً – بل تابعه أثنان من الرواة ممن أخذ عن

المسعودي قبل اختلاطه، وهما:

١-عمرو بن الهيثم البصري، أبو قطن.

٢- عبد الله بن رجاء البصري.

ينظر (الكواكب النيرات) (ص٢٩٤).

فأخرج رواية الأول، الإمام أحمد في (المسند) (٣٢/٦ رقم ٣٥٦٥) و (٣٤٦/٧ رقم ٤٣٢٦) حدثنا عمرو بن الهيثم أبو قطن به.

وافق أبو قطنٍ هذا الإمام الطيالسي في لفظه إلا في قوله (يطلع) فعنده (طلع)، وفي قوله (القمر) فعنده (القمير) بالتصغير.

وأخرج رواية الثاني، الطبراني في (المعجم الكبير) (١٨٨/١٠ رقم ١٠٢٨٩) حدثنا محمد بن زكريا الفلابي ثنا عبد الله بن رجاء به.

وزاد: (وذلك ليلة سبع و عشرين) فعيَّنها.

والحديث أخرجه الإمام أحمد في (المسند) (٣٠٨/٦ رقم ٣٧٦٤) حدثنا أبو النضر به.

وأبو النضر هو هاشم بن القاسم سمع من المسعودي بعد الاختلاط، كما في (الكواكب) (ص٢٨٨)، لكنه متابع بمن ذكرتهما قبله.

وأخرجه أبو يعلى الموصلي في (المسند) (٢٧٠/٩ رقم٥٣٩٣) حدثنا أبو خيثمة حدثنا يحيى بن أبي بكير به.

وزاد: (وذلك ليلة سبع وعشرين إن شاء الله) فعيَّنها أيضاً كعبد الله بن رجاء.

ويحيى بن أبي بكير أصله كوفي، إلا أنه نزيل بغداد، وسبق في ترجمة المسعودي أن من سمع منه بالكوفة والبصرة فسماعه جيد، وأما ببغداد فلا لاختلاطه، وعليه فلم أجد نصاً يميز رواية يحيى عنه هل كانت قبل أم بعد اختلاطه، لكن على كل حال فيحيى متابع بمن تقدم.

وأخرج الطحاوي في (شرح معاني الآثار) (ك الطلاق: باب الرجل يقول لامرأته أنت طالق ليلة القدر متى يقع الطلاق؟) (٩٣/٣) حدثنا ابن أبي داود قال ثنا الوهبي به مثله.

والوهبي هو أحمد بن خالد بن موسى الوهبي الكندي أبو سعيد. لم أميز روايته عن المسعودي هل كانت قبل أم بعد اختلاطه، لكنه متابع بمن سبق ذكرهما ممن رويا عن المسعودي قبل اختلاطه.

وتصحف اسم سعيد بن عمرو في المطبوع من (شرح معاني الآثار) إلى (سعد بن عمر)، وهو خطأ كما هو ظاهر من مصادر التخريج الأخرى.

وينظر (إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة) للحافظ ابن حجر (٥٣٠/١٠ رقم ١٣٣٥١).

قال الهيثمي في (مجمع الزوائد) (١٧٧/٣-١٧٨): "رواه أحمد وأبو يعلى والطبراني في الكبير وزاد: وذلك ليلة سبع وعشرين، وأبو عبيدة لم يسمع من أبيه".

وذكره الحافظ ابن حجر في (الفتح) (٢٦٤/٤) مع زيادته وسكت عنه، وسكوته إماتصحيح أو تحسين للحديث، كما تقدم النقل عنه سابقاً.

وذكر الحديث أيضاً ولي الدين العراقي في كتابه (شرح الصدر بذكر ليلة القدر) (ص٢٦-٢٧) ثم قال: "والحديث في عدة كتب، لكن لم أر التصريح بليلة سبع وعشرين إلا في معجم الطبراني الكبير فلذلك

اقتصرت على عزوه إليه».

بل جاء التصريح بليلة سبع وعشرين عند أبي يعلى في (المسند) كما تقدم بيانه.

وفي الباب في أن ليلة القدر ليلة سبع وعشرين، عن:

١- أُبيّ بن كعب رضي الله عنه فقد كان يحلف ولا يستثني أنها ليلة سبع وعشرين، فقيل له: بأي شيء تقول ذلك يا أبا المنذر؟ قال: بالعلامة، أو بالآية التي أخبرنا رسول الله ﷺ أنها تطلع يومئذٍ لا شعاع لها.

أخرجه مسلم في (الصحيح) (ك الصيام: باب فضل ليلة القدر ...) (٨٢٨/٢ رقم ٢٢٠(٧٦٢)).

٢-عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: (من كان متحريها، فليتحرَّها ليلة سبع وعشرين، وقال: تحرُّوها ليلة سبع وعشرين، يعني: ليلة القدر).

أخرجه الإمام أحمد في (المسند) (٤٢٦/٨ رقم ٤٨٠٨) حدثنا يزيد بن هارون. واللفظ له.

والطحاوي في (شرح معاني الآثار) (ك الطلاق: باب الرجل يقول لامرأته أنت طالق ليلة القدر متى يقع الطلاق؟) (٩١/٣) من طريق وهب ومن طريق آدم بن أبي إياس مثله.

ثلاثتهم عن شعبة عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر رضي الله عنهما.

وإسناده صحيح.

قال المجد بن تيمية في (المنتقى) (٢٧١/٤ – مع النيل): «رواه أحمد بإسناد صحيح».

وقال ولي الدين العراقي: «إسناد على شرط الشيخين». (شرح الصدر) (ص٣٤).

وسكت عنه الحافظ في (الفتح) (٢٦٤/٤).

وصحح إسناده العلامة أحمد شاكر في (شرحه للمسند) (٢١/٧ رقم ٤٨٠٨).

قال ولي الدين العراقي في (شرح الصدر) (ص٣٤): «الخامس عشر: أنها ليلة سبع وعشري، وهذا عليه جمع كثيرون من الصحابة وغيرهم ..» ثم ذكر بعضاً منهم.

وقال الحافظ ابن حجر في (الفتح) (٢٦٤/٤-٢٦٥): «القول الحادي والعشرون أنها ليلة سبع وعشرين، وهو الجادة من مذهب أحمد ورواية عن أبي حنيفة، وبه جزم أبي بن كعب ...».

ثم نقله عن جملة من الصحابة، وبعض الفقهاء.

وقال أيضاً في (الفتح) (٢٦٥/٤): «القول الخامس والعشرون: أنها في أوتار العشر الأخير، وعليه يدل حديث عائشة وغيرها في الباب، وهو أرجح الأقوال، وصار إليه أبو ثور والمزني وابن خزيمة وجماعة منعلماء المذاهب».

وقال أيضاً قبل حكايته الأقوال في تعين ليلة القدر، (٢٦٢/٤): «وقد اختلف العلماء في ليلة القدر اختلافاً كثيراً، وتحصَّل لنا من مذاهبهم في ذلك أكثر من أربعين قولاً، كما وقع لنا نظير ذلك في ساعة الجمعة، وقد اشتركتا في إخفاء كل منهما ليقع الجدُّ في طلبهما».

٨- كِتَابُ الحَجِّ

١- بابُ الطِّيْبِ عندَ الإِحْرَامِ.

[٦١] قال الإمام علي بن الجعد(*):

أخبرنا شعبة(١) عن منصور(٢) عن أبي عبيدة عن عبد الله قال: ([كُنْتُ أَنْظُرُ وَبِيْصَ(٣) الطِّيبِ في أُصولِ شَعْرِ رَسولِ الله ﷺ وهو مُحْرِمٌ](٤))(٥).

(*) (المسند) (٤٧٩/١ رقم ٩٠٥).

(١) هو ابن الحجاج، ثقة حافظ، تقدمت ترجمته عند ح (٢٧).

(٢) هو ابن المعتمر، ثقة ثبت، تقدمت ترجمته عند ح (٩).

(٣) قوله (وبيص): قال ابن حجر: ((بفتح الواو وكسر الموحَّدة بعدها ياء تحتانية ثم صاد مهملة، هو البريق.
وقال الإسماعيلي: وبيص الطيب تلألؤه، وذلك لعين قائمة لا للريح فقط)).
(فتح الباري) (٣٨١/١-٣٨٢). وينظر: (النهاية) (١٤٦/٥).

(٤) ما بين المعقوفتين هو نص حديث لعائشة رضي الله عنها سابق لحديث ابن مسعود، ولما أورد ابن الجعد حديث ابن مسعود عقبه قال: ((مثله))، أي مثل لفظ حديث عائشة رضي الله عنهما، لذا أثبته ها هنا.

(٥) صحيح لغيره.
لم أقف على من أخرجه من حديث ابن مسعود رضي الله عنه.
والإسناد صحيح جداً إلى أبي عبيدة، وليس للحديث من علة إلا الانقطاع بين أبي عبيدة وأبيه.
وفي الباب عن عائشة رضي الله عنهما قال: (كأني أنظر إلى وبيص الطيب في مفرق النبي ﷺ وهو محرم).
أخرجه البخاري في (الجامع الصحيح) (ك الغسل: باب من تطيب ثم اغتسل وبقي أثر الطيب) (٣٨١/١ رقم ٢٧١ - فتح) واللفظ له، وفي (ك الحج: باب الطيب عند الإحرام ...) (٣٩٦/٣ رقم١٥٣٨ - فتح) و (ك اللباس: باب الفرق) (٣٦١/١٠ رقم ٥٩١٨ - فتح) ومسلم في (الصحيح) (ك الحج: باب الطيب للمحرم عند الإحرام) (٨٤٧/٢و٨٥٠ رقم ٣٩و٤٠و٤٢و٤٥(١١٩٠)) من طرق عن إبراهيم النخعي عن الأسود بن يزيد به.
وقولها (مفرق): ((مكان انقسام الشعر من الجبين إلى دارة وسط الرأس، وهو بفتح الميم وبكسرها، وكذلك الراء تكسر وتفتح)) قاله الحافظ ابن حجر في (فتح الباري) (٣٦١/١٠).

٢- باب في اليَرْبُوع يُصِيْبُه المحرِمُ ما فِدْيَتُه؟

[٦٢] قال الإمام عبد الرزاق الصنعاني(*):

عن ابن عيينة(١) عن عبد الكريم الجزري(٢) عن أبي عبيدة بن عبد الله أن ابن مسعود قال: (في رَجُلٍ طَرَحَ على يَرْبوع(٣) جَوالِقاً(٤) فَقَتَلَه وهو مُحْرِمٌ، حَكَمَ فيه: جَفْراً(٥)، أوْ قال: جَفْرةً)(٦).

(*) (المصنف) (ك المناسك: باب الغزال واليربوع) (٤٠١/٤ رقم ٨٢١٧).

(١) ثقة حافظ فقيه، تقدمت ترجمته عند ح (١١).

(٢) ثقة متقن، تقدمت ترجمته عند ح (١٥).

(٣) قوله (يربوع) قال ابن الأثير: «هذا الحيوان المعروف، وقيل: هو نوع من الفأر».

وقال ابن منظور: «اليربوع: دابة، والأنثى بالهاء ...، الأزهري: واليربوع دويبة فوق الجرذ، الذكر والأنثى فيه سواء ..». (النهاية) (٢٩٥/٥) و (لسان العرب) (١٥٦٩/٣).

(٤) قوله (جُوالِقاً): قال ابن منظور: «بكسر اللام وفتحها، وعاء من الأوعية معروف معرَّب».(اللسان) (٦٦٢/٢).

(٥) قوله (الجفر): قال أبو عبيد: «قال أبو زيد: والجَفْر أيضاً من أولاد المَعْز: ما بلغ أربعة أشهر وفُصل عن أمه».

زاد ابن الأثير عليه: «وأخذ في الرَّعي ... والأنثى جفرة». (غريب الحديث) (٢٩٢/٣) و (النهاية) (٢٧٧/١).

(٦) صحيح.

أخرجه الشافعي في (الأم) (ك الحج: باب في اليربوع) (١٩٣/٢) و – من طريقه – البيهقي في (السنن الكبرى) (ك الحج: باب فدية اليربوع) (١٨٤/٥) وفي (معرفة السنن والآثار) (ك المناسك: باب اليربوع) (١٨٨/٤ رقم ٣١٦٢) من طريق ابن عيينة به.

وأبو عبيدة لم يتفرد، تابعه عليه مجاهد بن جبر (رحمه الله) بلفظ: (إن ابن مسعود حكم في اليربوع بجفر أو جفرة). أخرجه البيهقي في (السنن الكبرى) (ك الحج: باب فدية اليربوع) (١٨٤/٥) وفي (معرفة السنن والآثار) (ك المناسك: باب اليربوع) (١٨٨/٤ رقم ٣١٦٣) من طريق الشافعي أخبرنا ابن عيينة عن ابن أبي نجيح عن مجاهد أن ابن مسعود. الأثر.

الإسناد رجاله كلهم ثقات، وليس هناك مانع من القول بصحته إلا ما قاله بعض الحفاظ من أن رواية مجاهد عن ابن مسعود مرسلة، قاله أبو زرعة كما في (المراسيل) لابن أبي حاتم (رقم ٣٦١/ ١٦٢).

لذا قال الإمام البيهقي عقب روايته الأثر من طريق أبي عبيدة ومجاهد، في (السنن الكبرى): «وهاتان الروايتان عن ابن مسعود رضي الله عنه مرسلتان، إحداهما تؤكد الأخرى».

أي تقوي كل واحدة منهما الأخرى.

والروايتان ذكرهما ابن حجر في (التلخيص) (٢٨٤/٢) وسكت عنهما.

وفي الباب عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قضى في اليربوع بجفرة.

أخرجه الشافعي في (الأم) (ك الحج: باب في اليربوع) (١٩٣/٢) وعبد الرزاق في (المصنف) (ك المناسك: باب في الغزال واليربوع) (٤٠١/٤ رقم ٨٢١٦) و البيهقي في (السنن الكبرى) (ك الحج: باب فدية اليربوع) (١٨٤/٥) وأيضاً – من طريق الشافعي – في (معرفة السنن والآثار) (ك المناسك: باب اليربوع) (١٨٨/٤رقم ٣١٦١)

فرواه الشافعي من طريق مالك وابن عيينة.

٣- باب بَيْض النَّعَام يُصِيْبُه المُحْرِمُ

[٦٣] قال الإمام عبد الرزاق الصنعاني(*):

عن عبد الله بن محرر(١) عن قتادة(٢) قال: كتب أبو مليح بن أسامة(٣) إلى أبي عبيدة بن عبد الله يسأَلُهُ عَنْ بَيْضِ النَّعام يُصِيْبُه المُحْرِمُ؟ فكتب إليه أبو عبيدة أنَّ عبد الله بن مسعود كان يقول: (فيه صِيَامُ يَوْمٍ، أوْ إِطْعَامُ مِسْكِيْنٍ)(٤).

وعبد الرزاق من طريق مالك ومعمر.

والبيهقي في (السنن الكبرى) من طريق أيوب.

أربعتهم عن أبي الزبير عن جابر به.

ولولا عنعنة أبي الزبير لصح الإسناد إلى عمر رضي الله عنه، فهو مدلس من الثالثة، كما قال الحافظ ابن حجر في (مراتب المدلسين) (رقم ١٠١/ ١٥١).

لكن روايته مقبولة في الشواهد والمتابعات، وتعتبر شاهداً قوياً لأثر ابن مسعود رضي الله عنه.

قال الإمام الشافعي (رحمه الله) بعد روايته للآثار في فدية اليربوع وأنها (جفر أو جفرة) قال: «وبهذا كله نأخذ». (الأم) (١٩٣/٢).

(*) (المصنف) (ك المناسك: باب بيض النعام) (٤٢٠/٤ رقم ٨٢٩٣).

(١) عبد الله بن محرر، بمهملات، الجزري الحراني، القاضي.

قال عمرو بن علي وأبو حاتم وعلي بن الحسين بن الجنيد والدار قطني والنسائي: متروك الحديث. زاد أبو حاتم: «منكر الحديث، ضعيف الحديث، ترك حديثه عبد الله بن المبارك». وقال النسائي مرة: «ليس بثقة، ولا يكتب حديثه». قال الجوزجاني: «هالك». قال الإمام أحمد: «ترك الناس حديثه». وقال أبو زرعة: «ضعيف الحديث، وامتنع عن قراءة حديثه، وضربنا عليه». وقال ابن معين مرة: «ليس بثقة»، ومرة: «ضعيف»، و مرة: «ليس بشيء». وقال البخاري: «منكر الحديث»، وقال أبو نعيم الأصبهاني: «عن قتادة يروي عنه المناكير». وقال هلال بن العلاء الرقي: «ذكروا أنه مات في خلافة أبي جعفر وهو منكر الحديث، حدَّث عن الزهري وقتادة ويزيد بن الأصم بأحديث مناكير». وقال ابن حبان: «كان من خيار عباد الله، إلا أنه كان يكذب ولا يعلم، ويقلب الأسانيد ولا يفهم». قال ابن حجر: «متروك»، وهو المناسب لحاله وموافق لكلام أغلب الأئمة.

(الجرح والتعديل) (١٧٦/٥ رقم ٨٢٤) و (التاريخ الكبير) (٢١٢/٥ رقم ٦٨١) و (الضعفاء والمتروكين) للنسائي (رقم ٣٣٢/ ٢٩٥) و (السنن) للدار قطني (٧٦/١) و (المجروحين) لابن حبان (٢٣/٢) و (الكامل) لابن عدي (١٤٥١/٤) و (الضعفاء) لأبي نعيم الأصبهاني (رقم ١١٨/ ١٠١) و (الميزان) (٥٠٠/٢ رقم ٤٥٩١) و (تهذيب الكمال) (٢٩/١٦ رقم ٣٥٢٣) و (تهذيب التهذيب) (٣٨٩/٥) و (التقريب) (رقم ٣٥٩٨/ ٥٤٠).

(٢) هو ابن دعامة السدوسي، ثقة ثبت وصف بالتدليس، وعدّه ابن حجر من أهل المرتبة الثالثة من المدلسين، كما تقدم في ترجمته عند ح (١).

(٣) أبو المليح بن أسامة بن عمير، أو عامر بن عمير بن حنيف بن ناجية الهذلي، اسمه عامر، وقيل زيد، وقيل: زياد، ثقة، (ت ٩٨هـ) وقيل (١٠٨هـ) وقيل بعد ذلك. (التقريب) (رقم ٨٤٥٦/ ١٢١٠).

(٤) منكر سنداً، صحيح متناً.

تابع ابن محرر عليه حماد بن سلمة، فيما ذكره ابن حزم في (المحلى) (ك الحج: المسألة رقم ٨٨٠) (٢٣٤/٧) عن قتادة به مثله.

واختلف فيه على قتادة:

فرواه ابن محرر وحماد بن سلمة عنه بإثبات أبي المليح بينه وبين أبي عبيدة، كما سبق.

وخالفهما سعيد بن أبي عروبة، فرواه عن قتادة عن لاحق بن حميد عن أبي عبيدة به مثله. فجعله عن لاحق.

أخرجه ابن أبي شيبة في (المصنف)(ك الحج: في المحرم يصيب بيض النعام) (١٤/٤) نا عبدة، عن سعيد به مثله.

وعبدة هو ابن سليمان الكلابي، ثقة ثبت، ولاحق بن حميد هو السدوسي، ثقة أيضاً.

وخالف الثلاثة سعيد بن بشير الشامي و أبان بن يزيد، فروياه عن قتادة عن أبي عبيدة به مثله. فأسقطوا الواسطة بين قتادة وأبي عبيدة.

أخرجه الشافعي في (الأم) (ك الحج: باب بيض النعامة يصيبه المحرم) (١٩١/٢) ومن طريقه البيهقي في (السنن الكبرى) (ك الحج: باب بيض النعامة يصيبها المحرم) (٢٠٨/٥) وفي (معرفة السنن والآثار) (ك المناسك: باب بيضة النعامة وغيرها يصيب المحرم) (٢٢٥/٤ رقم ٣٢٢٣) من طريق سعيد بن بشير به.

وأخرج البخاري في (التاريخ الكبير) (٥٢/٩ ترجمة رقم ٤٤٧) تعليقاً مجزوماً به عن شيخه مسلم بن إبراهيم عن أبان به.

والصواب في الروايات السابقة، رواية سعيد بن أبي عروبة بإثبات لا حق بن حميد بين قتادة وأبي عبيدة، ذلك أن مخالفة من سبق ذكرهم لا تقوى على مخالفة رواية سعيد.

والسبب أن سعيد بن أبي عروبة من أثبت الحفاظ في قتادة، بل أطلق ابن معين بأنه أثبت أصحاب قتادة، وفيمن خالفه من ضُعِّف في قتادة، وبعضهم ضعيف في نفسه، وآخر وإن كان ثقة إلا أنه إن تعارضت روايته مع رواية سعيد قُدِّم سعيد لأنه أثبت وأحفظ.

قال البرديجي: «... وإذا روى حماد بن سلمة وهمام وأبان ونحوهم من الشيوخ عن قتادة عن أنس عن النبي ﷺ، وخالف سعيد أو هشام أو شعبة فإن القول قول هشام وسعيد وشعبة على الانفراد ...» (شرح علل الترمذي) (٦٩٥٤/٢).

قال ابن رجب شارحاً لكلام البرديجي: «قلت مراده أن الحفاظ من أصحاب قتادة ثلاثة: شعبة، وسعيد وهشام، والشيوخ من أصحابه مثل حماد بن سلمة، وهمام وأبان ونحوهم ... وأما الشيوخ فإذا روى أحدهم حديثاً وخالفه واحد من الحفاظ الثلاثة فالقول قول ذلك الحافظ، فإذا اتفق الشيوخ الثلاثة على حديث وخالفهم الحفاظ الثلاثة أو أحدهم، توقف عن الحديث ...». (شرح العلل) (٦٩٦/٢).

وقال ابن رجب (رحمه الله): «وذكر مسلم في كتاب "التمييز" أن حماد بن سلمة عندهم يخطئ في حديث قتادة كثيراً» (شرح العلل) (٦٩٨/٢). ولم أجد النص في المطبوع من كتاب "التمييز".

وقال ابن نمير في سعيد بن بشير الأزدي الشامي: «منكر الحديث، ليس بشيء، ليس بقوي الحديث، يروي عن قتادة المنكرات» (الجرح والتعديل) (٦/٤ رقم ٢٠). وقال ابن حبان فيه: «وكان رديء الحفظ فاحش الخطأ، يروي عن قتادة ما لا يتابع عليه ...». (المجروحين) (٣٩١/١).

ووثقه بعض العلماء ووصفه بالصدق والحفظ، كشعبة وغيره، وهو مع ذلك روايته عن قتادة خاصة متكلّم فيها، فلا تقوى روايته على مخالفة من هو أثبت منه وأحفظ لحديث قتادة وهو سعيد بن أبي عروبة.

فتبين مما تقدم ما يلي:

١- أن رواية حماد بن سلمة وابن محرر، منكرة، لضعف ابن محرر الشديد، ولأن حماد يخطئ كثيراً في حديثه قتادة، وكونه من الشيوخ عن قتادة هذا لا ينفي الخطأ عنه.

٢- أن رواية أبان وسعيد بن بشير شاذة لإسقاط لا حق بن حميد، ذلك أن أبان وإن كان ثقة، إلا أنه خالف من هو أوثق منه وأحفظ في حديث قتادة وهو سعيد بن أبي عروبة المُثبت للاحق.

وسعيد بن بشير لو سلم القول بأنه صدوق، إلا أنه في قتادة متكلم فيه، فلا تقوى مخالفته لمن هو أثبت منه في قتادة.

فظهر بذلك أن المحفوظ رواية ابن أبي عروبة، إلا أن فيها عنعنة قتادة وهو مدلس كما سبق.

وفي الباب عن أبي موسى الأشعري رضي ا لله عنه مثله.

أخرجه الشافعي في (الأم) (ك الحج: باب بيض النعامة يصيبه المحرم) (١٩١/٢) وعنه البيهقي في (السنن الكبرى) (ك الحج: باب بيض النعامة يضيبها المحرم) (٢٠٨/٥) وفي (معرفة السنن والآثار) (كالمناسك: باب بيضة النعامة وغيرها يصيب المحرم) (٢٢٣/٤ رقم ٣٢٢٢).

أخبرنا سعيد بن سالم عن سعيد بن بشير عن قتادة عن عبد ا لله بن الحصين به.

والإسناد لم يخلو من الكلام، فسعيد بن بشير مع كونه صدوقاً إلا أن في روايته عن قتادة شيء، كما تقدم بيانه.

وفيه عنعنة قتادة، وهو مدلس كما سبق.

وعبد ا لله بن الحصين. هكذا ورد في (الأم) و (المعرفة) مكبراً، وفي (السنن الكبرى) (عبيد ا لله) مصغراً.

وهو عبيد ا لله بن عبد ا لله بن الحصين الأنصاري، قال المزي: ''وقد ينسب إلى جده، وقيل عبد ا لله بن عبدا لله، قال البخاري: لا يصح''. (تهذيب الكمال) (٧٢/١٩ رقم ٣٦٥٢). وثقه أبو زرعة، وذكره ابن حبان في (الثقات). ووثقه الذهبي. وقال ابن حجر: ''فيه لين''.

والأظهر أنه ثقة، ولعل الحافظ ابن حجر قال فيه ما قال بناءً على قول الإمام البخاري ''في حديثه نظر''، وعند النظر يظهر أن الإمام البخاري إنما أراد بذلك حديثاً معيناً، لا عموم أحاديث الرجل، وبيانه: أن الإمام العقيلي في كتابه (الضعفاء) (١٢٢/٣ رقم ١١٠٤) أسند كلمة البخاري (رحمه ا لله) ثم أعقبها بقوله: ''وهذا الحديث حدثناه محمد بن إسماعيل ...'' فذكره. وهو من حديث جابر بن عبد ا لله رضي ا لله عنه في صفة وضوء النبي ﷺ، ثم قال عقبه: ''وقد روي في صفة وضوء رسول ا لله ﷺ أحاديث جياد عن عثمان وعلي، وغيره، ثابتة الألفاظ بغير هذه الألفاظ''.

فهو أعلّه بالمخالفة لبعض الأحاديث الصحيحة في صفة وضوء النبي ﷺ، فدل ذلك على أن النظر الواقع في حديثه بالنسبة لقول البخاري إنما هو لحديث مخصوص، لا كل أحاديثه. وا لله أعلم

(الجرح والتعديل) (٣٢١/٥ رقم ١٥٢٥) و (الثقات) (٧٠/٥) و (الكاشف) (٦٨٢/١ رقم ٣٥٦١) و (التقريب) (رقم ٤٣٣٧/ ٦٤٠).

وأثر أبي موسى يصلح في الشواهد والمتابعات، وا لله أعلم.

[٦٤] قال الإمام عبد الرزاق الصنعاني(*):

عن أبي حنيفة(١) عن خصيف(٢) عن أبي عبيدة عن عبد الله عن ابن مسعود قال: (في بَيْضِ النَّعَامِ يُصِيبُه المُحْرِمُ، قِيْمَتُه)(٣).

(*) (المصنف) (ك المناسك: باب بيض النعام) (٤/٤٢٣ رقم ٨٣٠٣).

(١) هو النعمان بن ثابت الكوفي، أبو حنيفة الإمام، يقال: أصلهم من فارس، ويقال: مولى بني تيم، فقيه مشهور، (ت ١٥٠هـ) على الصحيح، وله (٧٠سنة).

(التقريب) (رقم ٧٢٠٣/ ١٠٠٤). وينظر (الكاشف) (٢/٣٢٢ رقم ٥٨٤٥).

(٢) خصيف بن عبد الرحمن، صدوق سيء الحفظ، خلط بأخرة، تقدمت ترجمته عند ح (٢٤).

(٣) حسن لغيره.

أخرجه طلحة بن محمد والحسين بن خسرو في (مسنديهما) من طرق عن أبي حنيفة به نحوه.

كما في (جامع مسانيد أبي حنيفة) للخوارزمي (١/٥٥٦).

ولم يتفرد الإمام أبو حنيفة به، بل توبع عليه:

١- محمد بن فضيل عن خصيف.

أخرجه ابن أبي شيبة في (المصنف) (ك الحج: في المحرم يصيب بيض النعام) (٤/١٢) عنه به نحوه.

وابن فضيل الضبي ثقة، تقدمت ترجمته عند ح (٣٣).

٢- أبو خيثمة عن خصيف.

أخرجه البيهقي في (السنن الكبرى) (ك الحج: باب بيض النعامة يصيبها المحرم) (٥/٢٠٨) من طريق أبي النضر ثنا أبو خيثمة به نحوه.

وأبو خيثمة هذا هو زهير بن معاوية بن خديج الجعفي الكوفي،ثقة ثبت،تقدمت ترجمته في التعليق على ح(١٧).

٣- وكيع بن الجراح عن خصيف.

ذكره ابن حزم في (المحلى) (ك الحج: المسألة رقم ٨٨٠) (٧/٢٣٤).

ومدار الروايات على خصيف، وسبق بيان حاله، وضعف الأثر الشيخ الألباني في (الإرواء) (٤/٢١٥ تحت رقم ١٠٢٩) بعد ما أشار إليه قال: «أخرجه البيهقي وغيره بسندٍ ضعيف».

وفي الباب عن عمر بن الخطاب وابن عباس رضي الله عنهما.

فأثر عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

أخرجه عبد الرزاق في (المصنف) (ك المناسك: باب بيض النعام) (٤/٤٢١ رقم ٨٢٩٦) وابن أبي شيبة في (المصنف) (كالحج: في المحرم يصيب بيض النَّعام) (٤/١٣) من طريقين عن الأعمش عن إبراهيم به.

ولفظه عند عبد الرزاق (حكم في بيض النعام يصيبه المحرم قيمته). ولفظ ابن أبي شيبة نحوه.

«و إبراهيم النخعي عن عمر مرسل» قاله أبو حاتم، يقصد منقطع. (المراسيل) لابن أبي حاتم (رقم ١/ ١٨).

وضُعِّف بسبب انقطاعه المذكور، كما في (نصب الراية) (٣/١٣٥) و (الإرواء) (٤/٢١٥ تحت رقم ١٠٢٩).

وهذا الانقطاع يتقوى بما سبق من أثر ابن مسعود، وبما يأتي عن ابن عباس.

وأثر ابن عباس رضي الله عنهما.

أخرجه عبد الرزاق في (المصنف) (ك المناسك: باب بيض النعام) (٤/٤٢١ رقم ٨٢٩٤) عن الثوري عن عبد الكريم الجزري عن عكرمة عن ابن عباس قال: (في بيض النعام يصيبه المحرم: ثمنه).وإسناده صحيح.

قال في (الإرواء) (٤/٢١٥ رقم ١٠٢٩): «هذا سند موقوف صحيح على شرط الشيخين».

٤- باب ما يُشْتَرطُ في الأُضْحِيَة

[٦٥] قال الإمام علي بن الجعد(*):

أخبرنا شعبة(١) عن عمرو بن مرة(٢) قال: سمعت أبا عبيدة يقول: (كَانَ عبدُ اللهِ يقولُ: سَلِيْمَة العَيْنِ والأُذُنِ. يعني الأُضْحِية)(٣).

(*) (المسند) (٢٩٤/١ رقم١١١).

(١) هو ابن الحجاج، ثقة إمام، تقدمت ترجمته عند ح (٢٧).

(٢) ثقة عابد، تقدمت ترجمته عند ح (١٣).

(٣) صحيح.

لم أقف على من أخرجه من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

وفي الباب عن علي رضي الله عنه مرفوعاً قال:

(أَمَرَنا رسول الله ﷺ أن نستشرف العَيْنَ والأُذُنَ).

أخرجه الإمام أحمد في (المسند) (١٣٦/٢رقم٧٣٢) واللفظ له، و (١٣٧/٦ رقم٧٣٣٣) مطولاً، والترمذي في (الجامع) (ك الأضاحي: باب في الضَّحيَّة بعضباء القرْن والأذن) (٩٠/٤ رقم١٥٠٣) والنسائي في (المجتبى) (ك الضحايا: الشرقاء: وهي مشقوقةالأذن) (٢٤٨/٧ رقم٤٣٨٨) وابن ماجه في (السنن) (ك الأضاحي: باب ما يكره أن يضحى به) (١٠٥٠/٢ رقم٣١٤٣) وأبو يعلى الموصلي في (المسند) (١٦٩/١و٤٥٦ رقم٣٣٣و٦١٥) وابن خزيمة في (الصحيح) (ك المناسك: باب النهي عن ذبح ذات النقص في العيون والآذان في الهدي والأضاحي ...) (٢٩٣/٤رقم٢٩١٤) والطحاوي في (شرح معاني الآثار) (ك الصيد والذبائح والأضاحي: باب العيوب التي لا يجوز الهدايا والضحايا إذا كانت بها) (١٦٩/٤) وابن حبان في (الصحيح) (ك الأضحية: ذكر الزجر عن أن يضحِّي المرء بأربعة أنواع من الضحايا) (٢٤٢/١٣ رقم٥٩٢٠-الإحسان) كلهم من طرق عن سلمة بن كهيل عن حجَيَّة بن عدي عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

قال الترمذي: ((حسن صحيح)). وصححه ابن خزيمة وابن حبان. وصححه أحمد شاكر في (شرحه للمسند) (١٠٢/٢ رقم٧٣٢). وفي (صحيح سنن ابن ماجه) (٢٠٢/٢ رقم٢٥٤٤-٣١٤٣) وقال الشيخ الألباني: ((حسن صحيح)). وينظر (الإرواء) (٣٦٢/٤).

وحجيَّة بن عدي هو الكندي، قال فيه أبو حاتم: ((شيخ لا يحتج بحديثه، شبيه بالمجهول ...)).

ووثقه العجلي. وذكره ابن حبان في (الثقات). وقال الذهبي: ((صدوق إن شاء الله ...)). قال ابن حجر: ((صدوق يخطئ)). فالرجل لا ينزل حديثه عن درجة الحسن، لما تقدَّم من توثيق بعض الأئمة، ولتصحيح حديثه من بعضهم ممن سبق ذكرهم.

(الجرح والتعديل) (٣١٤/٣ رقم١٤٠٠) و (معرفة الثقات) (٢٨٨/١ رقم٢٧٥) و (الثقات) (١٨٦/٤) و (ميزان الاعتدال) (٤٦٦/١ رقم١٧٥٩) و (التقريب) (رقم١١٥٩: ٢٢٦).

قال البغوي في (شرح السنة) (٣٣٧/٤): ((قوله: ((نستشرف العين والأذن)) معناه: الصحة والعظم، وقيل: نتأمل سلامتهما من آفة بهما، كالعور والجدع، يقال: استكففت الشيء، واستشرفته، كلاهما أن تضع يدك على حاجبك كالذي يستظل من الشمس حتى يستبين الشيء)).

٥- باب ما للمُحْرِم قتله مِنْ دَوَابِّ البَرِّ في الحلِّ والحَرَمِ.

[٦٦] قال الإمام أحمد بن حنبل(*):

حدثنا يحيى[(١)] عن ابن جريج[(٢)] قال: أخبرني أبو الزبير[(٣)] أن مجاهداً[(٤)] أخبره، أن أبا عبيدة أخبره عن أبيه، قال: كُنَّا جُلُوساً في مسجدِ الخَيْفِ ليلةَ عرفةَ التي قَبْلَ يوم عَرَفَـةَ، إذْ سمعنا حِسَّ الحيَّةِ، فقال رسول الله ﷺ: (اقْتلوه)، قال: فقُمْنا، قال: فَدَخَلَتْ شقَّ جُحْرٍ[(٥)]، فأُتِيَ بِسَعْفَةٍ[(٦)] فأَضْرَمَ[(٧)] فيها ناراً، وأخَذْنا عوداً، فَقَلَعْنا عنها بَعْضَ الجُحْـرِ، فلم نَجدْها، فقال رسول الله ﷺ: (دَعُوها، وَقَاها اللهُ شَرَّكم، كما وَقَاكم شرَّها)[(٨)].

(*) (المسند) (٦/١٦٠-١٦١رقم٣٦٤٩).

(١) يحيى بن سعيد بن فرُّوخ، بفتح الفاء وتشديد الراء المضمومة وسكون الواو ثم معجمة، التميمي، أبو سعيد القطّان البصري، ثقة متقن حافظ إمام قدوة، (ت١٩٨هـ) وله (٧٨سنة). (التقريب) (رقم٧٦٠٧/ ١٠٥٥).

(٢) عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج الأموي مولاهم، المكي، ثقة فقيه فاضل، وكان يدلس ويرسل، (ت١٥٠هـ) وقيل بعدها، وقد جاوز السبعين. (التقريب) (رقم٤٢٢١/ ٦٢٤).

وعدَّه الحافظ ابن حجر من أهل المرتبة الثالثة من المدلسين، كما في (تعريف أهل التقديس) (رقم٨٣/ ١٤١).

(٣) ثقة، مدلس من الثالثة، كما تقدمت في ترجمته عند ح (٣٨).

(٤) مجاهد بن جَبْر، بفتح الجيم وسكون الموحدة، أبو الحجاج المخزومي مولاهم، المكي، ثقة إمام في التفسير وفي العلم، (ت١٠١ أو ١٠٢ أو ١٠٣ أو ١٠٤هـ) وله (٨٣)سنة. (التقريب) (رقم٦٥٢٣/ ٩٢١).

(٥) قوله (الجُحْر): بالضم، كلُّ شيءٍ تحفرهُ الهوامُّ والسباع لأَنْفُسِها، والجمعُ أَجْحارٌ وجِحَرَةٌ. يقال: أجْحَرْتُهُ أي ألجأته إلى أن دخل جُحْرَه. (اللسان) (١/٥٤٨) بتصرف.

(٦) قوله (بسَعَفَةٍ): السَّعف بالتحريك، وهي أغصان النخيل، وأكثر ما يقال إذا يبست، وإذا كانت رطبة فهي الشَّطْبَةُ. ينظر (النهاية) (٢/٣٦٨) و (لسان العرب) (٤/٢٠١٧).

(٧) قوله (فأضْرَمَ): أوقدها، والضَّرَمةُ بالتحريك هي النّار، والضِّرَامُ: لهبُ النار. (النهاية) بتصرف (٣/٨٦).

(٨) صحيح لغيره.

أخرجه النسائي في (المجتبى) (ك المناسك: قتل الحية في الحرم) (٥/٢٢٩ رقم٢٨٨٤) والأزرقي في (أخبار مكة) (ما يقتل من دواب الحرم وما رخص فيه) (٢/١٤٩) وأبو يعلى في (المسند) (٨/٤١٨ رقم٥٠٠١) والفاكهي في (أخبار مكة) (٣/٣٩٦ رقم٢٢٨٩) و الطبراني في (الكبير) (١٠/١٤٦ رقم١٠١٥٧) وأبو نعيم في (الحلية) (٤/٢٠٧) و البيهقي في (السنن الكبرى) (ك الحج: باب ما للمحرم قتله من دواب البر في الحل والحرم) (٥/٢١٠) كلهم من طرق عن ابن جريج به. بعضهم مثله وبعضهم نحوه.

وقد أُمن تدليس ابن جريج وأبي الزبير لتصريحهما بالتحديث. ولم يتفرد أبو عبيدة به عن عبد الله،بل توبع من:

١- الأسود النخعي عن عبد الله مرفوعاً.

بلفظ: (بينما نحن مع النبي ﷺ في غار بمنى إذ نزل عليه ﴿والمُرْسَلاتِ﴾ وإنّه ليتلوها وإني لأتلقاها من فيه، وإنّ فاه لرطب بها، إذ وثبت علينا حيّة فقال النبي ﷺ: اقتلوها، فابتدرناها فذهبت، فقال النبي ﷺ: وقيت شركم كما وقيتم شرّها).

أخرجه البخاري في (الجامع الصحيح) (ك جزاء الصيد: باب ما يقتل المحرم من الدواب) (٣٥/٤ رقم ١٨٣٠-فتح) واللفظ له، وفي (ك التفسير: باب ﴿هَذَا يَوْمُ لَا يَنطِقُونَ﴾) (٦٨٨/٨ رقم٤٩٣٤-فتح) ومسلم في (الصحيح) (ك السلام: باب قتل الحيات وغيرها) (١٧٥٥/٤ رقم٢٢٣٤- مختصراً) كلاهما من طريق عمر بن حفص بن غياث عن أبيه، حدثنا الأعمش حدثنا إبراهيم عن الأسود به.

قال الحافظ ابن حجر في (الفتح) (٤٠/٤): "قوله (في غار بمنى) وقع عند الإسماعيلي من طريق ابن نمير عن حفص بن غياث أن ذلك كان ليلة عرفة، وبذلك يتم الاحتجاج به على مقصود الباب من جواز قتل الحية للمحرم، كما دل قوله (بمنى) على أن ذلك كان في الحرم، وعرف بذلك الرد على من قال: ليس في حديث عبد الله ما يدل على أنه أمر بقتل الحية في حال الإحرام لاحتمال ذلك بعد طواف الإفاضة ...".

٢- علقمة عن عبد الله مرفوعاً.

بلفظ: (كنا مع رسول الله ﷺ وأُنزلت عليه ﴿والمُرْسَلاتِ﴾ وإنا لنتلقاها من فِيْهِ، فخرجت حية فابتدرناها، فسبقتنا فدخلت جحرها، فقال رسول الله ﷺ: وقيت شرّكم كما وقيتم شرّها).

أخرجه البخاري في (الجامع الصحيح) (ك التفسير: سورة والمرسلات) (٦٨٥/٨ رقم٤٩٣٠- فتح) حدثنا محمود حدثنا عبيد الله عن إسرائيل عن منصور عن إبراهيم عن علقمة به.

٣- زر بن حبيش عن عبد الله مرفوعاً.

بلفظ: (كنا مع رسول الله ﷺ في غار. فنزلت عليه ﴿والمُرْسَلاتِ عُرْفًا﴾ فأخذتها من فيه، وإنّ فاه لرطب بها، فما أدري أبها تختم ﴿فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَهُ يُؤْمِنُونَ﴾ أو ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ارْكَعُوا لَا يَرْكَعُونَ﴾ قال: وأفلتت حية في جُحرٍ، فقال: وقيتم شرّها، ووقيت شركم).

قال عبد الرزاق: فأما ابن جريج فقال: كان ذلك بمنى.

أخرجه عبد الرزاق في (المصنف) (ك المناسك: باب ما يقتل في الحرم وما يكره قتله) (٤٤٥/٤ رقم٨٣٨٩) واللفظ له و الحميدي في (المسند) (٦٠/١ رقم١٠٦)، وأحمد في (المسند) (٤٥/٦ رقم٣٥٧٤) كلاهم عن سفيان بن عيينة عن عاصم بن أبي النجود عن زر به.

٩- كِتَابُ البُيُوْعِ

١- بابُ اختلافِ المتَبَايِعَيْنِ في الثّمَنِ

[٦٧] قال الإمام أحمد بن حنبل(*):

حدثني محمد بن إدريس الشافعي[(١)] أخبرنا سعيد بن سالم، يعني القدّاح[(٢)]، أخبرنا ابن جريج[(٣)] أنَّ إسماعيل بن أمية[(٤)] أخبره عن عبد الملك بن عمير[(٥)] أنَّه قال: حَضَرْتُ أبا

(*) (المسند) (٧/٤٠٤ رقم٤٤٤٢).

(١) ثقة إمام، تقدمت ترجمته عند ح (١٩).

(٢) سعيد بن سالم القدّاح، أبو عثمان المكي، أصله من خراسان أو الكوفي. وثقه ابن معين مرة، ومرة قال: ليس به بأس. وقال عثمان: ((ليس بذاك في الحديث)). وقال أبو زرعة: ((هو عندي إلى الصدّق ما هو)). وقال أبو حاتم: ((محلُّه الصدق)). وقال أبو داود: ((صدوق، يذهب إلى الإرجاء)). وقال النسائي: ((ليس به بأس)). وقال ابن عدي: ((حسن الحديث، وأحاديثه مستقيمة، ورأيت الشافعي كثير الرواية عنه، كتب عنه بمكة عن ابن جريج، والقاسم بن معن وغيرهما، وهو عندي صدوق، لا بأس به، مقبول الحديث)). قال ابن حجر: ((صدوق يهم، ورمي بالإرجاء، وكان فقيهاً)).

فالرجل حسن الحديث كما قال ابن عدي (رحمه الله).

(تاريخ ابن معين) الدوري (٢/٢٠٠) و (سؤالات ابن الجنيد) (رقم١٠٣: ٢٩٨) و (الجرح والتعديل) (٤/٣١ رقم١٢٨) و (الكامل) (٣/١٢٣٣) و (الكاشف) (١/٤٣٦ رقم١٨٩٢) (الميزان) (٢/١٣٩ رقم٣١٨٦) و (التقريب) (رقم٢٣٢٨: ٣٧٩).

(٣) ثقة فاضل، مدلس من الثالثة، تقدمت ترجمته عند ح (٦٦).

(٤) إسماعيل بن أمية بن عمرو بن سعيد بن العاص بن سعيد بن العاص بن أمية الأموي، ثقة ثبت، (ت١٤٤هـ وقيل قبلها. (التقريب) (رقم٤٢٩/١٣٧).

(٥) عبد الملك بن عمير. اختلف في تسمية والده، فسماه القدّاح والطائفي بـ (عمير) بالياء والراء.

وخالفهما: هشام بن يوسف وحجاج الأعور فسمياه بـ (عُبيدة) بالباء ثم الياء بعدها دال ثم تاء مربوطة. أو (عُبيد) بالباء ثم ياء ثم دال.

ولا شك أن هشام بن يوسف والأعور أتقن وأثبت ممن خالفهما (الطائفي والقدّاح)، لذا رجح هذه التسمية الإمام أحمد بن حنبل والبيهقي، وجزم بها الإمام المزي والذهبي وابن حجر، وهو ظاهر صنيع البخاري حيث قال في (التاريخ الكبير) (٥/٤٢٤: ((عبد الملك بن عبيد عن بعض ولد عبد الله بن مسعود عن ابن مسعود رضي الله عنه، روى عنه إسماعيل بن أمية، مرسل)). ولم يسم ولد عبد الله بن مسعود.

ومثله قال أبو حاتم فيما نقله عنه ابنه في (الجرح والتعديل) (٥/٣٥٩ رقم١٦٩٣)، دون قوله (مرسل).

وقال الإمام البيهقي في (معرفة السنن) (ك البيوع: باب اختلاف المتابيعين) (٤/٣٧٠)، بعد روايته لحديث الباب من طريق الإمام أحمد، وأسند بعده كلام الإمام أحمد في تسمية والد عبدالملك : ((هذا هو الصواب. [أي عبيد]. وقد رواه يحيى بن سليم عن إسماعيل بن أمية عن عبد الملك بن عمير كما قال سعيد بن سالم. ورواية هشام بن يوسف وحجاج عن ابن جريج أصح، والله أعلم)).

عبيدة بن عبد الله ابن مسعود، وأتاه رجلان تبايعا سِلْعةً، فقال هذا: أَخَذْتُ بكذا وكذا، وقال هذا: بِعْتُ كذا وكذا، فقال أبو عبيدة: أُتي عبد الله بن مسعود في مثل هذا، فقال: (حَضَرْتُ رسول الله ﷺ أُتِيَ في مثل هذا، فأمرَ بالبائعِ أنْ يُسْتَحْلَف، ثم يُخَيِّرُ المُبْتَاع، إنْ شاءَ أَخَذَ وإنْ شَاءَ تَرَكَ)(١).

قال الحافظ ابن حجر في (تلخيص الحبير) (٣/٣١): «ووقع عند النسائي: عبد الملك بن عبيد، ورجح هذا أحمد والبيهقي، وهو ظاهر كلام البخاري، وقد صححه ابن السكن والحاكم».

وجزم بها الإمام المزي فقال: «عبد الملك بن عبيد، ويقال: ابن عبيدة».

(تهذيب الكمال) (١٨/٣٦٣ رقم٣٥٤٣).

وكذا جزم الإمام الذهبي فقال: «عبد الملك بن عبيد ...» (الكاشف) (١/٦٦٧ رقم٣٤٦٥).

وكذا الإمام ابن حجر، فقال: «عبد الملك بن عبيد أو عبيدة». (التقريب) (رقم٤٢٢٥: ٦٢٥).

فظهر مما تقدم أن اسم والد عبدالملك (عبيد أو عبيدة) لا (عمير). وعليه فإن عبد الملك هذا ترجم له البخاري وابن أبي حاتم ولم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً. وقال الإمام الزيلعي في (نصب الراية) (٤/١٠٧): «وقال صاحب «التنقيح»: هكذا وقع في رواية النسائي عبد الملك بن عبيد، وهو لا يعرف، وفي رواية الإمام أحمد: عبد الملك بن عمير، وكأنه وهم ...».

وقال فيه الحافظ ابن حجر: «مجهول الحال» (التقريب). (رقم ٤٢٢٥/ ٦٢٥).

وهذه منزلته المناسبة له، فلم أجد توثيقاً له عن أحد من الأئمة، والعلم عند الله.

(١) حسن لغيره إلا لفظة (يستحلف) فلا متابع لها.

أخرجه الدار قطني في (السنن) (ك البيوع) (٣/١٩ رقم٦٢) والحاكم في (المستدرك) (ك البيوع)(٢/٤٨) والبيهقي في (السنن الكبرى) (ك البيوع: باب اختلاف المتبايعين) (٥/٣٣٢) وفي (معرفةالسنن والآثار) (ك البيوع: باب اختلاف المتبايعين) (٤/٣٧٠رقم٣٤٩٤) و ابن الجوزي في (التحقيق) (ك البيوع: مسائل الرد بالتدليس والعيب) (٢/١٨٥ رقم١٤٥٥) كلهم من طريق عبد الله بن أحمد بن حنبل عن أبيه به مثله.

وأخرجوا جميعاً قول الإمام أحمد عقب الحديث، عدا ابن الجوزي وحكم بعدم سماع أبي عبيدة من أبيه.

وأخرجه الحاكم في (المستدرك) (ك البيوع) (٢/٤٨) و - عنه - البيهقي في (معرفة السنن) (ك البيوع: باب اختلاف المتبايعين) (٤/٣٧٠ رقم٣٤٩٣) عن أبي العباس محمد بن يعقوب أنبأ الربيع بن سليمان أنبأ الشافعي أنبأ سعيد بن سالم القدّاح به مثله.

قال الحاكم: «صحيح إن كان سعيد بن سالم حفظ في إسناده عبد الملك بن عبيد».

وقال الذهبي في (تلخيصه للمستدرك): «تفرد به سعيد بن سالم القدّاح عن ابن جريج هكذا، وقال حجاج الأعور عبد الملك بن عبيد». (٢/٤٨).

تنبيه: تحرف في المطبوع من (المستدرك) اسم والد عبد الملك، حيث ورد (عبيد) بالباء والياء ثم دال، وهو تحريف واضح، إذ قد سبق أن القدّاح سماه بـ (عمير) بالياء والراء، إضافة إلى ذلك فقد أخرجه البيهقي في (المعرفة) من طريق الحاكم (ونص على ذلك) على الجادة، فجعله (عمير). وهو على الصواب في (تلخيص الذهبي)، وينظر: (إتحاف المهرة) لابن حجر (١٠/٥٢٨ رقم١٣٣٤٥).

وأخرجه النسائي في (المجتبى) (ك البيوع: اختلاف المتبايعين في الثمن) (٧/٣٤٨ رقم٤٦٦٣) وفي (السنن الكبرى) (ك البيوع: اختلاف المتبايعين في الثمن) (٤/٤٨-٤٩ رقم٦٢٤٥/٢) والدار قطني في (السنن) (ك البيوع) (٣/١٩ رقم٦١) من طريق حجاج الأعور أخبرني ابن جريج أخبرني إسماعيل بن أمية به نحوه.

وفيه (عبدالملك بن عبيد) عند النسائي، و(عبيدة) بالتاء المربوطة عند الدار قطني.

وينظر (إتحاف المهرة) (١٠/٥٢٨ رقم١٣٣٤٥).

قال ابن عبد البر في (التمهيد) (٢٤/٢٩٣) عقب ذكره للحديث من طريق حجاج الأعور: «هذا الحديث وإنْ كان في إسناده مقالٌ من جهة الانقطاع مرة، وضعف بعض نقلته أخرى؛ فإنَّ شهرته عند العلماء بالحجاز والعراق يكفي ويغني..».

وأخرجه الدار قطني في (السنن) (ك البيوع) (٣/١٨رقم٦٠) و - عنه - البيهقي في (السنن الكبرى) (ك البيوع: باب اختلاف المتبايعين) (٥/٣٣٣) من طريق محمد بن غالب الأنطاكي عن سعيد بن مسلمة ثنا إسماعيل بن أمية عن عبد الملك بن عبيدة به.

قال البيهقي عقبه: «مرسل، أبو عبيدة لم يدرك أباه».

وأخرجه البيهقي في (السنن الكبرى) (ك البيوع: باب اختلاف المتابعين) (٥/٣٣٣) من طريق عباس بن الفضل عن الحكم بن موسى ثنا سعيد بن مسلمة عن عبد الملك عن ابن عبد الله بن مسعود عن أبيه بنحوه.

فلم يُعَيِّن والد عبد الملك، ولا ابن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

وأخرج البيهقي في (السنن الكبرى) (ك البيوع: باب اختلاف المتبايعين) (٥/٣٣٣) من طريق أحمد بن علي ثنا يعقوب بن حميد ثنا يحيى بن سليم عن إسماعيل به.

وأعل البيهقي حديث أبي عبيدة عن أبيه هذا بأن «أبا عبيدة لم يدرك أباه عبدالله».

(السنن الصغرى) (ك البيوع: باب اختلاف المتبايعين) (٢/٢٦٦).

وله طريق أخرى عن ابن مسعود رضي الله عنه.

عند أبي داود في (السنن) (ك البيوع والإجارات: باب إذا اختلف البيِّعان والمبيع قائم) (٣/٧٨رقم٣٥١١) والنسائي في (المجتبى) (ك البيوع: اختلاف المتبايعين في الثمن) (٧/٣٤٨ رقم٤٦٦٢) وابن الجارود في (المنتقى) (ك البيوع: أبواب القضاء في البيوع) (٢/١٩٨ رقم٦٢٤) والدار قطني في (السنن) (ك البيوع) (٣/٢٠ رقم٦٣) والحاكم في (المستدرك) (ك البيوع) (٢/٤٥) والبيهقي في (السنن الكبرى) (ك البيوع: باب اختلاف المتبايعين) (٥/٣٣٢) و (معرفة السنن والآثار) (ك البيوع: باب اختلاف المتبايعين) (٤/٣٧١ رقم٣٤٩٥) وابن عبد البر في (التمهيد) (٢٤/٢٩١) كلهم من طريق عمر بن حفص بن غياث ثنا أبي عن أبي العميس عن عبد الرحمن بن قيس بن محمد بن الأشعث بن قيس عن أبيه عن جده قال: اشترى الأشعث رقيقاً من رقيق الخُمس من عبد الله بعشرين ألفاً، فأرسل عبد الله إليه في ثمنهم، فقال: إنما أخذتهم بعشرة آلاف، فقال عبد الله: فاختر رجلاً يكون بيني وبينك، قال الأشعث: أنت بيني وبين نفسك، قال عبد الله: فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: (إذا اختلف البيعان وليس بينهما بينة فهو ما يقول رب السِّلعة أو يتتاركان).

واللفظ لأبي داود. وسكت عنه.

وقال الحاكم: «صحيح الإسناد» ووافقه الذهبي.

وقال البيهقي: «هذا إسناد حسن موصول، وقد روي من أوجه بأسانيد مراسيل إذا جمع بينها صار الحديث

بذلك قوياً». (السنن الكبرى) (٥/٣٣٢).

وقال في (معرفة السنن) (٤/٣٧١): «وأصح إسناد روي في هذا الباب رواية أبي العميس عن عبد الرحمن بن قيس بن محمد بن الأشعث عن أبيه عن جده به».

وفي إسناد حديث أبي العميس، عبد الرحمن بن قيس، قال ابن عبدالبر: «غير معروفٍ بحمل العلم»، قال الذهبي: «ما روي عنه سوى أبي العميس».

وقال فيه ابن القطان: «مجهول الحال». ومثله الحافظ ابن حجر.

(التمهيد) (٢٤/٢٩٢) (الميزان) (٢/٥٨٣ رقم٤٩٤٥) و (نصب الراية) (٤/١٠٥) و (التقريب) (رقم٤٠١٢: ٥٩٦). وينظر: (الكاشف) (١/٦٤١ رقم٣٢٩٤).

وأما والده قيس بن محمد بن الأشعث الكندي.

فقد ذكره ابن حبان في كتابه «الثقات». وترجم له البخاري وابن أبي حاتم فلم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً.

وقال ابن القطان: «مجهول الحال».

وقال عنه ابن حجر: «مقبول».

والذي يظهر أنه ليس كما قال ابن القطان، بل أرفع حالاً مما قال، وحكم ابن حجر فيه أدق وا لله أعلم.

(الثقات) (٥/٣١٥) و (نصب الراية)(٤/١٠٥) و (التقريب) (رقم٥٦٢١: ٨٠٥).

وينظر: (التاريخ الكبير) (٧/١٥٢ رقم٦٧٩) و (الجرح والتعديل) (٧/١٠٣ رقم٥٨٧).

وجده محمد بن الأشعث بن قيس الكندي.

ترجم له البخاري وابن أبي حاتم فلم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً. وقال فيه ابن القطان: «مجهول الحال».

وذكره ابن حبان في (الثقات). وهو تابعي، خاله أبو بكر الصديق.

قال فيه ابن حجر: «مقبول، ... ، ووهم من ذكره في الصحابة».

وهذه الدرجة أدق مما قاله ابن القطان، إذ قد روى عنه جماعة، ولم يجَّرح بقداح، ومع ذلك هو في طبقة التابعين، فمثله يُمَشَّى.

(التاريخ الكبير) (١/٢٢ رقم١٦) و (الجرح والتعديل) (٧/٢٠٦ رقم١١٤٣) و (الثقات) (٥/٣٥٢) و (نصب الراية) (٤/١٠٥) و (الكاشف) (٢/١٥٨ رقم٤٧٣١) و (التقريب) (رقم٥٧٧٩: ٨٢٧).

وأعله – زيادة على ما تقدم – ابن القطان أيضاً بقوله: «فيه انقطاع بين محمد بن الأشعث وابن مسعود».

كما في (نصب الراية) (٤/١٠٥).

وهذا الإعلال فيه نظر فقد نصَّ الذهبي (رحمه ا لله) على سماعه من ابن مسعود وثبوت ذلك، كما في (الكاشف) (٢/١٥٨ رقم٤٧٣١).

قال ابن عبدالبر: «هذا الإسناد ليس بحجة عند أهل العلم؛ ولكن هذا الحديث عندهم مشهور ومعلوم وا لله أعلم». (التمهيد) (٢٤/٢٩٢).

فالخلاصة أن هذه الطريق تقوي وتتقوى بما قبلها. وا لله أعلم.

وله طريق ثالث عن ابن مسعود رضي ا لله عنه.

عند ابن الجارود في (المنتقى) (ك البيوع: أبواب القضاء في البيوع) (٢/١٩٨ رقم٦٢٤) والدار قطني في (السنن) (ك البيوع) (٣/٢٠ رقم٦٥) كلاهما من طريق محمد بن سعيد بن سابق ثنا عمرو بن أبي قيس عن

قال عبد الله بن أحمد: قرأت على أبي، قال: أُخبرت عن هشام بن يوسف، في البَيِّعَيْن في حديث ابن جريج عن إسماعيل بن أمية عن عبد الملك بن عبيدة، وقال أبي: قال حجاج الأعور: عبد الملك بن عبيد.

عمر بن قيس الماصر عن القاسم بن عبد الرحمن عن أبيه قال: باع عبد الله بن مسعود الأشعث بن قيس سبياً من سبي الإمارة بعشرين ألفاً، فجاءه بعشرة آلاف فقال: إنما بعتك بعشرين ألفاً، قال إنما أخذتها بعشرة آلاف، قال فإني أرضى ذلك برأيك، فقال ابن مسعود رضي الله عنه: إن شئت حدثتك عن رسول الله ﷺ فَعَلْتُ، قال: أجل، قال: قال رسول الله ﷺ: (إذا تبايع المتبايعان بيعاً ليس بينهما شهود، فالقول ما قال البائع أو يترادَّان البيع)، قال الأشعث فإني قد رددت عليك.

وهذا الإسناد حسن من أجل عمرو بن أبي قيس الأزرق، قال فيه الذهبي: "وثّق وله أوهام". وقال ابن حجر: "صدوق له أوهام". (الكاشف) (٨٦/٢ رقم٤٢١٩) و (التقريب) (رقم ٥١٣٦: ٧٤٣). وبقية رجاله ثقات.

قال الحافظ ابن حجر في (التلخيص) (٣١/٣): "رجاله ثقات إلا أن عبد الرحمن اختلف في سماعه من أبيه".

أثبت سماعه من أبيه جماعة كالبخاري وأبي حاتم، ورواية عن ابن معين، وأثبت له سماع حديثين ابن المديني، وعبد الملك بن عمير، ولم يثبته آخرون.

ينظر: (التاريخ الكبير) (٢٩٩/٥ رقم٩٧٩) و (التاريخ الصغير) (٩٩/١) و (الجرح والتعديل) (٢٤٨/٥ رقم١١٨٥) و (تهذيب الكمال) (٢٣٩/١٧ رقم٣٨٧٧) و (الكاشف) (٦٣٤/١ رقم٣٢٤٤) و (تهذيب التهذيب) (٢١٥/٦) و(الهداية في تخريج أحاديث البداية) (٣٢٢/٧) و(إرواء الغليل) (١٦٧/٥ تحت رقم ١٣٢٢).

قال ابن عبدالهادي في (التنقيح) (٥٦١/٢ – ط شعبان): "قال أئمة التعديل: والذي يظهر أن حديث ابن مسعود في هذا الباب حسن بمجموع طرقه، وله أصل. قالوا حديث حسن يحتج به، لكن في لفظه اختلاف كما ترى". أ.هـ.

وهو كما قال (رحمه الله)، وقد صححه بمجموع طرقه العلامةالألباني في (الإرواء) (١٦٦/٥ رقم١٣٢٢) (السلسلة الصحيحة) (٤٤٨/٢ رقم٧٩٨).

لكن تبقى في حديث الباب عندنا مسألة (التحالف) فلم أجد ما يقوِّيها، وإنما هي مذكورة في كتب الفقه، لذا قال الحافظ ابن حجر في (التلخيص) (٣١/٣): "أما رواية التحالف فاعترف الرافعي في ﴿التذنيب﴾ أنه لا ذكر لها في شيء من كتب الحديث، وإنما توجد في كتب الفقه، وكأنه عنى الغزالي، فإنه ذكرها في ﴿الوسيط﴾، وهو تبع إمامه في الأساليب".

قال السندي في حاشيته على (المجتبى) للنسائي شارحاً حديث أبي العميس المتقدم: "قوله (إذا اختلف البيعان) أي في قدر الثمن أو في شرط الخيار مثلاً، يحلف البائع على ما أنكر ثم يتخير المشتري بين أن يرضى بما حلف عليه البائع وبين أن يحلف على ما أنكر، فإذا تحالفا فإما أن يرضى أحدهما على ما يدعي الآخر أو يفسخ البيع، هذا إذا كانت السلعة قائمة كما في بعض الروايات، وقوله (أو يترﻛﺎ) أي يفسخا العقد هكذا قالوا، وظاهر الحديث أنه بعد حلف البائع يخير المشتري بين أن يأخذه بما حلف عليه البائع وبين أن يرد، كما في الرواية الآتية [يقصد رواية أبي عبيدة]". (حاشية السنن) (٣٤٨/٧).

وينظر: (التحقيق) (١٨٤/٢-١٨٥) و (نيل الأوطار) (٢٢٣/٥) و (الروضة الندية) (٢٥٦/٢).

فخلاصةالقول في حديث الباب أنه قوي بطرقه إلا لفظه (الحلف) فلا متابع لها. والله أعلم.

٢- باب شركة الأبدان

[٦٨] قال الإمام أبو بكر بن أبي شيبة(*):

حدثنا وكيع[١] قال حدثنا إسرائيل[٢] عن أبي إسحاق[٣] عن أبي عبيدة عن عبد الله قال: (اشْتركنا يومَ بدرٍ أنا وعمَّارٌ وسعدٌ فيما أصبنا يومَ بدرٍ، فأمَّا أنا وعمَّارٌ، فلمْ نجيء بشيءٍ، وجاءَ سعدٌ بأسيرينِ[٤]) [٥].

(*) (المصنف) (ك المغازي: غزوة بدر الكبرى ومتى كانت؟ وأمرها) (١٤/٣٨٧ رقم١٨٥٨٥).

(١) ثقة حافظ عابد، تقدمت ترجمته عند ح (٧).

(٢) هوابن يونس بن أبي إسحاق السبيعي، ثقة، ومن أثبت أصحاب أبي إسحاق، ومع سماعه منه بعد الاختلاط، أخرج له الشيخان عنه في صحيحهما، تقدمت ترجمته عند ح (٧).

(٣) هو السبيعي، ثقة مكثر، معدود في المدلسين من المرتبة الثالثة، تقدمت ترجمته عند ح (٣).

(٤) قوله (بأسيرين): مثنى أسير، والجمع أَسْرى وأُسَارَى -بالضم والفتح- وأُسراء، والإسارُ: القَيْدُ ويكون حبل الكتاف، ومنه سمي الأسير، وكانوا يشدُّونه بالقِدِّ، فسمي كل أخيذٍ أسيراً وإن لم يُشَدُّ به. ويقال الأسير: المسجون، لأن الأسر: القوة و الحبس. ينظر: (النهاية) (١/٤٨) و (لسان العرب) (١/٧٨) بتصرف.

(٥) ضعيف.

أختلف في هذا الحديث على أبي إسحاق سنداً ومتناً.

فرواه يونس بن أبي إسحاق عن أبيه أبي إسحاق عن أبي عبيدة قال: «اشتركنا ...» فجعله عن أبي عبيدة، وأسقط فيه عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

وأما مخالفته من حيث المتن، فجاء الأثر من طريقه المتقدم في آخره: (فجاء سعد برأسين).

أخرجه ابن أبي شيبة في (المصنف) (ك الجهاد: في حمل الرؤس) (١٢/٥١٥ رقم١٥٤٦١).

وخالفه في سنده ومتنه ثلاثة من أصحاب أبي إسحاق، كما يلي:

١) سفيان الثوري.

أخرجه أبو داود في (السنن) (ك البيوع والإجارات: باب في الشركة على غير رأس مال) (٣/٦٨١ رقم٣٣٨٨) والنسائي في (المجتبى) (ك الأيمان والنذور: باب شركة الأبدان) (٧/٦٧-٦٨ رقم٣٩٤٧) و (ك البيوع: الشركة بغير مال) (٧/٣٦٥ رقم٤٧١١) وابن ماجه في (السنن) (ك التجارات: باب الشركة والمضاربة) (٢/٧٦٨ رقم٢٢٨٨) والبيهقي في (السنن الكبرى) (ك الشركة: باب الشركة في الغنيمة) (٦/٧٩) كلهم من طريق سفيان الثوري عن أبي إسحاق عن أبي عبيدة عن عبد الله ...، فذكره وفي آخره (وجاء سعد بأسيرين) وفي لفظ (برجلين).

وسكت عنه أبو داود.

وقال المنذري في (مختصر سنن أبي داود) (٥/٥٣): «وهو منقطع، فإن أبا عبيدة لم يسمع من أبيه».

٢) إسرائيل بن يونس.

كما هو حديث الباب عندنا، وهو مثل الثوري سنداً ومتناً.

٣) إدريس الأوْدي.

أخرجه الدار قطني في (السنن) (ك البيوع) (٣٤/٣ رقم١٣٨) و – من طريقه – ابن الجوزي في (التحقيق) (ك البيوع: مسائل الشركة) (٢٠٧/٢ رقم١٥٤١) من طريق زياد بن عبد الله البكائي ثنا إدريس الأوْدي عن أبي إسحاق عن أبي عبيدة عن عبد الله ... فذكره.

وفي آخره (وجاء سعد بأسيرين).

وإدريس هو ابن يزيد بن عبد الرحمن الأوْدي، ثقة، كما في (التقريب) (رقم٢٩٨: ١٢٢).

فمخالفة هؤلاء الثلاثة الثقات الحفاظ، واثنان منهما من أثبت أصحاب أبي إسحاق وهما الثوري –وسماعه منه قديم – وإسرائيل، ليونس بن أبي إسحاق في سنده وفي لفظةٍ من متنه، تدل على شذوذ روايته، ذلك أن يونس هذا أنزل منهم درجة وحفظاً وإتقاناً، قال عنه ابن حجر: ((صدوق يهم قليلاً)) (التقريب) (رقم٩٥٦: ١٠٩٧).

فمثله لا تحتمل مخالفته لمن هو أوثق وأحفظ وأتقن منه، بل وأكثر عدداً، والله أعلم.

وأثر الباب ضعَّفه المنذري – كما تقدم النقل عنه –، وابن حزم حيث قال: ((إنَّ هذا خبر منقطع؛ لأن أبا عبيدة لا يذكر من أبيه شيئاً ...)). (المحلى) (١٢٣/٨ مسألة رقم١٢٣٨). وذكره الحافظ ابن حجر في (تلخيص الحبير) (٤٩/٣) وسكت عنه. وكذا في (بلوغ المرام) (باب الشركة والوكالة) (رقم٨٧١: ٢٥٩). وأعله بالانقطاع بين أبي عبيدة وأبيه، الشوكاني في (نيل الأوطار) (٢٦٦/٥).

وقال صديق حسن خان: ((وفيه انقطاع)). (الروضة الندية) (٢٩٥/٢-٢٩٦).

وبنفس السبب المتقدم (الانقطاع)، ضعفه الشيخ الألباني في (إرواء الغليل) (٢٩٥/٥ رقم١٤٧٤).

وسكت عن الحديث فلم يُعلّه بشيء الشيخ أحمد الغماري في (الهداية) (٥٣٢/٧ رقم١٥١٧).

وسبق في فصل الدراسة بيان أن الانقطاع ينصرف للمرفوعات دون الموقوفات، وهذا من الموقوفات.

لكن تبقى علّة أخرى لم أجد من ذكرها ممن تكلم في الحديث وهي عنعنة أبي إسحاق وتقدم في ترجمته أنه مدلس من الثالثة، ولم أجده صرَّح بالتحديث في المصادر المخرِّجة للأثر، فتبقى –في نظري– هذه العلة هي المؤثرة في صحة أثر الباب، ولم أجد له متابعاً أو شاهداً، والله أعلم.

وللفائدة أقول: قال المجد ابن تيمية (رحمه الله) في (المنتقى) (٢٦٦/٥) عقب الحديث: ((وهو حجة في شركة الأبدان، وتملك المباحات)). ومسألة شركة الأبدان مما وقع فيهاالخلاف بين أهل العلم (رحمهم الله)، فذهب إلى صحتها الحنفية والمالكية، والحنابلة. ومنعها وأبطلها الشافعي وأبو ثور وابن حزم.

تنظر المسألة في بعض مصادرها مثل: (الإقناع) لابن المنذر (٢٦٨/١) و(معالم السنن) (٥٢/٥-٥٣) و (المحلى) (١٢٢/٨ رقم١٢٣٧) و(بدايةالمجتهد) لابن رشد (٥٣١/٧ – مع الهداية) و (المغني) لابن قدامة (٥/٥-٦) و (نيل الأوطار) (٢٦٦/٥) و (سبل السلام) للصنعاني (١٣٣/٣ رقم٨٣٠).

١٠- كتاب الجهاد والمغازي

١- باب في قتل أبي جهل

[٦٩] قال الإمام أبو بكر بن أبي شيبة(*):

حدثنا وكيع[١] قال حدثنا أبي[٢] وإسرائيل[٣] عن أبي إسحاق[٤] عن أبي عبيدة قال: قال عبد الله: انْتَهيتُ إلى أبي جهلٍ يوم بدرٍ، وقد ضُرِبتْ رجله وهو صريعٌ[٥]، وهو يذُبُّ[٦]

(*) (المصنف) (ك المغازي: غزوة بدر الكبرى ومتى كانت وأمرها) (١٤/٣٧٣-٣٧٤ رقم١٨٥٤٤).

وأخرجها أيضاً في موضعين سابقين لهذا الموضع ومن نفس الطريق كما سيأتي في التخريج، لكن آثرت تقديم الموضع المتأخر لتمامه وكماله، أما السابقين فمختصرين جداً.

(١) هوالرؤاسي، ثقة حافظ، تقدمت ترجمته عند ح (٧).

(٢) هو الجراح بن مليح بن عدي الرُّؤاسي، بضم الراء بعدها واو بهمزة وبعد الألف مهملة، والد وكيع، (ت١٧٥هـ) وقيل (١٧٦هـ).

ضعَّفه ابن معين في قول، وضعفه أيضاً محمد بن عبد الله الموصلي، وابن سعد وزاد: "وكان عسراً في الحديث ممتنعاً به". ترجم له البخاري و لم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً. وقال أبو حاتم: "يكتب حديثه ولا يحتج به". وسأل البرقاني الدار قطني عنه فقال: "ليس بشيء، وهو كثير الوهم، قلت: يعتبر به؟ قال: لا". ووثقه ابن معين في قول، وأبو داود، ويعقوب بن سفيان. وقال النسائي: "ليس به بأس"، وابن معين في قول. قال الإمام ابن عدي: "له أحاديث صالحة، وروايات مستقيمة، وحديثه لا بأس به، وهو صدوق، و لم أجد في حديثه منكراً فأذكره، وعامة ما يرويه عنه ابنه وكيع، وقد حدَّث عنه غير وكيع، الثقات من الناس". وقال ابن حجر: "صدوق يهم".

فالرجل حديثه لا ينزل عن درجة الحسن، والله أعلم.

(تاريخ ابن معين) الدوري (٢/٧٨) و (الطبقات الكبرى) (٦/٣٠٨) و (التاريخ الكبير) (٢/٢٢٨ رقم٢٢٨٦) و (الجرح والتعديل) (٢/٥٢٣ رقم٢١٧٥) و (سؤالات الآجري لأبي داود) (١/٢٧١ و ٢٨٦ رقم٤٠٣ و ٤٣٥) و (سؤالات البرقاني للدار قطني) (رقم٦٧: ٢٠) و (المعرفة والتاريخ) (٣/١٣١) و(الكامل) (٢/٥٨٤) و (تاريخ بغداد) (٧/٢٥٣) و (التقريب) (رقم٩١٦: ١٩٦).

و لم أميز روايته عن أبي إسحاق هل كانت قبل أم بعد الاختلاط، لكنه توبع، كما سيأتي في التخريج.

(٣) هو ابن يونس، ثقة، تقدمت ترجمته عند ح (٧) وينظر ح (٦٧).

(٤) هو السبيعي، ثقة مدلس مختلط، تقدمنت ترجمته عند ح (٣).

(٥) قوله (صريع): قال ابن منظور: "الصَّرْعُ: الطَّرحُ بالأرض، وخصه في (التهذيب) بالإنسان ..." (لسان العرب) (٤/٢٤٣٢).

والمعنى: مطروح على الأرض مما أَلَمَّ به من ضرب رجله.

(٦) قوله (يَذُبُّ): أي يدفع ويمنع الناس بسيفه. قال ابن منظور: "الذَّبُّ: الدَّفع والمنع، والذَّبُّ: الطَّرد. وذبَّ عنه يَذُبُّ ذبَّاً: دَفَعَ ومَنَعَ، وذببتُ عنه، وفلانٌ يَذبُّ عن حريمه ذبَّاً: أي يدفع عنهم ..." (لسان العرب)

النَّاسَ عنه بسيفِهِ، فقلتُ: الحمدُ لله الذي أخزاكَ يا عدوَّ الله، قال: هل هو إلاَّ رجلٌ قَتَلَه قَوْمُه؟ قال: فجعلتُ أتناوله بسيفٍ لي غير طائلٍ، فأصبتُ يدهُ فَنَدَرَ[١] سيفهُ، فأخذتُه فضربتُه به حتى بَرَدَ[٢]، ثم خرجتُ حتى أتيتُ النبي ﷺ كأنَّما أُقلُّ[٣] من الأرضِ، يعني منَ السُّرْعةِ، فأخبرتُه، فقال: آللهِ الذي لا إله إلاّ هو؟ فردَّدها عليَّ ثلاثاً، فخرجَ يمشي معيَ حتى قامَ عليه فقال: الحمدُ لله الذي أَخْزَاكَ يا عدوَّ اللهِ، هذا كان فرعونُ هذه الأمَّةِ.

قال وكيع: زاد أبي عن أبي إسحاق عن أبي عبيدة قال: قال عبد الله: فَنَفَّلَني رسول الله ﷺ سَيْفَه)[٤].

(١٤٨٣/٣).

(١) قوله (فندر) أي سقط ووقع من يده، قال ابن فارس: «النون والدّال والراء أصل صحيح يدلُّ على سقوط شيء أو إسقاطه. ونَدَرَ الشيء: سقط ...، وضَرَبَهُ على رأسه فَنَدرت عينه: أي خرجتْ من موضعها ...» (معجم مقاييس اللغة) (٤٠٨/٥) وينظر (النهاية) (٣٥/٥).

(٢) قوله (برد) أي مات. ينظر (فتح الباري) (٢٩٤/٧).

(٣) قوله (كأنما أُقلُّ ..): على البناء للمفعول، أي يمشي مسرعاً كأنما يُحمل ويرفع من الأرض، فرحاً بقتل أبي جهل وشوقاً في إبلاغ النبي ﷺ بالخبر ليَفرح. يقال: «أَقَلَّ الشيء يُقِلُّهُ واستقلَّه يَستَقِلُّه إذا رفعه وحمله، وأَقَلَّ الجرَّة: إذا أطاق حملها ..» (لسان العرب) (٣٧٢٨/٦).

(٤) صحيح لغيره.

اختلف في هذا الحديث على أبي إسحاق كما يلي:

رواه كل من:

١)شعبة بن الحجاج.

أخرجه النسائي في (السنن الكبرى) (ك السير: البشارة) (٢٠٤/٥ رقم٨٦٧٠/١) وأحمد في (المسند) (٤٠٤/٦ رقم٣٨٥٦) و (١١١/٧ رقم٤٠٠٨) والشاشي في (المسند) (٣٣١/٢ رقم٩٢٢) و الطبراني في (المعجم الكبير) (٨٢/٩ رقم٨٤٧٢) وابن السني في (عمل اليوم والليلة) (باب ما يقول إذا بلغه قتل رجل من أعداء المسلمين) (رقم٥٦٢: ٢٦٥) و تمام الرازي في (الفوائد) (٢٨٦/١ رقم٧٠٨) والخطيب البغدادي في (تاريخ بغداد) (٢٦٥/٨).

قال الخطيب عقبه: «قال البرقاني: قال لنا الدار قطني: هذا حديث غريب، معروف من رواية أمية بن خالد، وتابعه عمرو بن حكام عن شعبة».

وقال الحافظ ابن حجر فيما نقله ابن علّان في (الفتوحات الربانية) (١٢٥/٤) عن الحديث: «حديث غريب، أخرجه النسائي في كتاب السيرة، و لم يخرجه ابن السني عن النسائي، وإنما أخرجه في عمل اليوم

والليلة من طريق علي بن المديني عن أمية بن خالد، ورجاله رجال الصحيح، لكن أبو عبيدة بن عبد الله ابن مسعود لم يسمع من أبيه. وأخرجه أحمد أيضاً وسياقه أتم، ولفظه: (الحمد لله الذي صدق وعده، ونصر عبده، وهزم الأحزاب وحده)، الحديث، وفي آخره: (فقال: هذا فرعون هذه الأمة).»أ.هـ

واللفظ الذي ذكره الحافظ ابن حجر، إنما ورد عند أحمد من طريق الفزاري، وهي الرواية الآتية.

٢)سفيان الثوري.

أخرجه أحمد في (المسند) (٢٧٩/٧ رقم٤٢٤٧) والحارث بن أبي أسامة في (مسنده) كما في (بغية الباحث) (ك المغازي: باب عزوة بدر) (٦٩٩/٢ رقم٦٨٦) عن معاوية بن عمرو.

والبيهقي في (دلائل النبوة) (باب إجابة الله عز وجل دعوة رسول الله ﷺ ...) (٨٨/٣) من طريق أبي صالح. كلاهما عن أبي إسحاق الفزاري.

والطبراني في (المعجم الكبير) (٨٣/٩ رقم٨٤٧٣) من طريق عبد الرحمن بن مهدي.

كلاهما (أي الفزاري وابن مهدي) عن سفيان الثوري.

وليس في رواية الطبراني الدعاء بـ (الحمد لله الذي نصر عبده ...) إلخ، الوارد في رواية أحمد والحارث والبيهقي، وإنما أخرجها مختصرة.

٣)إسرائيل بن يونس.

أخرجه أحمد في (المسند) (٢٧٨/٧ رقم٤٢٤٦) عن وكيع.

والهيثم الشاشي في (المسند) (٣٣٥/٢ رقم٩٣٢) من طريق النضر. كلاهما عن إسرائيل. مثله.

٤)إسرائيل بن يونس و الجراح بن مليح.

أخرجه ابن أبي شيبة في (المصنف) (ك الجهاد: ما قالوا فيمن استعان بالسلاح من الغنيمة، و من جعل السلب للقاتل) (٢٣٢/١٢و ٣٧٣ رقم١٢٦٥٩ و ١٤٠٣٩) والذهبي في (سير أعلام النبلاء) (٤٨٢/١) من طريق وكيع عنهما. مختصراً عند ابن أبي شيبة، ومثله عند الذهبي.

٥)الجراح بن مليح والد وكيع.

أخرجه أبو داود في (السنن) (ك الجهاد: باب من أجاز على جريح مثخن يُنفَّل من سلبه) (١٦٦/٣ رقم٢٧٢٢) وأبو يعلى في (المسند) (١٤٨/٩ رقم٥٢٣١) والطحاوي في (مشكل الآثار) (باب بيان مشكل ما روي عن رسول الله ﷺ فيما كان منه سلب أبي جهل ...) (٢٧٥/١٢ رقم٤٧٨٨) من طريق وكيع به نحوه، وسكت عنه أبي داود.

وقال المنذري في (مختصر السنن) (٤٥/٤): «وقد تقدم أن أبا عبيدة لم يسمع من أبيه».

٦)الأعمش سليمان بن مهران.

أخرجه أبو يعلى في (المسند) (١٧١/٩ رقم٥٢٦٣) و الطبراني في (المعجم الكبير) (٨١/٩ رقم٨٤٧٠) وأبوالشيخ في (ذكر الأقران) (رقم٦٣: ٣١) و البيهقي في (السنن الكبرى) (ك السير: باب الرخصة في استعماله في حال الضرورة) (٦٢/٩) كلهم عن محمد بن أبي بكر المقدَّمي عن عثام بن علي عنه.

بعضهم مثله، وبعضهم مختصراً.

وعثام بن علي قال عنه ابن حجر: «صدوق» (التقريب) (رقم٤٤٨٠: ٦٥٩).

٧)يوسف بن إسحاق بن أبي إسحاق السبيعي.

أخرجه أبو داود في (السنن) (ك الجهاد: باب في الرخصة في السلاح يقاتل به في المعركة) (٣/١٥٤ رقم٢٧٠٩) والطبراني في (المعجم الكبير) (٩/٨٢ رقم٨٤٧١) عن محمد بن العلاء أبو كريب عن إبراهيم ابن يوسف بن إسحاق عن أبيه نحوه.

وسكت عنه أبو داود.

وقال المنذري في (مختصر السنن) (٤/٣٨): ((أخرجه النسائي مختصراً، وأبو عبيدة لم يسمع من أبيه)).

و لم أجده في النسائي.

٨)شريك بن عبد ا لله القاضي.

أخرجه أحمد في (المسند) (٦/٣٧٤ رقم٣٨٢٤) والطبراني في (المعجم الكبير) (٩/٨٠-٨١ رقم٨٤٦٨-٨٤٦٩) وأبو نعيم في (الحلية) (٤/٢٠٨) كلهم عن محمد بن الطفيل.

والبيهقي في (السنن الكبرى) (ك السير: باب الرخصة في استعماله في حال الضرورة) (٢/٦٩) من طريق منجاب بن الحارث. كلاهما عن شريك. بعضهم مثله وبعضهم نحوه مختصراً.

ومحمد بن الطفيل هو النخعي أبو جعفر الكوفي، قال ابن حجر: ((صدوق)). (التقريب) (رقم٦٠٦١/٨٥٧).

ومِنْجاب – بكسر أوله وسكون ثانية ثم جيم ثم موحدة، هو ابن الحارث التميمي، أبو محمد الكوفي، قال ابن حجر: ((ثقة)). (التقريب) (رقم٦٩٣٠/ ٩٧٠).

٩)زهير بن معاوية.

أخرجه أحمد في (المسند) (٦/٣٧٦ رقم٣٨٢٥) عن أسود عنه مختصراً.

رواه كلهم عن أبي إسحاق عن أبي عبيدة عن عبد ا لله.

فجعلوه من حديث أبي عبيدة، وفيهم من سمع من أبي إسحاق بعد اختلاطه، وفيهم من لم أميز سماعه، إلا أنهم توبعوا بمن سمع منه قبل اختلاطه كشعبة والثوري. ولا تضر عنعنة أبي إسحاق لأن من الرواة عنه شعبة وقد كفانا تدليسه.

وخالفهم كلٌّ من:

أ– ١) زيد بن أبي أنيسة.

أخرجه الطبراني في (المعجم الكبير) (٩/٨٣ رقم٨٤٧٤) من طريق الحسين بن إسحاق التستري ثنا أبو المعافي محمد بن وهب بن أبي كريمة الحراني ثنا محمد بن [سلمة] عن أبي عبد الرحيم عنه بنحوه.

قال الطبراني: ((هكذا رواه زيد بن أبي أنيسة عن أبي إسحاق عن عمرو بن ميمون، وتابعه أبو وكيع)).

قال الهيثمي في (مجمع الزوائد) (٦/٨٢): ((رواه الطبراني ورجاله رجال الصحيح غير محمد بن وهب بن أبي كريمة، وهو ثقة)). فجعله من حديث عمرو ميمون عن ابن مسعود.

وإسناد الطبراني رجاله كلهم ثقات، عدا محمد بن وهب بن أبي كريمة، قال عنه ابن حجر: ((صدوق)). (التقريب) (رقم٦٤١٩: ٩٠٥).

وفيه أيضاً شيخ الطبراني الحسين بن إسحاق التستري الدقيقي. قال الخلال: ((شيخ جليل))، وقال الذهبي:

"من الحفّاظ الرّحالة". فهاتان العبارتان لا تدلان على الضبط و لذا أقول لعل المخالفة في إسناد الحديث الحمل فيها عليه! (طبقات الحنابلة) (١/١٤٢ رقم١٨٤) (السير) (١٤/٥٧ رقم٢٨) و (مختصر تاريخ دمشق) لابن منظور (٧/٩٥ رقم٩١).

وما بين المعقوفتين في إسناد الطبراني هو الصواب، حيث وقع خطأ في المطبوع (بن أبي تملة) هكذا، وهذا اسم لا يعرف في كتب التراجم - حسب علمي -، ودليل الصواب: أن شيخ الراوي هو أبو عبد الرحيم، وأبو عبد الرحيم هذا هو خالد بن أبي يزيد بن سماك الأموي مولاهم الحراني، من الثقات، مترجم في (التقريب) (رقم ١٧٠٧: ٢٩٤) وهو خال لمحمد بن سلمة المثبت على الصواب هنا، ومحمد بن سلمة هوالباهلي مولاهم الحراني، ثقة، مترجم في (التقريب) (رقم٥٩٥٩: ٨٤٩)، وهو معروف بالرواية عن خاله أبي عبد الرحيم، وينظر: (تهذيب الكمال) (٢٥/٢٨٩ رقم٥٢٥٥).

٢) الجرّاح بن مليح والد وكيع.

مدار الرواية على الإمام أبي داود الطيالسي، واختلف عنه:

فرواه يونس بن حبيب و محمود بن غيلان، عن أبي داود عن الجراح.

أخرجه الطيالسي في (المسند) (٤٣/ ٣٢٨) والطبراني في (المعجم الكبير) (٩/٨٤ رقم٨٤٧٥).

والبيهقي في (السنن الكبرى)(ك السير: باب قتل م لا قتال فيه ...) (٩/٩٢).

أما محمد بن يحيى القُطعي، بضم القاف، فرواه عن أبي داود عن أبي الأحوص. فجعله عن أبي الأحوص.

أخرجه البزار كما في (كشف الأستار) (ك الهجرة والمغازي: باب عزوة بدر) (٢/٣١٧رقم١٧٧٥).

ومحمد بن يحيى هذا أقلُّ من ابن حبيب وابن غيلان درجة، قال فيه ابن حجر: "صدوق"، (التقريب) (رقم٦٤٢٢: ٩٠٦). فمخالفته لهما تعتبر شذوذاً، وهناك احتمال آخر وهو أن يكون الطيالسي رواه عن شيخين أحدهما الجراح والآخر أبو الأحوص.

وعل كل حال فإن أبا داود الطيالسي قد خالف وكيع بن الجراح في روايته عن الجراح والد وكيع، حيث جعله من حديث عمرو بن ميمون، لا من حديث أبي عبيدة.

وأبو داود الطيالسي أقل درجة في الحفظ والاتقان من وكيع، بل غلط في أحاديث.

قال الحافظ ابن حجر عنه: "ثقة حافظ، غلط في أحاديث" (التقريب) (رقم٢٥٦٥: ٤٠٦).

مع العلم أن وصف الغلط في أحاديث لم يطلق على وكيع، وهو أحفظ لحديث أبيه من غيره.

وعليه فمخالفة الطيالسي لوكيع تعدُّ شذوذاً، وا لله أعلم.

قال البيهقي عقب حديث عمرو هذا: "كذا قال عن عمرو بن ميمون، والمحفوظ عن أبي إسحاق عن أبي عبيدة عن أبيه ..".

ب- أبو بكر الهذلي.

أخرجه البزار كما في (كشف الأستار) (ك الهجرة والمغازي: باب غزوة بدر) (٢/٣١٧ رقم١٧٧٤) والطبراني في (المعجم الكبير) (٩/٨٤ رقم٨٤٧٦) من طريق شبابة بن سوَّار ثنا أبو بكر الهذلي ثنا أبو المليح عن عبد الرحمن بن عبد ا لله عن أبيه. فذكره.

فجلعه من حديث عبد الرحمن لا من حديث أبي عبيدة.

قال البزار: «لا نعلم روى أبوالمليح عن عبد الرحمن عن أبيه إلا هذا».

وقال الهيثمي في (مجمع الزوائد) (٨٢/٦): «رواه الطبراني والبزار، وفيه أبو بكر الهذلي وهو ضعيف».

بل هو أشد من ذلك، تركه جماعة من الأئمة، وبعضهم كذبه. قال الحافظ الذهبي: «واهٍ».

وقال ابن حجر: «أخباري متروك الحديث».

(الكاشف)(٤١٤/٢ رقم٦٥٤٩) (التقريب)(رقم٨٠٥٩: ١١٢٠)، وتنظر أقوال الأئمة فيه في (تهذيب الكمال) (١٥٩/٣٣رقم ٧٢٦٨) مع حاشيته.

فلا يعتد بمخالفة مثله، بل مخالفته تعتبر منكرة، والله أعلم.

قال الإمام الحافظ الدار قطني في (العلل) (٢٩٥/٥ س رقم٨٩٣) لما سئل عن هذا الحديث: «يرويه أبو إسحاق، واختلف عنه، فرواه الأعمش وشريك وإسرائيل وأبو وكيع وزهير عن أبي إسحاق عن أبي عبيدة عن عبد الله. ورواه يحيى بن عبد ربه وهو يحيى بن عبد الله ... عن أبي وكيع فقال: عن أبي إسحاق عن عمرو بن ميمون عن ابن مسعود. وأبو عبيدة أصح».

أي أن من أثبت الحديث لأبي عبيدة أصح حديثاً ممن جعله من حديث عمرو بن ميمون.

ويزاد على من ذكرهم الإمام الدار قطني من ذكرتهم ممن لم يذكرهم كشعبة والثوري ويوسف بن إسحاق.

ويزاد أيضاً أن من جعله من حديث أبي عبيدة أصح وأرجح ممن جعله من حديث عبد الرحمن بن عبد الله، بل المحفوظ أن هذا الحديث من حديث أبي عبيدة فقط.

وتابع أبا عبيدة عليه قيس بن أبي حازم عن عبد الله: (أنه أتي أبا جهل وبه رمق يوم بدر، فقال أبو جهل: هل أعمد من رجل قتلتموه).

أخرجه البخاري في (الجامع الصحيح) (ك المغازي: باب قتل أبي جهل) (٢٩٣/٧ رقم٣٩٦١- فتح).

وأخرج البخاري في (الجامع الصحيح) (ك المغازي: باب قتل أبي جهل) (٢٩٣/٧ رقم٣٩٦٢و٣٩٦٣- فتح) ومسلم في (الصحيح) (ك الجهاد والسير: باب قتل أبي جهل) (١٤٢٤/٣و١٤٢٥ رقم١١٨ (١٨٠٠)) من طريق سليمان التيمي حدثنا أنس بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ: (من ينظر لنا ما صنع أبو جهل؟ فانطلق ابن مسعود، فوجده قد ضربه ابناء عفراء حتى برك، قال: فأخذ بلحيته، فقال: آنت أبوجهل؟ فقال: وهل فوق رجل قتلتموه أو قال: قتله قومه؟. واللفظ لمسلم.

قوله (حتى برك) في رواية البخاري (حتى برد) بالدال، قال ابن حجر: «أي مات هكذا فسروه ووقع في رواية السمرقندي في مسلم (برك) بكاف بدل الدال أي سقط ....، قال عياض: «وهذه الرواية أولى، لأنه قد كلم ابن مسعود، فلو كان مات كيف كان يكلمه؟». ويحتمل أن يكون المراد بقوله (حتى برد) أي صار في حالة من مات، ولم يبق فيه سوى حركة المذبوح، فأطلق عليه باعتبار ما سيئول إليه ... وقيل معنى قوله (برد) أي فتروسكن ...» (فتح الباري) (٢٩٤/٧-٢٩٥).

وقال الحافظ ابن حجر موفقاً بين الأحاديث الواردة فيمن قتل أبا جهل؟ هل هما أبناء عفراء ومعاذ بن عمرو كما في الصحيح، أو ابن مسعود كما جاء في الصحيح أيضاً؟ فقال (رحمه الله): «فيحتمل أن يكون معاذ بن عفراء شدَّ عليه مع معاذ بن عمرو كما في الصحيح وضربه بعد ذلك معوذ حتى أثبته، ثم حزّ رأسه ابن مسعود، فتجمع الأقوال كلها، وإطلاق كونهما قتلاه يخالف في الظاهر حديث ابن مسعود أنه وجده وبه رمق، وهو محمول على أنهما بلغا به بضربهما إياه بسيفيهما منزلة المقتول حتى لم يبق به

إلا مثل حركة المذبوح، وفي تلك الحالة لقيه ابن مسعود فضرب عنقه، والله أعلم». (الفتح) (٧/٢٩٦).
وينظر (تاريخ الإسلام) الذهبي (المغازي) (ص٦٢). و (البداية و النهاية) (٣/٢٨٧).
ومما يُرجح ما قاله الحافظ ابن حجر، ما أخرجه ابن أبي شيبة في (المصنف) (ك المغازي: غزوة بدر الكبرى ...) (١٤/٣٧٣ رقم١٨٥٤٢) حدثنا وكيع عن جرير بن حازم عن ابن سيرين قال: (أقعص أبا جهل أبناء عفراء، وذفّفَ عليه ابن مسعود).
والإسناد إلى ابن سيرين صحيح على شرط الشيخين.
وقوله (أقعص): «القَعْصُ: أن يُضربَ الإنسان فيموت مكانه، ويقال: قَعَصْتُه وأقعصته إذا قتلته قتلاً سريعاً ..» قاله ابن الأثير (٤/٨٨).
وقوله (ذفف): «أي أجْهَز عليه وحرر قتله، يقال: دافَفْت على الأسير، ودافيته ودَفَّفْتُ عليه، ويُروى بالذال المعجمة، بمعناه». قاله ابن الأثير (النهاية) (٣/١٢٥) وينظر (ذفَّ) بالذال (النهاية) (٣/١٦٢).
وأما التنفيل فثابت بالقرآن، قال تعالى في سورة الأنفال: ﴿يسألونك عن الأنفال ...﴾ الآية (١).
وفي (التفسير) لعبد الرزاق (١/٢٤٩) عن معمر عن الزهري عن القاسم بن محمد قال: قال ابن عباس: (كان عمر إذا سئل عن شيء، قال: لا آمرك ولا أنهاك، قال: ثم يقول ابن عباس: والله ما بعث الله نبيه ﷺ إلا زاجراً آمرناً محللاً محرِّماً، قال القاسم: فسلط على ابن عباس رجل من أهل العراق، فسأله عن الأنفال؟ فقال ابن عباس: كان الرجلُ يُنفَّل فرس الرجل وسلبه، فأعاد عليه، فقال مثل ذلك، ثم أعاد عليه، فقال ابن عباس: أتدرون ما مثل هذا؟ مثل صبيغ الذي ضربه عمر، قال: وكان عمر ضربه حتى سالت الدماء على عقبيه، أو قال: على رجليه، فقال: أمّا والله فقد انتقم لعمر منك).
وقال الإمام ابن كثير في (التفسير) (٢/٢٩٤) عقبه: «وهذا إسناد صحيح إلى ابن عباس، أنه فسر النفل بما ينفله الإمام لبعض الأشخاص من سلب ونحوه بعد قسم أصل المغنم، وهو المتبادر إلى فهم كثير من الفقهاء من لفظ النفل، والله أعلم».
وقد نفل رسول الله ﷺ بعض أصحابه يوم بدر لما نزلت ﴿يسألونك عن الأنفال﴾ فعن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه قال: جئت إلى النبي ﷺ يوم بدر بسيف، فقلت: يا رسول الله إنّ الله قد شفى صدري اليوم من العدو، فهب لي هذا السيف، قال: (إنَّ هذا السيف ليس لي ولا لك)، فذهبت وأنا أقول: يُعطاه اليوم من لم يبل بلائي، فبينما أنا، إذ جاءني الرسول، فقال أجب، فظننت أنه نزل فيَّ شيء بكلامي، فجئت، فقال لي النبي ﷺ: إنك سألتني هذا السيف، وليس هو لي ولا لك، وإن الله قد جعله لي، فهو لك، ثم قرأ ﴿يسألونك عن الأنفال قل الأنفال لله والرسول﴾ إلى آخر الآية. (سورة الأنفال) آية (١).
أخرجه مسلم في (الصحيح) (ك الجهاد والسير: باب الأنفال) (٣/١٣٦٧ رقم١٧٤٨(٣٣و٣٤)) وفي (ك فضائل الصحابة: باب في فضل سعد بن أبي وقاص) (٤/١٨٧٧ و ١٨٧٩ رقم١٧٤٨(٤٣و٤٤)) وأبو داود في (السنن) (ك الجهاد: باب في النفل) (٣/١٧٥ رقم٢٧٣٧) واللفظ له، والترمذي في (الجامع) (ك تفسير القرآن: باب ومن سورة الأنفال) (٥/٢٦٨ رقم٣٠٧٩).
ولفظ مسلم الأول مختصر والثاني مطول. وليس فيه التنصيص على (يوم بدر)، لكن التنصيص جاء في طرق أخرى كما هي عند أبي داود هنا، والترمذي وغيرهما، ومعلوم أن طلب سعد من رسول الله ﷺ السيف إنما كان يوم بدر. وينظر (تفسير ابن كثير) (٢/٢٩٥).

٢- باب في تأيد الله عز وجل للمؤمنين في غزوة بدر

[٧٠] قال الإمام أبو بكر بن أبي شيبة(*):

حدثنا عبيد الله[١] قال أخبرنا إسرائيل[٢] عن أبي إسحاق[٣] عن أبي عبيدة عن أبيه قال: (لقد قُلِّلُوا في أعْيُنِنَا يوم بدر، حتَّى قُلْتُ لصاحبٍ لي إلى جنبي: كَمْ تراهُم؟ تَرَاهُم سَبْعِيْنَ؟ قال: أَرَاهُم مائةً، حَتَّى أَخَذْنا مِنْهم رَجُلاً فَسأَلْنَاه؟ فقال: كُنَّا أَلْفَاً)[٤].

(*) (المصنف) (ك المغازي: غزوة بدر الأولى) (١٤/٣٧٤ رقم١٨٥٤٥).

(١) هو ابن موسى العبسي ثقة، أثبت الناس في إسرئيل، تقدمت ترجمته أثناء التعليق على ح (١٧).

(٢) هو ابن يونس، ثقة تقدمت ترجمته عند ح (٧) وينظر ح (٦٧).

(٣) هو السبيعي، ثقة، تقدمت ترجمته عند ح (٣).

(٤) حسن لغيره.

أخرجه إسحاق بن راهوية في (المسند) كما في (تخريج أحاديث الكشاف) للزيلعي (٢/٣١ رقم٥٠٨) ومن طريقه ابن مردويه في (التفسير) كما في (المصدر السابق). من طريق عمرو بن محمد و يحيى بن آدم.

وأخرجه أيضاً: ابن سعد في (الطبقات الكبرى) (٢/٢٢) من طريق عبيد الله بن موسى.

والطبري في (جامع البيان) (٣/١٩٦ و ١٩٨- سورة آل عمران (آية:١٣)) (١٠/١٣ - سورة الأنفال (آية٤٤))، والبيهقي في (دلائل النبوة) (باب كيف كان بدء القتال ...) (٣/٦٧) من طريق إسحاق بن منصور.

والطبري في (جامع البيان) (١٠/١٣- سورة الأنفال (آية ٤٤) من طريق أبي أحمد.

كلهم (خمستهم) عن إسرائيل به. بعضهم مثله وبعضهم نحوه. وتابع إسرائيل عليه: شيبان بن عبد الرحمن.

أخرجه ابن سعد في (الطبقات الكبرى) (٢/٢١) من طريق عبيد الله بن موسى عنه به نحوه.

زاد السيوطي في (الدر المنثور) (٤/٧٤): ".. وأبو الشيخ".

وذكره الهيثمي في (مجمع الزوائد) (٦/٨٧) وقال: "رواه الطبراني" وسكت.

وأثر الباب يشهد لمعناه آية الأنفال قال تعالى: ﴿وَإِذْ يُرِيكُمُوهُمْ إِذِ الْتَقَيْتُمْ فِي أَعْيُنِكُمْ قَلِيلًا وَيُقَلِّلُكُمْ فِي أَعْيُنِهِمْ لِيَقْضِيَ اللَّهُ أَمْرًا كَانَ مَفْعُولًا وَإِلَى اللَّهِ تُرْجَعُ الْأُمُورُ﴾. (آية رقم: ٤٤).

وهذه الآية كانت في غزوة بدر، ينظر (تفسير القرطبي)(٨/٢٢) و (زاد المسير)(٣/٣١٦) و(تفسير ابن كثير)(٢/٣٢٨).

قال الحافظ ابن كثير (رحمه الله) مفسراً الآية: "وهذا أيضاً من لطفه تعالى بهم إذ أراهم إياهم قليلاً في رأي العين فيجرؤهم عليهم ويطمعهم فيهم ... [ثم ذكر أثر الباب هنا] وقوله ﴿وَيُقَلِّلُكُمْ فِي أَعْيُنِهِمْ﴾ قال ابن أبي حاتم حدثنا أبي ... [ثم أسند إلى] عكرمة ﴿وَإِذْ يُرِيكُمُوهُمْ إِذِ الْتَقَيْتُمْ﴾ الآية، قال: حضض بعضهم على بعض. إسناده صحيح.

وقال محمد بن إسحاق حدثني يحيى بن عباد بن عبدا لله بن الزبير عن أبيه في قوله تعالى ﴿لِيَقْضِيَ اللَّهُ أَمْرًا كَانَ مَفْعُولًا﴾ أي ليلقي بينهم الحرب للنقمة ممن أراد الانتقام منه، والإنعام على من أراد تمام النعمة عليه من أهل ولايته.

ومعنى هذا أنه تعالى أغرى كلا من الفريقين بالآخر وقلله في عينه ليطمع فيه، وذلك عند المواجهة، فلما التحم القتال وأيد الله المؤمنين بألف من الملائكة مردفين بقي حزب الكفار يرى حزب الإيمان ضعيفه، كما قال تعالى ﴿قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِئَتَيْنِ الْتَقَتَا فِئَةٌ تُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأُخْرَى كَافِرَةٌ يَرَوْنَهُمْ مِثْلَيْهِمْ رَأْيَ الْعَيْنِ وَاللَّهُ يُؤَيِّدُ بِنَصْرِهِ مَنْ يَشَاءُ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً لِأُولِي الْأَبْصَارِ﴾ [سورة آل عمران آية (١٣)] وهذا هو الجمع بين هاتين الآيتين فإن كلا منهما حق وصدق و لله الحمد والمنة" أ.هـ.

فالأثر وإن كان فيه عنعنة أبي إسحاق، إلا أنه بالشاهد له في المعنى يرتقي وا لله أعلم.

٣- باب حكم الأسرى

[٧١] قال الإمام أبو بكر بن أبي شيبة(*):

حدثنا أبو معاوية[١] عن الأعمش[٢] عن عمرو بن مرة[٣] عن أبي عبيدة عن عبد الله قال:

(لما كان يوم بدرٍ قال رسولُ الله ﷺ: ما تقولونَ في هؤلاءِ الأُسارى؟ قال أبو بكرٍ: يا رسول الله، قومُك وأصلُك، استبقِهم واستتبْهم لعلَّ الله أنْ يتوبَ عليهم، وقال عمرُ: يا رسول الله كذَّبوك وأخرجوك قدِّمهُم نَضْربُ أَعْنَاقَهم، وقال عبد الله بن رواحة: يا رسول الله: [أنتَ في وادٍ كثيرِ الحطبِ فأضرِمِ الواديَ عليهم ناراً ثم ألقهم فيه،][٤] قال: فسكتَ رسول الله ﷺ فلم يَردَّ عليهم، ثم قامَ فدخلَ، فقال أناسٌ: يأخذُ بقولِ أبي بكرٍ، وقال أناسٌ: يأخذُ بقول عمرَ، وقال أناسٌ: يأخذُ بقولِ عبدالله بن رواحة.

ثم خرج رسول الله ﷺ فقال: إنَّ الله لَيُلَيِّنُ قلوبَ رجالٍ فيه، حتى تكون ألين من اللَّبن، وإنَّ الله ليشدِّدُ قلوبَ رجالٍ فيه، حتى تكون أشدَّ من الحجارةِ، وإنَّ مثلُك يا أبا بكرٍ مثل إبراهيم قال ﴿فَمَن تَبِعَنِي فَإِنَّهُ مِنِّي وَمَنْ عَصَانِي فَإِنَّكَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾[٥] وإنَّ مثلُك يا أبا بكر كمثل عيسى قال ﴿إِن تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ وَإِن تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾[٦]، وإنَّ مثلُك يا عمر مثل موسى قال ﴿رَبَّنَا اطْمِسْ عَلَى أَمْوَالِهِمْ وَاشْدُدْ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُوا حَتَّى يَرَوُا الْعَذَابَ الْأَلِيمَ﴾[٧]، وإنَّ مثلُك يا عمر مثل نوح قال ﴿رَبِّ لَا تَذَرْ عَلَى الْأَرْضِ مِنَ الْكَافِرِينَ

(*) (المصنف) (ك المغازي: غزوة بدر الكبرى ومتى كانت وأمرها) (١٤/٣٧٠ رقم١٨٥٣٧).

ورواه ابن أبي شيبة في موضع متقدم لهذا، وسبب تقدمي وتصديري للموضع المتأخر هو تمام وكمال الرواية، أما في الموضع الأول ففيها اختصار جداً، وسيأتي بيانه في التخريج.

(١) هو محمد بن خازم، ثقة أحفظ الناس لحديث الأعمش، تقدمت ترجمته عند ح (٤٥).

(٢) ثقة حافظ، تقدمت ترجمته عند ح (٤).

(٣) ثقة عابد، تقدمت ترجمته عند ح (١٣).

(٤) ما بين المعقوفتين زيد من (السنن الكبرى) للبيهقي (٦/٣٢١)؛ لأنه روى الحديث من طريق ابن أبي شيبة به مثله. وأشار محقق (المصنف) أنه زادها من السنن الكبرى.

(٥) سورة إبراهيم: آية (٣٦).

(٦) سورة المائدة: آية (١١٨).

(٧) سورة يونس: آية (٨٨).

دَيَّارًا﴾[1]، أنتم عالةٌ[2]، فلا يَنْفَلِتَنَّ أحدٌ منهم إلاّ بفداء أوْ ضَرْبَةِ عُنُق، فقال ابن مسعود: يا رسول الله: إلاّ سُهَيْل بن بيضاء[3]؛ فإنّي قد سمعتُهُ يذكُرُ الإسلامَ، قال: فسكت رسول الله ﷺ، فما رأيتني في يومٍ أخوف أنْ تقعَ عليَّ حجارةٌ من السماء منّي، في ذلكَ اليوم حتى قال رسول الله ﷺ إلاّ سهيل بن بيضاء، فأنزل الله ﴿مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَن يَكُونَ لَهُۥٓ أَسْرَىٰ حَتَّىٰ يُثْخِنَ فِي ٱلْأَرْضِ﴾ إلى آخر الآية.[4])[5].

---

(١) سورة نوح: آية (٢٦).

(٢) قوله (عالة): أي أنتم فقراء محتاجون للمال؛ لأن «العالة: جمع عائل، وهوالفقير». (النهاية) (٣/٣٢٣).

(٣) قوله (إلا سهيل بن بيضاء) بتصغير (سهل) هكذا جاء في مصادر التخريج إلا في موطن عند أحمد كما سيأتي، وهما أخوان أحدهما مصغَّر والآخر مكبر، فالمصغر قديم الإسلام، والمكبر متأخر الإسلام عنه.

قال الإمام الحافظ ابن سعد في (الطبقات الكبرى) (٤/٢١٣) مترجماً للمكبَّر (سهل): «أسلم بمكة وكتم إسلامه فأخرجته قريش معها في نفير بدرٍ فشهد بدراً مع المشركين فأسر يومئذ، فشهد له عبد الله بن مسعود أنه رآه يصلي بمكة فخُلّي عنه، والذي روى هذه القصة في سهيل بن بيضاء قد أخطأ. سهيل بن بيضاء أسلم قبل عبد الله بن مسعود و لم يستخف بإسلامه، وهاجر إلى المدينة وشهد بدراً مع رسول الله ﷺ مسلماً لا شك فيه، فغلط من روى ذلك الحديث ما بينه وبين أخيه لأن سهيلاً أشهر من أخيه سهل، والقصة في سهل ...».

(٤) سورة الأنفال: آية (٦٧).

(٥) صحيح لغيره، إلا قول ابن رواحة فليس له عاضد.

أخرجه الترمذي في (الجامع) (ك الجهاد: باب ما جاء في المشورة) (٤/٢١٣ رقم١٧١٤) وفي (ك تفسير القرآن: سورة الأنفال) (٥/٢٧١ رقم٣٠٨٤) وأحمد في (المسند) (٦/١٣٨ و ١٤٢ و ١٤٣ رقم ٣٦٣٢ و ٣٦٣٣ و ٣٦٣٤) وفي (فضائل الصحابة) (١/١٨١ رقم١٨٦) وأبو عبيد في (الأموال) (باب في الحكم في رقاب أهل العنوة من الأسارى والسبي) (رقم٣٠٦: ١٢٤) وابن أبي شيبة في (المصنف) (ك الجهاد: في الفداء من رآه وفعله) (١٢/٤١٧ رقم١٥٠٩٨) وأبو يعلى في (المسند) (٩/١١٦-١١٨رقم٥١٨٧) وابن جرير في (التفسير) (سورة الأنفال) (١٠/٤٣) وفي (التاريخ) (٢/٤٦) والشاشي في (المسند) (٢/٣٣٩ رقم٩٣٦) والطبراني في (المعجم الكبير) (١٠/١٧٧و١٧٨ رقم١٠٢٥٨و١٠٢٥٩) والحاكم في (المستدرك) (ك المغازي) (٣/٢١-٢٢) و أبو نعيم في (الحلية) (٤/٢٠٧-٢٠٨) والبيهقي في (السنن الكبرى) (ك قسم الفيء والغنيمة: باب ما جاء في مفاداة الرجال منهم بالمال) (٦/٣٢١) وفي (دلائل النبوة) (باب ما فعل رسول الله ﷺ بالغنائم والأسارى ...) (٣/١٣٨) والواحدي في (أسباب النزول) (سورة الأنفال) (ص١٣٦) كلهم من طرق عن الأعمش به. بعضهم مختصراً، وبعضهم مطولاً مثله.

قال الترمذي: «هذا حديث حسن، وأبو عبيدة لم يسمعه من أبيه».

وقال الحاكم: «صحيح الإسناد و لم يخرجاه».

وقال الذهبي في (تلخيص المستدرك): «صحيح، سمعه جرير بن عبد الحميد».

وقال أبو نعيم: ((هذا حديث غريب من حديث أبي عبيدة لم يروه عنه إلا عمرو بن مرة)).
جاء عند الإمام أحمد في الموضع الأخير (سهل بن بيضاء) مكبراً.
قال أبوعبيد عقب الحديث: ((أما أهل المعرفة بالمغازي فإنهم يقولون: إنما هو سهل بن بيضاء، أخو سهيل، فأما سهيل فكان من المهاجرين، وقد شهد مع رسول الله ﷺ بدراً)).
وجاء عند الطبراني في الموضع الثاني (رقم١٠٢٥٩): ((عبد الله بن جحش)) بدل (عبد الله بن رواحة).
ثم قال عقب روايته له من طريق أبي الوليد الطيالسي عن جرير: ((جعل موضع عبد الله بن رواحة، عبدالله ابن جحش، والصواب عبد الله بن جحش)).
لم يرد على قول الإمام الطبراني إلا في روايته رورواية أحمد (رقم٣٦٣٤)، وأما بقية الرواة عن جرير وهم أبو خيثمة وإسحاق بن إبراهيم فجعلوه من حديث عبد الله بن رواحة، كما هي رواية محمد بن خازم وزائدة بن قدامة كلاهما عن الأعمش.
وحديث الباب ذكره الهيثمي في (المجمع) (٩٠/٦): ((رواه أبو يعلى بنحوه ورواه الطبراني أيضاً وفيه أبو عبيدة لم يسمع من أبيه ولكن رجاله ثقات)).
وتابع الأعمش عليه: حفص بن أبي داود الأسدي.
أخرجه الطبراني في (المعجم الكبير) (١٧٨/١٠رقم١٠٢٦٠) من طريق أبي الربيع الزهراني عنه به. وجعله من حديث عبد الله بن جحش بدل عبد الله بن رواحة.
لكن هذه المتابعة ضعيفة جداً، متروكة؛ لأن حفص بن أبي داود هو ابن سليمان الأسدي، البزار الكوفي، صاحب عاصم، (ت١٨٠هـ).
قال البخاري: ((تركوه)). وقال الذهبي: ((ثبت في القراءة، واهي الحديث))، ثم نقل كلام البخاري.
وقال ابن حجر: ((متروك الحديث، مع إمامته في القراءة)).
(التاريخ الكبير) (٣٦٣/٢ رقم٢٧٦٧) (الكاشف) (٣٤١/١ رقم١١٤٦) و (التقريب) (رقم١٤١٤: ٢٥٧).
وتابع أبا عبيدة عليه: زر بن حبيش.
فأخرج الطبراني في (المعجم الكبير) (١٧٦/١٠ رقم١٠٢٥٧) من طريق موسى بن مطير عن عاصم بن أبي النجود عن زر به، نحوه وفيه اختصار.
قال الهيثمي في (مجمع الزوائد) (٩٠/٦): ((فيه موسى بن مطير وهو ضعيف)).
بل حاله أشد من ذلك، كذّبه ابن معين، وقال أبوحاتم والنسائي وجماعة: ((متروك)).
وضعفه الدار قطني، وقال ابن حبان: ((صاحب عجائب ومناكير، لا يشك سامعها أنها موضوعة)).
وقال الذهبي: ((واه)) تنظر الأقوال في (الميزان) (٢٢٣/٤).
فلا يُفْرح بهذه المتابعة. والله أعلم.
وذكر شيخ الإسلام ابن تيمية طرفاً من حديث الباب في (منهاج السنة) (١٣٣/٦) وقال عقبه: ((وقد روي هذا المعنى من حديث أم سلمة وابن عباس وغيرهما)).
وضعّف حديث الباب بسبب الانقطاع، العلامة أحمد شاكر في (شرحه للمسند) (٢٢٧/٥ رقم٣٦٣٢).

والألباني في (ضعيف سنن الترمذي) (رقم٢٨٨: ١٧٨٣/ ١٩٦) و (الإرواء) (٥/٤٨).

وفي الباب عن:

١- عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

قال: (لماكان يوم بدر نظر النبي ﷺ إلى المشركين وهم ألف، وأصحابه ثلاثمائة و تسعة عشر رجلاً، فاستقبل نبي الله ﷺ القِبْلَة، ثم مدَّ يديه فجعل يهتف بربه: اللهم أنجز لي ما وعدتني، اللهم آتِ ما وعدتني، اللهم إنْ تُهلِك هذه العصابة من أهل الإسلام لا تعبد في الأرض ... [إلى أن قال] فقتلوا يومئذ سبعين وأسروا سبعين. فلما أسروا الأسارى قال رسول الله ﷺ لأبي بكر وعمر: ما ترون في هؤلاء الأسارى؟ فقال أبو بكر: يا نبي الله: هم بنو العم والعشيرة، أرى أن تأخذ منهم فدية، فتكون لنا قوة على الكفار، فعسى الله أن يهديهم للإسلام، فقال رسول الله ﷺ ما ترى يا ابن الخطاب؟ قلت: لا، والله، يا رسول الله، ما أرى الذي رأى أبو بكر، ولكني أرى أن تُمكّنّا فنضرب أعناقهم، فتمكن علياً من عقيل فيضرب عنقه، وتمكني من فلان فأضرب عنقه، فهؤلاء أئمة الكفر وصناديدها، فهوى رسول الله ﷺ إلى ما قال أبو بكر ولم يهو ما قلت، فلما كان من الغد جئت فإذا رسول الله ﷺ وأبو بكر قاعدين يبكيان، قلت: يا رسول الله! أخبرني من أي شيء تبكي أنت وصاحبك، فإن وجدت بكاء بكيت، وإن لم أجد بكاء تباكيت لبكائكما، فقال رسول الله ﷺ: (أبكي للذي عرض عليَّ أصحابك من أخذهم الفداء، لقد عُرِض عليَّ عذابهم أدنى من هذه الشجرة، وأنزل الله عز وجل ﴿مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكُونَ لَهُ أَسْرَى حَتَّى يُثْخِنَ فِي الْأَرْضِ﴾ إلى قوله ﴿فَكُلُوا مِمَّا غَنِمْتُمْ حَلَالًا طَيِّبًا﴾ فأحل الله الغنيمة لهم).

أخرجه مسلم في (الصحيح) (ك الجهاد والسير: باب الإمداد بالملائكة في غزوة بدر وإباحة الغنائم) (٣/١٣٨٣-١٣٨٥ رقم١٧٦٣«٥٨») من طريق عكرمة بن عمار حدثني أبو زميل سماك الحنفي حدثني عبد الله بن عباس قال حدثني عمر بن الخطاب ..، فذكره.

الآيات من سورة الأنفال (٦٧-٦٩).

٢- أنس بن مالك رضي الله عنه.

(استشار رسول الله ﷺ الناس في الأسارى يوم بدر، فقال: إن الله قد أمكنكم منهم، فقام عمر بن الخطاب فقال: يا رسول الله: اضرب أعناقهم، قال: فأعرض عنه النبي ﷺ قال: ثم عاد رسول الله ﷺ فقال: يا أيها الناس، إن الله قد أمكنكم منهم وإنما هم إخوانكم بالأمس، قال: فقام عمر، فقال: يا رسول الله: اضرب أعناقهم، قال: فأعرض عنه النبي ﷺ، قال: ثم عاد النبي ﷺ فقال للناس مثل ذلك، فقام أبو بكر، فقال: يا رسول الله، نرى أن تعفو عنهم، وتقبل منهم الفداء، قال: فذهب عن وجه رسول الله ﷺ ما كان فيه من الغَمِّ، قال فعفا عنهم وقبل منهم الفداء، قال وأنزل الله ﴿لَوْلَا كِتَابٌ مِنَ اللَّهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾).

الأية من سورة الأنفال (٦٨).

أخرجه أحمد في (المسند) (٢١/١٨٠ رقم١٣٥٥٥) حدثنا علي بن عاصم عن حميد عن أنس.

وذكر رجلاً عن الحسن. أي روي موصولاً عن أنس، ومرسلاً عن الحسن.

قال الهيثمي في (مجمع الزوائد) (٦/٩٠): ((رواه أحمد عن شيخه علي بن عاصم بن صهيب وهو كثير الغلط والخطأ إذا قيل له الصواب، وبقية رجال أحمد رجال الصحيح)).

وعلي بن عاصم بن صهيب الواسطي، قال فيه الحافظ ابن حجر: ((صدوق يخطئ، ويصرُّ، ورمي بالتشيع)) (التقريب) (رقم٤٧٩٢: ٦٩٩).

وضعَّفَ الإسناد بسبب علي بن عاصم، الشيخ الألباني في (الإرواء) (٥/ص٤٧).

و لم أجده عند غير أحمد، وينظر (الدر المنثور) (٤/١٠٤).

٣- ابن عمر رضي ا لله عنهما.

قال: (استشار رسول ا لله ﷺ في الأسارى أبا بكر، فقال: قومك وعشيرتك فَخلِّ سبيلهم، فاستشار عمر، فقال: اقتلهم، قال ففداهم رسول ا لله ﷺ، فأنزل ا لله عز وجل ﴿مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكُونَ لَهُ أَسْرَى حَتَّى يُثْخِنَ فِي الْأَرْضِ﴾ إلى قوله ﴿فَكُلُوا مِمَّا غَنِمْتُمْ حَلَالًا طَيِّبًا﴾، قال: فلقي النبي ﷺ عمر، قال: كاد أن يصيبنا في خلافك بلاء).

الآيات من سورة الأنفال: (٦٧-٦٩).

أخرجه الحاكم في (المستدرك) (ك التفسير: تفسير سورة الأنفال) (٢/٣٢٩) وأبونعيم في (الحلية) (١/٤٣) كلاهما من طريق عبيد ا لله بن موسى ثنا إسرائيل عن إبراهيم بن مهاجر عن مجاهد به.

قال الحاكم: ((صحيح الإسناد و لم يخرجاه)). ووافقه الذهبي وزاد: ((على شرط مسلم)).

والإسناد حسن، من أجل إبراهيم بن مهاجر البجلي الكوفي.

قال القطان والنسائي: ((ليس بالقوي)). وقال أحمد: ((لا بأس به)).

وقال ابن حجر: ((صدوق لين الحفظ)).

(الكاشف) (١/٢٢٦ رقم٢٠٩) و (التقريب) (رقم٢٥٦: ١١٦).

فهذه الشواهد تدل على أن حديث الباب له أصل ثابت، وبها يتقوى إلى الصحة لغيره، عدا قول عبد ا لله بن رواحة فلم أجد ما يعضده له. وا لله أعلم.

١١- كِتَابُ الأَنْبِيَاء

١- باب ما كان عند أهل الكتاب من أمر نبوته ﷺ

[٧٢] قال الإمام أحمد بن حنبل(*):

حدثنا روح(١) وعفَّان(٢)، المعنى(٣)، قالا: حدثنا حمَّاد بن سلمة(٤) عن عطاء بن السائب(٥)

(*) (المسند) (٧/٦٣ رقم٣٩٥١).

(١) روح بن عبادة بن العلاء بن حسان القيسي، أبو محمد البصري، ثقة فاضل، له تصانيف، (ت٢٠٥هـ أو ٢٠٧هـ). (التقريب) (رقم١٩٧٣: ٣٢٩).

(٢) عفان بن مسلم بن عبد الله الباهلي، أبو عثمان الصفَّار البصري، ثقة ثبت، وربما وهم، قال ابن المديني: «كان إذا شك في حرف من الحديث تركه». وقال ابن معين: «أنكرناه في صفر سنة تسع عشرة، مات بعدها بيسير». (التقريب) (رقم٤٦٥٩: ٦٨١).

(٣) من المعلوم أن بعض أئمةالحديث لهم عناية فائقة، ودقة عالية، في بيان أوجه الاتفاق والاختلاف، في ألفاظ الأحاديث سنداً ومتناً، وكان من تلكم العناية أن ميزوا هذا الاختلاف بعبارات مختصرة تدل على وقوعه في الحديث المروي، ومنها كلمة (المعنى)، والمراد بهذه العبارة: أن الحديث المروي عن شيخين أو أكثر وقع فيه اختلاف من حيث اللفظ، أما المعنى فمتفق، ولا يضر هذا الاختلاف في صحة الحديث إن كان الحديث صحيحاً. والإمام أحمد مشهور بعنايته بالألفاظ وتمييزها سنداً ومتناً، ومثله تلميذه الإمام مسلم، وكذا الإمام أبو داود السجستاني وغيرهم. ينظر (فتح المغيث) (٣/١٨٠-١٨٥) (مبحث: اختلاف ألفاظ الشيوخ).

(٤) حماد بن سلمة بن دينار البصري، أبو سلمة، ثقة عابد، أثبت الناس في ثابت، وتغير حفظه بآخره، (ت١٦٧هـ).(التقريب) (رقم١٥٠٧: ٢٦٨)، وسماعه من عطاء قبل الاختلاط، كما تقدم تعليقاً على ح(٥٢).

(٥) أبو السائب الثقفي، الكوفي، (ت١٣٥هـ). وصفه أكثر الأئمة أنه مختلط وأن من سمع منه قديماً فسماعه صحيح كشعبة وغيره، ومن سمع منه حديثاً فلا. وممن قال به يحيى القطان وأحمد بن حنبل وابن معين وأبو حاتم والعجلي والنسائي وابن سعد ويعقوب بن سفيان وغيرهم.

أما التوثيق والتضعيف: فقد وثقه حماد بن زيد، وأحمد بن حنبل والنسائي والعجلي وابن سعد ويعقوب بن سفيان والذهبي. فهم مع توثيقهم له يقولون باختلاطه، إلا حماد بن زيد فليس في قوله الاختلاط.

وقال أبو حاتم: «كان محله الصدق قديماً قبل أن يختلط، صالح مستقيم الحديث، ثم بأخرة تغير حفظه، في حديثه تخاليط كثيرة ...». وقال ابن حجر: «صدوق اختلط».

والذي يظهر لي من ترجمته ما قاله الموثقون، ويُجْمِلُ القول فيه الإمام يعقوب بن سفيان بقوله: «عطاء ثقة، حديثه حجة ما روى عنه سفيان وشعبة وحماد بن سلمة، وسماع هؤلاء سماع قديم، وكان عطاء تغير بأخرة فرواية جرير وابن فضيل وطبقتهم ضعيفة». والله أعلم.

(التاريخ لابن معين) الدوري (٢/٤٠٤) و (الجرح والتعديل) (٦/٣٣٣ رقم١٨٤٨) و (معرفة الثقات) للعجلي (٢/١٣٥ رقم١٢٣٧) و (الطبقات الكبرى) (٦/٣٣٨) و (المعرفة والتاريخ) (٣/٨٤) و (الكاشف) (٢/٢٢ رقم٣٧٩٨) و (تهذيب الكمال) (٢٠/٨٦ رقم٣٩٣٤) و (التقريب) (رقم٤٦٢٥: ٦٧٨).

عن أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود، قال عفَّان: عن أبيه ابن مسعود قال: إنَّ الله عزَّ وجلَّ ابتعثَ نبيه ﷺ لإدخالِ رجلٍ إلى الجنَّة، فدخل الكنيسةَ، فإذا هو بيهودَ، وإذا يهوديٌّ يقرأ عليهم التَّوْراة، فلمَّا أتوا على صفة النَّبيِّ ﷺ، أمسكوا، وفي ناحيتها رجلٌ مريضٌ، فقال النَّبيُّ ﷺ: (ما لكمْ أمْسكتم؟)، قال المريضُ: إنَّهم أَتَوا على صِفَةِ نبيٍّ فأمسكوا، ثم جاء المريضُ يَحْبُو[1]، حتى أخذَ التوراة، فقرأ حتى أتى على صفةِ النَّبيِّ ﷺ وأُمَّتِه، فقال: هذه صفتُكَ وصفةُ أمَّتِك، أشهدُ أنْ لا إله إلاّ الله وأنَّك رسولُ الله، ثمَّ ماتَ، فقالَ النبيُّ ﷺ لأصحابهِ: لُوْا[2] أَخَاكُمْ)[3].

---

(١) قوله (يحبو): أي يزحف على استه. (النهاية) (١/٣٣٦).

(٢) قوله (لُوْا): قال الإمام أبو القاسم الأصبهاني: «أمرُ الجماعة، من قولك: وَلِي يلي. على وزن ﴿قُوا أَنفُسَكُمْ﴾. أي: تولَّوْا غَسْلَه وتكفينه ودَفْنَه». (دلائل النبوة) (١/٣٣٣). الآية من سورة التحريم (٦).

(٣) صحيح لغيره.

أخرجه الطبراني في (المعجم الكبير) (١٠/١٩٠ رقم١٠٢٩٥) من طريق حجاج بن المنهال.

والبيهقي في (دلائل النبوة) (باب ما جاء في اليهودي الذي اعترف بصفة النبي ﷺ ...) (٦/٢٧٢-٢٧٣) من طريق عفان.

والأصبهاني في (دلائل النبوة) (فصل في ذكر رجل من اليهود ...) (١/٣٢٣ رقم١٥) من طريق موسى بن إسماعيل. ثلاثتهم (أي عقان وحجاج وموسى) ثنا حماد بن سلمة عن عطاء به مثله.

وخالف حماد بن سلمة فيه: محمد بن فضيل.

فأخرج ابن أبي شيبة في (المصنف) (ك المغازي: ما جاء في مبعث النبي ﷺ) (١٤/٢٩٤ رقم١٨٤٠٥) عن محمد بن فضيل عن عطاء بن السائب عن الحسن قال: ... فذكره مرسلاً.

فحماد بن سلمة وصله، وابن فضيل أرسله.

وهذه المخالفة من ابن فضيل مرجوحة وتعتبر شاذة؛ لأن ابن فضيل وإن كان ثقة، إلا أن سماعه من عطاء قديم، كما تقدم النقل عن الإمام يعقوب بن سفيان. ولما ترجم الإمام ابن أبي حاتم لعطاء، نقل كلام والده فيه ومنه: « ... وفي حديث البصريين اللذين يحدثون عنه تخاليط كثيرة لأنه قدم عليهم في آخر عمره، وما روى عنه ابن فضيل ففيه غلط واضطراب، رفع أشياء كان يرويها عن التابعين فرفعها إلى الصحابة».

فبان مما تقدم أمران:

أ) أن ابن فضيل متأخر السماع من عطاء.

ب) أن فيما يرويه عن عطاء غلطاً واضطراباً.

وهاتان العلتان توجبان ضعف رواية ابن فضيل واعتبارها شاذة، لمخالفتها رواية حماد بن سلمة، الموصولة، وسماع حماد قبل اختلاط عطاء كما سبق، والله أعلم.

وحديث الباب أورده الهيثمي في (مجمع الزوائد) (٢٣٤/٨) ثم قال: ((رواه أحمد و الطبراني وفيه عطاء بن السائب وقد اختلط)).

وتعقب الهيثمي، الشيخ أحمد شاكر في (تحقيق المسند) (٢٣/٥) بقوله: ((فترك علته، الانقطاع، وأعلّه بما لا يصلح؛ لأن حماد بن سلمة سمع من عطاء قبل اختلاطه، على الراجح)).

وفي الباب عن أبي صخر العقيلي حدثني رجل من الأعراب قال: جلبت جلوبة إلى المدينة في حياة رسول الله ﷺ فلما فرغت من بيعتي قلت لألقين هذا الرجل فلأسمعن منه، قال فتلقاني بين أبي بكر وعمر يمشون فتبعتهم في أقفائهم حتى أتوا على رجل من اليهود ناشراً التوراة يقرؤها، يعزي بها نفسه على ابن له في الموت كأحسن الفتيان وأجمله، فقال رسول الله ﷺ أنشدك بالذي أنزل التوراة، هل تجد في كتابك ذا صفتي ومخرجي؟ فقال برأسه: هكذا، أي: لا، فقال ابنه: إني والذي أنزل التوراة إنا لنجد في كتابنا صفتك ومخرجك، وأشهد أن لا إله إلا الله وأنك رسول الله، فقال: أقيموا اليهود عن أخيكم، ثم ولى كفنه وحنّطه وصلى عليه).

أخرجه الإمام أحمد في (المسند) (٤١١/٥) وابن البناء في (فضل التهليل) (رقم٣٢: ٦٩) عن ابن علية عن الجريري به. وأخرجه الحسن بن سفيان في (مسنده) وابن خزيمة والحاكم أبو أحمد في (الكنى))، كما في (تعجيل المنفعة) (٤٨٤/٢). وزاد السيوطي في نسبته إلى: ((ابن سعد ...)) (الدر المنثور) (٥٧٥/٣).

قال الحافظ الهيثمي في (مجمع الزوائد) (٢٣٨/٨): ((رواه أحمد وأبو صخر لم أعرفه، وبقية رجاله رجال الصحيح)).

والحديث أورده الحافظ الإمام ابن كثير في (التفسير) (٢٦٢/٢) سورة الأعراف: آية (١٥٧):

وقال: ((هذا حديث جيد قوي، له شاهد في الصحيح عن أنس)).

وأورده أيضاً في (البداية والنهاية) (٣٠٠/٢) وقال عقبه: ((هذا إسناد جيد، وله شواهد في الصحيح عن أنس ابن مالك رضي الله عنه)).

قال الحافظ ابن حجر في (تعجيل المنفعة) (٤٨٣/٢ رقم١٣١١): ((اسمه عبد الله بن قدامة وهو مختلف في صحبته، وجزم البخاري ومسلم وابن حبان وغيرهم أن له صحبة ...)).

وعليه فالحديث كما قال الإمام ابن كثير ((جيد قوي))، والله أعلم.

ومراد الإمام ابن كثير بحديث أنس في الصحيح، هو ما أخرجه البخاري في (الجامع الصحيح) (ك الجنائز: باب إذا أسلم الصبي فمات هل يصلى عليه؟ وهل يعرض على الصبي الإسلام) (٢١٩/٣ رقم١٣٥٦-فتح) بسنده إلى ثابت عن أنس رضي الله عنه قال: (كان غلام يهودي يخدم النبي ﷺ فمرض، فأتاه النبي ﷺ يعوده، فقعد عند رأسه فقال له: أسلم، فنظر إلى أبيه وهوعنده، فقال له:أطع أبا القاسم ﷺ، فأسلم، فخرج النبي ﷺ وهو يقول: الحمد لله الذي أنقذه من النار).

ومن المعلوم أن صفة النبي ﷺ ونعته مما أودعه الله في التوراة والإنجيل، وأهل الكتاب يعلمون ذلك تمام العلم، إلا أنهم يكابرون ويجحدون، قال تعالى: ﴿الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِندَهُمْ فِي التَّوْرَاةِ وَالْإِنجِيلِ يَأْمُرُهُم بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ ...﴾ الآية. (سورة الأعراف) (رقم الآية: ١٥٧).

وهذه الآية شاهدة لحديث الباب المتعلق بصفة النبي ﷺ الموجودة في كتب أهل الكتاب من اليهود والنصارى، والله أعلم.

٢- باب في أسماء النبي ﷺ

[٧٣] قال الإمام تمام بن محمد الرازي(*):

أخبرنا أبو علي أحمد بن محمد بن فضالة(١) ثنا أبو شرحبيل عيسى بن خالد بن نافع(٢) بن أخي أبي اليمان الحكم بن نافع ثنا أبو اليمان(٣) ثنا إسماعيل بن عيَّاش(٤) عن الأوزاعي(٥)

(*) (الفوائد) (٢/٧٨ رقم١١٩٠).

(١) هو أحمد بن محمد بن فَضَالة بن غيلان الهمداني الحمصي الصَّفَّار، الشهير بالسُّوسي، (ت ٣٣٩هـ).
قال عنه ابن يونس: ((كان ثقة، وكانت كتبه جياد، قدم مصر)).
وقال الذهبي: ((المحدث الحجة)).
(السير) (١٥/٤٠٤ رقم٢٢٥).

(٢) لم أجد له ترجمة مفصلّة تدل على منزلته عند أهل العلم بالجرح والتعديل، غاية ما وقفت عليه، ما قاله الإمام أبو عبدا لله بن مندة الأصبهاني (ت٣٩٥هـ): ((عيسى بن خالد بن نافع، ابن أخي أبي اليمان الحمصي. حدث عن أبي اليمان. روى عنه: عبد ا لله بن أحمد بن حنبل، وابن صدقة)).
(فتح الباب في الكنى والألقاب) (رقم٣٧٥٢: ٤١٧).
فهو -عندي- بمنزلة مجهول الحال، إذ لم يوثقه معتبر، وروى عنه أكثر من اثنين، وا لله أعلم.

(٣) الحكم بن نافع البَهراني، بفتح الموحدة، أبو اليمان الحمصي، مشهور بكنيته، ثقة ثبت، يقال: إن أكثر حديثه عن شعيب مناولة، (ت ٢٢٢هـ). (التقريب) (رقم١٤٧٢: ٢٦٤).

(٤) إسماعيل بن عياش بن سليم العنسي، بالنون، أبو عتبة الحمصي، (ت ١٨١هـ أو ١٨٢هـ).
ملخص ما قاله الأئمة فيه: أنه إذا حدَّث عن الشاميين، فحديثه عنهم صحيح محتج به.
وإذا حدَّث عن غيرهم كالحجاز يين والعراقيين فحديثه عنهم لا يصح.
قال يعقوب بن سفيان: ((وتكلّم قوم في إسماعيل، وإسماعيل ثقة، عدل، أعلم الناس بحديث الشاميين، ولا يدفعه دافع، وأكثر ما تكلّموا قالوا: يغرب عن ثقات المدنيين والمكيين)).
وحديثه هنا عن شيخه إمام أهل الشام في زمانه، الإمام الأوزاعي.
تنظر الأقوال: (الجرح والتعديل) (٢/١٩١ رقم٦٥٠) و (التاريخ الكبير) (١/٣٦٩ رقم١١٦٩) و (المعرفة التاريخ) (٢/٤٢٣) و (الكامل) (١/٢٩٠) و (تاريخ بغداد) (٦/٢٢٤) و (شرح علل الترمذي) (٢/٧٧٣) و (السير) (٨/٣١٢ رقم٨٣) و (الكاشف) (١/٢٤٨ رقم٤٠٠) و (التقريب) (رقم٤٧٧: ١٤٢).

(٥) عبد الرحمن بن عمرو بن أبي عمرو الأوزاعي، أبو عمرو الفقيه، (ت١٥٧هـ).
قال الإمام المزي: ((إمام أهل الشام في زمانه في الحديث والفقه ...)).
قال الحافظ ابن حجر: ((ثقة جليل)).
(تهذيب الكمال) (١٧/٣٠٧ رقم٣٩١٨) و (التقريب) (رقم٣٩٩٢: ٥٩٣).

عن عمرو بن مرة[(١)] عن أبي عبيدة عن عبد الله بن مسعود قال: قال النبي ﷺ: (لي أسماءٌ: أَنَا أحمد، وأنا محمَّد، وأنا الحاشِر[(٢)]، وأنا المُقَفِّي[(٣)]، وأنا نبيُّ التَّوْبَة[(٤)])[(٥)].

---

(١) ثقة عابد، تقدمت ترجمته عند ح (١٣).

(٢) قوله (الحاشر): جاء في رواية جبير بن مطعم عند البخاري في (صحيحه) (ك التفسير: باب ﴿يَأْتِي مِنْ بَعْدِي اسْمُهُ أَحْمَدُ﴾) (٨/٦٤٠ رقم٤٨٩٦): (وأنا الحاشر الذي يُحْشَر الناس على قدمي).
وكذا عند مسلم في (الصحيح) (ك الفضائل: باب في أسمائه ﷺ) (٤/١٨٢٨ رقم٢٣٥٤).
وفي رواية لمسلم أيضاً (على عقبي).
قال الإمام النووي في (شرحه لمسلم) (١٥/١٠٥): «قال العلماء معناهما: يحشرون على أثري وزمان نبوتي، ورسالتي، وليس بعدي نبي وقيل يتبعوني».

(٣) قوله (المقَفِّي): قال الحافظ النووي في (شرحه لمسلم) (١٥/١٠٦): «وأما المقفي فقال شمر: هو بمعنى العاقب، وقال ابن الأعرابي هو: المتبع للأنبياء، يقال: قفوته أقفوه وقفيته أقفيه، إذا اتبعته، وقافية كل شيء آخره».

(٤) قوله (نبي التوبة): قال النووي في (شرحه لمسلم) (١٥/١٠٦): «أنه ﷺ جاء بالتوبة».

(٥) صحيح لغيره.
لم أقف على من أخرجه من حديث ابن مسعود، وإسناد حديث الباب ضعيف، بسبب عيسى بن خالد، وهو مجهول الحال، كما تقدم.
لكن الحديث أخرجه مسلم في (الصحيح) (ك الفضائل: باب في أسمائه ﷺ) (٤/١٨٢٨ رقم٢٣٥٥(١٢٦» حدثنا إسحاق بن إبراهيم الحنظلي أخبرنا جرير عن الأعمش عن عمرو بن مرة عن أبي عبيدة عن أبي موسى الأشعري قال: كان رسول الله ﷺ يُسمِّي لنا نفسه أسماء، فقال: أنا محمد وأحمد والمقفِّي، والحاشر، ونبي التوبة، ونبي الرحمة).
وفي الباب أيضاً عن جبير بن مطعم رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: (إن لي أسماء، أنا محمد وأنا أحمد وأنا الماحي الذي يمحو الله بي الكفر، وأنا الحاشر الذي يحشر الناس على قدمي، وأنا العاقب الذي ليس بعده أحد).
أخرجه البخاري في (الجامع الصحيح) (ك التفسير: باب ﴿يَأْتِي مِنْ بَعْدِي اسْمُهُ أَحْمَدُ﴾) (٨/٦٤٠ رقم٤٨٩٦-فتح) ومسلم في (الصحيح) (ك الفضائل: باب في أسمائه ﷺ) (٤/١٨٢٨ رقم٢٣٥٤(١٢٥)) واللفظ له.
كلاهما من طريق ابن شهاب عن محمد بن جبير بن مطعم به.

٣- باب نصرته ﷺ على الشيطان

[٧٤] قال الإمام أحمد بن حنبل(*):

حدثنا أسود بن عامر[(١)] أخبرنا إسرائيل[(٢)] قال: ذكر أبو إسحاق[(٣)] عن أبي عبيدة عن عبد الله قال: قال رسول الله ﷺ: (مرَّ عليَّ الشيطانُ فأخذتُهُ، فخَنقته، حتى لأَجِدُ بَرْدَ لسانهِ في يدي، فقال: أَوْجَعْتَنِي، أَوْجَعْتَنِي)[(٤)].

(*) (المسند) (٧/٤٠ رقم٣٩٢٦).

(١) هوالشامي، نزيل بغداد، يكنى أبا عبد الرحمن، ويلقب شاذان، ثقة، (ت٢٠٨هـ). (التقريب) (رقم٥٠٨/١٤٦).

(٢) هو ابن يونس، ثقة، تقدمت ترجمته عند ح (٧) وينظر ح (٦٧).

(٣) هو السبيعي، ثقة مدلس مختلط، تقدمت ترجمته عند ح (٣).

(٤) صحيح لغيره.

أخرجه الهيثم بن كليب الشاشي في (المسند) (٢/٣٣٨ رقم٩٣٥) و البيهقي في (السنن الكبرى) (ك الصلاة: باب لا تفريط على من نام عن صلاة أو نسيها ...) (٢/٢١٩) وفي (دلائل النبوة) (باب ما جاء في الجني أو الشيطان الذي أراد كيده وهو في الصلاة فأمكنه الله عز وجل، منه) (٧/٩٩) من طريق عبيد الله بن موسى قال أخبرنا إسرائيل به.

وزادوا: (ولولا ما دعا سليمان، لأصبح مناطاً إلى اسطوانة من أساطين المسجد، ينظر إليه ولدان أهل المدينة).

قال الهيثمي في (مجمع الزوائد) (١/٢٩٣) بعد إيراده له: "رواه أحمد، وأبو عبيدة لم يسمع من أبيه، وبقية رجاله رجال الصحيح". وفي الإسناد عنعنة أبي إسحاق.

وفي الباب عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: (إنَّ عفريتاً من الجن تفلّت عليَّ البارحة، ليقطع علي الصلاة، فأمكنني الله منه، فأردت أن أربطه إلى سارية من سواري المسجد حتى تصبحوا وتنظروا إليه كلكم، فذكرت قول أخي سليمان ﴿قَالَ رَبِّ اغْفِرْ لِي وَهَبْ لِي مُلْكًا لَا يَنبَغِي لِأَحَدٍ مِّن بَعْدِي﴾ فردَّه خاسئاً).

أخرجه البخاري في (الجامع الصحيح) (ك الصلاة: باب الأسير أو الغريم يربط في المسجد) (١/٥٥٤ رقم٤٦١-فتح) ومسلم في (الصحيح) (ك المساجد ومواضع الصلاة: باب جواز لعن الشيطان في أثناء الصلاة، والتعوذ منه ...)(١/٣٨٤ رقم٥٤١(٣٩))كلاهما عن شعبة عن محمد بن زياد به. الآية من سورة(ص):(٣٥).

وعن أبي الدرداء قال: قام رسول الله ﷺ فسمعناه يقول: (أعوذ بالله منك، ثم قال: ألعنك بلعنة الله ثلاثاً، وبسط يده كأنه يتناول شيئاً، فلما فرغ من الصلاة قلنا: يا رسول الله، قد سمعناك تقول في الصلاة شيئاً لم نسمعك تقوله قبل ذلك، ورأيناك بسطت يدك، قال: إن عدو الله إبليس، جاء بشهاب من نار ليجعله في وجهي، فقلتك أعوذ بالله منك، ثلاث مرات، ثم قلت: ألعنك بلعنة الله التامة، فلم يستأخر، ثلاث مرات، ثم أردت أخذه، والله لولا دعوة أخينا سليمان لأصبح موثقاً يلعب به ولدان أهل المدينة).

أخرجه مسلم في (الصحيح) (ك المساجد ومواضع الصلاة: باب جواز لعن الشيطان في أثناء الصلاة ...) (١/٣٨٥ رقم٥٤٢(٤٠)) من طريق معاوية بن صالح عن ربيعة بن يزيد عن أبي إدريس الخولاني به.

وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن رسول الله قام فصلى صلاة الصبح وهو خلفه، فقرأ، فالتبست عليه القراءة، فلما فرغ من صلاته، قال: (لو رأيتموني وإبليس فأهويت بيدي، فما زلت أخنقه حتى وجدت برد لعابه بين أصبعي هاتين – الإبهام والتي تليها – ولولا دعوة أخي سليمان لأصبح مربوطاً بسارية من سواري المسجد، يتلاعب به صبيان المدينة ...). أخرجه أحمد في (المسند) (١٨/٣٠٢-٣٠٣ رقم١١٧٨٠) من طريق مسرة بن معبد عن أبي عبيد عن عطاء بن يزيد الليثي به. وحسَّن إسناده محققوا (المسند).

٤- باب في بعض معجزاته ﷺ، ووصاياه لأمته

[٧٥] قال الإمام أبو القاسم الطبراني(*):

حدثنا مفضل بن محمد[١] ثنا علي بن زياد[٢] ثنا أبو قرة[٣] قال: ذكر زمعة[٤] عن زياد بن سعد[٥] عن أبي الزبير[٦] حدثني يونس بن خباب الكوفي[٧]، قال: سمعت أبا عبيدة بن عبدا لله بن مسعود يذكر أنه سمع عبد ا لله بن مسعود يقول: إنَّه كان مع النَّبي ﷺ في سفَرٍ إلى مكةَ، وإنَّ رسول ا لله ﷺ كانَ إذا خرجَ إلى الغائطِ أبعدَ حتى لا يراهُ أحدٌ، قال: فبصرَ رسول ا لله ﷺ بشجرتينِ متباعدتين، فقال: يابنَ مسعود: اذهبْ إلى هاتينِ الشَّجَرتينِ فقلْ لهما: إنَّ رسول ا لله ﷺ يأمرُكُما أنْ تَجْتمعا له، ليَتوارى[٨] بكما، فمشتْ إحداهما إلى الأخرى، فقضى رسولُ ا لله ﷺ حاجَتَه ثم رجعتا إلى مكانهما. فمضى حتى أتينا أزِقَّة[٩] المدينة، فجاءَ بعيرٌ يشتدُّ[١٠] حتى سجدَ لرسول ا لله ﷺ ثم قام

(*) (المعجم الأوسط) (٩/٨١ رقم٩١٨٩). ثم قال الطبراني عقبه: "لم يرو هذا الحديث عن زياد بن سعد إلا زمعة، تفرد به: أبوقرة".

(١) مفضَّل بن محمد بن إبراهيم الجندي، نزيل مكة ومحدثها، ثقة مأمون، (ت٣٠٨هـ). (سير أعلام النبلاء) (١٤/٢٥٧ رقم١٦٣).

(٢) علي بن زياد اللَّحجي، بفتح اللام وسكون الحاء المهملة، بعدها جيم، أبو الحسن، من أهل اليمن. (ت٢٤٨هـ) في يوم عرفة. قال عنه ابن حبان: "مستقيم الحديث". و لم أجد قولاً آخر لإمام من الأئمة فيه. (الثقات) (٨/٤٧)، وينظر (الأنساب) (١١/١٦).

(٣) موسى بن طارق اليماني، أبو قرَّة، بضم القاف، الزَّبيدي، بفتح الزاي، القاضي، ثقة يغرب. (التقريب) (رقم٧٩٢٦/ ٩٨١).

(٤) زَمْعة، بسكون الميم، ابن صالح الجندي، بفتح الجيم والنون،اليماني، نزيل مكة، أبو وهب. ضعيف، وحديثه عن الزهري أشد ضعفاً. تقدمت ترجمته عند المطلب الثاني من المبحث الثاني من الفصل الثالث في قسم الدراسة ص(١٠١).

(٥) زياد بن سعد بن عبد الرحمن الخراساني، نزيل مكة ثم اليمن، ثقة ثبت، قال ابن عيينة: كان أثبت أصحاب الزهري. (التقريب) (رقم٢٠٩١: ٣٤٥).

(٦) هو محمد بن مسلم المكي، ثقة مدلس من الثالثة، تقدمت ترجمته عند ح (٣).

(٧) يونس بن خَبَّاب، بمعجمة وموحدتين، الأُسَيِّديُّ، مولاهم، الكوفي رافضي ضعيف، تقدمت ترجمته عند المطلب الثاني من المبحث الثاني من الفصل الثالث في قسم الدراسة. ص(١٠٢).

(٨) قوله (ليتوارى) أي ليستتر بكما عن أعين الناس. وينظر التعليق رقم (٦) على الحديث رقم (١٠).

(٩) قوله (أزِقَّة): جمع زُقاق بالضم وهو: الطريق. (النهاية) بتصرف (٢/٣٠٦).

(١٠) قوله (يشتد) أي جاء البعير مسرعاً، يركض، يقال "شدَّ في العَدْو شدّاً واشْتَدَّ: أَسْرَعَ وَعَدَا".(لسان العرب)

بين يديه تذرفُ عيناه، فقالَ رسول الله ﷺ: منْ صاحبُ هذا البعير؟ قالوا: فلان، فقال: ادعوه لي، فأتوا به، فقال له رسول الله ﷺ: ما شأنُكَ وهذا البعيرُ يشكوكَ؟ فقال: يا رسول الله، هذا البعيرُ كنا نَسْنُوا[1] عليه منذُ عشرين سنة، ثم أردنا نحرهُ، فقال رسولُ الله ﷺ: شكا ذلك، بئسما جازيتموه، استْعملتموه عشرينَ سنة، حتى إذا رقَّ[2] عظمُه ورقَّ جلده أردتم نحره، بِعْنِيْه، قال: بل هو لك يا رسول الله، فأمرَ به رسول الله ﷺ فوجَّه به مع الظَّهْرِ[3]، فقال له أصحابه، يا رسول الله، سجدَ لك هذا البعيرُ ونحن أحقُّ بالسجودِ؟ فقال رسول الله ﷺ: معاذَ الله أنْ يسجدَ أحدٌ لأحدٍ، لو سجدَ أحدٌ لأحدٍ لأمرتُ المرأةَ أنْ تسجدَ لزوجِها)[4].

(٤/٢٢١٥).

(١) قوله (نسنوا): أي نستقي، ومنه السواني وهي الإبل التي يستقى عليها من الآبار، يقال: قد سَنَتِ السَّانية تَسْنُو سُنُوًّا، ونَضَحتَ تَنْضَحُ نَضْحاً، إذا سقت. (غريب الحديث) للهروي (١/٧٠) بتصرف. وينظر (النهاية) (٢/٤١٥).

(٢) قوله (رقَّ): أي ضَعُفَ. (النهاية) (٢/٢٥٢).

(٣) قوله (الظَّهْرِ): أي مع الإبل التي يُحْمل عليها وتُركب، ومنه قولهم عند فلان ظَهْر: أي إبل، وتجمع على ظُهْران، بالضم. (النهاية) (٣/١٦٦) بتصرف.

(٤) حسن لغيره.

أخرجه البيهقي في (دلائل النبوة) (باب ذكر المعجزات الثلاث التي شهدهن جابر بن عبد الله الأنصاري وغيره...) (٦/٢٠) من طريق أبي قرة به نحوه.

قال البيهقي: "وقصة الجمل بنحو من حديث جابر، وحديث جابر أصح، وهذه الرواية ينفرد بها زمعة بن صالح عن زياد أظنه ابن سعد، عن [أبي] الزبير".

أقول وظنه (رحمه الله) هو الصواب، بأنه زياد بن سعد، كما جاء مصرَّحاً به في حديث الباب عندنا.

وما بين المعقوفتين [ ] سقط من مطبوع الدلائل والصواب إثباته.

والحديث أورده الهيثمي في (مجمع الزوائد) (٩/١٢) وقال: "رواه الطبراني في الأوسط، والكبير باختصار بنحوه، إلا أنه قال في غزوة حنين وزاد فيه (ثم أصاب الناس عطش شديد، فقال لي: يا عبد الله: التمس لي ماء، فأتيته بفضل ماء وجدته في إداوة فأخذه فصبه في ركوة، ثم وضع يده فيها وسمي، فجعل الماء يتحادر من بين أصابعه فشرب الناس وتوضأوا ما شاؤا)، ورواه البزار بنحوه. وفي إسناد الأوسط زمعة بن صالح وقد وثق على ضعفه، وبقية رجاله حديثهم حسن، وأسانيد الطريقين ضعيفة".

إسناد حديث الباب فيه عدَّة مآخذ:

الأولى: زمعة بن صالح. وهو ضعيف كما سبق.

الثانية: يونس بن خباب. ضعيف أيضاً مع رفضه.

الثالثة: الانقطاع بين أبي عبيدة وأبيه.

ولا يرد عليه عنعنة أبي الزبير، لتصريحه بالتحديث. ولو سلم الإسناد من هذه المضعفات لكان أحد النصوص الصريحة الواضحة في تصريح أبي عبيدة بالسماع من أبيه.

وحديث الباب مداره على ثلاثة أجزاء رئيسة، وهي: تقارب الشجرتين لمواراة النبي ﷺ عند قضاء حاجته. وقصة البعير وشكاية حاله للنبي ﷺ وسجوده له. ونهي النبي ﷺ عن سجود أحد لأحد، ولو كان آمراً بذلك، لأمر الزوجة بالسجود لزوجها، ولأن الشواهد لحديث الباب طويلة المتن وفيها قصة، فسأقتصر على قولي عقبه، شامل لأجزاءه أو أحدد الجزء، للدلالة على شمول الحديث العاضد على النقاط الثلاثة آنفة الذكر أو بعضها، والمقصد من هذا هو الاختصار وعدم الإطالة، وبا لله التوفيق.

وفي الباب عن جابر بن عبد الله ويعلى بن مرة رضي الله عنهما.

١- حديث جابر رضي الله عنه.

أخرجه ابن أبي شيبة في (المصنف) (ك الفضائل: ما أعطى الله تعالى محمداً ﷺ) (٤٩٠/١١ رقم١١٨٠٣) والدارمي في (المقدمة: باب ما أكرم الله به نبيه من إيمان الشجر به والبهائم والجن) (١٠/١) وأبو نعيم في (دلائل النبوة) الفصل الثامن عشر: ذكر الأخبار من شكوى البهائم والسباع وسجودها لرسول الله ﷺ ...) (٣٨١/٢-٣٨٢ رقم٢٨١) والبيهقي في (دلائل النبوة) (باب ذكر المعجزات الثلاث التي شهدهن جابر بن عبد الله الأنصاري ...) (١٨/٦) كلهم من طريق إسماعيل بن عبد الملك عن أبي الزبير عن جابر رضي الله عنه. والحديث شامل لأجزاءه.

وهذا الإسناد فيه: إسماعيل بن عبد الملك وهو ابن أبي الصفيراء، بالمهملة والفاء مصغر، قال عنه ابن حجر: ((صدوق كثير الوهم)). (التقريب) (رقم٤٦٩: ١٤٢). وفيه أيضاً عنعنة أبي الزبير، وهو مدلس من الثالثة، كما سبق في ترجمته عند ح (٣٨). إلا أن الحديث حسن في الشواهد والمتابعات.

٢- يعلى بن مرة رضي الله عنه.

أخرجه ابن أبي شيبة في (المصنف) (ك الفضائل: ما أعطى الله تعالى محمداً ﷺ) (٤٨٨/١١ رقم١١٨٠٢) من طريق عبدالله بن نمير حدثنا عثمان بن حكيم أخبرني عبد الرحمن بن عبد العزيز به. والإسناد حسن. فيه ما يتعلق بالشجرتين وتقاربهما، وما يتعلق بالبعير، دون سجوده.

وأخرجه أحمد في (المسند) (١٧٠/٤) والحاكم في (المستدرك) (ك التاريخ) (٦١٧/٢) وأبو نعيم في (دلائل النبوة) (الفصل الثامن عشر: ذكر الأخبار من شكوى البهائم ...) (٣٩٠/٢ رقم٢٩٢) والبيهقي في (دلائل النبوة) (باب ذكر المعجزات الثلاث ...) (٢١/٦) كلهم من طرق عن الأعمش عن المنهال بن عمرو عن يعلى بن مرة عن أبيه. قال الحاكم: ((صحيح الإسناد ولم يخرجاه)) ووافقه الذهبي.

وأخرجه أبو نعيم في (دلائل النبوة) (الفصل والباب السابقين) (٣٩٠/٢ رقم٢٩٢) و البيهقي في (الدلائل) (الباب السبق) (٢٢/٦) مختصراً، عن وكيع عن الأعمش عن المنهال بن عمرو عن يعلى بن مرة. مثل حديث ابن نمير.

قال البيهقي عقبه: ((هذا أصح، والأول وهم، قاله البخاري، يعني روايته عن أبيه وهم، إنما هو عن يعلى نفسه، ووهم فيه وكيع مرة، ورواه على الصحة مرة. قلت: وقد وافقه فيما زعم البخاري أنه وهم يونس بن بكير، فيحتمل أن يكون الوهم من الأعمش، والله أعلم)).

وقال الهيثمي في (مجمع الزوائد) (٩/٩): ((رواه أحمد بإسنادين والطبراني بنحوه، وأحد إسنادي أحمد رجاله رجال الصحيح)).

[٧٦] قال الإمام أبو نعيم الأصبهاني(*):

حدثنا محمد بن عمر بن [سلم](١) قال ثنا مسلم بن خالد(٢) قال ثنا عبيد الله بن معاذ(٣) قال ثنا أبي(٤) عن المسعودي(٥) عن حبيب بن [أبي](٦) ثابت عن أبي عبيدة عن عبد الله

(*) (دلائل النبوة) (الفصل السادس والعشرون: ما أخبر به ﷺ من الغيوب فتحقق ذلك على ما أخبر به في حياته وبعد موته) (٢/٥٣٩-٥٤٠ رقم٤٦٨).

(١) هو محمد بن عمر بن محمد بن سَلْم، أبو بكر التميمي البغدادي الجِعَابيُّ، (ت٣٥٥هـ).
كان حافظاً بارعاً عارفاً بالحديث، إلا أنه متهم في دينه بتهم عِدَّة، منها: تركه للصلاة، وتَشَيُّعُهُ.
وفي الضبط: خلَّط في الحديث.
قال الحاكم سائلاً الدار قطني عنه: «هوذا، يبلغني عن أبي بكر بن الجعابي أنه تغير على عهدنا؟ فقال: وأي تغير؟ قلت: سألتك با لله هل اتهمته في الحديث؟ قال: أي وا لله، قلت: مثل ماذا؟ قال: كان قد استتر من شيخاً من شيوخنا يقال له: أبو القاسم الصفار ... قلت: وصح لك أن أبا بكر غلط في الحديث؟ قال: أي وا لله. قلت: فقد خفت أنه ترك المذهب؟ قال: ترك الدين والصلاة، قال لي الثقة من أصحابنا ممن يعاشره: إنه كان نائم، فكتب على رجله كتابة، فكنت أراه ثلاثة أيام لم يمسه الماء، فنعوذ با لله من الخذلان». ونقل الخطيب عن أحد أشياخه أن الجعابي كان يشرب في مجلس ابن العميد. ونقل أبو عبدالرحمن السلمي عن الدار قطني أنه خلّط. وقال فيه البرقاني: «صاحب غرائب، ومذهبه معروف في التشيع ...». قال الذهبي: «الحافظ، من أئمة هذا الشأن ببغداد، على رأس الخمسين وثلاثمائة، إلا أنه فاسق رقيق الدين...وله غرائب، وهو شيعي».
(سؤالات الحاكم للدار قطني) (رقم٢٢٥: ١٢٥٣) و (سؤالات السلمي للدار قطني) (رقم٣٩٩: ٣٤٣) و(تاريخ بغداد) (٢٦/٣) و (سير أعلام النبلاء) (٨٨/١٦ رقم٦٩) و (الميزان) (٦٧٠/٣ رقم٨٠٠٦).
وما بين المعقوفتين هو الصواب، لأنه جاء في (المطبوع) من الدلائل (سلمة) بالتاء المربوطة، وهو خطأ، والتصويب من مصادر الترجمة.

(٢) مسلم بن خالد بن بابويه، أبو محمد الأُبُلِّي، لم يوثقه أو يجرحه أحد من العلماء، من خلال بحثي في ترجمته، وقد حدَّث عن جماعة، وروى عنه جماعة. والظاهر من حاله أنه مستور، وا لله أعلم.
(المتفق والمفترق) للخطيب (١٩٢١/٣ رقم١٣٣٨) و (كشف النقاب عن الأسماء والألقاب) لابن الجوزي (١٠٠/١ر قم١٣٥) و (نزهة الألباب في الألقاب) (١٠٧/١ رقم٢٩٨).

(٣) عبيد الله بن معاذ بن معاذ بن نصر بن حسَّان العَنْبري، أبو عمرو البصري، ثقة حافظ، رجح ابن معين أخاه المثني عليه، (ت٢٣٧هـ). (التقريب) (رقم٤٣٧٢: ٦٤٥).

(٤) معاذ بن معاذ بن نصر بن حسَّان العنبري، أبو المثنى البصري، القاضي، ثقة متقن، (ت١٩٦هـ). (التقريب) (رقم٦٧٨٧: ٩٥٢).

(٥) ثقة اختلط في آخر عمره ببغداد، تقدمت ترجمته عند ح (١) وسماع معاذ العنبري منه صحيح.
ينظر (الكواكب النيرات) (ص٢٩١).

(٦) حبيب بن أبي ثابت قيس، ويقال: هند بن دينار الأسدي مولاهم، أبو يحيى الكوفي، ثقة فقيه جليل، وكان

قال: (جاء رجلٌ إلى النبي ﷺ فقال: أكلتنا الضَّبُعُ[١] -يعني السَّنَة- فقال: أنا لغيرِ الضَّبُعِ أخوفُ عليكم، أنْ تُصبَّ الدُّنيا على أمَّتي صبًّا، فليت أُمَّتي لا يلبسونَ الذَّهبَ)[٢].

كثير الإرسال والتدليس، (ت١١٩هـ).

وعدّه الحافظ ابن حجر من مدلسي المرتبة الثالثة، (تعريف أهل التقديس) (رقم٦٩: ١٣٢).

(١) قوله (الضَّبُعُ): جاءت مفسرة من أحد رواة الحديث، بقوله (يعني السَّنَةَ)، والمراد بها: السَّنَةُ المُجْدِبة، ولها أسماء أخرى كالأزمة واللزبة، وكحل، وحُطْمَة، وشَصَاصَاءُ.

والضَّبُعُ في الأصل حيوان معروف، إلا أن العرب تكني به عن سنة الجدب.

ينظر: (غريب الحديث) للهروي (٤٥/٣) و (غريب الحديث) للخطابي (٩٦٩/٣) و (النهاية) (٧٣/٣).

(٢) ضعيف، وهوغلط من حديث عبد الله، والصواب أنه من حديث أبي ذر رضي الله عنهما.

أخرجه الخطيب البغدادي في (المتفق والمفترق) (١٩٢١/٣ ترجمة رقم١٣٣٨) عن شيخه أبي نعيم الأصبهاني به مثله، إلاّ كلمة (الذهب) في آخره فليست عنده.

ثم قال عقبه: «قال لنا أبو نعيم: هكذا قال حبيب: عن أبي عبيدة عن عبد الله، وإنما يروى عن زيد بن وهب عن أبي ذر».

والإسناد فيه من العلل ما يلي:

١) شيخ أبي نعيم، وهو متكلم في دينه، وهذا قدح في عدالته. خاصة تركه للصلاة.

٢) شيخ شيخ أبي نعيم، مسلم بن خالد، مستور الحال، لم تظهر ثقته.

٣) عنعنة ابن أبي ثابت وهو مدلس من الثالثة، ولا يقبل حديثهم إلا إنّ صرحوا بالسّماع.

٤) الانقطاع بين أبي عبيدة وأبيه، على ما تقدم تحريره في قسم الدراسة من (عدم سماعه للمرفوعات دون الموقوفات).

وقول أبي نعيم في تحميل حبيب بن أبي ثابت الوهم في جعله من حديث أبي عبيدة عن أبيه، له وجه ولكن لما لا يكون الوهم من مسلم بن خالد، المستور الحال، فإن حبيب بن أبي ثابت وإن ذكر بعض الأئمة أنه وهم في بعض الأحاديث إلا أنهم حددوها وبينوها وليس هذا منها، مع اعترافهم بثقته وإمامته وضبطه.

أما مسلم بن خالد، فليس معلوم الثقة والضبط، فالحمل عليه أولى، وهناك أحتمال آخر وهو: احتمال الوهم من شيخ أبي نعيم، محمد بن عمر الجعابي، لأنه وصف بالتخاليط. والله أعلم.

وعلى كلٍ فحديث أبي ذر رضي الله عنه أخرجه أحمد في (المسند) (١٥٢/٥ و ١٥٤ و ١٧٨) والطيالسي في (المسند) (٧٤/٢ رقم٢٢٦١-منحة المعبود) والبزار في (المسند) (٣٩٦/٩ رقم٣٩٨٤ و ٣٩٨٥) كلهم من طريق يزيد بن أبي زياد عن زيد بن وهب به مثل حديث الباب. وفي الإسناد: يزيد بن أبي زياد الهاشمي مولاهم الكوفي، قال ابن حجر: «ضعيف، كبر فتغير وصار يتلقن وكان شيعياً». (التقريب) (رقم٧٧٦٨: ١٠٧٥).

قال الهيثمي في (مجمع الزوائد) (١٥٠/٥): «رواه أحمد والبزار والطبراني في الأوسط، ورجال أحمد رجال الصحيح».

وأخرجه البزار في (المسند) (٣٩٧/٩ رقم٣٩٨٦) من طريق محمد بن المثنى نا محمد بن جعفر نا شعبة عن يزيد بن أبي زياد عن زيد بن وهب عن رجل عن النبي ﷺ نحوه. قال البزار عقبه: «وهذا الكلام لا نعلمه يروى إلا عن أبي ذر، ولا نعلم له طريقاً غير هذا الطريق، والضبع هو السَّنَةُ، فشكوا إليه شدة جهد السَّنَة».

وهذا الكلام منه (رحمه الله) يؤيد كلام أبي نعيم السابق وقوله «ولا نعلم له طريقاً غير هذا الطريق» يقصد أنه ليس لحديث أبي ذر إلا طريق يزيد عن زيد عنه.

٥- باب في ذكر يوسف عليه الصلاة والسلام

[٧٧] قال الإمام أبو القاسم الطبراني(*):

حدثنا الحسين بن إسحاق التستري (١) ثنا محمد بن مصفى (٢) ثنا بقية بن الوليد (٣) عن

(*) (المعجم الكبير) (١٠/١٨٣-١٨٤ رقم١٠٢٧٨).

(١) تقدمت ترجمته في أثناء التعليق على ح (٦٩) (أ/١).

(٢) محمد بن مصفّى بن بهلول الحمصي القرشي، (ت٢٤٦هـ).

وثقه مسلمة بن قاسم، وذكره ابن حبان في (الثقات) وقال: ((كان يخطئ)). وقال أبو حاتم: ((صدوق)). ومثله النسائي مرة. وقال النسائي مرة: ((صالح)). وذكره البخاري في (التاريخ الكبير) ولم يذكر فيه شيئاً. وقال صالح بن محمدالبغدادي: ((كان مخلّطاً، وأرجو أن يكون صادقاً، وقد حدَّث بأحاديث مناكير)). وقال الذهبي: ((ثقة يُغْرِب)) ومرة قال: ((ثقة صاحب سنة، من علماء الحديث)). وقال ابن حجر: ((صدوق له أوهام وكان يدلس)). وعده في المرتبة الثالثة من المدلسين. وتدليسه تدليس تسوية، قال الحافظ ابن حجر في ترجمة محمد بن مصفى: ((.. وقد تقدم في ترجمة صفوان بن صالح قول أبي زرعة الدمشقي أن محمد بن مصفى كان ممن يدلس تدليس التسوية)). وقول أبي زرعة الدمشقي نقله عنه مسنداً الإمام ابن حبان في (المجروحين) (المقدمة: ١/٩٤).

(الجرح والتعديل) (٨/١٠٤ رقم٤٤٦) و (التاريخ الكبير) (١/٢٤٦ رقم٧٨٢) و (الثقات) لابن حبان (٩/١٠٠) و (المعجم المشتمل) (ترجمة رقم٩٥٧: ٢٧١) و (الكاشف) (٢/٢٢٢ رقم٥١٥٧) و (الميزان) (٤/٤٣ رقم٨١٨١) و (تهذيب الكمال) (٢٦/٤٦٥ رقم٥٦١٣) و (تهذيب التهذيب) (٩/٤٦٠) و (تقريب التهذيب) (رقم٦٣٤٤: ٨٩٧) و (تعريف أهل التقديس) (رقم١٠٣: ١٥٢).

فالرجل كما قال الحافظ ابن حجر (رحمه الله) صدوق له أوهام، ويدلس تدليس تسوية. والله أعلم.

(٣) بقية بن الوليد بن صائد بن كعب الكلاعي، أبو يُحْمِد، بضم التحتانية وسكون المهملة وكسر الميم، الميتمي، (ت١٩٧هـ) وله (٨٧) سنة.

اختلف فيه الأئمة: فقال جماعة منهم: إذا حدَّث عن الثقات فثقة، وأما عن غيرهم فلا يحتج به، لأنه يحدث عن المجهولين والمتروكين والضعفاء وغيرهم، ويكنيهم ولا يسميهم. قال به أحمد بن حنبل وابن معين ويعقوب ابن شيبة وابن سعد والعجلي وأبو زرعة والجوزجاني. وقال ابن المبارك: ((كان صدوقاً، ولكنه يكتب عمن أقبل وأدبر)). وقال أبو حاتم: ((يكتب حديثه، ولا يحتج به، وهو أحبّ إلي من إسماعيل بن عياش)). وقال النسائي: ((إذا قال حدثنا وأخبرنا، فهو ثقة، وإذا قال (عن فلان) فلا يؤخذ عنه، لأنه لا يدرى عمن أخذه)). وقال أبو مسهر: ((بقية أحاديثه ليست نقية فكن منها على تقية)). وقال ابن حبان: ((اشتبه أمره على شيوخنا ... [ثم اسند قول للإمام أحمد]: توهمت أن بقية لا يحدث المناكير إلا عن المشاهير، فإذا هو يحدث المناكير عن المشاهير، فعلمت من أين أتي. قال أبو حاتم: لم [يسبره] أبو عبد الله رحمه الله، وإنما نظر إلى أحاديث موضوعة رويت عنه عن أقوام ثقات فأنكرها، ولعمري إنه موضع الإنكار، وفي دون هذا ما يسقط عدالة الإنسان في الحديث، ولقد دخلت حمص وأكثر همي شأن بقية فتتبعت حديثه وكتبت النسخ على الوجه، وتتبعت ما لم أجد بعلو من رواية القدماء عنه فرأيته ثقة مأموناً، ولكنه كان مدلساً، سمع من عبيد الله بن عمر وشعبة ومالك أحاديث يسيرة مستقيمة، ثم سمع عن أقوام كذابين ضعفاء متروكين عن عبيد الله بن عمر وشعبة ومالك، مثل المجاشع بن عمرو، والسَّري بن عبد الحميد ...، وأشباههم وأقوام لا يعرفون إلا بالكنى، فروى عن أولئك الثقات الذين رآهم بالتدليس ما سمع من هؤلاء الضعفاء، وكان يقول: قال عبيد الله بن عمر عن نافع، وقال مالك عن نافع، كذا، فحملوا عن بقية عن عبيدا لله، وبقية عن مالك، وأسقط الواهي

شعبة[١] عن أبي إسحاق[٢] عن أبي عبيدة عن عبد الله عن النبي ﷺ أنه سُئل مَنْ أكرمُ النّاس؟ قال: (يوسفُ بنُ يعقوبَ بنِ إسحاقَ ذبيحِ الله)[٣].

بينهما فالتزق الموضوع ببقية وتخلص الواضع من الوسط، وإنما امتحن بقية بتلاميذ له كانوا يسقطون الضعفاء من حديثه ويسوونه، فالتزق ذلك كله به، وكان يحيى بن معين حسن الرأي فيه ...، هذا الذي أنكره سفيان وغيره، من حديث بقية هو ما روى أولئك الضعفاء والكذابون والمجاهيل الذين لا يعرفون، ويحيى بن معين أطلق عليه شبهاً بما وصفنا من حاله؛ فلا يحل أن يحتج به إذا نفرد بشيء...». وقال ابن عدي: «.. ولبقية عن شعبة كتاب، وفيه غرائب، وتلك الغرائب ينفرد بها بقية عنه وهي محتملة ...، إذا روى عن الشاميين فهو ثبت، وإذا روى عن المجهولين فالعهدة منهم لا منه، وإذا روى عن غير الشاميين فربما وهم عليهم، وربما كله الوهم من الراوي عنه...». وقال الذهبي: «قال أبو الحسن بن القطان: بقية يدلس عن الضعفاء، ويستبيح ذلك؛ وهذا إن صح مفسد لعدالته. قلت (أي الذهبي): نعم والله صح هذا عنه، إنه يفعله، وصح عن الوليد بن مسلم، بل وعن جماعة كبار فعله، وهذه بلية منهم، ولكنهم فعلوا ذلك باجتهاد وما جوزوا على ذلك الشخص الذي يسقطون ذكره بالتدليس، إنه تعمد الكذب، هذا أمثل ما يعتذر به عنهم». وقال فيه الذهبي: «بقية ذو غرائب وعجائب ومناكير». وقال مرة: «وثقه الجمهور فيما سمعه من الثقات». ومرة قال: «يروي عمن دب ودرج، وله غرائب تستنكر أيضاً عن الثقات لكثرة حديثه». وقال الحافظ ابن حجر: «صدوق كثير التدليس عن الضعفاء».

وعدَّه الحافظ ابن حجر من أهل المرتبة الرابعة من المدلسين، ونوع تدليسه يسمى تدليس التسوية. وهو شرّ أنواع التدليس. ينظر (فتح المغيث) (١/٢٢٨).

فالرجل ثقة إذا بيَّن سماعه، أما إن حدث عن غير أهل الشام فربما خلط، وله غرائب وعجائب عن الثقات فيروي عنهم المناكير، والله أعلم.

(العلل) لأحمد رواية عبد الله (٢/٤٧٨ رقم٣١٤١) و (٣/٥٣ رقم٤١٢٨)، (الطبقات الكبرى) (٧/٢٦٩) و (تاريخ ابن معين) الدوري (٢/٦١) و (تاريخ الدارمي) (رقم١٩٠/ ٧٩) و (المعرفة والتاريخ) ٢٠/٤٢٤-٤٢٥) و (معرفة الثقات) (١/٢٥٠ رقم١٦٨) و (التاريخ الكبير) (٢/١٥٠ رقم٢٠٢١) و (الجرح والتعديل) (٢/٤٣٤-٤٣٥رقم ١٧٢٨) و (الشجرة في أحوال الرجال) (رقم٣١٧/ ٢٩٨) و (الضعفاء والمتروكين) للدار قطني (رقم٦٣٠/ ٤١٤) و (المجروحين) (١/٢٠٠) و (الكامل) (٢/٥٠٤) و (تاريخ بغداد) (٧/١٢٣) و (ميزان الاعتدال) (١/٣٣١ رقم١٢٥٠) و (الكاشف) (١/٢٧٣ رقم٦١٩) و (المغني في الضعفاء) (١/١٧٢ رقم٩٤٤) و (تهذيب الكمال) (٤/١٩٢ رقم٧٣٨) و (التقريب) (رقم٧٤١/ ١٧٤) و (تعريف أهل التقديس)(رقم١١٧/ ١٦٣).

(١) هو ابن الحجاج،ثقة حافظ إمام، تقدمت ترجمته عند ح (٢٧).

(٢) هو السبيعي، ثقة مكثر مدلس مختلط، تقدمت ترجمته عند ح (٣)، لكن رواية شعبة عنه صحيحة وعنعنته لا تضر. كما تقدم مراراً.

(٣) حسن لغيره، دون قوله (ذبيح الله) فهي منكرة.

أخرجه ابن مردوية كما في (الدر المنثور) (٧/١٠٨). وسكت عن الحديث الحافظ ابن حجر في (فتح الباري) (٦/٤١٧). وقال الهيثمي في (مجمع الزوائد) (٨/٢٠٥): «رواه الطبراني، وبقية مدلس، وأبو عبيدة لم يسمع من أبيه». واختلف فيه على شعبة: فرواه بقية -كما هو حديث الباب هنا- عن شعبة عن أبي إسحاق عن أبي عبيدة مرفوعاً. ووافق بقية عليه: معاوية بن حفص، فرواه مرفوعاً. ذكر ذلك الحافظ الدار قطني في (العلل) (٥/٣٢١ س ٩١٣).

وخالفهما كل من: محمد بن كثير و عمرو بن مرزوق و محمد بن جعفر غندر.

فرووه عن شعبة عن أبي إسحاق عن أبي الأحوص عن عبدا لله موقوفاً بلفظ، (فاخر أسماء بن خارجه رجلاً، فقال أنا ابن الأشياخ الكرام، فقال عبدا لله: ذلك يوسف بن يعقوب بن إسحاق ذبيح ا لله بن إبراهيم خليل ا لله).
أخرجه عبد بن حميد كما في (الدر المنثور) (١٠٧/٧) والطبري في (التفسير) (٨١/٢٣-سورة الصافات) والطبراني في (الكبير) (٢٠٨/٩ رقم٨٩١٦) واللفظ له.
قال الهيثمي في (مجمع الزوائد) (٢٠٥/٨): ((رواه الطبراني موقوفاً بإسنادين، رجال أحدهما ثقات، غير مشايخ الطبراني لم أعرفهم)).
أقول أحدهما: محمد بن حيان المازني، قال فيه الذهبي: ((الشيخ الصدوق المحدث)) (السير) (٥٦٩/١٣).
والثاني هو أبو خليفة الفضل بن الحباب الجمحي، قال الذهبي: ((الإمام الثقة محدث البصرة)) (تذكرة الحفاظ) (٦٧٠/٢).
وقد تابعهما الحافظ ابن جرير الطبري متابعة قاصرة في روايته المشار إليها سابقاً.
ورواية الثلاثة وهم: محمد بن كثير العبدي و عمرو بن مرزوق الباهلي و محمد بن جعفر، أصح من رواية بقية ومعاوية، فهم أوثق وأضبط منهما، قال الإمام الدار قطني عقب رواية غندر الموقوفة: ((وقول غندر أصح)) (العلل) (٣٢١/٥ س٩١٣)، أي الموقوف أصح من المرفوع. وقال الإمام ابن كثير في (التفسير) (١٩/٤) عقب رواية أبي الأحوص الموقوفة: ((هذا صحيح عن ابن مسعود رضي ا لله عنه)).
وصوَّب الرواية الموقوفة العلامة الألباني في (السلسلة الضعيفة) (٣٤١/١ رقم٣٣٤).
وهذا القول (وهو أن الذبيح هو إسحاق) قول ثابت عن ابن مسعود ورأي له، كما تقدم. وهو قول جماعة كعكرمة وابن جبير وغيرهم وهواختيار ابن جرير في (التفسير).
وضعف الحافظ ابن كثير الحديث المرفوع الوارد في ذلك، في (التفسير) (١٩/٤) فبعد أن ذكره قال: ((ففي إسناده ضعيفان، وهما الحسن بن دينار البصري، متروك، وعلي بن زيد بن جدعان، منكر الحديث)).
وصوَّب وقوى القول بأنه (إسماعيل). ينظر (التفسير) (٢٠/٤-٢١).
وقال عن أصحاب القول الأول: ((وهذه الأقوال وا لله أعلم كلها مأخوذة عن كعب الأحبار، فإنه لما أسلم في الدولة العمرية، جعل يحدث عمر رضي ا لله عنه عن كتبه قديماً، فربما استمع له عمر رضي ا لله عنه، فترخص الناس في استماع ما عنده، ونقلوا ما عنده عنه غثها وسمينها، وليس لهذه الأمة وا لله أعلم حاجة إلى حرف واحد مما عنده ...)) (التفسير) (١٩/٤).
قال ابن القيم (في زاد المعاد) (٧١/١): ((وإسماعيل هو الذبيح على القول الصواب عند علماء الصحابة والتابعين وغيرهم، وأما القول بأنه إسحاق فباطل بأكثر من عشرين وجهاً، وسمعت شيخ الإسلام ابن تيمية قدس ا لله روحه يقول: هذا القول إنما هو متلقى عن أهل الكتاب، مع أنه باطل بنص كتابهم، فإن فيه: إن ا لله أمر إبراهيم أن يذبح ابنه بكْرَه، وفي لفظ: وحيده، ولا يشك أهل الكتاب مع المسلمين أن إسماعيل هو بكر أولاده، والذي غرَّ أصحاب هذا القول أن في التوراة التي بأيديهم: اذبح ابنك إسحاق، قال وهذه الزيادة من تحريفهم وكذبهم، لأنها تناقض قوله: اذبح بكرك ووحيدك ... وكيف يسوغ أن يقال: إن الذبيح إسحاق، وا لله تعالى قد بشر أم إسحاق به وبابنه يعقوب فقال تعالى عن الملائكة: إنهم قالوا لإبراهيم لما أتوه بالبشرى ﴿لا تخفْ إنا أرْسِلنا إلى قوْم لوطٍ(٧٠)وامْرأتهُ قائمَة فضَحِكتْ فبَشّرْناهَا بإسْحَاق ومِنْ وراءِ إسْحَاقَ يَعْقوبَ﴾ [هود: ٧٠-٧١]، فمحال أن يبشرها بأنه سيكون لها ولد، ثم يأمر بذبحه ...)) وأطال ابن القيِّم في إثبات بطلان هذا القول، فلينظر.
وعود على بدء: **وفي الباب** عن أبي هريرة رضي ا لله عنه مرفوعاً بلفظ، (قيل للنبي ﷺ من أكرم الناس؟ قال: أكرمهم أتقاهم، قالوا: يا نبي ا لله ليس عن هذا نسألك، قال: فأكرم الناس: يوسف ابن نبي ا لله ابن نبي ا لله ابن نبي ا لله ابن خليل ا لله ...) الحديث. أخرجه البخاري في (الجامع الصحيح) (ك أحاديث الأنبياء: باب ﴿أمْ

[٧٨] قال الإمام أبو القاسم الطبراني(*):

حدثنا محمد بن النضر الأزدي(١) ثنا معاوية بن عمرو(٢) ثنا زهير(٣) ثنا أبو إسحاق(٤) عن أبي عبيدة عن عبد الله قال: (كان ما اشْتُرِيَ به يوسف عشرون درهماً، وكان أهله حين أرسل إليهم وهم بمصر ثلاثة وتسعين إنساناً، رجالهم أنبياء ونِسَاؤهم صِدِّيقات، والله ما خرجوا به مع موسى حتَّى بلغوا ستّمائة ألفٍ وسبعينَ ألفاً)(٥).

كُنتُمْ شُهَدَاءَ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ الْمَوْتُ...﴾) (٦/٤١٤ رقم٣٣٧٤-فتح) ومسلم في (الصحيح) (ك الفضائل: باب من فضائل يوسف عليه السلام) (٤/١٨٤٦ رقم٢٣٧٨(١٦٨))من طريق عبيد الله عن سعيد بن أبي سعيد المقبري به. وليس في الحديث (ذبيح الله).

وعن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ أنه قال: (الكريم بن الكريم ابن الكريم ابن الكريم: يوسف بن يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم عليهم السلام). أخرجه البخاري في (الجامع الصحيح) (ك أحاديث الأنبياء: باب ﴿أَمْ كُنتُمْ شُهَدَاءَ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ الْمَوْتُ﴾) (٦/٤١٧ رقم٣٣٨٢-فتح).

(*) (المعجم الكبير) (٩/٢٥٠ رقم٩٠٦٨).

(١) ثقة، تقدمت ترجمته عند ح (٤٧).

(٢) ثقة، تقدمت ترجمته عند ح (١).

(٣) ثقة، إلا أن سماعه من أبي إسحاق بأخرة، تقدمت ترجمته أثناء التعليق على ح (١٧).

(٤) ثقة، اختلط بأخرة، مدلس من الثالثة، تقدمت ترجمته عند ح (٣).

(٥) حسن لغيره، دون قوله (وكان أهله ...) فلم أقف له على عاضدٍ.

أخرجه الطبري في (التفسير) (١٢/١٧٢) والحاكم في (المستدرك) (ك التاريخ: ذكر يوسف بن يعقوب صلوات الله عليهما) (٢/٥٧٢) كلاهما من طريق زهير به.

واختصره الطبري، وبمثل حديث الباب عند الحاكم. قال الحاكم: «صحيح الإسناد ولم يخرجاه» ووافقه الذهبي.

وتابع زهير بن معاوية عليه، شريك القاضي فيما:

أخرجه الطبري في (التفسير) (١٢/١٧٢) بسنده عنه عن أبي إسحاق به نحوه، مختصراً.

وشريك سماعه من أبي إسحاق قديم، كما قاله الإمام أحمد بن حنبل. ينظر (الميزان) (٢/٢٧٣).

زاد السيوطي في نسبته كما في (الدر المنثور) (٤/٥١٦) «ابن أبي شيبة و ... ابن المنذر ...».

ولم أجده في المطبوع من (المصنف) لابن أبي شيبة، والله أعلم.

قال الهيثمي في (مجمع الزوائد) (٧/٤٢) عقبه: «رواه الطبراني، ورجاله رجال الصحيح إلا أن أبا عبيدة لم يسمع من أبيه». والإسناد فيه عنعنة أبي إسحاق، وهو مدلس، كما سبق.

وفي الباب عن: ابن عباس رضي الله عنهما قال في قوله تعالى ﴿بِثَمَنٍ بَخْسٍ دَرَاهِمَ مَعْدُودَةٍ﴾ قال (عشرون درهماً). سورة يوسف(٢٠). أخرجه ابن جرير في (التفسير) (١٢/١٧٣) بسنده إليه.

وزاد السيوطي في (الدر) (٤/٥١٦): «... وابن المنذر وابن أبي حاتم وأبو الشيخ ...».

وقال الحافظ ابن كثير في (التفسير) (٢/٤٩٠): «﴿دَرَاهِمَ مَعْدُودَةٍ﴾ فعن ابن مسعود رضي الله عنه باعوه

٦- باب في لبس الأنبياء للصُّوف

[٧٩] قال الإمام وكيع بن الجراح(*):

حدثنا إسرائيل(١) عن أبي إسحاق(٢) عن أبي عبيدة وأبي الأحوص(٣) عن عبد الله بن مسعود قال: (كانت الأنبياء قبلَكم لا يَسْتَحُوْنَ مِنْ أنْ يلبسوا الصُّوفَ، ويركبوا الحُمُرَ، ويَحْلِبُوا الغَنَمَ)(٤).

بعشرين درهماً، وكذا قال ابن عباس ونوف البكالي والسدي وقتادة وعطية العوفي ...».

وقال الإمام أحمد بن حنبل في تفسير قوله تعالى ﴿بَخْسٍ دَرَاهِمَ مَعْدُودَةٍ﴾ قال: «بعشرين درهماً».

(بدائع الفوائد) لابن القيم (١١٠/٣) من جزء في تفسير القرآن للإمام أحمد.

(*) (الزهد) (باب التواضع ولبس الصوف) (٣٥٤/١ رقم١٢٩).

(١) ثقة، تقدمت ترجمته عند ح (٧).

(٢) ثقة، اختلط بأخرة، ومدلس من الثالثة، كما تقدم في ترجمته عند ح (٣).

(٣) هو عوف بن مالك، ثقة، تقدمت ترجمته عند ح (٣٤).

(٤) ضعيف.

أخرجه الحاكم في (المستدرك) (ك اللباس) (١٨٧/٤) من طريق إسرائيل به مثله.

وقال: «صحيح على شرط الشيخين». ووافقه الذهبي.

وأخرجه الإمام أحمد في (الزهد) (من مواعظ عيسى عليه السلام) (ص٧٨) من طريق عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان عن أبي إسحاق عن أبي عبيدة عن عبد الله مثله.

وسفيان هو الثوري. وهذه متابعة قوية لإسرائيل فهو ممن سمع من أبي إسحاق قديماً.

وأخرجه الطيالسي في (السنن) (٤٤: رقم٣٣٠) وابن سعد في (الطبقات) (٤٩٢/١) وأبو يعلى في (المسند) (٤٤٠/٨ رقم٥٠٢٦) والطحاوي في (مشكل الآثار) (باب بيان مشكل ما روي عن رسول الله ﷺ من قوله...) (١٩٣/٤ رقم١٥٣٢). والطبراني في (الكبير) (١٨٢/١٠ رقم١٠٢٧٤) وفي (الأوسط) (٢٣/٨ رقم٧٨٤٢) من طريق يزيد بن عطاء عن ابي إسحاق عن أبي عبيدة عن عبد الله قال: (كانت الأنبياء ...) فذكره وزاد في آخره: (وكان لرسول الله ﷺ حمار اسمه عُفير).

هذا اللفظ كاملاً هو لفظ الطيالسي. واختصره أبو يعلى والباقون على (اسم حمار النبي ﷺ).

قال الطبراني في (الأوسط): «لم يروه عن أبي إسحاق إلا يزيد».

وقال الدار قطني في (العلل) (٣٠٣/٥ س٨٩٩): «ولم يتابع على هذه الكلمة».

قال الهيثمي في (مجمع الزوائد) (٢٣/١٠): «إسناده حسن».

ويزيد بن عطاء قال عنه ابن حجر: «لين الحديث». (التقريب) (رقم ٧٨٠٨: ١٠٨٠).

فلا يقوى على مخالفة الثوري وإسرائيل.

لكن يبقى في إسناد أثر الباب عنعنة أبي إسحاق وهو مدلس كما مرَّ.

١٣- كتاب الفضائل

١- باب في فضل أبي بكر الصديق رضي الله عنه

[٨٠] قال الإمام أبو عبدالله الحاكم(*):

أخبرنا أبو بكر أحمد بن إسحاق(١) أنا محمد بن غالب(٢) ثنا أبو حذيفة(٣)

(*) (المستدرك) (ك معرفة الصحابة: مناقب أبي عبيدة بن الجراح رضي الله عنه) (٣/٢٦٢-٢٦٣). وسكت عنه.

(١) أحمد بن إسحاق بن أيوب بن يزيد النيسابوري الشافعي، محدِّث مصنف تقدمة ترجمته عند ح (١٣).

(٢) محمد بن غالب بن حرب، أبو جعفر الضبي التمار البصري، المعروف بـ (التمتام) نزيل بغداد، (ت٢٨٣هـ).

قال الدار قطني: ((ثقة مأمون، إلا أنه كان يخطئ، وكان وهم في أحاديث منها ...)) ثم ذكر حديثاً من الأحاديث. ومرة قال: ((مكثر مجود)). ومرة أطلق توثيقه. وقال الخطيب: ((كان كثير الحديث صدوقاً حافظاً)). وقال الذهبي: ((الحافظ الإمام ...)). ومرة قال: ((حافظ مكثر)). فالرجل لا ينزل عن درجة الحسن، والله أعلم.

(سؤالات السهمي للدارقطني) (رقم٩: ٧٤ و ٧٧) و (تاريخ بغداد) (٣/١٤٣) و (الميزان) (٣/٦٨١ رقم٨٠٤٣) و (تذكرة الحفّاظ) (٢/٦١٥).

(٣) هو موسى بن مسعود النَّهْدي، بفتح النون، أبو حذيفة البصري، (ت٢٢٠هـ أو بعدها).

اختلف فيه: فقال أحمد بن حنبل هو من أهل الصِّدق. وقال ابن سعد: ((كثير الحديث ثقة إن شاء الله)). وقال العجلي: ((ثقة، صدوق)) وذكره ابن حبان في (الثقات) وقال: ((يخطئ)). وقال ابن معين: ((لم يكن من أهل الكذب)). وقال أبو حاتم: ((صدوق معروف بالثوري ... ولكن كان يُصحِّف، وروى أبو حذيفة عن سفيان بصيغة عشر ألف حديث وفي بعضها شيء)). وقال مرة لما سئل عن أبي حذيفة ومؤمل بن إسماعيل قال: ((في كتبهما خطأ كثير، وأبو حذيفة أقلهما خطأ)). وقال الإمام أحمد مرة لما سئل عن أبي حذيفة وقبيصة: ((قبيصة أثبت منه حديثاً في حديث سفيان، أبو حذيفة شبه لا شيء، وقد كتبت عنهما جميعاً)). وقال ابن محرز عن يحيى: قبيصة ليس بحجة في سفيان، ولا أبو حذيفة ولا يحيى بن آدم ولا مؤمل)). وضعفه بُنْدار والترمذي وابن حزم وزاد: مصحف كثير الخطأ، روى عن سفيان البواطل)). وقال ابن خزيمة: ((لا أحتج به)). وقال الفلاس: ((لا يحدث عنه من يبصر الحديث)). وقال الحاكم أبو عبد الله: ((كثير الوهم سيء الحفظ)). وقال الباجي: ((كثير الوهم يسيء الحفظ، غمزه عمرو بن علي وغيره)). وقال الساجي: ((يصحف وهو لين)). قال ابن رجب: ((وأما أبو حذيفة: فضعَّفه جماعة في سفيان)). وقال الدار قطني: ((أخرج له البخاري وهو كثير الوهم)) زاد في (التهذيب) ((تكلموا فيه)). وقال الذهبي: ((صدوق إن شاء الله)). ومرة قال: ((صدوق يُصِّحف)) ومرة: ((صدوق مشهور)). وقال ابن حجر: ((صدوق سيء الحفظ وكان يصحف)).

فالرجل صدوق في نفسه، إلا أنَّ في حفظه ضعف وكان يصحف، وحديثه عن الثوري متكلم فيه، بل ضعفه جمع من العلماء. والله أعلم.

(العلل) للإمام أحمد رواية عبد الله (١/٣٨٦ رقم٧٥٨) (سؤالات ابن محرز) (رقم٢٢٣ /٧٨) و (الجرح والتعديل) (٨/١٦٣ رقم٧٢٣) و (معرفة الثقات) (٢/٣٠٤ رقم١٨٢٢) (الطبقات الكبرى) (٧/٣٠٤) و

...ثنا سفيان[١] عن أبي إسحاق[٢] عن [أبي][٣] عبيدة قال: كان عبد الله يقول: (كان أخِلاّئي[٤] من أصحابِ رسولِ الله ﷺ ثلاثةٌ ولم آل: [أبو][٥] بكرٍ وعمرُ وأبو عبيدةَ)[٦].

(الجامع) للترمذي (٧٨/٥ رقم٢٧٣٥) و (الثقات) لابن حبان (١٦٠/٩) و (المحلى) (١٢٧/١) (شرح علل الترمذي) (٧٢٦/٢) و (سؤالات الحاكم للدار قطني) (رقم٤٨٥: ٢٧٤) و (التعديل والتجريح) (٧٠٦/٢-٧٠٧ رقم٦١٢/٢) و (الكاشف) (٣٠٨/٢ رقم٥٧٣٢) و (المغني في الضعفاء) (٣٣٧/٢ رقم٦٥٦٢) و (الميزان) (٢٢١/٤ رقم٨٩٢٣) و (تهذيب الكمال) (١٤٥/٢٩ رقم٦٣٠٠) و (تهذيب التهذيب) (٣٧٠/١٠) و (هدي الساري) (٤٤٦) (التقريب) (رقم٧٠٥٩: ٩٨٥).

(١) هوالثوري، وسماعه من أبي إسحاق قديم، ثقة إمام تقدمت ترجمته عند ح (٩).

(٢) هو السبيعي، ثقة اختلط بأخرة، ومدلس، تقدمت ترجمته عند ح (٩).

(٣) ما بين المعقوفتين سقط من مطبوع (المستدرك) والصواب إثباته. وينظر (إتحاف المهرة) لابن حجر (٥٣٠/١٠ رقم١٣٣٥٠).

(٤) قوله (أخلائي): جمع خليل، والخليل: الصديق، فعيل بمعنى فاعل، وهو مأخوذ من الخُلّة بالضم وهي الصداقة والمحبة التي تخللت القلب فصارت خلاله أي باطنه. من (النهاية) (٧٢/٢) بتصرف.

(٥) ما بين المعقوفتين سقط من مطبوع (المستدرك)، والصواب إثباته، وينظر (تلخيص المستدرك) للذهبي (٢٦٣/٣).

(٦) صحيح لغيره.

اختلف في هذا الأثر على أبي إسحاق، كما يلي:

فمن الرواة من رواه عنه عن أبي عبيدة عن عبد الله . فجعلوه من حديث أبي عبيدة، وهم:

١- سفيان الثوري.

أخرجه الإمام أحمد في (فضائل الصحابة) (فضائل أبي عبيدة بن الجراح رضي الله عنه) (وفضائل عبد الله ابن مسعود رضي الله عنه) (٧٣٩/٢ و ٨٤٣ رقم١٢٧٧ و ١٥٥١) من طريق وكيع عنه به.

وهذه متابعة قوية لأبي حذيفة النهدي.

وأخرجه عبد الله بن أحمد في (زوائده على الفضائل) في (فضائل أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه) (٢٧١/١ رقم٣٥٨) عن إسماعيل أبو معمر عن سفيان قال أصحابنا عن أبي إسحاق سمع أبا عبيدة به.

٢- المسعودي.

أشار إلى روايته الحافظ أبو حاتم كما في (العلل) لابنه (٣٧٩/٢ رقم٢٦٤٧) والحافظ الدار قطني في (العلل) (٣١٨/٥ س٩٠٩)، والحافظ الذهبي في (تلخيص المستدرك) (٢٦٣/٣).

٣- ليث بن أبي سليم.

ذكر روايته الحافظ الدار قطني في (العلل) (٣١٨/٥ س٩٠٩).

٤- عمار بن رزيق.

أشار إلى روايته الحافظ الدار قطني. كما في المصدر السابق.

٥- سفيان بن عيينة.

واختلف عليه: فرواه نعيم بن يعقوب عنه عن أبي إسحاق عن أبي عبيدة به.

ذكر ذلك الحافظ الدار قطني في (العلل) (٣١٨/٥ س٩٠٩).

وخالفه ابن أبي عمر، فرواه عنه عن أبي إسحاق عن أبي الأحوص به.

ذكر ذلك الحافظ الدار قطني، كما في المصدر السابق.

ومن الرواة من رواه عن أبي إسحاق عن أبي الأحوص عن عبد الله، فجعلوه من حديث أبي الأحوص.

١- زهير بن معاوية.

أخرجه علي بن الجعد (الجعديات) (٩٢٠/٢ رقم٢٦٤٣).

وأشار إلى مخالفته هذه، الذهبي في (السير) (١٤/١).

٢- شريك القاضي.

ذكر ذلك الحافظ الدار قطني في (العلل) (٣١٧/٥ س٩٠٩).

٣- وهب.

ذكر ذلك الحافظ أبو حاتم كما في (العلل) لابنه (٣٧٩/٢ رقم٢٦٤٧). ولم أعرف من وهب هذا. ولعلها تحريف عن زهير، فالاسمان متقاربان في الرسم، والله أعلم.

وهذا الاختلاف لا يضر، بل هو متابعة منهما للآخر، وهذا هو الأشبه، ومما يدل على ذلك أن الإمام ابن أبي حاتم لما سأل أباه عن الطريقين السابقين بقوله: «أيهما أصح؟ قال: كان المسعودي أعلم بحديث ابن مسعود من أهل زمانه. وزهير كان متقناً».

(العلل) (٣٧٩/٢ رقم٢٦٤٧).

وأيضاً قال الحافظ الدار قطني عقب ذكره الاختلاف على أبي إسحاق فيه: «ويشبه أن يكونا صحيحين». وهو كما قال (رحمه الله).

وأما مسألة عنعنة أبي إسحاق وهو مدلس، فهي لا تضر أيضاً؛ لتصريحه بالسماع، كما في رواية عبد الله بن أحمد السابقة، وهي وإن كانت لم تَسْلَم من الكلام لجهالة أصحاب الثوري إلا أنها حسنة في المتابعات والشواهد. والله أعلم.

٢- باب في فضائل عمر بن الخطاب رضي الله عنه

[٨١] قال الإمام علي بن الجعد(*):

أنا زهير(١) عن أبي إسحاق(٢) عن أبي عبيدة عن عبد الله قال: (إن أَفْرَسَ(٣) النّاس ثلاثةٌ: العزيزُ حين تَفَرَّسَ في يوسفَ، فقال لامرأته أكرمي مثواهُ، والمرأةُ التي أتتْ موسى عليه السلام فقالت لأبيها: يا أبتِ استأجِرهُ، وأبو بكرٍ رضي الله عنه حين اسْتَخْلَفَ عمر رضي الله عنه)(٤).

(*) (المسند) أو (الجعديات) (٢/٩٢١-٩٢٢ رقم٢٦٤٩).

(١) ثقة، وسماعه من أبي إسحاق بأخرة، تقدمت ترجمته أثناء التعليق على ح (١٧).

(٢) ثقة، اختلط بأخرة، ومدلس من الثالثة، تقدمت ترجمته عند ح (٣).

(٣) قوله (أفرس): أي أصْدَقُهم فراسة، والفراسة لها معنيان الأول: ما يوقعه الله تعالى في قلوب أوليائه فيعلمون أحوال بعض الناس بنوع من الكرامات وإصابة الظَّنِّ والحَدْس.
والثاني: نوع يُتَعَلَّم بالدلائل والتجارب والخَلْق والأخلاق، فتعْرف به أحوال الناس.
من (النهاية) (٣/٤٢٨) بتصرف.

(٤) صحيح لغيره.
اختلف في هذا الأثر على أبي إسحاق كما يلي:
فمنهم من رواه عنه عن أبي عبيدة عن عبد الله (كما في أثر الباب)، فجعلوه من حديث أبي عبيدة. وهم:
١) سليمان بن مهران الأعمش.
أخرجه ابن سعد في (الطبقات الكبرى) (٣/٢٧٣) حدثنا عبد الله بن نمير عنه به.
٢) إسرائيل بن يونس.
أخرجه ابن جرير الطبري في (جامع البيان) (١٢/١٧٦) من طريق أبي أحمد عنه به.
٣) زهير بن معاوية.
أخرجه اللالكائي في (شرح أصول اعتقاد أهل السنة) (سياق ما روي في ترتيب خلافة أمير المؤمنين عمر ابن الخطاب رضي الله عنه عندما استخلفه خليفة رسول الله ﷺ أبو بكر الصديق رضي الله عنهم) (٧/١٣٢٥ رقم٢٥٢٤). من طريق علي بن الجعد عنه به.
ورواه أيضاً في الباب السابق من (شرح أصول السنة) (٧/١٣٢٥ رقم٢٥٢٥) من طريق موسى بن داود عنه به.
وأخرجه الحاكم في (المستدرك) (ك معرفة الصحابة: ومن مناقب أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه) (٣/٩٠) من طريق أبي النضر هاشم بن القاسم عنه به.
وقال: «رحم الله ابن مسعود لقد أحسن في الجمع بينهم بهذا. الإسناد صحيح».
ووافقه الذهبي.

٤) ليث بن أبي سليم عنه به.

ذكر ذلك الحافظ الدار قطني في (العلل) (٥/٣٢١ س٩١٢).

ورواه الثوري عن أبي إسحاق عن أبي الأحوص به، فجعله من حديث أبي الأحوص.

أخرجه ابن أبي شيبة في (المصنف) (ك المغازي: ما جاء في خلافة عمر بن الخطاب) (١٤/ ٥٧٤ رقم١٨٩٠٤) وابن جرير في (جامع البيان) (١٢/١٧٥) و الحاكم في (المستدرك) (ك التفسير: تفسير سورة يوسف عليه السلام) (٢/٣٤٥) كلهم عن وكيع ثنا سفيان عنه به.

قال الحاكم: "صحيح على شرط الشيخين و لم يخرجاه" ووافقه الذهبي.

وأخرجه أيضاً الطبراني في (الكبير) ٩/١٨٥ رقم٨٨٢٩) من طريق محمد بن كثير ثنا سفيان عنه به مثله.

محمد بن كثير متابع لوكيع.

قال الهيثمي في (مجمع الزوائد) (١٠/٢٧١): "رواه الطبراني بإسنادين ورجال أحدهما رجال الصحيح إن كان محمد بن كثير هو العبدي، وإن كان هوالثقفي فقد وثق على ضعف كثير فيه".

أقول محمد بن كثير المذكور في الرواية هو العبدي الثقة؛ لأن شيخه هو الثوري، وهو معروف بالرواية عنه. ينظر (تهذيب الكمال) (١١/١٦٣) و (٢٦/٣٣٥).

فحاصل القول من حكاية هذاالاختلاف أن يقال إن رواية أبي الأحوص متابعة لرواية أبي عبيدة.

ولا يضر هذا الاختلاف، لذا قال الحافظ الدار قطني في (العلل) (٥/٣٢٠-٣٢١ س٩١٢) عقب حكايته الاختلاف قال: "ويشبه أن يكونا صحيحين".

وزاد السيوطي نسبته في (الدر) (٤/٥١٧) إلى "سعيد بن منصور ... وابن المنذر وابن أبي حاتم ... وأبو الشيخ ...".

والأثر أورده الإمام شيخ الإسلام ابن تيمية في (منهاج السنة) (٦/٥٣ و ١٤٢)، وكذا تلميذه الإمام ابن كثير في (التفسير) (٢/٤٩٠).

لكن تبقىعنعنة أبي إسحاق في الإسناد إلى عبد الله من طريقيه. ويشهد لأثرالباب آية يوسف في قول العزيز لامرأته ﴿أَكْرِمِي مَثْوَاهُ عَسَى أَن يَنفَعَنَا أَوْ نَتَّخِذَهُ وَلَدًا﴾ سورة يوسف رقم (٢١).
وصدقت فراسته ونفعه الله به.

وآية القصص في قول المرأة التي تفرست في موسى ﴿يَا أَبَتِ اسْتَأْجِرْهُ إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ﴾ (رقم الآية) (٢٦).

قال ابن كثير في (التفسير) (٣/٣٩٦): "قال عمر وابن عباس وشريح القاضي وأبو مالك وقتادة ومحمد ابن إسحاق وغير واحد، لما قالت ﴿إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ﴾ قال لها أبوها وما علمك بذلك؟ قالت له: إنه رفع الصخرة التي لا يطيق حملها إلا عشرة رجال، وإني لما جئت معه تقدَّمت أمامه، فقال لي: كوني ورائي فإذا اختلف عليَّ الطريق فاحذ في لي بحصاة أعلم بها كيف الطريق لأهتدي إليه.".

وأما استخلاف أبي بكر لعمر رضي الله عنهما، فإن مما ثبت عند أهل السنة والجماعة، أن أبا بكر عهد بالأمر إلى عمر وكتب إليه كتاباً في ذلك.

فقد أخرج ابن سعد في (الطبقات الكبرى) (٣/٢٧٤) عن عائشة رضي الله عنها: (لما حضرت أبا بكر

الوفاة استخلف عمر فدخل عليه علي وطلحة فقالا: من استخلفت؟ قال:عمر، قالا: فماذا أنت قائل لربك؟ قال: أبا لله تفرّقاني؟ لأنا أعلم با لله وبعمر منكما، أقول استخلفت عليهم خير أهلك.

وفي رواية: أبا ا لله تُرْهبوني؟ أقول: استخلفت عليهم خيرهم).

وهو أثر حسن عن عائشة رضي ا لله عنها.

وأما كتابة العهد إليه فقد أسند ذلك ابن سعد أيضاً في (الطبقات) (١٩٩/٣-٢٠٠) وفيه:

«ودعا عثمان بن عفان فقال: اكتب بسم ا لله الرحمن الرحيم، هذا ما عهد أبو بكر بن أبي قحافة في آخر عهده بالدنيا خارجاً عنها، وعند أول عهده بالآخرة داخلاً فيها حيث يؤمن الكافر ويوقن الفاجر، ويُصدق الكاذب، إني استخلفت عليكم بعدي عمر بن الخطاب فاسمعوا له وأطيعوا ...».

وفي (العقيدة الطحاوية): (ونثبت الخلافة بعد رسول ا لله ﷺ أولاً لأبي بكر الصديق رضي ا لله عنه ... ثم لعمر بن الخطاب رضي ا لله عنه ...).

قال ابن أبي العز الحنفي شارحاً قول الطحاوي (ثم لعمر ...): «أي ونثبت الخلافة بعد أبي بكر رضي ا لله عنه لعمر رضي ا لله عنه، وذلك بتفويض أبي بكر الخلافة إليه،واتفاق الأمة بعده عليه ...».

(العقيدة الطحاوية مع شرحها) لابن أبي العز (ص٤٧٦).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية (رحمه ا لله): «وكان ما فعله أبو بكر رضي ا لله عنه من تعيين عمر هوالمصلحة أيضاً، فإن أبا بكر تبين له من كمال عمر وفضله واستحقاقه للأمر ما لم يحتج معه إلى الشورى، وظهر أثر هذا الرأي المبارك الميمون على المسلمين، فإن كل عاقل منصف يعلم أن عثمان أو علياً أو طلحة أو الزبير أو سعداً أو عبد الرحمن بن عوف، لا يقوم مقام عمر، فكان تعيين عمر في الاستحقاق كتعيين أبي بكر في مبايعتهم له، ولهذا قال عبد ا لله بن مسعود رضي ا لله عنه: «أفرس الناس ثلاثة ...» فذكر أثر الباب. (منهاج السنة النبوية) (١٤٢/٦).

وأمر استخلاف أبي بكر رضي ا لله عنه، عمر بن الخطاب رضي ا لله عنه، أشهر من أن يذكر، وأظهر من أن يظهر، وصح باتفاق الأمة، ولا ينكره إلا معاند مكابر أو رافضي بغيض.

تنظر مقالات علماء الملة والدين في المسألة هذه، المصادر التالية غير ما ذكرته آنفاً:

(شرح أصول اعتقاد أهل السنة) للالكائي (١٣٢٤/٧) و (التاريخ) للطبري (٣٥٢/٢) و (الإمامة والرد على الرافضة) للأصبهاني (ص٢٧٤) و (الثقات) لابن حبان، مبحث (استخلاف عمر بن الخطاب رضي ا لله عنه) (١٩٠/٢) و (تاريخ الإسلام) للذهبي، مجلد (عهد الخلفاء الراشدين) (ص٨٧). و (المنتقى من منهاج السنة) للذهبي (ص٥٨). وغيرها كثير. وا لله ولي التوفيق.

[٨٢] قال الإمام معمر بن راشد(*):

عن عبد الكريم الجزري[١] عن أبي عبيدة عن ابن مسعود: أن سعيد بن زيد قال له: يا أبا عبد الرحمن: قد قُبِضَ رسول الله ﷺ فأين هو؟ قال: في الجنةِ هو، قال: توفي أبو بكرٍ فأين هو؟ قال: ذاك الأوَّاهُ[٢] عند كلِّ خيرٍ يبغي. قال: توفي عمر فأين هو؟ قال: إذا ذُكِرَ الصَّالحونَ فحيِّ هَلاً[٣] بعمرَ[٤].

(*) (الجامع) (الملحق بآخر المصنف لعبد الرزاق) (باب أصحاب النبي ﷺ) (١١/٢٣١ رقم٢٠٤٠٦).

(١) ثقة متقن، تقدمت ترجمته عند ح (١٥).

(٢) قوله (الأوَّاه): قال ابن الأثير: «المتأوِّه: المُتَضرِّعُ، وقيل: هو الكثير البكاء، وقيل: الكثير الدعاء» (النهاية) (١/٨٢).

(٣) قوله (فَحَيّ هَلاً): قال ابن الأثير: «أي ابْدَأْ به واعْجَل بِذِكْرِهِ، وهما كلمتان جعلتا كلمة واحدة. وفيها لغات، وهلاً: حَثٌّ واسْتِعْجَال». (النهاية) (١/٤٧٢).

(٤) صحيح.

أخرجه عبد الرزاق في (الأمالي) (رقم١٢٠: ٨٤) و-عنه- الطبراني في (المعجم الكبير) (٩/١٨٠رقم٨٨١١) وأبو نعيم في (الحلية) (٤/٢٠٦) عن معمر به مثله.

قال الهيثمي في (مجمع الزوائد) (٩/٨١): «رواه الطبراني، وإسناده حسن».

وأبو عبيدة لم يتفرد به عن عبد الله، بل توبع عليه من جماعة، ومتابعتهم مقتصرةعلى ما يخص عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وسيأتي مزيد بيان. فتابعه كل من:

١) إبراهيم النخعي.

أخرجه عبد الله بن أحمد في (زوائده على فضائل الصحابة) (١/٢٧٠رقم٣٥٦) عن عبد الأعلى بن حماد عن أيوب عن أبي معشر عنه به. وإسناده صحيح.

وأخرجه الطبراني في (الكبير) (٩/١٨١ رقم٨٨١٧) من طريق أسد بن موسى ثنا أبو معاوية عن الأعمش به.

وإبراهيم وإن لم يدرك ابن مسعود إلا أن مراسيله عنه صحيحة، حيث قال: «إذا حدثتكم عن رجل عن عبد الله فهو الذي سمعت، وإذا قلت: قال عبد الله: فهو عن غير واحد عن عبد الله».

أسنده المزي في (تهذيب الكمال) (٢/٢٣٩ رقم٢٦٥).

قال ابن رجب في (شرح العلل) (١/٥٤٢): «وهذا يقتضي ترجيح المرسل على المسند، لكن عن النخعي خاصة فيما أرسله عن ابن مسعود خاصة ...».

٢)الأسود النخعي.

أخرجه ابن أبي شيبة في (المصنف) (ك الفضائل: ما ذكر في فضل عمر بن الخطاب رضي الله عنه)

(٢٣/١٢ رقم١٢٠٢٤) وعبد الله بن أحمد في (زوائده على فضائل الصحابة) (٢٦٨/١ رقم٣٥٣) من طريق الأعمش به.

وإسناده صحيح.

٣)زر بن حبيش.

أخرجه ابن أبي شيبة في (المصنف) (ك الفضائل: ما ذكر في فضل عمر بن الخطاب رضي الله عنه) (٢٦/١٢ رقم١٢٠٣٨) والطبراني في (الكبير) (١٨١/٩ رقم٨٨١٣) من طريقين عن عاصم بن أبي النجود به.

وإسناده حسن.

٤)طارق بن شهاب.

أخرجه الإمام أحمد في (فضائل الصحابة) (٢٦٣/١ رقم٣٤٠) والطبراني في (الكبير) (١٨٠/٩ رقم٨٨١٢) من طريق شعبة عن قيس بن مسلم به.

وإسناده صحيح.

وأخرجه ابن أبي شيبة في (المصنف) (ك الفضائل: ما ذكر في فضل عمر بن الخطاب رضي الله عنه) (٢٣/١٢ رقم١٢٠٢٥) من طريق وكيع عن سفيان عن قيس به.

وإسناده صحيح. وسفيان هو الثوري.

وفيمن ذكرتهم كفاية، وإلا فقد تابعه جمع، وحصل المقصود بمن تقدم والحمد لله.

وأما كون النبي ﷺ في الجنة، فهذا أوضح من الواضح، فهو سيد البشر وإمام المتقين وشافع الخلق أجمعين، وصاحب المقام المحمود والحوض المورود. فلا أطيل في الاستدلال لمثل هذا المعلوم بداهة وإيماناً.

وأما عن أبي بكر رضي الله عنه وأنه في الجنة، فكذلك أمر لا يخفى فهو أحد العشرة المبشرين بالجنة.

أخرج مسلم في (الصحيح) (ك فضائل الصحابة: باب من فضائل أبي بكر الصديق رضي الله عنه) (١٨٥٧/٤ رقم١٠٢٨(١٢)) بسنده إلى أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: (من أصبح منكم اليوم صائماً؟ قال أبو بكر: أنا. قال: فمن تبع منكم اليوم جنازة؟ قال أبو بكر: أنا. قال: فمن أطعم منكم اليوم مسكيناً؟ قال أبو بكر: أنا. قال: فمن عاد منكم اليوم مريضاً؟ قال أبو بكر: أنا. فقال رسول الله ﷺ : ما اجتمعن في امرئ إلا دخل الجنة).

وأيضاً ما أخرجه الترمذي في (الجامع) (ك المناقب: باب مناقب عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه) (٦٤٦/٥ رقم٣٧٤٧) وأحمد في (المسند) (٢٠٩/٣ رقم١٦٧٥) من طريق قتيبة بن سعيد عن عبد العزيز الدراوردي عن عبد الرحمن بن حميد عن أبيه عن عبد الرحمن بن عوف أن النبي ﷺ قال: (أبو بكر في الجنة ...) ثم عدَّ العشرة المبشرين بالجنة.

فهذان الحديثان يدلان على أنه من أهل الجنة وسباق لكل خير مسارع فيه. والله أعلم.

[٨٣] قال الإمام أبو القاسم الطبراني(*):

حدثنا أحمد بن زهير التستري(١) ثنا معمر بن سهل(٢) ثنا أبو أحمد الزبيري(٣) ثنا شريك(٤) عن أبي إسحاق(٥) عن أبي عبيدة عن عبد الله قال: (ما كُنّا نُبْعِدُ أنَّ السَّكِينَةَ(٦) تَنْطِقُ على لِسانِ عمرَ)(٧).

(*) (المعجم الكبير)(٩/١٨٤ رقم٨٨٢٧).

(١) هو أحمد بن يحيى بن زهير، أبو جعفر التستري، (ت٣١٠هـ).

قال الحافظ أبو عبد الله بن منده: ((ما رأيت في الدنيا أحفظ من أبي جعفر التستري)). وقال ابن المقري: ((حدثنا تاج المحدثين أحمد بن يحيى بن زهير)). وقال الذهبي: ((الإمام الحجة المحدِّث البارع، علم الحفاظ، شيخ الإسلام ... جمع وصنف وعلَّل وصار يضرب به المثل في الحفظ)).

(السير) (١٤/٣٦٢ رقم٢١٣) و (تذكرة الحفاظ) (٢/٧٥٧ رقم٧٥٩).

(٢) معمر بن سهل بن معمر الأهوازي. قال ابن حبان: ((شيخ متقن يُغرب)). (الثقات) (٩/١٩٦).

(٣) هو محمد بن عبد الله بن الزبير بن عمر بن درهم الأسدي، أبو أحمد الزبيري الكوفي، ثقة ثبت إلا أنه قد يخطئ في حديث الثوري. (ت٢٠٣هـ). (التقريب) (رقم٦٠٥٥: ٨٦١).

(٤) هو النخعي، حسن الحديث في أقل الأحوال قبل توليه القضاء أو إذا حدَّث من كتابه، أما بعد توليه القضاء فقد ساء حفظه، واختلط، فضُعِّف. تقدمت ترجمته عند ح (٥٥).

(٥) هو السبيعي، ثقة مختلط مدلس، تقدمت ترجمته عند ح (٣). لكن سماع شريك من قديم، كما تقدم مراراً.

(٦) قوله (السكينة): قال ابن الأثير: ((قيل هو الوقار والسكون، وقيل الرحمة، وقيل أراد السكينة التي ذكرها الله في كتابه العزيز ...)) (النهاية) (٢/٣٨٦).

(٧) حسن لغيره.

لم أقف على من أخرجه من هذا الطريق. ولم أميز رواية الزبيري عن شريك هل كانت قبل أم بعد اختلاط شريك، وفي الإسناد عنعنة أبي إسحاق وهو مدلس.

قال الهيثمي في (مجمع الزوائد) (٩/٧٠): ((رواه الطبراني وإسناده حسن)).

وتابع أبا عبيدة بمعناه عن عبد الله، أبو وائل شقيق بن سلمة.

فيما أخرجه ابن أبي شيبة في (المصنف) (ك الفضائل: ما ذكر في فضل عمر بن الخطاب رضي الله عنه) (١٢/٢٥ رقم١٢٠٣٢) عن وكيع عن سفيان عن واصل به. قال: (ما رأيت عمر إلا وكأن بين عينيه ملكاً يسدِّده). والإسناد صحيح رجاله رجال الشيخين.

واصل هو الأحدب، وسفيان هو الثوري، ووكيع هوابن الجراح، وكلهم ثقات أثبات.

وفي الباب عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال: (ما كنا نبعد أن السكينة تنطق على لسان عمر).

أخرجه علي بن الجعد في (الجعديات) أو (المسند) (٢/٨٨٥ رقم٢٤٩٤). وعبد الله بن أحمد في زوائده على (فضائل الصحابة) لأبيه (١/٢٤٩ رقم٣١٠) والقطيعي في زوائده على (فضائل الصحابة) لأحمد (١/ رقم

٣- باب في فضائل عبد الله بن مسعود رضي الله عنه

[٨٤] قال الإمام أبو داود الطيالسي(*):

حدثنا شعبة[١] عن أبي إسحاق[٢] قال سمعت أبا عبيدة يحدث عن أبيه قال: (بينما أُصَلِّي ذات ليلةٍ إذ مرَّ بي النبيُّ ﷺ وأبو بكرٍ وعمرُ، فقال رسولُ الله ﷺ: سَلْ تُعْطَه. قال عمرُ: فاستبقتُ[٣] أنا وأبو بكرٍ، ما سبقتُ أبا بكرٍ إلى خيرٍ إلا وجدتُه قَدْ سبقني إليه، ثُمَّ انطلقتُ، فقلتُ:[٤] إنَّ لي دعاء ما أكاد أنْ أَدَعَه: اللهم إني أسألك إيماناً لا يرتدُّ وقرَّةَ عينٍ لا تنقطع، أو قال، لا تَبِيْدُ ومرافقة النَّبي في أَعْلى جَنَّةِ الخلْدِ)[٥].

---

٦٠١ و ٦٣٤ / ٣٩٥ و ٤١٠).من طريق إسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي به. وهو صحيح عن علي رضي الله عنه.

وتابع الشعبي عليه: زر بن حبيش. أخرجه معمر بن راشد في (الجامع) الملحق بآخر (المصنف) لعبد الرزاق (باب أصحاب النبي ﷺ) (٢٢٢/١١ رقم٢٠٣٨٠) وعنه عبد الله بن أحمد في زوائده على (فضائل الصحابة) لأبيه (٣٥٨/١ رقم٥٢٢) عن عاصم بن أبي النجود عنه به مثله. وإسناده حسن.

(*) (المسند) (رقم٣٤٠/٤٥)ورواه أيضاً برقم (٣٣٤/ ٤٤) إلا أنه مختصراً، وسيأتي بيانه في التخريج.

(١) هو ابن الحجاج، ثقة إمام حافظ، تقدمت ترجمته عند ح (٢٧).

(٢) هو السبيعي، ثقة مدلس مختلط، تقدمت ترجمته عند ح (٣).

(٣) وفي لفظ (فابتدرته).

(٤) القائل هو ابن مسعود رضي الله عنه، وما ذكره بعده من الدعاء هو الذي أجاب به النبي ﷺ لما قال له (سل تعطه)؟.

(٥) صحيح لغيره.

أخرجه أبو نعيم الأصبهاني في (الحلية) (١٢٧/١) من طريق الطيالسي، بسنده ومتنه سواء.

وأخرجه أحمد في (المسند) (١٧٨/٦ رقم٣٦٦٢) عن يحيى القطان.

وفي (٢٣٠/٧ رقم٤١٦٥) وفي (فضائل الصحابة) (١٠٠/١ رقم٧٠) و-من طريقه- الحاكم في (المستدرك) (ك الدعاء) (٥٢٣/١) عن محمد بن جعفر غندر.

والحاكم في (المستدرك) أيضاً (ك الدعاء) (٥٢٣/١) عن الوليد. (و لم أعرف من الوليد هذا).

وعلى كل فهو متابع بسابقه.

والطبراني في (الكبير) (٦٠/٩ رقم٨٤١٣) عن عمرو بن مرزوق.

كلهم عن شعبة به نحوه.

قال أبو نعيم: «رواه الأعمش عن أبي إسحاق نحوه، وعاصم عن زر عن عبد الله». وسيأتي.

وقال الحاكم: «حديث صحيح الإسناد إذا سلم من الإرسال». ووافقه الذهبي.

وأخرجه أحمد في (المسند) (٦/٣٤٦ رقم٣٧٩٧) عن إسرائيل نحوه.
وابن أبي شيبة في (المصنف) (ك الدعاء: ما جاء عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه) (١٠/٣٣٢ رقم ٩٥٨٠) والنسائي في (السنن الكبرى) (ك عمل اليوم والليلة: ما يستحب له من الدعاء) (٦/٢١٧ رقم١٠٧٥/١) وفي (عمل اليوم والليلة) (ما يستحب له من الدعاء) (رقم٨٦٩: ٤٩٧) والطبراني في (الكبير) (٩/٦٢ رقم٨٤١٦) وأبو الشيخ في (ذكر الأقران) (رقم٦٨: ٣٢) و الحاكم في (المستدرك) (ك الدعاء) (١/٥٢٦) والبيهقي في (الدعوات الكبير) (باب ما يستحب للداعي من رفع اليدين ...) (رقم٢٠٢: ١٤٩) كلهم عن أبي معاوية عن الأعمش نحوه.
قال الحاكم: ((صحيح الإسناد)) ووافقه الذهبي.
والطيالسي في (المسند) (رقم٣٣٤: ٤٤) والطبراني في (الكبير) (٩/٦١ رقم٨٤١٥) عن حديج بن معاوية.
رواية الطيالسي مختصرة من حديث الباب، وهي قوله عليه الصلاة والسلام: (من سره أن يقرأ القرآن غضاً كما أنزل فليقرأه على قراءة ابن أم عبد). وليس فيها ذكر القصة من خروج أبي بكر وعمر إلخ.
أما رواية الطبراني ففيها حديث الباب مع زيادة (من سره ...) الحديث.
وأخرجه الطبراني في (الكبير) (٩/٦١ رقم٨٤١٤) والبيهقي في (السنن الكبرى) (ك الصلاة: باب الدعاء في الصلاة) (٢/١٥٣) عن زهير نحوه.
وفيه زيادة (من سره أن يقرأ ...) الحديث.
أربعتهم (أي إسرائيل و الأعمش و حديج و زهير) عن أبي إسحاق به.
وتوبع أبو عبيدة عليه من زر بن حبيش.
أخرجه أحمد في (المسند) (٧/٢٨٧ و ٣٦٠ رقم٤٢٥٥ و ٤٣٤١) وأبو يعلى في (المسند) (١/٢٦ رقم١٦) و (٨/٤٧١ رقم٥٠٥٨) وابن حبان في (صحيحه) (ك إخباره ﷺ عن مناقب الصحابة رجالهم ونسائهم: ذكر السبب الذي من أجله قال ﷺ هذا القول) (١٥/٥٤٣ رقم٧٠٦٧-الإحسان) كلهم من طريق زائدة بن قدامة.
وأخرجه أيضاً أحمد في (المسند) (٧/٣٥٩ رقم٤٣٤٠) وابن حبان في (الصحيح) (كالصلاة: باب صفة الصلاة: ذكر الدعاء الذي يعطي سائل والله ما سأل في موضع من صلاته) (٥/٣٠٣ رقم١٩٧٠-الإحسان) من طريق حماد بن سلمة.
وأخرجه أيضاً الترمذي في (الجامع) (ك الصلاة: باب ما ذكر في الثناء على الله والصلاة على النبي ﷺ قبل الدعاء) (١/٤٨٨رقم٥٩٣) وابن ماجه في (السنن) (المقدمة: فضل عبد الله بن مسعود رضي الله عنه) (١/٤٩ رقم١٣٨) و أبو يعلى في (المسند) (١/٢٦ رقم١٧) و (٨/٤٧٢ رقم٥٠٥٩) و ابن حبان في (الصحيح) (ك إخباره ﷺ عن مناقب الصحابة رجالهم ونسائهم: ذكر السبب الذي ...) (١٥/٥٤٢ رقم٧٠٦٦-الإحسان) من طريق يحيى بن آدم عن أبي بكر بن عياش.
ثلاثتهم (أبو بكر و زائدة و حسين الجعفي) عن عاصم بن بهدلة عن زر بن حبيش عن عبد الله: أن النبي ﷺ أتاه بين أبي بكر وعمر، وعبد الله يصلي، فافتتح النساء فَسَحَلها،فقال النبي ﷺ: من أحب أن يقرأ القرآن

غضاً كما أنزل، فليقرأه على قراءة ابن أم عبد، ثم تقدَّم سأل، فجعل النبي ﷺ يقول: سل تعطه، سل تعطه، فقال فيما سأل: اللهم إني أسألك إيماناً لا يرتد، ونعيماً لا ينفد، ومرافقة نبيك محمد ﷺ في أعلى جنة الخلد. قال: فأتى عمر رضي الله عنه عبد الله يبشره، فوجد أبا بكر رضوان الله عليه قد سبقه، فقال: إن فعلت، لقد كنت سبَّاقاً بالخير).

هذا لفظ أحمد في الموضع الأول. وكلهم نحوه وبعضهم مثله. وبعضهم مختصراً.

قوله (فسَحَلها): أي قرأها كلها قراءة متتابعة متصلة. كذا في (النهاية) (٢/٣٤٨).

قال الترمذي: ((حسن صحيح)).

والحديث أورده الحافظ الهيثمي في (مجمع الزوائد) (٩/٢٩٠) مختصراً على (من سره ...) دون تمامه، ثم قال: ((رواه أحمد والبزار والطبراني، وفيه عاصم بن أبي النجود، وهو على ضعفه حسن الحديث، وبقية رجال أحمد رجال الصحيح، ورجال الطبراني رجال الصحيح غير فرات بن محبوب وهو ثقة)).

والحديث إسناده حسن، من أجل ابن بهدلة وهو ابن أبي النجود، فحديثه حسن، كما تقدم بيانه عند ح (٦) مستوفى.

وفي الباب عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه مرفوعاً مطولاً بنحوه.

أخرجه أحمد في (المسند) (١/٣٠٩ و ٣٧١ رقم١٧٥ و ٢٦٥) وأبو يعلى في (المسند) (١/١٧٢ رقم ١٩٤) والطبراني في (الكبير) (٩/٦٥ رقم٨٤٢٢) و -من طريق الأخير- الذهبي في (السير) (١/٤٩٩) من طريقين: الأعمش عن إبراهيم عن علقمة و الأعمش عن خيثمة عن قيس بن مروان. كلاهما به.

وهو صحيح.

وعلي بن أبي طالب رضي الله عنه مرفوعاً بنحوه.

أخرجه الحاكم في (المستدرك) (ك معرفة الصحابة: ذكر مناقب عبد الله بن مسعود رضي الله عنه) (٣/٣١٧) من طريق إسحاق بن إبراهيم عن جرير عن عبد الله بن يزيد الصهباني عن كميل بن زياد به.

وقال: ((صحيح الإسناد و لم يخرجاه)) ووافقه الذهبي.

وإسناده صحيح، كما قال الحاكم (رحمه الله).

وإسحاق هو ابن راهوية وجرير هو الضبي، وكلهم ثقات. والله أعلم.

[٨٥] قال الإمام أبو القاسم الطبراني(*):

حدثنا علي بن عبد العزيز[١] ثنا أبو نعيم[٢] ثنا المسعودي[٣] عن عمرو بن مرة[٤] عن أبي عبيدة قال: (كانَ عبدُا للهِ يقرأُ القرآنَ في كلِّ ثَلاثٍ، وقَلَّما يَأْخذ منه بالنَّهارِ)[٥].

(*) (المعجم الكبير) (٩/١٥٥ رقم٨٧١١).

(١) ثقة، تقدمت ترجمته عند ح (٢٠).

(٢) هو الفضل بن دكين، ثقة ثبت، تقدمت ترجمته عند ح (٢٠).

(٣) هو عبد الرحمن بن عبد الله، ثقة اختلط في آخر عمره ببغداد، تقدمت ترجمته عند ح (١٨)، وسماع أبي نعيم قبل اختلاطه، كما تقدم.

(٤) ثقة عابد، تقدمت ترجمته عند ح (١٣).

(٥) صحيح.

أخرجه ابن أبي عمر في (مسنده) كما في (المطالب العالية - النسخة المسندة) (ك فضائل القرآن: باب في كم يقرأ القرآن) (٤/٨١ رقم٣٥٢٧) عن المسعودي به مثله.

قال الهيثمي بعد إيراده له في (مجمع الزوائد) (٢/٢٧٢): ((رواه الطبراني في ((الكبير)) من طريقين، ورجال أحدهما رجال الصحيح)).

والطريق الثاني الذي أشار إليه الهيثمي آنفاً، هو طريق عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود الهذلي، أحد الفقهاء السبعة بالمدينة، وهو متابع لأبي عبيدة.

أخرجه عبد الرزاق في (المصنف) (ك فضائل القرآن: باب إذا سمعت السجدة وأنت تصلي، وفي كم يقرأ القرآن؟) (٣/٣٥٣ رقم٥٩٤٥) وابن أبي شيبة في (المصنف) (ك الصلوات: في القرآن في كم يختم) (٢/٥٠١) و -من طريق عبد الرزاق- الطبراني في (الكبير) (٩/١٥٥ رقم٨٧١٠) من طريق سفيان الثوري عن حصين بن عبد الرحمن عن عبيد الله بن عتبة قال: (كان ابن مسعود يقرأ القرآن في كل ثلاث، وقلما يستعين بالنهار).

واللفظ ابن أبي شيبة.

وليس عند عبد الرزاق لفظة (ثلاث)، وهي مثبة عند الطبراني من طريق عبد الرزاق.

وعندهما (أي عبد الرزاق والطبراني) زيادة في آخره (إلا بيسير) أو (إلا قليلاً).

والإسناد صحيح إلى عبيد الله بن عبد الله بن عتبة.

وأخرجه البيهقي في (الشعب) (٥/١٣٥-١٣٦ رقم١٩٨٤) من طريق سعيد بن منصور ثنا هشيم عن حصين عن عبيد الله بن عبد الله قال: (كان ابن مسعود يختم القرآن في ثلاث، لا يستعين عليه من النهار إلا باليسير).

وحصين بن عبد الرحمن هو السلمي الكوفي ثقة، إلا أن رواية عبيد الله عن عمِّ أبيه ابن مسعود مرسلة، كما قاله الحافظ المزي، وابن حجر ، إلا أنها تتقوى برواية أبي عبيدة في أثر الباب هنا.

ينظر: (تهذيب الكمال) (١٩/٧٣ رقم٣٦٥٣) و (جامع التحصيل) (رقم٤٨٦: ٢٣٢) و (تهذيب التهذيب) (٧/٢٣-٢٤).

تنبيه: وقع خطأ في المطبوع من (المعجم الكبير) في اسم عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، فجاء عنده مكبَّراً (عبد الله) وهو خطأ، والصواب التصغير، والتصويب من المصنَّفَيْن. والله أعلم.

[٨٦] قال الإمام عبد الرزاق الصنعاني(*):

عن الثوري[١] عن عمرو بن مرة[٢] عن أبي عبيدة بن عبد الله قال: (كان عزيزاً[٣] على عبد الله بن مسعود أنْ يتكلَّمَ بعد طلوعِ الفجرِ إلاَّ بذكرِ اللهِ)[٤].

(*) (المصنف) (ك الصلاة: باب الكلام عند الفجر) (٣/٦١ رقم٤٧٩٧).

(١) ثقة حافظ إمام، تقدمت ترجمته عند ح (٩).

(٢) ثقة عابد، تقدمت ترجمته عند ح (١٣).

(٣) قوله (عزيزاً): من عَزَّ يَعِزُّ عِزَّةً، وهي القوة والشِّدَّة، يقال: عَزَّ عليَّ أنْ تفعل كذا، وعزَّ عليَّ ذلك، أي حَقَّ واشْتَدَّ عليَّ الأمر. ومنه قولهم: عزَّ عليَّ يَعِزُّ أنْ أراك بحالٍ سيئةٍ، أي يَشْتَدُّ وَيَشُقُّ ويشتّد عليَّ. والمعنى في أثر الباب أنَّه يشقُّ ويشتدُّ على ابن مسعود أن يتكلَّم بعد الفجر إلا بالذكر.

ينظر: (النهاية) (٣/٢٢٨) و (لسان العرب) (٥/٢٩٢٦-٢٩٢٧).

(٤) صحيح.

أخرجه ابن أبي شيبة في (المصنف) (ك الصلوات: من كان لا يرخص في الكلام بينهما) (٢/٢٤٩-٢٥٠) وعلي بن الجعد في (الجعديات) (٢/٧٦٦ رقم١٩٩٥) والطبراني في (الكبير) (٩/٣٢٩-٣٣٠ رقم٩٤٣٤ و٩٤٣٥و٩٤٣٦و٩٤٣٧) والبيهقي في (السنن الكبرى) (ك الصلاة: باب الإمام يقبل على الناس بوجهه إذا سلم فيحدثهم في العلم وفيما يكون خيراً) (٢/١٨٨) كلهم من طرق عن عمرو بن مرة به نحوه.

قال الهيثمي في (مجمع الزوائد) (٢/٢٢٢): «رواه الطبراني في الكبير، وأبو عبيدة لم يسمع من أبيه، وبقية رجاله ثقات ...».

وأخرجه الطبراني في (الكبير) (١٠/٦٨ رقم٩٩٤٢) من طريق يحيى بن أبي كثير عن أبي عبيدة به، مطولاً جداً.

وأخرج عبد الرزاق في (المصنف) (ك الصلاة: باب الكلام عند الفجر) (٣/٦١ رقم٤٧٩٦) و ابن أبي شيبة في (المصنف) (ك الصلوات: من كان لا يرخص في الكلام بينهما) (٢/٢٤٩) والطبراني في (الكبير) (٩/٣٣٠رقم٩٤٣٩) من طريق معتمر بن سليمان التيمي عن ليث عن مجاهد قال: (رأى ابن مسعود رجلاً يُكَلِّم آخر بعد ركعتي الفجر، فقال: إما أن تذكرا الله، وإما أن تسكتا).

وعند عبد الرزاق (عن الثوري وابن التيمي).

وهذا الإسناد فيه ليث وهو ابن أبي سليم صدوق في نفسه، ضعيف في حفظه لاختلاطه، إلا أنه يعتبر به، كما تقدم. وأيضاً مجاهد بن جبر متكلم في روايته عن ابن مسعود. قال الحافظ أبو زرعة الرازي: «مجاهد عن ابن مسعود مرسل». (المراسيل) لابن أبي حاتم (رقم٣٦١: ١٦٢).

وأخرج عبد الرزاق في (المصنف) (ك الصلاة: باب الكلام عند الفجر) (٣/٦٠ رقم٤٧٩٥) و -عنه- الطبراني في (الكبير) (٩/٣٣٠ رقم٩٤٣٨) عن ابن جريج عن عطاء قال: (خرج ابن مسعود على قوم يتحدثون، فنهاهم عن الحديث، وقال: إنما جئتم للصلاة، إما أن تُصَلّوا وإما أن تسكتوا).

جاء عند الطبراني بعد قوله (يتحدثون): كلمة (بعد الفجر).

[٨٧] قال الإمام أبو القاسم الطبراني(*):

حدثنا علي بن عبد العزيز[١] ثنا أبو نعيم[٢] ثنا المسعودي[٣] عن قتادة[٤] عن أبي مجلز[٥] عن أبي عبيدة: (أنَّ عبدَ الله كانَ إذا قامَ في الصَّلاةِ خَفَضَ فيها صَوْته ويَده وبَصَره)[٦].

قال الهيثمي في (مجمع الزوائد) (٢/٢٢٢): ((عطاء لم يسمع من ابن مسعود، وبقية رجاله ثقات)).

وزيادة على ما ذكره العلامة الهيثمي، فإن ابن جريج قد عنعنه، وهو مدلس من المرتبة الثالثة، كما عدّه الحافظ ابن حجر في (تعريف أهل التقديس) (رقم٨٣: ١٤١).

إلا أن الإسناد مع ما فيه يعتضد بسابقه، ويقوي أحدهما الآخر. والله أعلم.

(*) (المعجم الكبير) (٩/٢٢٧ رقم٨٩٨١).

(١) ثقة، تقدمت ترجمته عند ح (٢٠).

(٢) هو الفضل بن دكين، ثقة ثبت، تقدمت ترجمته عند ح (٢٠).

(٣) ثقة اختلط في آخر عمره، تقدمت ترجمته عند ح (١٨)، وسماع أبي نعيم منه قبل الاختلاط.

(٤) هو السدوسي، ثقة ثبت، مدلس من الثالثة، كما تقدم في ترجمته عند ح (١).

(٥) هو لاحق بن حميد، ثقة، تقدمت ترجمته عند ح (١).

(٦) حسن لغيره.

أخرجه الطبراني في (الكبير) (١٠/٦٨ رقم٩٩٤٢) من طريق شيبان عن يحيى بن أبي كثير به نحوه مطولاً.

قال الهيثمي في (مجمع الزوائد) (٢/١٣٩ و ١٤٥) عن الموضعين: ((وأبو عبيدة لم يسمع من أبيه)).

وفي الإسناد عنعنة قتادة وهو مدلس، كما سبق.

وأخرج عبد الرزاق في (المصنف) (ك الصلاة: باب التحريك في الصلاة) (٢/٢٦٥ رقم٣٣٠٣) وابن أبي شيبة في (المصنف) (ك الصلوات: من قال في الصلاة لا تتحرك) (٢/٣٤١) والطبراني في (الكبير) (٩/٣١٠ رقم٩٣٤٢) من طريق الأعمش قال: كان عبد الله إذا صلّى كأنه ثوب مُلْقَى).

قال الهيثمي في (مجمع الزوائد) (٢/١٣٩): ((رواه الطبراني في الكبير ورجاله موثقون، والأعمش لم يدرك ابن مسعود)).

فالإسناد أقل أحواله أنه معضل، والله أعلم.

[٨٨] قال الإمام أبو بكر بن أبي شيبة(*):

حدثنا وكيع[(١)] عن أبي العميس[(٢)] عن القاسم [بن أبي بزّة][(٣)] عن أبي عبيدة عن عبد الله ابن مسعود: (أنّه نَزَلَ دَارَ أمِّ هانئ)[(٤)].

وأخرج عبدالرزاق (ك الصلاة: باب التحريك في الصلاة) (٢/٢٦٥ رقم٣٣٠٥) وابن أبي شيبة في (المصنف) (ك الصلوات: من قال في الصلاة لا تتحرك) (٢/٣٤١) والطبراني في (الكبير) (٩/٣١٠ رقم٩٣٤٤) من طريق أبي الضحى عن مسروق قال: قال عبد الله: (قاروا في الصلاة، يقول: اسكنوا، اطمئنوا).

قال الهيثمي في (مجمع الزوائد) (٢/١٣٩): "رواه الطبراني في الكبير ورجاله رجال الصحيح".

والإسناد صحيح. وأبو الضحى هو مسلم بن صبيح، ومسروق هو ابن الأجدع. والله أعلم.

(*) (المصنف) القسم الأول من الجزء الرابع (الجزء المفقود) (ك الحج: في النزول بمكة أي موضع يترك منها) (ص٢٩٥).

(١) هو ابن الجراح، ثقة إمام حافظ، تقدمت ترجمته عند ح (٧).

(٢) عتبة بن عبد الله بن عتبة بن عبد الله بن مسعود الهُذَلي، أبو العُمَيْس، بمهملتين، مصغر، المسعودي الكوفي، ثقة. (التقريب) (رقم٤٤٦٤: ٦٥٨).

(٣) جاء في (المصنف) هكذا (القاسم عن أبي بريدة) فقلبت (بن) إلى (عن) و(بَزَّة) بالزاي، إلى (بريدة) بالراء ثم ياء ثم دال، وهو تصحيف واضح، والصواب كما أثبت، وتصويبه من مصدر التخريج، كما سيأتي.

وهو القاسم بن أبي بزّة، بفتح الموحدة وتشديد الزاي، المكي، مولى بني مخزوم، القاري، ثقة، (ت١١٥هـ) وقيل قبلها. (التقريب) (رقم٥٤٨٧: ٧٩٠).

(٤) صحيح.

أخرجه الفاكهي في (أخبار مكة) (رباع بني عبد المطلب بن هاشم) (٣/٢٧٣ رقم٢١٠٨) من طريق محمد بن ميمون ثنا جعفر بن عون عن أبي العميس عن القاسم به.

وزاد: (إذا قدم مكة).

[٨٩] قال الإمام أبو القاسم الطبراني(*):

حدثنا محمد بن سعيد بن كساء الواسطي(١) ثنا أحمد بن يحيى [الجلاب](٢) ثنا يحيى بن السكن(٣) ثنا شعبة(٤) ثنا عتبة أبو العميس(٥) عن مسلم البطين(٦) عن أبي عبيدة قال: (كانَ عبدُ الله يأتي عليه السَّنَةُ لا يُحَدِّثُ عن رسولِ الله ﷺ، فَحدَّثَ يوماً ونحن عِنْده، فقال: نحو هذا أو قريبٌ من هذا)(٧).

(*) (المعجم الكبير) (٩/١٣٠ رقم٨٦١٤).

(١) لم أعرفه، بعد بحثٍ، لكن جاء في (المعجم الصغير) له (٢/١١٠ رقم٨٦٨ -الروض النضير): محمد بن أحمد بن كساء الواسطي. هكذا، و لم أقف له على ترجمة أيضاً. والله أعلم.

(٢) جاء في المطبوع من (المعجم) (الحلاب) بالحاء المهملة، والصواب ما أثبته بين المعقوفتين.

وهو: أحمد بن يحيى بن عطاء، أبو عبد الله الجلاب، بالجيم، (ت٢٥٣هـ).

قال فيه ابن حبان: ((مستقيم الحديث)). وأسند الخطيب عن الحسين بن هارون عن ابن سعيد قوله عنه: ((معروف الحديث)).

فحديث الرجل مقبول، لاستقامته، والله أعلم. (الثقات) (٨/٤٠) و (تاريخ بغداد) (٥/٢٠١).

(٣) يحيى بن السكن البصري، أبو زكريا، (ت٢٠٢هـ).

أسند الخطيب عن الحافظ صالح بن محمد الأسدي (جزرة) قال: ((يحيى بن السكن بصري كان يكون بالرقة، وكان أبو الوليد يقول: هو يكذب، وهو شيخ مقارب، كان يكون بالرقة وببغداد)).

وأسنده عنه أيضاً قوله: ((يحيى بن السكن لا يساوي فلساً)).

وقال أبو حاتم: ((ليس بالقوي، بابة محمد بن مصعب القرقساني)).

وترجم له البخاري و لم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً. وذكره ابن حبان في كتابه ((الثقات)).

وضعفه الدار قطني، وقال الذهبي: ((ليس بالقوي)). ومرة قال: ((صويلح)) ومرة: ((فيه لين)).

فالظاهر من كلام النقاد أنه (ليس بالقوي) يعتبر بحديثه، والله أعلم.

(الجرح والتعديل) (٩/١٥٥ رقم٦٤٣) و (التاريخ الكبير) (٨/٢٨٠ رقم٣٠٠١) و (الثقات) (٩/٢٥٣) و (تاريخ بغداد) (١٤/١٤٦) و (الميزان) (٤/٣٨٠ رقم٩٥٢٥) و (ديوان الضعفاء) للذهبي (رقم٤٦٣٥: ٤٣٤) و (المغني في الضعفاء) (٢/٤٠٢ رقم٦٩٧٥) و (تذكرة الحفاظ) (٢/٥٦٣) و (لسان الميزان) (١/٢٨ رقم٤٢) و (٦/٢٥٩ رقم٩١١).

(٤) هو ابن الحجاج، ثقة إمام حافظ، تقدمت ترجمته عند ح (٢٧).

(٥) ثقة، تقدمت ترجمته عند ح (٨٦).

(٦) هو مسلم بن عمران البطين، ويقال: ابن أبي عمران، أبو عبد الله الكوفي، ثقة. (التقريب) (رقم٦٦٨٢/٩٤٠).

(٧) حسن لغيره.

لم أقف على من أخرجه من هذا الطريق.

إلا أن أبا عبيدة توبع عليه من:

١) عمرو بن ميمون.

فيما أخرجه ابن ماجه في (السنن) (المقدمة: باب التوقي في الحديث عن رسول الله ﷺ) (١/١٠-١١ رقم٢٣) والدارمي في (السنن) (المقدمة: باب من هاب الفتيا مخافةالسقط) (١/٨٣) و أحمد في (المسند) (٧/٣٤٣ رقم٤٣٢١) والطبراني في (الكبير) (٩/١٣٠ رقم٨٦١٧) والحاكم في (المستدرك) (ك العلم) (١/١١١) والخطيب في (الجامع لأخلاق الراوي) (حذره إذا روى الحديث وتوقيه خوفاً من وقوع الزلل والوهم فيه)(١/٦٥٨ رقم١٠٢١) كلهم من طريق ابن عون عن مسلم البطين عن إبراهيم التيمي عن أبيه به.

قال: (ما أخطأني ابن مسعود عشية خميس إلا أتيته فيه، قال فما سمعته يقول لشيء قط قال رسول الله ﷺ، فلما كان ذات عشية قال: قال رسول الله ﷺ، قال: فنكس، قال: فنظرت إليه فهو قائم مُحلَّلَةً أزرار قميصه، قد اغرورقت عيناه، وانتفخت أوداجه، قال: أو دون ذلك، أو فوق ذلك، أو قريباً من ذلك، أو شبيهاً بذلك). واللفظ لابن ماجه وعند الطبراني (رقم٨٥١٢ و ٨٦١٥) (جلست على عبد الله سنة، فلم أسمعه ...)

وسكت عنه الحاكم والذهبي.

وقال البوصيري في (مصباح الزجاجة) (١/٤٨): «هذا إسناد صحيح، احتج الشيخان بجميع رواته».

وأثر عمرو بن ميمون صحح إسناده العلامة أحمد شاكر (شرحه للمسند) (٦/١٥٤). وهو كما قال. والله أعلم.

تنبيه: سقط من مطبوع (المعجم الكبير) (رقم٨٦١٧) كلمة (عن أبيه)، من الأثر المتقدم، والصواب إثباتها.

٣) مسروق بن الأجدع.

أخرجه أحمد في (المسند) (٧/٣٥٣ رقم٤٣٣٣) والفريابي في (فوائد من حديث الفريابي) (رقم٣٧: ١٦٠) والطبراني في (الكبير) (٩/١٣٢ رقم٨٦٢٢و٨٦٢٣) والخطيب البغدادي في (الكفاية) (باب ذكر من كان يذهب إلى إجازة الرواية على المعنى من السلف ...) (ص٣١٠) كلهم من طريق الشعبي عن مسروق عن عبد الله قال: ربما حدثنا عن رسول الله ﷺ، فيكبو، ويتغيَّر لونه، وهو يقول: هكذا، أو قريباً من هذا). هذا لفظ أحمد. والبقية نحوه.

وهو صحيح عن عبد الله من طريق مسروق. وصحح إسناد الأثر العلامة أحمد شاكر في (شرحه للمسند) (٦/١٥٨).

٤) علقمة بن قيس النخعي.

أخرجه الدارمي في (السنن) (المقدمة: باب من هاب الفتيا مخافة السقط) (١/٨٥) والطبراني في (الكبير) (٩/١٣١ رقم٨٦٢٠) من طريق مجاهد بن موسى ثنا عبد الله بن نمير عن مالك بن مغول عن الشعبي عن علقمة قال: قال عبد الله: (قال رسول الله ﷺ ثم ارْتَعَدَ، ثم قال: نحو ذلك أو فو ذلك).

وإسناده صحيح.

تنبيه: جاء عند الدارمي (أبو نمير) بدل (ابن نمير) والصواب الثاني، كما في مصادر التخريج. والله أعلم.

٤- باب في فضل شهر رمضان

[٩٠] قال الإمام أبو القاسم الطبراني(*):

حدثنا علي بن عبد العزيز(١) ثنا أبو نعيم(٢) ثنا المسعودي(٣) عن أبي إسحاق(٤) عن أبي عبيدة قال: قال عبد الله: (سَيِّدُ الشّهورِ رَمَضَانُ، وسَيِّدُ الأيَّامِ يومُ الجُمُعَةِ)(٥).

(*) (المعجم الكبير) (٢٣٢/٩ رقم٩٠٠٠).

(١) ثقة، تقدمت ترجمته عند ح (٢٠).

(٢) هو الفضل بن دكين، ثقة ثبت، تقدمت ترجمته عند ح (٢٠) وسماعه من المسعودي قبل اختلاط المسعودي.

(٣) ثقة، اختلط في آخر عمره ببغداد، تقدمت ترجمته عند ح (١). ولم أميز روايته عن أبي إسحاق هل كانت قبل أم بعد اختلاط السبيعي.

(٤) هو السبيعي، ثقة، مختلط مدلس من الثالثة، تقدمت ترجمته عند ح (٣).

(٥) حسن لغيره.

لم أقف على من أخرجه من هذا الطريق عن عبد الله.

قال الهيثمي في (مجمع الزوائد) (١٤٣/٣): "رواه الطبراني في الكبير وأبو عبيدة لم يسمع من أبيه".

وإسناد الأثر فيه عنعنة السبيعي وهو مدلس، وعدم تمييز رواية المسعودي عن السبيعي هل كانت قبل اختلاط الأخير أم بعده.

ولم يتفرد أبو عبيدة به بل توبع عليه من: هبيرة بن يريم الشيباني، الكوفي.

أخرجه ابن أبي شيبة في (المصنف) (ك الصلوات: في فضل الجمعة ويومها) (١٤٩/٢) عن أبي الأحوص.

وأبو بكر الشافعي في مواضع من (الغيلانيات) (٣٨٧/١ رقم١٧٨) من طريق ابن علية عن شعبة.

وأيضاً (٣٩٠/١ رقم١٨٣) من طريق عبد الملك بن عمرو عن سفيان وهوالثوري.

وأيضاً (٣٩٢/١ رقم١٨٦) من طريق وكيع عن إسرائيل.

أربعتهم (أبو الأحوص وشعبة والثوري وإسرائيل) عن إبي إسحاق عن هبيرة بن يريم به مثله.

والإسناد حسن، من أجل هبيرة بن يريم، قال فيه ابن حجر: "لا بأس به". (التقريب) (رقم٧٣١٨: ١٠١٨).

وعنعنة السبيعي لا تضر إذ في الرواة عنه شعبة، واختلاط السبيعي مأمون لأن من الرواة عنه شعبة والثوري وقد سماعا منه قبل الاختلاط. والله أعلم.

وعلى كلٍّ فالإسنادان يعضد أحدهما الآخر. فيما يظهر لي، والله أعلم.

وورد مرفوعاً ما يشهد لأثر الباب.

أخرج البزار في (المسند) (ك الصيام: باب فضل شهر رمضان) (٤٥٧/١ رقم٩٦٠- كشف الاستار) من طريق خالد بن يزيد المكي ثنا يزيد بن عبد الملك وهو النوفلي عن صفوان بن سليم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله ﷺ: (سيد الشهور شهر رمضان وأعظمها حرمة ذو الحجة).

قال البزار: يزيد فيه لين، وقد روى عنه جماعة.

والحديث رمز له السيوطي بالتحسين في (الجامع الصغير) (١٢٢/٤ رقم٤٧٤٩ - فيض القدير) وأورده الهيثمي في (مجمع الزوائد) (١٤٣/٣) وقال: ((رواه البزار وفيه يزيد بن عبد الملك النوفلي)).

وقال المناوي في (فيض القدير) (١٢٢/٤) متعقباً تحسين السيوطي بقوله: ((رمز المصنف لحسنه، وليس كما قال، فقد قال الهيثمي فيه: يزيد بن عبد الملك النوفلي ضعّفوه)).

والإسناد فيه يزيد النوفلي، قال الذهبي: ((ضعف)).

وقال ابن حجر: ((ضعيف)). (الكاشف) (٣٨٧/٢ رقم٦٣٣٨) و (التقريب) (رقم٧٨٠٣: ١٠٧٩).

وضعّف الحديث أيضاً الشيخ الألباني في (ضعيف الجامع) (رقم٣٣٢١: ٤٨٧).

فهذا شاهد للشق الأول من أثر الباب وهو (سيد الشهور رمضان).

أخرج ابن ماجه في (السنن) (ك إقامة الصلاة والسنة فيها: باب في فضل الجمعة) (٣٤٤/١ رقم١٠٨٤) و أحمد في (المسند) (٣١٤/٢٤ رقم١٥٥٤٨) وابن أبي شيبة في (المصنف) (ك الصلوات: في فضل الجمعة ويومها) (١٥٠/٢) والبيهقي في (فضائل الأوقات) (باب في فضل يوم الجمعة) (رقم٢٥٠: ٤٦٠) وفي (الشعب) (٢٣١/٦ رقم٢٧١٢) كلهم من طريق زهير بن محمد عن عبد الله بن محمد بن عقيل عن عبد الرحمن بن يزيد بن الأنصاري عن أبي لبابة بن عبد المنذر قال: قال رسول الله ﷺ: (إنّ يوم الجمعة سيد الأيام، ...) الحديث طويل.

وإسناده حسن، لأجل عبد الله بن محمد بن عقيل، فهو حسن الحديث إن لم يخالف، ينظر (تلخيص الحبير) (١٠٨/٢). قال البوصيري في (مصباح الزجاجة) (٣٦٠/١): ((هذا إسناد حسن)).

وحسن الحديث الألباني في (صحيح سنن ابن ماجه) (١٧٨/١ رقم١٠٨٤/٨٨٨).

وأخرج الحاكم في (المستدرك) (ك الجمعة) (٢٧٧/١) وعنه البيهقي في (الشعب) (٢٢٩/٦ رقم٢٧١٠) عن أبي العباس الأصم حدثنا الربيع بن سليمان حدثنا عبد الله بن وهب أخبرني ابن أبي الزناد عن أبيه عن موسى بن أبي عثمان عن أبيه عن أبي هريرة قال: قال رسول ﷺ: (سيد الأيام يوم الجمعة، فيه خلق آدم ...).

قال الحاكم: ((صحيح على شرط مسلم)) وسكت الذهبي. والإسناد حسن في الشواهد.

فموسى بن أبي عثمان هو الكوفي قال فيه ابن حجر: ((مقبول)) (التقريب) (رقم٨٣٠٣: ١١٧٦).

فما سبق شاهد لأثر الباب في شقه الأخير (سيد الأيام يوم الجمعة).

٥- باب في فضل الرَّبيع بن خثيم

[٩١] قال الإمام أبو بكر بن أبي شيبة(*):

حدثنا عفّان[(١)] قال حدثنا [عبد الواحد] بن زياد[(٢)] عن عبد الله بن الربيع بن خثيم[(٣)] قال حدثنا أبو عبيدة بن عبد الله قال: (كان الرَّبِيْعُ بن خُثَيمٍ إذا دخل على عبد الله لم يكن عليه يومئذ إذن حتى يفرغ كل واحد منهما من صاحبه، قال: وقال له عبد الله: يا أبا يزيد: إنَّ رسولَ الله ﷺ لو رآكَ أحبَّكَ، وما رأيتُكَ إلاَّ ذَكَرْتُ المُخْبِتِيْنَ[(٤)]) [(٥)].

(*) (المصنف) (ك الزهد: كلام عكرمة) (١٣/٥٨٤ رقم١٧٣٥٩).

(١) هو ابن مسلم الصفار، ثقة ثبت، تقدمت ترجمته عند ح (٧٢).

(٢) جاء في (المصنف) (عبد الرحمن عن [عبد الواحد] بن زياد) هكذا، وأشير في الحاشية على أن ما بين المعقوفتين زيد من الزهد لأحمد، والصواب حذف (عبد الرحمن) ولعلها تصحيف من عبد الواحد، فهما في الرسم متقاربان، وعفان معروف بالرواية عن عبد الواحد بن زياد. لذا كان ما أثبته هو الصواب، فقد أخرجه ابن سعد (٦/١٨٢) عن عفان عن عبد الواحد على الصواب، والله أعلم. وعبد الواحد بن زياد هو العبدي مولاهم، البصري، ثقة، في حديثه عن الأعمش وحده مقال، كما تقدمت ترجمته ص(٧٩).

(٣) عبد الله بن الربيع بن خثيم الثوري الكوفي، ثقة. (التقريب) (رقم٣٣٢٨/ ٥٠٥).

(٤) قوله (المخبتين): أي الخاشعين المتواضعين لله، لأن الإخبات: هو الخشوع والتواضع، وقد أخبت لله يُخْبِت، فهو مُخْبِت. ينظر: (النهاية) (٢/٤).

(٥) صحيح.

أخرجه ابن سعد في (الطبقات الكبرى) (٦/١٨٢-١٨٣) و أحمد في (الزهد) (ص٤٠٨) و الطبراني في (الكبير) (١٠/١٨٦ رقم١٠٢٨٦) وأبو نعيم في (الحلية) (٢/١٠٦) وابن العديم في (بغية الطلب في تاريخ حلب) (٨/٣٥٦٩) والذهبي في (السير) (٤/٢٥٨) كلهم من طريق عبد الواحد بن زياد به مثله. قال الذهبي: "فهذه منقبة عظيمة للربيع". قال الهيثمي في (مجمع الزوائد) (١٠/٢٦): "رواه الطبراني ورجاله ثقات".

تنبيه: وقع في (المجمع)(أبو الربيع بن عبد الله ... فذكره) وهذا خطأ واضح والصواب (أبو عبيدة)، والله أعلم.

وتابع أبا عبيدة عليه بكر بن ماعز بن مالك الكوفي، تابعي ثقة عابد، ينظر (التقريب) (رقم٧٥٧: ١٧٦).

أخرجه ابن أبي شيبة في (المصنف) (ك الزهد: ما قالوا في البكاء من خشية الله) (١٤/١٤ رقم ١٧٣٩٩) وعبد الله بن أحمد في زوائده على (الزهد) لأبيه (ص٤٠٢) من طريق سعيد بن عبد الله بن الربيع بن خثيم عن نسير بن ذعلوق عن بكر بن ماعز قال: (كان عبد الله بن مسعود إذا رأى الربيع بن خثيم مقبلاً، قال: بشر المخبتين، أما والله لو رآك رسول الله ﷺ لأحبك).

والإسناد رجاله ثقات، عدا سعيد بن عبد الله بن الربيع، فقد ترجم له البخاري وابن أبي حاتم ولم يذكرا فيه شيئاً. وذكره ابن حبان في كتابه (الثقات). فمثله حسن في المتابعات، والله أعلم.

(التاريخ الكبير) (٣/٤٨٩ رقم١٦٣٣) و (الجرح والتعديل) (٤/٣٨ رقم١٦٣) و (الثقات) (٨/٢٦٣).

وأخرج أحمد في (الزهد) (ص٤٠٤) عن محمد بن فضيل عن أبيه عن سعيد بن مسروق قال: قال عبد الله بن مسعود للربيع بن خثيم: (والله لو رآك رسول الله ﷺ لأحبك).

والإسناد رجاله كلهم ثقات، محمد بن فضيل هو ابن غزوان الضبي.

لكن الإسناد منقطع بيقين،فسعيد بن مسروق وهو الثوري والد سفيان لم يدرك عبد الله بن مسعود، بل ولم تذكر له رواية عن أحدٍ من الصَّحابة، وهو يروي عن طبقة التابعين كأبي وائل شقيق بن سلمة وبكر بن ماعز ابن مالك وعامر الشعبي وغيرهم. لكنه متابع عليه من سابقيه، فيقبل خبره استشهاداً، والله أعلم.

١٣- كتاب التفسير وفضائل القرآن

١- باب ومن سورة آل عمران، قوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا بَلْ أَحْيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ﴾ آية رقم (١٦٩) .

[٩٢] قال الإمام أبو داود الطيالسي(*):

حدثنا المسعودي[١] عن عطاء بن السائب[٢] قال: دخلت مسجد الكوفة يوم الجمعة فإذا رجل قد اجتمع الناس عليه، ولو استطاعوا أن يُدْخِلُوهُ بُطُوْنَهم لأَدْخَلوه من حُبِّهم إيَّاه، وإذا هو يحدِّث قال: قال عبد الله: (لا تكثروا الشَّهادة، قُتِلَ فلانٌ شهيداً، وقتل فلان شهيداً، فإن كنتم لا بدَّ مُثْنِيْنَ على قومٍ أنَّهم استشهدوا، فَاثْنُوا على سريةٍ بَعَثَهُم رسول الله ﷺ إلى حيٍّ، فلم يلبثوا إلاَّ يسيراً حتَّى قام فينا رسول الله ﷺ: أَلاَ إنَّ إخوانكم لقوا ربهم، أَلاَ وإنَّهم سَأَلُوا الله عزَّ وجلَّ أن يُبلِّغ عنْهم، بأنَّهم قد رَضُوا ورَضِيَ عَنْهم، فإن كنتم مُثْنِيْنَ على قومٍ أنَّهم شُهداءُ فَاثْنُوا على أولئكَ)[٣] . قال: وإذا الرجل أبا عبيدة.

(*) (المسند) (رقم٣٤١: ٤٤).

(١) ثقة، اختلط في آخر عمره ببغداد، تقدمت ترجمته عند ح (١). وسماع الطيالسي منه بعد اختلاطه. كما في (الكواكب النيرات) (ص٢٨٨).

(٢) ثقة فيما روي عنه قديماً قبل اختلاطه أما بعده فلا، تقدمت ترجمته عند ح (٧٢) ولم أميز رواية المسعودي عنه هل كانت قبل أم بعد اختلاطه.

(٣) صحيح لغيره.

والحديث له طرق عن عطاء، وهي:

١)حماد بن سلمة عنه به.

أخرجه الإمام أحمد في (المسند) (٦٤/٧ رقم٣٩٥٢) وابن أبي عاصم في (الجهاد) (من الشهداء الذين يستحقون اسم الشهادة وما وعد الله تعالى عليها؟) (٤٩٤/٢ رقم١٨٥) كلاهما عن حماد به نحوه.

وفيه (إياكم أن تقولوا: مات فلان شهيداً ... إن الرجل ليقاتل للمغنم ويقاتل للذكر ويقاتل ليرى مكانه ...).

وحماد بن سلمة سماعه من عطاء قبل الاختلاط كما تقدم في التعليق على ح (٥٢).

وضعَّف العلامة أحمد شاكر في (شرح المسند) (٢٤/٦) إسناد الحديث وقال: «إسناده ضعيف لانقطاعه وأصل معناه صحيح ...».

٢)مسعر بن كدام عنه به.

أخرجه الطبراني في (الكبير) (١٨٩/١٠ رقم١٠٢٩٤) من طريق حفص بن سليم عن مسعر به مختصراً.

٣)جرير بن عبد الحميد عنه به.

أخرجه أبو يعلى الموصلي في (المسند) (٢٥٥/٩ رقم٥٣٧٦) عن أبي خيثمة ثنا جرير به نحوه مطولاً.

وجرير سمع من عطاء بعد الاختلاط كما في (الكواكب) (ص٣٢٢) لكنه متابع بحماد بن سلمة.

٤)سفيان بن عيينة عنه به.

أخرجه الترمذي في (الجامع) (ك تفسير القرآن: باب ومن سورة آل عمران) (٢٣٢/٥ عقب رقم٣٠١١) و عبد الرزاق في (المصنف) (ك الجهاد: باب أجر الشهادة) (٢٦٣/٥ رقم٩٥٥٥) وفي (التفسير) (سورة آل

عمران) (١/١٣٩) و الحميدي في (المسند) (١/٦٦ رقم١٢١) والطبري في (جامع البيان) (سورة آل عمران) (٤/١٧٢) والطبراني في (الكبير) (٩/٢٣٨ رقم٩٠٢٥) و (١٠/١٨٩ رقم١٠٢٩٣) كلهم عن ابن عيينة به نحوه.
بعضهم مطولاً، وبعضهم مختصراً.
وقال الترمذي: «هذا حديث حسن».
وابن عيينة سمع من عطاء قبل الاختلاط. كما في (الكواكب النيرات) (ص٣٢٧).
أورده الهيثمي في (مجمع الزوائد) (٦/١٣٣): «رواه الطبراني، وفيه عطاء بن السائب وقد اختلط».

٥)أبو إسحاق الفزاري عنه به.

أخرجه الحاكم في (المستدرك) (ك الجهاد) (٢/١١٠-١١١) و -عنه- البيهقي في (دلائل النبوة) (باب غزوة بئر معونة) (٣/٣٤٤) عن محبوب بن موسى ثنا أبو إسحاق به نحوه مطولاً.
وقال الحاكم: «حديث صحيح الإسناد إن سلم من الإرسال، فقد اختلف مشايخنا في سماع أبي عبيدة من أبيه». وأقره الذهبي.
ويشهد لقول ابن مسعود رضي الله عنه (لا تكثروا الشهادة) أو (إياكم أن تقولوا مات فلان شهيد).
ما أخرجه أحمد في (المسند) (١/٣٨٢-٤١٩ رقم٢٨٥ و ٣٤٠) والحميدي في (المسند) (١/١٣-١٤ رقم٢٣) من طريق سفيان بن عيينة عن أيوب السختياني سمعه عن أبي العجفاء سمع عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول: (لا تُغْلوا صدق النساء ... وأخرى تقولونها في لمن قُتِل في مغازيكم أو مات: قتل فلان شهيد أو مات فلان شهيداً، ولعله أن يكون قد أَوْقَر عجُزَ دابته أو دفَّ راحلته ذهباً وفضة، يبتغي التجارة، فلا تقولوا ذاكم، ولكن قولوا كما قال محمد ﷺ: من قُتل في سبيل الله فهو في الجنة). وإسناده حسن.
والعجفاء هو السلمي البصري، قيل اسمه: هرم بن نسيب، وقيل: نسيب بن هرم.
وثقه ابن معين والدار قطني والحاكم وذكره ابن حبان في (الثقات).
وقال البخاري: «في حديثه نظر». يقصد حديثاً معيناً ذكره لا عموم أحاديثه.
قال ابن حجر: «مقبول». والظاهر أن الرجل أرفع حالاً من درجة "مقبول"، وحديثه حسن. والله أعلم.
(الجرح والتعديل) (٩/١١٠ رقم٤٦٤) و (الثقات) (٥/٥١٤) (المستدرك) (٢/١٧٦) و (تهذيب الكمال) (٣٤/٧٨ رقم٧٥١٠) و (التقريب) (رقم٨٣٠٩: ١١٧٧) و (تهذيب التهذيب) (١٢/١٦٥).
والحديث حكم بحسنه الحافظ ابن حجر في (الفتح) (٦/٩٠).
وصحح الإسناد العلامة أحمد شاكر في (شرح المسند) (١/٢٧٦ رقم٢٨٥) وأطال فلينظر.
والقوم الذين أشار إليهم عبد الله بن مسعود رضي الله عنه هم القراء الذين بعثهم النبي ﷺ إلى قوم رعل وذكوان وعصيَّة وبني لحيان، لإمدادهم على عدو لهم باستنجاد منهم. إلا أنهم قتلوهم وغدروا بهم عند بئر معونة. أخرج الحديث البخاري في (الجامع الصحيح) (ك الجهاد: باب فضل قول الله تعالى: ﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا ...﴾) (٦/٣١ رقم٢٨١٤-فتح) و (ك المغازي: باب غزوة الرجيع، ورعل وذكوان وبئر معونة ...) (٧/٣٨٥ رقم٤٠٩٠-فتح) من طريقين عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: (دعا رسول الله ﷺ على الذين قتلوا أصحاب بئر معونة ثلاثين غداة، على رِعَلَ وذكوان وعُصيَّة عصت الله ورسوله، قال أنس: أنزل في الذين قتلوا ببئر معونة قرآن قرأناه ثم نسخ بعد، بلغوا قومنا أن قد لقينا ربنا فرضي عنا ورضينا عنه) وهذا لفظه في الموضع الأول. ونحوه في الثاني وفيه تسمية بني لحيان.

٢- باب ومن سورة التوبة

[٩٣] قال الإمام أبو القاسم الطبراني(*):

حدثنا عبد الله بن محمد بن سعيد بن أبي مريم[١] ثنا محمد بن يوسف الفريابي[٢] ثنا سفيان[٣] عن عبد الكريم[٤] عن أبي عبيدة عن عبد الله في قوله ﴿إِنَّ إِبْرَاهِيمَ لَأَوَّاهٌ حَلِيمٌ﴾[٥] قال: (الأَوَّاهُ: الرَّحِيْمُ)[٦].

(*) (المعجم الكبير) (٩/٢٣٣ رقم٩٠٠٣).

(١) المصري، قال ابن عدي: "يحدّث عن الفريابي وغيره بالبواطيل ... إما أن يكون مغفلاً لا يدري ما يخرج من رأسه، أو متعمداً، فإني رأيت له غير حديث مما لم أذكره أيضاً ها هنا غير محفوظ". وضعفه الهيثمي.
ونقل الذهبي كلام ابن عدي وسكت عنه، وكذا ابن حجر و لم يتعقبه، فكأنهما ارتضياه.
(الكامل) (٤/١٥٦٨) و (الميزان) (٢/٤٩١ رقم٤٥٥٤) و (المغني) (١/٥٠٣ رقم٣٣٢٨) و (ديوان الضعفاء والمتروكين) ثلاثتها للذهبي (رقم٢٢٩٣/ ٢٢٧)و(مجمع الزوائد)(٧/٩٣)و(لسان الميزان)(٣/٣٣٧ رقم١٣٨٨).

(٢) محمد بن يوسف بن واقد بن عثمان الضبي مولاهم الفريابي، بكسر الفاء وسكون الراء بعدها تحتانية وبعد الألف موحدة، ثقة فاضل، يقال: أخطأ في شيء من حديث سفيان، وهو مقدم فيه مع ذلك عندهم على عبد الرزاق. (ت ٢١٩هـ). (التقريب) (رقم٦٤٥٥/ ٩١١).

(٣) هو الثوري، ثقة حافظ إمام، تقدمت ترجمته عند ح (٩).

(٤) هو الجزري، ثقة متقن، تقدمت ترجمته عند ح (١٥).

(٥) سورة التوبة: آية (١١٤).

(٦) صحيح لغيره.
أخرجه عن الطبراني أبو نعيم في (الحلية) (٤/٢٠٦) بسنده ومتنه سواء.
وأخرجه ابن جرير في (جامع البيان) (سورة التوبة) (٧/٤٨) حدثنا أحمد ثنا أبو أحمد ثنا سفيان به مثله.
وأحمد هو ابن منيع البغوي ثقة حافظ كما في (التقريب) (رقم١١٥: ١٠٠)، وأبو أحمد هو الزبيري، ثقة ثبت يخطئ في حديث الثوري، تقدم عند التعليق على ح (٨٣) وتابع الثوري عليه: معمر بن راشد.
كما أخرجه عبد الرزاق في (التفسير) (سورة التوبة) (٢/٢٩٠) عن معمر عن عبد الكريم الجزري به مثله.
ورجاله كلهم ثقات.
و لم يتفرد أبو عبيدة به، بل تابعه أبو العبيدين - بالتثنية والتصغير- وهو معاوية بن سبرة بفتح المهملة وسكون الموحدة، السُوائي، ثقة، (ت٩٨هـ) (التقريب) (رقم٦٨٠٤/ ٩٥٤).
وهو من أصحاب ابن مسعود، قال ابن سعد: "كان عبد الله بن مسعود يُقَرِّبه ويدنيه" (الطبقات) (٦/١٩٣).
أخرجه ابن جرير في (جامع البيان) (سورة التوبة) (٧/٤٧) حدثنا ابن بشار ثنا عبد الرحمن ثنا سفيان عن سلمة عن مسلم البطين عنه به مثله.
والإسناد صحيح. عبد الرحمن هو ابن مهدي، وسفيان هو الثوري، وسلمة هو بن كهيل.
وأخرجه الطبراني في (الكبير) (٩/٢٣٢ رقم٩٠٠٢) عن عبد الله بن محمد بن سعيد ثنا محمد بن يوسف الفريابي ثنا سفيان عن سلمة بن كهيل به مثله.
وأخرجه ابن جرير في (جامع البيان) (٧/٤٨) من طريق أبي كريب ثنا وكيع. وحدثنا ابن وكيع ثنا أبي عن سفيان به مثله.
وطريق أبي كريب صحيحة، أما الثانية فمتكلم فيها بسبب ابن وكيع، إلا أنه متابع بأبي كريب.

٣- باب ومن سورة الإسراء

قوله تعالى: ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ...﴾ آية (٧٨).

[٩٤] قال الإمام أبو القاسم الطبراني(*):

حدثنا الحسين بن إسحاق التستري[(١)] قال ثنا يحيى الحماني[(٢)] ...

وتابع مسلم البطين، يحيى بن الجزار، أخرجه: ابن جرير في (التفسير) (٤٨/٧) عن محمد بن المثنى ثني محمد ابن جعفر ثنا شعبة عن الحكم قال سمعت يحيى بن الجزار يحدث عن أبي العبيدين به مثله.

وإسناده صحيح. والحكم هو ابن عتيبة، ويحيى بن الجزار العرني، وثقه الذهبي في (الكاشف) (٣٦٣/٢رقم٦١٤٤).

زاد السيوطي في عزوه في (الدر) (٣٠٥/٤-٣٠٦) من طريق أبي العبيدين: «عبد الرزاق والفريابي وابن أبي شيبة ... وابن المنذر وابن أبي حاتم ... وأبو الشيخ ...».

(*) (المعجم الكبير) (٢٦٥/٩ رقم٩١٣٨).

(١) شيخ، تقدمت ترجمته عند التعليق على ح (٦٩).

(٢) يحيى بن عبد الحميد بن عبد الرحمن بن بَشْمِيْن أبو زكريا الحِمَّاني الكوفي، (ت٢٢٨هـ).

وثقه ابن معين ومحمد بن عبد الله بن نمير، مرة. وقال ابن معين مرة: «صاحب حديث صدوق». ومرة قال: «صدوق مشهور، ما بالكوفة مثل ابن الحماني ما يقال فيه إلا من حسد».

وقال أحمد بن منصور الرَّمادي: «هو عندي أوثق من أبي بكر بن أبي شيبة، وما يتكلّمون فيه إلا من حسد».

وقال ابن عدي: «وليحيى الحماني مسند صالح ... ولم أر في مسنده وأحاديثه أحاديث مناكير فأذكرها وأرجو أنه لا بأس به». وعدَّه ابن المديني ممن يحدث بما لا يحفظ.

وقال أحمد بن حنبل: «كان يكذب جهاراً». ومرة قال: «ما زلنا نعرفه أنه يسرق الأحاديث أو يتلقفها أو يلتقطها». وقال مرة لما سأله عنه الأثرم: «.. فنفض يديه نفضة شديدة، ثم قال: ابن الحماني الآن ليس عليه قياس، أمر ذاك عظيم، ... ثم قال: سبحان الذي يستر من يشاء، ورأيته شديد الغيظ عليه».

وقال يعقوب بن سفيان: «وأما الحماني فإن أحمد بن حنبل سيء الرأي فيه، وأبو عبد الله متحر في مذهبه، مذهبه أحمد من مذهب غيره».

وقال محمد بن عبد الله بن نمير مرة: «كذاب». وقال ابن عمار: «سقط حديثه».

وقال محمد بن يحيى الذهلي: «ما استحل الرواية عنه» ومرة قال: «ذهب كالأمس الذَّاهب». ومرة قال: «اضربوا على حديث يحيى الحماني ستة أقلام».

وقال البخاري: «كان أحمد وعلي يتكلمان في يحيى الحماني». ومرة قال: «رماه أحمد بن حنبل وابن نمير». وقال مرة: «سكتوا عنه».

وقال عثمان الدارمي: «كان ابن الحماني شيخاً فيه غفلة، لم يكن يقدر أن يصون نفسه كما يفعل أصحاب الحديث». وقال أبو حاتم: «لين». وقال أبو داود سمعت عبد الله بن عبد الرحمن السمرقندي -(وهو الإمام الدارمي)- قال: «أودعت كتبي ابن الحماني، فأخذها فنسخها». أي أدخل فيها ما ليس منها، كما ذكرها

...ثنا وكيع[١] عن مسعر[٢] عن عمرو بن مرة[٣] عن أبي عبيدة عن عبد الله قال: ([دلوك الشمس: غروبها])[٤].

الذهبي في (السير) مطولة.

وقال محمد عبد الرحيم صاعقة: ((كنا إذا قعدنا إلى الحماني تبين لنا منه بلايا)). قال الجوزجاني: ((ساقط متلون ترك حديثه فلا ينعث)). وقال النسائي: ((ضعيف)) ومرة: ((ليس بثقة)). وترك أبو زرعة الرواية عنه.

قال الذهبي متعقباً قول ابن معين فيه وأن كلام من تكلم في الحماني إنما حسداً قال: ((قلت: الجرح مقدم وأحمد والدارمي برئيان من الحسد)). وتعقب قول الرمادي أيضاً: ((قلت: بل ينصفونه، وأنت فما أنصفت)).

وقال أيضاً: ((لا ريب أنه كان مبرزاً في الحفظ كما كان سليمان الشاذكوني، ولكنه أصون من الشاذكوني، ولم يقل أحد قط: إنه وضع حديثاً، بل ربما كان يتلقط أحاديث، ويدَّعي روايتها، فيرويها على وجه التدليس، ويوهم أنه سمعها، وهذا قد دخل فيه طائفة، وهو أخفُّ من افتراء المتون ... [ثم قال] وقد تواتر توثيقه عن يحيى ابن معين كما قد تواتر تجريحه عن الإمام أحمد، مع ما صحَّ عنه من تكفير صاحب. ولا رواية له في الكتب الستة، تجنبوا حديثه عمداً ...)).

ومقصده بتكفير الصاحب، هو تكفيره لمعاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه حيث قال أخزاه الله: ((مات معاوية على غير ملة الإسلام)). قال زياد بن أيوب دلّويه: ((كذب عدوُّ الله)).

قال الذهبي: ((حافظ، منكر الحديث)).

وقال ابن حجر: ((حافظ، إلا أنهم اتهموه بسرقة الحديث)).

والظاهر مما تقدَّم أنَّ الرجلَ متهمٌ بسرقة الحديث كما قال ابن حجر،وهذا جَرْحٌ مفسَّرٌ، وعليه فحديثه من قبيل المتروك، وهو معنى قول الإمام البخاري ((سكتوا عنه)). والله أعلم.

(تاريخ الدارمي) (رقم٨٩٩: ٢٣٢) و (التاريخ الكبير) (٢٩١/٨ رقم٣٠٣٧) و(الجرح والتعديل) (١٦٨/٩ رقم٦٩٥) و(التاريخ الصغير) (٣٢٨/٢) و(الضعفاء الصغير) (رقم٣٩٨: ٢٥١) و(الضعفاء) للعقيلي (٤١٢/٤ رقم٢٠٣٩) و(الضعفاء والمتروكين) للنسائي (رقم٦٢٥: ٣٠٦) و(الكامل) (٢٦٩٣/٧) و(الشجرة في أحوال الرجال) (رقم١١٨: ١٣٦) و(سؤالات أبي عبيد الآجري لأبي داود) (٢٣٤/١ رقم٢٩٤) و(تاريخ بغداد) (١٦٧/١٤) و(تهذيب الكمال) (٤١٩/٣١ رقم٦٨٦٨) و(السير) (٥٢٦/١٠ رقم١٧٠) و(المغني في الضعفاء) (٤٠٧/٢ رقم٧٠٠٦) و(ديوان الضعفاء) (رقم٤٦٥٦: ٤٣٦) و(الميزان) (٣٩٢/٤ رقم٩٥٦٧) و(تهذيب التهذيب) (٢٤٣/١١) و(التقريب) (رقم٧٦٤١: ١٠٦٠).

(١) هو ابن الجراح، ثقة حافظ، تقدمت ترجمته عند ح (٧).

(٢) هو ابن كدام، ثقة ثبت فاضل، تقدمت ترجمته عند ح (٢٢).

(٣) ثقة عابد، تقدمت ترجمته عند (١٣).

(٤) حسن لغيره.

جاء في المعجم (مثله) هكذا، دون ذكر المتن، ومقصده مثل متن سابقه، ومتن سابقه هو ما وضعته بين معقوفتين.

وتقدم تخريج نحوه من طريق أبي عبيدة عن عبد الله عند رقم (١٨) وذكرت هناك المتابعات والشواهد المصَحِّحَةِ له عن عبد الله، بما يغني عن التكرار هنا، والله أعلم.

٤- باب ومن سورة مريم

[٩٥] قال الإمام أسد بن موسى(*):

ثنا إسرائيل(١) عن أبي إسحاق(٢) عن أبي عبيدة عن عبد الله: في قوله ﴿فَسَوْفَ يَلْقَوْنَ غَيًّا﴾(٣) قال: (وَادٍ في جَهَنَّمَ)(٤).

(*) كتاب (الزهد) (باب ذكر أودية جهنم وجبالها) (رقم١١/ ٢٢).

(١) ابن يونس، ثقة، تقدمت ترجمته عند ح (٧).

(٢) هو السبيعي، ثقة مختلط مدلس، تقدمت ترجمته عند ح (٣).

(٣) مريم: آية (٥٩).

(٤) صحيح.

الأثر يرويه أبو إسحاق، وله عنه طرق:

١) شعبة بن الحجاج عنه به.

أخرجه ابن جرير في (جامع البيان) (سورة مريم) (٩/ ١٠٠) والطبراني في (الكبير) (٩/ ٢٥٩ رقم٩١١١) ومحمد بن نصر المروزي في (تعظيم قدر الصلاة) (١/ ١١٩ رقم٣٥) والحاكم في (المستدرك) (ك التفسير: تفسير سورة مريم) (٢/ ٣٧٤-٣٧٥) وأبو نعيم في (الحلية) (٤/ ٢٠٦) كلهم من طريق شعبة به نحوه.

وفيه (خبيث الطعم، بعيد القعر). قال الحاكم: "صحيح الإسناد و لم يخرجاه" ووافقه الذهبي.

وشعبة قديم السماع من السبيعي، وكفانا تدليسه أيضاً فعنعنة السبيعي لا تضر هنا، وهو متابع لمن سمع من السبيعي بعد الاختلاط، وكذا ما كان من الروايات معنعناً كأثر الباب.

٢) سفيان الثوري عنه به.

أخرجه هناد بن السري في (الزهد) (باب أودية جهنم وشرابها) (١/ ١٨٣ رقم٢٧٦) وابن جرير في (جامع البيان) (٩/ ١٠٠) والطبراني في (الكبير) (٩/ ٢٥٩ رقم ٩١١٠) كلهم من طريق الثوري به نحوه.

والثوري سماعه قديم من السبيعي، كما تقدم مراراً.

٣) أبو الأحوص سلام بن سليم عنه به.

أخرجه أسد بن موسى في (الزهد) (رقم١٤: ٢٢) والطبري في (جامع البيان) (٩/ ١٠٠) والطبراني في (الكبير) (٩/ ٢٥٩ رقم٩١٠٨) كلهم عن أبي الأحوص به نحوه. وفيه (يقذف فيه الذين اتبعوا الشهوات).

٤) إسرائيل عنه به.

أخرجه الطبراني في (الكبير) (٥/ ٢٥٩ رقم٩١٠٦) من طريق أسد بن موسى به مثله.

٥) قيس بن الربيع عنه به.

أخرجه أسد بن موسى في (الزهد) (رقم١٢: ٢٢) وعنه الطبراني في (الكبير) (٩/ ٢٥٩ رقم٩١٠٧).

٦)العلاء بن المسيب عنه به.

أخرجه أسد بن موسى في (الزهد) (رقم١٣: ٢٢) و عنه الطبراني في (الكبير) (٩/ ٢٦٠ رقم٩١١٢).

٧)شريك النخعي عنه به.

أخرجه الطبراني في (الكبير) (٩/ ٢٥٩ رقم ٩١٠٩) من طريق يحيى الحماني عنه به. وفيه زيادة (من قيح).

وشريك سماعه قديم من السبيعي، كما تقدم عن الإمام أحمد. قال الهيثمي في (مجمع الزوائد) (٧/ ٥٨): "رواه الطبراني بأسانيد، ورجال بعضها ثقات، إلا أن أبا عبيدة لم يسمع من أبيه".

وتابع السبيعي عليه: المسيب بن رافع الكاهلي، أبو العلاء الكوفي، ثقة، كما في (التقريب) (رقم٦٧٢٠: ٩٤٤).

٥- باب ومن سورة المؤمنون

[٩٦] قال الإمام أبو القاسم الطبراني(*):

حدثنا محمد بن يحيى بن المنذر القزاز[١] ثنا سعيد بن عامر[٢] ثنا شعبة[٣] عن أبي إسحاق[٤] عن أبي عبيدة عن عبد الله في قوله ﴿تَلْفَحُ وُجُوهَهُمُ النَّارُ وَهُمْ فِيهَا كَالِحُونَ﴾[٥] قال: (أَلَمْ تَنْظُر إلى الرؤوسِ مُتَشَيِّطَة[٦] قد بَدَتْ أَسْنَانهم وقَلَصَت[٧] شِفَاهُهم)[٨].

أخرجه الطبراني في (الكبير) (٩/٢٦٠ رقم٩١١٣) من طريق سعيد بن منصور ثنا خلف بن خليفة عن العلاء عن أبيه به نحوه. وإسناده حسن. خلف بن خليفة هو ابن صاعد الأشجعي «صدوق اختلط في آخره» ينظر (التقريب) (رقم١٧٤١: ٢٩٩).

وأبو عبيدة لم ينفرد به، بل تابعه عليه عوف بن مالك أبو الأحوص.

أخرجه ابن أبي الدنيا في (صفة النار) (ق١٤٣/أ - مصورتي) حدثنا فضيل بن عبد الوهاب قال حدثنا أبوالأحوص عن أبي إسحاق عن أبي الأحوص عن عبد الله في قوله ﴿فَسَوْفَ يَلْقَوْنَ غَيًّا﴾ قال: (وادٍ في جهنم، يقذف فيه الذين اتبعوا الشهوات).

والإسناد رجاله كلهم ثقات، ولولا عنعنة أبي إسحاق لصح الإسناد، لكنه معتضد بإسناد أثر الباب وطرقه عن أبي إسحاق، والله أعلم.

زاد السيوطي في (الدر) (٥/٥٢٧) في نسبته فقال: «وأخرج الفريابي وسعيد بن منصور و ... وعبد بن حميد ... وابن المنذر وابن أبي حاتم ... والبيهقي في البعث من طرق عن ابن مسعود ...) فذكره.

(*) (المعجم الكبير) (٩/٢٦١ رقم٩١٢١).

(١) أبو سليمان البصري، (ت٢٩٠هـ) وقد قارب المائة عام أو أكملها.

ذكره ابن حبان في (الثقات) وقال: «من أهل البصرة، ... ، كتب عنه العراقيون والغرباء».

وقال الدار قطني: «لا بأس به». وذكره ابن مندة في (فتح الباب) و لم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.

وقال الذهبي: «المحدث المعمر ..ما علمت فيه جرحاً».

فالظاهر أن الرجل كما قال الإمام الدار قطني، والله أعلم.

(الثقات) (٩/١٥٣) و (سؤالات الحاكم للدار قطني) (رقم١٩٤: ١٤٥) و (فتح الباب في الكنى والألقاب) (رقم٣٤٩٦: ٣٩١) و (سير أعلام النبلاء) (١٣/٤١٨ رقم٢٠٤) و (العبر) (١/٤١٨) و (المقتنى في سرد الكنى) (١/٢٩٢ رقم٢٨٨١) و (شذرات الذهب) (٢/٢٠٦).

(٢) هو الضُّبَعي، بضم المعجمة وفتح الموحدة، أبو محمد البصري، ثقة صالح، وقال أبو حاتم: ربما وهم، (ت٢٠٨هـ وله (٨٦). (التقريب) (رقم٢٣٥١: ٣٨١).

(٣) هو ابن الحجاج، ثقة حافظ متقن، تقدمت ترجمته عند ح (٢٧).

(٤) هو السبيعي، ثقة مختلط مدلس، تقدمت ترجمته عند ح (٣).

(٥) سورة المؤمنون: آية (١٠٤).

(٦) قوله (متشيطة): من شَاطَ يَشِيطُ شَيْطاً وشِيَاطَةً وشَيْطُوطَةً: احترق.

والمعنى: احترق ما عليها من الشعر. ينظر (النهاية) (٢/٥١٨) و (لسان العرب) (٤/٢٣٧٥).

(٧) قوله (قلصت): أي ارتفعت، ويصح فيها التخفيف والتشديد (قلّصت) فللمبالغة حينئذ.ينظر (النهاية) (٤/١٠٠).

(٨) صحيح لغيره.

٦- باب ومن سورة السجدة

[٩٧] قال الإمام أبو بكر بن أبي شيبة(*):

حدثنا أبوالأحوص[(١)] عن أبي إسحاق[(٢)] عن أبي عبيدة قال: قال عبد الله: (إنَّه لمكتوبٌ في التَّوراة: لَقَدْ أعدَّ الله للذين تَتَجَافَى[(٣)] جُنُوبُهم عن المضَاجِعِ ما لم تَرَ عينٌ ولم تَسْمع أذنٌ ولا خَطَرَ على قلبِ بشر، وما لا يعلمه مَلَكٌ ولا مُرْسَلٌ، قال ونحن نقرأها ﴿فلا تعْلَمُ نَفسٌ مَا أُخفِيَ لَهُم مِن قُرَّةِ أَعْيُنٍ﴾[(٤)] إلى آخر الآية)[(٥)].

لم أقف على من أخرجه من هذا الطريق عن ابن مسعود.

قال الهيثمي في (مجمع الزوائد) (٧٦/٧): ((ورجاله ثقات إلا أن أبا عبيدة لم يسمع من أبيه)).

وعنعنة أبي إسحاق في الإسناد واختلاطه، لا يضران لأن سماع شعبة منه قديم وكفانا تدليسه كما تقدم مراراً.

و لم يتفرد أبو عبيدة، بل تابعه عليه عوف بن مالك أبو الأحوص.

أخرجه عبد الرزاق في (التفسير) (سورة المؤمنون) (٤٨/٢) وابن أبي شيبة في (المصنف) (ك ذكر النار: ما ذكر فيما أعد لأهل النار وشدّته) (١٧٤/١٣-١٧٥ رقم ١٦٠٣٣) وهناد بن السري في (الزهد) (باب خلق أهل النار وألوانهم) (١٩٠/١ رقم٣٠٤) وابن جرير في (جامع البيان) (٥٦/١٠) كلهم عن الثوري عن أبي إسحاق السبيعي عن أبي الأحوص أن عبد الله قرأ ﴿تَلْفَحُ وُجُوهَهُمُ النَّارُ وَهُمْ فِيهَا كَالِحُونَ﴾ قال: (ألم تر إلى الرأس المشيَّط بالنار قد قلعت شفتاه وبدت أسنانه). واللفظ لعبد الرزاق والبقية نحوه. والثوري سماعه قديم من السبيعي.

وأخرجه هناد في (الزهد) (الباب السابق) (١٩٠/١ رقم٣٠٣) والطبري في (جامع البيان) (٥٦/١٠) و الحاكم في (المستدرك) (ك التفسير: تفسير سورة المؤمنون) (٣٩٥/٢) كلهم من طريق إسرائيل عن أبي إسحاق به نحوه. قال الحاكم: ((صحيح الإسناد و لم يخرجاه)) ووافقه الذهبي.

وإسناد أبي الأحوص فيه عنعنة السبيعي، ولولاه لصح، لكنه يتقوى ويصح بإسناد الباب، والحمد لله رب العالمين.

(*) (المصنف) (ك الجنة: ما ذكر في الجنة و ما فيها مما أعد لأهلها) (١١٢/١٣ رقم١٥٨٥٠) و (ك الزهد: من كلام ابن مسعود رضي الله عنه) (٣٠٢/١٣ رقم١٦٤١٦).

(١) هو سلاّم بن سليم، ثقة متقن، تقدمت ترجمته عند ح (٣٤) ، وقد أخرج له الشيخان من روايته عن السبيعي.

(٢) هو السبيعي، ثقة مختلط مدلس، كما تقدم في ترجمته عند ح (٣).

(٣) قوله (تتجافى): أصل الجفاء: ((البعد عن الشيء، يقال جفاه إذا بَعُدَ عنه، وأَجْفَاه، إذا أَبْعَدَه)). (النهاية) (٢٨٠/١).

قال الإمام ابن جرير: ((تتجافى: تتفاعل من الجفاء، والجفاء: النّبْو، ... ، وإنما وصفهم تعالى ذكره بتجافي جنوبهم عن المضاجع لتركهم الاضطجاع للنوم شغلاً بالصلاة)). (جامع البيان)(١٠٠/١١).

(٤) سورة السجدة: آية (١٧).

(٥) صحيح.

الأثر يرويه السبيعي، وله عنه طرق:

١)شعبة بن الحجاج عنه به.
أخرجه ابن جرير في (جامع البيان) (سورة السجدة) (١٠٤/١١) حدثنا محمد بن المثنى ثنا محمد بن جعفر ثنا شعبة به نحوه.
وإسناده رجاله كلهم ثقات. وشعبة قديم السماع من السبيعي، وكفانا تدليسه أيضاً فعنعنته لا تضر. ورواية شعبة للأثر على أنه حديث قدسي، إذ فيه: (قال: يعني الله: أعددت لعبادي...).
٢)سفيان الثوري عنه به.
أخرجه الطبري أيضاً (المصدر السابق) (١٠٤/١١) حدثنا ابن بشار ثنا عبد الرحمن ثنا سفيان به نحوه مختصراً.
والإسناد رجاله كلهم ثقات، وعبد الرحمن هو ابن مهدي، وسفيان الثوري من أثبت أصحاب السبيعي، وقديم السماع منه كما تقدم مراراً.
٣)قيس بن الربيع عنه به.
أخرجه الطبراني في (الكبير) (٢٤٢/٩ رقم٩٠٣٩) حدثنا عبد الله بن محمد بن سعيد بن أبي مريم ثنا الفريابي عن قيس به نحوه.
قال الهيثمي في (مجمع الزوائد) (٩٣/٧): "وشيخ الطبراني عبد الله ضعيف".
أقول: تقدم بيان حاله عند ح (٩٣). وهو متابع بمن قبله.
٤)أبو الأحوص. كما هو إسناد الباب.
وأخرجه الحاكم في (المستدرك) (ك التفسير: تفسير سورة السجدة) (٤١٤/٢) من طريق ابن أبي شيبة عنه به مثله. وفيه (ولا يعلمه نبي مرسل، ولا ملك مقرَّب).
وأخرجه الطبري في (جامع البيان) (١٠٣/١١) حدثني محمد بن عبيد المحاربي ثنا أبو الأحوص به نحوه.
وأثر الباب ذكره ابن حجر في (الفتح) (٥١٦/٨) وسكت عليه، فأقل أحواله عنده أنه حسن.
وأبو عبيدة لم يتفرد به، تابعه عليه:
عبيدة بن ربيعة الكوفي.
أخرجه ابن سعد في (الطبقات) (١٩٩/٦) وابن جرير في (جامع البيان) (١٠٣/١١) كلاهما عن إسرائيل عن أبي إسحاق عن عبيدة بن ربيعة قال: سمعت عبد الله يقول ... فذكره بنحوه.
وأخرجه أيضاً ابن جرير (المصدر السابق) (١٠٤/١١) من طريق ابن الصلت عن قيس بن الربيع عن أبي إسحاق عن عبيدة بن ربيعة به نحوه.
وإسرائيل من أثبت أصحاب السبيعي، لكن تبقى عنعنة السبيعي.
وعبيدة هذا، ترجم له البخاري وابن أبي حاتم و لم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً.
ووثقه العجلي، وذكره ابن حبان في (الثقات). وقال ابن حجر: "مقبول".
(التاريخ الكبير) (٨٤/٦ رقم١٧٨٤) و (الجرح والتعديل) (٩١/٦ رقم٤٧١) و (معرفة الثقات) (١٢٣/٢ رقم١١٩٥) و (الثقات) (١٤٠/٥) و (التقريب) (رقم٤٤٤٢: ٦٥٤).
فالإسناد يتقوى بسابقه، ويعضِّده، والله أعلم.
والأثر له حكم الرفع، فهو من المغيبات، وله ما يدل عليه مرفوعاً من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: (قال الله: أعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت ولا أذن سمعت، ولا خطر على قلب بشر. فاقرأوا إن شئتم ﴿فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّا أُخْفِيَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ﴾).
أخرجه البخاري في (الجامع الصحيح) (ك بدء الخلق: باب ما جاء في صفة الجنة وأنها مخلوقة) (٣١٨/٦ رقم٣٢٤٤ – فتح) واللفظ له، وفي (ك التفسير: باب ﴿فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّا أُخْفِيَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ﴾) (٥١٥/٨ رقم٤٧٧٩) ومسلم في (الصحيح) (ك الجنة وصفة نعيمها وأهلها) (٢١٧٤/٤ رقم٢٨٢٤(٢)) كلاهما من

٧- باب ومن سورة الصافات

[٩٨] قال الإمام أبو عبد الله الحاكم(*):

أخبرنا عبد الرحمن بن حمدان الجلاب[١] بهمدان ثنا أبو حاتم الرازي[٢] ثنا قبيصة بن عقبة[٣] ...

طريق سفيان عن أبي الزناد عن الأعرج به.

وأيضاً عن سهل بن سعد الساعدي رضي الله عنه قال: شهدت من رسول الله ﷺ مجلساً وصف فيه الجنة، حتى انتهى، ثم قال ﷺ في آخر حديثه: (فيها ما لا عين رأت، ولا أذن سمعت، ولا خطر على قلب بشر، ثم اقرأ هذه الآية ﴿تَتَجَافَىٰ جُنُوبُهُمْ عَنِ الْمَضَاجِعِ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ خَوْفًا وَطَمَعًا وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ(١٦)فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّا أُخْفِيَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾).

أخرجه مسلم في (الصحيح) (ك الجنة وصفة نعيمها وأهلها) (٤/٢١٧٥ رقم٢٨٢٥(٥)) من طريق ابن وهب عن أبي صخر أن أبا حازم قال: سمعت سهل بن سعد الساعدي ... فذكره.

(*) (المستدرك) (ك التفسير: تفسير سورة الفرقان) (٢/٤٠٢).

(١) قال الذهبي: ((الشيخ الجليل الإمام المحدِّث، أبو سعد عبد الرحمن بن حمدان بن محمد بن حمدان بن نصرويه النِّصْرويي، بصاد مهملة، النيسابوري. رحل وكتب الكثير وروى "مسند" إسحاق وغير ذلك ... مات في صفر سنة ثلاث وثلاثين وأربع مئة)). وقال في موضع: ((مسند وقته، وراوي مسند إسحاق بن راهواية عن السِّمِّذي)). (السير) (١٧/٥٥٣) و (العبر) (٢/٢٦٨) وينظر (شذرات الذهب) (٣/٢٥٠).

(٢) ثقة وأحد الحفاظ، تقدمت ترجمته عند ح (٢٢).

(٣) قبيصة بن عقبة بن محمد بن سفيان السُوائي بضم المهملة وتخفيف الواو والمد، أبو عامر الكوفي، (ت٢١٥هـ).

قال ابن معين: ((ثقة في كل شيء إلا في حديث سفيان، ليس بذاك القوي، فإنه سمع منه وهو صغير)).

وقال أحمد: كان كثير الغلط، صغيراً لا يضبط، وهو أصغر من سمع من سفيان، وأما في غيره فكان رجلاً صالحاً ثقة لا بأس به ..)).

وقال أبو حاتم: ((صدوق لم أر من المحدثين من يحفظ ويأتي بالحديث على لفظ واحد لا يُغيره سوى قبيصة وأبي نعيم في حديث الثوري ..)).

وقال صالح بن محمد الحافظ: ((كان رجلاً صالحاً إلا أنهم تكلّموا في سماعه من سفيان)).

وقال ابن سعد: ((كان ثقة صدوقاً كثير الحديث عن سفيان الثوري)).

ووثقه العجلي. وقال ابن خراش: ((صدوق)).

وقال النسائي: ((ليس به بأس)).

ولما ذكر أبو زرعة لمحمد بن عبد الله بن نمير ما يقال من صغر قبيصة في الثوري قال: ((لو حدثنا قبيصة عن النخعي لقبلنا منه)).

وذكره ابن حبان في كتابه (الثقات).

وقال قبيصة عن نفسه: ((جالست الثوري، وأنا ابن ست عشرة سنة ثلاث سنين)).

...ثنا سفيان[١] عن ميسرة بن حبيب[٢] عن المنهال بن عمرو[٣] عن أبي عبيدة عن ابن مسعود رضي الله عنه قال: (لا ينتصفُ النَّهارُ يومَ القِيَامَةِ حتى يَقِيْلَ[٤] هَؤلاءِ وهَؤلاءِ، ثُمَّ قرأ ﴿إِنَّ مَرْجِعَهُمْ لَإِلَى الْجَحِيمِ﴾[٥])[٦].

قال الذهبي: "صدوق جليل ... محتج به عندهم موثق مع وجود غلطه".

وقال في موضع: "حافظ عابد".

قال ابن حجر: "من كبار شيوخ البخاري أخرج عنه أحاديث عن سفيان الثوري، وافقه عليها غيره ... وروى له الباقون بواسطة".

وقال مرة: "صدوق ربما خالف".

فالرجل محتج به حتى في روايته عن الثوري، والكلام فيها لا يضر، والله أعلم.

(الجرح والتعديل) (١٢٦/٧ رقم٧٢٢) و (الطبقات الكبرى) (٤٠٣/٦) و (معرفة الثقات) (٢١٥/٢ رقم١٥١١) و (الثقات) (٢١/٩) و (تاريخ بغداد) (٤٧٤/١٢) و (تهذيب الكمال) (٤٨١/٢٣ رقم٤٨٤٣) و (الميزان) (٣٨٤/٣ رقم٦٨٦١) و (الكاشف) (١٣٣/٢ رقم٤٥٤٦) و (هدي الساري) (ص٤٣٦) و (التقريب) (رقم٥٥٤٨: ٧٩٧).

(١) هو الثوري، ثقة إمام ثبت، تقدمت ترجمته عند ح (٩).

(٢) ثقة، تقدمت ترجمته عند ح (٢٦) تعليقاً.

(٣) ثقة تقدمت ترجمته عند ح (١٠).

(٤) قوله (يقيل) أي يأخذ هؤلاء موضعهم من الجنة، وهؤلاء موضعهم من النار، لأن من معان (المقيل): الموضع. ينظر (لسان العرب) (٣٧٩٦/٦).

(٥) سورة الصافات: آية (٦٨).

(٦) حسن.

لم أقف على من أخرجه من هذا الطريق عن ابن مسعود.

قال الحاكم عقبه: "حديث صحيح على شرط مسلم" ووافقه الذهبي.

والأثر ذكره ابن كثير (رحمه الله) في (التفسير) (١٣/٤).

وقال السيوطي في (الدر) (٩٦/٧): "وأخرج ابن جرير وابن أبي حاتم عن ابن مسعود رضي الله عنه قال: (لا ينتصف النهار ... " فذكره.

والرواية المشار إليها عند ابن جرير، ليست من طريق أبي عبيدة، إنما هي عن السدي قال وكان عبد الله يقول: (والذي نفسي بيده، لا ينتصف النهار يوم القيامة حتى يقبل أهل الجنة في الجنة وأهل النار في النار، ثم قال: ﴿أَصْحَابُ الْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُّسْتَقَرًّا وَأَحْسَنُ مَقِيلًا﴾).

وهذا الأثر ذكره ابن كثير في (التفسير) (١٣/٤).

٨- باب ما جاء في نزول القرآن على سبعة أحرف

[٩٩] قال الإمام أبو القاسم الطبراني(*):

حدثنا الحسين بن إسحاق التستري[(١)] ثنا يحيى الحماني[(٢)] ثنا أيوب بن جابر[(٣)] عن أبي إسحاق[(٤)] عن أبي عبيدة عن عبد الله قال: قال النبي ﷺ: ((أُنْزِلَ القُرآنُ على سَبْعةِ أحْرُفٍ[(٥)]، فَمَنْ قَرَأَ على حَرْفٍ مِنْها فلا يَتَحوَّل إلى غيرهِ رَغْبَةً عنه))[(٦)].

(*) (المعجم الكبير) (١٠/١٨٢ رقم١٠٢٧٣).

(١) شيخ، تقدمت ترجمته عند ح (٦٩) تعليقاً.

(٢) هو ابن عبد الحميد الحماني، حافظ، متهم بسرقة الحديث متروك، تقدمت ترجمته مفصلة عند ح (٩٣) وينظر ح (٥٢) تعليقاً.

(٣) أيوب بن جابر بن سيار السحيمي، بمهملتين، مصغر، أبو سليمان اليمامي الكوفي.

قال ابن معين: ((ضعيف وليس بشيء)). وقال أحمد بن عصام: ((كان علي بن المديني يضعف حديث أيوب بن جابر)). وقال أبو زرعة: ((واهي الحديث ضعيف، وهو أشبه من أخيه)). وقال أبو حاتم: ((ضعيف الحديث)). وضعفه النسائي ويعقوب بن سفيان، وذكره في (الضعفاء) العقيلي. وقال ابن حبان: ((يخطئ حتى خرج عن حد الاحتجاج به لكثرة أوهامه. وقال الإمام أحمد: ((يشبه حديثه حديث أهل الصدق)). وقال الفلاس: ((صالح)). وقال البخاري: ((هو أوثق من أخيه محمد)). وقال ابن عدي: ((وسائر أحاديث أيوب بن جابر متقاربة يحمل بعضها بعضاً، وهو ممن يكتب حديثه)). قال الذهبي: ((مشهور، صالح الحديث، ضعفه بعضهم)). وقال مرة: ((ضعيف)). وقال ابن حجر: ((ضعيف)). وهذه هي درجته، ومع ضعفه يعتبر به. والله أعلم.

(تاريخ) الدوري (٢/٤٩) و (تاريخ) الدارمي (رقم١٢٤: ٦٧) و (الجرح والتعديل) (٢/٢٤٢ رقم٨٦٢) و (الضعفاء والمتروكين) للنسائي (رقم٢٥: ٢٨٤) و (المعرفة والتاريخ) (٣/٦٠) و (الضعفاء) للعقيلي (١/١١٤ رقم١٣٢) و (المجروحين) (١/١٦٧) و (الكامل) (١/٣٤٧) و (ديوان الضعفاء) (رقم٥٠٦: ٤٢) و (الكاشف) (١/٢٦١ رقم٥١٢) و (تهذيب التهذيب) (١/٤٠٠) و (التقريب) (رقم٦١٢: ١٥٨).

(٤) هو السبيعي، ثقة مختلط مدلس، تقدم عند ح (٣). ولم أميز رواية أيوب عنه هل كانت قبل أم بعد اختلاطه.

(٥) اختلف العلماء رحمهم الله في معنى (الحرف) والأحرف، المرادة هنا. ينظر تفصيلها في (جامع البيان) للإمام الطبري (خطبة الكتاب) (١/١١-وما بعدها). وقد أطال (رحمه الله) في البيان. والله أعلم.

(٦) شقه الأول صحيح لغيره، وأما شقه الثاني فالصواب وقفه على ابن مسعود.

أخرجه الشجري في (أماليه) (١/١١٢) من طريق الطبراني، بسنده ومتنه سواء.

والإسناد فيه علل:

١-يحيى الحماني.

٢-أيوب بن جابر وعدم تمييز روايته عن السبيعي هل كانت قبل أم بعد الاختلاط.

٣-عنعنة السبيعي وهو مدلس من الثالثة كما سبق.

٤-الانقطاع بين أبي عبيدة وأبيه.

وضعف حديث الباب العلامة الألباني في (ضعيف الجامع) (رقم١٣٣٧: ١٩٣).

وذكره العلامة العجلوني في (كشف الخفاء) (٢٤١/١-٢٤٢ رقم٧٣٠) وسكت عنه.

واختلف فيه على السبيعي، فرواه أيوب كما هو هنا مرفوعاً.

وخالفه: شعبة بن الحجاج فرواه عن السبيعي عمن سمع ابن مسعود يقول: (من قرأ منكم على حرف، فلا يتحولن، ولو أعلم أحداً أعلم مني بكتاب الله لأتيته).

أخرجه ابن جرير في (جامع البيان) (خطبة الكتاب) (٢٢/١) حدثنا محمد بن المثنى ثنا أبو داود ثنا شعبة به موقوفاً. وليس في متنه (أنزل القرآن على سبعة أحرف).

لكن في الإسناد جهالة شيخ السبيعي، وهذا مضعف له.

وتابع السبيعي عليه، عبد الرحمن بن عابس، بموحدة، النخعي.

أخرجه ابن جرير أيضاً في (جامع البيان) (خطبة الكتاب) (٢٢/١) ثنا ابن المثنى ثنا عبد الرحمن بن مهدي ثنا شعبة عن عبد الرحمن بن عابس عن رجل من أصحاب عبد الله، عن عبد الله بن مسعود قال: (من قرأ القرآن على حرف، فلا يتحولن منه إلى غيره).

والإسناد رجاله كلهم ثقات، عدا شيخ عبد الرحمن فهو غير معروف، لكن هذا الإسناد مع سابقه يعتضدان، ويترجح به أن جملة (من قرأ على حرف...) موقوفة على ابن مسعود، وليست مرفوعة.

وتابع أبا عبيدة عليه في قوله (أنزل القرآن على سبعة أحرف)، أبو الأحوص عوف بن مالك.

أخرجه ابن أبي شيبة في (المصنف) (ك فضائل القرآن: القرآن على كم حرف نزل) (٥١٦/١٠ رقم١٠١٧٠) حدثنا جعفر بن عون عن الهجري عن أبي الأحوص عن عبد الله عن النبي ﷺ قال: (نزل القرآن على سبعة أحرف).

الإسناد ضعيف، بسبب الهجري وهو إبراهيم بن مسلم ضعفه جماعة من الأئمة كابن عيينة وابن معين والنسائي وابن سعد وغيرهم. وقال البخاري وأبو حاتم والنسائي (مرة): منكر الحديث.

والسبب في ضعفه أنه كان يرفع الموقوفات؛ وليس هذا من حديث ابن عيينة عنه حتى يصحح؛ لأن ابن عيينة ميز للهجري المرفوع من غيره ينظر: (تهذيب الكمال) (٢٠٣/٢ رقم٢٤٨) و (تهذيب التهذيب) (١٦٤/١).

وفي الباب ما يشهد لشقه الأول (أنزل القرآن على سبعة أحرف) عن:

١- عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: (سمعت هشام بن حكيم بن حزام يقرأ سورة الفرقان على غير ما أقرؤها، وكان رسول الله ﷺ أقرأنيها، وكدت أن أعجل عليه، ثم أمهلته حتى انصرف، ثم لبّبْته بردائه فجئت به رسول الله ﷺ فقلت: إني سمعت هذا يقرأ على غير ما أقرأتنيها، فقال لي: أرسله، ثم قال له: أقرأ فقرأ، قال: هكذا أنزلت، ثم قال لي: أقرأ. فقرأت، فقال: هكذا أنزلت، إن القرآن أنزل على سبعة أحرف، فاقرءوا منه ما تيسر).

أخرجه البخاري في (الجامع الصحيح) (ك الخصومات: باب كلام الخصوم بعضهم في بعض) (٧٣/٥ رقم٢٤١٩- فتح) وللفظ له، وفي (ك فضائل القرآن: باب أنزل القرآن على سبعة أحرف) (٢٣/٩ رقم٤٩٩٢ -فتح) ومسلم في (الصحيح) (ك صلاة المسافرين وقصرها: باب بيان أن القرآن على سبعة أحرف

٩- باب ثواب من قرأ حرفاً من القرآن

[١٠٠] قال الإمام عبد الرزاق الصنعاني(*):

عن معمر[(١)] عن عبد الكريم الجزري[(٢)] عن أبي عبيدة عن ابن مسعود قال: (مَنْ قرأَ القرآنَ فلَهُ بكل [حرفٍ][(٣)] عشرُ حسناتٍ، لا أقول: ألم عَشْرٌ، ولكن: ألفٌ، ولامٌ، وميمٌ، ثلاثونَ حَسَنَةً)[(٤)].

وبيان معناه) (١/٥٦٠ رقم ٨١٨«٢٧٠») من طريق ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عبد الرحمن بن عبدٍ القاري قال: سمعت عمر بن الخطاب ... فذكره.

٢- عبد الله بن عباس رضي الله عنهما، أن رسول الله ﷺ قال: (أقرأني جبريل على حرف، فلم أزل استزيده حتى انتهى إلى سبعة أحرف).

أخرجه البخاري في (الجامع الصحيح) (ك بدء الخلق: باب ذكر الملائكة) (٦/٣٠٥ رقم٣٢١٩-فتح) واللفظ له. وفي (ك فضائل القرآن: باب أنزل القرآن على سبعة أحرف) (٩/٢٣ رقم٤٩٩١-فتح) ومسلم في (الصحيح) (ك صلاة المسافرين وقصرها: باب بيان أن القرآن على سبعة أحرف وبيان معناه) (١/٥٦١ رقم٨١٩«٢٧٢») كلاهما من طريق ابن شهاب حدثني عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود به.

قال ابن شهاب عند مسلم: (بلغني أن تلك السبعة الأحرف إنما هي في الأمر الذي يكون واحداً لا يختلف في حلال ولا حرام).

(*) (المصنف) (ك فضائل القرآن: باب تعليم القرآن وفضله) (٣/٣٦٧ رقم٥٩٩٣).

(١) هو ابن راشد، ثقة ثبت، تقدمت ترجمته عند ح (١٢).

(٢) ثقة متقن، تقدمت ترجمته عند ح (١٥).

(٣) جاء في (المطبوع) من (المصنف) (آية)، وأشار المحقق أنها كذا في إحدى النسخ، وصوب (حرف)، وهو الصواب، فالحديث أخرجه الطبراني وغيره كما سيأتي من طريق الدبري عن عبد الرزاق بمثله تماماً، لكن عندهم (حرف) بدل (آية)، لذا جعلته بين معقوفتين.

(٤) صحيح.

أخرجه الطبراني في (المعجم الكبير) (٩/١٣٩ رقم٨٦٤٧) وعنه أبو القاسم بن مندة في (الرد على من يقول (ألم) حرف لينفي الألف والام والميم عن كلام الله عز وجل) (باب معرفة ما يكتب به الحسنات للإنسان ...) (رقم١٦: ٥٧) عن عبد الرزاق به مثله.

واختلف في هذا الحديث رفعاً ووقفاً، على ما سيأتي. وله طرق عن عبد الله، غير طريق الباب هنا.

أولاً/ قيس بن السكن عنه موقوفاً.

رواه عنه المنهال بن عمرو، واختلف عليه:

فرواه: عبد الملك بن أبجر عن المنهال بن عمرو عن قيس بن السكن عن عبد الله بن مسعود نحوه موقوفاً.

أخرجه ابن أبي شيبة في (المصنف) (ك فضائل القرآن: ثواب من قرأ حروف القرآن) (١٠/٤٦١ رقم

٩٩٨١) وابن منده في (جزئه السابق) (الباب السابق) (رقم١٥: ٥٦).

أولهما عن مروان بن معاوية، والثاني عن عبد الرحمن بن عبد الملك كلاهما عن عبد الملك بن أبجر به.

رجاله كلهم ثقات، وهو سند صحيح.

وخالف عبد الملك، الإمام الحافظ سليمان الأعمش.

فرواه عن قيس بن السكن عن أبي عبيدة عن عبد الله نحوه موقوفاً.

فجعل الأعمش بين قيس وعبد الله، واسطة.

أخرجه الفريابي في (فضائل القرآن) (باب فضل القرآن والاستماع وتعاهد القرآن) (رقم٦٢: ١٦٨) حدثنا قتيبة نا الفضل بن عياض عنه به.

والأعمش حافظ ثقة متقن، وابن أبجر، ثقة عابد -كما في (التقريب) (رقم٤٢٠٩: ٦٢٣)-، لكنه لا يداني ولا يقارب الأعمش في الحفظ والإتقان، وكلاهما له رواية عن المنهال بن عمرو، وقيس معروف بأنه من أصحاب ابن مسعود.

لذا فالقول بترجيح رواية الأعمش قوي، وهناك احتمال له حظ وقوة وهو أن قيس بن السكن له روايتان، بمعنى أنه رواه مرة عالياً عن عبد الله مباشرة بدون واسطة، ومرة نازلاً بواسطة أبي عبيدة عنه. والله أعلم.

ثانياً/ أبو الأحوص عنه.

وله عنه طرق (فيها اختلاف في الرفع والوقف) كما يلي:

أ) عطاء بن السائب عنه:

واختلف عليه فيه رفعاً ووقفاً فرواه:-

١- شعبة عنه موقوفاً.

أخرجه أبو عبيد في (فضائل القرآن) (باب فضل قراءة القرآن والاستماع إليه) (ص٦٢) والطبراني في (المعجم الكبير) (١٤٠/٩ رقم٨٦٤٩) من طريق شعبة عن عطاء به.

وإسناده صحيح. وسماع شعبة من عطاء صحيح قبل اختلاط عطاء.

٢- أبو الأحوص (سلاّم بن سليم) عنه موقوفاً.

أخرجه ابن أبي شيبة في (المصنف) (ك فضائل القرآن: ثواب من قرأ حروف القرآن) (٤٦٢/١٠ رقم٩٩٨٣) والفريابي في (فضائل القرآن) (باب فضل القرآن والاستماع وتعاهد القرآن) (١٦٩/٦٣) من طريق أبي الأحوص عنه نحوه.

رجاله ثقات، ولم أميز رواية أبي الأحوص عن عطاء هل قبل أم بعد اختلاطه.

٣- حماد بن سلمة عنه موقوفاً.

أخرجه الآجري في (أخلاق حملة القرآن) (باب فضل حملة القرآن) (رقم٩/ ٢٥-٢٦) من طريق حجاج بن منهال عن حماد بن سلمة عنه عن أبي الأحوص وأبي البختري به.

وسماعه من عطاء قبل الاختلاط، كما تقدم مراراً.

٤- جعفر بن سليمان الضُّبعي عنه موقوفاً.

أخرجه ابن الضريس في (فضائل القرآن) (باب ما قيل في فضل الألف واللام من القرآن) (رقم٥٩/

٤٦) من طريق عبد الرحمن بن المبارك عن جعفر به.

رجاله ثقات عدا جعفر بن سليمان فهو صدوق كما تقدم في التعليق على ح (٢٤). وسماعه من عطاء بعد اختلاطه، كما في (الكواكب) (ص٣٣٤)، إلا أنه متابع بمن تقدم.

٥- مسعر بن كدام عنه موقوفاً.

أخرجه البيهقي في (شعب الإيمان) (التاسع عشر من شعب الإيمان) (باب في تعظيم القرآن) (فصل في إدمان تلاوة القرآن) (٥٥١/٤ رقم١٨٣٤) من طريق عبيد الله بن موسى عنه به.

قال البيهقي: "وروي هذا من وجه آخر عن عطاء مرفوعاً". وسيأتي.

و لم أميز رواية مسعر عنه هل كانت قبل أم بعد الاختلاط، إلا أنه متابع بمن سبق.

٦- حماد بن زيد. واختلف عنه:

فرواه معلى بن منصور أبو يعلى عنه مرفوعاً.

أخرجه أبو نعيم في (الحلية) (٢٦٣/٦) وابن مندة في (الرد على من يقول ...) (باب ما تعرف به السنة من البدعة في الحروف) (رقم٤: ٤١) كلاهما عنه به.

ومعلى بن منصور تصحف في (الحلية) إلى (معلى بن مهدي) وهو خطأ واضح، وهو ثقة ربما أخطأ، قال الإمام أحمد "كان يحدث بما وافق الرأي، وكان كل يوم يخطئ في حديثين وثلاثة، فكنت أجوزه إلى عبيد بن أبي قرة في قطيعة الربيع". ينظر (تهذيب الكمال) (٢٩١/٢٨ رقم٦١٠١).

وخالفه عارم محمد بن الفضل السدوسي أبو النعمان. فرواه عنه موقوفاً.

أخرجه الطبراني في (الكبير) (١٤٠/٩ رقم٨٦٤٨) حدثنا علي بن عبد العزيز ثنا عارم أبو النعمان به.

والإمام عارم ثقة حافظ، إلا أنه اختلط في آخر عمره.

قال الإمام أبو حاتم: ".. فمن سمع منه قبل الاختلاط فسماعه صحيح، وكتبت عنه قبل الاختلاط ...، وبالجملة فمن سمع منه قبل سنة عشرين ومائتين فسماعه جيد". (الجرح) (٥٨/٨ رقم٢٦٧).

وسمع علي بن عبد العزيز البغوي شيخ الطبراني منه سنة (٢١٧هـ) كما في (تهذيب التهذيب) لابن حجر (٤٠٤/٩)، وعليه فسماع البغوي منه صحيح.

وتغير عارم لا يضر حديثه قال الإمام الدار قطني قال: "تغير بأخرة، وما ظهر بعد اختلاطه حديث منكر، وهو ثقة". (الميزان) (٨/٤).

وعورض قول أبي حاتم السابق بما قاله الإمام أبو داود: "بلغنا أنه أنكر سنة ثلاث عشرة، ثم راجعه عقله واستحكم به الاختلاط سنة ست عشرة". (الميزان) (٨/٤).

وهذا القول لم يجزم به الإمام أبو داود بل صدَّره بقوله (بلغنا) فدل على وجود واسطة بينهما، أما قول أبي حاتم فلا واسطة بينهما بل جزم بقوله، وهذا يرجحه على غيره.

ينظر: (الكواكب النيرات) (رقم٥٢: ٣٨٢).

فثبت مما تقدم صحة سماع البغوي منه.

وهناك أمر آخر وهو أن عارماً أثبت أصحاب حماد بن زيد بعد عبد الرحمن بن مهدي. (الجرح)

(٥٨/٨).

فهذه الأمور تقوي بل ترجح رواية الوقف على الرفع من طريق حماد بن زيد. وا لله أعلم.

٧- سفيان الثوري، واختلف عليه:

فرواه الضحاك بن مخلد أبو عاصم عنه به مرفوعاً.

أخرجه الخطيب في (تاريخ بغداد) (٢٨٥/١) وفي (الجامع) (١٥٩/١ر قم٧٩) وابن منده في (الرد ...) (باب ما تعرف به السنة من البدعة ...) (رقم٦: ٤٣) كلاهما عن محمد بن أحمد بن الجنيد ثنا أبو عاصم به نحوه.

قال ابن منده: ((قال الطبراني: رفعه أبو عاصم، ووقفه عبد الرزاق والناس)).

وخالفه كل من :

١) عبد الرزاق الصنعاني، فرواه عنه موقوفاً.

كما ذكره ابن منده في (المصدر السابق) (ص٤٤) حيث قال: ((قال الطبراني: رفعه أبو عاصم، ووقفه عبد الرزاق والناس. حدثناه الدبري عن عبد الرزاق عن سفيان عن عطاء بن السائب عن أبي الأحوص عن عبد ا لله رضي ا لله عنه مثله موقوفاً)).

٢) أبو عامر قبيصة بن عقبة السُّوائي عنه موقوفاً.

أخرجه الدارمي في (السنن) (ك فضائل القرآن: باب فضل من قرأ القرآن) (٤٢٩/٢) عنه به نحوه.

إسناده صحيح، وقبيصة تقدم عند ح (٩٨) وأنه ثقة، حتى في روايته عن الثوري.

وهي متابعه قوية جداً لرواية عبد الرزاق، فيكون الوقف في رواية الثوري أصح من الرفع، وا لله أعلم.

فيتحصل مما تقدم أن الوقف في رواية عطاء بن السائب أصح، حيث اتفق على الوقف كل من: شعبة بن الحجاج وأبو الأحوص سلاّم وحماد بن سلمة، وجعفر الضبعي ومسعر بن كدام وحماد بن زيد في الراجح عنه، وسفيان الثوري في الراجح عنه، فهؤلاء سبعة أنفس من الثقات عدا جعفر الضبعي فهو صدوق، رووه عنه وقفاً. ويزاد عليهم مَنْ ذكرهم الحافظ الطبراني حيث قال: ((وممن وقفه : ... وهشيم، وجرير، ومحمد بن فضيل الضبي وغيرهم ...)) (الرد على من يقول ...) لابن منده (ص٤٥).

فأصبح مجموعهم عشرة أنفس، من الثقات الحفاظ الأثبات، وفيهم جماعة سمعوا من عطاء قبل اختلاطه، وبعضهم بعد اختلاطه لكنهم توبعوا بالآخرين، فصح الوقف عنه.

وخالف هؤلاء العشرة:

همام بن يحيى، فرواه عن عطاء مرفوعاً.

أخرجه ابن منده في (الرد على من يقول ...) (رقم٥: ٤٢) من طريق محمد بن أحمد بن أبي يحيى الزهري حدثنا إسماعيل بن يزيد القطان حدثنا أبو داود حدثنا همام بن يحيى عنه به نحوه.

والإسناد ضعيف لوجود محمد بن أحمد وهو ابن يزيد الزهري، قال أبو الشيخ: ((لم يكن بالقوي في الحديث)). وقال أبو نعيم: ((كان كثير الخطأ والمصنفات)). (لسان الميزان) (٤١/٥).

وهمام بن يحيى ممن سمع من عطاء بعد الاختلاط، قاله الحافظ ابن حجر في (النكت الظراف) (٧: ٥٠)

وينظر: (حاشية الكواكب النيرات) (ص٣٣٤).

فهذه المخالفة لا تقوى على ذلك الجمع الغفير، وتعتبر منكرة، والله أعلم.

ب) عاصم بن أبي النجود عن أبي الأحوص.

واختلف فيه عليه رفعاً ووقفاً:

فأخرجه الحاكم في (المستدرك) (ك فضائل القرآن: ذكر فضائل سور وآي متفرقة) (٥٦٦/١) و-عنه- البيهقي في (الشعب) (٥٥٠/٤ رقم١٨٣٣) أخبرنا أبو عبد الله محمد بن يعقوب الحافظ ثنا حامد بن محمود ثنا عبد الرحمن بن عبد الله الدشتكي ثنا عمرو بن أبي قيس عن عاصم به موقوفاً.

قال الحاكم عقبه: ((قد رفعه غيره عن الدشتكي)) ثم أسند الرفع.

فحامد بن محمود هنا أوقفه على عبد الله. وخالفه عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله الدشتكي، فرواه عن أبيه به مرفوعاً.

أخرجه الحاكم في (المستدرك) (ك فضائل القرآن: ذكر فضائل سور وآي متفرقة) (٥٦٦/١) و-عنه- البيهقي في (الشعب) (٥٥٠/٤ رقم١٨٣٣) نحوه.

قال الحاكم: ((صحيح الإسناد و لم يخرجاه)). وسكت الذهبي.

وحامد بن محمود بن حرب المقريء، مقرئ معرف من أهل نيسابور، ذكره ابن حبان في كتابه (الثقات) (٢١٩/٨).

وعبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله الدشتكي، قال عنه ابن حجر: ((من مشايخ أبي داود، مقبول)).

فالظاهر أن رواية حامد بن محمود (الوقف) أرجح وأقوى، حيث توبع عليه متابعة قاصرة،

فيما أخرجه أبو عبيد في (فضائل القرآن) (باب فضل قراءة القرآن والاستماع إليه) (ص٦١) و-عنه- ابن منده في (الرد على من يقول ...) (رقم١٢/ ٥١) حدثنا حجاج عن ابن جريج أخبرني عطاء أن عاصم بن بهدلة أخبره عن أبي الأحوص به نحوه.

وإسناده حسن من أجل ابن بهدلة، فهو حسن الحديث، كما تقدم عند ح (٦) وحجاج هو ابن محمد، وعطاء هو بن أبي رباح ثقتان.

فهذا الإسناد يرجح إسناد حامد على إسناد عبد الله بن عبد الرحمن الدشتكي، فتكون الرواية الصحيحة عن عاصم الوقف، والله أعلم.

جـ) أبو إسحاق السبيعي عن أبي الأحوص.

أخرجه أبو عبيد في (فضائل القرآن) (باب فضل قراءة القرآن والاستماع إليه) (ص٦١) عن عمرو بن عبيد الطنافسي عنه به نحوه موقوفاً.

وأخرجه ابن المبارك في (الزهد) (رقم٨٠٨: ٢٧٩) أخبرنا شريك عنه به نحوه موقوفاً.

وسماع شريك قبل اختلاط السبيعي.

د) قتادة بن دعامة السدوسي عن أبي الأحوص.

أخرجه ابن الضريس في (فضائل القرآن) (باب ما قيل في فضل الألف واللام من القرآن) (رقم٦٠: ٤٦) أنبأ حفص بن عمر بن عبد الرحمن قال حدثنا معاذ بن هشام قال حدثني أبي عن قتادة عنه به نحوه موقوفاً.

وفيه عنعنة قتادة وهو مدلس، لكن من سبقه تابعه، فيحتج به. وا لله أعلم.

هـ) إبراهيم بن مسلم الهجري أبو إسحاق عن أبي الأحوص.

واختلف عليه رفعاً ووقفاً:

فأخرجه ابن أبي شيبة في (المصنف) (ك فضائل القرآن: في التمسك بالقرآن) (١٠/٤٨٢ رقم١٠٠٥٧) وابن نصر المروزي في (مختصر قيام الليل) (باب ثواب القراءة بالليل) (ص١٧١) و ابن شاهين في (الترغيب والترهيب) (فضل من قرأه أو حرفاً منه وما له في ذلك من الثواب) (١/٢١٧ رقم٢٠١(١٥)) والخطيب في (الجامع) (١/١٥٩ رقم٨٠) كلهم من طريق أبي معاوية محمد بن حازم عنه به مرفوعاً نحوه. بعضهم مختصراً وبعضهم مطولاً.

وأخرجه ابن الضريس في (فضائل القرآن) (باب ما قيل في فضل الألف واللام من القرآن) (رقم٥٨: ٤٦) من طريق جرير بن عبدالحميد عنه به نحوه مرفوعاً.

والآجري في (أخلاق حملة القرآن) (باب فضل حملة القرآن) (رقم٩: ٢٥) من طريق علي بن عاصم الواسطي عنه به نحوه مرفوعاً.

والحاكم في (المستدرك) (ك فضائل القرآن: أخبار في فضائل القرآن جملة) (١/٥٥٥) من طريق داود بن رشيد ثنا صالح بن عمر عنه به نحوه مرفوعاً.

قال الحاكم: ((صحيح الإسناد و لم يخرجاه بصالح بن عمر)).

تعقبه الذهبي في (تلخيص المستدرك): ((قلت: صالح ثقة خرج له مسلم، لكن إبراهيم بن مسلم ضعيف)).

وأخرجه أيضاً أبو نعيم في (أخبار أصبهان) (٢/٢٧٨) والبيهقي في (الجامع لشعب الإيمان) (٤/٤٩٣ رقم١٧٨٦) كلاهما عن أبي بكر بن أبي أويس عن سليمان بن بلال عن محمد بن عجلان عنه به نحوه. واختصره الأول، وأتمه الثاني.

قال البيهقي عقبه: ((أبو إسحاق هذا هو إبراهيم الهجري، وكذلك رواه صالح بن عمر و يحيى بن عثمان عن إبراهيم مرفوعاً. ورواه جعفر بن عون وإبراهيم بن طهمان موقوفاً على عبد ا لله بن مسعود)).

وأخرجه ابن حبان في (المجروحين) (١/١٠٠) ثنا أبو كريب ثنا ابن فضيل وابن الأجلح عنه به نحوه مرفوعاً.

وأخرجه أيضاً ابن منده في (الرد على من يقول ...) (رقم٧: ٤٥) من طريق سهل بن عثمان حدثنا علي بن مسهر ومحمد بن فضيل عنه به نحوه مرفوعاً.

وأخرجه أيضاً (رقم٨: ٤٦) من طريق عفان بن مسلم حدثنا سليمان بن عبد العزيز عنه به نحوه مرفوعاً.

وإبرهيم الهجري متكلم فيه، بل ضُعّف كما سبق بيانه في التعليق على ح (٩٩).

والسبب في ضعفه أنه يهم فيرفع الموقوفات. قال ابن عيينة: ((كان الهجري رفّاعاً، وكان يرفع عامة هذه الأحاديث ..)) (المعرفة والتاريخ) (٢/٧١١).

وقال عبد ا لله بن أحمد بن حنبل عن أبيه: ((كان الهجري رفّاعاً، وضعفه)) (تهذيب التهذيب) (١/١٦٥).

وقال يعقوب بن سفيان: ((كان رفاعاً، كوفي، لا بأس به)) (المعرفة) (٣/١٠٨).

وقال الأزدي: ((هو صدوق، ولكنه رفّاع كثير الوهم)). (تهذيب التهذيب) (١/١٦٦).

وأسند ابن عدي في (الكامل) (١/٢١٥) إلى عبد الرحمن بن بشر بن الحكم قال سمعت سفيان بن عيينة يقول:

(أتيت إبراهيم الهجري، فدفع إليَّ عامة حديثه، فرحمت الشيخ فأصلحت له كتابه، فقلت: هذا عن عبد ا لله، وهذا عن النبي ﷺ، وهذا عن عمر). والقصة ذكرها المزي في (تهذيب الكمال) في ترجمة إبراهيم (٢/٢٠٤) معلقة بالجزم أي لا يعلم في إسنادها بأساً. كما نص عليه في مقدمة (تهذيب الكمال) (١/١٥٣).

قال الحافظ ابن حجر (رحمه ا لله) في (تهذيب التهذيب) (١/١٦٦) معلقاً على هذه القصة: "قلت: القصة المتقدمة عن ابن عيينة تقتضي أن حديثه عنه صحيح، لأنه إنما عيب عليه رفعه أحاديث موقوفة، وابن عيينة ذكر أنه ميَّز حديث عبد ا لله من حديث النبي ﷺ".

وما قاله الحافظ ابن حجر هو الصواب، من أن حديث ابن عيينة عنه صحيح، وعليه فقد جاء حديثنا هذا من رواية ابن عيينة عنه به موقوفاً على عبد ا لله، وهذا يقتضي ترجيح وتصويب هذه الرواية على المرفوعة.

أخرجه عبد الرزاق في (المصنف) (ك فضائل القرآن: باب تعليم القرآن وفضله) (٣/٣٧٥ رقم٦٠١٧) ومن طريقه الطبراني في (الكبير) (٩/١٣٩ رقم٨٦٤٦) وابن منده في (الرد على من يقول ...) (رقم٩: ٤٧) والشجري في (الأمالي) (١/١١٩).

وابن عيينة لم يتفرد بالوقف، بل تابعه عليه: جعفر بن عون عنه به موقوفاً.

أخرجه الدارمي (ك فضائل القرآن: باب فضل من قرأ القرآن) (٢/٤٣١) والبيهقي في (الشعب) (٤/٥٤٩ رقم١٨٣٢) كلاهما عنه به نحوه موقوفاً.

وتابعهما أيضاً: إبراهيم بن طهمان عنه به موقوفاً.

أخرجه البيهقي في (الشعب) (٤/٥٤٩ رقم١٨٣٢) من طريق أحمد بن حفص عن أبيه عنه به.

وتابعهم أيضاً: القاسم بن معن عنه به موقوفاً مختصراً.

أخرجه أبو نعيم في (أخبار أصبهان) (٢/٢٧٢) من طريق سعد بن الصلت ثنا القاسم به.

قال أبو نعيم عقبه: "رفعه سليمان بن بلال عن ابن عجلان".

أقول ورواية سليمان المشار إليها سبقت قبل قليل وهي عن الهجري به مرفوعاً.

فيتحصل مما تقدم في رواية الهجري أن الوقف عنه أصح من الرفع وا لله أعلم.

ثالثاً/ علقمة أو الأسود عنه موقوفاً.

أخرجه ابن أبي شيبة في (المصنف) (ك فضائل القرآن: ثواب من قرأ حروف القرآن) (١/٤٦٢ رقم٩٩٨٤) ثنا محمد بن بشر حدثنا مسعر عن سليمان عن إبراهيم عن علقمة أو الأسود عن عبد ا لله نحوه موقوفاً.

رابعاً/ محمد بن كعب القرظي عنه.

واختلف عليه رفعاً ووقفاً.

فأخرج الترمذي في (الجامع) (ك فضائل القرآن: باب ما جاء فيمن قرأ حرفاً من القرآن ما له من الأجر) (٥/١٧٥ رقم٢٩١٠) و البخاري في (التاريخ الكبير) (١/٢١٦) والبيهقي في (الشعب) (٤/٥٤٨ رقم١٨٣١) وابن منده في (الرد على من يقول ...) (رقم١٤: ٥٤) كلهم من طريق الضحاك بن عثمان عن أيوب بن موسى عن محمد بن كعب القرظي سمعت عبد ا لله بن مسعود، فذكره مرفوعاً.

قال الترمذي: "ويروى هذا الحديث من غير هذا الوجه عن ابن مسعود، ورواه أبو الأحوص عن ابن مسعود رفعه بعضهم ووقفه بعضهم عن ابن مسعود –ثم قال-: هذا حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه،

سمعت قتيبة يقول: بلغني أن محمد بن كعب القرظي ولد في حياة النبي ﷺ، ومحمد بن كعب يكنى أبا حمزة".

وقال البخاري عقبه: "لا أدري حفظه أم لا".

أي السماع من عبد الله بن مسعود.

وخالف أيوب بن موسى، اثنان فأوقفاه على ابن مسعود.

أخرجه ابن منده في (الرد على من يقول ...) (رقم٢٥ و ٢٦: ٦٦ و ٦٧) من طريقين أحدهما عن أبي عمر، والآخر عن أبي رافع. كلاهما عن القرظي به نحوه موقوفاً.

وليس فيه التصريح بالسماع.

لكن الطريق الأول ضعيف. فلم أهتد من أبو عمر هذا الراوي عن القرظي.

والثاني فيه أبو رافع وهو إسماعيل بن رافع بن عويمر الأنصاري، قال ابن حجر: "ضعيف الحفظ" (التقريب) (رقم ٤٤٦: ١٣٩).

ومدار الحديث من طريقين على القرظي محمد بن كعب، والصحيح أنه لم يسمع بل لم يدرك ابن مسعود (رضي الله عنه) وحديثه عنه منقطع (مرسل)، وبيانه:

١- ما نقله الترمذي عن قتيبة قوله (بلغني ..) غير صحيح لجهالة القائل كما هو ظاهر من قوله (بلغني) فلا يعتمد عليه حينئذٍ.

٢- قال الإمام البخاري في (ترجمة محمد بن كعب): "كان أبوه ممن لم ينبت يوم قريظة فترك" (التاريخ الكبير) (٢١٦/١).

وكذا قال ابن حبان في كتابه (الثقات) (٣٥١/٥).

قال الحافظ ابن حجر (رحمه الله) في ترجمته من (التهذيب) (٤٢٢/٩): "وما تقدم نقله عن قتيبة من أنه ولد في عهد النبي ﷺ لا حقيقة له وإنما الذي ولد في عهده هو أبوه، فقد ذكروا أنه كان من سبي قريظة ممن لم يحتلم ولم ينبت فخلوا سبيله".

وقال في (التقريب) (رقم٦٢٩٧: ٨٩١): "ولد سنة أربعين على الصحيح، ووهم من قال ولد في عهد النبي ﷺ، فقد قال البخاري: إن أباه كان ممن لم ينبت من سبي بني قريظة".

٣- قال الإمام الذهبي في (السير) (٦٥/٥ رقم٢٣): "قيل: ولد محمد بن كعب القرظي في حياة النبي ﷺ ولم يصح ذلك". ونقل في (٦٧/٥) قول قتيبة الذي نقله الترمذي واعتمده أبو داود أيضاً في إثبات سماعه من ابن مسعود، قال الذهبي: "قلت: هذا قول منقطع شاذ".

٤- وقال أيضاً (٦٦/٥): "وهو يرسل كثيراً، ويروي عمن لم يلقهم، فروى عن ... وابن مسعود ... ".

٥- قال الإمام المزي في (تهذيب الكمال) (٣٤٠/٢٦ رقم٥٥٧٣) في ترجمته: "روى عن: ... و عبد الله بن مسعود، يقال: مرسل ...".

٦- قد أرخ بعض العلماء وفاته وعمره حين الوفاة، فقال أبو معشر المدني وأبو نعيم وابنا أبي شيبة والترمذي وغيرهم: مات سنة (١٠٨هـ).

وقال الواقدي وخليفة والفلاس ويعقوب بن شيبة وعلي بن عبد الله التميمي مات سنة (١١٧هـ).

زاد الواقدي والتميمي ويعقوب: "وهو ابن (٧٨)سنة".

وقال محمد بن عبد الله بن نمير: "مات سنة (١١٩هـ).
وقال ابن المديني وابن معين وابن سعد وابن حجر: "مات سنة (١٢٠هـ").
وقال ابن حبان: مات سنة (١١٨)هـ وقيل سنة (١١٧هـ) وهو ابن (٨٠)سنة".
وقال أبو عمر بن الضرير: مات سنة (١٢٩هـ).
قال المزي عن القول الأخير: "هذا وهم لم يتابعه عليه أحد"، وخطأه الذهبي أيضاً.
ينظر: (تهذيب الكمال) (٣٤٧/٢٦) ، والسير (٦٦/٥).
قال يعقوب بن شيبة السدوسي: ".. ولد في آخر خلافة علي بن أبي طالب في سنة أربعين، ولم يسمع من العباس، توفي العباس في خلافة عثمان" (تهذيب الكمال) (٣٤٤/٢٦).
وبناء على ما تقدم فتكون ولادته على قول ابن حبان ومن معه سنة (٣٨) أو (٣٩) هـ.
وعلى قول الواقدي وخليفة ومن معه تكون ولادته سنة (٤٢) هـ عن (٧٨)سنة و (٤٠) هـ عن (٨٠) سنة. وهذا الذي صححه ابن حجر (رحمه الله).
وعلى قول أبي معشر ومن معه تكون ولادته سنة (٣٠)هـ عن (٧٨سنة) أو (٢٨هـ) عن (٨٠سنة).
فعلى الأقوال المتقدمة سوى قول أبي معشر ومن معه فهو لم يدرك ابن مسعود رضي الله عنه بيقين لأن ابن مسعود مات سنة (٣٢هـ) أو (٣٣) هـ.
وعلى قول أبي معشر فيكون أدرك ما بين (سنتين إلى خمس سنوات) ومع هذا لو قيل به، لكان رداً على قول من قال أنه ولد في حياة النبي ﷺ. فسماعه من ابن مسعود على هذا القول ضعيف لصغره جداً. والله أعلم.
فلو قيل قد جاء في الإسناد قوله (سمعت عبد الله) يقال: إنه وهم من بعض رواته والأقرب في ذلك أنه من الضحاك بن عثمان بن عبد الله الأسدي، وهو وإن وثقه بعض الأئمة كابن معين وأبي داود، وابن سعد وابن حبان وابن بكير، إلا أن بعض الأئمة تكلم فيه من حيث حفظه، فقال أبو زرعة: "ليس بقوي" وقال أبو حاتم: "يكتب حديثه ولا يحتج به، وهو صدوق"، ولينه القطان، وقال يعقوب بن شيبة: "صدوق في حديثه ضعف".
وقال العجلي: "مدني جائز الحديث" ونحوه ابن نمير.
وقال ابن عبد البر: "كان كثير الخطأ ليس بحجة".
قال الذهبي: "صدوق"، وقال ابن حجر: "صدوق يهم".
فالرجل صدوق في نفسه، إلا أنه يقع في الخطأ والوهم، ومن هذه حاله لا يحتمل تفرده ومخالفته، وتحميل الخطأ عليه أولى من غيره، والله أعلم.
والخلاصة في حديث القرظي أنه منقطع بين القرظي وابن مسعود، والله أعلم.
(تاريخ الدارمي)(رقم٤٤٢: ١٣٥) و (الجرح والتعديل) (٤/ ٤٦٠ رقم٢٠٢٩) و (الطبقات الكبرى) (القسم المتمم) (رقم٣٢٥: ٣٩٧) و (الثقات) (٤٨٢/٦) و (معرفة الثقات) (٤٧١/١ رقم٧٧٣) و (المغني في الضعفاء) (٤٤٦/١ رقم٢٩١١) و(الميزان) (٣٢٤/٢ رقم٣٩٣١) و(تهذيب الكمال) (٢٧٢/١٣رقم٣٩٢٢) و(تهذيب التهذيب) (٤٤٧/٤) و (التقريب) (رقم ٤٥٨/٢٩٨٩).
وبناء على كل ما تقدم بيانه من حديث ابن مسعود رضي الله عنه، وأن الوقف أصح من الرفع وأرجح، يقال

وهو وإن كان موقوفاً على ابن مسعود إلا أن له حكم الرفع، إذ ليس لابن مسعود رضي ا لله عنه تحديد الحسنات، فأمرها إلى ا لله عز وجل ذو المن والكرم سبحانه.

وفي الباب حديث مرفوع من حديث عوف بن مالك الأشجعي رضي ا لله عنه قال:

قال رسول ا لله ﷺ: (من قرأ حرفاً من كتاب ا لله كتب ا لله له حسنة، لا أقول (ألم، ذلك الكتاب)، ولكن الحروف مقطعة عن الألف واللام والميم).

أخرجه ابن أبي شيبة في (المصنف) (ك فضائل القرآن: ثواب من قرأ حروف القرآن) (٤٦١/١٠ رقم٩٩٨١) واللفظ له والطبراني في (الكبير) (٧٦/١٨-٧٧ رقم١٤١ و ١٤٢) وفي (الأوسط) (٢١٤/١ رقم٣١٦) والبزار كما في (كشف الأستار) (ك التفسير: باب في قراءة القرآن) (٩٤/٣ رقم٢٣٢٣) وابن منده في (الرد على من يقول ...) (رقم٣١ و ٣٢ و ٣٣ و ٣٤: ٧٤-٧٧) وقوّام السنة الأصبهاني في (الترغيب والترهيب) (باب القاف: باب في الترغيب في قراءة القرآن وثواب قاريء القرآن) (١٦٦/٣ رقم٢٢٩٤) كلهم من طريق موسى بن عبيدة عن محمد بن كعب القرظي عنه.

قال الهيثمي في (مجمع الزوائد) (١٦٦/٧): ((رواه الطبراني في الأوسط و الكبير والبزار وفيه موسى بن عبيدة الربذي وهو ضعيف)).

والإسناد ضعيف بسبب الرَّبذي هذا، قال الإمام الترمذي: ((يُضعَّف في الحديث من قبل حفظه، وهو صدوق...)).

وقال الحافظ الذهبي: ((ضعَّفوه)).

وقال ابن حجر: ((ضعيف ولا سيما في عبد ا لله بن دينار، وكان عابداً)).

(الجامع) (ك الرضاع: باب كراهية خروج النساء في الزينة) (١٤٧/٤ رقم١١٦٧) و (الكاشف) (٣٠٦/٢ رقم٥٧١٥) و (التقريب) (رقم ٧٠٣٨: ٩٨٣).

وفي الباب أيضاً عن أنس بن مالك رضي ا لله عنه أنه كان يحدث عن النبي ﷺ أنه قال: (من قرأ حرفاً من القرآن كُتِبَ له عشر حسناتٍ: الباء والتاء والواو).

أخرجه ابن منده في (الرد على من يقول ...) (رقم٢٧: ٦٩-٧٠) من طريق عبد الحميد بن جعفر أخبرني رجل عن عبد الرحمن بن يعقوب عن أبيه به.

وهذا إسناد ضعيف أيضاً لأمرين:

أولهما: شيخ عبد الحميد، مبهم ولا يعرف من هو.

ثانيهما: يعقوب والد عبد الرحمن، وهو مولى الحرقة، يروي عن عمر بن الخطاب وحذيفة، وروى عنه اثنان ابنه والوليد بن أبي الوليد المدني، ولم يوثقه أحد.

والذي يبدو أنه مجهول الحال، وا لله أعلم.

(تهذيب الكمال) (٣٧٦/٣٢ رقم٧١٠٩) و (الكاشف) (٣٩٦/٢ رقم٦٤٠٩) و (تهذيب التهذيب) (٣٩٩/١١) و (التقريب) (رقم٧٨٩٢: ١٠٩٠).

والحديث يعتضد بسابقه، فيكون حسناً لغيره وا لله أعلم.

١٠- باب في كم يقرأ القرآن؟

[١٠١] قال الإمام عبد الرزاق الصنعاني(*):

عن معمر(١) والثوري(٢) عن علي بن بذيمة(٣) عن أبي عبيدة بن عبد الله عن ابن مسعود: ([قال: مَنْ قرأَ القرآنَ في أقلَّ مِنْ ثلاثٍ فهو رَاجِزٌ(٤)](٥))(٦).

(*) (المصنف)(ك فضائل القرآن:باب إذا سمعت السجدة وأنت تصلي، وفي كم يقرأ القرآن)(٣/٣٥٣رقم٥٩٤٧).

(١) هو ابن راشد، ثقة ثبت، تقدمت ترجمته عند ح (١٢).

(٢) ثقة حافظ إمام، تقدمت ترجمته عند ح (٩).

(٣) علي بن بذيمة، بفتح الموحدة وكسر المعجمة الخفيفة بعدا تحتانية ساكنة، الجَزَري، ثقة رمي بالتشيع، مات سنة بضع وثلاثين ومائة، (التقريب) (رقم ٤٧٢٦/ ٦٩٠).

(٤) قوله (راجز): «الرَّجز: بحر من بحور الشعر معروف ونوع من أنواعه ... إنما سمَّاه راجزاً لأن الرَّجز أخف على لسان المنشد، واللسان به أسرع من القصيد» قاله ابن الأثير في (النهاية) (٢/١٩٩-٢٠٠).

(٥) جاء في (المصنف) كلمة (مثله) إشارة إلى أن متن أبي عبيدة مثل متن أبي الأحوص، لذا ذكرت نص حديث أبي الأحوص وجعلته بين معقوفتين [ ].

(٦) صحيح.

أخرجه أبو عبيدة في (فضائل القرآن) (باب القارىء يقرأ القرآن في سبع ليالٍ أو ثلاثٍ) (ص١٨٠) و ابن أبي شيبة في (المصنف) (ك الصلوات: في القرآن في كم يختم) (٢/٥٠١) والفريابي في (فضائل القرآن) (باب من كان يختم في سبع وثمان) (رقم ١٤٦: ٢٢٥) و الطبراني في (الكبير) (٩/١٥٤ رقم ٨٧٠٢ و ٨٧٠٣ و ٨٧٠٤) والبيهقي في (الشعب) (٥/١٣٥ رقم ١٩٨٣) والذهبي في (السير) (١٦/ ١٢٩) كلهم من طريق علي بن بذيمة به مثله. وتابع علي بن بذيمة، أبو إسحاق السبيعي.

أخرجه الفريابي في (فضائل القرآن) (باب من كان يختم في سبع وثمان) (رقم ١٤٧: ٢٢٦) من طريق أبي الأحوص. وفيه (هذَّا كهَذِّ الشعر ونثراً كنثر الدَّقل).

وفي (الباب السابق) أيضاً (رقم ١٤٨: ٢٢٦) من طريق إسرائيل. كلاهما عن أبي إسحاق به مثله.

وفيه عنعنة السبيعي، وهو مدلس، لكنه متابع بابن بذيمة.

و لم يتفرد أبو عبيدة به، بل تابعه عليه أبو الأحوص عوف بن مالك فيما:

أخرجه عبد الرزاق في (المصنف) (ك فضائل القرآن: باب إذا سمعت السجدة وأنت تصلي ...) (٣/٣٥٣ رقم ٥٩٤٦) و - عنه - الطبراني في (الكبير) (٩/١٥٤ رقم ٨٧٠١) عن معمر عن أبي إسحاق به مثله.

قال الهيثمي في (مجمع الزوائد) (٢/٢٧٢): «رجاله رجال الصحيح».

و لم أميز رواية معمر عن السبيعي هل كانت قبل أم بعد اختلاطه، وفيه أيضاً عنعنة السبيعي وهو مدلس، لكنه متابع بإسناد أثر الباب، وبالمتابع الآتي.

فقد أخرج عبد الرزاق في (المصنف) (ك فضائل القرآن: باب إذا سمعت السجدة وأنت تصلي ...) (٣/٣٥٣ رقم ٥٩٤٨) و - عنه - الطبراني في (الكبير) (٩/١٥٤ رقم ٨٧٠٧) عن الثوري.

وابن ابي شيبة في (المصنف) (ك الصلوات: في القرآن في كم يختم؟) (٢/٥٠٢) والبيهقي في (السنن الكبرى) (ك الصلاة: باب ما يستحب له أن يختم فيه القرآن من الأيام) (٢/٣٩٦) وفي (الشعب) (٥/١٣٦ رقم ١٩٨٥) من طريق أبي معاوية.

والطبراني في (الكبير) (٩/١٥٥ رقم ٨٧٠٨) من طريق زائدة بن قدامة.

وأيضاً في (الكبير) (٩/١٥٥ رقم ٨٧٠٩) من طريق الحجاج.

١١- باب في فضل تعلم القرآن وتعليمه.

[١٠٢] قال الإمام عبد الرزاق الصنعاني(*):

عن معمر(١) عن أبي إسحاق(٢) أخبرني أبو عبيدة أن ابن مسعود: (إذا أصبحَ خرجَ، أتاهُ النَّاسُ إلى دارِهِ، فيقولُ: على مَكَانِكُم، ثم يمرُّ بالذين يُقْرِئهم القرآنَ، فيقول: يا فلان: بأيِّ سورةٍ أنت؟ [فيخبره](٣) فيقول: بأيِّ آيةٍ؟ [فيخبره](٤)، فيفتحُ عليه الآيةَ التي تليها، ثُمَّ يقول: تَعَلَّمها فإنَّها خيرٌ لكَ ممَّا بَيْنَ السَّماءِ والأَرْضِ، قال: فَيَظُنُّ الرجل أنَّها لَيْسَتْ في القرآن آيةً خيرٌ منها، ثَمَّ يَمُرُّ بالآخَرِ فَيَقُولُ له مَثْل ذلك، حتَّى يقول [ذلك لِكُلِّهم](٥))(٦).

أربعتهم عن الأعمش عن عمارة بن عمير عن أبي الأحوص قال: قال عبد الله: (لا تقرأوا القرآن في أقل من ثلاث، إقرأوه في سبع، ويحافظ الرجل يوماً وليلة على جزئه) واللفظ لعبد الرزاق، والبقية بعضهم مثله وبعضهم نحوه. وإسناده صحيح. وصحح إسناده الحافظ ابن حجر في (الفتح) (٩/٩٧).

(*) (المصنف) (ك فضائل القرآن: باب تعليم القرآن وفضله) (٣/٣٦٦ رقم ٥٩٩٢).

(١) هو ابن راشد ثقة ثبت، ولم أميز روايته عن السبيعي هل كانت قبل اختلاط السبيعي أم بعد. تنظر ترجمته عند ح (١٢).

(٢) هو السبيعي، ثقة مختلط مدلس، تقدمت ترجمته عند ح (٣) وصرَّح بالتحديث هنا فأمن تدليسه.

(٣) جاء في (المصنف): (فيخبرونه) بالجمع، والصواب ما أثبته بين المعقوفتين، ذلك أن الخطاب للواحد، والجواب منه، وجاء عند الطبراني في (الكبير) من طريق عبد الرزاق، على الصواب بالإفراد.

(٤) ما بين المعقوفتين غير موجود في المطبوع من (المصنف)، وهي زيادة لا بد منها والسياق يقتضيها، وهي مذكورة عند الطبراني في (الكبير).

(٥) جاء في (المصنف) (لذلك كلهم) وهي عبارة غير مستقيمة، وجاءت على الصواب كما هو مثبت عند الطبراني في (الكبير).

(٦) صحيح لغيره.

أخرجه الطبراني في (المعجم الكبير) (٩/١٤٥ رقم ٨٦٦٢) حدثنا إسحاق الدبري عن عبد الرزاق به مثله.

قال الهيثمي في (مجمع الزوائد) (٧/١٧٠): "رواه الطبراني رجاله ثقات وأبو عبيدة لم يسمع من أبيه".

وأخرجه أبو عبيد في (فضائل القرآن) (باب فضل القرآن وتعلّمه وتعليمه الناس) (ص٥٢) حدثنا حجاج عن إسرائيل عن أبي إسحاق به.

وسياقه: (أنه كان يقرئ القرآن فيمرُّ بالآية، فيقول للرجل: خذها، فوالله لهي خير مما على الأرض من شيء).

وإسناده صحيح. وحجاج هو ابن محمد المصيصي، ثقة ضابط، وإسرائيل هو ابن يونس من أثبت الناس في أبي إسحاق، وقد أخرج له الشيخان عن أبي إسحاق. فهو متابع قوي لمعمر.

ولم يتفرد أبو عبيدة به، بل تابعه عليه أبو الأحوص عوف بن مالك فيما:

أخرجه ابن الضريس في (فضائل القرآن: باب ما قيل في فضل الألف واللام من القرآن) (رقم ٦١: ٤٧) و الطبراني في (الكبير) (٩/١٤٥ رقم ٨٦٦٣) من طريق عمرو بن مرزوق أنبأ شعبة قال أنبأ أبو إسحاق قال سمعت أبا الأحوص يحدث عن عبد الله: (أنه كان يُقرئُ الرجل الآية ثم يقول: لهي خير مما طلعت عليه الشمس، وما على الأرض من شيء، حتى يقول ذلك في القرآن كله).

وإسناده صحيح. وعمرو بن مرزوق هو الباهلي، قال ابن حجر: "ثقة فاضل" (التقريب) (رقم ٥١٤٥: ٧٤٥). قال الهيثمي في (مجمع الزوائد) (٧/١٧٠): "رواه الطبراني، ورجاله ثقات".

١٤- كتاب النكاح

١- باب تزويج النبي ﷺ عائشة بنت أبي بكر رضي الله عنها

[١٠٣] قال الإمام ابن ماجه القزويني(*):

حدثنا أحمد بن سنان(١) ثنا أبو أحمد(٢) ثنا إسرائيل(٣) عن أبي إسحاق(٤) عن أبي عبيدة عن عبد الله قال: (تَزَوَّجَ النَّبِيُّ ﷺ عائشةَ وهي بنتُ سَبْعٍ، وبَنَى بِهَا(٥) وهي بِنْتُ تِسْعٍ، وتُوفِّي عَنْهَا وهي بنتُ ثَمَانِي عَشْرَةَ سَنَةً)(٦).

(*) (السنن) (ك النكاح: باب نكاح الصغار يزوجهن الآباء) (١/٦٠٤ رقم ١٨٧٧).

(١) أحمد بن سنان بن أسد بن حِبّان، بكسر المهملة بعدها موحدة، أبو جعفر القطان الواسطي، ثقة حافظ، (ت ٢٥٩هـ) وقيل قبلها. (التقريب) (رقم ٤٤: ٩٠).

(٢) هو الزبيري، محمد بن عبد الله، ثقة ثبت، تقدمت ترجمته عند ح (٨٣).

(٣) هو ابن يونس، ثقة، تقدمت ترجمته عند ح (٧)، وهو وإن روى عن السبيعي بعد اختلاطه، إلا أنه من أثبت الناس فيه، وأخرج له الشيخان عنه. وقال لعيسى بن يونس: «كنت أحفظ حديث أبي إسحاق كما أحفظ السورة من القرآن». (الجعديات) (٢/٧٧٩).

(٤) هو السبيعي، ثقة مختلط مدلس، تقدمت ترجمته عند ح (٣).

(٥) قوله (بنى بها): قال ابن الأثير: «الابْتِنَاءُ والبناء: الدُّخول بالزوجة، والأصل فيه أن الرجل كان إذا تزوج امرأة بنى عليها قُبة ليدخل بها فيها، فيقال: بنى الرجل على أهله ...». (النهاية) (١/١٥٨).

(٦) الصواب أنه مرسل، ومتنه صحيح لغيره.

أخرجه الخطيب البغدادي في (تاريخ بغداد) (١١/٢٧٥) من طريق أبي أحمد الزبيري به مثله.

وأخرجه الترمذي في (العلل الكبير) (١/٤٥٩ رقم ١٧٤) والنسائي في (الكبرى) (ك النكاح: باب إنكاح الرجل ابنته الصغيرة) (٣/٢٨٠ رقم ٥٣٧٠/٦) كلاهما عن يحيى بن آدم نا إسرائيل به نحوه.

وليس عند النسائي (وتوفي عنها ...).

والطبراني في (الكبير) (١٠/١٨٤ رقم ١٠٢٧٩) من طريق يحيى بن آدم ثنا شريك عن أبي إسحاق به نحوه. ووقع عنده خطأ بيِّن وسقط واضح، حيث جاء عنده (ودخل بها وهي بنت تسع ثمان عشرة) فسقطت جملة (وتوفي عنها وهي بنت) بين قوله (تسع) و (ثمان عشرة).

قال البوصيري في (مصباح الزجاجة) (٢/٨٠): «إسناد رجاله ثقات إلا أنه منقطع، أبو عبيدة لم يسمع من أبيه ...»، هكذا في مطبوع (المصباح)، لكن نقل السندي في (حاشيته على ابن ماجه) (١/٥٧٩) عن البوصيري خلافه، ففيه: «إسناده صحيح على شرط الشيخين إلا أنه منقطع ...»

والحديث اختلف فيه وصلاً وإرسالاً، واختلف في الموصول أيضاً، بما يلي:

رواه إسرائيل وشريك فجعلوه عن أبي إسحاق عن أبي عبيدة عن عبد الله.

ورواه مطرف بن طريف عن أبي إسحاق، فجعله من حديث أبي عبيدة عن عائشة رضي ا لله عنها.

أخرجه النسائي في (الكبرى) (ك النكاح: باب إنكاح الرجل ابنته الصغيرة) (٣/٢٨٠ رقم ٥/٥٣٦٩) أخبرنا قتيبة حدثنا عَبْثر عن مُطرِّف بن طريف الكوفي عن أبي إسحاق عن أبي عبيدة قال: (قالت عائشة رضي ا لله عنها تزوجني رسول ا لله ﷺ لتسع سنين وصحبته تسعاً).

قال النسائي عقبه: ((خالفه إسرائيل في متنه وسنده)) - ثم اسند حديث إسرائيل وقد تقدم - ثم قال عقب حديث إسرائيل: ((مطرِّف بن طريف الكوفي أثبت من إسرائيل، وحديثه أشبه بالصواب، وا لله أعلم))، فهو يرجحه من حديث عائشة لا عبد ا لله.

والقول بأن مطرف بن طريف أثبت من إسرائيل، قد يكون له وجه من حيث الجملة، أما في أبي إسحاق فإن إسرائيل أثبت منه فيه، بل إن ابن مهدي كان يقدم إسرائيل في إبي إسحاق على شعبة والثوري، وكان شعبة يقول في أحاديث يسئل عنها عن أبي إسحاق: ((سلوا عنها إسرائيل فإنه أثبت فيها مني)). ينظر (شرح علل الترمذي) (٢/٧١٢).

ويزاد على ما تقدم أن شريك النخعي تابع إسرائيل عليه، فجعله من حديث أبي عبيدة عن أبيه، كما تقدم. وسماع شريك من السبيعي قديم.

ويحتمل أن أبا عبيدة رواه مرة عن أبيه ومرة عن عائشة، فإنه يروي عنها. وا لله أعلم.

وأما الاختلاف وصلاً وإرسالاً.

فالموصول سبق بيانه، والخلاف فيه ... وأما المرسل.

فأخرج ابن سعد في (الطبقات) (٨/٦٠) أخبرنا وكيع عن سفيان عن أبي إسحاق عن أبي عبيدة (أن النبي ﷺ تزوج عائشة وهي ابنة سبع سنين وبنى بها وهي ابنة تسع، ومات عنها وهي ابنة ثماني عشرة). وسفيان هو الثوري.

وأخرجه أيضاً (٨/٦٠) أخبرنا الفضل بن دكين حدثنا إسرائيل عن أبي إسحاق عن أبي عبيدة قال: (تزوج رسول ا لله ﷺ عائشة ...) فذكره بمثله.

فيظهر أن إسرائيل وقع عليه اختلاف، فرواه أبو أحمد الزبيري ويحيى بن آم عنه به، مرفوعاً.

وخالفهما الفضل بن دكين، فرواه عنه به، مرسلاً.

وصوَّب الإمام الناقد البخاري الإرسال في حديثه. حيث قال الترمذي: ((سألت محمداً عن هذا الحديث، فقال: هذا خطأ، إنما هو أبو إسحاق عن أبي عبيدة أن النبي ﷺ تزوج عائشة، هكذا حدثوا عن إسرائيل عن أبي إسحاق. ويقولون عن أبي عبيدة عن عائشة، أيضاً)). (العلل الكبير) ترتيب المكي (١/٤٥٩).

وكذا صوّب المرسل الإمام الناقد الدار قطني، حيث قال عن الحديث: ((يرويه إسرائيل ويونس بن أبي إسحاق عن أبي إسحاق عن أبي عبيدة عن عبد ا لله مرفوعاً. ورواه غيرهما عن أبي إسحاق عن أبي عبيدة مرسلاً. والمرسل أشبه)). (العلل) (٥/٣٠٥ س ٩٠١).

وحديث الباب صححه العلامة الألباني في (صحيح سنن ابن ماجه) (١/٣١٦ رقم ١٥٢٢).

وفي الباب عن عائشة رضي ا لله عنها مرفوعاً قالت: (تزوجني النبي ﷺ وأنا بنت ستٍّ سنين ... فأسلمتني

٢- باب في خطبة الحاجة عند النكاح

[١٠٤] قال الإمام أبو داود الطيالسي(*):

حدثنا شعبة[١] قال حدثنا أبو إسحاق[٢] قال سمعت أبا عبيدة بن عبد الله يحدث عن أبيه قال: (عَلَّمنا رسول الله ﷺ خطبةَ الحاجة، الحمدُ لله أو إنَّ الحمدَ لله نستعينُه ونستغفرُه، ونعوذُ با لله منْ شرورِ أنفُسنا، منْ يهدِهِ الله فلا مضلَّ لهُ، ومنْ يُضْلل فلا هادي له، وأشهدُ أنْ لا إله إلاّ الله، وأشهدُ أنَّ محمداً عبده ورسوله، ثم يقرأ الثَّلاثِ الآيات، ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ ...﴾[٣] إلى آخر الآية، ويقرأ ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ ...﴾[٤] الآية، ثم يقرأ ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا...﴾[٥] إلى آخر الآية، ثم تتكلم بحاجتك)[٦].

إليه وأنا يومئذٍ بنت تسع سنين». وله ألفاظ متقاربة.

أخرجه البخاري في (الجامع الصحيح) (ك مناقب الأنصار: باب تزويج النبي ﷺ عائشة ...) (٢٢٣/٧ رقم ٣٨٩٤ – فتح) واللفظ له، وفي (نفس الكتاب والباب) (٢٢٥/٧ رقم ٣٨٩٦-فتح) وفي (ك النكاح: باب إنكاح الرجل ولده الصغار) (١٩٠/٩ رقم ٥١٣٣ – فتح) وفي زيادة: (ومكثت عنده تسعاً). وفي (ك النكاح: باب تزويج الأب ابنته من الإمام) (١٩٠/٩ رقم ٥١٣٤ – فتح) ومسلم في (الصحيح) (ك النكاح: باب تزويج الأب البكر الصغيرة) (١٠٣٨/٢-١٠٣٩ رقم ١٤٢٢(٦٩) و(٧٠)) من طرقٍ عن هشام بن عروة عن أبيه به.

وفي لفظ: (أن النبي ﷺ تزوجها وهي بنت سبع سنين، وزُفَّت إليه وهي بنت تسع سنين، ولُعَبُها معها، ومات عنها وهي بنت ثمان عشرة).

أخرجه مسلم في (الصحيح) (ك النكاح: باب تزويج الأب البكر الصغيرة) (١٠٣٩/٢ رقم ١٤٢٢(٧١)) حدثنا عبد بن حميد أخبرنا عبد الرزاق أخبرنا معمر عن الزهري عن عروة عن عائشة رضي الله عنها.

(*) (المسند) (رقم ٣٣٨/ ٤٥).

(١) هو ابن الحجاج، ثقة إمام، وصف بأنه أمير المؤمنين في الحديث، تقدمت ترجمته عند ح (٢٧).

(٢) هو السبيعي، ثقة مختلط مدلس، تقدمت ترجمته عند ح (٣)، ورواية شعبة عنه قبل الاختلاط، وكفانا تدليسه أيضاً فيما لو عنعن.

(٣) آل عمران: آية (١٠٢).

(٤) النساء: آية (١).

(٥) الأحزاب: آية (٧٠-٧١).

(٦) صحيح لغيره.

أخرجه الطبراني في (الدعاء) (باب في خطبة النكاح) (١٢٣٤/٢ رقم ٩٣١) وابن السني في (عمل اليوم والليلة) (باب خطبة النكاح) (رقم٥٩٩: ٢٨٢) والبيهقي في (السنن الكبرى) (ك النكاح: باب ما جاء في خطبة النكاح) (١٤٦/٧) كلهم من طريق أبي داود الطيالسي به مثله.

والحديث يرويه أبو إسحاق السبيعي، واختلف عليه رفعاً ووقفاً.

فرواه: شعبة بن الحجاج، عنه به مرفوعاً.

وخالفه: سفيان الثوري، فرواه عنه به موقوفاً على ابن مسعود.

ورواية شعبة أخرجها: النسائي في (المجتبى) (ك الجمعة: باب كيفية الخطبة) (١١٦/٣رقم ١٤٠٣) وفي (السنن الكبرى) (ك الجمعة: كيف الخطبة) (٥٢٩/١ رقم١٧٠٩) و (ك عمل اليوم والليلة: ما يستحب من الكلام عند الحاجة) (١٢٦/٦ رقم ٤/١٠٣٢٥) وفي (عمل اليوم والليلة) (ما يستحب من الكلام عند الحاجة) (رقم ٤٩١: ٣٤٤) وأحمد في (المسند) (٢٦٢/٦ رقم ٣٧٢٠) والدارمي في (السنن) (ك النكاح: باب في خطبة النكاح) (١٤٢/٢) وأبو يعلى في (المسند) (١٦٨/٩ رقم ٥٢٥٧) والطحاوي في (مشكل الآثار) (٧/١-٨ رقم ٣) والشاشي في (المسند) (٣٢٧/٢ رقم ٩١٧) والطبراني في (الكبير) (١٢١/١٠ رقم ١٠٠٨٠) و في (الأوسط) (٤٢/٣ رقم ٢٤١٤) وفي (الدعاء) (باب خطبة النكاح) (١٢٣٤/٢ رقم ٩٣١) وأبو بكر القطيعي في (جزء الألف دينار) (رقم ١٨٣: ٢٧٩) وأبو الشيخ في (ذكر الأقران ...) (رقم ٤٥٩/ ١٢٢) والحاكم في (المستدرك) (ك النكاح) (١٨٢/٢-١٨٣) كلهم من طرقٍ عن شعبة به نحوه.

قال النسائي في (المجتبى) عقبه: «أبو عبيدة لم يسمع من أبيه شيئاً ...».

وجاء عند أبي يعلى من طريق شعبة مقروناً بسفيان، وفيه «لم يرفعه سفيان ورفعه شعبة».

قال الطبراني في (الأوسط) عقبه: «لم يرو هذا الحديث عن حماد إلا أبو عمر».

وسكت عنه الحاكم والذهبي.

وجاء عن شعبة عن أبي إسحاق عن أبي عبيدة مقروناً بأبي الأحوص به نحوه مرفوعاً.

أخرجه الإمام أحمد في (المسند) (٢٦٤/٦ رقم ٣٧٢١) والشاشي في (المسند) (٣٢٨/٢ رقم ٩١٨) عن عفّان ابن مسلم به.

وعفان هوابن مسلم الصفّار ثقة إمام، تقدمت ترجمته عند ح (٧٢).

وصحّح إسناده من طريق أبي الأحوص العلامة أحمد شاكر في (شرحه للمسند) (٢٧٢/٥).

وأخرجه الطحاوي في (مشكل الآثار) (٨/١) من طريق بشر بن عمر الزهراني به.

وبشر بن عمر هذا هو الأزدي أبو محمد البصري، ثقة، كما في (التقريب) (رقم٧٠٤: ١٧٠).

و لم يتفرد به شعبة، بل تابعه عليه إسماعيل بن حماد بن أبي سليمان، فرواه عن أبي إسحاق عن أبي عبيدة به مرفوعاً نحوه.

أخرجه النسائي في (عمل اليوم والليلة) (ما يستحب من الكلام عند الحاجة) (رقم٤٩٢: ٣٤٤) و أبو يعلى في (المسند) (١٨٥/١٣ رقم٧٢٢١) والطبراني في (الأوسط) (٣٢/٨ رقم٧٨٧٢) وفي (الدعاء) (باب خطبة النكاح) (١٢٣٦/٢ رقم ٩٣٣) من طريق وهب بن بقية الواسطي أخبرنا خالد عنه به.

قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن إسماعيل بن حماد إلا خالد تفرد به وهب بن بقية».

وقال الهيثمي في (مجمع الزوائد) (٢٩١/٤): (رواه أبو يعلى والطبراني في الأوسط والكبير باختصار ورجاله ثقات، ... ، وأبو عبيدة لم يسمع من أبيه").

وخالد هوابن عبد الله بن عبد الرحمن الواسطي، ثقة ثبت، تقدمت ترجمته في التعليق على ح (٥٢).

وإسماعيل بن حماد، قال فيه الذهبي "صدوق" وكذا ابن حجر. (الكاشف) (٢٤٥/١ رقم٣٦٨) و (التقريب) (رقم ٤٤٠/ ١٣٨).

وتابع شعبة على رفعه أيضاً: إسرائيل بن يونس عن أبي إسحاق به نحوه.

أخرجه النسائي في (السنن الكبرى) (ك عمل اليوم والليلة: ما يستحب من الكلام عند الحاجة) (١٢٧/٦ رقم١٠٣٢٧/٦) وفي (عمل اليوم والليلة) (ما يستحب من الكلام عند الحاجة) (رقم ٤٩٣: ٣٤٥) والشاشي في (المسند) (٣٢٦/٢-٣٢٧ رقم ٩١٤و ٩١٦) من طريق إسرائيل به.

وأخرجه أبو داود في (السنن) (ك النكاح: باب في خطبة النكاح) (٥٩١/٢ رقم٢١١٨) وأحمد في (المسند) (١٨٩/٧ رقم٤١١٦) وأبو يعلى في (المسند) (١٥٢/٩ رقم٥٢٣٤) و البيهقي في (السنن الكبرى) (ك النكاح: باب ما جاء في خطبة النكاح) (١٤٦/٧) من طريق وكيع عن إسرائيل عن أبي إسحاق عن أبي عبيدة وأبي الأحوص به مرفوعاً.

وأخرجه الشاشي في (المسند) (١٥٩/٢ رقم ٧١٠) من طريق عبيد الله بن موسى عن إسرائيل عن أبي إسحاق عن أبي الأحوص وأبي عبيدة به نحوه مطولاً مرفوعاً.

وأما رواية سفيان الثوري (الموقوفة).

أخرجها أبو داود في (السنن) (ك النكاح: باب في خطبة النكاح) (٥٩١/٢ رقم٢١١٨) وأحمد في (المسند) (١٨٨/٧ رقم ٤١١٥) وأبو يعلى في (المسند) (١٥٠/٩ رقم٥٢٣٣) والشاشي في (المسند) (١٦٠/٢ رقم ٧١١) وأبو الشيخ في (ذكر الأقران) (رقم٦٢و٦٥: ٣١) والبيهقي في (السنن الكبرى) (ك النكاح: باب ما جاء في خطبة النكاح) (١٤٦/٧) كلهم من طريق سفيان الثوري به موقوفاً نحوه.

وأخرجه معمر في (الجامع) الملحق بآخر (المصنف) لعبد الرزاق (باب خطبة الحاجة) (١٦٢/١١ رقم٢٠٢٠٦) عن أبي إسحاق به موقوفاً.

وأخرجه عبد الرزاق في (المصنف) (ك النكاح: باب القول عند النكاح) (١٨٧/٦ رقم ١٠٤٤٩) و – عنه – البغوي في (شرح السنة) (ك النكاح: باب خطبة النكاح والحاجة) (٤٩/٩ رقم ٢٢٦٨) عن معمر والثوري عن أبي إسحاق به نحوه موقوفاً.

وتابعهما (أي معمر والثوري) أبو الأحوص سلام بن سليم به موقوفاً.

ذكر ذلك الإمام الدارقطني في (العلل) (٣١٢/٥ س٩٠٤).

وهي وإن كانت موقوفة فلها حكم الرفع، وهذا الاختلاف لا يضر، فقد جاء ما يدل على رفعها من طرق أخرى، وفي أحاديث أخرى كما سيأتي.

وأخرجه الترمذي في (الجامع) (ك النكاح: باب ما جاء في خطبة النكاح) (٤٠٤/٣ رقم١١٠٥) والنسائي في (المجتبى) (ك النكاح: ما يستحب من الكلام عند النكاح) (٣٩٧/٦ رقم٣٢٧٧) وفي (الكبرى) (ك عمل اليوم والليلة: ما يستحب من الكلام عند الحاجة) (١٢٦/٦ رقم١٠٣٢٢/١) وفي (عمل اليوم والليلة: ما

يستحب من الكلام عند الحاجة) (رقم٤٨٨: ٣٤٣) وابن الجارود في (المنتقى) (ك النكاح) (٢٠/٣ رقم٦٧٩) والطبراني في (الدعاء) (باب خطبة النكاح) (١٢٣٥/٢ رقم ٩٣٢) من طريق عبثر بن القاسم عن الأعمش عن أبي إسحاق عن أبي الأحوص عن عبد الله، فذكره بنحوه مرفوعاً.

قال الترمذي: «حديث عبد الله حديث حسن، رواه الأعمش عن أبي إسحاق عن أبي الأحوص عن عبد الله عن النبي ﷺ. ورواه شعبة عن أبي إسحاق عن أبي عبيدة عن عبد الله عن النبي ﷺ. وكلا الحديثين صحيح، لأن إسرائيل جمعهما فقال: عن أبي إسحاق عن أبي الأحوص وأبي عبيدة عن عبد الله بن مسعود عن النبي ﷺ».

والأعمش لم يتفرد به، بل تابعه عليه كل من:

١-المسعودي.

أخرجه النسائي في (السنن الكبرى) (ك عمل اليوم والليلة: ما يستحب من الكلام عند الحاجة) (١٢٦/٦ رقم١٠٣٢٣/٢) وفي (عمل اليوم والليلة) (ما يستحب من الكلام عند الحاجة) (رقم٤٨٩: ٣٤٣) وابن أبي شيبة في (المصنف) (ك النكاح: ما قالوا في خطبة النكاح) (٣٨١/٤) وابن أبي عاصم في (السنة) (١١٤/١ رقم ٢٥٥) والطحاوي في (مشكل الآثار) (٦/١-٧ رقم ١و٢) والطبراني في (الدعاء) (١٢٣٦/٢ رقم٩٣٢) كلهم من طريق المسعودي عنه به نحوه مرفوعاً.

والمسعودي عبد الرحمن بن عبد الله، ثقة إلا أنه اختلط ببغداد، وممن روى عنه هذا الحديث يزيد بن زريع، وسماعه منه صحيح، فهو متابع لمن سمع منه بعد الاختلاط، وكذا لمن لم يميز. والله أعلم.

٢-إسرائيل بن يونس.

أخرجه الشاشي في (المسند) (٣٢٧/٢ رقم ٩١٥) حدثنا عباس نا عبيد الله عن إسرائيل بنه مختصراً مرفوعاً.

وعباس هو الدوري، وعبيد الله هو ابن موسى العبسي، ثقتان.

٣-أشعث بن سوار.

أخرجه الطبراني في (الدعاء) (باب خطبة النكاح) (١٢٣٦/٢ رقم ٩٣٢) من طريق الفضل بن العلاء عن أشعث به نحوه مرفوعاً.

٤-يونس بن أبي إسحاق.

أخرجه ابن ماجه في (السنن) (ك النكاح: باب خطبة النكاح) (٦٠٩/١ رقم١٨٩٢) والطبراني في (الدعاء) (باب خطبة النكاح) (١٢٣٦/٢ رقم ٩٣٢) من طريق عيسى بن يونس بن أبي إسحاق عن أبيه عن جده به نحوه مرفوعاً.

ويونس سماعه من أبي إسحاق بآخره، لكنه متابع بمن سبق.

٥-زهير بن معاوية.

أخرجه النسائي في (السنن الكبرى) (ك عمل اليوم والليلة: ما يستحب من الكلام عند الحاجة) (١٢٦/٦ رقم ١٠٣٢٤/٣) وفي (عمل اليوم والليلة) (ما يستحب من الكلام عند الحاجة) (رقم ٤٩٠: ٣٤٣) وابن عدي في (الكامل) (١٠٧٧/٣) من طريقين عن زهير به نحوه مختصراً مرفوعاً.

وزهير سماعه من السبيعي بعد الاختلاط، لكنه متابع بمن ذكرتهم سابقاً.

وصحح هذه الطريق – أعني طريق أبي الأحوص عن عبد الله – العلامة أحمد شاكر في (شرحه للمسند) (٢٧٢/٥) والعلامة الألباني في كتابه النافع (خطبة الحاجة) (ص١٤).

وذكر الحافظ الناقد الدار قطني في (العلل) (٣١١/٥-٣١٣ س٩٠٤) بعض الطرق السابقة في حديث أبي إسحاق، وأنه رواه مرة عن أبي الأحوص، وأخرى عن أبي عبيدة ومرة مقروناً بينهما.

ثم قال: «وكل الأقاويل صحاح عن أبي إسحاق، إلا ما قال زيد بن أبي أنيسة من ذكر علقمة، فإن أبا إسحاق لم يسمع من علقمة شيئاً ...» ثم حكى رواية من رفعه ومن وقفه.

ثم قال: «ورواه إسماعيل بن حماد بن أبي سليمان عن أبي إسحاق كذلك أيضاً مرفوعاً، وأغرب في آخره فذكر أن أبا عبيدة قال: سمعته من أبي موسى الأشعري عن النبي ﷺ».

يقصد أنه رواه من حديث أبي موسى مرفوعاً.

والرواية هذه أخرجه النسائي في (السنن الكبرى) (ك عمل اليوم والليلة: ما يستحب من الكلام عند الحاجة) (١٢٧/٦ رقم ١٠٣٢٦/٥) وفي (عمل اليوم والليلة) (ما يستحب من الكلام عند الحاجة) (رقم ٤٩٢/ ٣٤٤) وأبو يعلى في (المسند) (١٨٦/١٣ رقم ٧٢٢١) من طريق وهب بن بقية عن خالد عن إسماعيل به نحوه مرفوعاً.

والظاهر أن الحديث ثابت من حديث أبي موسى ولا غرابة فيه، ذلك أن أبا عبيدة يروي عنه، وخرج له مسلم عنه – ينظر (تهذيب الكمال) (٦١/١٤)- وحكم الهيثمي في (مجمع الزوائد) (٢٩١/٤) باتصاله، وعليه فيكون حديث أبي موسى شاهداً لحديث ابن مسعود، والله أعلم.

ولحديث ابن مسعود طريق ثالثة عنه.

أخرجها أبو داود في (السنن) (ك الصلاة: باب الرجل يخطب على قوس) (٦٥٩/١ رقم ١٠٩٧) و (ك النكاح: باب في خطبة النكاح) (٥٩٢/٢ رقم ٢١١٩) وابن أبي عاصم في (السنة) (١١٤/١ رقم ٢٥٨) والطبراني في (الكبير) (٢٦١/١٠ رقم١٠٤٩٩) وفي (الدعاء) (باب خطبة النكاح) (١٢٣٧/٢ رقم ٩٣٤) والبيهقي في (السنن الكبرى) (ك الجمعة: باب كيف يستحب أن تكون الخطبة) (٢١٥/٣) و (ك النكاح: باب ما جاء في خطبة النكاح) (١٤٦/٧) والمزي في (تهذيب الكمال) (٤٨٥/١٦ رقم ٣٧٤٥).

كلهم من طريق عمران القطان عن قتادة عن عبد ربه عن أبي عياض عن عبدالله بن مسعود أن رسول الله ﷺ كان إذا تشهد قال: (الحمد لله، نستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي لهن وأشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، ...) الحديث. وسكت عنه أبو داود.

والإسناد ضعيف، فأبوعياض الراوي عن ابن مسعود: سكت عنه الذهبي، وقال ابن حجر: «مجهول»، وهو كما قال. والله أعلم.

(الكاشف) (٤٤٩/٢ رقم ٦٧٧٢) و (التقريب) (رقم٨٣٥٧: ١١٨٧).

وينظر (تهذيب الكمال) (١٦٥/٣٤ رقم٧٥٥٧) و (التهذيب) (١٩٤/١٢) لابن حجر.

وعبد ربه شيخ قتادة هو ابن أبي يزيد، قال علي بن المديني: «عبد ربه الذي عنه قتادة مجهول، لم يرو عنه غير قتادة».

قال شعبة قلتُ لأبي إسحاق: هذه في خطبة النكاح أو في غيرها؟ قال: في كل حاجة.

وقال الذهبي: ((مجهول))، وقال ابن حجر: ((مستور)).

والأولان أولى، وا لله أعلم.

(الكاشف) (٦١٩/١ رقم٣١٢٩) و (الميزان) (٥٤٥/٢ رقم ٤٨٠١) و (تهذيب التهذيب) (١٣٠/٦) و (التقريب) (رقم ٣٨١٥: ٥٦٨).

وفيه أيضاً عنعنة قتادة، وهو مدلس من الطبقة الثالثة، كما سبق بيانه عند ح (١) في ترجمته.

وضعف إسناد الطريق الثالثة الألباني في (خطبةالحاجة) (ص١٥).

وفي الباب عن ابن عباس رضي ا لله عنهما بقصة، وفيه أن النبي ﷺ قال: (إن الحمد لله نحمده ونستعينه، من يهده ا لله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا ا لله وحده لا شريك له، وأن محمداً عبده ورسوله، أما بعد ...))، وليس فيه قراءة الآيات.

أخرجه مسلم في (الصحيح) (ك الجمعة: باب تخفيف الصلاة و الخطبة) (٥٩٣/٢ رقم٨٦٨(٤٦)) من طريق عمرو بن سعيد عن سعيد بن جبير به.

وعن جابر بن عبد ا لله رضي ا لله عنه قال: (كان رسول ا لله ﷺ إذا خطب احمّرت عيناه وعلا صوته واشتد غضبه ... – إلى أن قال – ويقول: أما بعد فإن خير الحديث كتاب ا لله، وخير الهُدى هدى محمد، وشرُّ الأمور محدثاتها وكل بدعة ضلالة ...)).

أخرجه مسلم في (الصحيح) (ك الجمعة: باب تخفيف الصلاة والخطبة) (٥٩٢/٢ رقم ٨٦٧(٤٣)) من طريق جعفر بن محمد عن أبيه به.

وفي لفظ آخر: (كان رسول ا لله ﷺ يخطب الناس، يحمد ا لله ويثني عليه بما هو أهله، ثم يقول: من يهده ا لله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وخير الحديث كتاب ا لله ...).

أخرجه مسلم أيضاً (الكتاب والباب السابقين) (٥٩٣/٢ رقم ٨٦٧(٤٥)) من طريق وكيع عن سفيان عن جعفر عن أبيه عن جابر رضي ا لله عنه.

وتنظر شواهده أيضاً في كتاب العلامة الألباني (خطبة الحاجة) (٢٧-٣٠) وفيه فوائد قيمة. وا لله أعلم.

٣- باب في الغَيْرة

[١٠٥] قال الإمام أبو يعلى الموصلي(*):

حدثنا أبو هشام الرفاعي(١) حدثنا وكيع(٢) حدثنا سفيان(٣) عن عبد الأعلى الثعلبي(٤) عن

(*) (المسند) (٩/١٩-٢٠ رقم ٥٠٨٧).

(١) محمد بن يزيد بن محمد بن كثير العجلي، أبو هشام الرفاعي، الكوفي، قاضي المدائن، (ت ٢٤٨هـ).
قال ابن معين: ((ما أرى به بأساً)). وقال العجلي: ((كوفي لا بأس به)). ومثله مسلمة. وقال البرقاني: ((ثقة، أمرني الدار قطني أن أخرج حديثه في الصحيح)). وذكره ابن حبان في كتابه ((الثقات)) وقال: ((يخطئ ويخالف)). وقال الترمذي: ((رأيت محمداً يضعف أبا هشام الرفاعي))، وقال البخاري: ((رأيتهم مجمعين على ضعفه)). وضعفه أبو حاتم والنسائي، وزاد الأول: ((يتكلمون فيه هو مثل مسروق بن المرزبان)). ووصفه بسرقة الحديث محمد بن عبد الله بن نمير، وعثمان بن أبي شيبة، ولما سئل عثمان أيفعل ذلك على وجه التدليس أو على وجه الكذب؟ قال عثمان: كيف يكون تدليساً وهو يقول: حدثنا!)). يقصد على وجه الكذب. وقال محمد بن عبد الله بن نمير مرة: ((كان أضعفنا طلباً وأكثرنا غرائب)). وقال الدار قطني: ((تكلم فيه أهل بلده)). وقال أبو أحمد الحاكم: ((ليس بالقوي عندهم)). وقال ابن عدي: ((وقد أنكر على أبي هشام الرفاعي أحاديث عن أبي بكر بن عياش، عن ابن إدريس وغيرهما، عن مشايخ الكوفة يطول ذكرهم)). وقال ابن حجر: ((ليس بالقوي)). ويبدو أن الرجل أنزل من هذه الدرجة التي ذكرها الحافظ ابن حجر، إذ الظاهر مما تقدم من كلام الأئمة أنه ضعيف كما قال البخاري وغيره، والله أعلم.
(ترتيب العلل الكبير) (١/٤٦٤ رقم ١٧٧) و (الجرح والتعديل) (٨/١٢٩ رقم ٥٧٨) و (الثقات) (٩/١٠٩) و (الضعفاء والمتروكين) للنسائي (رقم ٥٥١/ ٣٠٤) و (الكامل) (٦/٢٢٧٧) و (تاريخ بغداد) (٣/٣٧٥) و (تهذيب الكمال) (٢٧/٢٤ رقم ٥٧٠٣) و (الميزان) (٤/٦٨ رقم ٨٣٢٦) و (المغني في الضعفاء) (٢/٢٨٠ رقم ٦٠٨٩) و (الكاشف) (٢/٢٣١ رقم ٥٢٢٣) و (تهذيب التهذيب) (٩/٥٢٦) و (التقريب) (رقم ٦٤٤٢/ ٩٠٩).

(٢) هو ابن الجراح، ثقة إمام، تقدمت ترجمته عند ح (٧).

(٣) هو الثوري، ثقة إمام حافظ، تقدمت ترجمته عند ح (٩).

(٤) عبد الأعلى بن عامر التَّعلبي، بالمثلثة والمهملة، الكوفي، (ت ١٢٩هـ). متكلم فيه:
قال علي بن المديني: ((سألت يحيى عنه فقال: تعرف وتنكر)). وضعفه الإمام أحمد بن حنبل، وأبو زرعة وزاد: ((ربما رفع الحديث، وربما وقفه)). وضعفه أيضاً ابن سعد، والجوزجاني. وقال أبو حاتم: ((ليس بقوي)). وقال النسائي: ((ليس بذاك القوي)) ومثله ابن معين مرة. وقال ابن معين مرة: ((ثقة))، ومرة: ((ليس بثقة)). وقال ابن حبان: ((كان ممن يخطئ ويقلب، فكثر ذلك في روايته، فلا يعجبني الاحتجاج به إذا انفرد، على أن الثوري كان شديد الحمل عليه)). وقال الفسوي: ((شيخ نبيل، وفي حديثه لين، وهو ثقة)). وقال الدار قطني: ((ليس بالقوي عندهم))، ومرة قال: ((مضطرب الحديث))، ومرة قال: ((يعتبر به)). وقال الذهبي: ((لين)). وقال ابن حجر: ((صدوق يهم)). والظاهر أن الرجل ضعيف من قبل حفظه، إذ ربما رفع الحديث وربما وقفه كما قال أبو زرعة، وأشار إليه ابن حبان فلا يحتج به على انفراد، لكن يعتبر به، والله أعلم.

أبي عبيدة عن أبيه عبد الله بن مسعود قال: قال رسول الله ﷺ: (إنَّ الله لَيَغارُ[(١)] لعبدِهِ المؤمن، فَلْيَغَرْ لِنفْسِه)[(٢)].

(التاريخ الكبير) (٧١/٦ رقم ١٧٤٣) و (الضعفاء الصغير) للبخاري (رقم٢٣١/ ١٥٥) و (العلل) للإمام أحمد رواية عبد الله (٣٩٤/١ رقم ٧٨٧) و (الجرح والتعديل) (٢٥/٦ رقم ١٣٤) و (الطبقات الكبرى) (٣٣٤/٦) و (الشجرة في أحوال الرجال) (رقم٣١/ ٥٧) و (الضعفاء والمتروكين) للنسائي (رقم٣٨١/ ٢٩٧) و (المجروحين) (١٥٦/٢) و (الكامل) (١٩٥٣/٥) و (المعرفة والتاريخ) (٩٤/٣) و (الضعفاء) للعقيلي (٥٧/٣ رقم ١٠١٩) و (العلل) للدار قطني (١٠٦/٢ س ١٤٣) و (١٢٤/٤ س ٤٦٣) و (سؤالات البرقاني للدارقطني) (رقم ٣٢١/ ٤٧) و (الكاشف) (٦١١/١ رقم ٣٠٧٧) و (التقريب) (رقم ٣٧٥٥/ ٥٦١).

(١) قوله (ليغار): من الغَيْرَة: «وهي الحمِيَّة والأنفة، يقال رجل غَيُور وامرأة غَيور بلا هاء؛ لأن فعول يشترك فيه الذكر والأنثى» قاله ابن الأثير (النهاية) (٤٠١/٣).

قال النووي: «الغَيْرة بفتح الغين، وأصلها المنع، والرجل غيور على أهله، أي يمنعهم من التعلق بأجنبي بنظر أو حديث أو غيره، والغيرة صفة كمال» (شرح مسلم) (١٣٢/١٠).

والغيرة من صفات الله عز وجل التي تليق بجلاله المختص بها كبقية صفاته الكاملة، كالرضا والضحك والغضب ونحوها، والتي لا يماثله ولا يشاركه فيها أحد من المخلوقين.

ينظر «الفتاوي» لشيخ الإسلام ابن تيمية (١٢٠/٦).

(٢) إسناده شاذ، والصواب أنه من رواية أبي عبيدة عن أمه عن عبد الله، والمتن حسن لغيره.

اختلف في هذا الحديث رفعاً ووقفاً. على التفصيل الآتي.

اختلف في هذا الحديث على أبي هشام الرفاعي.

فرواه عنه أبو يعلى الموصلي - كما في حديث الباب - فجعله من حديث أبي عبيدة عن أبيه مرفوعاً.

وخالفه: أبو محمد بن صاعد وهو يحيى بن محمد بن صاعد و معه القاضي الحسين بن إسماعيل المحاملي، فروياه عن أبي هشام الرفاعي ثنا وكيع ثنا سفيان عن عبد الأعلى عن أبي عبيدة عن أمه عن عبد الله مثله. مرفوعاً فجعلا بين أبي عبيدة وأبيه واسطة وهي أمه.

وابن صاعد: ثقة ثبت حافظ مجود، قدمه الدار قطني وغيره على أهل زمانه في الحفظ. ينظر (السير) (٥٠١/١٤)، والمحاملي القاضي حافظ إمام صدوق فاضل. ينظر (تذكرة الحفاظ) (٨٢٤/٣).

وتابعهما متابعة قاصرة أحمد بن زهير بن حرب فرواه عن محمد بن عبد الله بن نمير عن وكيع عن الثوري عن عبد الأعلى عن أبي عبيدة عن أمه عن عبد الله مثله مرفوعاً، دون قوله (لنفسه).

أخرجه الهيثم بن كليب الشاشي في (المسند) (٣٢٩/١ رقم ٣٠٣) من طريق أحمد بن زهير بن حرب عنه به.

وأحمد بن زهير بن حرب، صاحب "التاريخ" ثقة ثبت حافظ مأمون. ينظر (السير) (٤٩٢/١١).

وخالف ابن نمير والرفاعي، الإمام أحمد بن حنبل فجعله موقوفاً على عبد الله. ذكر ذلك الدار قطني في (العلل) (٣٠٧/٥ س٩٠٣) وقال عقبه: «والصحيح مرفوع». أي أن الصحيح في حديث عبد الله الرفع لا الوقف.

ومن الرواة عن الثوري، أبو أحمد الزبيري، ويروي عنه عمر بن شبة، واختلف على عمر فيه:

فرواه ابن أبي حاتم عنه عن أبي أحمد عن الثوري عن عبد الأعلى عن أبي عبيدة عن عبد الله مثله مرفوعاً،

دون قوله (لنفسه). أخرجه الخليلي في (الإرشاد) (٥٥٩/٢ رقم ١٧٠).
وخالفه: يحيى بن محمد بن صاعد و أحمد بن العباس بن منصور البغوي، فروياه عن عمر بن شبة عن أبي أحمد الزبيري عن سفيان عن عبد ا لله عن أبي عبيدة عن أمه عن عبد ا لله مثله مرفوعاً دون قوله (لنفسه).
فجعلا بين أبي عبيدة وأبيه واسطة، وهي أم أبي عبيدة، كما هي رواية ابن نمير ومن معه. أخرجه الدار قطني في (العلل) (٣٠٧/٥ س٩٠٣) عنهما به.وابن صاعد تقدم حاله، والبغوي ثقة، كما في (تاريخ بغداد) (٣٢٨/٤).
وجاء عقبه في (العلل) (٣٠٨/٥): ((قيل سماع أبي عبيدة بن عبد ا لله بن مسعود من أبيه صحيح؟ قال: يُخْتَلَفُ فيه، والصحيح عندي أنه لم يسمع منه، ولكنه كان صغيراً بين يديه)).
والحديث أخرجه الطبراني في (الأوسط) (١٣/٢ رقم ١٠٦٨) والإسماعيلي في (المعجم) (٧٢٣/٢) والقضاعي في (مسند الشهاب) (١٥٧/٢-١٥٨ رقم ١٠٩١و١٠٩٢) من طريق مخلد بن يزيد عن سفيان الثوري عن عبد الأعلى عن أبي عبيدة عن أمه عن عبد ا لله مرفوعاً. مثله دون قوله (لنفسه).
قال الهيثمي في (مجمع الزوائد) (٣٣٠/٤): ((رواه أبو يعلى والطبراني في الأوسط، وفيه عبدالأعلى بن عامر الثعلبي وهو ضعيف)).
ومخلد بن يزيد هو القرشي الحرّاني، قال ابن حجر: ((صدوق له أوهام)) (التقريب) (رقم ٦٥٨٤: ٩٢٨).
وهو هنا لم يهم بدليل موافقته لابن نمير والرفاعي وإحدى روايتي الزبيري.
وخالف الجميع؛ محمد بن يزيد بن سنان الرّهاوي، فرواه عن الثوري عن عبد الأعلى عن أبي عبيدة قال: فذكره مثله دون قوله (لنفسه). فجعله موقوفاً على أبي عبيدة، أو كما هو في الاصطلاح مقطوعاً.
أخرجه الخليلي في (الإرشاد) (٥٦٠/٢) من طريق أبي حاتم الرازي به. قال أبو حاتم عقبه: ((هكذا حدثنا موقوفاً)). وقال الخليلي قبله ((أوقفه محمد بن يزيد الرهاوي)). ومخالفته لا يعتبر بها، فهي رواية منكرة. لأن الرهاوي محمد هذا، قال فيه أبو حاتم: ((ليس بالمتين وهو أشد غفلة من أبيه مع أنه كان رجلاً صالحاً لم يكن من أحلاس الحديث صدوق ...)). وقال أبو داود: ((ليس بشيء)). وقال النسائي: ((ليس بالقوي)). وضعفه الترمذي، والدار قطني. ووثقه مسلمة والحاكم. قال ابن حجر: ((ليس بالقوي)).
فمخالفة من هذا حاله، للثقات ممن ذكرتهم سابقاً، تعد منكرة، ولا تُعَلّ بها رواية الثقات.وا لله أعلم.
(الجرح والتعديل) (١٢٧/٨ رقم٥٧٤) و (سؤالات أبي عبيد الآجري) (٢٦٩/٢ رقم ١٨١٣) و (الجامع) للترمذي (١٨٠/٥ عقب ح رقم ٢٩١٨) و (السنن) للدار قطني (١٧٢/٢) و (تهذيب الكمال) (٢٠/٢٧ رقم ٥٧٠٠) و (تهذيب التهذيب) (٥٢٥/٩) و (التقريب) (رقم ٦٤٣٩: ٩٠٩).
ونخلص مما تقدم أن الصواب في الحديث أنه من رواية أبي عبيدة عن أمه عن أبيه، لكن الحديث مداره على عبد الأعلى الثعلبي، وهو ضعيف.
وأم أبي عبيدة هي زينب بنت معاوية، ويقال زينب بنت أبي معاوية الثقفية، زوج ابن مسعود، صحابية، ولها رواية عن زوجها في الكتب الستة. ينظر (التقريب) (رقم ٨٦٩٧/ ١٣٥٦)
وفي الباب ما يشهد على أن الغيرة صفة من صفات ا لله عز وجل، وأن المؤمن يغار.
ما أخرجه البخاري في (الجامع الصحيح) (ك النكاح: باب الغيرة) (٣١٩/٩ رقم ٥٢٢٣ – فتح) ومسلم في (الصحيح) (ك التوبة: باب غيرة ا لله وتحريم الفواحش) (٢١١٤/٤ رقم ٢٧٦١ (٣٦)) من طريق يحيى بن أبي كثير حدثني أبو سلمة عن أبي هريرة قال: قال رسول ا لله ﷺ: (إن ا لله يغار، وإن المؤمن يغار، وغيرة ا لله أن يأتي المؤمن ما حرم عليه). واللفظ لمسلم.

١٥- كتاب الإيلاء والطلاق

١- باب من قال الإيلاء في الرِّضى والغضب

[١٠٦] قال الإمام أبو بكر بن أبي شيبة(*):

حدثنا حفص بن غياث(١) عن عبد الله بن عمرو بن مرة(٢) عن عمرو بن مرة(٣) عن أبي عبيدة عن عبد الله قال: (الإِيْلاءُ(٤) في الرِّضى والغَضَبِ)(٥).

(*) (المصنف) (ك طلاق: من قال الإيلاء في الرضى والغضب، ومن قال في الغضب) (٥/١٤٠-١٤١).

(١) ثقة فقيه تغير قليلاً في آخر عمره، تقدمت ترجمته عند ح (٢٢).

(٢) عبد الله بن عمرو بن مرة المرادي، الجملي بفتح الميم والجيم الكوفي.

قال أبو حاتم: ((لا بأس به)). ومثله ابن معين. وذكره ابن حبان في كتابه ((الثقات)). وقال الحاكم: ((هو من ثقات الكوفيين، ممن يجمع حديثه ولا تزيد مسانيده على عشرة)). وقال النسائي: ((ضعيف)). وذكره العقيلي في كتابه ((الضعفاء)). وقال الذهبي: ((صدوق)). ومرة قال: ((تكلم فيه)). وقال ابن حجر: ((صدوق يخطئ)).

فالرجل حديثه حسن، والله أعلم.

(تاريخ الدوري) (٢/٣٢٤) و (الجرح و التعديل) (٥/١١٩ رقم ٥٤٦) و (الثقات) (٧/٤٩) و (الضعفاء)للعقيلي (٢/٢٨٣ رقم٨٥٠) و (سؤالات السجزي للحاكم) (رقم ١٩٨/ ١٧٠) و(الكاشف) (١/٥٨٠ رقم ٢٨٨٤)و(الميزان)(٢/٤٩٦رقم ٤٤٨٧)و(تهذيب التهذيب) (٥/٣٤٠) و (التقريب) (رقم ٣٥٢٩/ ٥٣١).

(٣) ثقة عابد، تقدمت ترجمته عند ح (١٣).

(٤) قوله (الإيلاء): لغة: الحلف، وهو من الألِيَّة أي: اليمين، يقال آلى يُولى إيلاءً وتألّي تألّياً.

ينظر: (النهاية) (١/٦٢) و (الجامع لأحكام القرآن) للقرطبي (٣/١٠٢).

وشرعاً: هو أن يحلف الزَّوج على جميع نسائه أو بعضهن لا يقربهن. وقال بعض أهل العلم: هو الحلف على ترك كلامها أو أن يغضبها أو يسوءها أو نحو ذلك.

ينظر: (الإقناع) لابن المنذر (١/٣١٩) و(بداية المجتهد) (٧/٩٥) و (المغني) (٧/٢٩٨) و(نيل الأوطار) (٦/٢٥٧) و (السموط الذهبية) لابن الشوكاني (ص١٦٩).

(٥) حسن.

أخرجه العقيلي في (الضعفاء)(٢/٢٨٣ترجمة رقم٨٥٠) من طريق محمد بن المثنى حدثنا حفص بن غياث به مثله.

قال ابن مهدي عقبه: ((لا تُحدِّث بهذا)). يقصد به محمد بن المثنى.

ومسألة الإيلاء في الرضي والغضب مختلف فيها بين أهل العلم، فذهب بعضهم أنه لا إيلاء إلا في الغضب. منهم ابن عباس والليث والحسن وغيرهم. وذهب آخرون أنه يكون في الرضى والغضب.

قال القرطبي: ((وقاله ابن مسعود والثوري ومالك وأهل العراق والشافعي وأصحابه وأحمد، إلا أن مالكاً قال: ما لم يرد إصلاح ولد. قال ابن المنذر: وهذا أصح؛ لأنهم لما أجمعوا أن الظهار والطلاق وسائر الأيمان سواء في حال الغضب والرضى كان الإيلاء كذلك. قلت [أي القرطبي]: ويدل عليه عموم القرآن؛ وتخصيص حالة الغضب يحتاج إلى دليل ولا يُؤْخذ من وجه يلزم،والله أعلم)).(الجامع لأحكام القرآن)(٣/١٠٦المسألة التاسعة) وينظر في المسألة:(المغني) لابن قدامة (٧/٣١٤-٣١٥)و(حلية العلماء في مذاهب الفقهاء)للشاشي (٧/١٥٤).

وثبَّت أثر الباب عن ابن مسعود ابن المنذر كما في (معرفة السنن والآثار) للبيهقي (ك الإيلاء) (٥/٥٢٥).

٢- باب الإقراء والعدّة

[١٠٧] قال الإمام عبد الرزاق الصنعاني(*):

عن معمر(١) عن زيد بن رفيع(٢) عن أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود قال: (أرسلَ عثمانُ بن عفَّان إلى أبي يَسْأله عنها(٣)، فقال أبي: كيف يُفْتي منافقٌ؟ فقال عثمانُ: نُعِيذُكَ بالله أنْ تكونَ منافقاً، ونعوذُ بالله أنْ نُسمِّيكَ منافقاً، ونُعوِّذُكَ بالله أنْ يكونَ منكَ كائنٌ في الإسلامِ، ثمَّ تموت ولم تبيِّنه، قال: فإنِّي أرى أنَّه أحقّ بها، حتَّى تغتسلَ منْ آخرِ الحيضةِ الثَّالثةِ، وتحلَّ لها الصلاة، قال: فلا أعلمُ عثمانَ إلاَّ أَخذَ بذَلك)(٤).

(*) (المصنف) (ك الطلاق: باب الإقراء والعدة) (٦/ ٣١٥-٣١٦ رقم ١٠٩٨٧).

(١) هو ابن راشد الأزدي، ثقة ثبت، تقدمت ترجمته عند ح (١٢).

(٢) زيد بن رفيع – بالتصغير – الجزري.

قال عبد الله بن أحمد سألت أبي عنه قال: ((رجل من أهل الجزيرة، ثقة، روى عنه معمر والمسعودي، قلت: سمع من أبي عبيدة؟ قال: نعم)). وسئل مرة عنه فقال: ((ما به بأس، روى عنه الناس المسعودي ومعمر)). وقال أبو داود عنه: ((ثقة، من أهل الجزيرة...)). وذكره ابن حبان في كتابه (الثقات) وقال: ((كان فقيهاً ورعاً فاضلاً)). وقال ابن شاهين: ((ما به بأس)). وقال النسائي: ((ليس بالقوي)). وضعفه الدار قطني. وبقول النسائي قال الذهبي. والظاهر أن الرجل في منزلة صدوق. فليس تضعيفه بمفسَّر، والله أعلم.

(العلل) للإمام أحمد رواية عبدالله(٢/١٨رقم١٤٠٤) و(٦١/٣رقم٤١٧٣) و(سؤالات أبي عبيد الآجري لأبي داود) (٢٦٤/٢رقم١٧٩٤) و(الثقات) لابن حبان (٣١٤/٦) و(تاريخ أسماء الثقات) لابن شاهين (رقم٣٨٧/٩١) و(الضعفاء والمتروكين) للنسائي(رقم٢١٦/٢٩١)و(الميزان)(١٠٣/٢رقم٣٠٠٦)و(المغني)(٣٥٩/١رقم ٢٢٧٣) و (لسان الميزان) (٥٠٦/٢).

(٣) السؤال هنا مبهم، وجاء مصرَّحاً به عند البيهقي في (الكبرى) حيث سأله عن رجل طلق امرأته ثم راجعها حين دخلت في الحيضة الثالثة؟ والمعنى هل تحل له أم لا؟ وذلك لمن طلق مرة أو اثنتين.

(٤) صحيح لغيره.

أخرجه الطبري في (جامع البيان) (٤٤١/٢)، والطبراني في (الكبير) (٣٧٦/٩-٣٧٧ رقم ٩٦١٩) والبيهقي في (السنن الكبرى) (ك العدد: باب من قال الإقراء الحيض) (٤١٧/٧) من طريق عبد الرزاق به مثله. عدا البيهقي ففيه مختصراً. قال الهيثمي في (مجمع الزوائد) (٣٤٠/٤): ((وفيه زيد بن رفيع وهو ضعيف، وأبو عبيدة لم يسمع من أبيه)). وسبق بيان حال زيد وأنه ليس بضعيف. وأبو عبيدة لم يتفرد تابعه عليه علقمة بن قيس النخعي.

فيما أخرجه الطبراني في (الكبير) (٩/ ٣٧٦ رقم ٩٦١٧) والبيهقي في (السنن الكبرى) (ك العدد: باب من قال الإقراء الحيض) (٧/ ٤١٧) و في (معرفة السنن والآثار) (ك العدد: باب عِدَّة المدخول بها) (٦/ ٢٨ رقم ٤٦١٤) من طريق منصور بن المعتمر عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله: (أنه كان عند عمر بن الخطاب فجاء رجل وامرأته، فقال: طلقتها ثم راجعتها، فقالت المرأة: أما أنه لم يحملني الذي كان منك أن أحدث الأمر على وجهه، فقال عمر: حدثيني، فقالت: طلقني ثم تركني حتى إذا كنت في آخر ثلاث حيض، وانقطع عني الدم وضعت غسلي ورددت بابي ونزعت ثيابي، فقرع الباب، قال: قد رجعتك قد رجعتك، فتركت غسلي ولبست ثيابي، فقال عمر: ما تقول فيها يا ابن أم عبد؟ فقلت: أراه أحق بها ما دون أن تحل لها الصلاة. فقال عمر: نِعم ما رأيت، وأنا أرى ذلك). وإسناده صحيح.

قال الهيثمي في (مجمع الزوائد) (٣٤٠/٤): ((رواه الطبراني ورجاله رجال الصحيح)).

وهو متابع لأبي عبيدة كما سبق، ويعتبر شاهداً لأثر ابن مسعود، فهو رأي لعمر بن الخطاب رضي الله عنه.

وقد أخرجه الطبري في (جامع البيان) (٤٤٠/٢) بسند صحيح عن عمر بن الخطاب مثله مختصراً.

١٦- كتاب الطِّبِّ والرُّقى

١- باب ما يكره من تعليق التمائم ونحوها

[١٠٨] قال الإمام معمر بن راشد الأزدي(*):

عن [عبد الكريم][١] الجزري[٢] عن زياد بن أبي مريم[٣] أو عن أبي عبيدة -شك معمر[٤]- قال: (رأى ابنُ مسعود في عنقِ امرأتِهِ خَرَزاً قد تعلَّقتْهُ من الحُمْرَة[٥]، فقطعُه؛ وقال: إنَّ آلَ عبدا للهِ بن مسعود لأغنياءُ عن الشِّرك)[٦].

(*) (الجامع) لمعمر بن راشد، الملحق بآخر (المصنف) لعبد الرزاق، وهو من روايته عنه، (الأخذة والتمائم) (٢٠٨/١١ رقم ٢٠٣٤٣).

(١) جاء في المطبوع من (الجامع) (عبد العزيز)، وهو خطأ والصواب ما أثبته بين المعقوفتين، وقد رواه الطبراني على الصواب في (الكبير) (١٩٣/٩ رقم ٨٨٦١) بإسناده ومتنه سواء.

(٢) ثقة متقن، تقدمت ترجمته عند ح (١٥).

(٣) الجزري. وثقه العجلي والدار قطني، وذكره ابن حبان في كتابه (الثقات). وكذا وثقه الذهبي. وقال ابن حجر: "وثقه العجلي ..". فالرجل ثقة، وا لله أعلم.
(معرفة الثقات) (٣٧٤/١ رقم ٣١٤) و (الثقات) (٢٦٠/٤) و (الكاشف) (٤١٢/١ رقم ١٧٠٨) و (تهذيب التهذيب) (٣/ ٣٨٤) و (التقريب) (رقم ٢١١١: ٣٤٨).

(٤) عبارة (شك معمر): قائلها إما عبد الرزاق أو تلميذه الدبري. والصحيح أنها من رواية أبي عبيدة عن أبيه، كما سيأتي بيانه في التخريج. وا لله أعلم.

(٥) قوله (من الحمرة): أي بسبب مرض أصابها يسمى بالحُمْرَة، قال في (اللسان): "والحُمْرة: داء يعتري الناس فَيَحْمَرُّ موضعها، و تغالب بالرُّقية، قال الأزهري: الحُمْرة من جنس الطَّواعين، نعوذ بـا لله منهـا". (٩٩١/٢). وينظر (حاشية السندي) على (سنن ابن ماجه) (٣٦٠/٢).

(٦) صحيح.
أخرجه الطبراني في (الكبير) (١٩٣/٩ رقم ٨٨٦١) من طريق الدبري عن عبد الرزاق بسنده و متنه سواء.
وأخرجه أيضاً: ابن أبي شيبة في (المصنف)(ك الطب: في تعليق التمائم والرقى) (٣٧١/٧-٣٧٢رقم٣٥٠٩) من طريق الأعمش. والطبراني في (الكبير)(١٩٣/٩-١٩٤رقم ٨٨٦٢و٨٨٦٣) من طريق المنهال بن عمرو. كلاهما عن أبي عبيدة به نحوه. وفي الموضع الثاني من الطبراني قصة. رجاله كلهم ثقات.
فتوافق الأعمش والمنهال على روايته عن أبي عبيدة يقوي ويرجح أن الرواية الراجحة عند معمر هي عن أبي عبيدة، وأن شكه لا يؤثر فيها، لمجيئها من وجه آخر عنه.
وتوبع أبو عبيدة عليه، من أمه زينب الثقفية رضي ا لله عنها.
فيما أخرجه ابن ماجه في (السنن) (ك الطب: باب تعليق التمائم) (١١٦٦/٢ رقم ٣٥٣٠) وأحمد في (المسند) (١١٠/٦ رقم ٣٦١٥) والحاكم في (المستدرك) (ك الرقى والتمائم) (٤١٧/٤-٤١٨) و البغوي في (شرح السنة) (ك الطب والرقى: باب الرقية وما يكره منها وتعليق التمائم) (١٥٦/١٢-١٥٧ رقم ٣٢٤٠) كلهم من طريق الأعمش عن عمرو بن مرة عن يحيى الجزار عن ابن أخي زينب عن زينب امرأة عبد ا لله قالت:

٢- باب ما جاء في الكي

[١٠٩] قال الإمام أبو يعلى الموصلي(*):

حدثنا عبيد الله بن عمر القواريري(١) حدثنا يزيد بن زريع(٢) حدثنا [معمر](٣) عن أبي إسحاق(٤) عن أبي عبيدة بن عبد الله عن عبد الله بن مسعود: أنَّ ناساً أتوا النبيَّ ﷺ فقالوا: إنَّ صاحبَنا اشْتكى أفنكْوِيهِ؟ قال: فسكتَ ساعةً ثم قال: (إنْ شِئْتُم فَاكْووه، وإنْ شِئْتُم فارْضِفُوهُ(٥))(٦).

(كان عبد الله إذا جاء من حاجة فانتهى إلى الباب، تنحنح وبزق، كراهية أن يهجم منا على شيء يكرهه، قالت: وإنه جاء ذات يوم، فتنحنح، قالت: وعندي عجوز ترقيني من الحُمْرة، فأدخلتها تحت السرير، فدخل فجلس إلى جنبي فرأى في عنقي خيطاً، قال: ما هذا الخيط؟ قالت: قلت: خيط أُرْقي لي فيه، قالت: فأخذه فقطعه، ثم قال: إن آل عبد الله لأغنياء عن الشرك ...) الحديث طويل.

جاء عند ابن ماجه (ابن أخت ..). وقال الحاكم: «صحيح على شرط الشيخين» ووافقه الذهبي.

والإسناد رجاله كلهم ثقات. وابن أخي زينب قال فيه الحافظ ابن حجر: «كأنّه صحابي و لم أره مسمى». (التقريب)(رقم ٨٥٧٥/ ١٢٧٣). ولم يقل فيه شيئاً الذهبي. (الكاشف)(٤٨٧/٢ رقم ٦٩٣٢). وجهَّله الحافظ المنذري في (الترغيب والترهيب)(ك الجنائز وما يتقدمها: الترهيب في تعليق التمائم والحروز)(٣٠٩/٤ رقم٥).

وعلى كل فهو متابع أيضاً، بالمنهال بن عمرو، فيما أخرجه الحاكم في (المستدرك)(ك الطب)(٢١٧/٤) من طريق ميسرة بن حبيب عن المنهال بن عمرو عن قيس بن السكن الأسدي قال:(دخل عبدالله بن مسعود رضي الله عنه على امرأته فرأى عليها خرزاً من الحُمرة فقطعه قطعاً عنيفاً ثم قال: إن آل عبدالله عن الشرك أغنياء).

قال الحاكم: «صحيح الإسناد» ووافقه الذهبي. ووافقهما الشيخ الألباني في (السلسلة الصحيحة) (٥٨٥/١).

وقيس بن السكن متابع لأبي عبيدة أيضاً، والله أعلم.

(*) (المسند) (٢٨/٩ رقم ٥٠٩٥).

(١) عبيدالله بن عمر بن ميسرة القواريري، أبو سعيد البصري، نزيل بغداد، ثقة ثبت، (ت٢٣٥هـ) وله (٨٥ سنة). (التقريب) (رقم ٤٣٥٤/ ٦٤٣).

(٢) يزيد بن زريع، بتقديم الزاي، مصغر، البصري، أبو معاوية، يقال له: ريحانة البصرة، ثقة ثبت، (ت ١٨٢هـ). (التقريب) (رقم ٧٧٦٤/ ١٠٧٤).

(٣) جاء في (المسند) (معتمر) وهو خطأ والصواب ما أثبته، حيث أخرجه الطبراني في (الكبير) (١٨٣/١٠ رقم١٠٢٧٥) من طريق القواريري بسنده ومتنه سواء بإثبات معمر لا معتمر.

وأيضاً ليس في شيوخ يزيد من اسمه معتمر بن سليمان، (تهذيب الكمال) (١٢٤/٣٢ رقم ٦٩٨٧)، ولا في الرواة عن معتمر من اسمه يزيد بن زريع، (تهذيب الكمال) (٢٥٠/٢٨ رقم ٦٠٨٠).

ثم إن معمر بن راشد مشهور بالرواية عن أبي إسحاق السبيعي.ومعمر بن راشد، ثقة ثبت، تقدمت ترجمته عند ح (١٢) ولم أميز روايته عن السبيعي هل كانت قبل أم بعد اختلاط السبيعي.

(٤) هو السبيعي، ثقة مختلط مدلس من الثالثة، تقدمت ترجمته عند ح (٣).

(٥) قوله (ارضفوه) قال ابن الأثير: «أي كمِّدوه بالرَّضف». (النهاية) (٢٣١/٢)، والرَّضف: الحجارة المحماة بالنار أو الشمس، ينظر ح (٣٢).

(٦) صحيح لغيره.

أخرجه الطبراني في (الكبير) (١٠/١٨٣ رقم ١٠٢٧٥) من طريق عبيد الله القواريري به مثله.
قال الهيثمي في (مجمع الزوائد) (٥/١٠٢): «رواه الطبراني، ورجاله ثقات، إلا أن أبا عبيدة لم يسمع من أبيه». وفي الإسناد عنعنة السبيعي وهو مدلس كما تقدم.
و لم يتفرد أبو عبيدة به، بل تابعه عليه أبو الأحوص عوف بن مالك.
فيما أخرجه: أحمد في (المسند) (٦/٢٣١-٢٣٢ رقم ٣٧٠١) والطحاوي في (شرح معاني الآثار) (ك الكراهية: باب الكي هل هو مكروه أم لا؟) (٤/٣٢٠) والشاشي في (المسند) (٢/١٧٣ رقم ٧٣٣) و الحاكم في (المستدرك) (ك الطب) (٤/٤١٦) من طريق إسرائيل عن أبي إسحاق عن أبي الأحوص عن عبد الله بنه مرفوعاً مثله.
قال الحاكم: «صحيح على شرط الشيخين و لم يخرجاه» ووافقه الذهبي.
وأيضاً الطيالسي في (المسند) (١/ ٣٤٤ رقم ١٧٥٤ - منحة المعبود) والنسائي في (السنن الكبرى) (ك الطب: الكي) (٤/٣٧٧ رقم ١/٧٦٠١) والطحاوي في (شرح معاني الآثار) (ك الكراهية: باب الكي هل هو مكروه أم لا؟) (٤/٣٢٠) من طريق شعبة أخبرني أبو إسحاق أنه سمع أبا الأحوص به نحوه، وفي آخره (وكره ذلك).
وأحمد في (المسند) (٦/٤٠١ رقم ٣٨٥٢) وابن أبي شيبة في (المصنف) (ك الطب: في الكي، من رخص فيه) (٧/٤٢٤ رقم٣٦٦٩) والحاكم في (المستدرك) (ك الطب) (٤/٢١٤) من طريق سفيان الثوري عن أبي إسحاق به نحوه.
قال الحاكم: «صحيح على شرط الشيخين و لم يخرجاه».
فتبين مما تقدم أن أبا الأحوص متابع لأبي عبيدة، وشعبة والثوري وإسرائيل متابعون لمعمر في روايته عن السبيعي، ولا تضر عنعنة السبيعي؛ لأن الثلاثة من أوثق أصحابه وسماعهم منه صحيح، وكفانا تدليسه شعبة، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

١٧- كتاب الزِّينة

١- باب لعن المتنمصات والمتفلجات

[١١٠] قال الإمام أبو عبد الرحمن النسائي(*):

أخبرنا محمد بن يحيى بن محمد[١] قال حدثنا عمر بن حفص[٢] قال حدثنا أبي[٣] عن الأعمش[٤] عن إبراهيم[٥] عن أبي عبيدة عن عبد الله قال: (لعنَ الله المتنمِّصَاتِ[٦] والمتفلِّجَاتِ[٧]، والمُتَوَشِّمَاتِ[٨] المُغَيِّراتِ خَلْقَ اللهِ، فأتته امرأةٌ فقالتْ: أنتَ الذي تقولُ كذا وكذا، قال: ومَالِيَ لا أقولُ ما قالَ رسولُ اللهِ ﷺ)[٩].

(*) (المجتبى) (ك الزينة: لعن المتنمصات والمتفلجات) (٨/٥٧٣ رقم ٥٢٦٩). وكذا هو في (السنن الكبرى) (ك الزينة: ذكر الاختلاف على سليمان بن مهران في هذا الحديث) (٥/٤٢٣ رقم ٩٣٨٥/٢). وقال عقبه: «وحديث منصور أولى بالصواب». وسيأتي بيان مقصده في التخريج إن شاء الله.

(١) محمد بن يحيى بن محمد بن كثير الحرَّاني، الكلبي، لقبه لؤلؤ، ثقة صاحب حديث. (ت ٢٦٧ هـ). (التقريب) (رقم ٦٤٣٤: ٩٠٨).

(٢) ابن غياث، ثقة، تقدمت ترجمته عند ح (٢٢).

(٣) أبوه هو حفص بن غياث. ثقة، تقدمت ترجمته عند ح (٢٢).

(٤) سليمان بن مهران، ثقة حافظ، تقدمت ترجمته عند ح (٤).

(٥) هو ابن يزيد النخعي، ثقة، تقدمت ترجمته عند ح (١١).

(٦) قوله (المُتنمصات): جمع متنمصة، والنامصة: «التي تَنْتِفُ الشَّعر مِنْ وجهها، والمُتَنَمِّصَةُ: التي تأمرُ مَنْ يفعلُ بها ذلك. وبعضهم يرويه (المُنْتَمَصَة) بتقديم النون على التاء».

قاله ابن الأثير في (النهاية) (٥/١١٩).

(٧) قوله (المتفلجات): جمع مُتَفَلِّجة، «والفَلَجُ بالتحريك: فُرْجَةُ ما بين الثنايا والرباعيات، ... ومنه الحديث [ذكره] أي النساء اللآتي يفعلن ذلك بأسنانهنَّ رغبة في التحسين».

قاله ابن الأثير في (النهاية) (٣/٤٦٨).

(٨) قوله (المتوشِّمات): جمع مُتَّشمة وفي الأصل مُوتَشِمَةُ، كَمُتَّصل أصله مُوتَصِل، «الوشم: أن يُغرز الجلد بإبرة، ثم يُحشى، بكحل أو نيل، فيزرق أثره أو يخضرُّ ...، والموتشمة: التي يُفعل بها ذلك».

قاله ابن الأثير في (النهاية) (٥/١٨٩) وينظر (لسان العرب) (٨/٤٨٤٥).

(٩) صحيح لغيره.

أخرجه الطبراني في (الكبير) (٩/ ٣٣٨ رقم ٩٤٦٩) من طريق الأعمش به نحوه مطولاً.

و لم يتفرد به أبو عبيدة، بل تابعه عليه علقمة بن قيس النخعي.

أخرجه البخاري في (الجامع الصحيح) (ك التفسير باب ﴿وما آتاكم الرسول فخذوه﴾) (٨/٦٣٠ رقم٤٨٨٦ – فتح) واللفظ له، وفي (ك اللباس: باب المتفلجات للحسن و باب المتنمصات و باب الموصولة و باب المستوشمة) (١٠/ ٣٧٢و ٣٧٧ و ٣٧٨ و ٣٨٠ رقم ٥٩٣١ و ٥٩٣٩ و ٥٩٤٣ و ٥٩٤٨) ومسلم في (الصحيح) (ك اللباس والزينة: باب تحريم فعل الواصلة والمستوصلة و الواشمة ...) (١٦٧٨/٣ رقم ٢١٢٥(١٢٠)) من طريق منصور عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله قال: (لعن الله الواشمات والموتشمات والمتنمصات والمتفلجات للحسن، المغيرات خلق الله، فبلغ ذلك امرأة من بني أسد يقال لها أم يعقوب، فجاءت فقالت: إنه بلغني أنك لعنت كيت وكيت؟ فقال: وما لي لا ألعن من لعن رسول الله ﷺ، ومن هو في كتاب الله. فقالت: لقد قرأت ما بين اللوحين فما وجدت فيه ما تقول، قال: لئن كنت قرأتيه لقد وجدتيه، أما قرأت ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾؟ قالت: بلى، قال: فإنه قد نهى عنه. قالت: فإني أرى أهلك يفعلونه. قال: فاذهبي فانظري، فذهبت فنظرت فلم تر من حاجتها شيئاً، فقال: لو كانت كذلك ما جامعتها).

الآية من سورة الحشر: (٧).

فالحديث من طريق منصور وهو ابن المعتمر، وهذه الطريق هي التي قصدها الإمام النسائي فيما سبق النقل عنه من (السنن الكبرى).

والمرأة التي راجعت ابن مسعود يقال لها أم يعقوب، قال ابن حجر: «تنبيه: أم يعقوب المذكورة في هذا الحديث لا يعرف اسمها وهي من بني أسد بن خزيمة، و لم أقف لها على ترجمة، ومراجعتها ابن مسعود تدل على أن لها إدراكاً، والله تعالى أعلم بالصواب». (الفتح) (١٠/٣٧٣).

١٨- كِتَابُ الدَّعوات

١- باب ما يدعو به إذا أوى إلى فراشه

[١١١] قال الإمام أبو بكر بن أبي شيبة(*):

[حدثنا](١) عبيد الله بن موسى(٢) قال أخبرنا إسرائيل(٣) عن أبي إسحاق(٤) عن أبي عبيدة عن أبيه عن النبي ﷺ: (أنه كان إذا نام قال: اللَّهُمَّ قِنِي عَذَابَكَ يَوْمَ تَجْمَعُ عِبَادَكَ، وكَانَ يَضَعُ يَمِيْنَهُ تَحْتَ خَدِّهِ)(٥).

(*) (المصنف) (ك الأدب: من كان يقول إذا أخذت مضجعك فضع يدك اليمنى تحت خدك الأيمن) (٧٦/٩ رقم٦٥٨٩) واللفظ له، و (ك الدعاء: ما قالوا في الرجل إذا أخذ مضجعه وأوى إلى فراشه، ما يدعو به؟) (٢٥١/١٠ رقم ٩٣٦١).

(١) سقطت صيغة التحمل من الموطن الأول من (المصنف) وإثباتها هو الصواب كما ورد في الموطن الثاني منه.

(٢) هو العبسي، ثقة من أثبت الناس في إسرائيل. تقدمت ترجمته عند ح (١٧) تعليقاً.

(٣) هو ابن يونس، ثقة، من أثبت الناس في إبي إسحاق للزومه إياه، تقدمت ترجمته عند ح (٧).

(٤) هو السبيعي، ثقة، مختلط مدلس. ورواية إسرائيل عنه مخرَّجة في الصحيحين والسنن الأربعة. تقدمت ترجمته عند ح(٣).

(٥) حسن لغيره.

أخرجه الترمذي في (الشمائل) (باب ما جاء في صفة نوم رسول الله ﷺ) (عقب/ ح رقم ٢٤٢: ١٥٧) والنسائي في (السنن الكبرى) (ك عمل اليوم والليلة: ما يقول إذا أوى إلى فراشه) (١٨٨/٦-١٨٩ رقم ١٠٥٩٢/٥) وفي (عمل اليوم والليلة) (ما يقول إذا أوى إلى فراشه) (رقم٧٥٦/٤٥٠) وابن ماجه في (السنن) (ك الدعاء: باب ما يدعو به إذا آوى إلى فراشه) (١٢٧٦/٢ رقم ٣٨٧٧) وأحمد في (المسند) (٢٨٧/٦ و ٣٤٦ رقم ٣٧٤٢ و ٣٧٩٦) و (٤٧/٧ و ٤٨ و ٢٦٧ رقم ٣٩٣١ و ٣٩٣٢ و ٤٢٢٦) وأبو يعلى في (المسند) (٤٢٣/٨ و ٤٣٧ رقم ٥٠٠٥ و ٥٠٢١) والهيثم بن كليب الشاشي في (المسند) (٣٣٤/٢ رقم ٩٣٠) كلهم من طريق إسرائيل بن يونس به نحوه مرفوعاً.

وقع عند أبي يعلى في الموطن الأول (عبيدة) بإسقاط كلمة (أبي) والصواب إثباتها. والله أعلم.

قال البوصيري في (مصباح الزجاجة) (٢١٠/٣): «إسناد رجاله ثقات إلا أنه منقطع، أبو عبيدة اسمه عامر بن عبد الله بن مسعود لم يسمع من أبيه شيئاً ...».

وتابع إسرائيل، يونس بن عمرو، والد إسرائيل.

أخرجه أبو يعلى في (المسند) (٢٤٣/٣ رقم ١٦٨٢) و - عنه - أبو الشيخ في (أخلاق النبي ﷺ) (٥١/٣ رقم ٥٠٧) من طريق يونس بن بكير عن يونس بن عمرو عن أبي إسحاق به نحوه مرفوعاً.

وتابعهما أيضاً: علي بن عابس الأسدي.

أخرجه ابن عدي في (الكامل) (١٨٣٥/٥) من طريق عبد الله بن عمر بن أبان عن علي بن عابس عن أبي إسحاق به نحوه مرفوعاً. وعلي بن عابس، ضعيف كما تقدم عند ح (٢٤) تعليقاً.

وتابعهم كلهم: روح بن مسافر البصري.

أخرجه ابن عدي في (الكامل) (٩٩٩/٣) من طريق يحيى الوحاظي ثنا روح بن مسافر ثنا أبو إسحاق به نحوه مرفوعاً. وروح ضعيف، كما تقدم في التعليق على ح (١٧).

وخالف إسرائيل ومن معه، يحيى بن سليمان الجعفي، فرواه عن أبي إسحاق عن أبي الكنود عن أبي عبيدة به نحوه مرفوعاً.

فجعل بين أبي إسحاق وأبي عبيدة واسطة. أخرجه الطبراني في (الكبير) (١٨٥/١٠رقم ١٠٢٨٢) من طريق روح بن الفرح عن يحيى بن سليمان به.

ومخالفته شاذة إن لم تكن منكرة، إذ إسرائيل أثبت منه في إسحاق، ورواية الجمع أرجح، ويحيى الجعفي قال عنه ابن حجر: "صدوق يخطئ" (التقريب) (رقم ٧٦١٤/ ١٠٥٧).

وسئل الدار قطني عن الحديث فقال: "يرويه أبو إسحاق واختلف عنه، رفعه إسرائيل وعلي بن عابس عن أبي إسحاق. ووقفه خديج بن معاوية عن ابن مسعود. وغيره يرويه عن أبي إسحاق عن أبي عبيدة قوله. وصحيحه عن أبي إسحاق عن سعد بن عبيدة عن البراء. ويشبه أن يكون حديث أبي عبيدة عن عبد الله محفوظاً، والله أعلم". (العلل) (٢٩٦/٥ س ٨٩٤).

أقول: تابع إسرائيل وعلي بن عابس على الرفع: يونس بن عمرو و روح بن مسافر، كما تقدم.

وفي الباب عن حفصة بنت عمر رضي الله عنهما.

أخرجه أبو داود في (السنن) (ك الأدب: باب ما يقول عند النوم) (٥/ ٢٩٨ رقم ٥٠٤٥) والنسائي في (السنن الكبرى) (ك عمل اليوم والليلة: كم يقول ذلك؟) (١٩٠/٦ رقم ١٠٥٩٨/٢) وفي (عمل اليوم والليلة) (كم يقول ذلك؟) (رقم ٧٦٢: ٤٥٢) و الإمام أحمد في (المسند) (٢٨٨/٦).

كلهم من طريق أبان بن يزيد عن عاصم بن أبي النجود عن معبد بن خالد عن سواء الخزاعي عن حفصة زوج النبي ﷺ أن رسول الله ﷺ كان إذا أراد أن يرقد وضع يده اليمنى تحت خده ثم يقول: (اللهم قني عذابك يوم تبعث عبادك) ثلاث مرات.

وسكت عنه أبو داود. وصحح الإسناد الحافظ ابن حجر في (الفتح) (١١٥/١١).

وفي الإسناد سواء الخزاعي، ذكره ابن حبان في كتابه (الثقات). وقال الذهبي: "وثّق". وقال ابن حجر: "مقبول". وعلى كل فالرجل حسن في الشواهد والمتابعات، والله أعلم.

(الثقات) (٣٤٧/٤) و (الكاشف) (٤٧١/١ رقم ٢١٨٥) و (التقريب) (رقم ٢٦٩٢/ ٤٢٢).

وعن حذيفة بن اليمان رضي الله عنه.

أخرجه الترمذي في (الجامع) (كالدعوات: باب منه [أي ما جاء في الدعاء إذا أوى إلى فراشه]) (٤٧١/٥ رقم ٣٣٩٨) وأحمد في (المسند) (٣٨٢/٥) والحميدي في (المسند) (٢١٠/١ رقم ٤٤٤) من طريق سفيان عن عبد الملك بن عمير عن ربعي بن حراش عن حذيفة بن اليمان رضي الله عنه أن النبي ﷺ كان إذا أراد أن ينام وضع يده تحت رأسه ثم قال: (اللهم قني عذابك يوم تجمع عبادك أو تبعث عبادك).

قال الترمذي: "حسن صحيح".

وصححه الشيخ الألباني في (صحيح الترمذي) (١٤٣/٣ رقم ٣٦٣٨/٢٧٠٥) وقال في (الصحيحة) (٥٨٦/٦-٥٨٧ رقم ٢٧٥٤/٢ ق١): "على شرط الشيخين ..".

والإسناد صحيح، وسفيان هو ابن عيينة.

٢- باب الاستنصار بالدعاء

[١١٢] قال الإمام أبو عبد الرحمن النسائي(*):

أنبأ محمد بن يحيى بن محمد(١) قال حدثنا عمر بن حفص(٢) قال حدثنا أبي(٣) قال حدثنا الأعمش(٤) عن أبي إسحاق(٥) عن أبي عبيدة عن عبد الله قال: لَمَّا التقينا يوم بدرٍ قامَ رسولُ اللهِ ﷺ فصلى فما رأيتُ نَاشِداً(٦) يَنْشِدُ حقاً له أشدَّ مِنْ مُنَاشَدَةِ محمد ﷺ ربَّه عزَّ وجلَّ، وهو يقولُ: (اللَّهم أُنْشِدُكَ وَعْدكَ وَعَهْدَكَ، اللَّهم إنِّي أَسْأَلُكَ ما وَعَدْتَني، اللَّهم إنْ تُهْلِك هذه العِصَابة لا تُعْبَدُ في الأرضِ. ثُمَّ التَفَتَ إلَيْنَا كأنَّ شِقَّةُ(٧) وَجْهِهِ القَمَر، فقالَ: هذه مَصَارِعُ(٨) القَوْمِ العَشِيَّة(٩))(١٠).

(*) (السنن الكبرى) (ك السير: الصلاة عند الالتقاء) (١٨٧/٥ رقم ٨٦٢٨/١) و (ك عمل اليوم والليلة: الاستنصار عند اللقاء) (١٥٥/٦ رقم ١٠٤٤٢/٣) وفي (عمل اليوم والليلة) (الاستنصار عند اللقاء) (رقم ٦٠٦/ ٣٩٤-٣٩٥).

(١) ثقة صاحب حديث، تقدمت ترجمته عند ح (١١٠). ووقع خطأ في اسمه في الموضع الثاني من (السنن الكبرى) وفي (عمل اليوم والليلة) حيث جاء فيهما (أحمد بن عثمان بن محمد) وهذا خطأ وتصحيف واضح، إذ لم أجد في شيوخ النسائي من بهذا الاسم، فعله تصحف على المحققين للكتابين، وقد جاء على الصواب في الموضع الأول من (الكبرى) وهو شيخ للنسائي معروف بالرواية عنه، والله أعلم.

(٢) هو ابن غياث، ثقة، تقدمت ترجمته عند ح (٢٢).

(٣) أبوه، حفص، ثقة أيضاً، تقدم عند ح (٢٢).

(٤) ثقة حافظ، تقدم عند ح (٤).

(٥) هو السبيعي، ثقة مختلط مدلس، تقدم عند ح (٣).

(٦) قوله (ناشداً): أي طالباً الله عز وجل، بصوتٍ مرتفع، لأن النشيد هو: رفع الصوت، والمنشد يرفع صوته، ومنه قيل الطالب هو الناشد، لأنه يرفع صوته في طلب ما يريد، ينظر (النهاية) (٥٣/٥) و (لسان العرب) (٤٤٢١/٧).

(٧) قوله (شقهُ): قال ابن منظور: "الشِّقُّ والشِّقَّةُ، بالكسر: نصف الشيء إذا شُقَّ ... والشِّقُّ: الناحية والجانب من الشَّقِّ أيضاً .." (اللسان) (٤/ ٢٣٠١).والمراد به هنا ناحية وجانب وجهه الشريف ﷺ الذي التفت به إليهم.

(٨) قوله (مصارع): جمع مَصْرَع، وهو موضع الصَّرْع، وهو الطرح بالأرض، ويقال مَصَارِعُ القوم: حيث قتلوا. ينظر (لسان العرب) (٢٤٣٣/٤). والمراد بها هنا: أمكان قتلهم.

(٩) قوله (العَشِيَّة): من العَشِيِّ، قيل من "بعد الزوال إلى المغرب ...، وقيل: من زوال الشمس إلى الصباح". (النهاية) (٢٤٢/٣).

(١٠) صحيح لغيره.

أخرجه الطبراني في (الكبير) (١٨١/١٠ رقم ١٠٢٧٠-١٠٢٧١) وأبو الشيخ في (ذكر الأقران ورواياتهم عن بعضهم بعضاً) (رقم ٦٦: ٣٢) والبيهقي في (الدلائل) (باب ما جاء في دعاء النبي ﷺ على المشركين ...) (٥٠/٣) من طريق الأعمش به نحوه.

وحسَّن الحافظ ابن حجر إسناد الطبراني في (الفتح) (٢٨٩/٧).

والإسناد فيه عنعنة السبيعي والانقطاع بين أبي عبيدة وأبيه.

وفي الباب عن جمع من الصحابة، منهم: عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

أخرجه مسلم في (الصحيح) (ك الجهاد والسير: باب الإمداد بالملائكة في غزوة بدر ...) (١٣٨٣/٣ رقم ١٧٦٣(٥٨)) من طريق عكرمة بن عمار حدثني أبو زميل سماك الحنفي حدثني عبد الله بن عباس قال: حدثني عمر بن الخطاب قال: لما كان يوم بدر، نظر رسول الله ﷺ إلى المشركين وهم ألف، وأصحابه ثلاثمائة وتسعة عشر رجلاً، فاستقبل نبي الله ﷺ القبلة ثم مدَّ يديه فجعل يهتف بربه، اللهم أنجز لي ما وعدتني اللهم آتِ ما وعدتني، اللهم إن تهلك هذه العصابة من أهل الإسلام لا تعبد في الأرض ...) الحديث طويل وفيه مدد الملائكة وأمر الأسارى.

وعن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما.

أخرجه البخاري في (الجامع الصحيح) (ك المغازي: باب قول الله تعالى ﴿إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ ...﴾) (٢٨٧/٧ رقم ٣٩٥٣ – فتح) و(ك التفسير: باب قوله ﴿سَيُهْزَمُ الْجَمْعُ وَيُوَلُّونَ الدُّبُرَ﴾) (٦١٩/٨ رقم ٤٨٧٥ – فتح) من طريق خالد عن عكرمة عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ قال وهو في قبة يوم بدر: (اللهم إني أنشدك عهدك ووعدك، اللهم إن تشأ لا تعبد بعد اليوم، فأخذ أبو بكر بيده فقال: حسبك يا رسول الله، ألححت على ربك، وهو يثب في الدِّرع، فخرج وهو يقول ﴿سَيُهْزَمُ الْجَمْعُ وَيُوَلُّونَ الدُّبُرَ﴾) الآية من سورة القمر (٤٥).

وأما ورد في آخر حديث الباب من بيانه ﷺ لمصارع القوم، فقد جاء أيضاً ما يشهد له، فيما أخرجه مسلم في (الصحيح) (ك الجنة وصفة نعيمها وأهلها: باب عرض مقعد الميت من الجنة أو النار عليه ...) (٢٢٠٢/٤-٢٢٠٣ رقم ٢٨٧٣(٧٦))من طريق ثابت عن أنس بن مالك قال: كنا مع عمر بين مكة والمدينة، فتراءينا الهلال، وكنت رجلاً حديد البصر فرأيته، وليس أحد يزعم أنه رآه غيري، قال فجعلت أقول لعمر: أما تراه؟ فجعل لا يراه. قال: يقول عمر: سأراه وأنا مستلق على فراشي، ثم أنشأ يحدِّثنا عن أهل بدر فقال: إن رسول الله ﷺ كان يرينا مصارع أهل بدر بالأمس، يقول: هذا مصرع فلان غداً إن شاء الله. قال: فقال عمر: فو الذي بعثه بالحق ما أخطؤا الحدود التي حدَّ رسول الله ﷺ...) الحديث.

٣- باب إعادة الدعاء ثلاثاً

[١١٣] قال الإمام أبو القاسم الطبراني(*):

حدثنا أحمد بن القاسم(١) قال نا عبد الله بن عمر بن أبان(٢) قال نا حسين بن علي(٣) عن زائدة(٤) عن أبي إسحاق(٥) عن أبي عبيدة عن عبدالله قال: (كانَ أحبَّ الدُّعاءِ إلى رسول الله ﷺ أنْ يدعُوَ ثَلاثاً)(٦).

(*) (المعجم الأوسط) (١/١٨٨-١٨٩ رقم٥٩٥)، وقال عقبه: «لم يرو هذا الحديث عن أبي إسحاق عن أبي عبيدة إلا زائدة، تفرد به حسين، ورواه أصحاب أبي إسحاق عن أبي إسحاق عن عمرو بن ميمون عن عبد الله».

(١) أحمد بن القاسم بن مساور، أبو جعفر الجوهري، (ت ٢٩٣هـ). قال الخطيب البغدادي: «كان ثقة». (تارخ بغداد) (٤/٣٤٩).

(٢) عبد الله بن عمر بن محمد بن أبان بن صالح بن عمير الأموي مولاهم، أبو عبد الرحمن الكوفي، يلقب بـ (مُشْكُدانه) بضم الميم والكاف، وسكون الشين، وهي كلمة فارسية تعني (وعاء المسك)، (ت٢٣٩هـ).
قال أبو حاتم: «صدوق». وقال صالح جزرة: «كان غالياً في التشيع».
وذكره ابن حبان في كتابه (الثقات). وقال الذهبي مرة: «ثقة». ومرة قال: «صدوق صاحب حديث».
وقال ابن حجر: «صدوق فيه تشيع».
(الجرح والتعديل) (٥/١١٠ رقم ٥٠٥) و (الثقات) (٨/٣٥٨) و (المغني في الضعفاء) (١/٤٩٦ رقم ٣٢٨٠) و (الكاشف) (١/٥٧٨ رقم ٢٨٧٤) و (الميزان) (٢/٤٦٦ رقم ٤٤٧٣) و (تهذيب التهذيب) (٥/ ٣٣٢) و(التقريب) (رقم٣٥١٧/ ٥٢٩).

(٣) حسين بن علي بن الوليد الجعفي، الكوفي المقريء، ثقة عابد، (ت ٢٠٣ أو ٢٠٤هـ) وله (٨٤ أو ٨٥) سنة. (التقريب) (رقم ١٣٤٤/ ٢٤٩).

(٤) هو ابن قدامة، ثقة ثبت، تقدمت ترجمته عند ح(٥)، وروايته عن السبيعي بعد الاختلاط.
ينظر (الكواكب) (ص٣٥٠).

(٥) هو السبيعي، ثقة مختلط مدلس، تقدمت ترجمته عند ح (٣).

(٦) شاذ من حديث أبي عبيدة، والصواب عمرو بن ميمون عن عبد الله.
لم أجد من أخرجه من هذا الطريق.
والحديث ذكره الهيثمي في (مجمع الزوائد) (١٠/١٥٤) وقال: « رواه الطبراني في الأوسط ورجاله ثقات إلا أن أبا عبيدة لم يسمع من أبيه».
وفي إسناد حديث الباب أيضاً عنعنة السبيعي وهو مدلس، ورواية زائدة عنه بعد الاختلاط.
واختلف في الحديث على السبيعي، فرواه زائدة عن السبيعي عن أبي عبيدة عن عبد الله، كما هو حديث

الباب.

وخالف زائدة، جماعة من أوثق وأثبت أصحاب السبيعي وهم:

١- شعبة بن الحجاج.

أخرجه البخاري في (الجامع الصحيح) (ك الوضوء: باب إذا ألقي على ظهر المصلي قذر أو جيفة ...) (٣٤٩/١ رقم ٢٤٠ - فتح) ومسلم في (الصحيح) (ك الجهاد والسير: باب ما ألقي النبي ﷺ من أذى المشركين والمنافقين) (١٤١٩/٣ رقم ١٧٩٤(١٠٨))كلاهما عن شعبة عن أبي إسحاق عن عمرو بن ميمون عن عبد الله قال بينا رسول الله ﷺ يصلي عند البيت وأبو جهل وأصحاب له جلوس ... [إلى أن قال] ثم قال: (اللهم عليك بقريش، ثلاث مرات ...) الحديث طويل.

واللفظ للبخاري، وليس عند مسلم التثليث.

٢- إسرائيل بن يونس.

أخرجه أبو داود في (السنن) (ك الصلاة: باب الاستغفار) (٥٦١/١ رقم ١٥٢٤) والنسائي في (السنن الكبرى) (ك عمل اليوم والليلة: الاقتصار على ثلاث مرات) (١١٩/٦ رقم١٠٢٩١/١) وفي (عمل اليوم والليلة) (الاقتصار على ثلاث مرات) (رقم ٤٥٧/ ٣٣١) و أحمد في (المسند) (٣٨٩/٦ و ٣١٢ رقم ٣٧٤٤ و ٣٧٦٩) وأبو يعلى في (المسند) (١٨٤/٩ رقم ٥٢٧٧) كلهم من طريق إسرائيل عن أبي إسحاق عن عمرو بن ميمون عن عبدالله بن مسعود قال: إن رسول الله ﷺ كان يعجبه أن يدعو ثلاثاً ويستغفر ثلاثاً).

وسكت عليه أبو داود، وصحح إسناده العلامة أحمد شاكر في (شرحه للمسند) (٢٨٠/٥). وإسرائيل من أوثق وأثبت الناس في أبي إسحاق وأخرج له الشيخان عنه، كما تقدم مراراً. وأصل حديث إسرائيل في الصحيح بقصة، أخرجه البخاري في (الجامع الصحيح) (ك الصلاة: باب المرأة تطرح عن المصلي شيئاً من الأذى) (٥٩٤/١ رقم ٥٢٠ - فتح) من طريق عبيد الله بن موسى حدثنا إسرائيل عن أبي إسحاق عن عمرو بن ميمون عن عبد الله قال: (بينما رسول الله ﷺ قائم يصلي عند الكعبة ... [ثم ذكر نحواً من حديث شعبة المتقدم وفيه] فلما قضى رسول الله ﷺ الصلاة قال: اللهم عليك بقريش، اللهم عليك بقريش، اللهم عليك بقريش، ثم سمى ...). فهو هنا صلى الله عليه وسلم دعا ثلاثاً.

٣- سفيان الثوري.

أخرجه الطبراني في (الدعاء) (باب ما كان النبي ﷺ يستحب من الدعاء) (٨٠٨/٢ رقم ٥٢) و الدار قطني في (العلل) (٢٢٨/٥ س٨٣٨) من طريق الثوري عن أبي إسحاق عن عمرو بن ميمون عن عبد الله قال: (كان رسول الله ﷺ يستحب إذا دعا أن يدعو ثلاثاً) واللفظ للطبراني ونحوه الدار قطني.

والثوري من أثبت أصحاب السبيعي وسماعه منه قديم. وحديثه هذا أصله في الصحيحين بقصة وضع سَلى الجزور على عاتق النبي ﷺ وهو يصلي عند الكعبة، كحديث إسرائيل وشعبة السابق.

أخرجه البخاري في (الجامع الصحيح) (ك الجهاد: باب الدعاء على المشركين بالهزيمة والزلزلة) (١٠٦/٦ رقم ٢٩٣٤-فتح) ومسلم في (الصحيح) (ك الجهاد والسير: باب ما لقي النبي ﷺ من أذى المشركين والمنافقين) (١٤١٩/٣-١٤٢٠ رقم١٧٩٤(١٠٩)) من طريق أبي بكر بن أبي شيبة حدثنا جعفر بن

عون حدثنا سفيان عن أبي إسحاق عن عمرو بن ميمون عن عبد الله رضي الله عنه قال: كان النبي ﷺ يصلي في ظل الكعبة ... [وفيه] وكان يستحب ثلاثاً، يقول: اللهم عليك بقريش، اللهم عليك بقريش اللهم عليك بقريش، ثلاثاً ...). واللفظ لمسلم.

وليس عند البخاري قول عبد الله (كان يستحب ...) وإنما فيه تكرار الدعاء عليهم ثلاثاً.

٤- زهير بن معاوية.

أخرجه الطيالسي في (المسند) (رقم ٣٢٧/ ٤٣) والشاشي في (المسند) (١٣٨/٢ رقم ٦٧٨) و الطبراني في (الدعاء) (باب ما كان النبي ﷺ يستحب من الدعاء) (٨٠٨/٢ رقم ٥٣) من طريق زهير عن أبي إسحاق عن عمرو بن ميمون عن عبد الله: كان أحب الدعاء إلى رسول الله ﷺ أن يدعو بثلاث). واللفظ للطبراني، ونحوه الشاشي. وعند الطيالسي زيادة (ويستغفر ثلاثاً).

وزهير ثقة، إلا أن سماعه من أبي إسحاق بأخرة. وأخرج له الشيخان عنه.

وهذا الحديث أصله في الصحيحين بالقصة السابقة، لكن ليس في روايته ذكر تكرار دعاء النبي ﷺ على قريش. وعلى كل حال، فحديثه ها هنا متابع عليه بمن سبق.

وحديث قصة سلى الجزور، المروي من طريق زهير هو عند البخاري في (الجامع الصحيح) (ك المغازي: باب دعاء النبي ﷺ على كفار قريش ...) (٢٩٣/٧ رقم٣٩٦٠-فتح) ومسلم في (الصحيح) (ك الجهاد والسير: باب ما لقي النبي ﷺ..) (١٤٢٠/٣ رقم ١٧٩٤(١١٠)) كلاهما من طريق زهير عن أبي إسحاق عن عمرو بن ميمون عن عبد الله مرفوعاً وفيه (فدعا على نفر من قريش ...) ثم سماهم.

٥- زكريا بن أبي زائدة.

أخرجه أبو نعيم في (الحلية) (٣٤٧/٤ - ترجمة السبيعي) من طريق يحيى بن زكريا بن أبي زائدة عن أبيه عن أبي إسحاق عن عمرو بن ميمون عن عبد الله بن مسعود قال: (كان النبي ﷺ إذا دعا دعا ثلاثاً وإذا سأل سأل ثلاثاً).

وأصله في مسلم بالقصة المشار إليها سابقاً في أذية النبي ﷺ، بنفس اللفظ هنا. (ك الجهاد والسير: باب ما لقي النبي ﷺ من أذى ...) (١٤١٨/٣ رقم ١٧٩٤(١٠٧") من طريق عبد الرحيم بن سليمان عن زكريا عن أبي إسحاق عن عمرو بن ميمون الأودي عن ابن مسعود قال: (بينما رسول الله ﷺ يصلي عند البيت ... [فذكره] ثم دعا عليهم، وكان إذا دعا، دعا ثلاثاً، وإذا سأل، سأل ثلاثاً، ثم قال اللهم عليك بقريش، ثلاث مرات ...).

٦- سليمان بن قرم.

أخرجه الشاشي في (المسند) (١٣٧/٢ رقم ٦٧٦) من طريق سليمان بن قرم عن أبي إسحاق عن عمرو ابن ميمون عن عبد الله قال: (كان رسول الله ﷺ يعجبه من الدعاء الثلاث، إذا دعا، دعا ثلاثاً أو سأل سأل ثلاثاً).

وسليمان هذا قال فيه ابن حجر: "سيء الحفظ يتشيع" (التقريب) (رقم ٢٦١٥: ٤١١)، ولم أميز روايته عن السبيعي هل كانت قبل أم بعد اختلاط السبيعي. وعلى كل حال فهو متابع بمن تقدم.

٤- باب فيما يستفتح به الدعاء من حسن الثناء على الله عز وجل والصلاة على النبي ﷺ

[١١٤] قال الإمام معمر بن راشد الأزدي(*):

عن أبي إسحاق(١) عن أبي عبيدة بن عبد الله عن ابن مسعود قال: (إذا أرادَ أحدكم أنْ يسألَ فليبدأ بالمَدْحَةِ والثَّناءِ على اللهِ بما هو أَهْله، ثم لِيُصَلِّ على النَّبيِّ ﷺ، ثم [لِيَسْأَلْ](٢) بَعْدُ، فإنَّه أَجْدَرُ أنْ يَنْجحَ(٣))(٤).

فهذا الجمع من أصحاب السبيعي وفيهم من أوثق أصحابه كشعبة والثوري وإسرائيل، اتفقوا على روايته عنه عن عمرو بن ميمون عن عبد الله. ولا شك أن روايتهم – ومن معهم – أرجح وأقوى ممن خالفهم كزائدة بن قدامة، وعليه فتعتبر روايته شاذة لمخالفته الجمع. ولأنه ممن روى عن السبيعي بعد اختلاطه.

ولا يرد هنا عنعنة السبيعي وأنه مدلس، لأن في الرواة عنه شعبة وقد كفانا تدليسه.

والحديث سئل عنه الدار قطني في (العلل) (٢٢٨/٥ س٨٣٨) فقال: "يرويه الثوري وشعبة وزهير وإسرائيل عن أبي إسحاق عن عمرو بن ميمون عن عبد الله.

وخالفهم عبد الكبير بن دينار؛ فرواه عن أبي إسحاق عن عمرو بن ميمون عن أبي عبيدة عن عبد الله، وذلك وهم. وقيل: عن عبد الكبير مثل قول شعبة ومن تابعه".

وأحاديث من ذكرهم الدار قطني تقدم بيان مواطنها، ويضاف إليهم زكريا وسليمان بن قرم.

وخالفهم أيضاً زائدة كما سبق. والله أعلم.

قال الحافظ ابن حجر في (الفتح) (٣٥٣/١) شارحاً حديث شعبة المتقدم ومستنبطاً منه الفوائد: "وفيه استحباب الدعاء ثلاثاً".

(*) (الجامع) الملحق بآخر (المصنف) لعبدالرزاق الصنعاني وهو من روايته عنه. (باب الدعاء) (٤٤١/١٠ رقم ١٩٦٤٢).

(١) هو السبيعي، ثقة مختلط مدلس، تقدم عند ح (٣). ولم أميز رواية معمر عنه هل كانت قبل أم بعد اختلاطه.

(٢) جاء في المطبوع (ليصل)، والتصويب من الطبراني في (الكبير) (١٧٠/٩) فقد رواه من طريق الدبري عن عبد الرزاق عن معمر به مثله سواء. وينظر (مجمع الزوائد) (١٥٨/١٠).

(٣) قوله (يَنْجَح): أي يُصيب طَلِبَتَهُ، "يقال نجح فلان، وأنجح، إذا أصاب طَلِبَتَهُ، ونجحت طَلِبَتُه وأنجحت ...". قاله ابن الأثير في (النهاية) (١٨/٥).

(٤) حسن لغيره.

أخرجه الطبراني في (الكبير) (١٧٠/٩ رقم ٨٧٨٠) من طريق الدبري عن عبد الرزاق عن معمر به مثله سواء.

قال الهيثمي في (مجمع الزوائد) (١٥٨/١٠): "رواه الطبراني، ورجاله رجال الصحيح، إلا أن أبا عبيدة لم يسمع من أبيه". ومرة قال: "حديث ابن مسعود .. حديث جيد" (مجمع الزوائد) (١٠/ ١٦٣).

٥- باب في دعاء لموسى عليه السلام

[١١٥] قال الإمام أبو بكر بن أبي شيبة(*):

حدثنا أبو معاوية[(١)] عن الأعمش[(٢)] عن عمرو بن مرة[(٣)] عن أبي عبيدة عن عبد الله قال: (لَمَّا بُعِثَ موسى إلى فرعونَ قال: ربِّ أيُّ شيءٍ أَقُولُ؟ قال: قُلْ: هَيَاشَرا هَيَا، قال: تفسيرُ ذلك: الحيُّ قَبْلَ كُلِّ شيءٍ، والحيُّ بعد كُلِّ شيءٍ)[(٤)].

وإسناد الباب فيه عنعنة السبيعي وهو مدلس، كما سبق.

وأما أبو عبيدة فلم يتفرد بمعناه عن عبد الله، تابعه عليه زر بن حبيش فيما:

أخرجه الترمذي في (الجامع) (ك الصلاة: باب ما ذكر في الثناء على الله والصلاة على النبي ﷺ قبل الدعاء) (٤٨٨/١-٤٨٩ رقم ٥٩٣) من طريق محمود بن غيلان حدثنا يحيى بن آدم حدثنا أبو بكر بن عياش عن عاصم عن زر عن عبد الله قال: (كنت أصلي والنبي ﷺ وأبو بكر وعمر معه، فلما جلست بدأت بالثناء على الله، ثم الصلاة على النبي ﷺ ثم دعوت لنفسي، فقال النبي ﷺ: سل تعطه، سل تعطه).

قال الترمذي: "حسن صحيح".

وإسناده حسن، لأجل عاصم وهو ابن أبي النجود، حسن الحديث، كما تقدم عند ح (٦).

وفي الباب مرفوعاً عن فضالة بن عبيد.

أخرجه أبو داود في (السنن) (ك الصلاة: باب الدعاء) (٢/ ١٦٢ رقم ١٤٨١) والترمذي في (الجامع) (ك الدعوات: باب رقم ٦٥) (٥/٥١٦-٥١٧ رقم ٣٤٧٦ و ٣٤٧٧) والنسائي في (المجتبى) (ك السهو: باب التمجيد والصلاة على النبي ﷺ في الصلاة) (٣/٥١-٥٢ رقم١٢٨٣) من طريق أبي هانيء حميد بن هانيء أن أبا علي عمرو بن مالك حدّثه أنه سمع فضالة بن عبيد صاحب رسول الله ﷺ يقول: (سمع رسول الله ﷺ رجلاً يدعو في صلاته، لم يمجد الله تعالى و لم يصل على النبي ﷺ، فقال رسول الله ﷺ: عجّل هذا، ثم دعاه، فقال له ولغيره: إذ صلى أحدكم فليبدأ بتمجيد ربه جل وعز، والثناء عليه، ثم يصلي على النبي ﷺ، ثم يدعو بعد بما شاء).

سكت عنه أبو داود. وقال الترمذي (في الموضع الأول): "حديث حسن ..." وفي الثاني: "حسن صحيح".

والحديث صححه الشيخ الألباني في (صحيح سنن الترمذي) (١٦٣/٣ رقم ٢٧٦٥/٣٧٢٤) و (١٦٤/٣ رقم ٢٧٦٧/٣٧٢٦).

(*) (المصنف) (ك الدعاء: ما أُمِرَ به موسى عليه السلام أن يدعو به ويقوله) (١٠/٣٩٦ رقم ٩٧٨٦).

(١) ثقة ثبت، أحفظ الناس لحديث الأعمش، تقدمت ترجمته عند ح (٤٤).

(٢) ثقة حافظ، تقدمت ترجمته عند ح (٤).

(٣) ثقة عابد، تقدمت ترجمته عند ح (١٣).

(٤) صحيح إلى ابن مسعود.

٦- باب من أدعية عبد الله بن مسعود رضي الله عنه

[١١٦] قال الإمام أبو بكر بن أبي شيبة(*):

حدثنا وكيع[١] عن سفيان[٢] عن أبي إسحاق[٣] عن أبي عبيدة قال: كان عبد الله إذا اجتهد في الدُّعاء قال: (اللهم إنّي أسأَلُكَ مِنْ فضلكَ الذي أَفْضَلتَ عليَّ، وبَلائِكِ الحَسَنِ الذي ابْتَلَيْتَني، ونَعْمَائك التي أَنْعَمْتَ عليَّ أنْ تُدْخِلَني الجَنَّةَ، اللَّهم أدخلني الجَنَّة برحمتك ومغفرتِكَ وفضْلِكَ)[٤].

و لم أقف على من أخرجه.

وما ورد فيه من أنَّ الله عز وجل حي قبل كل شيء ... إلخ، فقد رود ما يدل على معناه.

ففي الكتاب العزيز قال الله تعالى: ﴿هُوَ الأَوَّلُ وَالآخِرُ وَالظَّاهِرُ ...﴾ الآية من سورة الحديد رقم (٣).

قال الإمام الحافظ ابن جرير الطبري في (جامع البيان) (٢١٥/٢٤) مفسراً الآية: "يقول تعالى ذكره (هو الأول) قبل كل شيء بغير حد، (و الآخر) يقول: والآخر بعد كل شيء بغير نهاية، وإنما قيل ذلك كذلك؛ لأنه كان ولا شيء موجود سواه، وهو كائن بعد فناء الأشياء كلها ...".

ومن السنة المطهرة ما جاء عن أبي هريرة مرفوعاً في دعاء النوم قوله: (اللهم رب السموات ورب الأرض ورب العرش العظيم، ربنا ورب كل شيء، فالق الحب والنوى، ومنزل التوراة والإنجيل والفرقان، أعوذ بك من شر كل شيء أنت آخذ بناصيته، اللهم أنت الأول فليس قبلك شيء، وأنت الآخر فليس بعدك شيء ...) الحديث.

أخرجه مسلم في (الصحيح) (ك الذكر والدعاء ...: باب ما يقول عند النوم وأخذ المضجع) (٢٠٨٤/٤ رقم ٢٧١٣(٦١)).

وينظر: (شرح العقيدة الطحاوية) لابن أبي العز الحنفي (ص١١١) عند قول الطحاوي (قديم بلا ابتداء، دائم بلا انتهاء).

(*) (المصنف) (ك الدعاء: ما جاء عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه) (٣٣١/١٠ رقم ٩٥٧٨).

(١) هو ابن الجراح الرؤاسي، ثقة ثبت، تقدم عند ح (٧).

(٢) هو الثوري، ثقة إمام ثبت، تقدم عند ح (٩) من أثبت الناس في السبيعي وروايته عنه قبل الاختلاط كما تقدم.

(٣) هو السبيعي، ثقة مختلط مدلس، تقدم عند ح (٣).

(٤) صحيح لغيره.

لم أقف على من أخرجه من هذا الطريق.

ويبقى في الإسناد عنعنة السبيعي وهو مدلس، كما سبق.

وجاء الأثر عن عبد الله من طريق أبي الأحوص عنه. وهي متابعة صحيحة قوية لأبي عبيدة.

[١١٧] قال الإمام أبو بكر بن أبي شيبة(*):

حدثنا غندر[١] عن شعبة[٢] عن منصور[٣] عن هلال بن يساف[٤] عن أبي عبيدة عن عبدا لله قال: (لأَنْ أقولَ: سبحانَ ا للهِ والحمد للهِ، ولا إله إلاَّ ا لله، وا للهُ أَكْبَرُ، أحبُّ إليَّ مِنْ أنْ أَتصدَّقَ بِعَدَدِهَا دَنَانِيْر)[٥].

أخرجه الطبراني في (الكبير) (٢٠٨/٩ رقم ٨٩١) من طريق أبي خليفة ثنا أبوالوليد الطيالسي ثنا شعبة قال أنبأنا أبو إسحاق قال سمعت أبا الأحوص يقول سمعت عبد ا لله يدعو بهذا الدعاء: (اللهم إني أسألك بنعمتك السابغة التي أنعمت بها عليَّ، وبلائك الذي ابتليتني، وبفضلك الذي أفضلت عليَّ أن تدخلني الجنة، اللهم أدخلني الجنة بفضلك ومنك ورحمتك).

قال الهيثمي في (مجمع الزوائد) (١٠/ ١٨٨): "رواه الطبراني ورجاله رجال الصحيح".

وإسناد الطبراني صحيح.

(*) (المصنف) (ك الدعاء: في ثواب التسبيح) (٢٩١/١٠ رقم ٩٤٧٠) و (ك الزهد: كلام ابن مسعود رضي ا لله عنه) (٤٥٠/١٣ رقم١٦٨٧٨).

(١) هو محمد بن جعفر الهذلي البصري، يعرف بغندر، ثقة صحيح الكتاب إلا أن فيه غفلة، (ت١٩٣هـ أو ١٩٤هـ). (التقريب) (رقم٥٨٢٤: ٨٣٣) بتصرف.

(٢) هو ابن الحجاج، ثقة ثبت، تقدم عند ح (٢٧).

(٣) هو ابن المعتمر، ثقة ثبت، تقدمت ترجمته عند ح (٩).

(٤) هلال بن يساف، بكسر التحتانية ثم مهملة ثم فاء، ويقال: ابن إساف الأشجعي مولاهم، الكوفي، ثقة. (التقريب) (رقم٧٤٠٢: ١٠٢٨).

(٥) صحيح.

أخرجه المروزي في زياداته على (الزهد) لابن المبارك (رقم١١٥٦/ ٤٠٥) من طريق جرير بن عبدالحميد عن منصور به نحوه.

وقد جاءت أحاديث في فضل الدعاء بـ (سبحان ا لله والحمد لله ولا إله إلا ا لله وا لله أكبر) منها:

ما أخرجه مسلم في (الصحيح) (ك الآداب: باب كراهية التسمية بالأسماء القبيحة ..) (١٦٨٥/٣ رقم ٢١٣٧(١٢)" من طريق منصور عن هلال بن يساف عن ربيع بن عميلة عن سمرة بن جندب قال: قال رسول ا لله ﷺ: (أحب الكلام إلى ا لله أربع: سبحان ا لله، والحمد لله، ولا إله إلا ا لله، وا لله أكبر، لا يضرك بأيهن بدأت ...) الحديث.

ومنها أيضاً: ما أخرجه مسلم في (الصحيح) (ك الذكر والدعاء والتوبة ...: باب فضل التهليل والتسبيح والدعاء) (٢٠٧٢/٤ رقم ٢٦٩٥(٣٢)) من طريق أبي معاوية عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة قال: (قال رسول ا لله ﷺ: لأن أقول: سبحان ا لله والحمد لله، ولا إله إلا ا لله، وا لله أكبر، أحب إلي مما طلعت عليه الشمس).

١٩- كتاب الزهد والآداب والرِّقاق

١-باب معيشة آل محمَّدٍ ﷺ

[١١٨] قال الإمام ابن ماجه القزويني(*):

حدثنا محمد بن يحيى(١) ثنا أبو المغيرة(٢) ثنا عبد الرحمن بن عبد الله المسعودي(٣) عن علي ابن بذيمة(٤) عن أبي عبيدة عن عبدالله قال: قال رسول الله ﷺ: (ما أَصْبحَ في آلِ محمَّدٍ إلاَّ مدٌّ(٥) مِنْ طَعَامٍ) أو (ما أَصْبَحَ في آلِ محمدٍ مُدٌّ من طعامٍ)(٦).

(*) (السنن) (ك الزهد: باب معيشة آل محمد ﷺ) (١٣٨٩/٢ رقم ٤١٤٨).

(١) محمد بن يحيى بن عبد الله بن خالد بن فارس بن ذؤيب الذهلي النيسابوري الزهري، ثقة حافظ جليل، (ت٢٥٨هـ) وله (٨٦سنة). (التقريب) (رقم٦٤٢٧/ ٩٠٧).

(٢) هو عبد القدوس بن الحجاج الخولاني، أبو المغيرة الحمصي، ثقة،(ت٢١٢هـ).(التقريب)(رقم٤١٧٣/٦١٨).

(٣) ثقة اختلط في آخر عمره ببغداد، تقدمت ترجمته عند ح(١). ولم أميز رواية الخولاني عنه قبل الاختلاط أم بعده.

(٤) هو الجزري، ثقة، تقدمت ترجمته عند ح (١٠١).

(٥) قوله (مُدٌّ): بالضم قال ابن الأثير: «المدُّ في الأصل: رُبعُ الصَّاع ... وهو رطل وثلث بالعراقي، عند الشافعي وأهل الحجاز، وهو رطلان عند أبي حنيفة وأهل العراق. وقيل إنَّ أصل المدِّ مقدَّر بأن يمدّ الرجل يديه فيملأ كفيه طعاماً ...». (النهاية) (٣٠٨/٤).

(٦) حسن لغيره.

أخرجه ابن الأعرابي في (المعجم) (٢٣٤/٥ رقم ٩٧٨) والحاكم في (المستدرك) (ك الدعاء) (٥٤٣/١) والبيهقي في (دلائل النبوة) (باب ما جاء في دعاء المرأة بالرزق) (١٠٦/٦-١٠٧) من طريق مسعر بن كدام عن علي بن بذيمة به نحوه. قال الحاكم: «صحيح الإسناد» ووافقه الذهبي.

وهذه متابعة للمسعودي، وهي قوية. وحديث الباب سكت عنه ابن حجر في (الفتح) (٢٩٣/١١) وهذا تحسين في أقل أحواله عنده كما سبق. وقال البوصيري في (مصباح الزجاجة) (٢٨٢/٣): «هذا إسناد صحيح، رجاله ثقات ...». وصححه الشيخ الألباني في (صحيح سنن ابن ماجه) (٤٠١/٢ رقم ٤١٤٨/٣٣٤٧).

وفي الباب عن أنس بن مالك رضي الله عنه.

أخرجه البخاري في (الجامع الصحيح) (ك البيوع: باب شراء النبي ﷺ بالنسيئة) (٣٠٢/٤ رقم ٢٠٦٩ – فتح) من طريق هشام الدستوائي عن قتادة عن أنس رضي الله عنه أنه مشى إلى النبي ﷺ بخبز شعير وإهالة سنخة، ولقد رهن النبي ﷺ درعاً له بالمدينة عند يهودي وأخذ منه شعيراً لأهله، ولقد سمعته يقول: (ما أمسى عند آل محمد ﷺ صاع بر ولا صاع حب، وإن عنده لتسع نسوة).

وأخرجه أيضاً في (ك الرهن: باب في الرهن في الحضر) (١٤٠/٥ رقم ٢٥٠٨ – فتح) من طريق هشام الدستوائي عن قتادة عن أنس رضي الله عنه قال: (ولقد رهن رسول الله ﷺ درعه بشعير، ومشيت إلى النبي ﷺ ... ولقد سمعته يقول: ما أصبح لآل محمد ﷺ إلا صاع، ولا أمسى ...).

وجاء حديث أنس أيضاً من طريق شيبان عن قتادة عن أنس بلفظ: (ما أصبح عند آل محمد صاع حب ولا صاع تمر ...).

أخرجه ابن ماجه في (السنن) (ك الزهد: باب معيشة آل محمد ﷺ) (١٣٨٩/٢ رقم ٤١٤٧) وأحمد في (المسند) (١٤٨/٢١ رقم ١٣٤٩٧) من طريق الحسن بن موسى عن شيبان عنه.

٢-ما جاء في البناء فوق الحاجة تفاخراً

[١١٩] قال الإمام أبو القاسم الطبراني(*):

حدثنا يحيى بن عبد الباقي المصيصي(١) والحسن بن علي المعمري(٢) قالا ثنا المسيب بن واضح(٣) ...

قال الحافظ ابن حجر عن الحديث: «سنده صحيح» (الفتح) (١١/٢٩٣).

وقال البوصيري في (مصباح الزجاجة) (٢٨١٩/٣): «إسناد صحيح رجاله ثقات».

وقال الإلباني: «إسناد صحيح على شرط الشيخين» (السلسلة الصحيحة) (٥/٥٢٩ رقم٢٤٠٤).

(*) (المعجم الكبير) (١٠/ ١٨٧ رقم ١٠٢٨٧).

(١) يحيى بن عبد الباقي بن يحيى بن يزيد بن إبراهيم بن عبد الله، أبو القاسم الثَّغري، (ت٢٩٣هـ).

قال الخطيب: «كان ثقة». وأسند الخطيب إلى علي بن المنادي قال: « ...كتب عنه الناس فأكثروا لثقته وضبطه». قال الذهبي: «المحدث المتقن». (تاريخ بغداد) (١٤/٢٢٧) و (السير) (١٤/٤٥ رقم١٨).

(٢) الحسن بن علي بن شبيب البغدادي، المَعْمَري. (ت ٢٩٥هـ).

كذبه فضلك الرازي وجعفر بن الجنيد. وبيَّن عبدان لماذا كذباه فقال: «حسداه لأنه كان رفيقهم وأنا معه، فكان المعمري إذا كتب حديثاً غريباً لا يفيدهما». وقال عبدان أيضاً: «ما رأيت صاحب حديث في الدنيا مثل المعمري». وقال ابن عقدة: سألت عبد الله بن أحمد بن حنبل عن المعمري فقال: «لا يتعمد الكذب، ولكن أحسب أنه صحب قوماً يوصِّلون الحديث». قال ابن عدي: «رفع أحاديث وهي موقوفة، وزاد في المتون أشياء ليس فيها ... وكان المعمري كثيرالحديث صاحب حديث بحقه، كما قال عبدان: إنه لم ير مثله. - وقال أيضاً - وأما ما ذكر عنه أنه رفع أحديث وزاد في المتون، فإن هذا موجود في البغداديين خاصة، وفي حديثهم وفي حديث ثقاتهم، فإنهم يرفعون الموقوف ويوصلون المرسل و يزيدون في الأسانيد ... والمعمري كما قال عبد الله بن أحمد: لا يتعمد الكذب، ولكن صحب قوماً من البغداديين يزيدون ويوصلون». قال الدار قطني: «صدوق حافظ، جرَّحه موسى بن هارون، وكانت العداوة بينهما ...». قال الخطيب: «كان من أوعية العلم، يذكر بالفهم، ويوصف بالحفظ، وفي حديثه غرائب وأشياء ينفرد بها». قال الذهبي معلقاً على كلام ابن عدي الأخير: «بئست الخصال هذه، وبمثلها ينحطّ الثقة عن درجة الاحتجاج به». فالظاهر أنه صدوق، والله أعلم.

(الكامل) (٢/٧٤٩) و (تاريخ بغداد) (٧/٢٦٩) و (السير) (١٣/٥١ رقم ٢٥٤).

(٣) المسيَّب بن واضح بن سرحان السلمي التِّلمسي الحمصي. (ت٢٤٦هـ).

قال أبو حاتم: «صدوق يخطئ كثيراً فإذا قيل له لم يقبل».

وكان النسائي حسن الرأي فيه ويقول: «الناس يؤذننا فيه».

وذكره ابن حبان في كتابه «الثقات» وقال: «كان يخطئ».

وقال ابن عدي: «والمسيب بن واضح له حديث كثير عن شيوخه، وعامة ما خالف فيه الناس هو مما ذكرته لا

...ثنا يوسف بن أسباط(١) عن سفيان(٢) عن سلمة بن كهيل(٣) عن أبي عبيدة عن عبد الله قال: قال رسول الله ﷺ: (مَنْ بَنَى فَوْقَ ما يَكْفِيْهِ كُلِّفَ أَنْ يحمِلَه يَوْم القِيَامَةِ على عُنُقِهِ)(٤).

يتعمده، بل كان يشبه عليه، وهو لا بأس به».

ونقل الذهبي في (الميزان) عن ابن عدي قوله: «أرجو أن باقي حديثه مستقيم، وهو ممن يكتب حديث».

ولم أجد هذا النص عن ابن عدي في (المطبوع) من الكامل.

وقال الدار قطني: «ضعيف». وذكر ابن عدي والذهبي، حديث الباب هنا مما استنكر عليه، كما سيأتي في التخريج.

فالرجل يعتبر به إذا لم يخالف، وإلاّ فحديثه منكر. والله أعلم.

(الجرح والتعديل) (٨/٢٩٤ رقم ١٣٥٥) و (الثقات) (٩/٢٠٤) و (الكامل) (٦/٢٣٨٣) و (السنن) للدار قطني (١/٥٧) و (١/٨٠) و (٤/٢٨٠) و (الميزان) (٤/١١٦ رقم٨٥٤٨) و (المغني) (٢/٣٠١ رقم٦٢٥٢) و (لسان الميزان) (٦/٤٠-٤١ رقم١٥٧).

(١) يوسف بن أسباط بن واصل الشيباني، (ت١٩٥هـ).

وثقه ابن معين. والعجلي، وذكره ابن حبان في كتابه (الثقات) وقال: «كان من خيار أهل زمانه، من عبّاد أهل الشام وقرائهم ... مستقيم الحديث، ربما أخطأ».

قال أبو حاتم: «كان رجلاً عابداً، دفن كتبه، وهو يغلط كثيراً وهو رجل صالح، لا يحتج بحديثه».

قال البخاري: «قال صدقة: دفن يوسف كتبه فكان بعد يقلب عليه، فلا يجيء به كما ينبغي».

زاد في (التاريخ الصغير) «يضطرب في حديثه».

وبمثل قول صدقة قال البخاري أيضاً.

فالرجل يعتبر بحديثه، ولا يحتمل تفرُّده. والله أعلم.

(التاريخ) لابن معين (٢/٦٨٤) و (تاريخ) الدارمي (رقم ٨٧٤: ٢٢٨) و (الجرح والتعديل) (٩/٢١٨ رقم ٩١٠) و (التاريخ الكبير) (٨/٣٨٥ رقم ٣٤١٥) و (التاريخ الصغير) (٢/٢٤٢) و (الثقات) (٧/٦٣٨) و (الكامل) (٧/٢٦١٤) و (معرفة الثقات) (٢/٣٧٤ رقم ٢٠٥٥) و (الميزان) (٤/٤٦٢ رقم٩٨٥٦) و (المغني) (٢/٤٣٦ رقم ٧٢٢٧) و (لسان الميزان) (٦/٣١٧ رقم١١٤٠).

(٢) هو الثوري، تقدمت ترجمته عند ح (٩).

(٣) سلمة بن كُهيل الحضرمي، أبو يحيى الحكوفي، ثقة يتشيع. (التقريب) (رقم ٢٥٢١: ٤٠٢).

(٤) منكر.

أخرجه ابن عدي في (الكامل) (٦/٢٣٨٤) وأبو نعيم في (الحلية) (٨/٢٤٦) و الشجري في (الأمالي) (٢/٢٠٤) وابن العديم في (بغية الطلب) (٣/١١٧٨) من طريق المسيب بن واضح به نحوه.

قال أبو نعيم: «غريب من حديث الثوري تفرَّد به المسيب عن يوسف».

والحديث ذكره ابن عدي في ترجمة (المسيب) مما استنكر عليه.

٣-باب النية

[١٢٠] قال الإمام وكيع بن الجراح(*):

حدثنا المسعودي[١] عن زيد بن رفيع[٢] عن أبي عبيدة قال: قال عبد الله: (النَّجاةُ في اثنتين، والهَلَكَةُ في اثْنَتَينِ، النَّجاةُ في النيَّةِ والنُّهى[٣]، والهلكةُ في القُنُوطِ[٤] والإِعْجَابِ)[٥].

وسأل ابن أبي حاتم أباه عن هذا الحديث من رواية المسيب عن يوسف فقال: «هذا حديث باطل، لا أصل له بهذا الإسناد». (العلل) لابن أبي حاتم (٢/١١٥-١١٦ رقم ١٨٤٠).

قال المنذري في (الترغيب والترهيب) (٣/٢١) بعد ذكره الحديث: «رواه الطبراني في الكبير، من رواية المسيب ابن واضح، وهذا الحديث مما استنكر عليه، وفي سنده انقطاع».

قال الذهبي في ترجمة المسيب بن واضح من (الميزان)(٤/١١٦) بعد ذكره لحديث الباب:«هذا حديث منكر».

قال الحافظ العراقي في (المغني عن الأسفار) (٤/٣٦٣): «رواه الطبراني من حديث ابن مسعود بإسنادٍ فيه لين وانقطاع».

وقال الهيثمي في (مجمع الزوائد) (١٠/٧٣): «رواه الطبراني في الكبير وفيه المسيب بن واضح وثقه النسائي وضعفه جماعة».

وتابع المسيب بن واضح، عبد الله بن خبيق عن يوسف بن أسباط به نحوه.

أخرجه أبو نعيم في (الحلية) (٨/٢٥٢).

عبد الله هذا لم أجد له ترجمة، إلا ما قاله ابن أبي حاتم في (الجرح والتعديل) (٥/٤٦ رقم٢١٦): «أدركته ولم أكتب عنه، كتب إلى أبي بجزء من حديثه».

وعدَّد من روى عنهم، فالذي يظهر - والله أعلم - أن الرجل مستور.

ولو قوّى ابن خُبيق، ابن واضح، وشدَّ كل واحد منهما الآخر، تبقى علة أخرى وهي ضعف يوسف بن أسباط، وعدم احتمال تفرّده، وأيضاً الانقطاع بين أبي عبيدة وأبيه.

وحكم الشيخ الألباني على الحديث بالبطلان. (السلسلة الضعيفة) (١/٢١١ رقم١٧٥).

(*) (الزهد) (باب النية) (٢/٦٣١ رقم٣٥٢).

(١) ثقة اختلط في آخر عمره ببغداد، تقدمت ترجمته عند ح (١). وسماع وكيع منه قبل اختلاطه، كما قاله الإمام أحمد (رحمه الله). ينظر (الكواكب النيرات) (ص٢٩٣).

(٢) صدوق، تقدمت ترجمته عند ح (١٠٧).

(٣) قوله (النُّهى): قال ابن الأثير: «هي العقول الألباب، واحدتها نُهْيه، بالضم؛ سميت بذلك لأنها تَنْهى صاحبها عن القبيح». (النهاية) (٥/١٣٩).

(٤) قوله (القُنُوط): قال ابن الأثير: «هو أشدُّ اليأس من الشيء، يقال: قَنِطَ يَقْنَط، وقَنَط يَقْنِط، فهو قَانِطٌ وقنوط، والقُنُوط بالضم: المصدر» (النهاية) (٤/١١٣).

(٥) حسن.

أخرجه هنّاد في (الزهد) (باب الدعاء) (٢/٤٣٩ رقم٨٦٩) من طريق وكيع به مثله.

٤-باب ما جاء في الصدق والكذب

[١٢١] قال الإمام وكيع بن الجراح(*):

حدثنا الأعمش(١) عن عمرو بن مرة(٢) عن أبي عبيدة عن عبد الله قال: (لا يَصْلُحُ الكَذِبُ في هَزَل(٣) ولا جِدٍّ، ولا أنْ يَعِدَ أَحَدكم صَبيَّه شيئاً، ثم لا يُنْجِزْهُ له، ثم قرأ عبدُ الله ﴿يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ﴾(٤))(٥).

(*) (الزهد) (باب الكذب والصدق) (٣/٧٠١-٧٠٢ رقم٤٠١).

(١) سليمان بن مهران، ثقة حافظ، تقدمت ترجمته عند ح (٤).

(٢) هو الجملي المرادي، ثقة عابد، تقدمت ترجمته عند ح (١٣).

(٣) قوله (هَزْل): قال ابن الأثير: «الهَزْلُ واللَّعب من وادٍ واحدٍ ... ضدُّ الجدِّ» (النهاية) (٥/٢٦٣).

(٤) سورة التوبة: آية (١١٩).

(٥) صحيح.

أخرجه ابن المبارك في (الزهد) (رقم١٤٠٠/ ٤٩١-٤٩٢) وهناد في (الزهد) (باب الصدق والكذب) (٢/٦٣٢ رقم١٣٦٩) و الطبري في (جامع البيان) (٧/٦٣) و في (تهذيب الآثار) (مسند علي بن أبي طالب رضي الله عنه) (رقم ٢٥٢و ٢٥٣ و ٢٥٥/ ١٤٦-١٤٧) وابن عدي في (الكامل) (١/٤١) و البيهقي (الجامع الشعب الإيمان) (باب حفظ اللسان عما لا يحتاج إليه) (٩/٨٥ رقم٤٤٥٥) من طرق عن عمرو بن مرة به. بعضهم مثله وبعضهم نحوه.

وتابع عمرو بن مرة عليه: أبو إسحاق السبيعي.

أخرجه الطبراني في (المعجم الكبير) (٩/١٠٠ رقم٨٥٢٢) وفي (الأوسط) (٨/٣١ رقم٧٨٧١) من طريق خالد عن إسماعيل بن حماد بن أبي سليمان عنه به نحوه. مطولاً جداً.

وأبو عبيدة لم يتفرد به، بل تابعه عليه جماعة، وهم:

١)أبو الأحوص: عوف بن مالك.

أخرجه ابن ماجه في (السنن) (المقدمة) (١/١٨ رقم٤٦) وأحمد في (المسند) (٧/١٠ رقم٣٨٩٦) و معمر بن راشد في (الجامع) الملحق بآخر (المصنف) لعبد الرزاق (باب القدر) (١١/١١٦ رقم ٢٠٠٧٦) ووكيع في (الزهد) (باب الكذب والصدق) (٣/٦٩٦ رقم ٣٩٦) وأبو يعلى في (المسند) (٩/٢٤٥ رقم ٥٣٦٣) والطبري في (تهذيب الآثار) (مسند علي بن أبي طالب رضي الله عنه) (رقم٢٥٤/ ١٤٧) والطبراني في (الكبير) (٩/٩٨ و ٩٩ و ١٠٢ رقم ٨٥١٨ و ٨٥١٩ و ٨٥٢٦) من طرق عن السبيعي به نحوه.

منهم من اختصر بنحو حديث الباب، ومنهم من طول جداً بمثل حديث إسماعيل بن حماد بن أبي سليمان، المشار إليه آنفاً.

ولا يرد على الاسناد عنعنة السبيعي ففي الرواة عنه شعبة، وسماعه قديم وكفانا تدلسيه.

و لم يتفرد به السبيعي، بل تابعه عليه إبراهيم الهجري.

أخرجه الطبراني في (الكبير) (٩/٩٩ رقم ٨٥٢١) من طريق محمد بن النضر الأزدي عن معاوية بن عمرو عن

زائدة بن قدامة عنه به نحوه.

وإبراهيم الهجري ضعيف، كما سبق عند ح (١٠٠)، إلا أنه يتقوى بالسبيعي. وا لله أعلم.

٢)إبراهيم النخعي.

أخرجه وكيع في (الزهد) (باب الكذب والصدق) (٦٩٥/٣ رقم٣٩٥/١) و – عنه – ابن أبي شيبة في (المصنف) (ك الأدب: ما جاء في الكذب) (٤٠٣/٨ رقم٥٦٥٣) وهناد في (الزهد) (باب الصدق والكذب) (٦٣٢/٢ رقم١٣٦٩) من طريق الأعمش عنه به نحوه. وإسناده صحيح.

وأخرجه الطبري في (تهذيب الآثار) (مسند علي بن أبي طالب رضي ا لله عنه) (رقم ٢٥١/ ١٤٦) من طريق جرير عن المغيرة عن النخعي به نحوه.

ومراسيل النخعي عن ابن مسعود صحيحة كما تقدم مراراً.

٣)جعفر بن برقان.

أخرجه معمر بن راشد في (الجامع) الملحق بآخر (المصنف) لعبد الرزاق (باب الكذب والصدق وخطبة ابن مسعود) (١٥٩/١١ رقم ٢٠١٩٨) و – عنه – الطبراني في (الكبير) (١٠٠/٩ رقم٨٥٢٣).

وفيه انقطاع، فإن ابن برقان لم يدرك ابن مسعود. ينظر (تهذيب الكمال) (١١/٥ رقم٩٣٤). إلا أنه يقوي ويتقوى بسابقه ولا حقه، وا لله أعلم.

٤)مرة بن شراحيل.

أخرجه وكيع في (الزهد) (باب الكذب والصدق) (٦٩٩/٣رقم٣٩٨) و – عنه – هناد في (الزهد) (باب الصدق والكذب) (٦٣٢/٢ رقم١٣٦٦) من طريق الأعمش.

وأخرجه الطبراني في (الكبير) (١٠١/٩-١٠٢ رقم٨٥٢٤) من طريق شعبة. كلاهما عن عمرو بن مرة عن مرة ابن شراحيل عنه به نحوه.

وإسناده صحيح.

وأخرجه الطبراني أيضاً في (الكبير) (١٠٤/٩ رقم٨٥٣٢) من طريق حماد بن زيد عن عطاء بن السائب عن مرة به نحوه مطولاً جداً.

وإسناده صحيح. وحماد بن زيد سماعه من عطاء بن السائب قديماً، قبل اختلاط عطاء. ينظر (الكواكب) (ص٣١٩).

٥)عبد ا لله بن سخبرة (أبو معمر).

أخرجه وكيع في (الزهد) (باب الكذب والصدق) (٦٩٥/٣ رقم ٣٩٥/٢) وابن أبي شيبة في (المصنف) (ك الأدب: ما جاء في الكذب) (٤٠٣/٨ رقم ٥٦٥٢) وهناد في (الزهد) (باب الصدق والكذب) (٦٣٢/٢-٦٣٣ رقم ١٣٦٩ و ١٣٧٢) والبخاري في (الأدب المفرد) (باب لا يصلح الكذب) (رقم١٤٠: ٣٨٧) والطبري في (جامع البيان) (٦٣/٧) وفي (تهذيب الآثار) (مسند علي بن أبي طالب رضي ا لله عنه) (رقم٢٥٠ و ٢٥٥: ١٤٦-١٤٧) والطبراني في (الكبير) (١٠٢/٩ رقم٨٥٢٥) من طريق الأعمش عن مجاهد عنه به نحوه.

وإسناده صحيح.

٥-باب في ذكر التوبة

[١٢٢] قال الإمام ابن ماجه(*):

حدثنا أحمد بن سعيد الدَّارمي[١] ثنا محمد بن عبد الله الرَّقاشي[٢] ثنا وهيب بن خالد[٣] ثنا معمر[٤] عن عبد الكريم[٥] عن أبي عبيدة بن عبد الله عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ: «التَّائبُ مِنَ الذَّنبِ، كمَنْ لا ذَنْبَ له»[٦].

(*) (السنن) (ك الزهد: باب ذكر التوبة) (٢/١٤١٩ رقم٤٢٥٠).

(١) أحمد بن سعيد بن صخر الدارمي، أبو جعفر السَّرخسي، ثقة حافظ، (ت٢٥٣هـ).(التقريب)(رقم٣٩/٨٩).

(٢) محمد بن عبدالله بن محمد بن عبد الملك بن مسلم الرَّقاشي، بقاف خفيفة ثم معجمة، البصري، ثقة، (ت٢١٩هـ) على الصحيح. (التقريب) (رقم٦٠٨٧/ ٨٦٥).

(٣) وُهيب، بالتصغير، ابن خالد بن عجلان الباهلي مولاهم، أبو بكر البصري، ثقة ثبت لكنه تغير قليلاً بآخره، (ت١٦٥هـ) وقيل بعدها. (التقريب) (رقم٧٥٣٧/ ١٠٤٥).

(٤) هو ابن راشد الأزدي، ثقة ثبت فاضل، تقدمت ترجمته عن ح (١٢).

(٥) هو ابن مالك الجزري، ثقة متقن، تقدمت ترجمته عند ح (١٥).

(٦) خطأ من حديث أبي عبيدة، وصوابه من حديث ابن أبي مريم عن عبد الله.

أخرجه الدار قطني في (العلل) (٥/٢٩٧ س ٨٩٥) و السهمي في (تاريخ جرجان) (رقم ٦٧٤/ ٣٩٩) والقضاعي في (المسند) (١/٩٧ رقم ١٠٨) والبيهقي في (السنن الكبرى) (ك الشهادات: باب شهادة القاذف) (١٠/١٥٤) و الخطيب البغدادي في (موضح أوهام الجمع والتفريق) (١/٢٥٨) كلهم من طريق محمد بن عبدالله الرَّقاشي به مثله.

قال الدار قطني: «قاله محمد بن عبد الله الرقاشي عن وهيب، وغيره لا يرفعه».

قال البيهقي: «كذا قال وهو وهم، والحديث عن عبد الكريم عن زياد بن أبي مريم عن عبد الله بن معقل عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه ...».

قال الخطيب: «تفرد بروايته محمد بن عبد الله الرقاشي عن وهيب بهذا الإسناد مرفوعاً و لم يتابع عليه».

أقول: إن الرقاشي لم يتفرد به عن وهيب مرفوعاً، بل تابعه عليه: معلى بن أسد فيما:

أخرجه الطبراني في (الكبير) (١٠/١٨٥ رقم١٠٢٨١) و - عنه - أبو نعيم في (الحلية) (٤/٢١٠) والشجري في (الأمالي) (١/١٩٨) من طريق علي بن عبد العزيز البغوي ثنا معلّى بن أسد ثنا وهيب به مثله مرفوعاً.

ومعلى بن أسد العمي، أبو الهيثم البصري، قال ابن حجر: «ثقة ثبت، قال أبو حاتم: لم يخطئ إلا في حديث واحد». (التقريب) (رقم ٦٨٥٠/ ٩٦٠).

قال أبو نعيم: «غريب من حديث عبد الكريم لم يصله عن معمر إلا وهيب».

قال المنذري في (الترغيب والترهيب) (٤/٩٧): «رواه ابن ماجه والطبراني كلاهما من رواية أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود عن أبيه، وهو لم يسمع منه، ورواة الطبراني رواة الصحيح ...».

قال الهيثمي في (مجمع الزوائد) (٢٠٣/١٠): «رواه الطبراني ورجاله رجال الصحيح إلا أن أبا عبيدة لم يسمع من أبيه».

وخالف وهيب بن خالد في إسناده، الإمام عبد الرزاق الصنعاني.

فرواه عن معمر عن عبد الكريم عن زياد بن أبي مريم عن عبد الله موقوفاً، بزيادة في أوله (الندم توبة ...)

أخرجه البيهقي في (الكبرى) (ك الشهادت: باب شهادة القاذف) (١٥٤/١٠) و الخطيب في (الموضح) (٢٥٧/١) من طريق أحمد بن منصور الرمادي عنه به.

قال البيهقي: «كذا رواه عبد الرزاق عن معمر منقطعاً موقوفاً بزيادته».

قال الخطيب: «فلم يقم [أي عبد الرزاق] إسناده و لم يرفعه».

وخالفهما عبد الله بن المبارك، فرواه عن معمر عن عبد الكريم عن أبي عبيدة عن عبد الله موقوفاً.

بلفظ (الندم توبة) فقط.

أخرجه نعيم بن حماد في (زوائده) على (الزهد) لابن المبارك (رقم١٦٨: ٤٣) و – عنه – الخطيب في (الموضح) (٢٥٨/١).

ورواه علي بن المديني عن عبد الرزاق عن معمر عن عبد الكريم عن أبي عبيدة عن عبد الله موقوفاً، بمثل حديث ابن المبارك.

ذكره الخطيب في (الموضح) (٢٥٨/١). وفيه: «ثم قال علي: قال لنا عبد الرزاق: وهذا وهم، اجعلوه عن رجل عن ابن مسعود».

وخالف معمر بن راشد في إسناده سفيان الثوري وابن عيينة وشريك وعمر الثوري أخو سفيان وغيرهم.

فرووه عن عبد الكريم عن زياد بن أبي مريم عن عبد الله بن معقل عن عبد الله مرفوعاً. بلفظ (الندم توبة) فقط.

أخرج حديث الثوري البيهقي في (الكبرى) (ك الشهادت: باب شهادة القاذف) (١٥٤/١٠) و الخطيب في (الموضح) (٢٤٨/١).

وحديث ابن عيينة: أخرجه الخطيب في (الموضح) (٢٤٩/١).

وحديث شريك أخرجه الخطيب في (الموضح) (٢٤٩/١).

وحديث عمر الثوري، أخرجه الخطيب في (الموضح) (٢٤٩/١-٢٥٠).

قال الدار قطني في (العلل) (٢٩٧/٥ س٨٩٥): «وعند عبد الكريم فيه إسناد آخر عن زياد بن الجراح عن عبد الله بن معقل عن ابن مسعود مرفوعاً. وهو أصح من حديث أبي عبيدة، قاله ابن عيينة والثوري وغيرهما عن عبد الكريم».

والإمام الدار قطني بقوله هذا يَرى أنَّ زياد بن الجراح، وزياد بن أبي مريم المتقدّم هما رجلٌ واحدٌ، ذلك أنَّ رواية الثوري وابن عيينة ومَنْ معهما ممن تقدم ذكرهم صريحة في أنَّ شيخَ عبد الكريم هو زياد بن أبي مريم. وقد قال بأنهما شخصٌ واحد جماعة من العلماء. تنظر حاشية العلاّمة المعلّمي على (الموضح) (٢٦٢/١).

قال ابن أبي حاتم في (العلل) (١٤١/٢ رقم ١٩١٨): «سألت أبي عن حديث رواه ابن ثور عن معمر عن عبد الكريم الجزري عن أبي عبيدة بن عبد الله عن ابن مسعود قال: (الندم توبة، التائب من الذنب كمن لا

ذنب له)؟ قال أبي: هذا خطأ، إنما هو عبد الكريم عن زياد بن الجراح عن ابن معقل قال: دخلت مع أبي على ابن مسعود». أهـ.

فابن ثور وهو محمد بن ثور الصنعاني، ثقة، متابع لعبد الرزاق في روايته المتقدم ذكرها آنفاً، لفظاً ووقفاً.

ويَرىٰ الإمام أبو حاتم أنَّ الحديث عن زياد بن الجراح، وسبق القول بأن من الأئمة من يرى أن ابن أبي مريم وابن الجراح شخص واحد كأحمد بن حنبل وابن معين، ومنهم مَنْ يرى أنَّ الصواب هو ابن الجراح وابن أبي مريم خطأ، كابن أبي حاتم. ومنهم مَنْ يَرى العكس وهو أنَّ الصوابَ ابن أبي مريم وابن الجراح خطأ.

أُخِذَ هذا مِنْ صنيع الإمام البخاري في (تاريخه). وقد فرق العلاَّمة المحقِّق المعلِّمي بينهما وأنَّهما رجلانِ، ثُمَّ قال: «ويظهر لي أنَّ الحديثَ سمعه عبد الكريم مِنْ كلا الرجلين زياد بن أبي مريم وزياد بن الجراح مولى عثمان، فحدَّثَ به في الجزيرة عن ابن الجراح؛لأنه أشهر عندهم وأنْبه وله عَقِب عندهم، وكذلك بالحجاز؛لأنه مولى عثمان حجازي ولذلك قال «زياد مولى عثمان»، وحَدَّث به في الكوفة عن زياد بن أبي مريم لأنه كوفي معروف عندهم، ويشهد لهذا رواية خصيف عن زياد بن أبي مريم، وعلى هذا فأَحْسِبُ أنَّ الحديثَ في الأصلِ لزياد بن أبي مريم لأنه كوفي كابن معقل، فأما ابن الجراح فكأنَّه إنَّما سمعه من ابن أبي مريم ولكنَّه اسْتَنْكَفَ أنْ يُصرِّح بروياته عنه لأنَّه صارَ مِنْ أتباعه فكانَ ابنُ الجراح يُرْسله عن ابن معقل، وهذا الذي ظهر لي يلاقي في الغاية ما رواه حنبل عن الإمام أحمد وابن معين، وما يظهر من صنيع البخاري، وليس فيه حكم بالغلط والله أعلم». انتهى كلامه (رحمه الله) وهو متين في غاية الجودة.

والقول بـأراء العلماء في الرجلين المتقدم قريباً هو من العلامة المعلمي أيضاً بتصرف،حاشية (الموضح) (١/٢٦٢-٢٦٣).قال الشيخ الألباني عن حديث الباب: «رجال إسناده ثقات، لكنه منقطع بين أبي عبيدة وأبيه». (السلسلة الضعيفة)(٢/٨٣ تحت رقم٦١٥).وحسنه في(صحيح سنن ابن ماجه)(٢/٤١٨ رقم٣٤٢٧/٤٢٥٠).

فمما سبق يتبين أن الحديث مختلف في إسناده اختلافاً قوياً ويرجح أنه ليس من حديث أبي عبيدة، وإنما من حديث زياد بن أبي مريم، أو زياد بن الجراح. وجعله من حديث أبي عبيدة خطأ.

وأيضاً: الاختلاف في رفعه ووقفه خاصة في لفظ (التائب من الذنب ...) إلخ.

ولو صح ورجح الوقف لهذه اللفظة فإن لها حكم الرفع، إذ لا مجال للرأي فيها.

ويشهد لها حديث عمرو بن العاص رضي الله عنه.

أخرجه مسلم في (الصحيح) (ك الإيمان: باب كون الإسلام يهدم ما قبله ...) (١/١١٢ رقم١٢١ (١٩٢)): من طريق أبي عاصم عن حيوة بن شريح حدثني يزيد بن أبي حبيب عن ابن شماسة المهري قال: حضرنا عمرو ابن العاص وهو في سياقة الموت ... [وفيه قوله ﷺ] أما علمت أن الإسلام يهدم ما كان قبله، وأن الهجرة تهدم ما كان قبلها، وأن الحج يهدم ما كان قبله؟ ...) الحديث.

قال القاضي عياض في (إكمال المعلم بفوائد مسلم) (١/٤١٠-٤١١) شارحاً الحديث: «قوله ﷺ (الإسلام يجب ما قبله، والهجرة تهدم ما قبلها) وذكر في الحج مثله، أي من أعمال الشرك؛ إذ عنها طلب عمرو الغفران، ثم من مقتضى عموم اللفظ يأتي على الذنوب، لا سيما مع ذكره الحج، فقد يكون ذكره الهجرة كناية عن الإسلام فيجب ما قبله من الكفر وأعماله، وهي مسألة عمرو، وذكر الحج ليعلمه أيضاً أن ﴿الحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ﴾ كما قال تعالى». الآية من سورة الإنشقاق (١٩).

٦- باب ما جاء في الحياء

[١٢٣] قال الإمام أبو القاسم الطبراني(*):

حدثنا السَّري بن سهل الجند يسابوري(١) ثنا عبد الله بن رشيد(٢) ثنا مجَّاعة بن الزبير(٣)

(*) (المعجم الكبير) (١٠/١٨٨ رقم١٠٢٩٠) واللفظ له. وفي (المعجم الصغير) (١/٢٩٨ رقم٤٩٤) وقال عقبه في (الصغير): «لم يروه عن قتادة إلا مجاعة، تفرد به عبد الله بن رشيد».

(١) السري بن عاصم بن سهل أبو عاصم الهمداني، مؤدب المعتز بالله. وينسب إلى جده، يروي عن عبد الله بن رشيد وعنه عبد الصمد بن علي بن مكرم والطبراني وغيرهما. (ت٢٨٩هـ) بفارس.

كذَّبه ابن خراش. واتهمه النقاش بوضع الحديث. وقال ابن عدي: «يسرق الحديث ... [ثم قال] وللسري غير حديث سرقه عن الثقات وحدَّث به عن مشايخهم». وضعفه الدار قطني. وقال ابن حبان: «كان يسرق الحديث، ويرفع الموقوفات، لا يحل الاحتجاج به». وقال البيهقي: «لا يحتج به ولا بشيخه» يقصد ابن رشيد. وذكره ابن الجوزي في (الضعفاء). وانتقد ابن التركماني في (الجوهر النقي) قول البيهقي حيث قال: «قلت: ابن رشيد لا ذكر له في الميزان ولا في شيء مما عندنا من كتب الضعفاء، والسري هوابن عاصم بن سهل، ألان البيهقي القول فيه، وكذبه ابن خراش، وقال ابن عدي: يسرق الحديث». وقال الهيثمي: «ضعيف».

فالظاهر مما تقدم أن الرجل ضعيف كما قاله الدار قطني والهيثمي. ولا يحتج بانفراده. وأما قول ابن عدي بأنه يسرق الحديث، فهذا لا يوصله إلى حد الترك؛ لأن من إطلاقات المحدثين كما هو مشهور معروف، أن يقولوا فيمن يرفع الموقوفات، ويقلب الأسانيد، أنه (سارق للحديث) أو (يسرق الحديث)، ومثله تكذيب ابن خراش، ويقصد به الخطأ، وهي لغة عربية فصيحة، وليس مراده الكذب المتعمد المشهور في الاصطلاح، وكذا من اتهمه بالوضع، فهو بخطأه في رفع الموقوفات لم يصب، وشابه الوضاعين في مقالهم. ومما يشهد لهذا المعنى أن الإمام ابن حبان بيَّن وجه السرقة بأنه يرفع الموقوفات. ويلاحظ دقة عبارة البيهقي - وهو عقب ابن حبان والدار قطني وفاة - بقوله «لا يحتج به»، أي انفراداً، وهذا يعني أنَّ الرجل يعتبر بحديثه مع ضعفه، وهو الظاهر والله أعلم.

(الكامل) (٣/١٢٩٨) و (المجروحين) (١/٣٥٥) و (الضعفاء والمتروكين) للدار قطني (رقم ٢٤٧: ٢٢٤) و (السنن الكبرى) (٦/١٠٨) و (الضعفاء والمتروكين) لابن الجوزي (١/٣١ رقم ١٣٤٦) و (المغني في الضعفاء) (١/٣٦٦ رقم ٢٣٢٣) و (تاريخ الإسلام) (حوادث: ٢٨١-٢٩٠) (رقم٢٦٢: ١٨٢) و (لسان الميزان) (٣/١٢) و (الجوهر النقي) (٨/١٠٦ - بحاشية السنن الكبرى) و (مجمع الزوائد) (٩/٣٥٩).

(٢) عبد الله بن رشيد الجند يسابوري، أبو عبد الرحمن.

قال ابن حبان: «مستقيم الحديث». وقال البيهقي: «لا يحتج به». وقال الذهبي: «ليس بقوي، وفيه جهالة».

ولم يصل الرجل إلى حد الترك واطراح الرواية، بل يستشهد بحديثه، والله أعلم.

(الثقات) (٨/٣٤٣) و (السنن الكبرى) (٦/١٠٨) و (المغني في الضعفاء) (١/٤٨١ رقم ٣١٦٩) و (لسان الميزان) (٣/٢٨٥).

(٣) مُجَّاعة بن الزبير الأزدي العتكي البصري، أبو عبيدة.

قال عبد الصمد بن عبد الوارث عنه: «كان جاراً لشعبة ...، وكان شعبة يسأل عنه وكان لا يجترئ عليه ...

عن قتادة[١] عن عقبة بن عبد الغافر[٢] عن أبي عبيدة عن ابن مسعود قال: قال رسول الله ﷺ: (اسْتَحيوا مِنَ اللهِ حقَّ الحياءِ، قالوا يا رسول الله: إنَّا لَنَسْتَحيي والحمدُ لله، قال: ليس ذلك، ولكنْ مَنْ اسْتَحيى مِنَ اللهِ حقَّ الحياءِ؛ فليحفظِ الرأسَ وما حَوى[٣]، والبطنَ وما وعى[٤]، وليذكُرِ الموتَ والبِلى[٥]، ومَنْ أرادَ الآخرةَ تركَ زينةَ الدُّنْيا، فَمَنْ فَعَلَ ذلك فقد اسْتَحيى مِنَ اللهِ حقَّ الحياءِ)[٦].

ويقول: هو خير، كثير الصوم والصلاة».

وقال أحمد بن حنبل: «ليس به بأس في نفسه».

وترجم له البخاري ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً. وقال ابن حبان: «مستقيم الحديث عن الثقات».

قال ابن عدي: «هو ممن يحتمل ويكتب حديثه».

وذكره العقيلي في كتابه (الضعفاء) ونقل رأي شعبة المتقدم.

وضعفه الدار قطني. وذكره ابن الجوزي في كتابه (الضعفاء والمتروكين) ونقل تضعيف الدار قطني.

فالظاهر أن الرجل في نفسه صدوق، لكن في حفظه شيء ينزله عن درجة الاحتجاج إلى درجة الاعتبار، والله أعلم.

(الجرح والتعديل) (٤٢٠/٨ رقم١٩١٢) و (بحر الدم) (رقم ٩٥٧/ ٣٩٤) و (التاريخ الكبير) (٤٤/٨ رقم ٢٠٩٢) و (الثقات) (٥١٧/٧) و (الكامل) (٢٤١٨/٦) و (الضعفاء) للعقيلي (٢٥٥/٤ رقم١٨٥١) و (الضعفاء والمتروكين) لابن الجوزي (٣٥/٣ رقم٢٨٤٩) و (الميزان) (٤٣٧/٣ رقم ٧٩٦٨) و (المغني في الضعفاء) (١٤٥/٢ رقم ٥١٨١) و (لسان الميزان) (١٦/٥).

(١) ابن دعامة السدوسي، ثقة ثبت مدلس من الثالثة، تقدمت ترجمته عند ح (١).

(٢) عقبة بن عبد الغافر الأزدي، العوْذي، أبو نهار البصري، ثقة، (ت٨٣هـ) قديم الموت. (التقريب) (رقم٤٦٧٨/ ٦٨٤).

(٣) قوله (الرأس وما حوى): أي جمع، من الأعضاء كالسمع والبصر واللسان، كي لا يستخدمها فيما لا يجوز له. ينظر: (النهاية) (٤٦٦/١) و (شرح السنة) للبغوي (٢٣٥/١٤) و (جامع العلوم والحكم) لابن رجب (٤٦٣/١).

(٤) قوله (البطن وما وعى): أي حفظ وجمع فيه من الطعام والشراب الحلال، فلا يأكل إلا الطيب، وحفظ القلب عن الإصرار على محرم.

ينظر: (النهاية) (٢٠٧/٥) و (شرح السنة) (٢٣٥/١٤) و (جامع العلوم والحكم) (٤٦٣/١-٤٦٤).

(٥) قوله (البِلى): قال المباركفوري: «بكسر الباء، من بلى الشيء إذا صار خلقاً متفتتاً، يعني تتذكر صيرورتك في القبر عظاماً بالية» (تحفة الأحوذي) (٣٠٥/٣).

(٦) حسن لغيره.

أخرجه أبو نعيم في (الحلية) (٢٠٩/٤) و الشجري في (الأمالي) (١٩٧/٢) من طريق الطبراني به مثله.

قال أبو نعيم: «غريب من حديث عقبة وقتادة، لم نكتبه إلا من حديث عبد الله بن رشيد عن مجاعة».

وإسناد الحديث فيه كلام من قبل:

أ) شيخ الطبراني، السري بن سهل.

ب) شيخه عبد الله بن رشيد. كلاهما يعتبر بحديثيهما كما مر.

ج) عنعنة قتادة وهو مدلس.

د) الانقطاع بين أبي عبيدة وأبيه.

ومع هذا كله فالاسناد يعتبر به إذا وجد له متابع أو شاهد.

وأبو عبيدة لم يتفرد به، تابعه عليه: مرة الهمداني.

أخرجه الترمذي في (الجامع) (ك صفة القيامة: باب رقم٢٤) (٦٣٧/٤ رقم٢٤٥٨) وأحمد في (المسند) (١٨٧/٦ رقم٣٦٧١) وابن أبي شيبة في (المصنف) (ك الزهد: ما ذكر عن نبينا ﷺ في الزهد) (٢٢٣/١٣ رقم ١٦١٦٧) وابن أبي عاصم في (الزهد) (اقتراب الساعة) (رقم٢٧٣/ ١٣٧) وابن أبي الدنيا في (الورع) (باب الورع في النظر) (رقم٥٩/ ٦١) والبزار في (المسند) (٣٩١/٥-٣٩٢ رقم٢٠٢٥) وأبو يعلى الموصلي في (المسند) (٤٦١/٨ رقم٥٠٤٧) وابن نصر المروزي في (تعظيم قدر الصلاة) (٤٣٩/١ رقم٤٥٠) والحاكم في (المستدرك) (ك الرقاق) (٣٢٣/٤) وابن بشران في (الأمالي) (رقم٣٥٨/ ١٥٥) والبيهقي في (الجامع لشعب الإيمان) (باب في الحياء) (٤١٣/١٣ رقم٧٣٣٤) وفي كتاب (الآداب) له (باب من اتقى الشبهات مخافة الوقوع في المحرمات ...) (رقم١١٥٥/ ٥١٠-٥١١) والبغوي في (شرح السنة) (ك الرقاق: باب التجافي عن الدنيا) (٢٣٤/١٤-٢٣٥ رقم٤٠٣٣) وابن عساكر الدمشقي في (تعزية المسلم عن أخيه) (في الصلاة على الأموات وذكر هاذم اللذات) (رقم٥٩/ ٤٨) وابن العديم في (بغية الطلب في تاريخ حلب) (٦٣٨/٢) والذهبي في (الميزان) (٥/١) كلهم من طرق عن الصَّبَّاح بن محمد عن مرة به مرفوعاً. بعضهم مثله وبعضهم نحوه.

قال الترمذي: «حديث غريب، إنما نعرفه من هذا الوجه من حديث أبان بن إسحاق عن الصباح بن محمد».

قال البزار: «... والصَّبَّاح بن محمد ليس بالمشهور، وإنّما ذكرناه على ما فيه من العلة لأنا لم نحفظ كلامه عن النبي ﷺ إلا من هذا الوجه، بهذا الإسناد ...».

وعند المروزي: «قال يعلى [وهو أحد رجال الإسناد]: كان أبان بن إسحاق في بني أسد، وما رأينا أحداً ذكره إلا خيراً».

قال الحاكم: «صحيح الإسناد ولم يخرجاه». ووافقه الذهبي.

قال البيهقي في (الشعب): «وروي في ذلك عن هشام عن الحسن عن النبي ﷺ مرسلاً، وفي ذلك تأكيد لهذا المسند». وسيأتي تخريج المرسل المشار إليه.

قال البغوي: «حديث غريب، إنما يعرف هذا الحديث من حديث أبان بن إسحاق عن الصباح بن محمد».

ويعرف الحديث من طريق محمد بن إسحاق أيضاً، كما هي عند ابن أبي شيبة وغيره، ينظر في مصادر التخريج.

وقال الشيخ الألباني: «حسن». (صحيح سنن الترمذي) (٢٩٩/٢ رقم٢٠٠٠/٢٥٨٨).

تنبيه:

وقع تحريف في اسم الصباح بن محمد، في المطبوع من (المستدرك)، جاء فيه (الصباح بن محارب) وهو خطأ

واضح، وينظر: (إتحاف المهرة) لابن حجر (١٠/٤٥٩ رقم١٣١٨٠) ومصادر التخريج السابقة.
والحديث ذكره ابن رجب الحنبلي في (فتح الباري) له (١/١٠٣-١٠٤) وفي (جامع العلوم والحكم) (١/٤٦٣) وسكت عنه.
وحديث مرة الهمداني، مداره على الصَّبَّاح بن محمد وهو ابن أبي حازم البجلي الأحمسي الكوفي.
قال الحافظ ابن حبان: ((كان ممن يروي عن الثقات الموضوعات)).
وذكره العقيلي في كتابه (الضعفاء) وقال: ((في حديثه وهم، ويرفع الموقوف)). وذكره ابن الجوزي في كتابه ((الضعفاء والمتروكين)). ووثقه العجلي، وترجم له البخاري وابن أبي حاتم ولم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً.
وقال الذهبي عنه في ترجمة أبان بن إسحاق: ((واهٍ)).
وقال الحافظ ابن حجر: ((ضعيف، أفرط فيه ابن حبان)).
وهذه هي درجته فيما يظهر، ويعتبر بحديثه، والضعف الذي فيه من وهمه في رفع الموقوفات عن الأشياخ، ولعل هذا هو مراد الحافظ ابن حبان ، والذهبي. وقد عدَّه ابن أبي حاتم فيمن يُروىٰ عنه العلم، وهذه منزلة من هو أعلى من الوضاعين، والله أعلم.
(التاريخ الكبير) (٤/٣١٣ رقم٢٩٥٧) و (الجرح والتعديل) (٤/٤٤١ رقم١٩٣٧) و (معرفة الثقات) (١/٤٦٦ رقم٧٥٧) و (الضعفاء) للعقيلي (٢/٢١٣ رقم٧٥٠) و (المجروحين) (١/٣٧٧) و (الضعفاء والمتروكين) لابن الجوزي (٢/٥٢ رقم١٦٨٣) و (الميزان) (١/٥ رقم١ - في ترجمة أبان بن إسحاق) و (الميزان) أيضاً (٢/٣٠٦ رقم٣٨٤٨) و (الكاشف) (١/٥٠٠ رقم٢٣٦٩) و (المغني في الضعفاء) (١/٤٣٨ رقم٢٨٥٨) و (تهذيب التهذيب) (٤/٤٠٨) و (التقريب) (رقم٢٩١٤: ٤٤٩).
فظهر مما تقدم أن حديث الصَّبَّاح يتقوَّى ويقوِّي حديث الباب، وكلاهما في درجة الاعتبار،والله أعلم.
وفي الباب عن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ على المنبر والناس حوله: (أيها الناس استحيوا من الله حق الحياء، فقال رجل: يا رسول الله، إنا لنستحيي من الله، فقال: من كان منكم مستحيياً فلا يبيتن ليلة إلا وأجله بين عينيه، وليحفظ البطن وما وعى، والرأس وما حوى، وليذكر القبور والبلى، وليترك زينة الحياة الدنيا).
أخرجه الطبراني في (الأوسط) (٨/١٦٧-١٦٨ رقم٧٣٣٨ - طبعة الطحان) وابن عساكر في (تعزية المسلم) (في الصلاة على الأموات ...) (رقم٥٨/ ٤٧) من طريق إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة عن مسلم بن أبي مريم عن عروة به. قال الطبراني: ((لم يرو هذا الحديث عن عروة إلا مسلم بن أبي مريم، ولا عن مسلم إلا ابن أبي حبيبة، تفرد به خالد بن يزيد، ولا يروى عن عائشة إلا بهذا الإسناد)).
قال الهيثمي في (مجمع الزوائد) (١٠/٢٨٧): ((رواه الطبراني في الأوسط وفيه إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة وهو متروك)). وإبراهيم بن إسماعيل أرفع درجة مما قاله الحافظ الهيثمي، فقد وثقه الإمام أحمد والعجلي.
وقال ابن معين: ((صالح)) رواية الدارمي، زاد في (تهذيب الكمال) عنه أيضاً: ((يكتب حديثه ولا يحتج به)) ومرة قال: ((ليس بشيء)). وقال البخاري: ((منكر الحديث)).
وقال أبو حاتم: ((شيخ ليس بقوي، يكتب حديثه ولا يحتج به، منكر الحديث ...)).
وضعفه النسائي. وقال الدار قطني: ((ليس بالقوي في الحديث)) ومرة قال: ((ضعيف)). ومرة قال: ((متروك)).
قال ابن عدي بعد أن ذكر جملة من الأحاديث المنتقدة عليه: ((ولإبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة غير ما ذكرت من الأحاديث ولم أجد له أوحش من هذه الأحاديث، وهو صالح في باب الرواية كما حكي عن يحيى

٧- باب في عدم التألِّي على الله عز وجل

[١٢٤] قال الإمام معمر بن راشد(*):

عن أبي إسحاق[١] عن أبي عبيدة عن ابن مسعود: (أنَّ رجلاً مرَّ برجلٍ وهو سَاجدٌ فوطئ[٢] على رقبتِهِ، فقال: أَتَطَؤُ على رقبتي وأنا سَاجدٌ، لا والله، لا يَغْفِرُ الله لكَ هذا أبداً، قال: فقال الله: أَتَتَأَلَّى[٣] عليَّ فإنِّي قَدْ غَفَرْتُ لَهُ)[٤].

ابن معين ويكتب حديثه مع ضعفه». وقال ابن حجر: «ضعيف». فالرجل لم يصل إلى حد الترك واطّراح الرواية، بل يكتب حديثه اعتباراً، لا احتجاجاً، وهو المعبَّر عنه بـ (ضعيف) كما قاله ابن حجر والله أعلم.

(تاريخ الدارمي) (رقم١٤٨/ ٧١) و (التاريخ الكبير) (١/٢٧١ رقم٨٧٣) و (الضعفاء الصغير) (رقم٢/ ٢٥) و (الجرح والتعديل (٢/٨٣ رقم١٩٦) و (الضعفاء والمتروكين) للنسائي (رقم٢/ ٢٨٣) و (السنن) للدار قطني (١/٦٢ - موضعين) و (الضعفاء والمتروكين) له (رقم٣٢: ١١٢) و (سؤالات البرقاني) (رقم٢٢/ ١٥) و(معرفة الثقات) (١/٢٠٠ رقم٢١) و (الكامل) (١/٢٣٤) و (تهذيب الكمال) (٢/٤٢ رقم١٤٦) و(التقريب) (رقم١٤٧/ ١٠٤).

وفي الباب أيضاً عن الحسن قال: رسول الله ﷺ: (كلكم يحب أن يدخل الجنة؟ قالوا: نعم يا رسول الله، قال: فاقصروا من الأمل، وثبتوا آجالكم بين أبصاركم واستحيوا من الله حق الحياء، قالوا: يا رسول الله، كلنا نستحي من الله، قال: ليس كذلك الحياء من الله، ولكن الحياء من الله: أن لا تنسوا المقابر والبِلى، وأن لا تنسوا الجوف وما وعى، وأن لا تنسوا الرأس وما احتوى، ومن يشتهي كرامة الآخرة يدع زينة الدنيا، هنالك استحيى العبد من الله، وهنالك أصاب ولاية الله عز وجل).

أخرجه ابن المبارك في (الزهد) (رقم٣١٧/ ١٠٧) من طريق مالك بن مغول قال: سمعت أبا ربيعة يحدث عن الحسن. ورجاله ثقات، إلا أبا ربيعة وهو الإيادي عمر بن ربيعة، ولولاه لصح الإسناد إلى الحسن.

قال فيه ابن معين: «كوفي ثقة». وقال أبو حاتم: «منكر الحديث». وترجم له البخاري في (الكنى من التاريخ الكبير) ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً. قال ابن حجر: «مقبول» أي حيث يتابع وإلا فلين الحديث. والظاهر أنه كما قال الحافظ ابن حجر، مقبول حديثه في الاعتبار، والله أعلم.

(الجرح والتعديل) (٦/١٠٩ رقم٥٧٥) و (الكنى) (رقم٢٧١/ ٣١) و (ميزان الاعتدال) (٣/١٩٦ رقم٦١٠٦) و (التقريب) (رقم٨١٥٣/ ١١٤٥).

(*) (الجامع) لمعمر بن راشد الملحق بآخر (المصنف) لعبد الرزاق، (باب الذنوب) (١١/١٨٣ رقم٢٠٢٧٥).

(١) هو السبيعي، ثقة مختلط مدلس، تقدمت ترجمته عند ح (٣). وسبق مراراً أني لم أميز رواية معمر عنه هل كانت قبل اختلاطه أم بعده. وعلى كل فهو متابع كما سيأتي.

(٢) قوله (فوطئ): قال ابن الأثير: «الوَطْءُ في الأصل: الدَّوْس بالقدم، فسمِّي به الغزو والقتل؛ لأنَّ مَنْ يطأُ على الشيء فقد استقصى في هلاكه وإهانته» (النهاية) (٥/٢٠٠).

(٣) قوله (تألى): من آلى يولي إيلاءً، وتألّى تألِّياً، إذا حلف، وقد مضى معناه في اللغة عند ح رقم (١٠٦). والمعنى هنا: أي يحلف ويحكم على الله بعدم مغفرته لذاك الرجل. ينظر (لسان العرب): (١/١١٧).

(٤) حسن لغيره.

٨- من وصايا ابن مسعود رضي الله عنه

[١٢٥] قال الإمام أبو بكر بن أبي شيبة(*):

حدثنا وكيع[١] عن إسماعيل[٢] عن أخيه[٣] عن أبي عبيدة قال: قال عبد الله: (مَنِ اسْتَطَاعَ مِنْكم أَنْ يجعلَ كَنْزَهُ في السَّماء حيثُ لا يأْكُلُه السُّوسُ، ولا ينالُه السُّرَّاقُ فليفعلْ، فإنَّ قَلْبَ الرَّجُلِ مَعَ كَنْزِهِ)[٤].

يرويه أبو إسحاق السبيعي، واختلف عليه:

فرواه معمر عنه عن أبي عبيدة عن عبد الله موقوفاً.

أخرجه الطبراني في (الكبير) (١٧٤/٩ رقم٨٧٩٥) و - عنه - أبو نعيم في (الحلية) (٢٠٥/٤) من طريق عبد الرزاق عن معمر به مثله.

قال أبو نعيم: «ورواه شعبة عن أبي إسحاق نحوه».

وخالفه شعبة: واختلف عليه:

فرواه روح بن عبادة عنه عن أبي إسحاق عن أبي عبيدة عن عبد الله مرفوعاً.

أخرجه الشاشي في (المسند) (٣٣٤/٢ رقم٩٢٩) من طريق أبي قلابة نا روح به.

قال الدار قطني عقبه: «ووقفه غيره عن شعبة. وكذلك رواه رقبة بن مصقلة وشريك عن أبي إسحاق عن أبي عبيدة عن عبد الله موقوفاً، وهو الصحيح». (العلل) (٣٢٧/٥ س٩٢١).

والصحيح عن شعبة الوقف، ويدل عليه قول أبي نعيم المتقدم. فهو بهذا تابع معمر بن راشد متابعة قوية، انتفت من خلالها شبهة اختلاط وتدليس السبيعي، لإن سماعه منه قديم، وكفانا تدليسه. والله أعلم.

والأثر له حكم الرفع إذ ليس للرأي فيه مجال.

وفي الباب عن جندب رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ حدَّث: (أن رجلاً قال: والله لا يغفر الله لفلان، وأن الله تعالى قال: من ذا الذي يتألى عليَّ أن لا أغفر لفلان، فإني قد غفرت لفلان، وأحبطت عملك).

أخرجه مسلم في (الصحيح) (ك البر والصلة والآداب: باب النهي عن تقنيط الإنسان من رحمة الله تعالى) (٢٠٢٣/٤ رقم٢٦٢١(١٣٧)) من طريق معتمر بن سليمان عن أبيه عن أبي عمران الجوني به.

(*) (المصنف) (ك الزهد: كلام ابن مسعود رضي الله عنه) (٢٨٨/١٣ رقم١٦٣٧٠).

(١) هو ابن الجراح. ثقة إمام، تقدمت ترجمته عند ح (٧).

(٢) إسماعيل بن أبي خالد الأحمسي مولاهم، البجلي، ثقة ثبت، (ت١٤٦هـ). (التقريب) (رقم ٤٤٢: ١٣٨).

(٣) هو أشعث بن أبي خالد الأحمسي البجلي. قال ابن أبي حاتم: «روى عن أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود، وروى عنه أخوه إسماعيل، يعد في الكوفيين،» نقل ذلك عن أبيه وأبي زرعة.

ونقل أيضاً عن ابن معين قوله: «لم يرو عنه غير أخيه إسماعيل بن أبي خالد».

وذكره ابن حبان في كتابه (الثقات) وقال: «روى عن أخيه إسماعيل بن أبي خالد». ووثقه العجلي.

فالظاهر أن الرجل مقبول، يعتبر بحديثه، والله أعلم.

(الجرح والتعديل) (٢٧٢/٢ رقم ٩٧٩) و (الثقات) (٣٠/٤) و (معرفة الثقات) (٢٣٢/١ رقم ١٠٧).

(٤) حسن لغيره.

٩- باب كيف يفعل من يدخل بيته؟

[١٢٦] قال الإمام أبو بكر بن أبي شيبة(*):

حدثنا ابن نمير[١] عن الأعمش[٢] عن عمرو بن مرة[٣] عن أبي عبيدة قال: كان عبد الله إذا دَخَلَ دَارَهُ اسْتَأْنَسَ[٤] وتَكَلَّمَ ثمَّ رَفَعَ صَوْتَه[٥].

أخرجه ابن المبارك في (الزهد) (رقم٦٣٣/ ٢٢٣) و أبو داود في (الزهد) (من خبر ابن مسعود) (رقم١٧٧/ ١٦٧) ويعقوب بن سفيان في (المعرفة والتاريخ) (٢/١٨٨و١٨٩) وأبو نعيم في (الحلية) (١/١٣٥) من طريق إسماعيل به.

والاسناد فيه أشعث بن أبي خالد، يحتاج إلى عاضد من شاهد أو متابع.

والأثر فيه الحث على التقرب إلى الله بالأعمال الصالحة الخفية فهي التي لا يصلها شيء من حظّ النفوس وشهوتها. **وفي الباب** ما يشهد لمعناه عن الزبير بن العوام رضي الله عنه.

أخرجه وكيع في (الزهد) (باب فضل عمل السِّرِّ) (٢/٥١٧ رقم٢٥٢) وابن أبي شيبة في (المصنف) (ك الزهد: كلام الزبير بن العوام) (١٣/٣٢٣ رقم١٦٤٧٣) وهناد في (الزهد) (باب إخفاء العمل) (٢/٤٤٤ رقم٨٧٨).

والحسين المروزي في (زوائده) على (الزهد) لابن المبارك (رقم١١٠٩/ ٣٩١-٣٩٢) وابن الأعرابي في (المعجم) (٦/٤٠١ رقم١٢٤٠) والخطيب البغدادي في (تاريخ بغداد) (٨/١٧٩) كلهم من طريق إسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم عن الزبير بن العوام قال: (من استطاع منكم أن يكون له خبئ من عمل صالح فليفعل) واللفظ لوكيع. وإسناده صحيح.

قوله (خبئ): قال ابن الأثير: «الخِبءُ كلُّ شيءٍ غائب مستور، يقال خبَّأتُ الشيء أخبؤه خبْئاً إذا أَخْفَيْتَه، والخبء والخبئ والخبيئة: الشيء المخْبُوء». (النهاية) (٢/٣).

(*) (المصنف) (ك الأدب: في الرجل يدخل منزله ما يقول؟) (٨/٤٥٦ رقم٥٨٧٣).

(١) عبد الله بن نمير، بنون، مصغر، الهمداني، أبو هشام الكوفي، ثقة صاحب حديث من أهل السنة، (ت١٩٩هـ) وله (٨٤) عاماً. (التقريب) (رقم٣٦٩٢/ ٥٥٣).

(٢) ثقة حافظ، تقدمت ترجمته عند ح (٤).

(٣) ثقة عابد، تقدمت ترجمته عند ح (١٣).

(٤) قوله (استأنس): قال ابن الأثير: «يقال آنست منه كذا، أي علِمت، واستأنست: أي استعلمت ... [ثم ذكر أثر الباب وقال] أي اسْتَعْلم وتَبَصَّر قبل الدخول ...». (النهاية) (١/٧٤).

(٥) صحيح.

أخرجه ابن سعد في الطبقات (٣/١٥٤) وابن أبي حاتم في (التفسير) كما في (تفسير ابن كثير) (٣/٢٩١) من طريق ابن نمير به نحوه.

وتوبع عليه أبو عبيدة من أمه زينب رضي الله عنها.

١٠- باب من كره للمرأة الطيب إذا خرجت

[١٢٧] قال الإمام أبو بكر بن أبي شيبة(*):

حدثنا وكيع[(١)] عن أبي العميس[(٢)] عن القاسم [بن][(٣)] أبي بزة عن أبي عبيدة عن عبد الله ابن مسعود: (أنَّه وَجَدَ مِن امرأتِهِ ريح مُجَمَّرٍ[(٤)]، وهي بمكَّةَ، فَأَقْسَمَ عَلَيْها ألاَّ تَخرُجَ تِلْكَ اللَّيْلَةَ)[(٥)].

أخرجه ابن جرير في (جامع البيان) (١١٢/١٨) من طريق محمد بن خازم عن الأعمش عن عمرو بن مرة عن يحيى الجزار عن ابن أخي زينب امرأة عبد الله بن مسعود عن زينب رضي الله عنها قالت: (كان عبد الله إذا جاء من حاجة فانتهى إلى الباب، تنحنح وبزق، كراهة أن يهجم منا على أمر يكرهه).

قال الحافظ ابن كثير عقبه: ((إسناده صحيح)). (التفسير) (٢٩١/٣).

وابن أخي زينب تقدم نقل كلام ابن حجر فيه عند ح (١٠٨) تعليقاً.

قال الحافظ ابن كثير: ((وعن الإمام أحمد (رحمه الله) أنه قال: إذا دخل الرجل بيته استحب له أن يتنحنح أو يحرك نعليه ...)). (التفسير) (٢٩١/٣).

(*) (المصنف) (ك الأدب: من كره للمرأة الطيب إذا خرجت) (٢٧/٩ رقم٦٣٩٠).

(١) هو ابن الجراح، ثقة ثبت إمام، تقدمت ترجمته عند ح (٧).

(٢) هو عتبة بن عبد الله، ثقة، تقدمت ترجمته عند ح (٨٨).

(٣) جاء في المطبوع من (المصنف) (عن) بدل (بن) وهو تصحيف واضح، سبق نظيره عند ح (٨٨)، والصواب ما أثبته بين المعقوفتين، وينظر التعليق على الحديث المشار إليه قريباً.

والقاسم هذا ثقة، تقدمت ترجمته عند (٨٨).

(٤) قوله (مجمَّر): أي ريح من بخور بالطيب، يقال ثوب مُجْمَر ومُجَمَّر، أي مُبخَّر بالطيب، وأجْمَرتُ الثوب وجمَّرتُه إذا بخرتُه بالطيب. ينظر (النهاية) (٢٩٣/١).

(٥) صحيح.

لم أقف على من أخرجه.

وفي الباب ما يدل على منع خروج النساء متطيبات.

فعن زينب الثقفية امرأة عبد الله بن مسعود قالت: قال رسول الله ﷺ: (إذا شهدت إحداكن العشاء، فلا تطيَّب تلك الليلة).

أخرجه مسلم في (الصحيح) (ك الصلاة: باب أمر النساء المصليات ...) (٣٢٨/١ رقم٤٤٣(١٤١)).

١١-باب ثواب الرَّحمة

[١٢٨] قال الإمام وكيع بن الجراح(*):

حدثنا إسرائيل(١) وأبي(٢) عن أبي إسحاق(٣) عن أبي عبيدة قال: قال عبد الله: (ارْحَمْ مَنْ في الأَرْضِ، يَرْحَمْكَ مَنْ في السَّماءِ)(٤).

(*) (الزهد) (باب الرحمة) (٨٠٩/٣ رقم٤٩٩).

(١) هو ابن يونس، ثقة ثبت، من أثبت الناس في أبي إسحاق، للزومه إياه، كما تقدم مراراً.
تقدمت ترجمته عند ح (٧).

(٢) هو الجراح بن مليح، صدوق، تقدمت ترجمته عند ح (٦٩).

(٣) هو السبيعي، ثقة مختلط مدلس، تقدمت ترجمته عند ح (٣).

(٤) صحيح لغيره.

الحديث يرويه أبو إسحاق واختلف عنه، رفعاً ووقفاً كما يلي:

أ - الأعمش عنه. واختلف عنه:

فرواه حفص بن غياث عن الأعمش عن أبي إسحاق عن أبي عبيدة عن عبد الله مرفوعاً.

أخرجه الطبراني في (الأوسط) (٢٣٩/٣ رقم٣٠٣١) وفي (الصغير) (١٧٨/١ رقم٢٨١) وأبو الشيخ في (ذكر الأقران) (رقم٦٤: ٣١) والدار قطني في (العلل) (٣٠٠/٥ س٨٩٧) وأبو نعيم الأصبهاني في (تاريخ أصبهان) (٢١٩/١) كلهم من طريق محمد بن إسحاق الصاغاني حدثنا موسى بن داود الضبي عن حفص بن غياث به.

قال الطبراني في (الأوسط) عقبه: «لم يرو هذا الحديث عن الأعمش إلا حفص بن غياث، ولا عن حفص إلا موسى بن داود، تفرد به الصاغاني». ومثله في (الصغير).

وخولف ابن غياث عليه.

فرواه أبو معاوية محمد بن خازم عن الأعمش به موقوفاً.

أخرجه ابن أبي شيبة في (المصنف) (ك الأدب: ما ذكر في الرحمة من الثواب) (٣٤٠/٨ رقم٥٤١٦) والإمام أحمد في (الزهد) (ص١٩٩) من طريق أبي معاوية به مثله.

وأبو معاوية أوثق وأثبت من حفص بن غياث، بل هو أحفظ الناس لحديث الأعمش.

وحفص بن غياث وإن كان ثقة، إلا أنه تغير حفظه قليلاً في آخره، وقد تقدمت ترجمتهما ينظر ح (٢٢) و(٤٤).

وتوبع محمد بن خازم عليه من:

أ) أبي شهاب وفضيل بن عياض، فرووه عن الأعمش به موقوفاً.

ذكره الدار قطني في (العلل) (٢٩٨/٥ س٨٩٧).

فالصواب في رواية الأعمش هو الوقف؛ لمزيد ضبط وكثرة عدد.

ب) أبي الأحوص سلاّم بن سليم.

أخرجه الدارمي في (الرد على الجهمية) (باب استواء الرب تبارك وتعالى على العرش ...) (رقم٧٤/ ٤٣) وأبويعلى الموصلي في (المسند) (٨/٤٧٤ رقم٥٠٦٣) والبغوي في (شرح السنة) (ك الاستئذان: باب رحمة الخلق) (١٣/٣٨ رقم٣٤٥١) كلهم من طرق عن أبي الأحوص به مثله مرفوعاً.

وأبو الأحوص ثقة متقن، ولم أميز روايته عن أبي إسحاق هل كانت قبل أم بعد اختلاط السبيعي، وقد أخرج له الشيخان عنه، وتقدمت ترجمته عند ح (٣٤).

قال الهيثمي في (مجمع الزوائد) (٨/١٩٠): ((رواه أبو يعلى والطبراني في الثلاثة، ورجال أبي يعلى رجال الصحيح، إلا أن أبا عبيدة لم يسمع من أبيه، فهو مرسل)).

ج) أبي الأحوص و قيس بن الربيع.

أخرجه الطيالسي في (المسند) (رقم٣٣٥/ ٤٤) و [عنه] أبو نعيم في (الحلية) (٤/٢١٠) من طريق سلام (أبي الأحوص) و قيس به مثله مرفوعاً.

قال أبو نعيم: ((رواه موسى بن عقبة عن أبي أيوب الأفريقي عن أبي إسحاق نحوه)).

وسيأتي قريباً حديث الأفريقي.

وقيس بن الربيع، تقدمت ترجمته عند ح (٤٢)، وهو صدوق تغير لما كبر، فأدخل في حديثه، ولم أميز روايته عن السبيعي هل كانت قبل أم بعد الاختلاط، وهو متابع بأبي الأحوص كما هو ظاهر.

واختلف على قيس، فله رواية عن السبيعي به موقوفاً.

ذكر ذلك الدار قطني في (العلل) (٥/٢٩٩ س٨٩٧). ولم أقف على هذه الرواية.

د) عبد الله بن علي الأفريقي.

أخرجه الطبراني في (الكبير) (١٠/١٨٣ رقم١٠٢٧٧) وفي (مكارم الأخلاق) له (باب فضل الرحمة ورقة القلب) (رقم٤٦: ٣٢٧) و -عنه- أبو نعيم في (الحلية) (٤/٢١٠) من طريق موسى بن عقبة عن عبد الله بن علي به مثله مرفوعاً.

والأفريقي قال عنه ابن حجر: ((صدوق يخطئ)) (التقريب) (رقم٣٥١١/ ٥٢٨). ولم أميز روايته عن السبيعي هل كانت قبل أم بعد اختلاط السبيعي.

هـ) عمار بن رزيق.

أخرجه ابن الأعرابي في (المعجم) (٤/١١٨ رقم٨٠١) والقضاعي في (مسند الشهاب) (١/٣٧٥ رقم٦٤٧) من طريق محمد بن إسحاق الصاغاني ثنا أبو الجواب ثنا عمار به مثله مرفوعاً.

وعمار بن رزيق سماعه من السبيعي بأخرة، كما قاله أبو حاتم. (العلل) لابنه (٢/١٦٦).

و) زيد بن أبي أنيسة.

أخرجه ابن عدي في (الكامل) (٧/٢٦٨٧) والطبراني في (الأوسط) (٤/١٠٥ رقم٣٧٢١) من طريق أبي شيبة الرهاوي عن زيد به مرفوعاً بلفظ: (من لم يرحم الناس لم يرحمه الله).

قال الطبراني: ((لم يرو هذا الحديث عن زيد بن أبي أنيسة إلا أبو شيبة، تفرد به إسماعيل بن عياش)).

وزيد - ثقة له أفراد كما في (التقريب) (رقم٢١٣٠/٣٥٠) -ولم أميز روايته عن السبيعي هل كانت قبل أم بعد اختلاط السبيعي، ويحيى أبو شيبة، قال البخاري: ((لم يصح حديثه)). وقال أبو حاتم: ((ليس به بأس،

أدخله البخاري في كتاب (الضعفاء) فسمعت أبي يقول: يُحَوَّل من هناك».

وقال ابن عدي: «ويحيى بن يزيد هذا لا أرى برواياته بأساً، وإنما يروي عامة ما يروي عن زيد بن أبي أنيسة، وعنه إسماعيل بن عياش وحده، وأبو شيبة ليس بكثير الحديث، ومقدار ما يرويه لا أرى بحديثه بأساً وأرجو أن يكون صدوقاً».

وقال ابن حجر: «مقبول». والظاهر أنه أرفع من هذه الدرجة، والله أعلم.

(الضعفاء الصغير) للبخاري (رقم٤٠٢/ ٢٥٣) و (الجرح والتعديل) (١٩٨/٩ رقم٨٢٦) و (الكامل) (٢٦٨٨/٧) و (التقريب) (رقم٧٧٢٤/ ١٠٧).

ز) شعبة بن الحجاج.

واختلف عنه:

فرواه الفضل بن يعقوب حدثنا يحيى بن السكن عن شعبة عن أبي إسحاق به مثله مرفوعاً.

أخرجه الخطيب في (تاريخ بغداد) (١٤٦/١٤) و - عنه - الذهبي في (تذكرة الحفاظ) (٥٦٣/٢).

قال الذهبي عقبه: «يحيى بن السكن فيه لين».

ورواه محمد بن غالب الأنطاكي ثنا يحيى بن السكن عن شعبة و قيس عن أبي إسحاق به مثله مرفوعاً. فجعله من حديث شعبة وقيس معاً.

أخرجه الطبراني في (الأوسط) (١٠١/٢ رقم١٣٨٤) والدار قطني في (العلل) (٣٠٠/٥ س٨٩٧) واللالكائي في (شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة ...) (سياق ما روي في قوله تعالى ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ ...) (٣٩٤/٣ رقم٦٥٥) من طريق محمد بن غالب به.

قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن شعبة إلا يحيى».

وقال الدار قطني: «ورفعه شعبة من رواية يحيى بن السكن عنه».

والطريقان مدارهما على يحيى بن السكن، وتقدم عند ح (٨٩) بيان حاله وأنه ليس بالقوي، إلا أنه لم يتفرد به عن شعبة (كما قاله الحافظ الطبراني والدار قطني) بل تابعه عليه:

عبد الملك بن إبراهيم الجُدِّي - قال ابن حجر «صدوق» (التقريب) (رقم٤١٩١: ٦٢١) - واختلف عليه:

فرواه علي بن الحسن الهلالي عنه عن شعبة به مثله مرفوعاً.

أخرجه الحاكم في (المستدرك) (ك التوبة والإنابة) (٢٤٨/٤) من طريق محمد بن يعقوب بن يونس الشيباني ثنا علي الحسن الهلالي به.

قال الحاكم: «صحيح الإسناد و لم يخرجاه». ووافقه الذهبي.

وعلي بن الحسن الهلالي ثقة كما في (التقريب) (رقم٤٧٤١: ٦٩٢).

وخالف الهلاليَّ، مزداد بن جميل.

فرواه عن عبد الملك بن إبراهيم الجُدِّي عن شعبة به موقوفاً.

أخرجه اللالكائي في (شرح أصول اعتقاد أهل السنة ...) (سياق ما روي في قوله تعالى ...) (٣٩٥/٣ رقم٦٥٧) من طريق عبد الغافر بن سلامة عن مزداد به.

ومزداد بن جميل أبو ثوبان الحمصي، لم أجد فيه جرحاً ولا تعديلاً. روي عن اثنين، وروى عنه اثنان.

(الأسامي والكنى) لأبي أحمد الحاكم (٣/٣٣ رقم٩٩٦) و (فتح الباب في الكنى والألقاب) (لأبي عبد الله بن منده (رقم١٤٣٠/ ١٧٩) و (المقتنى في سرد الكنى) للذهبي (١/١٤٠ رقم١٠١٧).
ومَنْ هذه مرتبته لا تحتمل مخالفته لمن هو أوثق منه كعلي بن الحسين الهلالي وتعتبر روايته منكرة.
فظهر مما تقدم أن رواية شعبة الصحيح فيها الرفع لا الوقف، و لم يتفرد بالرفع يحيى بن السكن عنه وإنما تابعه عليه عبدالملك بن إبراهيم، وا لله أعلم.
ح) إسرائيل و الجراح.
كما هو أثر الباب، وأخرجه عن وكيع، هناد بن السري في (الزهد) (باب الرحمة) (٢/٦١٦ رقم١٣٢٣) به مثله موقوفاً.
ط) حفص بن سليمان الأسدي عن أبي إسحاق به موقوفاً.
ذكره الدار قطني في (العلل) (٥/٢٩٩ س٨٩٧)، وحفص هذا قال فيه ابن حجر: ((متروك الحديث مع إمامته في القراءة)) (التقريب) (رقم١٤١٤/ ٢٥٧).
وأوقفه أيضاً المسعودي وأبو عوانة عن أبي إسحاق به.
ذكره الدار قطني في (العلل) (٥/٢٩٩ س٨٩٧).
قال الدار قطني عقب ذكر الاختلاف: ((والموقوف أصح)).
والوقف وإن رجحه الإمام الدار قطني، إلا أن الرفع قوي أيضاً خاصة رواية شعبة آنفة الذكر.
وهو ممن سمع من أبي إسحاق قديماً، وكفانا تدليسه أيضاً، فانتفت بروايته عنه شبهة تدليس السبيعي.
ويقال أيضاً إن الحديث يحتمل أنه روي على الوجهين، فنشط السبيعي مرة فرفعه، وكسل أخرى فأوقفه، وا لله أعلم.
قال المنذري عن حديث الباب المرفوع في (الترغيب) (٣/٢٠١ رقم٣): ((رواه الطبراني بإسناد حسن)).
وقال الحافظ ابن حجر عن الحديث مرفوعاً من طريق الطبراني: ((رواته ثقات)). (الفتح) (١٠/٤٤٠).
وفي الباب عن:
أبي هريرة رضي ا لله عنه قال: قَبّل رسول ا لله ﷺ الحسن بن علي وعنده الأقرع بن حابس التميمي جالساً، فقال الأقرع: إن لي عشرة من الولد ما قبلت منهم أحداً، فنظر إليه رسول ا لله ﷺ ثم قال: (من لا يرحم لا يرحم).
أخرجه البخاري في (الجامع الصحيح) (ك الأدب: باب رحمة الولد ...) (١٠/٤٢٦ رقم٥٩٩٧ – فتح) واللفظ له، ومسلم في (الصحيح) (ك الفضائل: باب رحمته ﷺ الصبيان ...) (٤/١٨٠٨ رقم٢٣١٨(٦٥)) من طريق الزهري حدثنا أبو سلمة به.
وجرير بن عبد ا لله رضي ا لله عنه قال: قال رسول ا لله ﷺ: (لا يرحم ا لله من لا يرحم الناس).
أخرجه البخاري في (الجامع الصحيح) (ك التوحيد: باب قوله ا لله تبارك وتعالى ﴿قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱللَّهَ ...﴾) (١٣/٣٥٨ رقم٧٣٧٦ – فتح) واللفظ له، ومسلم في (الصحيح) (ك الفضائل: باب رحمته ﷺ الصبيان ...) (٤/١٨٠٩ رقم٢٣١٩(٦٦)) من طريق الأعمش عن زيد بن وهب وأبي ظبيان به.
وعن غيرهما ينظر (الترغيب والترهيب) للمنذري (٣/٢٠١-٢٠٢).

١٢- باب عدم سباب المسلم المذنب

[١٢٩] قال الإمام معمر بن راشد(*):

عن أبي إسحاق(١) عن أبي عبيدة عن ابن مسعود قال: (إذا رأيتُم أخَاكم قَارَفَ(٢) ذنباً فلا تَكُونوا أَعْواناً للشَّيطانِ عليه، تقولوا: اللَّهمَّ اخْزه، اللَّهمَّ الْعَنْه، ولكن سَلُوا الله العافية؛ فإنا أصحابَ محمدٍ كُنَّا لا نقولُ في أحدٍ شيئاً حتَّى نعلمَ على ما يموتُ، فإنْ خُتِمَ له بخيرٍ علمنا أنَّه قد أصابَ خيراً، وإنْ خُتِمَ له بِشَرٍّ خِفْنَا عليهِ عَمَلَه)(٣).

(*) (الجامع) الملحق بآخر (المصنف) لعبد الرزاق (باب سباب المذنب)(١١/١٧٩-١٨٠ رقم٢٠٢٦٦).

(١) هو السبيعي، ثقة مختلط مدلس، ولم أميز رواية معمر عنه هل كانت قبل اختلاطه أم بعده وتقدمت ترجمته عند ح (٣).

(٢) قوله (قارف): أي عَمِلَه، يقال قَرَفَ الذَّنْبَ واقْترفه إذا عَمِلَه. ينظر (النهاية) (٤/٤٥).

(٣) حسن لغيره.

أخرجه الطبراني في (الكبير) (٩/١١٥-١١٦ رقم٨٥٧٤) و - عنه - أبو نعيم في (الحلية) (٤/٢٠٥) من طريق الدبري عن عبد الرزاق به مثله.

وفي الإسناد عنعنة السبيعي وهو مدلس كما سبق، لكنه توبع من حسان أبي الأشرس.

أخرجه الطبراني في (الكبير) (٩/١١٥ رقم٨٥٧٣) من طريق جرير عن الأعمش عن حسان عن أبي عبيدة عن عبد الله قال: (إذا أصاب أحدكم حَدًّا فلا تدعوا عليه، تعينوا عليه الشيطان، ولكن ادعوا الله أن يتوب عليه ويرحمه).

وإسناده صحيح. حسّان هذا وثقه النسائي وابن حبان والذهبي والهيثمي.

ينظر: (الثقات) لابن حبان (٦/٢٢٣) و (تهذيب الكمال) (٦/١٢ رقم١١٨٦) و (الكاشف) (١/٣٢٠ رقم٩٩٦) و (تهذيب التهذيب) (٢/٢٤٦).

قال الهيثمي في (مجمع الزوائد) (٦/٢٥٠): «رجاله ثقات، إلا أن أبا عبيدة لم يسمع من أبيه».

وفي الباب ما يدل عليه مرفوعاً عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: (أتي النبي ﷺ برجل قد شرب قال: اضربوه، قال أبو هريرة رضي الله عنه: فمنَّا الضَّاربُ بيده والضارب بنعله، والضارب بثوبه، فلما انصرف، قال بعض القوم: أخزاك الله، قال: لا تقولوا هكذا، لا تعينوا عليه الشيطان).

وفي لفظ قال: (لا تكونوا عون الشيطان على أخيكم).

أخرجه البخاري في (الجامع الصحيح) (ك الحدود: باب الضرب بالجريد والنعال -و باب ما يكره من لفن شارب الخمر وأنه ليس بخارج من الملة) (١٢/٦٦ و ٧٥ رقم٦٧٧٧ و ٦٧٨١- فتح).

من طريق أنس عن ابن الهاد عن محمد بن إبراهيم عن أبي سلمة به.

قال الحافظ ابن حجر في (الفتح) (١٢/٦٧) شارحاً الحديث: «ووقع عند أبي داود من طريق ابن وهب عن حيوة بن شريح ويحيى بن أيوب وابن لهيعة ثلاثتهم عن يزيد بن الهاد نحوه، وزاد في آخره (ولكن قولوا اللهم اغفر له، اللهم ارحمه) ...) وسكت عنه. وهو تحسين في أقل أحواله كما سبق مراراً.

والرواية التي أشار إليها الحافظ ابن حجر هي في (السنن) لأبي داود (ك الحدود: باب الحد في الخمر) (٤/٦٢٠-٦٢١ رقم٤٤٧٨) من طريق محمد بن داود بن أبي ناجية الأسكندراني حدثنا ابن وهب به.

وسكت عليه أبو داود.

ومقترف الذَّنب من أمة محمد ﷺ إن مات ولم يتب منها، وهو موحِّد فهو تحت المشيئة الإلهية إن شاء الله عذَّبه وإن شاء غفر له، قال الإمام الطحاوي في ذلك: «وأهل الكبائر من أمة محمد ﷺ في النار لا يخلدون، إذا ماتوا وهم موحِّدون، وإن لم يكونوا تائبين، بعد أن لقوا الله عارفين، وهم في مشيئته وحكمه، إن شاء غفر لهم وعفا عنهم بفضله، كما ذكر عز وجل ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَاءُ﴾ [النساء (٤٨ و ١١٦)] وإن شاء عذبهم في النار بعدله، ثم يخرجهم منها برحمته ...».

(العقيدة الطحاوية مع شرحها) لابن أبي العز (ص٣٦٩-٣٧٠).

٣٠- كتاب القدر

١-باب ما يكتب على العبد في بطن أُمّه

[١٣٠] قال الإمام أحمد بن حنبل(*):

حدثنا هشيم(١) أنبأنا علي بن زيد(٢) قال: سمعت أبا عبيدة بن عبد الله يحدث، قال: قال

(*) (المسند) (٦/١٣-١٤ رقم٣٥٥٣).

(١) هشيم، بالتصغير، ابن بشير، بوزن عظيم، ابن القاسم بن دينار السلمي، أبو معاوية ابن أبي خازم، بمعجمتين، الواسطي، ثقة ثبت كثير التدليس والإرسال الخفي. (ت١٨٣هـ) وقد قارب الثمانين. (التقريب) (رقم٧٣٦٢/ ١٠٢٣). وعدَّه الحافظ ابن حجر من أهل المرتبة الثالثة من المدلسين. كما في (تعريف أهل التقديس) (رقم١١١/ ١٥٨) إلا أنه صرح بالتحديث هنا فانتفت شبهة تدليسه.

(٢) علي بن زيد بن عبد الله بن زهير بن عبدالله بن جُدْعان التيمي البصري، (ت١٣١هـ) وقيل قبلها.

قال فيه شعبة: "كان رفّاعاً". وكان يحيى بن سعيد يتقي حديثه. وضعفه ابن عيينة. وقال حمادبن زيد: "كان يقلب الأحاديث". وقال أحمد بن حنبل: "ليس بالقوي، روى عنه الناس". ومرة قال: "ليس بشيء". ومرة قال: "ضعيف الحديث". وقال ابن معين: "ليس بذاك القوي". ومرة قال: "ضعيف".

ومرة قال: "ليس بذاك". ومرة قال: "ضعيف في كل شيء" ومرة: "ليس بشيء" ومرة: "ليس بحجة". وقال أبو حاتم: "ليس بقوي، يكتب حديثه ولا يحتج به". وقال البخاري: "لا يحتج به"، وقال أبو زرعة: "ليس بقوي". وقال العجلي: "يكتب حديثه، وليس بالقوي وكان يتشيع"، وقال مرة: "لابأس به". وقال الجوزجاني: "واهي الحديث ضعيف، فيه ميل عن القصد لا يحتج بحديثه".

وقال الترمذي: "صدوق، إلا أنه ربما رفع الشيء الذي يوقفه غيره".

وقال النسائي: "ضعيف" ومثله الدار قطني. وقال الدار قطني مرة: "أنا أقف فيه، لا يزال عندي فيه لين".

وقال يعقوب بن شيبة: "ثقة صالح الحديث، وإلى اللين ما هو ".

وقال ابن حبان: "كان شيخاً جليلاً، وكان يهم في الأخبار، ويخطئ في الآثار حتى كثر ذلك في أخباره، وتبين فيها المناكير التي يرويها عن المشاهير، فاستحق ترك الاحتجاج به".

وقال ابن عدي: "وكان يغالي في التشيع، في جملة أهل البصرة، ومع ضعفه يكتب حديثه".

وقال أبو أحمد الحاكم: "ليس بالمتين عندهم". وقال ابن خزيمة: "لا احتج به لسوء حفظه".

وقال الساجي: "كان من أهل الصدق، ويحتمل لرواية الجلة عنه، وليس يجري مجرى من أجمع على ثبته".

قال الذهبي: "أحد الحفاظ وليس بالثبت". ومرة قال: "صالح الحديث".

قال ابن حجر: "ضعيف".

فالظاهر مما تقدم أن الرجل متكلم في حفظه، لذا ضُعِّفَ، ومع ذلك يكتب حديثه اعتباراً لا احتجاجاً، والله أعلم.

عبد الله: قال رسول الله ﷺ: (إنَّ النُّطْفَةَ[١] تكونُ في الرَّحِمِ أَرْبَعينَ يوماً على حالها لا تَغَيَّرُ، فإذا مَضَتِ الأربعونَ صَارَتْ عَلَقةً[٢]، ثُمَّ مُضْغَةً[٣] كذلك، ثم عِظَاماً كذلك، فإذا أَرَادَ الله أن يُسوِّيَ خَلْقه بعثَ إليها مَلَكاً، فيقولُ المَلَكُ الذي يليه: أي ربِّ، أذكرٌ أم أنثى؟ أشقيٌّ أم سعيدٌ؟ أقصيرٌ أم طويلٌ؟ أناقصٌ أم زائدٌ؟ قوتُه وأجَلُهُ؟ أصحيحٌ أم سقيمٌ؟ قال: فيكتبُ ذلك كلَّه. فقالَ رجلٌ مِنَ القومِ: فَفِيْمَ العَمَلُ إذاً وقَدْ فُرِغَ مِنْ هذا كلِّه؟ قال: اعملوا فكُلٌّ سيُوَجَّهُ لما خُلِقَ لَهُ)[٤].

(الجرح والتعديل) (١٨٦/٦ رقم١٠٢١) و (التاريخ الكبير) (٢٧٥/٦ رقم٢٣٨٩) و (تاريخ الدارمي (رقم٤٧٢/ ١٤١) و (تاريخ الدوري) (٤١٧/٢) و الضعفاء للعقيلي (٢٢٩/٣ رقم١٢٣١) و (معرفة الثقات) (١٥٤/٢ رقم١٢٩٨) و (الشجرة في أحوال الرجال) (رقم ١٨٨/ ١٩٤) و (الجامع) للترمذي (٤٦/٥ رقم٢٦٧٨) و (السنن) للدار قطني (٧٧/١ رقم١٤) و (المجروحين) لابن حبان (١٠٣/٢) و (الكامل) (١٨٤٠/٥) و (سؤالات البرقاني) (رقم٣٦١: ٥٢) و (تهذيب الكمال) (٤٣٤/٢٠ رقم٤٠٧٠) و (الكاشف)(٤٠/٢ رقم٣٩١٦) و(المغني في الضعفاء) (١٥/٢ رقم٤٢٦٥) و (الميزان) (١٢٦/٣رقم٥٨٤٤) و (التقريب) (رقم٤٧٦٨/ ٦٩٦) و (تهذيب التهذيب) (٣٢٢/٧).

(١) قوله (النطفة): قال ابن الأثير: «يقال للماء الكثير والقليل: نطفة، وهو بالقليل أخص ... أراد بها ها هنا الماء القليل، وبه سمي المني نطفة لقلته، وجمعها: نطف». (النهاية) (٧٤/٥-٧٥).

(٢) قوله (علقة): قال ابن حجر: «العلقة: الدم الجامد الغليظ، سمي بذلك للرطوبةالتي فيه وتعلقه بما مر به» (الفتح) (٨٢/١١).

(٣) قوله (مضغة): قال الحافظ ابن حجر: «المضغة: قطعة اللحم، سميت بذلك لأنها قدر ما يمضغ الماضغ». المصدر السابق.

(٤) حسن لغيره.

أخرجه ابن بشران في (الأمالي) (رقم٤٣١/ ١٨٦-١٨٧) من طريق الإمام أحمد به مثله. وابن بطة في (الإبانة) (ك القدر: باب الإيمان بأن السعيد والشقي ...) (٢٢/٢ رقم١٣٩٨) من طريق هشيم به.

والحديث من رواية الإمام أحمد ذكره الحافظ ابن رجب ثم قال: «ورواية الإمام أحمد تدل على أنّ الجنين لا يكسى اللحم إلا بعد مئة وستين يوماً، وهذه غلط بلا ريب؛ فإنه بعد مئة وعشرين يوماً ينفخ فيه الروح بلا ريب ..، وعلي ابن زيد هوابن جدعان؛ لا يحتج به...». (جامع العلوم والحكم) (١٥٧/١-١٥٨) فهو بهذا يضعف الحديث.

وذكر الحافظ ابن حجر طرفاً من حديث الباب في (الفتح) (٤٨١/١١) ثم قال: «في سنده ضعف وانقطاع».

وقال الهيثمي في (مجمع الزوائد) (١٩٥/٧-١٩٦) بعد أن ذكر الحديث: «هو في الصحيح باختصار عن هذا، رواه أحمد وأبو عبيدة لم يسمع من أبيه، وعلي بن زيد سيء الحفظ».

فظهر مما تقدم أن حديث الباب فيه علتان:

١)ضعف علي بن زيد.

٢)الإنقطاع بين أبي عبيدة وأبيه.

وتوبع عليه أبو عبيدة من زيد بن وهب فيما:
أخرجه البخاري في (الجامع الصحيح) (ك بدء الخلق: باب ذكر الملائكة) (٣٠٣/٦ رقم٣٢٠٨ - فتح) و (ك أحاديث الأنبياء: باب خلق آدم وذريته) (٣٦٣/٦ رقم٣٣٣٢- فتح) و (ك القدر: باب) (٤٧٧/١١ رقم٦٥٩٤ - فتح) ومسلم في (الصحيح) (ك القدر: باب كيفية الخلق الآدمي في بطن أمه ...) (٢٠٣٦/٤ رقم٢٦٤٣(١)) من طريق الأعمش عن زيد بن وهب قال عبدالله حدثنا رسول الله ﷺ وهو الصادق المصدوق قال: (إن أحدكم يجمع خلقه في بطن أمه أربعين يوماً، ثم يكون علقة مثل ذلك، ثم يكون مضغة مثل ذلك، ثم يبعث الله ملكاً يؤمر بأربع كلمات ويقال له: أكتب عمله ورزقه وشقي أم سعيد، ثم ينفخ فيه الروح، فإن الرجل منكم ليعمل حتى ما يكون بينه وبين الجنة إلا ذراع، فيسبق عليه كتابه يعمل بعمل أهل النار، ويعمل حتى ما يكون بينه وبين النار إلا ذراع فيسبق عليه الكتاب فيعمل بعمل أهل الجنة) هذا لفظ البخاري في الموضع الأول. وزاد في بعض المواضع (فيدخل الجنة) و (فيدخل النار) بعد قوله (فيعمل بعمل أهل النار) و (فيعمل بعمل أهل الجنة). ومسلم نحوه.
وفي الباب عن أنس بن مالك رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: (وكّل الله بالرحم ملكاً فيقول: أي رب نطفة، أي رب علقة، أي رب مضغة، فإذا أراد الله أن يقضي خلقها، قال: قال الملك: أي رب ذكر أم أنثى، أشقي أم سعيد؟ فما الرزق، فما الأجل؟ فيكتب كذلك في بطن أمه).
أخرجه البخاري في (الجامع الصحيح) (ك القدر: باب) (٤٧٧/١١ رقم٦٥٩٥ - فتح) ومسلم في (الصحيح) (ك القدر: باب كيفية الخلق الآدمي ...) (٢٠٣٨/٤ رقم٢٦٤٦(٥)) من طريق حماد بن زيد عن عبيد الله ابن أبي بكر عن أنس.

وقوله (اعملوا ...) مجيباً السائل، قد جاء ما يشهد له من حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال: (كنا في جنازة في بقيع الغرقد، فأتانا رسول الله ﷺ فقعد وقعدنا حوله ومعه مخصرة، فنكس فجعل ينكث بمخصرته، ثم قال: ما منكم من أحد، وما من نفس منفوسة إلا كتب مكانها من الجنة والنار، وإلا قد كتبت شقية أو سعيدة، قال رجل: يا رسول الله: أفلا نتكل على كتابنا وندع العمل، فمن كان منا من أهل السعادة فسيصير إلى أهل السعادة، ومن كان منا من أهل الشقاء فسيصير إلى عمل أهل الشقاوة؟ قال: أما أهل السعادة، فييسرون لعمل أهل السعادة، وأما أهل الشقاوة فييسرون لعمل أهل الشقاوة، ثم قرأ ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى﴾ الآية). وفي بعض الألفاظ (اعملو فكل ميسر لما خلق له).
أخرجه البخاري في (الجامع الصحيح) (ك التفسير: باب ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى﴾ و باب ﴿وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى﴾ و باب ﴿فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْعُسْرَى﴾) (٧٠٨/٨-٧٠٩ رقم ٤٩٤٥ والذي بعده لم يرقم، و ٤٩٤٦ و ٤٩٤٧ و ٤٩٤٨ و ٤٩٤٩ - فتح) ومسلم في (الصحيح) (ك القدر: باب كيفية الخلق الآدمي ...) (٢٠٣٩/٤-٢٠٤٠ رقم ٢٦٤٧(٦)) من طريق سعد ابن عبيدة عن أبي عبد الرحمن السلمي به.
وقول ابن مسعود في حديث الباب (إن النطفة تكون في الرحم أربعين يوماً على حالها لا تغير) قال ابن حجر بعد أن ضعف السند: «فإن كان ثابتاً حمل نفي التغير على تمامه، أي لا تنتقل إلى وصف العلقة إلا بعد تمام الأربعين، ولا ينفي أن المني يستحيل في الأربعين الأولى دماً إلى أن يصير علقة». (الفتح) (٤٨١/١١).

٢١- كتابُ النَّذر

١- باب لا نذر في معصية الله عز وجل

[١٣١] قال الإمام عبد الرزاق الصنعاني(*):

عن معمر[١] عن زيد بن رفيع[٢] عن أبي عبيدة بن عبد الله عن ابن مسعود قال: (إنَّ النَّذْرَ[٣] لا يُقدِّم شيئاً ولا يُؤَخِّرُهُ، ولكن الله تعالى يَسْتَخْرِجُ به مِنَ البخيلِ، ولا وفاءَ[٤] لنذرٍ في معصيةِ اللهِ، وكفَّارتُهُ كفَّارةُ يَمينٍ)[٥].

(*) (المصنف) (ك الأيمان والنذور: باب لا نذر في معصية الله) (٨/٤٣٣-٤٣٤ رقم١٥٨١٣).

(١) هو ابن راشد، ثقة ثبت، تقدمت ترجمته عند ح (١٢).

(٢) صدوق، تقدمت ترجمته عند ح (١٠٧).

(٣) قوله (النّذر): قال الإمام القرطبي معرِّفاً النذر: «هو إيجاب المكلّف على نفسه من الطاعات ما لو لم يوجبه لم يلزمه». (الجامع لأحكام القرآن) (١٩/١٢٥). وينظر (النهاية) (٥/٣٩).

(٤) قوله (وفاء): قال ابن الأثير: «يقال: وَفَى الشيء، ووفَّى، إذا تمَّ وكَمُلَ» (النهاية) (٥/٢١١). والمعنى لا إتمام ولا إكمال في نذر المعصية.

(٥) صحيح لغيره.

أخرجه ابن أبي شيبة في (المصنف) (ك الأيمان والنذور والكفارات: من قال لانذر في معصية الله وفيما لا يملك -و النذر ماكفارته وما قالوا فيه؟) (الجزء المتمم للمصنف) (ص١ و ٣) من طريق عبد الله بن المبارك عن معمر به. الأول مقتصر على الشق الأول من أثر الباب، وفي الثاني الشق الأخير (الكفارة).

والأثر له حكم الرفع، إذ لا مجال للرأي فيه.

وفي الباب ما يدل على شقه الأول (إن النذر ...) إلى قوله (من البخيل)، عن ابن عمر رضي الله عنهما أنَّ النبي ﷺ قال: (النذر لا يقدم شيئاً ولا يؤخره، وإنما يستخرج به من البخيل).

أخرجه البخاري في (الجامع الصحيح) (ك الأيمان والنذور: باب الوفاء بالنذر ...)(١١/٥٧٥رقم٦٦٩٢ - فتح) ومسلم في (الصحيح)(ك النذر: باب النهي عن النذر وأنه لا يرد شيئاً)(٣/١٢٦١ رقم١٦٣٩(٣)) واللفظ له.

وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: (لا تنذروا، فإن النذر لا يغني من القدر شيئاً وإنما يستخرج به من البخيل).

أخرجه البخاري في (الجامع الصحيح) (ك الأيمان والنذور: باب الوفاء بالنذر ...) (١١/٥٧٦ رقم٦٦٩٤ - فتح) ومسلم في (الصحيح) (ك النذر: باب النهي عن النذر ...) (٣/١٢٦١ رقن ١٦٤٠(٥)) واللفظ له.

وأما شقه الأوسط (لا وفاء لنذر في معصية الله) فقد ورد ما يدل عليه مرفوعاً.

من حديث عائشة رضي الله عنها عن النبي ﷺ قال: (من نذر أن يطيع الله فليطعه، ومن نذر أن يعصيه فلا يعصه).

أخرجه البخاري في (الجامع الصحيح)(ك الأيمان والنذور: باب النذر في الطاعة)(١١/٥٨١رقم٦٦٩٦-فتح).

ومن حديث عمران بن حصين رضي الله عنه مرفوعاً - وفيه قصة وطول - وفيه فقال رسول الله ﷺ: (سبحان الله بئسما جزتها، نذرت لله إن نجاها الله عليها لتنحرنّها، لا وفاء لنذر في معصية، ولا فيما لا يملك العبد).

أخرجه مسلم في (الصحيح) (ك النذر: باب لا وفاء لنذر في معصية الله ...) (٣/١٢٦٢ رقم١٦٤١(٨)).

وأما شقه الأخير، وهو كفارةالنذر. فقد أخرج مسلم في (الصحيح) (ك النذر: باب في كفارة النذر) (٣/١٢٦٥ رقم١٦٤٥(١٣)) بسنده إلى عبد الرحمن بن شُمَاسة عن أبي الخير عن عقبة بن عامر عن رسول الله ﷺ قال: (كفارة النذر، كفارة اليمين). والله أعلم.

٢٣- كتابُ الفرائض

١- بابٌ في تَعْلِيمِ الفرائض

[١٣٢] قال الإمام عبدالله بن عبدالرحمن الدارمي(*):

أخبرنا محمد بن يوسف(١) عن سفيان(٢) عن أبي إسحاق(٣) عن أبي عبيدة عن عبدا لله قال: (مَنْ قرأَ القرآنَ فليتعلَّمِ الفرائضَ، فإنْ لقيه أعرابيٌّ قال: يا مُهاجرُ: أتقرأُ القرآنَ؟ فإنْ قال: نَعم. قال: تَفْرِضُ؟ فإنْ قال: نعم، فهو زيادةٌ وخيرٌ، وإنْ قال: لا، قال: فما فَضْلُك عليَّ يا مهاجر)(٤).

(*) (السنن) (ك الفرائض: باب في تعليم الفرائض) (٢/٣٤٢).

(١) هو الفريابي، ثقة فاضل أخطأ في شيء من حديث الثوري، وهو مع ذلك مقدَّم فيه على عبد الرزاق، تقدمت ترجمته عند ح (٩٣).

(٢) هو الثوري، ثقة حافظ ثبت، تقدمت ترجمته عند ح (٩) وروايته عن السبيعي قديمة، وهو من أثبت الناس فيه.

(٣) هو السبيعي، ثقة مختلط مدلس، تقدمت ترجمته عند ح (٣).

(٤) صحيح.

أخرجه الحاكم في (المستدرك) (ك الفرائض) (٤/٣٣٣) من طريق محمد بن كثير العبدي.

والبيهقي في (السنن الكبرى) (ك الفرائض: باب الحث على تعليم الفرائض) (٦/٢٠٩) من طريق يحيى بن سعيد. كلاهما عن الثوري به نحوه.

ولم يتفرد به الثوري عن السبيعي، تابعه عليه شعبة بن الحجاج.

أخرجه الحاكم في (المستدرك) (ك الفرائض) (٤/٣٣٣) من طريق وهب بن جرير ثنا شعبة به نحوه.

إسناده صحيح. وعنعنة السبيعي في أثر الباب لا تضر لمتابعة شعبة، وهو قديم السماع منه وكفانا تدليسه.

قال الحاكم عقب روايته للطريقين: «هذا موقوف صحيح على شرط الشيخين ...» ووافقه الذهبي.

ولهما (أي شعبة والثوري) متابع ثالث ثقة، وهو أبو خيثمة.

أخرجه البيهقي في (السنن الكبرى) (ك الفرائض: باب الحث على تعليم الفرائض) (٦/٢٠٩) من طريق محمد ابن نصر ثنا يحيى بن يحيى أنا أبو خيثمة عن أبي إسحاق به نحوه.

وأبو عبيدة لم يتفرد، توبع عليه من أبي الأحوص عوف بن مالك.

أخرجه سعيد بن منصور في (السنن) (باب الحث على تعليم الفرائض) (١/٢٨ رقم٣) وابن أبي شيبة في (المصنف) (ك الفرائض: ما قالوا في تعليم الفرائض) (١١/٢٣٣ رقم ١١٠٧٩) كلاهما من طريق أبي الأحوص عن أبي إسحاق عن أبي الأحوص عن عبد ا لله قال: (من تعلم القرآن فليتعلّم الفرائض، ولا يكن كرجل لقيه أعرابي، فقال له: أمهاجر أنت يا عبد ا لله؟ فيقول: نعم، فيقول: إن بعض أهلي مات وترك كذا وكذا، فإن هو علمه فعلم [ما] آتاه ا لله، وإن كان لا يحسن فيقول: فبم تفضلونا يا معشر المهاجرين).

واللفظ لابن أبي شيبة؛ لأن ابن منصور اقتصر على جزءه الأول (من تعلم القرآن فليتعلم الفرائض).

وأخرجه ابن أبي شيبة في (المصنف) (ك الفرائض: ما قالوا في تعليم الفرائض) (١١/٢٣٣ رقم١١٠٨٠) من طريق وكيع ثنا سفيان عن أبي إسحاق عن أبي الأحوص عن عبد ا لله نحوه. وسفيان هو الثوري.

وتابع الثوري وسلام بن سليم أبا الأحوص، شعبة بن الحجاج.

أخرجه البيهقي في (السنن الكبرى) (ك الفرائض: باب الحث على تعليم الفرائض) (٦/٢٠٩) من طريق محمد ابن نصر المروزي ثنا محمد بن بشار ثنا محمد بن جعفر ثنا شعبة عن أبي إسحاق قال: سمعت أبا الأحوص يُحدِّث عن عبد ا لله ... فذكره بنحوه. وإسناده صحيح.

٢٣- كتابُ الدِّيات

١-باب أسنان الإبل في دية الخطأ

[١٣٣] قال الإمام الدارقطني(*):

ثنا أبو حفص عمر بن أحمد بن علي الجوهري(١) نا سعيد بن مسعود(٢) نا النضر بن شميل(٣) أنا سعيد بن أبي عروبة(٤) عن قتادة(٥) عن لاحق بن حميد(٦) عن أبي عبيدة عن ابن مسعود أنه قال: (دِيَةُ الخطأ أخماساً، عشرونَ جَذَعَةً(٧)، وعشرونَ حِقَّةً(٨)، وعشرونَ بَنَاتِ لَبُونٍ(٩)، وعشرونَ بَنُو لَبُونٍ ذكُورٍ(٩)، وعشرونَ بَنَاتِ مَخَاضٍ(٩))(١٠).

(*) (السنن) (ك الحدود والديات وغيرها) (٣/١٧٢ رقم٢٦٢).

(١) ابن علَّك،المروزي الجوهري،(ت٣٢٥هـ).قال الذهبي:«الشيخ الإمام الحافظ الثقة».(السير)(١٥/٢٤٣رقم٩٧)

(٢) هو ابن عبد الرحمن المروزي، أبو عثمان، (ت٢٧١هـ). قال الذهبي: «المحدث المسند أحد الثقات ...». (السير) (١٢/٥٤ رقم١٨٤).

(٣) هو المازني، أبو الحسن النحوي البصري، نزيل مروٍ، ثقة ثبت، (ت٢٠٤هـ) وله (٨٢) عاماً. (التقريب) (رقم٧١٨٥/ ١٠٠١-١٠٠٢).

(٤) سعيد بن عروبة مهران اليشكري مولاهم، أبو النضر البصري، ثقة حافظ، له تصانيف لكنه كثير التدليس واختلط، وكان من أثبت الناس في قتادة، (ت٢٥٦ وقيل ٢٥٧هـ).

(التقريب) (رقم ٢٣٧٨/ ٣٨٤). وعدّه ابن حجر في المرتبة الثانية من المدلسين ممن تقبل عنعنتهم. (تعريف أهل التقديس) (رقم٥٠/ ١١٢). ولم أميز رواية النضر عنه هل كانت قبل أم بعد اختلاط سعيد.

(٥) ابن دعامة السدوسي، ثقة ثبت مدلس من الثالثة، تقدمت ترجمته عند ح (١).

(٦) البصري، ثقة ثبت، تقدمت ترجمته عند ح (١).

(٧) قوله (الجَذَعة): قال ابن حجر: «بفتح الجيم والمعجمة وهي التي أتت عليها أربع ودخلت في الخامسة» (الفتح) (٣/٣٢٠).

(٨) قوله (حِقّة): بكسر المهملة وتشديد القاف، هي التي أتت عليها ثلاث سنين ودخلت في الرابعة، وسميت حقة لأنها استحقت أن يطرقها الفحل. ينظر (الفتح) (٣/٣٢٠).

(٩) قوله (بنو لبون وبنت لبون وبنت مخاض) سبق بيان معانيها عند ح (٥٩) من كتاب الزكاة(باب ما جاء في زكاة الإبل).

(١٠) صحيح لغيره، دون قوله (عشرون بنو لبون)، إذ المحفوظ (عشرون بني مخاض).

لم يتفرد به قتادة عن أبي مجلز لاحق بن حميد، تابعه عليه موقوفاً، سليمان بن طرخان التيمي أبو المعتمر البصري، ثقة ثبت، كما في (التقريب) (رقم٢٥٩٠/ ٤٠٩).

واختلف في متنه عليه:

فرواه بشر بن المفضل و حماد بن سلمة عنه به مثل أثر الباب.

أخرجه الدار قطني في (السنن) (ك الحدود والديات ..) (٣/١٧٢ رقم٢٦٣).

قال الدار قطني عقبه: ((هذا إسناد حسن، ورواته ثقات، وقد روي عن علقمة عن عبد الله نحوه)).

وبشر بن المفضل الرقاشي البصري، ثقة ثبت عابد، كما في (التقريب) (رقم٧١٠/ ١٧١).

وحماد بن سلمة، ثقة عابد، تقدمت ترجمته عند ح (٧٢).

وخالفهما: يزيد بن هارون، فرواه عنه عن لاحق به، وجعل (بني مخاض) مكان (بني لبون).

أخرجه البيهقي في (السنن الكبرى) (ك الديات: باب من قال هي أخماس ...) (٧٥/٨) من طريق محمد بن عبد الملك عنه به.

ويزيد بن هارون الواسطي، ثقة متقن، تقدمت ترجمته عند ح (٥٦)، ومحمد بن عبدالملك هو الدقيقي، قال ابن حجر: ((صدوق)). (التقريب) (رقم٦١٤١/ ٨٧٣).

قال البيهقي عقبه: ((هذا هو المعروف عن عبد الله بن مسعود بهذه الأسانيد، وقد روي بعض حفاظنا وهو الشيخ أبو الحسن الدار قطني هذه الأسانيد عن عبد الله، وجعل مكان بني المخاض، بني لبون، وهو غلط منه، وقد رأيته أيضاً في كتاب محمد بن إسحاق بن خزيمة وهو إمام، في رواية وكيع عن سفيان بإسناديه كذلك، بني لبون، وفي رواية سعيد بن بشير عن قتادة عن أبي مجلز عن أبي عبيدة عن ابن مسعود كذلك بني لبون. ورواه من حديث يحيى يعني ابن أبي زائدة عن أبيه وغيره عن أبي إسحاق عن علقمة عن ابن مسعود: بني مخاض ... [وحكم بأنها] منقطعة ... لأن أبا عبيدة لم يدرك أباه ...)).

قال الحافظ ابن حجر في (التلخيص) (٢٢/٤) عقب نقله كلام البيهقي: ((قلت: ردَّ على نفسه بنفسه، فقال: وقد رأيته في كتاب ابن خزيمة وهو إمام من رواية وكيع عن سفيان، فقال: بني لبون، كما قال الدار قطني، قلت: فانتفى أن يكون الدار قطني غيره، فلعل الخلاف فيه من فوق)).

وتوبع يزيد بن هارون على هذا اللفظة، كما سيأتي.

وأبو عبيدة لم يتفرد، بل تابعه عليه:

أ) علقمة بن قيس النخعي.

أخرجه ابن أبي شيبة في (المصنف) (ك الديات: دية الخطأ كم هي؟) (١٣٣/٩ رقم٦٨٠٠) والدار قطني في (السنن) (ك الحدود والديات ...) (١٧٢/٣ رقم٢٦٤) من طريق وكيع بن الجراح حدثنا سفيان عن أبي إسحاق عن علقمة بن قيس عن عبد الله أنه قال: (في الخطأ أخماساً: عشرون حقة، وعشرون جذعة، وعشرون بنات مخاض، وعشرون بنو مخاض، وعشرون بنات لبون) واللفظ لابن أبي شيبة – وأما عند الدارقطني فاختصره بقوله (نحوه). وهذا اللفظ هو مثل لفظ يزيد بن هارون السابق.

وتابع الثوري عليه؛ إسرائيل بن يونس.

أخرجه البيهقي في (السنن الكبرى) (ك الديات: باب من قال هي أخماس ...) (٧٤/٨) وفي (معرفة السنن والآثار) (ك الديات: باب أسنان الإبل في الخطأ) (٢٠٢/٦ رقم٤٨٨٦) من طريق عبيد الله بن موسى عن إسرائيل به. مثل حديث الثوري.

وحكم البيهقي على رواية أبي إسحاق عن علقمة بأنها منقطعة فقال: ((رواية أبي إسحاق السبيعي عن علقمة منقطعة؛ لأن أبا إسحاق رأى علقمة و لم يسمع منه شيئاً)).

ثم أسند إلى شعبة قول: ((كنت عند أبي إسحاق فقال رجل لأبي إسحاق: إن شعبة يقول إنك لم تسمع من علقمة شيئاً؟ فقال: صدق)). (السنن الكبرى) (٧٦/٨) و (المعرفة) (٢٠٢/٦-٢٠٣).

وهذه الرواية وإن كانت منقطعة كما قال الإمام البيهقي إلا أنه معتضدة بما سبق.

ب) إبراهيم النخعي.

أخرجه عبدالرزاق في (المصنف) (ك العقول: باب أسنان دية الخطأ) (٢٨٨/٩ رقم١٧٢٣٨) واللفظ له، وابن أبي شيبة في (المصنف) (ك الديات: دية الخطأ كم هي؟) (١٣٤/٩ رقم ٦٨٠١) و الطبراني في (الكبير) (٤٠٧/٩ رقم ٩٧٣٠) والدار قطني في (السنن) (ك الحدود والديات) (١٧٣/٣-١٧٤ رقم٢٦٦) من طريق سفيان الثوري عن منصور عن إبراهيم أن ابن مسعود قال: (في [الخطأ] أخماساً، عشرون حقة، وعشرون جذعة وعشرون بنات مخاض، وعشرون ابن مخاض، وعشرون بنت لبون)، وهو مثل لفظ يزيد بن هارون المتقدم.

[**تنبيه**]: جاء في المطبوع من (المصنف) لعبدالرزاق (في العمد) وهو خطأ والصواب ما أثبته بين المعقوفتين؛ لأن الطبراني رواه من طريقه على الصواب، فهوتحريف في الطباعة لا شك ولا ريب.

والإسناد رجاله ثقات، وهو مرسل صحيح.

قال الدار قطني عقب الرواية: "فهذه الرواية وإن كان فيها إرسال؛ فإبراهيم النخعي هو أعلم الناس بعبد الله وبرأيه وبفتياه، قد أخذ ذلك عن أخواله علقمة و الأسود وعبد الرحمن ابني زيد. وغيرهم من كبراء أصحاب عبد الله، وهو القائل إذا قلت لكم: قال عبد الله بن مسعود، فهو عن جماعة من أصحابه عنه، وإذا سمعته من رجل واحد سميته لكم".

وحكم بانقطاعها البيهقي في (الكبرى) (٧٦/٨).

وهذا المرسل الصحيح عاضد قوي لرواية علقمة وأبي عبيدة.

وخالف الثلاثة (أبا عبيدة وعلقمة وإبراهيم)، خشف بن مالك فرواه عن عبد الله بن مسعود مرفوعاً بلفظ: (قال رسول الله ﷺ: في دية الخطأ عشرون حقةً، وعشرون جذعة، وعشرون بنت مخاض، وعشرون بنت لبون، وعشرون بني مخاض ذكر).

أخرجه أبو داود في (السنن) (ك الديات: باب الدية كم هي؟) (٦٨٠/٤ رقم٤٥٤٥) والترمذي في (الجامع) (ك الديات: باب الدية كم هي من الإبل؟) (١٠/٤رقم ١٣٨٦) والنسائي في (المجتبى) (ك القسامة: باب ذكر أسنان دية الخطأ) (٤١٣/٨ رقم٤٨١٦) وابن ماجه في (السنن) (ك الديات: باب دية الخطأ) (٨٧٩/٢ رقم ٢٦٣١) والبزار في (المسند) (٣٠٥/٥ رقم١٩٢٢) والدار قطني في (السنن) (ك الحدود و الديات ...) (١٧٣/٣ رقم٢٦٥) والبيهقي في (السنن الكبرى) (ك الديات: باب الدية هي أخماس منها بني مخاض ...) (٧٥/٨) كلهم من طريق الحجاج بن أرطاة عن زيد بن جبير عن خشف بن مالك به.

قال أبو داود: "وهو قول عبد الله".

قال الترمذي: "حديث ابن مسعود لا نعرفه مرفوعاً إلا من هذا الوجه، وقد روي عن عبد الله موقوفاً...".

قال البزار: "وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن عبد الله مرفوعاً إلا بهذا الإسناد".

وأطال الدار قطني في تعليله الحديث من أوجه عدّة فقال ما ملخصه: "هذا حديث ضعيف غير ثابت عند أهل المعرفة بالحديث من وجوه عدة؛ أحدها: أنه مخالف لما رواه أبو عبيدة بن عبد الله بن مسعود عن أبيه بالسند الصحيح عنه، الذي لا مطعن فيه ولا تأويل عليه، وأبو عبيدة أعلم بحديث أبيه وبمذهبه وفتياه من خشف بن مالك ونظرائه ... ووجه آخر: لا نعلمه رواه إلا خشف بن مالك عن ابن مسعود، وهو رجلٌ مجهول، و لم يروه عنه إلا زيد بن جبير بن حرملة الجشمي، وأهل العلم بالحديث لا يحتجُّونَ بخبرٍ يَنْفَرِدُ بروايته رجلٌ غير

معروف، وإنما يثبت العلم عندهم بالخبر إذا كان رواته عدلاً مشهوراً، أو رجلاً قد ارتفع اسم الجهالة عنه ...، ووجه آخر: أن خبر خشف بن مالك لا نعلم أحداً رواه عن زيد بن جبير عنه إلا حجاج بن أرطاة، والحجاج رجل مشهور بالتدليس، وبأنه يحدث عمن لم يلقه و لم يسمع منه ... ووجه آخر: وهو أن جماعة من الثقات رووا هذا الحديث عن الحجاج بن أرطاة، فاختلفوا عليه فيه، فرواه عبدالرحيم بن سليمان عن حجاج على هذا اللفظ الذي ذكرنا عنه، ووافقه على ذلك عبد الواحد بن زياد، وخالفهما يحيى بن سعيد الأموي وهو من الثقات، فرواه عن الحجاج عن زيد بن جبير عن خشف بن مالك قال: سمعت عبد الله بن مسعود يقول: (قضى رسول الله ﷺ في الخطأ أخماساً: عشرون جذاعاً، وعشرون بنات لبون، وعشرون بني لبون، وعشرون بنات مخاض، وعشرون بني مخاض ذكور)، فجعل مكان الحقاق: بني لبون ... ورواه إسماعيل بن عياش عن الحجاج ... -به- فجعل مكان بني المخاض: بني اللبون، ... ورواه أبو معاوية الضرير وحفص بن غياث وعمرو بن هاشم وأبو خالد الأحمر كلهم عن الحجاج بهذا الإسناد عن زيد بن جبير عن خشف بن مالك عن عبد الله قال: جعل رسول الله ﷺ دية الخطأ أخماساً، لم يزيدوا على هذا، و لم يذكروا فيه تفسير الأخماس ...ويشبه أن يكون الحجاج ربما كان يفسر الأخماس برأيه بعد فراغه من الحديث، فيتوهم السامع أن ذلك في حديث النبي ﷺ وليس ذلك فيه، وإنما هو من كلام الحجاج ...» من (السنن)(٣/١٧٤-١٧٧) باختصار.

وقال البيهقي بعد أن نقل كلام الدار قطني ملخصاً: «وكيف ما كان فالحجاج بن أرطاة غير محتج به، وخشف بن مالك مجهول، والصحيح أنه موقوف على عبد الله بن مسعود، والصحيح عن عبد الله أنه جعل أحد أخماسها بني المخاض ...». (السنن الكبرى) (٨/٧٥).

وقال في (معرفة السنن والآثار) (٦/٢٠٣): «وخشف بن مالك مجهول. واختلف فيه على الحجاج بن أرطاة، والحجاج غير محتج به».

قال الخطابي: «خشف بن مالك مجهول، لا يعرف إلا بهذا الحديث».نقله عنه المنذري في (مختصر سنن أبي داود) (٦/٣٤٩).

قال أبو عمر بن عبد البر عقب ذكره الحديث مرفوعاً: «إلا أن خشف بن مالك ليس بمعروف».

(التمهيد) (١٧/٣٥١)

وحديث خشف المرفوع ضعفه أيضاً الشيخ الألباني في (ضعيف سنن أبي داود) (رقم٩٨٤/٤٥٤٥: 456) و (ضعيف سنن الترمذي) (رقم٢٣٠/١٤١٧: ١٥٧)و(ضعيف سن ابن ماجه) (رقم٥٧٦/٢٦٣١: ٢١١).

والحديث المرفوع في إسناده:

أ) خشف بن مالك. تقدم نقل أقوال بعض الأئمة في حاله ويزاد عليهم.

قال ابن سعد: «كان قليل الحديث». وقال الأزدي: «ليس بذاك».

وقال النسائي: «ثقة». وذكره ابن حبان في كتابه «الثقات».

فمن هذه حاله لا تحتمل مخالفته، وهو ممن يعتبر به عند الموافقة، والله أعلم.

(الطبقات) (٦/٢٠١) و (الثقات) (٤/٢١٤) و (تهذيب الكمال) (٨/٢٤٩ رقم١٨٦٩) و (الميزان) (١/٦٥٣ رقم ٢٥٠٨) و (تهذيب التهذيب) (٣/١٤٢).

ب) الحجاج بن أرطاة، قال ابن حجر: «صدوق كثير الخطأ والتدليس» (التقريب) (رقم ١١٢٧/ ٢٢٢).

وعدّه الحافظ ابن حجر في أهل المرتبة الرابعة من المدلسين، كما في (تعريف أهل التقديس) (رقم١١٨: ١٦٤). وهذه المرتبة لا يحتج بحديث أصحابها إلا بما صرحوا فيه بالسماع لكثرة تدليسهم عن الضعفاء والمجاهيل. والحجاج في حديث خشف قد عنعن و لم يصرِّح بالسماع، فلا يقبل حديثه.

فالحاصل مما تقدم ترجيح الوقف على الرفع، وأن الرفع منكر، والله أعلم.

٢-باب في دية شبه العمد كم هي ؟

[١٣٤] قال الإمام عبد الرزاق الصنعاني(*):

عن الثوري(١) عن ابن التيمي(٢) عن أبيه(٣) عن أبي مجلز(٤) عن أبي عبيدة: ([أنَّ ابن مسعود قال: في شِبْهِ العَمْدِ خَمْسٌ وعشرونَ حِقَّةً، وخمسٌ وعشرونَ جَذَعةً، وخمسٌ وعشرونَ بنت مَخَاضٍ، وخمسٌ وعشرونَ بنتُ لَبُونٍ](٥))(٦).

(*) (المصنف) (ك العقول: باب شبه العمد) (٢٨٥/٩ رقم١٧٢٢٤).

(١) ثقة إمام حافظ، تقدمت ترجمته عند ح (٩).

(٢) هو معتمر بن سليمان التيمي،أبو محمد البصري،يلقب بالطفيل،ثقة،(ت١٨٧هـ)،(التقريب)(رقم٦٨٣٣/٩٥٨)

(٣) أبوه سليمان، ثقة ثبت، تقدمت ترجمته أثناء التعليق على ح (١٣٣).

(٤) لاحق بن حميد، ثقة ثبت، تقدمت ترجمته عند ح (١).

(٥) ما بين المعقوفتين هو نص رواية إبراهيم النخعي عن ابن مسعود، السابقة لرواية أبي عبيدة، ولما أورد الصنعاني رواية أبي عبيدة لم يذكر نصها واكتفى بقوله (مثله)، لذا أثبت نص رواية النخعي للمثلية.

(٦) صحيح.

أخرجه البيهقي في (السنن الكبرى) (ك الديات: باب صفة الستين التي مع الأربعين) (٦٩/٨) من طريق يزيد ابن هارون عن سليمان التيمي به نحوه.

و لم يتفرد به أبو عبيدة، تابعه عليه كل من:

أ) علقمة النخعي و الأسود بن يزيد النخعي.

أخرجه أبو داود في (السنن) (ك الديات: باب في دية الخطأ شبه العمد) (٦٨٦/٤ رقم٤٥٥٢) وابن أبي شيبة في (المصنف) (كالديات: دية العمد كم هي؟) (١٣٥/٩ رقم٦٨٠٦) والبيهقي في (الكبرى) (ك الديات: باب صفة الستين التي مع الأربعين) (٦٩/٨) من طريق أبي الأحوص عن أبي إسحاق عنه به مثله.

وسكت عنه أبو داود.

وفيه عنعنة السبيعي وهو مدلس كما تقدم مراراً، و لم أميز رواية أبي الأحوص عنه هل كانت قبل أم بعداختلاطه. إلا أنها طريق يعتبر بها.

ب) عامر الشعبي.

أخرجه ابن أبي شيبة في (المصنف) (ك الديات: دية العمد كم هي؟) (١٣٥/٩-١٣٦ رقم ٦٨٠٧) من طريق وكيع عن ابن أبي خالد عن عامر:كان ابن مسعود يقول: ...، فذكره بمثله.

والاسناد رجاله كلهم ثقات، وابن أبي خالد هو إسماعيل. إلا أنَّ أبا حاتم الرازي يقول: "لم يسمع الشعبي من عبد الله بن مسعود ...". (المراسيل) (رقم٢٩٠: ١٣٢).

عليه فهومنقطع، لكنه معتضد بسابقيه.

ج) إبراهيم النخعي.

أخرجه عبد الرزاق في (المصنف) (ك العقول: باب شبه العمد) (٢٨٤/٩-٢٨٥ رقم١٧٢٢٣).

و – عنه – الطبراني في (الكبير)(٤٠٦/٩-٤٠٧رقم٩٧٢٩)من طريق الثوري عن منصور عن إبراهيم به مثله.

قال الهيثمي في (مجمع الزوائد) (٣٠١/٦): "وإبراهيم لم يسمع من ابن مسعود، ورجاله رجال الصحيح".

ومراسيل النخعي عن عبدالله صحيحة، ومقدَّمة على المسند كما سبق بيانه مراراً.

٢٤-كتابُ الفِتَنِ والقِيَامَةِ

١- باب التحذير من مخالطة العصاة والافتتان بهم

[١٣٥] قال الإمام أحمد بن حنبل(*):

حدثنا يزيد[١] أخبرنا شريك بن عبد الله[٢] عن علي بن بذيمة[٣] عن أبي عبيدة عن عبد الله قال: قال رسول الله ﷺ: (لما وَقَعتْ بنو إسرائيلَ في المَعَاصي، نَهَتْهم علماؤُهم، فلم يَنْتَهُوا، فجالسُوهم في مجالسِهم، قال يزيدُ: أَحْسِبُه قال: وأَسْوَاقِهِم، وآكلُوهم وشَارَبوهم، فضربَ الله قلوبَ بعضِهِم ببعضٍ، ولعنهم على لسانِ داودَ، وعيسى بن مريم، ذلك بما عصَوْا وكانوا يعتدون، وكانَ رسولُ الله ﷺ مُتَّكِئاً، فجلسَ، فقالَ: لا، والذي نفسي بيده حتَّى تأْطِرُوهم[٤] على الحقِّ أَطْراً)[٥].

(*) (المسند) (٦/٢٥٠-٢٥١ رقم ٣٧١٣).

(١) يزيد بن هارون، ثقة متقن، تقدمت ترجمته عند ح (٥٦).

(٢) النخعي، صدوق، تغير حفظه منذ ولي القضاء ببغداد فاختلط، تقدمت ترجمته عند ح (٥٥).

وسماع يزيد بن هارون قبل تغيره واختلاطه كما في (الكواكب النيرات) (ص٢٥٤).

(٣) ثقة، تقدمت ترجمته عند ح (١٠١).

(٤) قوله (تأطروهم): قال ابن الأثير: «أي تعطفوه عليه» (النهاية) (١/٥٣).

وقال قوام السنة: «أي لتعطفنه على الحق وترجعنه إليه» (الترغيب والترهيب) (١/٢١٥).

(٥) ضعيف

للانقطاع بين أبي عبيدة وأبيه. والحديث له طرق عن أبي عبيدة، واختلف في بعضها وصلاً وإرسالاً، كما يلي:

أ) علي بن بذيمة.

واختلف عليه، فرواه كل من:

١- شريك النخعي.

أخرجه الترمذي في (الجامع) (ك تفسير القرآن: باب ومن سورة المائدة) (٥/٢٥٢ رقم٣٠٤٧) من طريق يزيد ابن هارون.

والطبراني في (الكبير) (١٠/١٧٩ رقم١٠٢٦٥) من طريق إسماعيل بن موسى السدي. كلاهما عن شريك عن علي بن بذيمة به مرفوعاً. ولفظ الترمذي مثل لفظ الباب، أما الطبراني فمختصراً.

قال الترمذي: «حسن غريب ...».

٢- الأعمش.

أخرجه الطبراني في (الكبير) (١٠/١٧٩ رقم١٠٢٦٤) و - عنه - الشجري في (الأمالي) (٢/٢٣١) من طريق أبي عبيدة عبد الملك بن معن المسعودي عنه به نحوه مرفوعاً.

ورجاله كلهم ثقات.

٣- مسعر بن كدام.

أخرجه الطبراني في (الكبير) (١٠/١٨٠ رقم١٠٢٦٦) من طريق مالك بن سعيد ثنا مسعر به مرفوعاً.

ومسعر ثقة ثبت، تقدم عند ح (٢٠).

٤- محمد بن أبي الوضاح.

أخرجه الترمذي في (الجامع) (ك تفسير القرآن: باب ومن سورة المائدة) (٥/٢٥٣ عقب رقم ٣٠٤٨) وابن ماجه في (السنن) (ك الفتن: باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر) (٢/١٣٢٨ عقب رقم ٤٠٠٦) وابن جرير في (التفسير) (٦/٣١٩) من طريق محمد بن بشار ثنا أبو داود الطيالسي ثنا محمد بن أبي الوضاح به نحوه مرفوعاً.

ومحمد بن مسلم بن أبي الوضاح القضاعي، قال فيه ابن حجر: «صدوق يهم» (التقريب) (رقم٦٣٣٨: ٨٩٦).

٥- يونس بن راشد.

أخرجه أبو داود في (السنن) (ك الملاحم: باب الأمر والنهي) (٤/٥٠٨ رقم ٤٣٣٦) و - عنه - البيهقي في (السنن الكبرى) (ك آداب القاضي: باب ما يستدل به على أن القضاء وسائر أعمال الولاة مما يكون أمراً بمعروف ...) (١٠/٩٣) من طريق عبد الله النفيلي حدثنا يونس بن راشد به نحوه مرفوعاً.

وسكت عنه أبو داود.

ورجاله كلهم ثقات، إلا يونس بن راشد وهو الحراني. قال فيه الذهبي وابن حجر: «صدوق» زاد الأخير «رمي بالإرجاء» (الكاشف) (٢/٤٠٣ رقم٦٤٦٨) و (التقريب) (رقم٧٩٦١: ١٠٩٨).

٦- موسى بن أعين.

أخرجه الطحاوي في (شرح معاني الآثار) (باب بيان مشكل ما روي عن رسول الله ﷺ فيما ينبغي أن يفعل بمن رأى ...) (٣/٢٠٦ رقم١١٦٤) من طريق علي بن معبد حدثنا موسى بن أعين عن علي بن بذيمة به نحوه مرفوعاً.

وموسى بن أعين هو الجزري، ثقة عابد. (التقريب) (رقم ٦٩٩٣: ٩٧٨).

٧- سفيان الثوري.

واختلف عليه:

فرواه عبد الرحمن بن مهدي عنه عن علي بن بذيمة عن أبي عبيدة قال: قال رسول الله ﷺ. مرسلاً.

أخرجه الترمذي في (الجامع) (ك تفسير القرآن: باب ومن سورة المائدة) (٥/٢٥٢ رقم ٣٠٤٨) وابن ماجه في (السنن) (ك الفتن: باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر) (٢/١٣٢٧ رقم ٤٠٠٦) وابن جرير في (جامع البيان) (٦/٣١٨) من طريق محمد بن بشار عنه به نحوه مرسلاً.

وتابع ابن مهدي عليه: وكيع بن الجراح.

أخرجه ابن جرير في (جامع البيان) (٣١٩/٦) من طريقين عنه به مرسلاً.

وخالفهما جماعة فرووه عن سفيان عن علي بن بذيمة عن أبي عبيدة عن عبد الله مرفوعاً بنحوه.

وهم:

١) عباد بن موسى أبو عقبة.

أخرجه الدار قطني في (العلل) (٢٨٨/٥ س٨٨٩) من طريق علي بن داود القنطري ثنا عباد بن موسى به مرفوعاً نحوه. وعباد ثقة كما في (التهذيب) (١٠٦/٥).

٢) عبد الكريم بن عبد المجيد أبو بكر الحنفي.

ذكره الدار قطني في (العلل) (٢٨٦/٥ س٨٨٩).

٣) شعيب بن صفوان.

ذكره الدار قطني في (العلل) (٢٨٦/٥ س٨٨٩).

٤) عبد الله بن المبارك.

ذكره الدار قطني في (العلل) (٢٨٦/٥ س٨٨٩).

٥) علي بن قادم.

ذكره الدار قطني في (العلل) (٢٨٦/٥ س٨٨٩).

٦) عبد الرزاق الصنعاني.

أخرجه في (التفسير) (١٩٤/١-١٩٥) عن الثوري به مرفوعاً.

قال الدار قطني عقبه: «وغير هؤلاء من أصحاب الثوري يرسله» (العلل) (٢٨٦/٥ س ٨٨٩).

ب) سالم الأفطس.

ومداره على العلاء بن المسيب، واختلف عليه، فرواه:

أولاً: أبو شهاب الحناط عن العلاء عن عمرو بن مرة عن سالم الأفطس عن أبي عبيدة عن عبد الله مرفوعاً، نحوه.

أخرجه أبو داود في (السنن) (ك الملاحم: باب الأمر والنهي) (٥٠٩/٤ رقم ٤٣٣٧) وابن أبي الدنيا في كتاب (العقوبات) (رقم١٢/ ٢٥-٢٦) وفي (الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر) (رقم٤/ ٤٥) والطبراني في الكبير) (١٨٠/١٠ رقم١٠٢٦٨) و - عنه - الشجري في (الأمالي) (٢٣٠/٢) من طريق خلف بن هشام عن أبي شهاب به.

وأبو شهاب هو موسى بن نافع الأسدي، قال ابن حجر: «صدوق». (التقريب) (رقم٧٠٦٧/ ٩٨٦).

[تنبيه]: سقط أبو شهاب من مطبوع الأمالي للشجري، والصواب إثباته.

وتابع الحناط عليه: عبثر بن القاسم.

أخرجه قوام السنةالأصبهاني في (الترغيب والترهيب) (باب في الترهيب من ترك الأمر بالمعروف...) (٢١٤/١-٢١٥ رقم٢٩٨) من طريق عبد الله به صالح العجلي ثنا عبثر به القاسم عن العلاء به نحوه مرفوعاً.

وعبثر بن القاسم هو الزُّبيدي، قال ابن حجر: «ثقة» (التقريب) (رقم٣٢١٤/ ٤٨٩).

وتابعهما: جنادة بن سلم.

ذكره الدار قطني في (العلل) (٥/٢٨٦ س٨٨٩).

وقال ابن حجر في جنادة هذا: «صدوق له أغلاط» (التقريب) (رقم٩٨١/ ٢٠٣).

ثانياً: عبد الرحمن بن محمد المحاربي عن العلاء بن المسيب عن عبد الله بن عمرو بن مرة عن سالم الأفطس عن أبي عبيدة عن عبد الله مرفوعاً.

فجعله من حديث عبد الله بن عمرو، لا من حديث أبيه عمرو بن مرة.

أخرجه ابن أبي الدنيا في (الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر) (رقم١٩: ٦٢) وأبو يعلى الموصلي في (المسند) (٨/٤٤٨ رقم ٥٠٣٠) وابن جرير في (التفسير) (٦/٣١٨) وابن أبي حاتم في (التفسير) كما في (تفسير ابن كثير) (٢/٨٦) عن المحاربي به.

والمحاربي قال فيه ابن حجر: «لا بأس به، وكان لا يدلس، قاله أحمد» (التقريب) (رقم٤٠٢٥/ ٥٩٨).

ثالثاً: خالد بن عبد الله الطحان عن العلاء بن المسيب عن عمرو بن مرة عن أبي عبيدة عن عبد الله نحوه مرفوعاً.

أخرجه أبو يعلى الموصلي في (المسند) (٩/٢٧-٢٨ رقم٥٠٩٤) من طريق وهب بن بقية ثنا خالد به.

ورجاله ثقات.

وتابع الطحان عليه: جعفر بن زياد الأحمر.

أخرجه الطبراني في (الكبير) (١٠/١٨٠رقم١٠٢٦٧) من طريق إسحاق بن منصور السلولي عن جعفر به نحوه مرفوعاً، وفيه اختصار.

وجعفر بن زياد الأحمر. قال فيه الذهبي وابن حجر: «صدوق» شيعي. (الكاشف) (١/٢٩٤ رقم٧٩٠) و (التقريب) (رقم٩٤٨: ١٩٩).

وتابعهما: أبو إسحاق الفزاري.

أخرجه قوام السنة الأصبهاني في (الترغيب والترهيب) (باب في الترهيب من ترك الأمر بالمعروف ...) (١/٢١٥-٢١٦ رقم٢٩٩) من طريق عبدة أنا أبو إسحاق الفزاري به نحو مرفوعاً.

وأبو إسحاق هو إبراهيم بن محمد بن الحرث بن أسماء الفزاري، ثقة حافظ له تصانيف. (التقريب) (رقم ٢٣٢: ١١٣).

وعبدة هو ابن سليمان الكلابي، ثقة ثبت، (التقريب) (رقم٤٢٩٧: ٦٣٥).

رابعاً: خالد بن عبد الله الواسطي عن العلاء بن المسيب عن عمرو بن مرة عن أبي عبيدة عن أبي موسى مرفوعاً.

فجعله من مسند أبي موسى رضي الله عنه.

ذكره الدار قطني في (العلل) (٥/٢٨٧ س٨٨٩) وابن كثير في (التفسير) نقلاً عن الحافظ المزي (٢/٨٦).

وقال ابن أبي حاتم في (العلل) (٢/١٠٣ رقم١٨٠١): «سألت أبي عن حديث رواه خالد عن العلاء بن المسيب عن عمرو بن مرة عن أبي عبيدة عن أبي موسى عن النبي ﷺ ... [فذكر طرفاً منه] قال أبي: لا أعرف هذا الحديث من حديث عمرو بن مرة، وإنما رواه علي بن بذيمة عن أبي عبيدة عن عبد الله عن النبي ﷺ، ويرويه عن العلاء بن المسيب، عبد الله بن عمرو بن مرة عن سالم الأفطس عن أبي عبيدة عن النبي ﷺ. والحديث

من جمعه إلى أبي عبيدة عن عبد الله عن النبي ﷺ».

قال الإمام الدار قطني عقب ذكره الخلاف المتقدم، ورواية الواسطي الأخيرة قال: «والصحيح عن العلاء بن المسيب عن عمرو بن مرة عن أبي عبيدة عن عبد الله. وحديث علي بن بذيمة عن أبي عبيدة عن عبد الله». (العلل) (٥/٢٨٨ س٨٨٩).

فخلاصة ما تقدم أن الحديث صحيح متصلاً مرفوعاً لولا الانقطاع بين أبي عبيدة وأبيه، ولم أجد متابعاً يقويه. ويشهد لمعناه آية المائدة وهي قوله تعالى ﴿لُعِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَى لِسَانِ دَاوُودَ وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ(٧٨) كَانُوا لَا يَتَنَاهَوْنَ عَنْ مُنْكَرٍ فَعَلُوهُ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ(٧٩) تَرَى كَثِيرًا مِنْهُمْ يَتَوَلَّوْنَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَبِئْسَ مَا قَدَّمَتْ لَهُمْ أَنْفُسُهُمْ أَنْ سَخِطَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَفِي الْعَذَابِ هُمْ خَالِدُونَ(٨٠) وَلَوْ كَانُوا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالنَّبِيِّ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مَا اتَّخَذُوهُمْ أَوْلِيَاءَ وَلَكِنَّ كَثِيرًا مِنْهُمْ فَاسِقُونَ﴾ الآيات من (٧٨-٨١).

وقد جاءت أحاديث كثيرة تدل على وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر منها:

ما جاء عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: (من رأى منكم منكراً فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعف الإيمان).

أخرجه مسلم في (الصحيح) (ك الإيمان: باب كون النهي عن المنكر من الإيمان ... وأن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واجبان) (١/٦٩ رقم٤٩(٧٨)».

وما جاء عن النعمان بن بشير رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: (مثل القائم على حدود الله والواقع فيها كمثل قوم استهموا على سفينة فأصاب بعضهم أعلاها وبعضهم أسفلها، فكان الذين في أسفلها إذا استقوا من الماء مرُّوا على من فوقهم، فقالوا: لو أنا خرقنا في نصيبنا خرقاً ولم نؤذ من فوقنا، فإن يتركوهم وما أرادوا هلكوا جميعاً، وإن أخذوا على أيديهم نجوا ونجوا جميعاً).

أخرجه البخاري في (الجامع الصحيح) (ك الشركة: باب هل يقرع في القسمة؟ والاستهام فيه) (٥/١٣٢ رقم٢٤٩٣ - فتح) واللفظ له. وفي (ك الشهادات: باب القرعة في المشكلات) (٥/٢٩٢-٢٩٣ رقم٢٦٨٦ - فتح) وفيه تفصيل. ومما فيه (أنجوه ونجوا أنفسهم). من طريق الشعبي عن النعمان رضي الله عنه.

قال الحافظ ابن حجر (رحمه الله) شارحاً قوله (أنجوه ونجوا أنفسهم) قال: «هو تفسير للرواية الماضية في الشركة حيث قال (نجوا ونجوا) أي كل من الآخذين والمأخوذين، وهكذا إقامة الحدود يحصل بها النجاة لمن أقامها وأقيمت عليه، وإلا هلك العاصي بالمعصية والساكت بالرضا بها ... وفيه: إستحقاق العقوبة بترك الأمر بالمعروف ...» (الفتح) (٥/٢٩٦).

[١٣٦] قال الإمام أبو بكر بن أبي شيبة(*):

حدثنا أبو أسامة[١] عن عوف[٢] عن أنس بن سيرين[٣] عن أبي عبيدة بن عبد الله عن أبيه قال: (ما ذُكِرَ من الآياتِ فقد مَضَى إلاَّ أربعٌ: طلوعُ الشَّمسِ مِنْ مَغْرِبِها، والدَّجالُ، ودآبَّةُ الأرضِ، وخروجُ يَأْجوجَ ومَأْجُوجَ، قال: والآيةُ التي تُخْتَم بها الأعمالُ طلوعُ الشَّمْسِ مِنْ مَغْرِبِهـا، ألم تسـمعْ إلى قـول الله ﴿ يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَانُهَا لَمْ تَكُنْ آمَنَتْ مِن قَبْلُ ﴾[٤] الآية)[٥].

(*) (المصنف) (ك الفتن: من كره الخروج في الفتنة وتعوذ عنها) (١٥/٦٥-٦٦ رقم١٩١٣٠).

(١) هو حماد بن أسامة القرشي مولاهم، الكوفي، أبو أسامة، مشهور بكنيته، ثقة ثبت ربما دلس، وكان بآخره يحدث من كتب غيره، (ت ٢٠١هـ) وهو ابن ثمانين. (التقريب) (رقم١٤٩٥/ ٢٦٧).

وعدَّه ابن حجر من أهل المرتبة الثانية من المدلسين، وهو ممن احتمل تدليسه، (تعريف أهل التقديس) (رقم٤٤/١٠٧).

(٢) عوف بن أبي جميلة، بفتح الجيم، الأعرابي، العبدي البصري، ثقة رمي بالقدر والتشيع، (ت١٤٦ أو ١٤٧هـ) وله (٨٦). (التقريب) (رقم٥٢٥٠/ ٧٥٧).

(٣) أنس بن سيرين الأنصاري، أبو موسى، وقيل: أبو حمزة، وقيل: أبو عبد الله البصري، أخو محمد، ثقة، (ت١١٨هـ وقيل: ١٢٠هـ). (التقريب) (رقم٥٦٨/ ١٥٤).

تنبيه: جاء في المطبوع من المصنف (عن أنس عن ابن سيرين) بزيادة كلمة (عن) بين (أنس) و (ابن سيرين) وهذه الزيادة خطأ واضح، والصواب حذفها، وتصويبها من (المستدرك) (٤/٥٤٥) و (إتحاف المهرة) لابن حجر (١٠/٥٢٤ رقم١٣٣٣٦).

(٤) سورة الأنعام: آية رقم (١٥٨).

(٥) صحيح.

أخرجه ابن جرير في (جامع البيان) (٨/١٠١) والحاكم في (المستدرك)(٤/٥٤٥) من طريق أنس بن سيرين به.

زاد السيوطي في (الدر المنثور) (٣/٣٩٣): ((عبد بن حميد وابن مردوية)).

قال الحاكم: ((صحيح الإسناد ولم يخرجاه)) ووافقه الذهبي. وسكت عنه ابن حجر في (الفتح) (١١/٣٥٥) وهو تحسين عنده في أقل أحوال كما تقدم.

وذكر آيات الساعة في الأثر له حكم الرفع، إذ لا مجال للرأي فيه، وقد جاء ما يشهد لها مرفوعاً.

منها: ما أخرجه البخاري في (الجامع الصحيح) (ك التفسير: باب ﴿لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَانُهَا﴾) (٨/٢٩٧ رقم٤٦٣٦- فتح) ومسلم في (الصحيح) (ك الإيمان: باب الزمن الذي لا يقبل فيه الإيمان) (١/١٣٧ رقم١٥٧(٢٤٨)) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: (لا تقوم الساعة حتى تطلع الشمس من مغربها،

فإذا طلعت ورآها الناس آمنوا أجمعون، وذلك حين لا ينفع نفساً إيمانهـا. ثـم قـرأ الآيـة) واللفـظ للبخـاري، ونحوه مسلم.

وما أخرجـه مسـلم في (الصحيـح) (ك الإيمـان: بـاب الزمـن الـذي لا يقبـل فيـه الإيمـان) (١٣٨/١رقم١٥٨(٢٤٩)) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قـال: قـال رسـول الله ﷺ: (ثـلاث إذا خرجن، لا ينفع نفساً إيمانها لم تكن آمنت من قبل أو كسبت في إيمانها خيراً: طلـوع الشـمس مـن مغربها، والدجال، ودابة الأرض).

وما أخرجه مسلم في (الصحيح) (ك الفتن وأشراط الساعة: باب في الآيـات الـتي تكـون قبـل السـاعة) (٢٢٢٥/٤ رقم٢٩٠١(٣٩») من حديث أبي الطفيل عن حذيفة بن أسيد الغفاري قال: اطّلع النبي ﷺ علينا ونحن نتذاكر، فقال: (ما تذاكرون؟ قالوا: نذكر الساعة قال: إنها لن تقوم حتى ترون قبلها عشـر آيات، فذكر: الدخان والدجال، والدابة، وطلوع الشمس من مغربها، ونـزول عيسـى ابـن مريـم عليـه الصلاة والسلام، ويأجوج ومأجوج، وثلاثة خسـوف: خسـف بالمشـرق، وخسـف بـالمغرب وخسـف بجزيرة العرب، وآخر ذلك نار تخرج من اليمن تطرد الناس إلى محشرهم).

ومعنى (قول ابن مسعود رضي الله عنه في أثر الباب (والآية التي تختم بها الأعمال): أي «أن الكـافر لا ينفعه إيمانه بعد طلوع الشمس من المغرب، وكذلك العاصي لا تنفعه توبته، ومـن لم يعمـل صالحـاً مـن قبل، ولو كان مؤمناً لا ينفعه العمل بعد طلوعها من المغرب». (الفتح) (٣٥٣/١١).

وقال الحافظ ابن حجر في (الفتح) (٣٥٥/١١) بعد ذكر جملة من الآثار الدالة على أن طلـوع الشـمس من مغربها به يغلق باب التوبة قال: «فهذه آثار يشدُّ بعضها بعضاً، متفقة علـى أن الشـمس إذا طلعـت من المغرب أُغلق باب التوبة ولم يفتح بعد ذلك، وأن ذلـك لا يختـص بيـوم الطلـوع، بـل يمتـد إلى يـوم القيامة، ويؤخذ منها أن طلوع الشمس من مغربها أول الإنذار بقيام الساعة ...».

تنبيه: ذكر أثر الباب الحافظ ابن كثير في (التفسير) (٢٠٢/٢) من طريق عوف الأعرابي عن محمـد بـن سيرين حدثني أبو عبيدة به مثله.

والذي يظهر أن الصواب (أنس بن سيرين)، ولعله تصحيف في النسخة المطبوعة، بدليل أن الراوي عنـه عوف الأعرابي راوي أثر الباب عن أنس ولم أجد من أخرجه من حديث محمد بن سيرين، والله أعلم.

[١٣٧] قال الإمام أبو القاسم الطبراني(*):

حدثنا الحسين بن إسحاق التستري(١) ثنا محمد بن عبد الله بن يزيد المقري(٢) ثنا أبي(٣) ثنا ورقاء بن عمر(٤) ثنا أبو طيبة(٥) عن كرز بن وبرة(٦) عن نعيم بن أبي هند(٧) عن أبي

(*) (المعجم الكبير) (٩/٤٢١ رقم٩٧٦٤).

(١) شيخ، تقدمت ترجمته أثناء التعليق على ح (٦٩).

(٢) محمد بن عبد الله بن يزيد المقرىء، أبو يحيى المكي، ثقة، (ت٢٥٦هـ). (التقريب) (رقم٦٠٩٤: ٨٦٦).

(٣) عبد الله بن يزيد المخزومي المدني، المقرىء الأعور، مولى الأسود بن سفيان، من شيوخ مالك، ثقة، (ت١٤٨هـ). (التقريب) (رقم٣٧٣٧: ٥٥٨).

(٤) ورقاء بن عمر اليشكري، أبو بشر الكوفي، نزيل المدائن.
وثقه وكيع والإمام أحمد وزاد: ((صاحب سنة)). وابن معين. وقال مرة: ((صالح)) ومرة قال: ((لا يساوي شيئاً)). وقال أبو حاتم: ((شعبة يثني عليه، وكان صالح الحديث)). وذكره ابن حبان في (الثقات)، وقال العقيلي: ((تكلموا عن حديثه عن منصور)). وقال ابن عدي: ((و لورقاء أحاديث كثيرة ونسخ، وله عن أبي الزناد نسخة وعن منصور بن المعتمر نسخة، وقد روى جملة ما رواه أحاديث غلط في أسانيدها، وباقي حديثه لا بأس به)).
وقال الذهبي: ((صدوق صالح)). وقال ابن حجر: ((صدوق في حديثه عن منصور لين)). وهو كما قال.
(الجرح والتعديل) (٩/٥٠ رقم٢١٦) و (الضعفاء) للعقيلي (٤/٣٢٧ رقم١٩٣٢) و (الثقات) (ربن حبان ٧/٥٦٥) و (تاريخ أسماء الثقات) لابن شاهين (رقم١٥٠٦/ ٢٤٦) و (الكامل) (٧/٢٥٥٢) و (تاريخ بغداد) (١٣/٤٨٥) و (الكاشف) (٢/٣٤٨ رقم٦٠٤٦) و (التقريب) (رقم٧٤٥٣/ ١٠٣٦).

(٥) هو عيسى بن سليمان بن دينار الدارمي الجرجاني، (ت ١٥٣هـ).
ضعفه ابن معين. وذكره ابن حبان في كتابه (الثقات) وقال: ((يخطئ)). وساق له ابن عدي عدّة مناكير ثم قال: ((كان رجلاً صالحاً، ولا أظن أنه كان يتعمد الكذب، ولكن لعله كان يشبه عليه فيغلط ...)). وهو مشهور بالزهد والعبادة، وترجم له البخاري وابن أبي حاتم و لم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً. وذكره ابن الجوزي والذهبي في الضعفاء فيظهر أن الرجل ضعيف له مناكير، وا لله أعلم.
(الجرح والتعديل) (٦/٢٧٨ رقم١٥٤٠) و (التاريخ الكبير) (٦/٤٠٢ رقم ٢٧٨٤) و (التاريخ الصغير) (٢/١١١) و (الكنى والأسماء) لمسلم (١/٤٦٠ رقم١٧٤٦) و (الكامل) (٥/١٨٩٥) و (تاريخ جرجان) (للسهمي (رقم٤٩٢/ ٢٨٥) و (الثقات) (٧/٢٣٤) و (الضعفاء و المتروكين) لابن الجوزي (٢/٢٣٨ رقم٢٦٤١) و (المغني في الضعفاء) (٢/٨٤ رقم ٤٧٩٧) و (ديوان الضعفاء) (رقم٣٢٧٥/ ٣١١) و (الميزان) (٣/٣١٢ رقم٦٥٦٥) و (لسان الميزان) (٤/٣٩٦).

(٦) كرز بن وبرة الحارثي الكوفي، أبو عبد الله، العابد.
ترجم له البخاري وابن أبي حاتم و لم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً. وأطال في ترجمته ورواياته السهمي في (تاريخ جرجان) و لم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.
وذكره ابن حبان في كتابه (الثقات) وذكر أنه من مجابي الدعاء.
فمَنْ هذه حاله يعتبر بحديثه، ولا يحتج به إذا تفرَّد، وإنما يقبل في المتابعات والشواهد. وا لله أعلم.
(التاريخ الكبير) (٧/٢٣٨ رقم١٠٢٣) و (الجرح والتعديل) (٧/١٧٠ رقم٩٦٩) و (الثقات) (٥/٣٣٨) و (٩/٢٧) و (تاريخ جرجان) (رقم٦١٨/ ٣٣٦) و (حلية الأولياء) (٥/٧٩).

عبيدة بن عبد الله بن مسعود عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ: (يقومُ النَّاسُ لربِّ العالمينَ أربعينَ سنةً، شاخصةً[١] أبْصَارهم ينتظرونَ فصْلَ القضاءِ، حتى يَلْتهمهم[٢] العرقُ مِنْ شِدَّةِ الكَرْبِ ثم يَنْزِلُ الله عزَّ وجلَّ وتَجْثُو[٣] الأمم، ويُنادي: أيُّها النَّاس، ألا ترضونَ مِنْ رَبِّكم الذي خَلقكم ورزقكم وأمرَكم بعبادته ثمَّ تولَّيتم عنه، وكفرتم نعمته أنْ يُخلِّي بينكم وبَيْنَ ما تولَّيتم، يتولَّى كلُّ إنسانٍ ما تولَّى، فينادي منادٍ: مَنْ كانَ يتولَّى شيئاً فَلْيَلْزَمْه، قال: فينطلقُ مَنْ كان تولَّى حَجَراً، أو عُوداً أو دابَّة ...) ثم ذكر نحو حديث زيد ابن أبي أنيسة[٤])[٥].

(٧) نعيم بن أبي هند النعمان بن أشيم الأشجعي، ثقة رمي بالنصب، (ت ١١٠هـ). (التقريب) (رقم٧٢٢٧/ ١٠٠٧).

(١) قوله (شاخصة أبصارهم): قال ابن الأثير: «شخوص البصر: ارتفاع الأجفان إلى فوق، وتحديد النَّظر وانزعاجه». (النهاية) (٢/٤٥٠).

(٢) قوله (يلتهمهم): اللَّهْم هو الابتلاع، ومنه قولهم جيش لُهام: أي كثير يلتهم كل شيء، ويغتمر من دخل فيه بمعنى: يغيبه ويستغرقه. فشبه العرق من كثرته بمن يغيب ويغمر من دخله. (ينظر) (لسان العرب) (٧/٤٠٨٨).

(٣) قوله (تجثوا الأمم): قال ابن الأثير: «الجُثا: جمع جُثْوَة بالضَّم، وهو الشيء المجموع ... وتُرْوى هذه اللفظة جُثِيٌّ بتشديد الياء: جمع جَاثٍ، وهو الذي يجلس على رُكْبَتَيْه ...». (النهاية) (١/٢٣٩).

(٤) حديث زيد بن أبي أنيسة، سابق لحديث كرز بن وبرة، وهو حديث طويل جداً وفيه وصف البعث ومرور الناس على الصراط ووصف الجنة، جاء في أربعة صفحات من (المعجم الكبير) للطبراني (١٠/٤١٦-٤٢١ رقم٩٧٦٣).

(٥) منكر. والصواب عن أبي عبيدة عن مسروق عن عبد الله مرفوعاً.

اختلف في الحديث كما يلي:

فمن الرواة من جعله من حديث أبي عبيدة عن عبد الله بن مسعود مرفوعاً.

كما هو حديث الباب هنا، من طريق أبي طيبة به.

أخرجه ابن عدي في (الكامل) (٥/١٨٩٧) والدارقطني في (الرؤية) (رقم ١٦٠/٢٥٨) واللالكائي في (شرح أصول اعتقاد أهل السنة) (٣/٤٨٥ رقم٨٤٢) والسهمي في (تاريخ جرجان) (ص٣٥٤) من طريق محمد بن عبد الله المقرئ عن أبيه عن ورقاء بن عمر به.

وهذا الإسناد منكر، بسبب أبي طيبة الجرجاني، وهو ضعيف له مناكير كما تقدم.

و عدَّ الحافظ ابن عدي هذا الحديث مما أنكر عليه، حيث قال عقب ذكره لهذا الحديث، وأحاديث أخرى أُنكرت عليه: «وهذه الأحاديث لكرز بن وبرة، يرويها عنه أبو طيبة، وهي كلها غير محفوظة ...» ونقل كلام ابن عدي، السهمي في (تاريخ جرجان).

وفي الإسناد أيضاً كرز بن وبرة، لا يحتمل تفرده. والله أعلم.

وأخرجه الدارقطني في (الرؤية) (رقم١٦١/٢٦٣) والسهمي في (تاريخ جرجان) (ص٣٥٠ و ص٣٥٣) من طريق أحمد بن أبي طيبة به.

مطولاً ومختصراً. وفي الإسناد ما سبق بيانه.

وذكر الذهبي طرفاً من الحديث في (العلو) (رقم١٢٧/ ٦٥) وقال: ((فيه انقطاع محتمل)).

ومنهم من جعله من حديث أبي عبيدة عن مسروق عن عبد الله.

ومدار الرواية على المنهال بن عمرو، واختلف عليه:

فرواه أبو خالد الدلاني عن المنهال عن أبي عبيدة عن عبد الله مرفوعاً.

أخرجه ابن خزيمة في كتاب (التوحيد) (باب ذكر إثبات ضحك ربنا عز وجل) (٢/٥٨٤ رقم٣٤٤) و الطبراني في (الكبير) (٩/٤١٦ رقم٩٧٦٣) والدارقطني في (الرؤية) (رقم١٦٢/٢٦٤) والمروزي في (تعظيم قدر الصلاة) (١/٢٩٧ رقم٢٧٨) والحاكم في (المستدرك) (ك التفسير: تفسير سورة مريم) (٢/٣٧٦-٣٧٧) وفي (ك الأهوال) (٤/٥٨٩-٥٩٢) من طريق عبد السلام بن حرب عن أبي خالد الدلاني به.

في رواية ابن خزيمة والدارقطني والمروزي والحاكم الأولى يرفعه في آخره، أما في رواية الحاكم الثانية فيرفعه كله.

قال الحاكم في (الموضع الأول): ((صحيح على شرط الشيخين و لم يخرجاه بهذا اللفظ)). ووافقه الذهبي.

وقال في (الموضع الثاني): ((رواة هذا الحديث عن آخرهم ثقات، غير أنهما لم يخرجا أبا خالد الدلاني في الصحيحين، لما ذكر من انحرافه عن السُّنة في ذكر الصحابة، فأما الأئمة المتقدمون فكلُّهم شهدوا لأبي خالد بالصدق والإتقان، والحديث صحيح و لم يخرجاه، وأبو خالد الدلاني ممن يجمع حديثه في أئمة أهل الكوفة)).

قال الذهبي في (تلخيصه): ((ما أنكر حديثاً على جودة إسناده، وأبو خالد شيعي منحرف)).

قال الهيثمي في (مجمع الزوائد) (١٠/٣٤٦): ((رواه كله الطبراني من طرق، ورجال أحدها رجال الصحيح، غير أبي خالد الدالاني وهو ثقة)).

أبو خالد الدالاني يزيد بن عبد الرحمن مختلف فيه: قال الإمام أحمد: ((لا بأس به)) ومثله ابن معين والنسائي.

وقال أبو حاتم: ((صدوق ثقة)). وقال أبو أحمد الحاكم: ((لا يتابع في بعض أحاديثه)).

وقال البخاري: ((صدوق، وإنما يهم في الشيء)).

قال ابن حبان: ((كان كثير الخطأ فاحش الوهم يخالف الثقات في الروايات حتى إذا سمعها المبتدئ في هذه الصناعة علم أنها معمولة أو مقلوبة، لا يجوز الاحتجاج به إذا وافق الثقات، فكيف إذا انفرد عنهم بالمعضلات)). قال ابن عدي: ((له أحاديث صالحة، وفي حديثه لين إلاّ أنه مع لينه يكتب حديثه)).

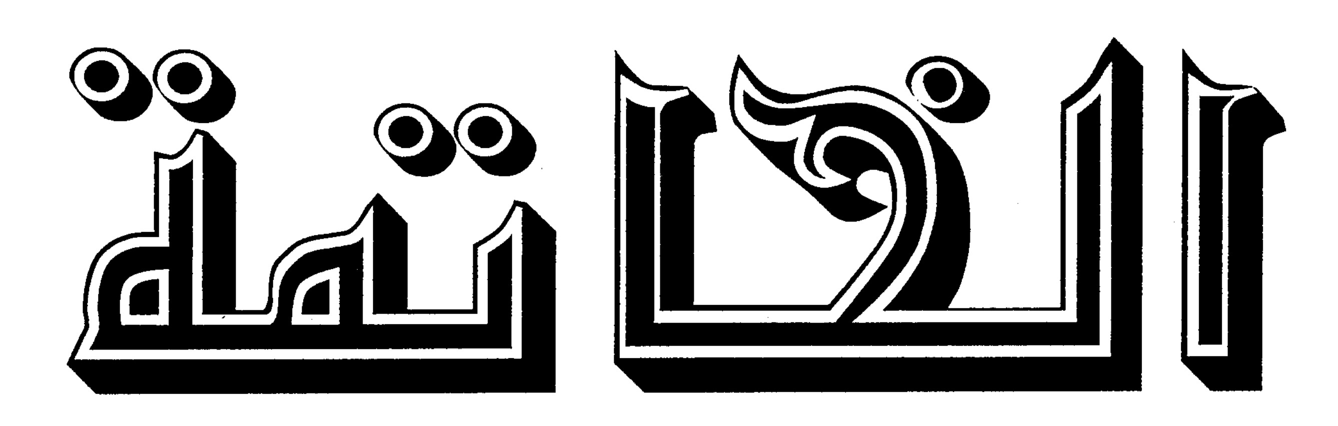
قال الذهبي: ((مشهور، حسن الحديث))، ومرة قال: ((له أوهام، وهو صدوق)).

وقال ابن حجر: ((صدوق يخطئ كثيراً، وكان يدلس)). وعده ابن حجر في أهل المرتبةالثالثة من المدلسين كما في (التعريف) (رقم١١٣/١٦٠).

فالظاهر أن الرجل حسن الحديث إذا لم يخالف، وأما تدليسه فقد أُمن لتصريحه بالتحديث عند ابن خزيمة والحاكم.

(الجرح والتعديل) (٩/٢٧٧ رقم١١٦٧) و (علل الترمذي الكبير) ترتيب المكي (١/١٤٩ رقم٢٨) و (الأسامي والكنى) لأبي أحمد الحاكم (٤/٢٥٣ رقم١٩٣١) و (المجروحين) (٣/١٠٥) و (الكامل) (٧/٢٧٣٠) و (المغني

في الضعفاء) (٤٢٢/٢ رقم٧١٢٢) و (٤٦٣/٢ رقم٧٤٣١) و (التقريب) (رقم٨١٣٢/ ١١٣٩).
وتابع الدلاني عليه، زيد بن أبي أنيسة، فرواه عن المنهال بن عمرو عن أبي عبيدة عن مسروق عن عبدا لله مرفوعاً.
أخرجه عبدا لله بن أحمد في (السنة) (٥٢٠/٢) والهيثم بن كليب في (المسند) (٤٠٦/١ رقم٤١٠) والطبراني في (الكبير) (٤١٧/٩ رقم٩٧٦٣) والدارقطني في (الرؤية) (رقم١٦٣/٢٦٧) والمروزي في (تعظيم قدر الصلاة) (٣٠٣/١رقم٢٨٠) وابن مندة في (الإيمان) (ذكر وجوب الإيمان برؤية ا لله عز وجل) (٧٢٠/٢) والذهبي في (العلو) (رقم٩٢/٢٢١) من طريق إسماعيل بن أبي كريمة الحراني ثنا محمد بن سلمة الحراني عن أبي عبد الرحيم عن زيد بن أبي أنيسة به.
قال الدارقطني: ((روى هذا الحديث الأعمش عن المنهال و لم يذكر مسروقاً)).
قال ابن مندة: ((هذا إسناد صحيح)). وهو كما قال.
وقال الذهبي: ((إسناده حسن)). (العلو) (٩٢). وقال في (الأربعين في صفات رب العالمين) (رقم١١٨/١١٢): ((حديث صحيح)).
وقال الشيخ الألباني في (مختصر العلو) (رقم٦٩/١١١) عقب تحسين الذهبي المتقدم قريباً: ((هو كما قال أو أعلى ...)).
وخالفهما: عبد الأعلى بن أبي المساور، فرواه عن المنهال عن أبي عبيدة و قيس بن السكن عن عبد ا لله مرفوعاً مختصراً.
أخرجه الآجري في (الشريعة) (كتاب التصديق بالنظر إلى وجه ا لله عز وجل: ومما روى ابن مسعود رضي ا لله عنه) (٢٦٤) والطبراني في (المعجم الكبير) (٢٢٢/١٠ رقم١٠٣٨٦) من طريق عبد الأعلى به.
قال الهيثمي في (مجمع الزوائد) (٣٤٦/١٠-٣٤٧): ((فيه عبد الأعلى بن أبي المساور وهو متروك)).
وعبد الأعلى هذا كذبه ابن معين مرة، وقال ابن المديني: ((ضعيف ليس بشيء)) وقال أبو زرعة: ((ضعيف جداً))، وقال البخاري والساجي: ((منكر الحديث)). وقال ابن نمير والنسائي والدار قطني: ((متروك)) وقال الذهبي: ((ضعَّفوه جداً)) ومرة ((ضعفوه)). وقال ابن حجر: ((متروك، كذبه ابن معين)).
فالرجل حديثه متروك لا يقوى علىالمخالفة، بل مطّرح، وا لله أعلم.
(سؤالات ابن الجنيد) (رقم٤١٧/ ٣٧٤) و (التاريخ الكبير) (٧٤/٦ رقم١٧٥٣) و (الضعفاء والمتروكين) للنسائي (رقم٣٨٠/ ٢٩٧) و (الضعفاء) للعقيلي (٦١/٣ رقم١٠٢٥) و (تاريخ بغداد) (٦٩/١١) و (تهذيب الكمال) (٣٦٦/١٦ رقم٣٦٩٠) و (المغني في الضعفاء) (٥٢١/٢ رقم٣٤٤٩) و (الكاشف) (٦١١/١ رقم٣٠٨١) و (تهذيب التهذيب) (٩٨/٦) و (التقريب) (رقم٣٧٦١/ ٥٦٢).
وخالف عبدالأعلى عليه، الأعمش؛ فرواه عن المنهال عن قيس بن السكن وأبي عبيدة عن عبدا لله موقوفاً.
أخرجه الدارقطني في (الرؤية) (رقم١٦٤/ ٢٦٧) والمروزي في (تعظيم قدر الصلاة) (٣٠٣/١ رقم٢٧٩) من طريق زائدة عن الأعمش به.
قال المروزي: ((وساق الحديث بنحو حديث أبي عفّان و لم يستوعب استيعابه و لم يرفعه)).
قال الإمام الدار قطني في (العلل) (٢٤٤/٥ س٨٥٤) عقب ذكره الاختلاف: ((والصحيح حديث أبي خالد الدالاني وزيد بن أبي أنيسة عن المنهال عن أبي عبيدة عن مسروق عن عبد ا لله مرفوعاً)).
فيتلخص مما تقدم أن رواية الدالاني وابن أبي أنيسة هي المعروفة، وأن بين أبي عبيدة وأبيه واسطة، وهو مسروق بن الأجدع؛ وأن رواية أبي طيبة الجرجاني منكرة لمخالفتها الرواية المعروفة، وكذا رواية ابن أبي المساور منكرة، لمخالفتها الرواية المعروفة وهي رواية الدالاني وابن أبي أنيسة، والحمد لله رب العالمين.


الخاتمة

الخاتمة

الحمد لله على آلائه المترادفة، وأشكره على نعمه المتتالية، فهو أهل الثناء والمجد، لا نحصي ثناء عليه هو كما أثنى على نفسه، والصلاة والسلام على معلم البشرية الخير نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فبفضلٍ من ا لله وتوفيقه انتهيت من دراسة مرويات أبي عبيدة بن عبد ا لله بن مسعود عن أبيه، وفي خاتمة الرسالة، أذكر أهم النتائج التي توصّلت إليها من خلال البحث، مع بيان عدد كتب وأبواب وأحاديث الرسالة، وهي كالتالي:

أولاً: أبو عبيدة هو عامر بن عبدا لله بن مسعود، مشهور بكنيته، هذا هوالراجح في اسمه.

ثانياً: تعريف الإرسال الخفي اصطلاحاً: أن يروي الراوي عمن عاصره و لم يلقه، أو عمن لقيه و لم يسمع منه، أو عن من سمع منه ما لم يسمعه منه بدون قصد الإيهام.

والفرق بين الإرسال الخفي وتدليس الإسناد، أنَّ التدليس فيه قصد الإيهام، وتعريفه: أن يروي الراوي عمن عاصره و لم يلقه موهماً أنه لقيه وسمع منه، أو عمن لقيه و لم يسمع منه موهماً أنه سمعه منه، أو عمن سمع منه ما لم يسمعه منه موهماً سماعه منه. هذا هو المختار في تعريف تدليس الإسناد. فقصد الإيهام من الراوي هو الفرق بين التدليس والإرسال الخفي، فمتى قصد الراوي الإيهام فقد دلَّس، ومتى لم يقصد فقد أرسل إرسالاً خفياً.

ثالثاً: أبو عبيدة عامر أدرك أباه عبدا لله حِسَّاً وزمناً، وكان عمره لما مات أبوه ابن سبع سنين.

رابعاً: النفي الثابت عن أبي عبيدة في مسألة سماعه من أبيه يُحْمَلُ على نفي الأحاديث المرفوعة، وما ثبت عنه مما يدل على ثبوت سماعه منه، وما أثبته له بعض الإئمة من سماعه لكلام أبيه؛ يُحملُ على ثبوت سماعه للموقوفات والفتاوى ونحوها، هذا هو المترجح في حقه جمعاً بين النفي والإثبات، وتوفيقاً بين صنيع بعض الإئمة.

خامساً: رواية أبي عبيدة عن أبيه في المرفوعات هي من قبيل المرسل الخفي لا التدليس.

سادساً: الصحيح في وصف أبي عبيدة أنه مُرْسِلٌ (إرسالاً خفياً) لا مدلساً.

سابعاً: لم يسبق الحافظ ابن حجر أحد من الأئمة في وصف أبي عبيدة بأنه مدلس.

ثامناً: للعلماء في مسألة سماع أبي عبيدة من أبيه مواقف وهي:

أ) منهم من قال بعدم سماعه من أبيه مطلقاً.

ب) منهم من قبلها، وهم على أربعة أقسام:

١- من قبلها مع إثبات السماع له من أبيه من حيث الجملة (في الموقوفات ونحوها دون المرفوعات).

٢- من قبلها مع إثبات السماع له من أبيه مطلقاً.

٣- من قبلها لاعتبارات أخرى مع التنصيص على عدم سماعه من أبيه مطلقاً.

٤- من قبلها وأثبت له السماع مطلقاً إلاّ في أشياء مخصوصة.

تاسعاً: لم أجد في المرويات حديثاً منكراً الحملُ فيه على أبي عبيدة، وما كان منها كذلك أو نحوه؛ فالحمل فيه على من دونه لا منه، وبذا يتبين دقة عبارة الإمام يعقوب بن شيبة واصفاً مرويات أبي عبيدة عن أبيه أنه «لم يأت فيها بحديثٍ منكر».

عاشراً: المرويات المدروسة منها ما هو صحيح (لذاته ولغيره)، ومنها ماهو حسن (لذاته ولغيره)، ومنها الضعيف والشاذ ونحوه من أقسام الضعيف، وهي دائرة بين المرفوع قولاً أو فعلاً، والموقوف مما له حكم الرفع، والموقوف على ابن مسعود رضي الله عنه. وفيما يلي جدول يبين عدد المرويات (المقبول منها وغير المقبول):-

عدد المرويات	المقبول منها	غير المقبول	ملاحظات
المرفوع (قولاً وفعلاً) =٥١	٤٠	١١	يقصد بالمقبول ما كان صحيحاً (لذاته ولغيره) أو حسناً (لذاته ولغيره) باعتبار المتن. ويقصد بغير المقبول ما كان دون ذلك.
الموقوف مما له حكم المرفوع= ٢١	٢١		
الموقوف =٦٥	٥٨	٧	

حادي عشر: رتبت هذه المرويات على الكتب الفقهية وأبوابها، وقد بلغت تراجم الكتب أربعةً وعشرين كتاباً، ضمت خمسة عشر ومئة باباً.

ورتبت هذه الكتب على أساس ترتيب الإمام أبي عبدالله البخاري رحمه الله لكتابه الجامع الصحيح، إذ هو إمامُ هذه الصنعة.

وفيما يلي جدول يُفَصِّلُ عدد الكتب مع أسمائها، وعدد أبوابه ومروياته:-

رقم الكتاب	اسم الكتاب	عدد أبوابه	عدد مروياته عامة
١	الإيمان	بابان	٣
٢	العلم	ثلاثة أبواب	٣
٣	الطهارة	ثمانية أبواب	١٠
٤	الصلاة	ثلاثون باباً	٣٦
٥	الجنائز	أربعة أبواب	٤
٦	الزكاة	ثلاثة أبواب	٣
٧	الصوم	باب واحد	١
٨	الحج	خمسة أبواب	٦
٩	البيوع	بابان	٢
١٠	الجهاد والمغازي	ثلاثة أبواب	٣
١١	الأنبياء	ستة أبواب	٨
١٢	الفضائل	خمسة أبواب	١٢
١٣	التفسير وفضائل القرآن	أحد عشر باباً	١١
١٤	النكاح	ثلاثة أبواب	٣
١٥	الإيلاء والطلاق	بابان	٢
١٦	الطب والرقى	بابان	٢
١٧	الزينة	باب واحد	١
١٨	الدعوات	ستة أبواب	٧
١٩	الزهد والآداب والرقاق	اثنا عشر باباً	١٢
٢٠	القدر	باب واحد	١
٢١	النذر	باب واحد	١
٢٢	الفرائض	باب واحد	١
٢٣	الديات	بابان	٢
٢٤	الفتن والقيامة	باب واحد	٣
المجموع	(٢٤) كتاباً	(١١٥)باباً	(١٣٧) رواية

وأخيراً أسأل الله العظيم رب العرش الكريم أن يوفقنا جميعاً للعمل بكتابه العزيز وسنة نبيه الكريم صلى الله عليه وسلم وأن يبارك لنا في أوقاتنا وأعمالنا وأعمارنا، وأن يجعلها له خالصة، وأن يختم لنا بخير، إنه نعم المولى ونعم النصير، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

الكشافات

١- كشاف الآيات القرآنية.

٢- كشاف الأحاديث المرفوعة القولية والفعلية.

٣- كشاف الآثار القولية والفعلية.

٤- كشاف غريب الألفاظ.

٥- كشاف الأمكنة.

٦- كشاف الأعلام المترجم لهم.

٧- كشاف الفوائد الحديثية.

٨- كشاف المصادر والمراجع.

٩- كشاف تفصيلي بموضوعات الرسالة.

كشاف الآيات القرآنية

الآيـــة	السورة	رقم الآية	رقم النص الواردة فيه
فرجالاً أو ركباناً	البقرة	٢٣٩	٣٩ ت[1]
قد كان لكم آية في فئتين التقتا ...	آل عمران	١٣	٧٠ ت
يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق ...	آل عمران	١٠٢	١٠٤
ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله ...	آل عمران	١٦٩	٩٣
يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم ...	النساء	١	١٠٤
ولا جُنباً إلا عابري سبيل حتى ...	النساء	٤٣	١٣،١٢
أو لا مستم النساء	النساء	٤٣	١٥
ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء	النساء	١١٦،٤٨	١٢٩ ت
لُعن الذين كفروا من بني إسرائيل	المائدة	٨١،٧٨	١٣٥ ت
إن تعذبهم فإنهم عبادك وإن ...	المائدة	١١٨	٧١
يوم يأتي بعض آيات ربك ...	الأنعام	١٥٨	١٣٦
الذين يتبعون النبي الأمي الذي ...	الأعراف	١٥٧	٧٢ ت
يسئلونك عن الأنفال...	الأنفال	١	٦٩ ت
وإذ يريكموهم إذ التقيتم في ...	الأنفال	٤٤	٧٠ ت
ما كان لنبي أن يكون له أسرى حتى ...	الأنفال	٦٧	٧١
لو لا كتاب من الله سبق لمسكم فيما ...	الأنفال	٦٨	٧١ ت
فكلوا مما غنتم حلالاً طيباً ...	الأنفال	٦٩	٧١ ت
إن إبراهيم لأواه حليم ...	التوبة	١١٤	٩٣
يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وكونوا ...	التوبة	١١٩	١٢١
ربنا اطمس على أموالهم واشدد على ...	يونس	٨٨	٧١
بثمن بخس دراهم معدودة ...	يوسف	٢٠	٧٨ ت

(١) المراد بحرف (ت) أي أن الآية وردت في التعليق على النص رقم كذا.

الآيـــة	السورة	رقم الآية	رقم النص الواردة فيه
فمن تبعني فإنه مني ومن عصاني ...	إبراهيم	٣٦	٧١
أقم الصلاة لدلوك الشمس ...	الإسراء	٧٨	١٨-٩٤
وقرآن الفجر إن قرآن الفجر كان ...	الإسراء	٧٨	٢٠
فسوف يلقون غياً...	مريم	٥٩	٩٥
ألم تر أنا أرسلنا الشياطين على الكافرين	مريم	٨٣	ص٢٢[١]
تلفح وجوههم النار وهم	المؤمنون	١٠٤	٩٦
فلا تعلم نفس ما أخفي لهم من قرة	السجدة	١٧	٩٧
وكفى الله المؤمنين القتال	الأحزاب	٢٥	٣٩ ت
يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا	الأحزاب	٧٠-٧١	١٠٤
إن مرجعهم لإلى الجحيم	الصافات	٦٨	٩٨
سيهزم الجمع ويولون الدبر	القمر	٤٥	١١٢ ت
هو الأول والآخر والظاهر	الحديد	٣	١١٥ ت
قوا أنفسكم	التحريم	٦	٧٢ ت
رب لا تذر على الأرض من الكافرين	نوح	٢٦	٧١
إذا جاء نصر الله والفتح	النصر	١-آخرها	٢٧

(١) سبب الإحالة على الصفحة، أن الآية جاءت في قسم الدراسة.

كشاف الأحاديث المرفوعة القولية و الفعلية

كشاف الآثار القولية والفعلية

كشاف الأمكنة

كشاف الأعلام المترجم لهم

(١) قدمت من اسمه أحمد لأفضلية الإسم. ثم ما بعده مرتب على حروف الهجاء.

(٢) المقصود بحرف (ت) أن الرجل ممن ترجم له أثناء التعليق على النص رقم كذا مثلاً.

(٣) أهملت الألف واللام في الاسم و لم أعتبرها في الترتيب، واعتبرت الحرف الذي بعده.

(٤) لم أعتبر كلمة (أبي) في الترتيب، واعتبرت ما بعدها.

(١) سبب الإحالة على الصفحة دون وجود رقم للنص، أن الترجمة كانت في قسم الدراسة.

كشاف الفوائد الحديثية

الفائـــــدة	رقم الصفحة
قصد الإيهام من الراوي هو الفرق بينهما فمتى قصد فمدلس، ومتى لم يقصد فمرسل، أرسالاً خفياً، وهو الراجح.	٦٧
أبوعبيدة بن عبد الله أدرك أباه حساً وزمناً وأدلة ذلك.	٧٨
معنى قول الذهبي في ترجمة أبي عبيدة (روى عن أبيه شيئاً وأرسل عنه أشياء).	٧٩
التوفيق بين ثبوت سماع أبي عبيدة لأبيه ولو في الجملة وبين نفيه في سؤال عمرو بن مرة له.	٨٠
سماع أبي عبيدة من أبيه للموقوفات ونحوها دون المرفوعات.	٨٠
مراد البيهقي بنفي إدراك أبي عبيدة لأبيه وأن مقصده نفي السماع لا غير أكثر الأئمة وصفوا روايته عن أبيه بأنها مرسلة أو منقطعة.	٨١
لم يصف أبا عبيدة بالتدليس إلا الحافظ ابن حجر، وتوبع عليه من بعض المتأخرين	٨٤
الراجح في رواية أبي عبيدة عن أبيه أنها مرسلة، لا مدلسة، وأنه ليس بمدلس، لعدم قصده الإيهام.	٨٥
شذوذ رواية محمد بن فضيل في نفي رؤية أبي عبيدة لأبيه	٩٠
مواقف من قبل رواية أبي عبيدة عن أبيه	٩٨
تحرير موقف الدار قطني في قوله بعدم سماع أبي عبيدة من أبيه في موطن وتصحيحه أو تحسينه لبعض موقوفاته في مواطن.	٩٩
يحمل الموقف المجمل للحاكم في رواية أبي عبيدة عن أبيه على المفسر له وقبله الترمذي	١٠٢
وجه قبول الإمام علي بن المديني رواية أبي عبيدة عن أبيه	١٠٥
سماع أهل بغداد من المسعودي ضعيف، وسماع أهل البصرة والكوفة صحيح.	١١١
القاسم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود لم يدرك جدَّه.	١١٦

الفائـــــدة	رقم الصفحة
الأعمش مدلس من أهل المرتبة الثانية من المدلسين ممن تقبل عنعنتهم	١١٩
البرديجي يطلق النكارة على مطلق التفرد	١٢٠
تعقب العلامة المعلمي، الحافظ ابـن حجـر في (سـهل الفـزاري) وأنـه ليـس (سهل القراري) بالقاف.	١٢٣
عبد الملك بن عمير لم يدرك ابن مسعود	١٢٤
ترجيح عدم إدراك هارون بن رئاب لابن مسعود رضي ا لله عنه	١٢٤
إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق أثبت أصحاب أبي إسحاق بل قدَّمه ابن مهدي على شعبة والثوري فيه.	١٢٥
كل ما روى شعبة عن السبيعي وقد عنعنه محمول على السماع.	١٣١
حديث مسلم (لا تقبل صلاة بغير طهور) ورد من طرق كثـيرة وبـوّب بـه البخاري وليس في طرقه مما هو على شرطه.	١٣٣
معمر بن راشد سيء الحفظ لحديث قتادة والأعمش	١٤٢
ابن جريج قبيح التدليس، لأنه لا يدلس إلاَّ عن مجـروح كـإبراهيم بـن أبـي يحيى ونحوه.	١٤٥
تنبيه على سقوط جملة (وأحاديثه موضوعات) مـن ترجمـة يحيى بـن العـلاء البجلي من (الكامل) المطبوع، وأثبتها عنه الحافظان المزي وابن حجر.	١٤٨
عبيد ا لله الوليد العدني سماعه من الثوري صحيح	١٤٩
عبد ا لله بن رجاء الغُدّاني حسن الحديث عن إسرائيل	١٥١
الصحيح أن الدبري لم يكن صغيراً حين سمع من عبـد الـرزاق، لكـن أخـذ عنه بعد اختلاط عبد الرزاق وهذا لا يضره لأنه أخذ عنه كتباً لا حفظاً	١٥٣
سكوت الحافظ ابن حجر عن حديث في ((الفتـح)) يعتـبر حسـناً عنـده في أقل الأحوال.	١٥٨
أخذ الأجرة على التحديث لا يقدح في عدالة الراوي	١٥٩
عتاب بن بشير روايته عن خصيف منكرة.	١٦٧

الفائـــدة	رقم الصفحة
إمكانية إدراك ابن سيرين لأبي عبيدة.	١٧٧
تنبيه: إلى خطأ في (المطبوع) من (المستدرك) في اسم عوف بن سلام.	١٨٤
التنبيه على سقوط كلمة (وبركاته) في التسليمة الثانية من حديث لابن مسعود في المطبوع من سنن ابن ماجه بحاشية السندي والنسخة التي بتحقيق عبد الباقي والأعظمي، والصواب إثباتها كما في النسخ الخطية المرجوع إليها. وأدلة ذلك.	١٨٦
التنبيه على سقوط كلمة (وبركاته) في التسليمة الأولى من حديث ابن مسعود أيضاً في المطبوع من (الإحسان) تحقيق الأرنؤوط. وأن الصواب إثباتها.	١٨٦
علي بن الجعد أثبت البغداديين في شعبة	١٩٠
إبراهيم النخعي إذا قال (قال عبد ا لله) فهوعن غير واحد عن عبد ا لله، وإذا قال (عن رجل) فهو الذي سمعه، وهذا يقيد ترجيح المرسل على المسند.	١٩٤
شريك النخعي سماعه قديم من السبيعي	٢٠٩-٢٢١
سماع حماد بن سلمة من عطاء بن السائب قبل اختلاط عطاء.	٢٢٢
سعيد بن أبي عروبة من أثبت الناس في قتادة	٢٤٥
تنبيه على تحريف في اسم راو وقع في المطبوع من (المستدرك)	٢٥٢
تنصيص الذهبي على سماع محمد بن الأشعث عن ابن مسعود	٢٥٤
المراد بكلمة (المعنى) عند ورودها في السند.	٢٧١
إسماعيل بن عياش إذا حدث عن الشاميين فصحيح وعن غيرهم كالحجازيين والعراقيين فلا.	٢٧٤
معاذ بن معاذ العنبري صحيح السماع من المسعودي	٢٨٠
محمد بن مصفى بن بهلول يدلس تدليس التسوية	٢٨٢
مجاهد عن ابن مسعود مرسل	٣٠٠
الأعمش لم يدرك ابن مسعود	٣٠١

الفائـــــدة	رقم الصفحة
تنبيه على خطأ في اسم عبد الواحد بـن زيـاد مـن المطبـوع مـن (المصنـف) لابن أبي شيبة.	٣٠٧
قبيصة بن عقبة روايته عن الثوري محتج بها والكلام فيها لا يضر	٣١٧
سماع علي بن عبد العزيز البغوي من عارم صحيح قبل اختلاط عارم.	٣٢٣
محمد بن كعب القرظي لم يدرك ابن مسعود	٣٢٨
أبو إسحاق السبيعي لم يسمع من علقمة شيئاً	٣٣٩
هشيم بن بشير الواسطي، كثير التدليس والإرسال الخفي	٣٨٥
تنبيه على خطأ في لفظة من مطبوع (المصنف) لعبد الرزاق	٣٩٢

كشاف المراجع والمصادر

١)الآثار لمحمد بن الحسن الشيباني. ط ١ - ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م. من منشورات إدارة القرآن والعلوم الإسلامية - كراتشي - باكستان.

٢)الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير لأبي عبد الله الحسين بن إبراهيم الجورقاني- تحقيق عبد الرحمن بن عبد الجبار الفريوائي - ط.١ - ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م المطبعة السلفية - بنارس - الهند.

٣)الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ومجانبة الفرق المذمومة (كتاب القدر). عبيد الله بن محمد ابن بطة العكبري تحقيق د/عثمان عبد الله آدم الأثيوبي (كتاب القدر) الكتاب الثاني ط ١/ ١٤١٥هـ، دار الراية - السعودية - الرياض.

٤)إتحاف ذوي الرسوخ عمن رمي بالتدليس من الشيوخ، للشيخ حماد الأنصاري (رحمه الله) (ت ١٤١٨هـ) ط ١/ ١٤٠٦هـ- ١٩٨٥م، مكتبة المعلا - الكويت.

٥)إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة، للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني حققه الجزء المراد (١٠) د/ محفوظ الرحمن زين الله، ط.١/ ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م، طبع وزارة الشئون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد (بالتعاون مع الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة).

٦)أحاديث أبي محمد عبد الله بن محمد بن إسحاق الفاكهي، عن أبي يحيى بن أبي ميسرة عن شيوخه. تحقيق/محمد بن عبد الله بن عايض الغباني، رسالة ماجستير الجامعة الإسلامية، ط.١/١٤١٩هـ- ١٩٩٨م، مكتبة الرشد- الرياض- السعودية.

٧)الأحاديث المختارة للضياء أبي عبد الله محمد بن عبد الواحد الحنبلي المقدسي، تحقيق عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، ط ١/ ١٤١٠هـ-١٩٩٠م، مكتبة النهضة الحديثه - بمكة المكرمة - السعودية.

٨)الإحسان في ترتيب صحيح ابن حبان، ترتيب علاء الدين ابن بلبان الفارسي، تحقيق شعيب الأرنؤوط، ط الأولى ١٤٠٨هـ، مؤسسة الرسالة - لبنان - بيروت.

٩)أحكام الجنائز وبدعها، لمحمد ناصر الدين الألباني، ط ٤/ ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م، المكتب الإسلامي - بيروت - لبنان.

١٠)الإحكام في أصول الأحكام، لابن حزم الأندلسي الظاهري، نشر مكتبة عاطف - القاهرة - مصر.

١١)أخبار مكة وما جاء فيها من آثار- الأزرقي أبو الوليد محمد بن عبد الله، تحقيق رشدي الصالح

ملحس، ط ٥ - ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م، مطابع دار الثقافة - مكة المكرمة - السعودية.

١٢)اختصار علوم الحديث، لأبي الفداء إسماعيل بن كثير، بحاشيته - الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث للعلامة أحمد شاكر، ط: ١، ١٤١٥هـ، دار العاصمة - الرياض - السعودية.

١٣)أخلاق حملة القرآن، لأبي بكر محمد بن الحسين بن عبد الله الآجري. تحقيق فؤاد أحمد زمرلي، ط ١/ ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م، دار الكتاب العربي - بيروت - لبنان.

١٤)أخلاق النبي صلى الله عليه وسلم وآدابه، لأبي محمد عبدالله بن محمد الأصبهاني، المعروف بأبي الشيخ، تحقيق: د. صالح بن محمد الونيّان، الطبعة الأولى، عام ١٤١٨هـ-١٩٩٨م، دار المسلم - الرياض - المملكة العربية السعودية.

١٥)الآداب، للبيهقي لأبي بكر أحمد بن الحسين تحقيق محمد عبد القادر عطا، ط ١/ ١٤٠٦/١٩٨٦م، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.

١٦)الأدب المفرد، الإمام البخاري، تخريج محمد فؤاد عبد الباقي، ط ٣/ ١٤٠٩هـ- ١٩٨٩م، دار البشائر الإسلامية - بيروت - لبنان.

١٧)الأربعين في صفات رب العالمين، لشمس الدين الذهبي، تحقيق عبد القادر عطا صوفي، ط ١/ ١٤١٣هـ، كتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة - السعودية.

١٨) إرشاد طلاّب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق، للإمام أبي زكريا يحيى بن شرف النووي، تحقيق: عبد الباري فتح الله السلفي، ط: أولى سنة ١٤٠٨هـ، مكتبة الإيمان - المدينة النبوية - السعودية.

١٩) الإرشاد في معرفة علماء الحديث، لاالخليل بن عبد الله الخليلي، تحقيق: د. محمد سعيد عمر إدريس، ط: الأولى عام: ١٤٠٩هـ، مكتبة الرشد - الرياض - السعودية.

٢٠) إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، العلامة محمد ناصر الدين الألباني، ط: الثانية، عام ١٤٠٥هـ، المكتب الإسلامي - بيروت - لبنان.

٢١) الأسامي والكنى، لأبي أحمد الحاكم محمد ن محمد بن أحمد، تحقيق: د. يوسف بن محمد الدخيل، الطبعة الأولى، عام ١٤١٤هـ ١٩٩٤م، مكتبة الغرباء الأثرية - المدينة المنورة - السعودية.

٢٢) أسباب النزول، الواحدي، أبي الحسن علي بن أحمد، ليس عليها أي تاريخ للطبع، وأي طبعة، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.

٢٣) الاستذكار لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار فيما تضمنه الموطأ من معاني الرأي والآثار.

لأبي عمر ابن عبد البر تحقيق د. عبد المعطي، الناشر: دار قتيبة للطباعة والنشر بيروت، دمشق ، دار الوعي – حلب القاهرة، الطبعة الأولى، عام١٤١٤هـ.

٢٤) الاستغناء في معرفة المشهور من حملة العلم بالكنى) لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر، تحقيق: عبد الله مرحول السوالمة، الطبعة الأولى – عام ١٤٠٥هـ، نشر دار ابن تيمية للنشر والتوزيع والإعلام – الرياض – السعودية.

٢٥) أسد الغابة في معرفة الصحابة، لعلي بن أبي الكرم ابن الأثير، توزيع دار الباز – مكة المكرمة – السعودية.

٢٦) الإصابة في تمييز الصحابة، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني تحقيق: محمد الزيني، الطبعة الأولى عام ١٣٩٧هـ، نشر مكتبة الكليات الأزهرية – القاهرة – مصر.

٢٧) أصول السنة لابن أبي زمنين، محمد بن عبد الله الأندلسي، تحقيق: عبد الله بن محمد البخاري، الطبعة الأولى، عام١٤١٥هـ، مكتبة الغرباء الأثرية بالمدينة النبوية – السعودية.

٢٨) الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار، لأبي بكر محمد بن موسى الحازمي، تحقيق: د. عبدالمعطي القلعجي، الطبعة الثانية، عام ١٤١٠هـ، من منشورات جامعة الدراسات الإسلامية – كراتشي – باكستان.

٢٩) الاغتباط بمن رمي بالاختلاط، لسبط ابن العجمي، الطبعة الثانية، عام ١٤٠٦هـ) الدار العلمية – دلهي – الهند.

٣٠) اقتضاء العلم العمل، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، الطبعة الخامسة، ١٤٠٤هـ–١٩٨٤م، المكتب الإسلامي.

٣١) الإقناع، لأبن المنذر محمد بن إبراهيم، تحقيق: عبد الله بن عبد العزيز الجبرين، الطبعة الثانية، عام ١٤١٤هـ، مكتبة الرشد – الرياض – السعودية.

٣٢) الإكمال في ذكر من له رواية في مسند الإمام أحمد سوى من ذكر في تهذيب الكمال، لأبي المحاسن الحسيني محمد بن علي، تحقيق: عبدالله سرور بن فتح محمد، الطبعة الأولى، عام ١٤١٢هـ – ١٩٩٢م، دار اللواء – الرياض – السعودية.

٣٣) الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب، لابن ماكولا، تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، ليس عليها رقم الطبعة ولا تاريخها، نشر محمد أمين دهج – بيروت – لبنان.

٣٤) إكمال المعلم بفوائد مسلم، للقاضي عياض بن موسى اليحصبي، تحقيق: د. يحيى بن إسماعيل،

الطبعة الأولى عام ١٤١٩هـ، دار الوفاء للطباعة والنشر - المنصورة - مصر، توزيع مكتبة الرشد - الرياض.

٣٥) الأم، للإمام محمد بن إدريس الشافعي، تصحيح: محمد النجار، دار المعرفة - بيروت - لبنان.

٣٦) الأمالي، لابن بشران، عبد الملك بن محمد بن عبد الله، ضبطه: أبو عبد الرحمن عادل يوسف العزازي، الطبعة الأولى، عام ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م، دار الوطن - الرياض - السعودية.

٣٧) الأمالي، للشجري. يحيى بن الحسين، عام الكتب - بيروت - لبنان.

٣٨) الأمالي في آثار الصحابة، لعبد الرزاق الصنعاني، تحقيق: مجدي السيد إبراهيم، مكتبة الساعي - الرياض - السعودية.

٣٩) الإمام والرد على الرافضة، للأصبهاني أبي نعيم، تحقيق: د.علي بن محمد ناصر الفقيهي، الطبعة الأولى، عام ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م، مكتبة العلوم والحكم - المدينة النبوية - السعودية.

٤٠) الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، لابن أبي الدنيا، أبي بكر عبد الله بن محمد، تحقيق: صلاح بن عايض الشلاحي، الطبعة الأولى، عام١٤١٨هـ - ١٩٩٧م، مكتبة الغرباء الأثرية - المدينة النبوية - السعودية.

٤١) الأموال، لأبي عبيد القاسم بن سلام، تحقيق: محمد خليل هراس، الطبعة الأولى، عام١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م، دار الكتب العلمية.

٤٢) الأنساب، للسمعاني، عبد الكريم بن محمد، حقق بعض أجزاءه: عبد الرحمن المعلمي، الطبعة الثانية، عام١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م، الناشر: محمد أمين دميج - بيروت - لبنان.

٤٣) الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف، لأبي بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر، تحقيق: د. صغير أحمد، الطبعة الأولى، عام١٤٠٥هـ، دار طيبة - الرياض - السعودية.

٤٤) الإيمان. لابن مندة، محمد بن إسحاق، تحقيق: د. علي بن محمد ناصر الفقيهي، الطبعة الثالثة، عام١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م، مؤسسة الرسالة - بيروت - لبنان.

٤٥) الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، لأحمد شاكر، تحقيق: علي الحلبي، تعليق العلامة الألباني، الطبعة الأولى، عام١٤١٥هـ، دار العاصمة - الرياض - السعودية.

٤٦) بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدحٍ أو ذم، ليوسف بن حين بن عبد الهادي، تحقيق: د. وصي الله عباس، الطبعة الأولى، عام١٤٠٩هـ، دار الراية - الرياض - السعودية.

٤٧) البحر الزخار، للبزار، أبو بكر أحمد بن عمرو العتكي، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، الطبعة الأولى عام ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م، مؤسسة علوم القرآن - دمشق - سوريا، مكتبة العلوم والحكم

- المدينة النبوية - السعودية.

٤٨) بداية المجتهد ونهاية المقتصد، لأبي الوليد محمد بن أحمد ابن رشد، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م، ومعه الهداية في تخريج أحاديث البداية، عالم الكتب - بيروت - لبنان.

٤٩) البداية والنهاية، لأبي الفداء إسماعيل بن كثير، تحقيق: أحمد أبو طلحة، على نجيب عطوى، فؤاد السيد، مهد ناصر الدين، على عبد الستار، الطبعة الأولى، عام ١٤٠٥هـ، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.

٥٠) بغية الباحث عن زوائد (مسند الحارث)، للهيثمي نور الدين علي بن سليمان، تحقيق: حسين بن أحمد الباكري، الطبعة الأولى، عام ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م، مركز خدمة السنة والسيرة النبوية - بالجامعة الإسلامية - بالمدينة النبوية - السعودية.

٥١) بغية الطلب في تاريخ حلب، لابن العديم عمر بن أحمد بن أبي جرادة، تحقيق: سهيل زكار، المكتبة التجارية مصطفى الباز - مكة المكرمة - السعودية.

٥٢) بلوغ الأماني من أسرار الفتح الرباني لترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني لأحمد بن عبد الرحمن البنا الشهير بالساعاتي، الطبعة الأولى، دار إحياء التراث الإسلامي - بيروت - لبنان، نشر دار الحديث القاهرة.

٥٣) بلوغ المرام من أدلة الأحكام، لأبي الفضل ابن حجر، معه إتحاف الكرام، صفي الرحمن المباركفوري، الطبعة الأولى، عام١٩٩٢م - ١٤١٣هـ، دار السلام - الرياض - السعودية.

٥٤) بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام، لأبي الحسن علي بن محمد ابن القطان الفاسي، تحقيق: د. الحسين آيت سعيد، الطبعة الأولى عام ١٤١٨هـ، دار طيبة - الرياض - السعودية.

٥٥) التاريخ، لخليفة بن خياط، تحقيق: أكرم ضياء العمري، الطبعة الثانية، عام١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م، دار طيبة - الرياض - السعودية.

٥٦) التاريخ لابن معين، رواية عباس الدوري، د. أحمد نور سيف، الطبعة الأولى عام١٣٩٩هـ، جامعه أم القرى - مكة المكرمة - السعودية.

٥٧) تاريخ الإسلام، للذهبي، شمس الدين أحمد بن عثمان، تحقيق: د. عمر عبدالسلام الترمدي، الطبعة الأولى، عام١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م دار الكتاب العربي - بيروت - لبنان.

٥٨) تاريخ أسماء الثقات، لابن شاهين، تحقيق: صبحي السامرائي، الطبعة الأولى، عام ١٤٠٤هـ، الدار السلفية - الكويت.

٥٩) التاريخ (تاريخ الأمم والملوك)، للطبري، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، الطبعة الأولى، عام

١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.

٦٠) تاريخ بغداد، الحافظ أبو بكر أحمد بن علي البغدادي، دار الكتاب العربي - بيروت - لبنان.

٦١) تاريخ جرجان، للسهمي، مراقبة: د. محمد عبد المعيد خان، الطبعة الرابعة - عام١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م، عالم الكتب - بيروت - لبنان.

٦٢) التاريخ الصغير، للبخاري، تحقيق: محمد إبراهيم زايد، الطبعة الأولى، عام١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م دار المعرفة - بيروت - لبنان.

٦٣) تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي عن ابن معين، تحقيق: د. أحمد نور سيف، جامعه أم القرآ - بمكة المكرمة، دار المؤمون للتراث.

٦٤) التاريخ الكبير، للإمام محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: عبد الرحمن المعلمي، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - مصورة عن دائرة المعارف الثمانية بالهند.

٦٥) التاريخ وأسماء المحدثين وكناهم، لمحمد بن أحمد المقدَّمي، تحقيق: محمد بن إبراهيم اللحيدان، الطبعة الأولى، عام١٤١٥هـ - ١٩٩٤م، دار الكتاب والسنة، باكستان - كراتشي.

٦٦) التبصير بمعالم الدين، لابن جرير، تحقيق: علي بن عبد العزيز الشبل، الطبعة الأولى، عام ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م، دار العاصمة - الرياض - المملكة العربية السعودية.

٦٧) تبصير المنتبه بتحرير المشتبه، لابن حجر، تحقيق: علي محمد البيجاوي، المكتبة العلمية - بيروت - لبنان.

٦٨) التبين لأسماء المدلسين، لبرهان الدين أبي إسحاق إبراهيم الحلبي، سبط ابن العجمي، الطبعة الثانية، عام١٤٠٦هـ، الدار العلمية - بدلهي - الهند.

٦٩) التتبع، لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني، تحقيق: مقبل بن هادي الوادعي، توزيع دار الخلفاء، الكويت.

٧٠) تحفة الأحوذي جامع الترمذي، للمباركفوري، نشر السنة - ملتان - باكستان.

٧١) تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، للمزي جمال الدين يوسف بن الحجاج، تحقيق: عبد الصمد شرف الدين، الطبعة الثانية، عام١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م، المكتب الإسلامي - بيروت - لبنان.

٧٢) تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل، للعراقي، مخطوط، كبرلي - استانبول - تركيا - رقم (٣١٢).

٧٣) التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة، للسخاوي محمد بن عبد الرحمن، عُني بطبعه ونشره أسعد طرابزوني الحسيني، عام ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م، توزيع مكتبة ابن الجوزي - الدمام - السعودية.

٧٤) التحقيق في أحاديث الخلاف، لأبي الفرج بن الجوزي تحقيق: مسعد عبد الحميد و محمد فارس، الطبعة الأولى، عام ١٤١٥هـ، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.

٧٥) تخريج أحاديث الكشاف، تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف للزمخشري، للزيلعي، عبد الله بن يوسف، اعتنى به سلطان بن فهد الطبيشي، الطعبة الأولى، عام ١٤١٤هـ، الناشر: دار ابن خزيمة - الرياض - السعودية.

٧٦) تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: عبد الوهاب بن عبد اللطيف، الطبعة الثانية، عام١٣٨٥هـ، دار الكتب الحديثة - مصر - القاهرة.

٧٧) التدليس في الحديث، د. مسفر الدميني، الطبعة الأولى، عام١٤١٢هـ.

٧٨) تذكرة الحفاظ، للإمام الذهبي، دار إحياء التراث الإسلامي - بيروت - لبنان، توزيع دار الباز - مكة المكرمة - السعودية.

٧٩) التذكرة في علوم الحديث، لابن الملقن، تحقيق: علي حسن عبد الحميد، الطبعة الأولى، عام ١٤٠٨هـ، دار عمار - الأردن - عمان.

٨٠) ترتيب القاموس المحيط، الطاهر أحمد الزاوي، الطبعة الثالثة، عام ١٩٨٠م، الدار العربية للكتاب - ليبيا.

٨١) الترغيب في فضائل الأعمال وثواب ذلك، لابن شاهين أبو حفص عمر بن أحمد، تحقيق: صالح أحمد مصلح الوعيل، الطبعة الأولى، عام ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م، دار ابن الجوزي للنشر - الدمام - السعودية.

٨٢) الترغيب والترهيب، لقوام السنة أبو القاسم إسماعيل بن محمد بن الفضل الأصبهاني، الطبعة الأولى عام ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م، اعتنى به: أيمن صالح سفيان، دار الحديث، القاهرة - مصر.

٨٣) الترغيب والترهيب، للمنذري. زكي الدين عبدالعظيم بن عبد القوي، ضبط وتعليق: مصطفى محمد عماره، الطبعة الأولى، عام ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.

٨٤)تصحيفات المحدثين، للحسن بن عبدا لله العسكري، تحقيق: محمود أحمد ميره، الطبعة الأولى، عام ١٤٠٢هـ، المطبعة العربية الحديثة - القاهرة - مصر.

٨٥) تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة، لأحمد بن حجر العسقلانين تحقيق: د. إكرام ا لله إمداد الحق، الطبعة الأولى، عام ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م، دار البشائر الإسلامية - بيروت - لبنان.

٨٦) التعديل والتجريح، للباجي، تحقيق: د. أبو لبابة حسين، الطبعة الأولى، عام ١٤١٦هـ دار اللوء

- الرياض - السعودية.

٨٧) تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، لابن حجر، تحقيق: عبد الغفار البنداري و محمد أحمد عبد العزيز، الطبعة الأولى عام ١٤٠٥هـ، دار الكتب العلمية - بيروت لبنان.

٨٨) العريفات، علي بن محمد الجرجاني، تحقيق إبراهيم الأبياري، الطبعة الأولى، عام ١٤٠٥هـ، دار الكتاب العربي - بيروت - لبنان.

٨٩) تعزية المسلم عن أخيه، لابن عساكر، القاسم بن أبي القاسم علي بن الحسن، تحقيق: مجدي السيد إبراهيم، الطبعة الأوىل عام ١٤١١هـ - ١٩٩١م، مكتبة الصحابة - جدة - السعودية.

٩٠) تعظيم قدر الصلاة لمحمد بن نصر المروزي، تحقيق: عبد الرحمن بن عبد الجبار الفريوائي، الطبعة الأولى، عام ١٤٠٦هـ - مكتبة الدار بالمدينة المنورة - السعودية.

٩١) التعليق المغني على سنن الدار قطني، مطبوع بحاشية سنن الدارقطني، لأبي الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي، طبع في مطبعة فالكن - لاهور - باكستان - حديث أكادمي - فيصل آباد - باكستان.

٩٢) تفسير عبد الرزاق الصنعاني، تحقيق: مصطفى السيد مسلم، الطبعة الأولى، عام ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م، مكتبة الرشد - الرياض - السعودية.

٩٣) تفسير القرآن العظيم، لأبي الفداء إسماعيل بن كثير الدمشقي، تقديم: يوسف المرعشلي، الطبعة الأولى، عام ١٤٠٧هـ، دار المعرفة - بيروت - لبنان.

٩٤) تقريب التهذيب، لابن حجر، تحقيق: صغير أحمد شاغف، الطبعة الأولى، عام ١٤١٦هـ، دار العاصمة - الرياض - السعودية.

٩٥) التقييد والإيضاح بشرح مقدمة ابن الصلاح، لزين الدين عبدالرحيم بن الحسين العراقي، الطبعة الثانية، عام ١٤٠٥هـ، دار الحديث - بيروت - لبنان.

٩٦) تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، لابن حجر العسقلاني، عني بتصحيحه والتعليق عليه: السيد عبد الله هاشم اليماني، عام ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م، دار المعرفة - بيروت - السعودية.

٩٧) تلخيص المستدرك، للذهبي، أحمد بن عثمان، مطبوع بحاشية المستدرك للحاكم، طبعة مفهرسة بإشراف د. يوسف عبد الرحمن المرعشلي، دار المعرفة - بيروت - لبنان.

٩٨) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، للإمام أبو عمر بن عبد البر، مصورة عن طبعة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب.

٩٩) أ- تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق، لمحمد بن أحمد بن عبد الهادي الحنبلي، تحقيق: عامر حسن صبري، الطبعة الأولى، عام ١٤٠٩هـ، توزيع: المكتبة الحديثة - الإمارات العربية المتحدة - العين.

ب- تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق لابن عبدالهادي. تحقيق: أيمن صالح شعبان. الطبعة الأولى. ١٤١٩هـ. دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.

١٠٠) التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، للعلامة عبد الرحمن المعلمي (ت ١٣٨٦هـ)، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، الطبعة الثانية، عام ١٤٠٦هـ، مكتبة المعارف - الرياض - السعودية.

١٠١) أ- تهذيب الآثار وتفصيل الثابت عن رسول الله من الأخبار، لأبي جعفر الطبري، قرأه وخرج أحاديثه: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني - مصر - القاهرة.

ب- تهذيب الآثار وتفصيل الثابت عن رسول الله من الأخبار، لأبي جعفر الطبري، (الجزء المفقود) تحقيق: علي رضا بن عبد الله بن علي رضا، الطبعة الأولى، عام ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م، دار المأمون للتراث، دمشق - سوريا.

١٠٢) تهذيب الأسماء واللغات، للنووي محي الدين بن شرف، عنيت بنشره وتصحيحه إدارة الطباعة المنيرية، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.

١٠٣) تهذيب التهذيب لابن حجر العسقلاني، الطبعة الأولى، مطبعة دائرة المعارف العثمانية - الهند صورتها دار صادر - بيروت - لبنان.

١٠٤) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، لجمال الدين أبي الحجاج يوسف المزي، تحقيق: د.بشار عواد، الطبعة الأولى، عام ١٤٠٨هـ، مؤسسة الرسالة - بيروت.

١٠٥) التوحيد وإثبات صفات الرب عز وجل، لأبي بكر محمد بن إسحاق ابن خزيمة، تحقيق: عبد العزيز بن إبراهيم الشهوان، الطبعة الأولى، عام ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م، دار الرشد للنشر والتوزيع الرياض - السعودية.

١٠٦) التوضيح الأبهر لتذكرة ابن الملقن على الأثر، للسخاوي، تحقيق: عبد الله البخاري، الطبعة الأولى، عام ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م ، أضواء السلف - الرياض - المملكة العربية السعودية.

١٠٧) توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم، لابن ناصر الدين محمد بن عبدالله بن محمد الدمشقي، تحقيق: لمحمد نعيم العرقسوسي، الطبعة الثانية، عام١٤١٤هـ - ١٩٩٣م، مؤسسة الرسالة - بيروت - لبنان.

١٠٨) الثقات، للإمام أبي حاتم ابن حبان البستي، من مطبوعات دائرة المعارف العثمانية - الهند عام ١٤٠٢هـ، تصوير ونشر دار الفكر - بيروت - لبنان.

١٠٩) الجامع لمعمر بن راشد الأزدي، رواية عبد الرزاق الصنعاني - مطبوع في آخر المصنف لعبدالرزاق، وحققهما حبيب الرحمن الأعظمي، الطبعة الثانية، عام ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م، المكتب الإسلامي - بيروت - لبنان.

١١٠) الجامع، للإمام محمد بن عيسى الترمذي، تحقيق: أجزاء منه: العلامة أحمد شاكر، الطبعة الثانية، عام ١٣٩٥هـ، مطبعة الحلبي - القاهرة - مصر.

١١١) جامع الأصول في أحاديث الرسول، أبو السعادات لابن الأثير، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط، الطبعة الأولى، عام ١٣٩٠هـ، نشر وتوزيع، مكتبة الحلواني و مطبعة الملاح و مكتبة دار البيان، بيروت - لبنان.

١١٢) جامع البيان عن تأويل القرآن، أبي جعفر ابن جرير الطبري، تقدمة خليل محي الدين الميس، عام ١٤٠٥هـ- ١٩٨٤م، دار الفكر - بيروت - لبنان.

١١٣) جامع بيان العلم وفضله، لابن عبد البر يوسف بن عبد البر، أوبو عمر، تحقيق: ابو الأشبال الزهيري، الطبعة الأولى عام ١٤١٤هـ- ١٩٩٤م، دار ابن الجوزي - الدمام - المملكة العربية السعودية.

١١٤) جامع التحصيل في أحكام المراسيل، للعلائي، تحقيق: حمدي السلفي، الطبعة الثانية، عام ١٤٠٧هـ، عالم الكتب - مكتبة النهضة العربية - بيروت - لبنان.

١١٥) الجامع الصحيح، لأبي عبدا لله محمد بن إسماعيل البخاري، المطبعة السلفية - تصوير: دار المعرفة - بيروت - لبنان، مع فتح الباري، توزيع مكتبة المعارف - الرياض - السعودية، ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي.

١١٦) الجامع الصغير - مع فيض القدير، لجلال الدين السيوطي، مطبوع بحاشية فيض القدير للمناوي ، دار المعرفة، بيروت - لبنان.

١١٧) جامع العلوم والحكم، لابن رجب الحنبلي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وإبراهيم باجس، الطبعة الأولى، عام ١٤١١هـ، مؤسسة الرسالة - بيروت - لبنان.

١١٨) الجامع لأحكام القرآن، لأبي عبد ا لله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، الطبعة الثانية عام ١٩٥٢ - ١٣٧٢/١/١٦هـ، تصحيح أحمد عبد العليم البردوني، دار الشام للتراث - بيروت - لبنان.

١١٩) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، للإمام الخطيب البغدادي، تحقيق: د.محمد عجاج

الخطيب، الطبعة الأولى، عام ١٤١٢هـ، مؤسسة الرسالة - بيروت - لبنان.

١٢٠) أ- الجامع لشعب الإيمان - للبيهقي، تحقيق: محمد السعيد زغلول، الطبعة الأولى عام ١٤١٠هـ، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.

ب- الجامع لشعب الإيمان، للبيهقي، تحقيق: د.عبد العلي عبدالحميد حامد، الطبعة الأولى، عام ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م، الدار السلفية - بومباي - الهند.

١٢١) جامع المسانيد، محمد بن محمود الخوارزمي، توزيع - دار الباز - مكة المكرمة - السعودية.

١٢٢) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم الرازي، تحقيق: عبد الرحمن المعلمي، الطبعة الأولى، مصورة عن دائرة المعارف العثمانية عام ١٤٠٨هـ، دار الكتاب العربي - بيروت - لبنان.

١٢٣) جزء الألف دينار، لأحمد بن جعفر بن حمدان، تحقيق: بدر البدر، الطبعة الأولى، عام ١٤١٤هـ-١٩٩٣م، دار النفائس - الكويت.

١٢٤) جزء ابن ديزيل، تحقيق: عبد الله البخاري، الطبعة الأولى، عام١٤١٣هـ، مكتبة الغرباء الأثرية - المدينة النبوية - المملكة العربية السعودية.

١٢٥) الجزء الخامس من الأفراد، لعمر بن أحمد ابن شاهين، تحقيق: بدر البدر، الطبعة الأولى، عام١٤١٥هـ-١٩٩٤م، دار الأثير - الكويت.

١٢٦) جزء فيه أحاديث أبي محمد عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان، إنتقاء أبي بكر بن مردوية، تحقيق: بدر البدر، الطبعة الأولى، عام ١٤١٤هـ-١٩٩٣م، مكتبة الرشد - الرياض - السعودية.

١٢٧) جزء محمد بن عاصم الثقفي الأصبهاني، تحقيق: مفيد خالد عيد، الطبعة الأولى، عام ١٤٠٩هـ، دار العاصمة - الرياض - المملكة العربية السعودية.

١٢٨) جزء المؤمل بن إيهاب، تحقيق: عماد فرة، الطبعة الأولى، عام ١٤١٣هـ- ١٩٩٢م، نشرك دار البخاري - المدينة المنورة - المملكة العربية السعودية.

١٢٩) الجعديات، لعلي بن الجعد، جمع: أبو القاسم عبد الله بن محمد البغوي، تحقيق: د. عبدالمهدي بن عبد القادر بن عبدالهادي، الطبعة الأولى عام ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م، مكتبة الفلاح - الكويت.

١٣٠) الجليس الأنيس في شرح الجوهر النفيس في نظم أسماء ومراتب الموصوفين بالتدليس، لمحمد بن علي آدم الأثيوبي، الطبعة الأولى، دار علماء السلف، الرياض - المملكة العربية السعودية.

١٣١) جمهرة أنساب العرب. لابن حزم الأندلسي. ت. عبدالسلام هارون، الطبعة الخامسة. دار المعارف - القاهرة - مصر.

١٣٢) الجهاد، أبي بكر أحمد بن عمرو بن أبي عاصم، تحقيق: مساعد بن عبدالرحمن الراشد، الطبعة

الأولى، عام ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م، دار القلم للطباعة - دمشق - سوريا.

١٣٣) الجوهر النقي على السنن الكبرى للبيهقي، لعلاء الدين علي بن عثمان المارديني الشهير بابن التركماني، مطبوع بحاشية السنن الكبرى للبيهقي، دار الوفاء - بيروت - لبنان.

١٣٤) حاشية السندي على سنن ابن ماجه، (شرح سنن ابن ماجه) لأبي الحسن الحنفي، محمد بن عبد الهادي، مطبوع بحاشية السنن لابن ماجه، دار الجيل - بيروت - لبنان.

١٣٥) حاشية السندي على المجتبى، تحقيق: مكتبة تحقيق التراث الإسلامي بالدار الناشرة، الطبعة الثانية، عام١٤١٢هـ، نشر وتحقيق دار المعرفة - بيروت، لبنان، توزيع مكتبة المؤيد - الرياض - السعودية.

١٣٦) حاشية الكاشف، برهان الدين إبراهيم بن محمد سبط ابن العجمي الحلبي، تحقيق محمد عوامة و أحمد محمد نمر الخطيب، الطبعة الأولى عام ١٤١٣هـ- ١٩٩٢م، دار القبلة للثقافة الإسلامية، مؤسسة علوم القرآن - جدة - المملكة العربية السعودية.

١٣٧) الحجة في بيان المحجة وشرح عقيدة أهل السنة، لقوام السنة أبو القاسم إسماعيل بن محمد الأصبهاني، تحقيق: محمد بن ربيع بن هادي المدخلي و محمد أبو رحيم، الطبعة الأولى، عام ١٤١١هـ-١٩٩٠م، دار الراية - الرياض - المملكة العربية السعودية.

١٣٨) حلية الأولياء، لأبي نعيم الأصبهاني، الطبعة الثالثة، عام ١٤٠٠هـ، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.

١٣٩) حلية العلماء في معرفة مذاهب الفقهاء، لأبي بكر محمد بن أحمد الشاشي القفال، تحقيق: د. ياسين أحمد إبراهيم درادكة، الطبعة الأولى، عام ١٩٨٨م، مكتبة الرسالة الحديثة - عمان - الأردن.

١٤٠) خطبة الحاجة، للألباني، طبعة عام ١٤٠٠هـ، المكتب الإسلامي - بيروت - لبنان.

١٤١) خلاصة البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير للرافعي، لسراج الدين عمر بن علي بن الملقن، تحقيق: حمدي السلفي، الطبعة الأولى عام ١٤١٠هـ، ١٩٨٩م، مكتبة الرشد - الرياض - المملكة العربية السعودية.

١٤٢) خلاصة تذهيب تهذيب الكمال، للخزرجي صفي الدين أحمد بن عبدا لله، تحقيق: محمود عبدالوهاب فايد، عام١٣٩٢هـ-١٩٧٢م، مكتبة القاهرة - مصر.

١٤٣) الخلاصة في أصول الحديث، للحسين بن عبدا لله الطيبي، تحقيق: صبحي السامرائي، عام ١٣٩١هـ-١٩٧١م، مطبوعات رئاسة ديوان الأوقاف بالجمهورية العراقية.

١٤٤) الدراية في تخريج أحاديث الهداية، لابن حجر، عني بتصحيحه والتعليق عليه: عبدا لله هاشم يماني، نشر: مكتبة ابن تيمية، القاهرة - مصر.

١٤٥) الدر المنثور في التفسير بالمأثور، للسيوطي، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م، دار الفكر - بيروت - لبنان.

١٤٦) الدعاء، لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، تحقيق: محمد بن سعيد بن محمد حسن البخاري، الطبعة الأولى، عام ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م، دار البشائر الإسلامية - بيروت - لبنان.

١٤٧) الدعوات الكبير، للبيهقي، تحقيق: بدر البدر، الطبعة الأولى عام ١٤٠٩هـ- ١٩٨٩م، منشورات مركزالمخطوطات والتراث بجمعية إحياء التراث الإسلامي - الكويت.

١٤٨) دلائل النبوة، للبيهقي، تحقيق: د.عبد المعطي قلعجي، الطبعة الأولى، عام ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.

١٤٩) دلائل النبوة، لأبي نعيم الأصبهاني، تحقيق د.محمد رواس قلعجي، عبدالبر عباس، الطبعة الثانية، عام ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م، دار النفائس - بيروت - لبنان.

١٥٠) دلائل النبوة، لأبي القاسم إسماعيل بن محمد الأصبهاني، تحقيق: مساعد بن عبدالرحمن الراشد، الطبعة الأولى، عام ١٤١٢هـ، دار العاصمة - الرياض - السعودية.

١٥١) ديوان الضعفاء والمتروكين، للذهبي، تحقيق: حماد الأنصاري، الطبعة الثانية، مكتبة النهضة الحديثه - مكة المكرمة - المملكة العربية السعودية.

١٥٢) ذكر أخبار أصبهان، لأبي نعيم الأصبهاني، الناشر: دار الكتاب الإسلامي - بيروت - لبنان.

١٥٣) ذكر الأقران ورواياتهم عن بعضهم بعضاً، محمد بن عبدا لله بن محمد بن جعفر بن حيان أبو الشيخ، تحقيق: مسعد عبد الحميد السعدني، الطبعة الأولى، عام ١٤١١هـ-١٩٩٦م، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.

١٥٤) ذيل ديوان الضعفاء والمتروكين، للذهبي، تحقيق: حماد الأنصاري، الطبعة الأولى، عام ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م، مكتبة النهضة الحديثة - مكة المكرمة - المملكة العربية السعودية.

١٥٥) ذيل الكاشف، لأبي زرعة أحمد بن عبدالرحيم العراقي، تحقيق: بوران الضناوي، الطبعة الأولى، عام ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.

١٥٦) الرد على الجهمية، لعثمان بن سعيد الدارمي، تحقيق: بدر البدر، الطبعة الأولى، عم ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م، الدار السلفية بالكويت.

١٥٧) الرد على من يقول (ألم) حرف لينفي الألف واللام والميم عن كلام ا لله عز وجل، لأبي

القاسم عبدالرحمن بن محمد بن إسحاق الأصبهاني ابن مندة، تحقيق: عبدا لله بن يوسف الجديع، الطبعة الأولى، عام ١٤٠٩هـ، دار العاصمة - الرياض- المملكة العربية السعودية.

١٥٨) الرسالة، للإمام محمد بن إدريس الشافعي، تحقيق: أحمد شاكر، المكتبة العمية - بيروت - لبنان.

١٥٩) رسالة في أصول الحديث، لعلي بن محمد بن علي الحسيني الشريف الجرجاني، تحقيق: د. علي زوي، الطبعة الأولى عام ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م، مكتبة الرشد - الرياض.

١٦٠) الرؤية، للدارقطني أبو الحسن علي بن عمر، تحقيق: إبراهيم محمد العلي و أحمد فخري الرفاعي، الطبعة الأولى، عام ١٤١١هـ-١٩٩٠م، مكتبة المنار - الأردن - الزرقاء.

١٦١) الروضة الندية شرح الدرر البهية - صديق حسن خان، تحقيق: محمد صبحي حلاّق، الطبعة الأولى، عام ١٤١١هـ، مكتبة الكوثر - الرياض - المملكة العربية السعودية.

١٦٢) زاد المسير في علم التفسير، لابن الجوزي، جمال الدين عبدالرحمن بن علي، الطبعة الرابعة، عام ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م، المكتب الإسلامي - بيروت - لبنان.

١٦٣) زاد المعاد في هدي خير العباد، لابن القيم الجوزية، تحقيق: شعيب وعبدالقادر الأرنوؤط، الطبعة الثانية، عام ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م، مؤسسة الرسالة - بيروت - لبنان.

١٦٤) الزهد، لأسد بن موسى، تحقيق: أبو إسحاق الحويني، الطبعة الأولى، عام ١٤١٣هـ-١٩٩٣م، نشر: مكتبة التوعية الإسلامية مصر، ومكتبة الوعي الإسلامي مصر.

١٦٥) الزهد، لهناد بن السري، تحقيق: عبدالرحمن بن عبدالجبار الفريوائي، الطبعة الأولى، عام١٤٠٦هـ-١٩٨٥م، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي - الكويت.

١٦٦) الزهد، لابن أبي عاصم، تحقيق: د. عبدالعلي عبدالحميد حامد، الطبعة الثانية عام ١٤٠٨هـ-١٩٨٧م، الدار السلفية بومباي - الهند، دار الريان للتراث - القاهرة - مصر.

١٦٧) الزهد لعبدا لله بن المبارك، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.

١٦٨) الزهد، لوكيع بن الجراح، تحقيق: عبدالرحمن بن عبدالجبار الفريوائي، الطبعة الأولى، عام ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م، مكتبة الدار - المدينة المنورة - المملكة العربية السعودية.

١٦٩) الزهد. لأبي داود السجستاني، تحقيق: ياسر إبراهيم محمد و غنيم بن عباس بن غنيم، الطبعة الأولى، عام ١٤١٤هـ-١٩٩٣م، دار المشكاة - القاهرة - مصر.

١٧٠) الزهد. للإمام أحمد بن حنبل، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م، دار الكتب العلمية -

بيروت - لبنان.

١٧١) زهر الربى فلى المجتبى، للسيوطي، تحقيق: مكتبة تحقيق التراث الإسلامي بالدار الناشرة، الطبعة الثانية عام ١٤١٢هـ، نشر دار المعرفة - بيروت - لبنان، توزيع مكتبة المؤيد الرياض - المملكة العربية السعودية.

١٧٢) سبل السلام شرح بلوغ المرام، لمحمد بن إسماعيل الصنعاني، تحقيق: فؤاد أحمد زمرلي و إبراهيم محمد الجمل، الطبعة الرابعة، عام ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م، دار الريان للتراث - القاهرة - مصر.

١٧٣) سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها، لمحمد ناصر الدين الألباني، الطبعة الرابعة، عام ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م، المكتب الإسلامي - بيروت - لبنان، أما المجلد الخامس والسداس بقسميه، الطبعة الأولى، عام١٤١٦هـ-١٩٩٦م، مكتبة المعارف - الرياض - السعودية.

١٧٤) سلسلة الأحاديث الضعيفة، الألباني، الطبعة الثالثة عام ١٤٠٦هـ، مكتبة المعارف - الرياض - المملكة العربية السعودية، الأول، الطبعة الخامسة، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م، المكتب الإسلامي - بيروت - لبنان.

١٧٥) السموط الذهبية الحاوية للدرر البهية، لأحمد بن محمد بن علي الشوكاني، تحقيق: إبراهيم باحس عبدالحميد، الطبعة الأولى، عام ١٤١٠هـ-١٩٩٠م، مؤسسة الرسالة - بيروت - لبنان.

١٧٦) سنن أبي داود، سليمان بن الأشعث السجستاني، تحقيق: عزت عبيد الدعاس، الطبعة الأولى، عام ١٣٨٩هـ، دار الحديث - بيروت - لبنان.

١٧٧) سنن النسائي - المجتبى، للإمام أبي عبدالرحمن النسائي، تحقيق: مكتب تحقيق التراث الإسلامي، الطبعة الثانية عام ١٤١٢هـ، دار المعرفة - بيروت - لبنان، توزيع: مكتبة المؤيد - الرياض - المملكة العربية السعودية.

١٧٨) سنن ابن ماجه، للإمام عبدالله بن محمد القزويني، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، المكتبة العلمية - بيروت - لبنان.

أ) مخطوط، نسخة مصورة عن المكتبة الوطنية - باريس فرنسا.

ب) مخطوط، نسخة مصورة عن المكتبة السليمانية - تركيا.

ج) مخطوط، نسخة مصورة عن مكتبة في تركيا (لم أميزها)، من محفوظات مكتبة المخطوطات بالجامعه الإسلامية، تحت رقم ٤٠٦٦/ في ٢٣٦ورقة، (مصور: مكبر).

د) سنن ابن ماجه، تحقيق: خليل مأمون شيحا، الطبعة الأولى، عام ١٤١٦هـ-١٩٩٦م، دار

المعرفة - بيروت، توزيع: دار المؤيد - الرياض.

١٧٩) سنن الدارقطني للإمام الدارقطني معه التعليق المغني على سنن الدارقطني، طبع في مطبعة فالكن - لاهور - باكستان.

١٨٠) سنن الدارمي، للإمام أبي محمد عبدا لله بن عبدالرحمن الدارمي، عناية: محمد أحمد دهمان، نشر دار إحياء السنة النبوية.

١٨١) السنن الكبرى، للإمام النسائي، تحقيق: د. عبدالغفار سليمان و سيد كسروي حسن، الطبعة الأولى، عام ١٤١١هـ، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.

١٨٢) السنن الكبرى، للإمام البيهقي، الطبعة الأولى، عام ١٤٠٦هـ، تصوير ونشر دار المعرفة - بيروت - لبنان.

١٨٣) السنة لعبد ا لله بن أحمد، تحقيق: محمد سعيد القحطاني، الطبعة الأولى، عام ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م، دار ابن القيم - الدمام - المملكة العربية السعودية.

١٨٤) السنن الأبين والمورد الأمعن في المحاكمة بين الإمامين في السند المعنعن، لمحمد بن عمر بن رشيد القهري، تحقيق: محمد الحبيب بن الخوجة، الدار التونسية للنشر.

١٨٥) سؤالات البرقاني، للدارقطني، تحقيق: د. عبدالرحيم بن محمد القشقري، الطبعة الأولى، عام ١٤٠٤هـ، نشر: أحمد ميان تهانوي، لاهور - باكستان.

١٨٦) سؤالات ابن الجنيد، تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف، الطبعة الأولى، عام ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م، مكتبة الدار بالمدينة المنورة - المملكة العربية السعودية.

١٨٧) سؤالات ابن طهمان أو من كلام أبي زكريا في الرجال رواية أبي خالد الدقاق يزيد بن طهمان، تحقيق: أحمد نور سيف، جامعة أم القرى (الملك عبدالعزيز سابقاً) مكة المكرمة - السعودية، دار المأمون - دمشق، بيروت - سوريا، لبنان.

١٨٨) سؤالات ابن محرز (عمر بن عبدالرحمن بن قيس) تحقيق: محمد كامل القصار، الطبعة الأولى، عام ١٤٠٤هـ، مطبوعات مجمع اللغة العربية، الناشر: أحمد ميان تهانوي، لاهور - باكستان.

١٨٩) سؤالات الترمذي للبخاري حول أحاديث في جامع الترمذي، إعداد: يوسف بن محمد الدخيل، إشراف الشيخ حماد الأنصاري رحمه ا لله، عام ١٣٩٩هـ-١٤٠٠هـ، الجامعه الإسلامية - مطبوعة على الآلة الكاتبة.

١٩٠) سؤالات الحاكم للدارقطني، تحقيق: موفق عبدا لله عبدالقادر، الطبعة الأولى، عام ١٤٠٤هـ، مكتبة المعارف - الرياض - المملكة العربية السعودية.

١٩١) سؤالات أبي عبيد الآجري لأبي داود السجستاني، تحقيق: عبدالعليم بن عبدالعظيم البستوي، الطبعة الأولى، عام ١٤١٨هـ-١٩٩٧م، دار الاستقامة - مكة المكرمة - السعودية.

١٩٢) سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني، تحقيق: موفق عبدالله بن عبدالقادر، الطبعة الأولى، عام ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م، مكتبة المعارف - الرياض - المملكة العربية السعودية.

١٩٣) سؤالات حمزة بن يوسف السهمي للدارقطني، تحقيق: موفق عبدالقادر، الطبعة الأولى، عام١٤٠٤هـ-١٩٨٤م، مكتبة المعارف - الرياض - المملكة العربية السعودية.

١٩٤) سير أعلام النبلاء، للإمام محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: مجموعة بإشراف شعيب، الطبعة الثانية، عام ١٤٠٢هـ، مؤسسة الرسالة - بيروت - لبنان.

١٩٥) شرح أصول اعتقاد أهل السنة الجماعة، للالكائي أبو القاسم هبة الله بن الحسن، تحقيق: أحمد سعد حمدان، دار طيبة - الرياض - المملكة العربية السعودية.

١٩٦) شرح ألفية السيوطي في علم الحديث، لأحمد شاكر، دار المعرفة - بيروت - لبنان.

١٩٧) التبصرة والتذكرة، (شرح ألفية العراقي) لزين الدين عبدالرحيم بن الحسين العراقي، تصحيح وتعليق وتقديم: محمد الحسين العراقي، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.

١٩٨) شرح السنة، للبغوي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط و زهير الشاويش، الطبعة الثانية، عام ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م، الكتب الإسلامي، بيروت - لبنان.

١٩٩) شرح الصدر بذكر ليلة القدر، ولي الدين العراقي، تحقيق: محمد صبحي حسن حلاّق، الطبعة الأولى، عام ١٤١٢هـ-١٩٩٢م، مؤسسة الريان - بيروت - لبنان.

٢٠٠) شرح صحيح مسلم، للإمام النووي، الطبعة المصرية ومكتبتها.

٢٠١) شرح العقيدة الطحاوية، لابن أبي العز الحنفي، تخريج الشيخ الألباني، الطبعة الثامنة، عام ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م المكتب الإسلامي - بيروت - لبنان.

٢٠٢) شرح علل الترمذي، للإمام ابن رجب الحنبلي، تحقيق: همام عبدالرحيم سعيد، الطبعة الأولى، عام ١٤٠٧هـ، مكتبة المنار - الزرقاء - الأردن.

٢٠٣) شرح مسند الإمام أحمد، لأحمد شاكر رحمه الله، دار المعارف - مصر عام ١٣٧٧هـ-١٩٥٨م.

٢٠٤) شرح معاني الآثار، لأبي جعفر أحمد بن محمد الأزدي الطحاوي، تحقيق: محمد زهري النجار، الطبعة الأولى، عام ١٣٩٩هـ، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.

٢٠٥) شرح مشكل الآثار، للطحاوي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، الطبعة الأولى، عام ١٤١٥هـ-

١٩٩٤م، مؤسسة الرسالة - بيروت - لبنان.

٢٠٦) شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر، لعلي بن سلطان القاري، عام ١٣٩٨هـ، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.

٢٠٧) الشجرة في أحوال الرجال، للجوزجاني، تحقيق: د. عبدالعليم عبد العظيم البسنوي، الطبعة الأولى، عام ١٤١١هـ-١٩٩٠م، نشر: حديث أكادمي - فيصل آباد - باكستان، دار الطحاوي - الرياض - المملكة العربية السعودية.

٢٠٨) شذرات الذهب، للإمام ابن العماد الحنبلي، دار إحياء التراث العربي - بيروت - لبنان.

٢٠٩) الشريعة، للآجري، أبو بكر محمد بن الحسين، تحقيق: محمد حامد الفقي، الطبعة الأولى، عام ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.

٢١٠) الشمائل المحمدية، للترمذي، تحقيق: محمد عفيف الزعبي، الطبعة الثالثة، عام ١٤٠٩هـ-١٩٨٨م، نشر: دار المطبوعات الحديثة - جدة - المملكة العربية السعودية.

٢١١) الصحاح تاج اللغة و صحاح العربية، لإسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطّار، الطبعة الثالثة، عام ١٤٠٤هـ، دار العلم للملايين - بيروت - لبنان.

٢١٢) صحيح ابن خزيمة، محمد بن إسحاق ابن خزيمة، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، الطبعة الأولى، عام ١٣٩٢هـ، المكتب الإسلامي - بيروت - لبنان.

٢١٣) صحيح الترغيب والترهيب، للعلامة محمد ناصر الدين الألباني، الطبعة الثانية عام ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م، المكتب الإسلامي - بيروت - لبنان.

٢١٤) صحيح سنن ابن ماجه، لمحمد ناصر الدين الألباني، الطبعة الأولى، عام ١٤٠٧هـ-١٩٨٦م، توزيع: المكتب الإسلامي - بيروت - لبنان، تكليف مكتبة التربية العربي لدول الخليج - الرياض - المملكة العربية السعودية.

٢١٥) صحيح سنن الترمذي باختصار السند، لمحمد ناصر الدين الألباني، الطبعة الأولى، عام ١٤٠٨هـ، نشر: مكتب التربية العربي لدول الخليج - الرياض - السعودية.

٢١٦) صحيح مسلم، لمسلم بن الحجاج القشيري، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، الطبعة الأولى، عام ١٣٧٥هـ، دار إحياء التراث العربي - بيروت - لبنان.

٢١٧) صفة النار، (مخطوط) مصورتي، لابن أبي الدنيا.

٢١٨) الضعفاء، للعقيلي، تحقيق: د. عبدالمعطي القلعجي، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.

٢١٩) الضعفاء، لأبي نعيم الأصبهاني، تحقيق: فاروق حمادة، الطبعة الأولى، عام ١٤٠٥هـ-١٩٨٤م، دار الثقافة - الدار البيضاء - المغرب.

٢٢٠) الضعفاء الصغير، لمحمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: بوران الضناوي، الطبعة الأولى، عام ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م، عالم الكتب - بيروت - لبنان.

٢٢١) الضعفاء والمتروكين، للنسائي، الطبعة الرابعة، عام ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م، نشر إدارة ترجمان السنة - لاهور - باكستان.

٢٢٢) الضعفاء والمتروكون، لأبي الحسن الدارقطني، تحقيق: موفق عبدالله عبدالقادر، الطبعة الأولى، عام ١٤٠٤هـ، مكتبة المعارف - الدياض - السعودية.

٢٢٣) الضعفاء والمتروكين، لابن الجوزي، تحقيق: عبدالله القاضي، الطبعة الأولى، عام ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.

٢٢٤) الضعفاء والكذابين والمتروكين، لابي زرعة الرازي، ضمن كتاب (أبو زرعة وجهود ...)، تحقيق: سعدي الهاشمي، الطبعةالأولى، عام ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م، مطابع الجامعة الإسلامية - بالمدينة المنورة - المملكة العربية السعودية.

٢٢٥) ضعيف الجامع الصغير وزيادته، لمحمد ناصر الدين الألباني، الطبعة الثالثة، عام ١٤١٠هـ-١٩٩٠م، الكتب الإسلامي - بيروت - لبنان.

٢٢٦) ضعيف سنن أبي داود، لمحمد ناصر الدين الألباني، الطبعة الأولى، عام ١٤١٢هـ-١٩٩١م، المكتب الإسلامي - بيروت - لبنان.

٢٢٧) ضعيف سنن الترمذي، لمحمد ناصر الدين الألباني، الطبعة الأولى، عام ١٤١١هـ-١٩٩١م، المكتب الإسلامي - بيروت - لبنان.

٢٢٨) ضعيف سنن ابن ماجه، لمحمد ناصر الدين الألباني، الطبعة الأولى، عام ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م، المكتب الإسلامي - بيروت - لبنان.

٢٢٩) الطبقات، لخليفة بن خياط، تحقيق: أكرم العمري، الطبعة الثانية، عام ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م، دار طيبة - الرياض - المملكة العربية السعودية.

٢٣٠) طبقات الحفاظ، لجلال الدين السيوطي، الطبعة الثانية، عام ١٤١٤هـ-١٩٩٤م، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.

٢٣١) طبقات الحنابلة، لأبي الحسين محمد بن أبي يعلى، نشر: دار المعرفة - بيروت - لبنان.

٢٣٢) طبقات الشافعية، لأبي بكر بن أحمد القاضي بن شهبة الدمشقي، تحقيق: د. الحافظ عبدالعليم

خان، عام ١٤٠٨هـ، دار الندوة الجديدة - بيروت - لبنان.

٢٣٣) طبقات الشافعية الكبرى، تحقيق: محمود محمد الطناحي و عبدالفتاح محمد الحلو، طبعة مكتبة فيصل عيسى البابي الحلبي، القاهرة - مصر.

٢٣٤) طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها، لأبي الشيخ الأنصاري الأصبهاني، تحقيق: د. عبدالغفور البلوشي، الطبعة الأولى، عام ١٤٠٧هـ، الدار: مؤسسة الرسالة - بيروت - لبنان.

٢٣٥) أ- الطبقات الكبرى، لابن سعد، دار صادر، بيروت - لبنان.

ب- طبقات ابن سعد - القسم المتمم لتابعي أهل المدينة ومن بعدهم، تحقيق: زياد محمد منصور، الطبعة الثانية، عام ١٤٠٨هـ-١٩٨٧م، مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة - السعودية.

٢٣٦) عارضة الأحوذي بشرح صحيح الترمذي، لابن العربي المالكي، دار العلم للجميع - دمشق - سوريا، مكتبة المعارف - بيروت - لبنان.

٢٣٧) العقوبات، لابن أبي الدنيا، تحقيق: محمد خير رمضان يوسف، الطبعة الأولى، عام ١٤١٦هـ-١٩٩٦م، دار ابن حزم - بيروت - لبنان.

٢٣٨) العلل، مطبوع في آخر «الجامع» للترمذي، الطبعة الثانية، عام ١٣٩٥هـ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي - القاهرة - مصر.

٢٣٩) علل الترمذي الكبير، ترتيب أبي طالب القاضي، تحقيق: حمزة ديب مصطفى، الطبعة الأولى، عام ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م، مكتبة الأقصى - عمان - الأردن.

٢٤٠) علل الحديث، للإمام أبو محمد عبدالرحمن بن أبي حاتم الرازي، عام ١٤٠٥هـ، دار المعرفة - لبنان - بيروت.

٢٤١) العلل الواردة في الأحاديث النبوية، للإمام أبي الحسن علي بن عمر الدارقطني، تحقيق: د.محفوظ الرحمن السلفي، الطبعة الأولى، عام ١٤٠٥هـ، دار طيبة - الرياض - السعودية.

٢٤٢) العلل ومعرفة الرجال، للإمام أحمد بن حنبل، رواية ابنه عبدالله، تحقيق: د. وصي الله محمد عباس، الطبعة الأولى، عام ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م، الكتب الإسلامي - بيروت - لبنان.

٢٤٣) العلم - لابن أبي خيثمة (زهير بن حرب)، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، الطبعة الثانية، عام ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م، المكتب الإسلامي - بيروت - لبنان.

٢٤٤) العلو للعلي الغفار، للذهبي، تحقيق: أشرف بن عبدالمقصود، الطبعة الأولى، عام ١٤١٦هـ-١٩٩٥م، أضواء السلف - الرياض - المملكة العربية السعودية.

٢٤٥) علوم الحديث، للإمام ابن الصلاح عثمان بن عبدالرحمن، تحقيق نور الدين عتر، تصوير عام ١٤٠٦هـ، دار الفكر - سوريا - دمشق.

٢٤٦) عمدة القاري شرح صحيح البخاري، للإمام العيني، دار الفكر - بيروت - لبنان.

٢٤٧) عمل اليوم والليلة، للنسائي، تحقيق: د. فاروق حمادة، الطبعة الثالثة، عام١٤٠٧هـ، مؤسسة الرسالة - بيروت - لبنان.

٢٤٨) عمل اليوم والليلة، لابن السني أحمد بن محمد، تحقيق: بشير محمد عيون، الطبعة الأولى، عام ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م، نشر: دار البيان - دمشق - سوريا، مكتبة المؤيد - الطائف - السعودية.

٢٤٩) عنوان النجابة في معرفة من مات بالمدينة من مشاهير الصحابة، لمصطفى محمد العلوي، الطبعة الأولى، عام ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م، مكتبة النمنكاني - المدينة المنورة - السعودية، المكتبة العلمية.

٢٥٠) غريب الحديث، لأبي عبيد القاسم بن سلاّم، طبعة مصورة عن السلسلة الجديدة من مطبوعات دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن - الهند، عام ١٣٩٦هـ-١٩٧٦م، دار الكتاب العربي - بيروت - لبنان.

٢٥١) الغيلانيات لأبي بكر الشافعي، تخريج الدارقطني، تحقيق: د. مرزوق بن العباس، الطبعة الأولى، عام ١٤١٧هـ-١٩٩٧م، طبع على نفقة صاحب السمو الملكي الأمير عبد العزيز بن فهد، دار المأمون للتراث - دمشق - سوريا.

٢٥٢) فتح الباب في الكنى والألقاب، لابن منده محمد بن إسحاق تحقيق: نظر محمد الفاريابي، الطبعة الأولى، عام١٤١٧هـ-١٩٩٦م، مكتبة الكوثر - الرياض - السعودية.

٢٥٣) فتح الباري شرح صحيح البخاري، لابن رجب الحنبلي، تحقيق: محمد سفيان عبدالمقصود وآخرون، الطبعة الأولى، عام ١٤١٧هـ-١٩٩٦م، مكتبة الغرباء الأثرية - المدينة المنورة - المملكة العربية السعودية.

٢٥٤) فتح الباري شرح صحيح البخاري، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: أجزاء منه العلامة عبدالعزيز بن باز، ترقيم محمد فؤاد عبدالباقي، طبعة مصورة عن الطبعة السلفية، دار المعرفة - بيروت - لبنان.

٢٥٥) فتح الباقي على ألفية العراقي، للشيخ زكريا بن محمد الأنصاري، تصحيح وتعليق محمد بن الحسين العراقي، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.

٢٥٦) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي، لأبي عبدالله محمد بن عبدالرحمن السخاوي، تحقيق: علي حسين علي، الطبعة الأولى عام ١٤٠٧هـ، المطبعة السلفية - بنارس - الهند.

٢٥٧) الفتوحات الربانية على الأذكار النووية، لمحمد بن علان الصديقي، دار الفكر - بيروت - لبنان، عام ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.

٢٥٨) فضائل الأوقات، للبيهقي، تحقيق: عدنان عبدالرحمن القيسي، الطبعة الأولى، عام١٤١٠هـ-١٩٩٠م، مكتبة المنارة - مكة المكرمة - المملكة العربية السعودية.

٢٥٩) فضائل الصحابة، للإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: وصي الله محمد عباس، الطبعة الأولى، عام ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م، مؤسسة الرسالة - بيروت - لبنان، عن مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي - بجامعة أم القرى بمكة المكرمة - المملكة العربية السعودية.

٢٦٠) فضائل القرآن، لأبي عبيد القاسم بن سلام الهروي، الطبعة الأولى، عام ١٤١٥هـ-١٩٩٥م، تحقيق: مروان العطية و محسن خرابة و وفاء تقي الدين، دار ابن كثير دمشق - سوريا.

٢٦١) فضائل القرآن، لابن الضريس، أبو عبدا لله محمد بن أيوب، تحقيق: غزوة بدير، الطبعة الأولى، عام ١٤٠٨هـ-١٩٨٧م، دار الفكر - دمشق - سوريا.

٢٦٢) فضائل القرآن، للفريابي جعفر بن محمد، تحقيق يوسف عثمان فضل الله، الطبعة الأولى، عام ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م، مكتبة الرشد - الرياض - المملكة العربية السعودية.

٢٦٣) فضل التهليل، لابن البناء أبو علي الحسن بن أحمد، تحقيق: عبدا لله الجديع، الطبعة الأولى، عام١٤٠٩هـ، دار العاصمة - الرياض - المملكة العربية السعودية.

٢٦٤) فضل قيام الليل والتهجد، للآجري، تحقيق: عبداللطيف بن محمد الجيلاني، دار الخضيري للنشر الحديثة.

٢٦٥) الفقيه والمتفقه، للخطيب البغدادي، الطبعة الثانية، عام ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م، تصحيح وتعليق، إسماعيل الأنصاري، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.

٢٦٦) فهارس الأم، د. يوسف عبدالرحمن المرعشلي، الطبعة الأولى عام ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م، دار المعرفة - بيروت - لبنان.

٢٦٧) الفوائد، لتمام الرازي بن محمد أبو القاسم، الطبعة الأولى، عام ١٤١٢هـ-١٩٩٢م، حمدي عبدالمجيد السلفي، مكتبة الرشد - الرياض - المملكة العربية السعودية.

٢٦٨) الفوائد، للفريابي، (مع الصيام) تحقيق: عبدالوكيل الندوي، الطبعة الأولى، عام ١٤١٢هـ-١٩٩٢م، الدار السلفية بومباي - الهند.

٢٦٩) فيض القدير، للمناوي عبدالرؤوف، دار المعرفة - بيروت - لبنان.

٢٧٠) قصيدة المقدسي في المدلسين، تحقيق: د. عاصم القريوتي، الطبعة الأولى، عام ١٤٠٧هـ.

٢٧١) قطف الأزهار المتناثرة في الأحاديث المتواترة، لجلال الدين السيوطي، تحقيق: خليل محي الدين الميس، الطبعة الأولى، عام ١٤٠٥هـ، المكتب الإسلامي - بيروت - لبنان.

٢٧٢) قواعد التحديث، في فنون مصطلح الحديث، للقاسمي محمد جمال الدين، تحقيق: محمد بهجة البيطار، دار إحياء الكتب العربية - عيسى الحلبي.

٢٧٣) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي، الطبعة الثانية، عام ١٤٠٥هـ، دار الفكر - بيروت - لبنان.

٢٧٤) كشف الأستار عن زوائد البزار، أبو بكر الهيثمي، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، الطبعة الثانية، عام ١٤٠٤هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان.

٢٧٥) الكشف الحثيث عمن رمي بوضع الحديث، برهان الدين الحلبي، تحقيق: صبحي السامرائي، عام ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م، عالم الكتب - بيروت - لبنان.

٢٧٦) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب السِّتَّةِ، لشمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي الدمشقي، بحاشية سبط ابن العجمي، تحقيق: محمد عوّامة و أحمد محمد نمر الخطيب، الطبعة الأولى، عام ١٤١٣هـ، شركة دار القبلة - مؤسسة علوم القرآن، بيروت - لبنان.

٢٧٧) كشف الخفاء ومزيل الإلباس، للعجلوني إسماعيل بن محمد، تحقيق: أحمد القلاش، مؤسسة الرسالة.

٢٧٨) كشف النقاب عن الأسماء والألقاب، لابن الجوزي، تحقيق: عبدالعزيز الصاعدي، الطبعة الأولى، عام ١٤١٣هـ، دار السلام - الرياض - المملكة العربية السعودية.

٢٧٩) الكفاية في علم الرواية، للخطيب البغدادي، تحقيق: عبدالحليم محمد عبدالحليم و عبدالرحمن حسن محمود، الطبعة الثانية، دار الكتب الحديثة - القاهرة - مصر.

٢٨٠) الكنى والأسماء، للإمام مسلم بن الحجاج، تحقيق: د. عبدالحيم القشقري، نشر: المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية، بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى، عام ١٤٠٤هـ.

٢٨١) الكنى والأسماء للدولابي، من مطبوعات دائرة المعارف العثمانية - الهند - الطبعة الثانية، عام ١٤٠٣هـ، صورتها دار الكتب العلمية -بيروت - لبنان.

٢٨٢) كنز الأنساب ومجمع الآداب. حمد بن إبراهيم الحقيل. الطبعة الثانية عشرة عام ١٤١٣هـ. ليس عليها دار نشر.

٢٨٣) كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، لعلي المتقي بن حسام الهندي، ضبطه بكري حياني، صححه ووضع فهارسه: صفوة السقا، عام ١٣٩٩هـ، مؤسسة الرسالة - بيروت - لبنان.

٢٨٤) الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات، لأبي البركات محمد بن أحمد المعروف بابن الكيال، تحقيق عبدالقيوم عبدرب النبي، الطبعة الأولى، عام ١٤٠١هـ، جامعة أم القرى - مكة المكرمة - مركز البحث العلمي والتراث الإسلامي، دار المأمون للتراث - دمشق ، بيروت - سوريا، لبنان.

٢٨٥) اللباب في تهذيب الأنساب، لعز الدين ابن الأثير الجزري، عام ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م، دار صادر - بيروت - لبنان.

٢٨٦) لسان العرب، لابن منظور الإفريقي، دار المعارف - القاهرة - مصر.

٢٨٧) لسان الميزان، لابن حجر، منشورات دار الفكر - بيروت - لبنان.

٢٨٨) المتفق والمفترق، للخطيب البغدادي، الطبعة الأولى، عام ١٤١٧هـ-١٩٩٧م، تحقيق: محمد صادق آيدن، دار القادري - دمشق - سوريا.

٢٨٩) المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، لمحمد بن حبان البستي، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار المعرفة - بيروت - لبنان.

٢٩٠) المجلس الأول من أمالي ابن ناصر الدين، تحقيق: محمود بن محمد الحدّاد، الطبعة الأولى، عام ١٤٠٧هـ، دار العاصمة - الرياض - المملكة العربية السعودية.

٢٩١) مجمع الأمثال، للميداني أبو الفضل أحمد بن محمد، تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد، عام ١٣٧٤هـ-١٩٥٥م، مطبعة السنة المحمدية.

٢٩٢) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، لابن حجر الهيثمي، عام ١٤٠٦هـ، مكتبة المعارف - بيروت - لبنان.

٢٩٣) المجموع شرح المهذب، للإمام محي الدين بن شرف النووي، حققه وأكمله محمد نجيب المطيعي، مكتبة الإرشاد - جدة - المملكة العربية السعودية.

٢٩٤) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، جمع عبدالرحمن بن قاسم، طبع: مكتبة ابن تيمية، - القاهرية - مصر.

٢٩٥) المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، للحسن بن عبدالرحمن الرامهرمزي، تحقيق: (محمد عجاج الخطيب)، الطبعة الثالثة، عام ١٤٠٤هـ،دار الفكر - بيروت - لبنان.

٢٩٦) المحرر في الحديث، لأبي عبدالله محمد بن أحمد بن عبدالهادي، تحقيق: يوسف المرعشلي ومحمد سليم سمارة وجمال حمدي الذهبي، الطبعة الأولى، عام ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م، دار المعرفة - بيروت - لبنان.

٢٩٧) المحلى لابن حزم، تحقيق: أحمد شاكر، دار الأفاق الجديدة.

٢٩٨) مختصر تاريخ دمشق، لابن منظور الإفريقي، تحقيق: رومية النحاس و رياض عبدالحميد و محمد مطيع الحافظ، الطبعة الأولى، عام ١٤٠٤هـ، دار الفكر، دمشق - سوريا.

٢٩٩) مختصر سنن أبي داود للمنذري، تحقيق: أحمد شاكر و /محمد حامد الفقي، الطبعة الثانية، عام ١٣٩٩هـ، المكتبة الأثرية باكستان - سشكاهل.

٣٠٠) مختصر العلو للعلي الغفار، لمحمد ناصر الدين الألباني، الطبعة الثانية، عام ١٤١٢هـ-١٩٩١م، المكتب الإسلامي - بيروت - لبنان.

٣٠١) المختصر في علم الأثر، محي الدين الكافيجي، تحقيق: د. علي زوين، الطبعة الأولى، عام ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م، مكتبة الرشد - الرياض - المملكة العربية السعودية.

٣٠٢) مختصر قيام الليل، للمروزي، الطبعة الأولى، عام ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م، نشر: حديث أكادمي - فيصل آباد - باكستان.

٣٠٣) المدخل إلى السنن الكبرى، للبيهقي، تحقيق: د. محمد ضياء الرحمن الأعظمي، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي - الكويت.

٣٠٤) المدخل لأبي عبدا لله الحاكم. (مخطوط) من مصورات مكتبة الشيخ حماد الأنصاري (رحمه ا لله).

٣٠٥) المراسيل، لابن أبي حاتم، الطبعة الأولى، عام ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م، أحمد عصام الكاتب، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.

٣٠٦) مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، لعبيد ا لله بن محمد بن عبدالسلام المباركفوري، الطبعة الثالثة، عام١٤٠٥هـ-١٩٨٥م، إدارة البحوث الإسلامية بالجامعة السلفية - بنارس الهند.

٣٠٧) مسائل الإمام أحمد بن حنبل - رواية ابنه عبدا لله. تحقيق: زهير الشاويش. الطبعة الأولى ١٤٠١هـ المكتب الإسلامي - بيروت - لبنان.

٣٠٨) المستدرك على الصحيحين، للإمام أبي عبد ا لله الحاكم، دار المعرفة - بيروت -لبنان.

٣٠٩) مستخرج الطوسي على جامع الترمذي، لأبي علي الحسن بن علي بن نصر الطوسي، تحقيق: د. أنيس أحمد طاهر، الطبعة الأولى، عام ١٤١٥هـ، الغرباء الأثرية بالمدينة النبوية - المملكة العربية السعودية.

٣١٠) المسند - للإمام محمد بن إدريس الشافعي - مع ترتيبه للعلامة محمد عابد السندي. تصحيح ومراجعة يوسف على الزواوي وعزت العطار. دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.

٣١١) المسند للإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: شعيب الأرنؤوط ومجموعة، الطبعة الأولى، عام ١٤١٣هـ-١٩٩٣م، مؤسسة الرسالة، على نفقة خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود.

فهرست العلاّمة الألباني، المكتب الإسلامي.

٣١٢) مسند إسحاق بن راهوية، تحقيق: عبدالغفور عبدالحق البلوشي، الطبعة الأولى، عام ١٤١٢هـ-١٩٩١م، مكتب الإيمان بالمدينة المنورة المملكة العربية السعودية.

٣١٣) مسند أبي داود الطيالسي، مصورة دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، عن الطبعة الهندية.

٣١٤) المسند، للحميدي عبدا لله بن الزبير، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.

٣١٥) مسند أبي عوانة، نشر دار المعرفة - بيروت - لبنان.

٣١٦) المسند (مسند أبي يعلى) لأحمد بن علي التميمي الموصلي، تحقيق: حسين سليم أسد، الطبعة الأولى، عام ١٤٠٤هـ، دار المأمون للتراث - بيروت - لبنان.

٣١٧) المسند، للهيثم بن كليب الشاشي، تحقيق: محفوظ الرحمن زين ا لله، الطبعة الأولى، عام ١٤١٠هـ، مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة - المملكة العربية السعودية.

٣١٨) مسند أبي حنيفة، لأبي نعيم الأصبهاني، تحقيق: نظر محمد الفاريابي الطبعة الأولى، عام ١٤١٥هـ-١٩٩٤م، مكتبة الكوثر - الرياض - المملكة العربية السعودية.

٣١٩) مسند الشهاب، للقضاعي أبو عبدا لله محمد بن سلامة، تحقيق: حمدي عبدالمجيد السلفي، الطبعة الأولى، عام ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م، مؤسسة الرسالة.

٣٢٠) مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه، تحقيق: موسى محمد علي و عزت على عطية، دار الكتب الحديثة - مصر.

٣٢١) المصباح في أصول الحديث، للسيد قاسم الأنديجاني، عام ١٣٧٩هـ-١٩٦٠م، مطبعة المدني - مصر - القاهرة.

٣٢٢) مصنف عبدالرزاق، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، الطبعة الثانية، عام ١٤٠٣هـ، المكتب الإسلامي - بيروت - لبنان.

٣٢٣) أ) المصنف، لابن أبي شيبة، تحقيق: عبدالخالق الأفغاني، مطبعة المدني - مصر.

ب- المصنف، لابن أبي شيبة القسم الأول من الجزء الرابع (الجزء المفقود) تحقيق: عمر بن غرامة العمروي، الطبعة الأولى، عام ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م، دار عالم الكتب - الرياض - السعودية.

٣٢٤) المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، للحافظ ابن حجر العسقلاني، تحقيق: غنيم بن عباس عنيم و ياسر إبراهيم محمد، الطبعة الأولى، عام١٤١٨هـ-١٩٩٧م، دار الوطن - الرياض - المملكة العربية السعودية.

٣٢٥) معالم السنن - للخطابي، مع مختصر سنن أبي داود للمنذري، تحقيق: أحمد محمد شاكر، ومحمد حامد الفقي، طبعة عام ١٣٩٩هـ، الكتبة الأثرية، باكستان.

٣٢٦) المعجم لأبي يعلى الموصلي، تحقيق: إرشاد الحق الأثري، إدارة العلوم الأثرية - فيصل آباد، باكستان، الطبعة الأولى، عام١٤٠٧هـ.

٣٢٧) المعجم، لأبي سعيد أحمد بن محمد بن الأعرابي، تحقيق: أحمد ميرين البلوشي، الطبعة الأولى، عام ١٤١٢هـ، مكتبة الكوثر - الرياض - المملكة العربية السعودية.

٣٢٨) أ - المعجم الأوسط، للطبراني، تحقيق: طارق بن عوض ا لله، وعبدالمحسن بن إبراهيم الحسني، طبعة عام ١٤١٥هـ، دار الحرمين للطباعة والنشر - القاهرة - مصر.

ب- المعجم الأوسط لأبي القاسم الطبراني، تحقيق: د. محمود الطحان، الطبعة الأولى، عام ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م، مكتبة المعارف - الرياض - السعودية.

٣٢٩) معجم البلدان، ياقوت الحموي، عام ١٣٩٩هـ، دار إحياء التراث العربي - بيروت - لبنان.

٣٣٠) المعجم الصغير مع الروض الداني، للطبراني، تحقيق: محمد شكور محمود الحاج، الطبعة الأولى، عام ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م، المكتب الإسلامي - بيروت - لبنان، دار عمار - الأردن - عمان.

٣٣١)معجم قبائل العرب عمر رضا كحالة. الطبعة الثالثة. عام١٤٠٢هـ مؤسسة الرسالة - بيروت - لبنان.

٣٣٢) معجم قبائل المملكة العربية السعودية. حمد الجاسر. الطبعة الأولى. عام ١٤٠١هـ. منشورات النادي الأدبي في الرياض المملكة العربية السعودية.

٣٣٣)المعجم الكبير، لأبي القاسم سليمان الطبراني، تحقيق: حمدي السلفي، الطبعة الثانية، مصورة عن وزارة الشؤون الدينية بالعراق.

٣٣٤) المعجم المشتمل على ذكر أسماء شيوخ الأئمة النبل، لأبي القاسم علي بن الحسن بن هبة ا لله، ابن عساكر، تحقيق: سكينة الشهابي، دار الفكر.

٣٣٥)معجم مقاييس اللغة، لأبي الحسين أحمد بن فارس، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون دار الكتب العلمية - إيران - قم.

٣٣٦) معرفة الثقات، للعجلي، ترتيب اليهثمي والسبكي مع زيادات ابن حجر، تحقيق: عبدالعليم

عبدالعظيم البستوي، الطبعة الأولى عام ١٤٠٥هـ، مكتبة الدار - بالمدينة المنورة - السعودية.

٣٣٧) معرفة الرواة المتكلم فيه، للذهبي، تحقيق: إبراهيم سعيداي إدريس، الطبعة الأولى عام ١٤٠٦هـ، مكتبة المعارف - الرياض - السعودية.

٣٣٨) معرفة السنن والآثار، للبيهقي، تحقيق: سيد كسروي حسن، الطبعة الأولى عام ١٤١٢هـ-١٩٩١م، دار الكتب العلمية.

٣٣٩) معرفة الصحابة، لأبي نعيم الأصبهاني، تحقيق: د.محمد راضي بن حاج عثمان، الطبعة الأولى، عام ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م، مكتبة الدار - المدينة المنورة - المملكة العربية السعودية.

٣٤٠) معرفة الصحابة (مخطوط) لأبي نعيم الأصبهاني، نسخة مصورة عن مكتبة أحمد الثالث - بتركيا.

٣٤١) معرفة علوم الحديث، لأبي عبدالله الحاكم، المكتبة العلمية - المدينة المنورة - السعودية.

٣٤٢) المعرفة والتاريخ، تحقيق: أكرم العمري، مطبعة الإرشاد - بغداد - عام ١٣٩٤هـ-١٩٧٤م، الجمهورية العراقية، رئاسة ديوان الأوقاف - إحياء التراث الإسلامي.

٣٤٣) المغني في الضعفاء، للذهبي، تحقيق: نور الدين عتر، طبع: عبدالله بن إبراهيم الأنصاري، إدارة إحياء التراث الإسلامي، بدولة قطر.

٣٤٤) المغني عن الأسفار في الأسفار، للعراقي، عبدالرحيم، بهامش إحياء علوم الدين، تحقيق سيد إبراهيم، الطبعة الأولى، عام ١٤١٢هـ-١٩٩٢م، دار الحديث - القاهرة - مصر.

٣٤٥) المغني، لابن قدامة، نشر مكتبة الرياض الحديثة - الرياض - المملكة العربية السعودية.

٣٤٦) المقتنى في سرد الكنى، للذهبي، تحقيق: محمد صالح عبدالعزيز المراد، عام ١٤٠٨هـ، الجامعة الإسلامية - المجلس العلمي - إحياء التراث الإسلامي، المدينة المنورة - السعودية.

٣٤٧) المقصد العلي في زوائد أبي يعلى الموصلي، للهيثمي، سيد كسروي حسن، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.

٣٤٨) المقنع في علوم الحديث، للإمام ابن الملقن، تحقيق: عبدالله بن يوسف الجديع، الطبعة الأولى، عام ١٤١٣هـ، دار فواز للنشر - الرياض - السعودية.

٣٤٩) مكارم الأخلاق، للطبراني، تحقيق: محمد عبدالقادر عطا، الطبعة الأولى، عام ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م، دار الكتب العلمية.

٣٥٠) مكارم الأخلاق ومعاليها. لأبي بكر محمد بن جعفر الخرائطي. تحقيق: د/سعاد سليمان الخندقاوي، الطبعة الأولى عام ١٤١١هـ - ١٩٩١م. مطبعة المدني - مصر - القاهرة.

٣٥١) المنتقى، لابن الجارود، تحقيق: أبو إسحاق الحويني، الطبعة الأولى، عام ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م، دار الكتاب العربي - بيروت - لبنان.

٣٥٢) المنتقى الأخيار - مع شرحه نيل الأوطار، للمجد ابن تيمية الحراني، مكتبة دار التراث - القاهرة - مصر.

٣٥٣) المنتقى من منهاج السنة، للذهبي، تقدمة محب الدين الخطيب، ابن تيمية أكادمي - لاهور - باكستان.

٣٥٤) منحة المعبود في ترتيب مسند الطيالسي (أبو داود)، تحقيق: أحمد عبدالرحمن البنا، الشهير بالساعاتي، الطبعة الثانية، عام ١٤٠٠هـ، المكتبة الإسلامية - بيروت - لبنان.

٣٥٥) منهاج السنة النبوية، لابن تيمية، أحمد بن عبدالحليم، تحقيق: د. محمد رشاد سالم، الطبعة الأولى، عام ١٤٠٦هـ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

٣٥٦) منهج ذوي النظر شرح منظومة علم الأثر، محمد محفوظ الترمسي، الطبعة الثالثة، عام ١٣٧٣هـ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي - القاهرة - مصر.

٣٥٧) منهج النقد في علوم الحديث، د.نور الدين عتر، الطبعة الثالثة، عام ١٤٠١هـ، دار الفكر - دمشق - سوريا.

٣٥٨) المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي، بدر الدين ابن جماعة (ت٧٣٣هـ)، تحقيق: محي الدين عبدالرحمن رمضان، الطبعة الثانية، عام ١٤٠٦هـ، دار الفكر - بيروت - لبنان.

٣٥٩) موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان، الهيثمي نور الدين، تحقيق: محمد عبدالرزاق حمزة، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.

٣٦٠) موضح أوهام الجمع والتفريق، للخطيب البغدادي، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.

٣٦١) موقف الإمامين البخاري ومسلم من استراط اللقيا والسماع في السند المعنعن بين المتعاصرين، خالد منصور عبدالله الدريس، الطبعة الأولى، عام ١٤١٧هـ-١٩٩٧م، مكتبة الرشد - الرياض - السعودية.

٣٦٢) المؤتلف والمختلف، لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني، تحقيق: موفق عبدالله عبدالقادر، الطبعة الأولى، عام ١٤٠٦هـ، دار العرب الإسلامي - بيروت - لبنان.

٣٦٣) ميزان الاعتدال، لأبي عبدالله الذهبي، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة - بيروت - لبنان.

٣٦٤) نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار، لابن حجر العسقلاني، تحقيق: حمدي السلفي، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م، منشورات مكتبة المتنبي - ببغداد - العراق.

٣٦٥) النحبة النبهانية لشرح المنظومة البيقونية، لخليفة بن حمد النبهاني المكي، طبع بمطبعة الزاهية الزاهرة، مصر، القاهرة، مطبعة مصطفى محمد المكتبة التجارية الكبرى عام١٣٥٦هـ.

٣٦٦) نزهة الألباب في الألقاب، لابن حجر، تحقيق: عبدالعزيز بن محمد بن صالح السديري، الطبعة الأولى، عام ١٤٠٩هـ، مكتبة الرشد - الرياض - السعودية.

٣٦٧) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، علي حسن عبدالحميد، الطبعة الأولى، عام ١٤١٣هـ، دار ابن الجوزي للنشر - الدمام - السعودية.

٣٦٨) نصب الراية لأحاديث الهداية، لجمال الدين عبدالله بن يوسف الزيلعي، دار الحديث - القاهرة.

٣٦٩) النكت الظراف على الأطراف، لابن حجر، مطبوع بحاشية (تحفة الأشراف) للمزي، تحقيق: عبدالصمد شرف الدين، الطبعة الثانية عام ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م، المكتب الإسلامي - الدار القيمة بمباي - الهند.

٣٧٠) النكت على كتاب ابن الصلاح، للحافظ ابن حجر العسقلاني، تحقيق: ربيع بن هادي المدخلي، الطبعة الأولى، عام ١٤٠٤هـ، المجلس العلمي - بالجامعة الإسلامية - بالمدينة المنورة - السعودية.

٣٧١) النهاية في غريب الحديث، لابن الأثير، تحقيق: محمود محمد الطناحي، دار الفكر - بيروت - لبنان.

٣٧٢) نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار، للشوكاني، نشر مكتبة دار التراث - القاهرة - مصر.

٣٧٣) هدي الساري - مقدمة فتح الباري، لابن حجر العسقلاني، نشر دار المعرفة - لبنان، وتوزيع مكتبة المعارف - الرياض - السعودية، تخريج وتصحيح محب الدين الخطيب.

٣٧٤) الهداية في تخريج أحاديث البداية، الغماري أحمد بن محمد، تحقيق: يوسف المرعشلي و عدنان على سلّاق، الطبعة الأولى، عام ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م، عالم الكتب - بيروت - لبنان.

٣٧٥) الوافي بالوفيات، للإمام الصفدي، نشر فرانز ستايز شتو تفارت، الطبعة الثانية، عام ١٣٩٤هـ.

٣٧٦) الورع، لابن أبي الدنيا، تحقيق: محمد بن حمد الحمود، الطبعة الأولى، عام ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م، الدار السلفية - الكويت.

٣٧٧) الوضع في الحديث، عمر حسن فلاته، مكتبة الغزالي ومناهل العرفان، دمشق - بيروت - سوريا - لبنان، عام ١٤٠١هـ.

كشاف موضوعات الرسالة